صلاح عيسى

الثورة العرابية



دار المستقبل العربي . القاهرة

الثورة العرابيّة

صمم الغلاف : سعد عبد الوهاب

دار المستقبل العربى
١٠ شارع سليمان باشا ـــ روكسى ـــ القاهرة
جمهورية مصر العربية

الطبعة الثانية ١٩٨٢

صـــلاح عيسى

الثورة العرابيّة



دار المستقبل العربي . القاهرة

١٩٨٢

« اننى ابن فلاح مصرى · وقد اجتهدت قدر طاقتى أن أحقق الاصلاح لوطنى الذى أنا من أبنائه ومحبيه » ·
لقد كنت أجتهد فى حفظ استقلال بلادى مع نيل الحرية والعدل والمساواة للمساكين الذين أنا خادم لهم · فلسوء البخت لم يتيسر لى الغرض المقصود ·

وانني مكتف بشرفى الشخصى الذى سوف يلازمنى ماحييت ويبقى بعدى اذا مت ·

وسوف يرضينى دائما أن أنادى ب « أحمد عرابى المصرى » فقط ، وبغير ألقاب · لقد ولدت فى بلاد الفراعنة وستظل اهراماتهم قبرى · ان الأمة المصرية بأسرها كانت معى ، وصحبة لى ، كما انى محب لها أبدا ، فآمل أنها لا تنسانى » ·

أحمد عرابى

مقدمة

كتبت الاطار العام لهذه الدراسة فى الشهور الثلاثة الأخيرة لعام ١٩٦٧ ، وكان ما حدث فى يونيو من ذلك العام ، أقسى من أن يتحمله انسان يعيش حبه لوطنه وشعبه بشطحات الصوفين مثلى • ولاننى افتقدت الى حد كبير ذلك القدر اللازم من البرود العقلى الذى لا يمكن لمشتغل بالمسائل العامة أو مهتم بها ان يعيش بدونه ، فقد ترسبت فواجع يونيو فى أعماقى طوفانا من الأحزان ، أفقدنى الأمن والطمأنينية ، ودفعنى الى تقليب مستمر فى الرماد المتخلف عن محترق الآمال ، وكان ذلك أقسى ما عانيته فى تلك الأيام الغريبة •

وكان لابد ــ فى وقت عجز فيه الجميع عن تقدير ما يجب عمله ــ أن انقذ نفسى من حالة أشبه بجنون الاكتئاب ، وأن أعيد لها اتزانها ، ولم يكن هناك مفر من التماس العزاء ، وأيضا فانه لم يكن عسيرا •

عدت الى تاريخ بلادى فى تلك الأيام الحزينة ، أقرأه بحب كما لم أقرأه طول عمرى ، تجولت فى العذاب المصرى العظيم ، عبر عصور ضاربة فى القدم وعبر صفحات شهدت الطفولة بعضها ، وحفظت ذاكرة الصبا الكثير منها أضاءت صفحاته المشرقة ظلام قاهرتنا المقهورة ، وبددت عتمة الحياة حولى تعزيت عبر صفحاته السوداء ــ وما أطولها ــ بأن الفجر يشرق دائما ، وبأن الموت لا يقهر الحياة مهما كان جبارا وعاتيا وغادرا • وأحببت شعبى كما لم أحببه فى أى وقت • أطل على وجهه المتبسم رغم عذابه الجليل والطويل فهدهد القلب المعانى ، وخفف بعض عذاب الروح ، وأنبت شجيرة فى صحرا الآمال المحترقة ، سقاها بتاريخه الفذ العظيم : تمر به الاحداث كلمى هزيمة • ووجهه وضاء وثغره باسم • وزاد يقينى بأن الشعب هو البـاقى دوما • الخالد دوما مهما حدث : يأتى الطغاة •• ويذهبون ، ويأتى الغزاة ويقبرون ويظل الشعب كما هو ، من الأبد جاء والى الأبد يبقى • وأظن أن محاولتى تلك « للخلاص بالشعب » ، كانت أصح محاولات الخلاص فى ذلك الوقت ، ولولاها لكنت ، كبعض مفردات جيلنا ، قد وقعت فى أسر حالة من الانتحار العقلى يصعب تدارك آثارها •

وعدت من جولتى لأجد صديقى الأستاذ « **عبد الفتاح الجمل** » سكرتير تحرير « المساء » يتحصن فى الصفحة الأخيرة من جريدته ، ومعه عدد من الكتاب والفنانين والأدباء الذين أصروا على أن يعبروا عن روح شعبهم الرافضة للاستسلام وللهزيمة ، واختاروا لصفحتهم عنوانا ومضمونا : « فى المعركة » . التحقت بهم دون دعوة . ولم يكن الصف طويلا ولكنه لم يكن شديد القصر .

أيامها كان الشعب أعزلا ووحيدا ، تحول الهجوم عليه ، يغتاله حتى هؤلاء الذين شاركوا فى المأساة بتهريجهم وعبثهم ، وهو ما لم يتعفف عنه كتابة أو قولا ، مفردات لا أشك فى أنها أحبت الشعب ، بل عبدته ، وضحت من أجله بأحلى سنوات العمر وبكل مسراته ، بيد أنها كانت تحبه ذلك النوع القاسى من الحب ، حيث يختلط طموحنا الى ما كان يجب أن يكون عليه المحبوب، بحزننا على ما أصابه ، بعجزنا عن تفسيره أو انقاذه . فى ذلك الظرف القاسى كانت المجموعة التى تحرر صفحة فى المعركة تعبر عن حبها بدرجة من الصحة النفسية أكثر نقاء .

تجمع حول عبد الفتاح الجمل عدد من شباب جيلنا ، ومن أجيال أخرى تلتنا أو سبقتنا ، يدافعون عن الشعب وعن الحرية وعن الثقافة الوطنية . وظلت هذه الصفحة تصدر على امتداد ثمانية شهور ، رغم أن صحفا كثيرة فى بلادنا ــ وفى بلاد عربية أخرى ــ كانت قد عادت الى نشر أنباء الحياة اللذيذة ، والى تسويد عالم الجنس والليل والجريمة . وطال صفحتنا رذاذ من ذلك : فوجئنا باسمها يتغير يوما الى « فى معركة البناء » ، وكان الاسم الجديد ثقيلا ، شعرنا انه يصلح لصفحة اعلانات عن شركة مقاولات ــ ورغم هذا فقد كان علينا ان نستمر .

وانى لأشعر بامتنان عظيم لتلك الفترة ، فقد احتميت فى الكتابة والقراءة عن تاريخ بلادى العظيمة من الانتحار العقلى والدمار النفسى . كان من نصيبى أن أشارك فى هذا المجهود بثلاث دراسات هى « الطابور الاميركى الخامس فى الثقافة الوطنية » و « محاولة لفهم المقاتل المصرى » وأخيراً هذه الدراسة التى نشر الاطار الأولى لها تحت عنوان « الثورة العرابية : الدستور وجيش الفلاحين » .

وعندما اتيحت لى ــ بعد ذلك بشهور ــ فرصة من الهدوء الكامل والبعد الطويل عن العمران ، اخترت أن أمارس صمتى بطريقتى ، فعدت الى هذه الدراسة

فى محاولة جديدة لحماية نفسى من أخطار الحصار الذى أصبحت أسيرا له ٠ أعدت التفكير فى الاطار العام الذى نشر قبل ذلك فى « المساء » ، فى محاولة لاستكمال نواقصه الفكرية وتعميق بعض فروضه ، وقراءة ما قد يكون فاتنى من مراجع أو استحدث من دراسات ومناقشة ما أثير من اعتراضات أو اختلافات أو ما شاب منهج الدرسة من غموض وابهام ، كما صوره الاطار العام الأولى المنشور من قبل ٠ وقد استمرت هذه المراجعة حوالى العام والنصف انتهت بهذه المحاولة لفهم الثورة العرابية ٠

وقد لاحظت وأنا أراجع ما سبق أن كتبته ، أن ظل يونيو ــ حزيران ــ كان يفرض نفسه على ، واعترف صادقا أننى عانيت كثيرا وأنا ازيحه عنى ، لا لما يرسبه فى قلبى من أحزان فحسب ، ولكن أساسا لكى يظل لهذه الدراسة طابعها العلمى والموضوعى ، بعيدا عن أى انفعالات حادة ٠ وكان بعض الاصدقاء قد ذكره مرة ، فى معرض مناقشة ، أنه يظن ان القاهرة فى نهايات سبتمبر ١٨٨٢ ، بعد دخول الجيش الانجليزى اليها ، لابد كانت تشبه قاهرة الأيام الأخيرة من يونيو ١٩٦٧ ، وزعم بأنه يظن أن هذه المشابهة هى التى دفعتنى الى كتابة هذه الدراسة ٠ وفضلا عن أننى أثق بأن الظواهر التاريخية لا تتكرر ، فان هذه الفكرة لم تخطر بعقلى الواعى ، ولم أعن كثيرا باستبطانها ٠

بيد أننى سأكون مغالطا حقا اذا زعمت أن ظل يونيو لا أثر له فى هذه الدراسة فما أظن الا ان كل مظاهر حياتنا تمضى فى هذا الظل وحتى أكثر الأعمال الفنية أو الفكرية اسفافا وابتذالا ، ربما تتضمن نوعا من تعذيب النفس المقصود ، أو من الانتحار العقلى للذين يعجزهم تكوينهم الذاتى عن مواجهة المأساة ٠ أو الذين لا يحشدون منطقهم العقلى البارد ويواجهون به عمقها ٠ ولكن الذى حرصت عليه تماما هو الا أخضع لأى انفعالات حادة ، أو أتجاهات سياسية آنية حفاظا على طابع الدراسة العلمى وما استهدفته منها ٠

والعنوان الذى تفضله هذه الدراسة لنفسها هو « محاولة لفهم الثــورة العرابية » وهو ليس من قبيل التواضع المبتذل ، أو الصياغة اللفظية ، ولكنه يصف بالفعل تصور الباحث لما قام به ، فمن ناحية فانه يضع نفسه بين صفوف المدرسة الثالثة من مدارس التاريخ لمصر الحديثة ، تلك المدرسة التى تتبنى أساسا الفكر الاشتراكى العلمى ، وتطبق « المادية التاريخية » كمنهج للبحث فى ظواهر هذا التاريخ ، ويعتقد الباحث ان هذه المدرسة ما تزال « تحــاول » ارساء بذور منهجها ورؤيتها ، وأن كل ما يصدر عنها هو مجرد « محاولات » ٠ ومن ناحية أخرى فان المنطلق الذى ينشط الباحث منه هو تقديم كل الفروض

الجديدة فى رؤانا للتاريخ المصرى بهدف طرح هذه الفروض للحوار العلمى لتعديلها وتصحيحها كلما كان ذلك ممكنا ·

وثمة ملاحظات هامة ، يجب ان تكون فى الاعتبار عند تناول هذه المحاولة المفهم :

أولا – ان هذه الدراسة هي جزء من محاولات متكررة للوصول الى تصور عام وشامل لتطور المجتمع المصرى · وهذا التصور يرى أن محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها هي جوهر حركة التاريخ المصرى خلال المائة وخمسين سنة الماضية : بداية بالتحرك القومى الذى واجه الغزو الفرنسى لمصر ، وحتى اليوم · ان قيادة التجار ونقباء الحرف لسكان المدن عموما وفى مقدمتهم فقراء المدن ، وللفلاحين والعربان ، هى التى تصدت لهذا الغزو ، وقد حقق اشتراكها فى حرب التحرير العديد من المكاسب ، وخاصة عندما استكملت أهدافها بثورة ١٨٠٥ فاسقطت الحكم التركى المملوكى وقامت سلطة « محمد على » بارادة هذه القيادة ·

ثم كانت المحاولة الثانية وهى المحاولة العرابية التى تصدت خلالها للقيادة عناصر من البرجوازية الزراعية والتجارية ضمن جبهة وطنية واسعة ، ضمت الحرفيين والمزارعين المتوسطين والعمال الزراعيين والمثقفين الثوريين ودخلها بشكل موقت عناصر من الارستقراطية الزراعية ، وكان هدف هذه المحاولة الأساسى : ايقاف الغزو الاستعمارى لمصر ، والنضال من أجل الديمقراطية الليبرالية · ثم كانت ثورة ١٩١٩ حلقة ثالثة ، أكثر نضوجا من سابقاتها اذ ضمت قيادتها عناصر من البرجوازية الصناعية ، وطبقة عاملة كانت وليدة آنذاك ، فضلا عن التكوينات الطبقية المختلفة للفلاحين ·

واذا كان الشعار الأساسى طوال تلك المرحلة هو تحقيق التحرر الوطنى والديمقراطية الليبرالية ، فان اسلوب الجبهة الوطنية بقيادة عناصر برجوازية وليدة ومتدرجة النمو ، كان هو اسلوب النضال المتبع دائما · كما ان مساومة هذه البرجوازية ومهادنتها السريعة سمة متكررة ·

وبالطبع فان هذه الدراسة هى جزء من هذا التصور العام ، ولست ازعم انه صحيح تماما كما ان بعض فروضه مازالت فى حاجة الى تعميق · وقد فرض على اقتناعى بهذا التصور قيودا شتى · كما أننى فى حدود المجال الذى تدور فيه هذه الدراسة لست مطالبا بالدفاع الموسع عنه · بيد اننى

احيل القارىء الى دراسة لى نشرتها « الطليعة » القاهرية فى ديسمبر ١٩٦٧ تحت عنوان « اساليب النضال المصرى من حرب التحرير الشعبية ضد الغزو الفرنسى ١٨٩٧ الى العدوان الثلاثى ١٩٥٦ » (١) ٠

ثانيا ـ ان الشكل الذى تقدم هذه الدراسة الثورية العرابية من خلاله ، لا يركز أساسا ـ وانطلاقا مما وضعته لنفسها من أهداف ـ على قصـــة الثورة وحوادثها ، ولكن على تحليل قواها الاجتماعية ، وأهداف هذه القوى ، وحركتها السياسية ، واشكال التحالفات بينها ، ثم كيفية تفتتت جبهتها واجهاضها ٠ والباحث يفترض أن هناك حدا أدنى من المـام بحوادث الثورة ـ من حيث الترتيب الزمنى ـ لدى الذين يقبلون على قراءة هذه الدراسة ٠ وبالطبع فان عدم توفر هذا الالمام قد يفرض على القارىء ان يزعج نفسه بقراءة هذه المحاولة أكثر من مرة ٠ كما فرض على الباحث أحيـانا توضيحات للحوادث كان يمكن الاستغناء عنها ٠

ثالثـا ـ أن هذه المحاولة لا تنحو الى التحقيق التاريخى للواقع ٠ فقد كانت هذه المهمة الشغل الشاغل للعديد من الدارسين ٠ ان المصادر الأولية للتاريخ للثورة العرابية متوفرة بشكل مرض ٠ ففضلا عن مذكرات قادة الثورة (٢) فقد نشرت أكثر الوثائق الرسـمية المتبادلة بين الحكومات التى كانت معنية بالمسألة المصرية اذ ذاك ٠ كما أن الكثير من الوقائع كان محل تحقيق فى المحاكمات التى أعقبت تصفية الثورة،

---

(١) اضاف الباحث الى جهده فى البرهنة على هذا الفرض ، بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، محاولات أخرى ، يشير منها الى كتابه : البرجوازية المصرية وأسـلوب المفاوضة (دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٨٠ ـ ومطبوعات الثقافة الوطنية ـ القاهرة ١٩٨١) ٠ و « عبد الرحمن الجبرتى : الانتلجنسيا العربية فى عصر القومية ـ تحت الطبع ـ نشرت فصول منه فى : قضايا عربية البيروتية ١٩٧٥ و ١٩٧٦ والفكر المعاصر ـ قاهرية بيروتية ـ ١٩٨٠ » ٠ و « مصطفى كامل مفكرا برجوازيا » ـ قضايا عربية ١٩٧٦ وكذلك « البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبه » ـ دار التنوير ـ بيروت ١٩٨٢ ٠

(٢) راجع ثبتا بمذكرات قادة الثورة فى مراجع هذه الدراســة ٠ هذا ويذكر محمود الشرقاوى أنه فهم من جملة ذكرها يعقوب صروف صاحب المقتطف فى ص ١٥٦ من كتابه أعلام المقتطف ، أن على مبارك دون فى الثورة العرابية واحداثها مذكرات طويلة ، ولكن لم يعثر على هذه المذكرات للآن محمود الشرقاوى : على مبارك والثورة العرابية ـ المجلة القاهرية ـ العدد ٤١ ـ مايو ١٩٦٠ ٠

هذه بالاضافة الى كتابات ومذكرات ودراسات بعض العناصر الأجنبية المسئولة أو التى كانت على مسرح الحوادث أو قريبة منه ، مثل بلنت وكرومر ونينيه وبرودلى ، وقد نشر الأول والثانى عددا من الوقائع الهامة فى كتابيهما • وكانت هذه المصادر الأولية محلا للدراسة والاستنتاج والمقارنة • وهو ما اعطى هذه الدراسة ميزة البناء فوق أساس جيد ، وأعفاها من مهمة شاقة بالنسبة لتحقيق بعض الوقائع والترجيح بين بعض الروايات ، ولكن هناك تحفظا أساسيا • ذلك ان اختيار رواية معينة أو اهمالها واعتبار وثيقة معينة أو طرحها جانبا ، مما يخضع فى الأساس لرؤية الباحث ومنهجه • ولم تكن محاولتنا بعيدة عن ادراك ذلك • وهو ما دفع الباحث الى الى الاطلاع على المصادر الأولية عندما رأى ذلك ضروريا ، وبالأخص الصحف المصرية المعاصرة للحوادث ، والمذكرات الشخصية والاوراق الخطية لقادة الثورة •

رابعا ـ ان الثورة العرابية قد تعرضت لعديد من الأحكام التاريخية القاسية ، تراوحت بين الاتهام الصريح والمباشر بالخيانة أو التفريط المساوى لها ، ولم تصل الى الانصاف الا فى أقلها • ومن الطبيعى أن تغرى تلك الأحكام البعض •

ويزيد من اغراء تلك الأحكام ذلك الموقف غير الودى الذى أخذته الحلقات التالية للحركة الوطنية المصرية من الثورة العرابية • واذا كنا سنعرض لهذا الموقف بالتحليل فيما بعد ، فمن الضرورى أن نسجل هنا أنه أكثر هذه المواقف خطورة ، فمعه تصبح المسألة أبعد مدى من تحقيق واقعة تاريخية ، لتدخل فى اطار التكوين السياسى للمواطنين • ذلك ان موقف الحلقات المتعددة للحركة الوطنية المصرية مما سبقها يتميز بشىء من الرغبة فى التهوين ، تصل الى حد المسخ والتشويه أحيانا ، وهو ما يخلق مناخا من عدم الثقة فى نضالية الشعب يتغذى باكاذيب تلبس ثوب الحقائق •

وقد تحملت قبل هذا الموقف ، عبئا مجهدا • فمن ناحية كان على أن احفظ للنضال الشعبى وجهه المشرق ، لأن دروس هذا النضال هى زادنا الحقيقى فى معركة الحياة والموت التى ستخوضها شعوبنا لتصفية الاستعمار والاستغلال• ومن ناحية أخرى فقد كنت أدرك من البداية أن العطف الطبيعى الذى استشعره تجاه نضال الشعب المصرى والتقدير الذى أكنه لهذا النضال ، لا يجب ان يتحول الى نفاق للشعب يحرمنا من الدراسة الموضوعية لسلبياته وقد كان من المحتمل أن أقع فى خطأ الانحياز للظاهرة العرابية بما يحول دون النظرة الموضوعية لها • وحين نشرت الخطوط الرئيسية لهذه الدراسة فى

سلسلة مقالات على صفحات « المساء » القاهرية (٣) لاحظ كثيرون وانتقدوا ما سموه نظرتي العطوفة تجاه الثورة وبالذات تجاه بطلها « أحمد عرابى » والواقع انى جوبهت فى كثير مما اعتمدت عليه من مراجع بحملة كراهية ضد الرجل كان رد فعلها ما لاحظه الذين قرأوا مشروع هذه الدراسة على صفحات « المساء » · وكان من المحتم ان اقيد نفسى بقيود اوثق وأنا اعيد النظر فى المشروع الأولى الذى سبق نشره ، لاعداد هذه المحاولة لفهم الثورة العرابية وكان ذلك فى الحقيقة شديد القسوة ، بيد انه كان أمرا لابد منه ·

●

تطرح هذه الدراسة فروضها ، عبر مدخل وخمسة فصول · وقد خصصت المدخل لتقديم عرض عام لمسألة المنهج في الدراسات التاريخية ، باعتبار أن الجديد في هذه المحاولة هو « منهج البحث » · وعرضت لقضية اعادة كتابة التاريخ القومى باعتبارها جزءاً من مشاكل الثقافة الوطنية · فميزت بين ثلاث « مدارس » أو « مناهج » للتاريخ المصرى الحديث ، وهى مدارس ارتبطت فى نشأتها بالتطور الاجتمـــاعى وبنمو الطبقـــات المصرية وبروز التعبير الايديولوجى عنها ·

قدمت « المدرسة الاستعمارية » فروضها عبر سيطرة الاستعمار المطلقة على العقل المصرى ، وركزت فى تناولها للظواهر التاريخية على عدم صلاحية المجتمع المصرى للصـــناعة ، وقدرة الزراعة المصرية على الوفاء باحتياجات الجمـــاعة المصرية اذا أحسن استغلالها ، وانفصام الرابطة بين الحضـــارتين الزراعية والصناعية ، وهو ما تتوصل عن طريقه لاثبات ان اعتماد مصر على الدول الصناعية الاستعمارية أمر حتمى لا مفر منه ·

ونشأت « المدرسة القومية » بعد التبلور البرجوازى النسبى الذى عبر عن نفسه سياسيا فى ثورة ١٩١٩ وتبنت حركة النضـــال المصرى ضـــد الاستعمار ، وميزت ملامح استقلال الشخصية المصرية عن الوجود الاستعمارى العثمانى ، مع درجة من التركيز على دور الفرد فى التاريخ والاهتمام بالتاريخ الفرعونى · والى هذا فقد تقدمت فى استخدام أدوات البحث التاريخى ·

---

(٣) نشرت الخطوط الرئيسية لهذه الدراسة فى احد عشر مقالا بجريدة المساء القاهرية فى أعداد ــ ٢٣ و ٢٤ أكتوبر و ١٧ ، ١٩ ، ٢٦ نوفمبر و ١ ــ ٨ ــ ٢٢ ــ ٢٥ ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ ثم فى ١٤ يناير ١٩٦٨ ، وكان الهدف من نشر الخطوط الرئيسية لها ان نختبر فروضها العامة من خلال المناقشات مع المهتمين بالدراسات التاريخية قبل صياغتها بشكل نهائى ·

أما المدرسة الثالثة فقد تبنت « المنهج الاشتراكي العلمى » . ونشأت فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ومع نمو الطبقة العاملة المصرية وبزوغ أيديولوجيتها على الخريطة الفكرية لمصر . وهى مدرسة تصوغ مناهجها « من المادية التاريخية » .

وبعد هذا الاستعراض لمدارس التاريخ عرضت للمحاولات التى قامت فى سنة ١٩٦٥ لاعادة كتابة التاريخ المصرى بما اطلق عليه القائمون بالعملية « من وجهة النظر الاشتراكية » ، وانتهيت الى أن هذه المحاولة سابقة لأوانها وأن ما نحتاجه هو مزيد من توفير أدوات البحث ، واتاحة الفرصة للصراع العلمى الحر فى مناخ فكرى ديمقراطى بين مختلف المدارس والاتجاهات التى تتصدى لتفسير تاريخنا القومى .

وانتقل المدخل بعد ذلك لعرض موقف مدارس التاريخ الثلاث السابقة من الظاهرة التاريخية التى ندرسها وهى « الثورة العرابية » وذلك لتأكيد ان منهج البحث يؤثر فى عرض الحقيقة التاريخية وقد يشوهها ، فرصد رؤية المدرسة الاستعمارية للثورة كما تمثلت فى تأريخ « كرومر » لها والاتجاهات التى فرضتها السياسة الاستعمارية التعليمية بشأنها . ورصد بعد ذلك فكر عملاء الاستعمار وحلفائه لافتا النظر الى دوره فى تشويه الثورة . ثم عرضنا بعد ذلك لرؤية المدرسة القوميـــة وأبرزنا الأخطاء التى وقعت فيها بعض عناصرها وخاصة الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، الذى نعتبر كتابه عن الثورة الثورة العرابية أسوأ كتبه على الاطلاق . وحللنا مواقف احزاب البرجوازية المصرية من الثورة العرابية فكريا وسياسيا ، فعرضنا لموقف الحزب الوطنى المتشنج من الثورة ، ثم موقف حزب الأمة والأخيرا « الوفد المصرى » . وعرضنا لرأى العناصر البرجوازية التى أنصفت الثورة ودافعت عنها . وبعد الاشارة الى موقف الثوار انفســهم من ثورتهم ــ عقب هزيمتها ــ انتقلنا الى عرض الدور الذى قامت به المدرسة الاشتراكية العلمية فى انصاف الثورة العرابية ، ودرسنا الفروض التى توصل اليها أربعة من المنتمين الى هذه المدرســة هم الاستاذين رشـــدى صالح وفوزى جرجس والدكتورين محمد أنيس ورفعت الســعيد .

ويعالج الفصل الأول الصراع الدولى حول المسألة المصرية تحت عنوان « الاحتكارات الأوربية من الاحتلال السلمى الى الغزو المسلح » . وفيه تابعنا كيفية وقوع مصر فى قبضة الاحتكارات الأوربية أولا كخطوة كان لابد أن تنتهى بالغزو الاستعمارى الانجليزى . وعندنا ان مصر بدأت تتحــول الى مستعمرة تدريجيا منذ أجبر محمد على على تصفية أمبراطوريته واتباع سياسة

« الباب المفتوح » ، أى فتح السوق المصرى أمام منتجات الرأسمالية الأوربية ، فقد كانت هذه السياسة هي بداية السقوط ، ذلك ان الرأسماليات الأوربية كانت تتطور فى ذلك الوقت من مرحلة تصدير فائض الانتاج السلعي الى تصدير رأس المال المالي ، وهو التطور الذى كان يجرى التحول اليه بدرجات متفاوتة في ذلك الوقت وانتهى بتحول مصر الى مستعمرة ، اذ تطور التسلل الاقتصادى، من سلع مصنعة تصدر اليها ، ومواد خام تستورد منها ، الى رؤوس أموال تصدر فى شكل قروض أولا ، ثم بيوتات مالية مصرفية وشركات للاستغلال التجارى ثانيا • وانتهى ذلك كله باحتلال سلمي بانشاء مؤسسات سياسية تمثل الأجانب وتقوم بعمل السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية • وتحول هذا الاحتلال السلمى فى ١٨٨٢ الى غزو مسلح نتيجة اشتداد حدة الصراعات الأوربية مما حتم أن تتولى أقوى جبهات الاحتكارات الأوربية حسم المسألة لصالحها بقوة السلاح ، ونتيجة لتطور حركة المقاومة المصرية التى تصاعدت الى الحد الذى كاد يحبط عملية الاحتلال السلمى • واستعرضنا ـ فى هذا الفصل ـ الصراعات الأوربية حول اقتسام الأمبراطورية العثمانية ، فاشرنا الى قيام الاحتكارات الأوربية بتشجيع البرجوازيات الوطنية النشطة فى الأجزاء الأوربية من الامبراطورية العثمانية على الاستقلال باسواقها القومية ، بما يؤدى الى تفكيك النظام الاقطاعى العثمانى ، وايقاف أى محاولة لتوحيد هذه الأمبراطورية واقتسم ممتلكاتها ، وأخيراً التكاتف بين الدول الأوربية لاسقاط الخديو اسماعيل ، لمحاولته المتأخرة للتحالف مع القوى الوطنية ، لايقاف الاحتلال السلمى لمصر • وعرضنا لملامح الصراع بين الدول الاوربية من جانب ، وبين أقوى جبهاتها على الجانب الآخر ـ انجلترا وفرنسا ـ حول أسلم الطرق لاجهاض الثورة العرابية ، والعوامل التى تحكمت فى هذا الصراع داخل الجبهة الاستعمارية فى مرحلة الانتقال الى الامبريالية ثم موقف تركيا التى كانت قطبا استعماريا فى الصراع ، ومع ذلك فان الخط العام الذى حكم موقفها هو الحفاظ على حقوقها فى مصر حتى لو أدى هذا الى تاييدها للحركة الوطنية ، وهو ما لم تمكنها حدة الصراع من الاستمرار فيه • وعالجنا فى هذا الفصل أيضا الوضعية الدولية المسألة المصرية كما قررها مؤتمر الآستانة ، الذى بلور محصلة الصراع الاوربى حول المسألة المصرية ، اذ أقرت انجلترا أنها تحتل مصر نيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعا •

...

وفى الفصل الثانى « الخريطة الاجتماعية للثورة » درسنا التأثيرات الاجتماعية العامة التى حددت موقف كل طبقة أو مؤسسة سياسية فدفعت بها الى المشاركة فى الثورة أو التحالف المؤقت معها أو العداء لها • وأشرنا الى أن تعقد الخريطة الطبقية فى مصر يعود الى نمو البرجوازية المصرية متخلفة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوربية وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية الى

قوة محافظة ، وبهذا بدأت البرجوازية المصرية محاولاتها لتحقيق ثورتها ضد معسكرها العالمى كعدو رئيسى • ثم عرضنا لموقف الطبقات والفئات والشرائح الطبقية والمؤسسات السياسية والاجتماعية المختلفة من القضايا الرئيسية التى افرزتها المرحلة : « الجيش • الفلاحين • المثقفين • التجـــار والحرفيين • السراى • الاجانب المحليين » • وأهم ما يبلوره هذا الفصل من أفكار هو تحليلنا القائل بأن هناك جنينا برجوازيا قد ولد اذ ذاك وأن الثورة العرابية كانت تعبيراً عن هذا الجنين • وملامح نشأة هذا الجنين تتمثل فى ظهـور الرأسمالية الزراعية ، عن طريق اقرار ملكية الأرض وتحولها الى سلعة ، والاتجاه الى الزراعة الكثيفة للتسويق الخارجي وخاصة القطن والحبوب • واستخدام أساليب متطورة فى التكنيك الزراعى • ثم البدء بتحرير قوة العمل من السخرة ، وخضوعها للقوانين الاقتصادية للسوق • وأخيراً اسـتخدام التمويل المصرفى للانتاج الزراعي بتوسيع • وقد ميزنا فى هذا الفصل بين الارستقراطية الزراعية ، والبرجوازية الزراعية ، فعلى الرغم من ان كلتيهما كانتا تتبعان اسلوب الانتاج الرأسمالى فى الزراعة • فان الفئة الأولى كانت كلها من العناصر التركية والجركسيه ، كما كانت تحوز مناصب الادارة وهو ما جعلها تقف ضد مطلب تحرير قوة العمل • وكان لها مواقف محافظة اثناء الثورة انتهت بخيانتها • بينما كانت الفئة الثانية أكثر تحررا• وهذا التمييزفى رأينا مهم ، فالشائع ان العناصر التى خانت الثورة هى عناصر البرجوازية الزراعية وهو ما ينتج عن عدم التفرقة بين الفئتين السابقتين •

وفى الفصل الثالث عرضنا « للخريطة الفكرية للثورة » وقد اهتممنا بهذا الفصل بشكل خاص ، لأن الدراسات التاريخية لا تهتم اهتماما كافيا بربط البناء الفكرى بالحركة السياسية ، ونعتقد أن ظهور المقولات الليبرالية سياسيا واجتماعيا فى هذه المرحلة مما يدعم تصورنا للثورة العرابية باعتبارها محاولة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها • وقد عرضنا خلال هذا الفصل لخمس قضايا ذات طابع ليبرالى ، وموقف العقل المصرى ومفكرى الثورة منها وهى قضايا « الحريات العامة والشخصية » ، « والفكر الدستورى »، و « الفكر القومى » ، و « مسالة التعقيل » وأخيراً « الاتجاهات الراديكالية والمتطرفة ودعوات الاصلاح الاجتماعى » •

وفى الفصل الرابع اهتممنا بمبحث جديد هو « مسالة السلطة » على أساس انها أهم ما ينبغى الالتفات اليه عند التاريخ للثورات وتحليل مواقفها • وقد درسنا المسالة عبر دراستنا « لقضية الطابع الطبقى لجهاز الدولة » • فبدأنا بدراسة « حزب الثورة » باعتباره المؤسسة التى تربى الكوادر الثورية

التى تتولى مسئولية تغيير طابع هذا الجهاز • ثم درسنا أساليب « هذا الحزب فى الدعوة والحشد » واخترنا ثلاثة منها هى الصحافة والدعوة العامة والمنظمات الجماهيرية • ثم انتقلنا الى محاولات « تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى » ، فتحدثنا عن الجيش عبر نظريتين مختلفتين ومتعارضتين له • نظرة القوى المحافظة والقوى الثورية • ثم عرضنا لمحاولة انشاء السلطات الثلاث والفصل بينها : السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، على أســـاس ان الفكر البرجوازى يؤكد فى نظرته لمسألة الدولة على انشاء والفصـــل بين هذه السلطات الثلاث • وعرضنا للنواقص التى منعت تثوير ومقرطة جهاز الدولة وعلى رأسها ضعف حزب الثورة مما جعل هذا الجهاز على مستوى أقل مما طلب منه من أدوار • وأجبر القوى الثورية على انشاء مؤسساتها الخاصة عند انقسام البلاد الى سلطتين ، فبنت مؤسسات سلطتها الديمقراطية البرجوازية •

وفى الفصل الخامس والاخير ، درســـنا بتوسع كيفية تكوين الجبهة الوطنية التى قادت الثورة وكيفية تفتتها باجهاض الثورة • فعرضنا لبعض القضايا الرئيسية هى : ان الجبهة حتمية تاريخية وليست انتقاء اختياريا ، ثم عرضنا لمسالة البرنامج وأخيراً مسألة ترتيب القوى • وميزنا بعد ذلك خمس مراحل لعمل الجبهة الوطنية ، وحرصنا فى الحديث عن كل مرحلة على تناول ثلاث نقاط هى : القوى التى شاركت فى الجبهة خلال هذه المرحلة ، فترتيب هذه القوى ، وأخيراً البرنامج الذى تجمعت حوله ، والذى ناقشناه بافاضة فى كثير من الأحيان • أما المراحل الخمس فهى مرحلة تكوين الجبهة الوطنية من فبراير الى إغسطس ١٨٧٩ • ثم مرحلة أقصى اتساع لها وتبدأ من عزل اسماعيل حتى ثورة ٩ سبتمبر • ثم محاولة الارستقراطية الزراعية لتطويع الجبهة لأهدافها واحتواءها وقد انتهت بأستقالة شريف • ثم المرحلة الرابعة وهى التى انســحبت خلالها الارستقراطية الزراعية والسراى من الجبهة ، واخيراً خانت فى المرحلة الخامسة التى تبدأ مع الغزو وتنتهى بهزيمة الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر •

•

واذا كان لى أن اضيف الى هذا العرض الموجز شيئا ، فهو اننى رغم ذلك القدر من المعرفة بنفسى ، الذى يحول بينى وبين الغرور ، فان الواجب يفرض على أن اقرر ان هناك فروضا جديدة فى هذه المحاولة ، كما ان هناك رؤية اعتقد ان مرجعا آخر لا يغنى عنها • وهذه وتلك غير مسبوقة فيما اظن ، وفى حدود ما قرأته من دراسات سابقة حول الثورة العرابية • ومن الطبيعى فان يقينى أننى استطيع أن اضيف الى ما سبق وكتب عنها ، وخاصة فى

حدود المنهج الاشتراكي العلمي الذى التزم به ، هو ما دفعنى أصلا لكتابة هذه المحاولة ونشرها اذ ان عدم توفر هذا اليقين كان سيمنعنى اصلا من كتابتها ، فلست أرى داعيا لأن يكرر انسان يحترم فكره ، وفكر الآخرين ، ما سبق أن قاله غيره ٠

وأنى لأشعر بامتنان لكل الذين ساهموا فى تربيتى وكونوا تفكيرى ، وأظن أن من الصعب احصاءهم ، بيد أن بصماتهم موجودة بكثرة فى هذه الدراسة ، ورغم أن لبعضهم فضل على البشرية التقدمية كلها ، فاننى مدين بالشكر والعرفان لجميلهم على ، وعلى كل ما اكتب ٠ وبالطبع فان واحداً منهم ليس مسئولا عن قصورى فى الفهم أو اشتطاطى فيه اذا ما حدث ٠

كذلك فانى اشعر بامتنان لكل الذين كتبوا عن الثورة العرابية قبلى ، فاتاحوا لى فرصة فهم الكثير مما كان سيفوت على فهمه لولا مجهودهم ٠ وبالتأكيد فان الذين يلتزمون نفس المنهج الذى التزم به قد خدموا محاولتى خدمة أكبر ٠ وبالذات من تناول منهم نفس الفترة ، فى دراسة موجزة مثل الدكتور « محمد أنيس » والاستاذ فوزى جرجس ٠ أو متكاملة كالدكتور رفعت السعيد ٠ أو من تناول فى بحوثه ودراساته جوانب متعلقة بالثورة العرابية كالدكتور لويس عوض والاستاذ رشدى صالح ٠ ولدراسة الاستاذ « ابراهيم عامر » « الارض والفلاح » ، مكانة خاصة ، فهى فى الواقع اسهام فكرى واضافة حقيقية فى مجال الدراسات التاريخية ، كما أذكر بالتقدير مقالا قصيراً كان صديقى الاستاذ « سعد زهران » قد اطلعنى عليه فى عام ١٩٦٤ ، يتناول بعض الزوايا الفكرية الخاصة بهذه المرحلة ، وبرغم أن أن المقال كان لا يتعدى أربعة آلاف كلمة فقد أثار مناقشات ممتعة مع صاحبه ، ساعدتنى كثيراً فى بلورة منهج الدراسة ٠

غير أن بعض الجهود التى سبق وعالجت تاريخ هذه المرحلة باعمال رائدة ، يستحق أصحابها تقديرى الخاص ٠ وبالذات « تيودور روزشتين » صاحب كتاب « خراب مصر » ، ودافيد لاندز صاحب كتاب « بنوك وباشوات »، اللذين تضمنا أوفى وأدق معلومات يمكن الحصول عليها حول عملية انتهاب مصر ٠ وقد ظل كتاب « بلنت » يثير أشواقى لسنوات متعددة ، وأظن أن الشعب المصرى مدين له بتحية عرفان تتمثل فى الترجمة لسيرته وهو ما أرجو أن افعله أو يفعله غيرى قريبا ٠ كذلك فان الدفاع الممتاز الذى قام به الأستاذ « محمود الخفيف » عن « عرابى المفترى عليه » قد هزنى كثيراً ٠

ومن المؤسف حقا ، أن ذاكرة الصبا الباكرة ، قد محت اسم أستاذ التاريخ الذى كان يلقننى دروسه فى مدرسة المبتديان الابتدائية فى حوالى سنة ١٩٥٠ ، والذى كان يصر على أن ما يتضمنه كتاب التاريخ المقرر علينا من عرابى غير كاف ، وأن خيانة الخديو الواضحة ، مدغمة فيه بحيث لا تبين . وكان يصر على أن يروى لنا الحقيقة كاملة ، طالبا فى النهاية ألا نذكرها فى الاجابة على الأسئلة والا رسبنا نحن ، وتشرد هو .. اننى مدين لهذا الرجل العظيم بالكثير ، ولعل نسيانى لاسمه خيراً ، ذلك أننى أظن أن هذا المعلم المجهول ، هو الشعب المصرى كله ، الذى صاغ فى عرابى مواويل جميلة وأمثلة معبرة ، وتغنى به دائما رغم أنف كتب التاريخ الرسمية .

وربما انزعج البعض لكثرة المقتطفات فى هذه الدراسة . ولكن لا حيلة لى حقيقة فى ان لدى وساوس متسلطة فيما يتعلق بالأمانة العلمية . وقد حرصت على أن أنسب كل رأى لصاحبه ، ليس اعترافا بالفضل فقط ، ولكن أيضا تخلصا من مسؤولية آراء ليست لى ، كما حرصت على أن أنسب كل حقيقة ـ غير متداولة أو شائعة ـ الى مصدرها . واذا بدا كل ذلك مرهقا للقارىء ، فان مسئوليته تقع على عاتق أستاذى الدكتور **سيد عويس** ـ الذى تتلمذت عليه سنوات متعددة ـ فحمانى من شر النفس التى قد تطمح لسرقة آراء الآخرين أو مجهودهم . وليس فى قائمة المراجع بعد هذا مرجع لم أقرأه بعناية ، وأظن أن ميولى الاستعراضية ـ وهى قليلة ـ لن تستفيد من ذكر المراجع نفس الفائدة لو أخفيتها وانتحلت لنفسى ما بها من آراء وأفكار .

وبالطبع فان هذه الدراسة لم يكن من الممكن ان تتم ، لولا العديد من المساعدات التى قدمها اصدقاء اعزاء ، شجعونى بالقول والفعل .

وفى هذا الصدد ، فاننى أشكر صديقى الفنان **عبد الفتاح الجمل** الذى احتضن بشجاعة كل محاولات جيل الستينات فى الأدب والفن والثقافة ، واتاح لهم فرصة اللقاء بقرائهم بفهم ناضج وواع لدور الصحافة الملتزمة بالشعب .

كذلك فانى أشكر الصديق الاستاذ **طارق البشرى** الذى أستفيد كثيراً من مناقشاته فى كل قضايا تاريخنا القومى ، والذى وضع مكتبته تحت طلبى وزودنى بعدد من المراجع لم يكن ممكنا ان استغنى عنها .

وقد تحمل الصديق الأستاذ **عبد المنعم الصعودى** عبء مراجعة هذه

الدراسة معى ، وساهم بحسه اللغوى فى اصلاح وتعديل العديد من اخطائى، كما نبهنى لبعض النقاط الهامة الخاصة بمنهج البحث ذاته ٠

كذلك فقد قدم لى الصديق الاستاذ **محمد سعد هجرس** خدمة كبرى ، اذ شاركنى فى استخراج المواد المطلوبة من محاضر التحقيق مع زعماء الثورة العرابية ، وهو مجهود شاق بذله فى اخلاص أخجلنى ٠

وبالتأكيد فان هذه الدراسة تدين بالكثير للمجهود الذى بذلته السيدة **فريدة أحمد** ٠ فقد تحملت عبء تدبير كل مراجع هذه الدراسة من كتب ومخطوطات ومقتطفات ومقـالات ، وبحثت عنها جميعا فى مظانها المشتتة ، وزودتنى بها ، فكانت عينى التى ترى وجسدى الذى يتحرك ، عندما أعوزتنى الظروف لذلك ، وأظن أن واجب شكرها اثقل من أن أوفيه ، وتخلصا من ذلك ، فاننى اهديها الدراسة بأكملها ، ولعل فى هذا رد لبعض دينها على ٠

ومع اعترافى بالفضل والجميل لكل هؤلاء فاننى وحدى اتحمل مسئولية هذه الدراسة (٤) ٠

وآمل أن أكون قد أديت بعض الواجب على للشعب المصرى العظيم الذى ربانى وعلمنى واعطانى الكثير ٠٠

صـلاح عيسى

معتقل طره السياسى ـ ٢١ يونيو ١٩٧٠

---

(٤) نفدت الطبعة الأولى من هذا الكتاب منذ سنوات عديده ، ومع أن كثيرين من الأصدقاء الحوا على فى اعادة نشره ، الا أننى كنت أؤجل ذلك ، رغبة فى ان أتيح لنفس فرصة مراجعته ، والاطلاع على ما استجد من دراسات ، والتأمل فيما يكون قد نضج من افكارى ، وفضلا عن ان الوقت اللازم لذلك لم يتوفر بشكل كاف ، كما ان الكتاب فى ذاته قد أصبح بصورته التى صدر فيها ، يعبر عنى فى المرحلة التى كتبته خلالها ، فقد آثرت أن اتركه كما هو ، ولم افعل شيئا فى هذه الطبعة الثانية الا تصحيح الأخطاء المطبعية التى كانت شائعة فى الطبعةالاولى.

غير أننى قد شغلت خلال السنوات الخمس التالية على صدور الطبعة الأولى ، بالاعداد لنشر كتاب « كشف الستار عن سر الاسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية فى عامى ١٢٩٨ ـ ١٢٩٩ الهجريتين ، وعامى ١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديتين » الذى ضمنه احمد عرابى مذكراته ، ولم تنشر كاملة حتى اليوم ٠ كما جمعت أوراق عرابى ، التى ضمنها محاميه « برودلى » ثلاث مجلدات ضخمة ، جمع فيها كل ما نشر عن الثورة العرابية ، وجمعت ايضا ما نشره عرابى من مقالات واحاديث صحفية وما عثرت عليه من رسائله فى : فى ثلاثمجلدات ارجو أن تنشر قريبا ، بعنوان « مذكرات عرابى باشا واوراقه » ، وتتضمن مقدمتها الموسعة ما أود ان أضيفه من افكار على ما ورد بهذه الدراسة ٠

مـدخـل

.. مسألة منهج

□ أحـد ملامح التحـدى الحضارى □ اعادة كتـابة التاريخ القومى □ المنهج الاشتراكى العلمى والدراسـات التاريخية □ محـاولة جديدة □ أين يكمن الخلاف ؟ □ الاستعمار يصفى الثورة العرابية مرتين □ فكر عملاء الاستعمار يحاصر الثورة □ المدرسـة القومية وأخطـاء المنهج □ أصحاب النياق والجمال □ تراجيديا الثورة □ المدرسة الاشتراكية تنصف الثـورة □

أحد ملامح التحدى الحضارى :

ستظل بعض القضايا الفكرية تشغل الذهن الى مدى بعيد • ومن المرغوب فيه ألا تفقد هذه القضايا قدرتها على الالحاح ، وألا يوصد الباب أمام أى محاولة للاجتهاد الصحيح والقائم على أسس معترف بها ، ذلك أن أحداً لا يستطيع الزعم بأنه يملك القول الفصل فى كل - أو بعض - قضايانا الفكرية •

وربما كان صحيحا ان حياتنا الفكرية قد افتقدت لزمن طويل المناخ الذى تستطيع أن تؤصل فيه جذورها ، وترمى قواعدها ، وأننا بعد أكثر من قرن ونصف القرن من الاحتكاك والتفاعل مع الفكر العقلانى الحديث ، ما نزال نعانى من بعض الظواهر غير الصحية ، أهونها شأنا أننا نفتقد الى تقاليد الحوار العلمى ، وما أسرع ما ننقاد الى أشكال جانبية من الصراع ، ابعد حتى عن السلوك الانسانى السوى ، ولا علاج لمثل هذه الظواهر سوى الاعتصام بأقصى طاقة من الاخلاص للحقيقة ، واتاحة الفرصة للمناخ الذى تستطيع من خلاله كل مناهج البحث أن تعالج قضايانا الجوهرية دون حجر أو وصاية على أى منهج ، لأى سبب ، أيا كان •

وفى ظروف حضارية كالظروف التى تمر بها أمتنا ، يبدو ذلك شرطا ضروريا لا نستطيع بدونه أن نزعم أننا نخطو فى الطريق الصحيح لمواجهة تحديات عصرنا • ان حضارتنا تواجه بتحد مستمر ، والضربات التى تصيبنا تأتى من اتجاهات مختلفة ، ولا مفر من أن نعود لنستكشف أنفسنا من جديد ونحاول قدر الطاقة أن نجد أصولا حقيقية لاستمرارنا •

ومن الطبيعي أن تطيش خطوات حركتنا الاجتماعية طالما أنها لا تستند الى قواعد علمية مستنبطة من تاريخ هذه الحركة · وسنظل نترك ذلك الأسلوب من أساليب التحرك الاجتماعي ونتتبع غيره لنتركه لثالث ·· وهكذا · طالما أننا نغلق النوافذ أمام المحاولات المتعددة ، والجادة ، لدراسة طبيعة هذه الحركة وخصائصها النوعية ، فبدون دراسة مثل تلك لا نستطيع أن نصل الى أسلوب صحيح ومتناسق لحركتنا الاجتماعية ·

على أن أكبر الأخطار التى تحول دون التوصل الى مثل تلك الدراسة ، فضلا عن سياسة النوافذ المغلقة ، هؤلاء الذين يزعمون أن ثمة قوانين عامة لحركة المجتمع الانسانى ، ويكتفون بهذا ، فيحولون بين المثقفين وبين الفهم · وصحيح أن هناك قوانين عامة لحركة المجتمع الانسانى ، لكن الاكتفاء بحفظ هذه القوانين وترديدها لا يفيد بشىء ، فهى ليست شعارات للحفظ والترديد ، ولكنها كشافات للفهم ، تكتسب قيمتها من استخدامنا اياها ، والتوصل من خلال تطبيقها على واقعنا المحدد ، ذو الخصوصية المعينة ، الى القوانين النوعية لحركتنا الاجتماعية · ان ذلك لا يعطينا فقط خبرة بأنفسنا تفيد فى تصحيح مسار نضالنا ، ولكنه يضيف الى الخبرة الانسانية العامة الكثير ، مما يؤدى الى تعميق القوانين العامة لحركة المجتمع الانسانى ·

ولا بديل ــ اذا أردنا تحقيق هذا الهدف ــ من الصراع الحر المفتوح بين الآراء والأفكار والمدارس والمناهج ، ذلك أن سنوات طويلة من الافتقاد الى هذا المناخ الحر ، قد تركت رواسب فكرية لا نستطيع أن نزيلها دون ازالة كل العوائق أمام حرية البحث العلمى والاعتقاد والتفكير ، ودون ديمقراطية واسعة ومستقرة وبلا استثناءات ·

وربما تصور البعض ان تسييد هذا المناخ قد يصيب الفكر التقدمى بخسائر فادحة ، وربما اتاح الفرصة لاعدائه ومعوقيه لكى يهجموا عليه · لكن هذا التصور غير صحيح بالمرة فالفكر التقدمى لم يحقق بعد تلك المكاسب التى يخشى فقدها فضلا عن انه ــ وبالذات الفكر الاشتراكى العلمى ــ يملك من فرص اثبات صحته العديد من الأدلة ــ ثم ان انتصاره فى معركة فكرية كفيل بمد جذوره الى اعماق بعيدة عن سطح الحياة الاجتماعية ·

ان العمل على تسييد المناخ الملائم لمعالجة قضايانا الفكرية الملحة ، هو المهمة الأولى والأساسية التى يجب ان يضعها فى اعتباره كل من يتصدى لمناقشة هذه القضـــايا ·

اعادة كتــابة التــاريخ القومى :

وتبلور قضية « اعادة كتابة التاريخ القومى » ، التى اثيرت ـ بتوسع ـ فى السنوات الأخيرة ، أزمة المناخ غير الصحى الذى يسود حياتنا الفكرية .

واعادة كتابة التاريخ القومى قضية تطرح نفسها فى فترات التغير فى الأنظمة ، ومع بروز قوى اجتماعية جديدة وأحيانا يتواضع سبب الحماس لها ، ليصبح مجرد رغبة حاكم فى تلويث تاريخ سلفه ، أو فى سلبه فضلا لحسابه ومن الخطأ أن نتصور ان المسألة لابد ان تطرح نفسها فى شــكل خاص . فليس من الضرورى أن تتصدى لها الدولة ، ولكنها فى جوهرها عملية عفوية وتلقائية . ذلك أن التغيير الاجتماعى يحدث بطبيعته تغيراً فى كل شىء ، فى القيم وفى المثل ، فى الفن وفى الأدب ، فى الفكر السـياسى والاجتماعى . وأيضا فى كتابة التاريخ . ولعل محاولة اعادة كتابة التاريخ أبعد مدى وأقدم عمراً من عملية تشويه المعابد الفرعونية التى كان يعمد اليها الملوك القدماء محواً لتاريخ السابقين واضافة لتاريخ الجدد .

ومنذ بداية القرن الحالى تزايد الاهتمام بمعالجة التاريخ المصرى ، ولم تنفصل المحاولات التى بذلت فى هذا الصدد لحظة واحدة عن الارتباط بالقوى الاجتماعية المتصارعة فى المجتمع المصرى . وتكشف المراجعة السريعة للحصاد الذى قدمه مؤرخو العصر الحديث فى مصر عن وجود ثلاث مدارس ، قدمت كل منها التاريخ الحديث برؤية متميزة :

عبرت المدرسة الأولى عن الرؤية الاستعمارية للواقع المصرى ، واتسمت محاولاتها بنشر فرضيتين متلازمتين :

الأولى : أن المجتمع المصرى بطبيعة تكونه الجغرافى غير صالح لقيــام الصناعة ، وأن الزراعة المصرية قادرة على الوفاء باحتياجات المجتمع المصرى اذا أحسن استغلالها .

والثانية : أن الصلة بين الحضارتين الصناعية والزراعية مقطوعة ، وان على مصر أن تعتمد على الدول ذات الطابع الصــناعى والمتقدمة عنهــا فى الانتقال الى التحضر ببطء .

وانطلاقا من هذا ، فان الحركات الشعبية التى واجهت الاستعمار كانت ـ فى منظور هذه المدرسة ـ تقف ضد الحضـارة الصناعية وضد عملية التحضر ذاتها وبالتالى ضد مصالح الشعب المصرى . ولذا اهتمت هذه المدرسة بتشويه أقرب

الحركات النضالية اذ ذاك وهى حركة الزعيم أحمد عرابى ، وركزت على أخطائها كدليل على استحالة مواجهة الحضارة الأوربية لنقص أسباب تلك المواجهة ، وعدم جدواها .

ولم يكن من النادر أن تعتمد هذه المدرسة على بعض الفروض التى تربط بين النشاط الزراعى وبين لين الطبع ـ الذى يقال أن المصريين يتسمون به ـ فى محاولة لابراز هذه السمة وحدها وفصلها عن الظاهرة المصرية ككل ، والاستدلال منها بأن الشعب المصرى يفتقد للروح النضالية والقتالية .

ولن نخطىء آثار هذه المدرسة فيما تركه الموظفون الانجليز من مذكرات وكتابات ودراسات ، لعل أشهرها ما كتبه اللورد كرومر فى كتابيه « مصر الحديثة » و « عباس الثانى » ، وما كتبه المارشال ويفل عن « النبى فى مصر » فضلا عن الدراسات التاريخية الأخرى التى كتبها شيرول وسيسل رود ، وملنر و ... الخ .

وكذلك فان بعض المؤرخين المصريين الذين شاركوا فى التخطيط لدراسة التاريخ فى المدارس المصرية ، على عهد تولى دنلوب لمنصب مستشار المعارف ، كانوا يتجهون أيضا هذا الاتجاه . وكمثال على هذا فان كل كتب التاريخ التى كانت مقررة للتدريس فى المدارس الثانوية والعالية قبل ثورة ١٩١٩ ، وبعدها بقليل كانت تتضمن هذا الاتجاه . ومراجعة أحد هذه الكتب تكشف لنا عن طبيعة الفكريات التى عملت السياسة الدنلوبية على نشرها حول تاريخنا القومى .

فى كتاب بعنوان « تاريخ مصر من الاحتلال العثمانى الى قبيل الوقت الحاضر » من تأليف عمر الاسكندرى وسليم حسن ، ومراجعة الميجر . ا . ج . سفدج A.G. Sevedg يقول المؤلفان « ان انجلترا لم تقصد بقاءها بمصر أمدا طويلا ، بل كانت سببا فى نزول الجيش البريطانى للديار المصرية . غير أنه حدثت أمور ومشاكل عاقت تقدم مصر على الوجه الذى تريده انجلترا فاضطرت للبقاء فيها الى اليوم (١) » . فاذا لاحظنا ان الكتاب كان مقرا للتدريس فى المدارس الثانوية والعالية ودار العلوم ، أدركنا أن مثل تلك الأفكار تلعب دورا مزدوجا : كحقيقة تاريخية مكذوبة من ناحية ، وكمقولة سياسية خبيثة من الناحية الأخرى . ولن نعدم بعد هذا أن نجد بعض المفكرين الذين بهرتهم الحضارة الاستعمارية ، فخضعوا لتأثيراتها المتعددة وخاصة دعوى التفوق العقلى المزعوم ، فتناولوا تاريخ شعوبهم باستهانة وسخرية . وهو ما نجد له مثالا فى

---

(١) هوامش الدراسة مجمعة فى نهاية الكتاب .

كتاب الاستاذ أحمد حافظ عوض « نابليون بونابرت وفتح مصر الحديث » الذى يتضمن سخرية حادة بالشعب المصرى وتاليهـا واعجابا بالغـزاة الفرنسيين (٢) ٠

وبدت ملامح المدرسة الثانية عقب الثورة القومية عام ١٩١٩ ٠ ذلك أن تبلور البرجوازية المصرية سياسيا وأيديولوجيا ومشاركتها فى السلطة ، قد دعم أيديولوجيتها ، فبدأ مفكروها فى التعبير عنها ، وظهرت تدريجيـا محاولاتهم لاعادة كتابة التاريخ المصرى الحديث ٠ ومن أهمها محاولات الاستاذ « عبد الرحمن الرافعى » الذى نشر ١٦ مجلدا عن تاريخ الحركة القوميـة المصرية منذ الانتفاضات الشعبية التى واجهت الاحتلال الفرنسى ، حتى مابعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠ ولا تخلوا دراسات الرافعى من منهج خاص ورؤية مميزة ــ رغم أنها لا تنسجم فى بناء فكرى موحد ــ فقد تبنى بشكل عام حركة النضال المصرى ضد الاستعمار ، واستطاع أن يلمح بدقة ــ بعكس غيره ممن تلقوا تربيتهم السياسية فى ظل الحـزب الوطنى (مصطفى كامل) ــ ملامح استقلال الشخصية المصرية عن الوجود الاستعمارى التركى ٠ كمـا اتسمت رؤيته أيضا بالتركيز على دور الفرد ، والمبالغة فى نصيب عظماء التاريخ فى تحديد مسار الظواهر التاريخية ٠ وهو ما يتضح مثـلا عند حديثه عن مصطفى كامل « هذه الشخصية الكبيرة التى حملت عبء الجهاد ودعت الأمة الى الانضواء تحت لواء الحرية والاستقلال فى وقت تزايدت فيه أسـباب اليأس والجمود ، يجب أن تكون شخصية بالغة منتهى القـوة لكى تستطيع أن تشق لدعوتها طريقا وسط هذه العوامل المثبطة للعزائم (٣) بينما رأى أن شخصية الخديوى اسماعيل كانت ذات أثر بالغ فى تغيير مسار الحركة التاريخية، فلو خلت شخصية اسماعيل من عيوبه لجعل من مصر يابانا أخرى ، ولصارت على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنا (٤) ٠ أما شخصية عرابى فانها لم تساعد على انجاح الثورة ، بل كان بها من نواحى الضعف والنقص ما جعلها من أهم العوامل فى اخفاقها (٥) ٠

والى جانب هذا يبدو الأستاذ الرافعى نموذجا لخضوع المؤرخ للاتجاهات السياسة الآنية ، فقد رأى الحركة القومية ، وخصوصا أدوارها القريبة من بدايات القرن ، من خلال منظار الحزب الوطنى ، الذى بدأ حيـاته السياسية عضوا به ، ثم أصبح بعد ذلك سكرتيره العام ، واذ كان الحزب الوطنى يمثل بشكل عام عنـاصر من البرجوازية المصرية ، ضعيفة ، وأكثر ميـلا الى الشرائح الصغرى ، فقد تبنى فكرا طوباويا فى معالجة القضية الوطنيـة تختلط فيه النزعات الخيالية بالرؤى الشاعرية ، وهو ما فرض نفسه على معالجة الاستاذ الرافعى للحركة الوطنية ، فركز كثيرا على ما يسميه باصلاح

الأخلاق السياسية كوسيلة لحل التناقض مع الاستعمار ، وأدان النضال المسلح ، ونصح الشباب بعدم الاشتغال بالسياسة الا بعد تخرجهم (٦) .

وليس الاستاذ الرافعي هو الوحيد بين وجوه هذه المدرسة ، ولكنه أهمهم ، لأن دراساته كانت أكثر انتشارا من غيره ، فضلا عن أنه لم يتقيد بالاعتبارات التى حاصرت امتداد هذه المدرسة فى الجامعة ، فقد قاد حرص بعض اساتذة الجامعة على وظائفهم ، وتنافسهم على المستويات العليا فى سلك التدريس ، الى منافقة أسرة محمد على نفاقا موجعا للحقيقة التاريخية . والواقع أنه عند التعرض للمدرسة القومية ، لابد من الوقوف عند الجهد الأكاديمى الممتاز الذى قدمته الجامعة لهذه المدرسة . وكان وراءه الاستاذ محمد شفيق غربال . اذ قدمت الجامعة جهودا خلاقة فى مجال استخدام أدوات البحث المتطورة ، وبذلت مجهودا فى دراسة الوثائق والمصادر المتوفرة وتحقيقها ، والكشف عن المجهول منها . ولكنها فى مجملها ظلت بعيدة عن احداث تطور يقترب بها من المدرسة العلمية فى التاريخ المصرى . ويدخل فى نطاق انجازات المدرسة القومية ظهور الاهتمام بالتاريخ الفرعونى اذ يغلب على مؤرخى مدرسة التاريخ المصرى فى القرن الثامن عشر وما قبله أن يكون التاريخ العربى منذ البعثة النبوية الى عهد خلافة عمر بن الخطاب ، ثم فتح مصر ، هو الترتيب التقليدى لمسار حركة التاريخ المصرى . فأعادت هذه المدرسة ـ ايمانا منها بشعار القومية المصرية ـ الترتيب التاريخى الى طبيعته .

المنهج الاشتراكى العلمى والدراسات التاريخية :

طرحت الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية اتجاهات فكرية واجتماعية جديدة وحركات سياسية مستحدثة ، فمع نمو الطبقة العاملة المصرية ، وظهور بواكير التعبير الأيديولوجى عنها ـ بالتعرف على الفكر الماركسى ونشره ـ والتعبير السياسى عنها ـ بتكوين المنظمات الاشتراكية والشيوعية المختلفة ـ ظهرت على الخريطة الفكرية المصرية جهود الاتجاه الثالث فى التاريخ لمصر الحديثة ، وهو الاتجاه الذى يتبنى المنهج الاشتراكى العلمى ويرى التاريخ صراعا متجددا بين ماينشأ وما ينقضى ، وبين الطبقات الاجتماعية الوليدة من رحم الطبقات القديمة وضدها ، وينظر اليه باعتباره ظواهر مترابطة ومتبادلة التأثير ، تتغير وتتطور وفقا لقوانين موضوعية لادخل لأى عامل خارج الظاهرة في تسييرها ، ويتحكم فى هذا التطور صراع الطبقات الاجتماعية داخل كل مجتمع ، وهو صراع يرتبط بشبكة من العلاقات الاجتماعية تحكم توزيع المراكز والأدوار بنفس التناسب الذى يتم

على أساسه توزيع ملكية أدوات ووسائل اشباع الاحتياجات الانسانية . وكلما تعدلت وسائل السيطرة على أدوات هذا الاشباع عملت الطبقات الاجتماعية – فى ظل الظروف السائدة – على تعديل علاقاتها . كل هذا فى اطار المناخ العالمى الذى يتم خلاله هذا الصراع .

والملاحظة العامة على الحصاد القليل الذى قدمته هذه المدرسة ، أن أبرز وجوهها ليسوا من المتخصصين أكاديميا فى التاريخ ، فهى مدرسة نبتت داخل الصراع الطبقى والسياسى ، ولم تولد داخل الجامعة . ومن أبرز محاولاتها ، ما قدمه الاساتذة أحمد رشدى صالح (كرومر فى مصر – مسالة السودان) ، صادق سعد « فلسطين بين مخالب الاستعمار – مشكلة الفلاح » ابراهيم عامر (ثورة القومية – الأرض والفلاح) ، شهدى عطية الشافعى (تطور الحركة الوطنية المصرية) فوزى جرجس (دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى) ، فضلا عن محاولات مبكرة فى الجامعة مثل محاولات الدكاترة فؤاد مرسى وراشد البراوى وعبد الرزاق حسن ومحمد أنيس (٧) .وكذلك يلاحظ أن هذه المدرسة قد اقتصرت فى الغالب على التأريخ العام ولم تتوقف الا نادرا لدراسة الظواهر التاريخية النوعية . وقد أوقعها هذا فى بعض الأخطاء أو التحليلات المتناقضة كما أوقعها أحيانا فى أخطاء ظاهرة تتعلق بذكر الحقائق التاريخية البسيطة (٨) . نتيجة لسرعة العرض الذى يهمل كثيرا التفصيلات على أساس أن « المكتبة العربية مليئة بهذه التفصيلات » (٩) .

ولادراك أصحاب هذه المدرسة لأهمية مسالة المنهج فقد حرصوا دائما على ابراز الأسس العامة لمنهجهم ، والتأكيد عليها . فلا يفوتهم أن يذكروا « أن الظروف الاجتماعية الداخلية والخارجية جزء من الحوادث » . وأن هناك « قوى اجتماعية تلعب دورها فى كل الاحداث » (١٠) ، فالواقع « ليس منعزلا بل مترابطا ومتشابكا وتؤثر الأحداث على بعضها تأثيرا ايجابيا ويكيف بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة وفى حركة صاعدة دائمة التغير » (١١) ومن أهم المقولات التى حرصت على تأكيدها أنه اذا كان ليس هناك شك فى أن « القوى المادية فى المجتمع هى العامل الأول على انضاجه والانتقال به من مرحلة تطورية معينة الى مرحلة أخرى أكثر تقدما . ولكن ليست القوى المادية كل ما يخلق تطور المجتمع وليست كل ما ينضجه . فهناك أيضا الأفكار ، وهى برغم انبعاثها من واقع المجتمع وصدورها عن أوضاعه ، فانها تتحول الى قيم تبدو للكثيرين مطلقة – ثم لاتلبث أن تستحيل خلال تفاعلها مع فئات المجتمع وطبقاته ، وخلال تفاعلها مع أوضاعه وتأثيرها فيه – قوة موجهة ، بل تستحيل قوة خالقة مشكلة ، تستوى فى هذه الفكرة ،

أيا كانت : فلسفية أو دينية أو أدبية ، تصوفية كانت أم ميتافيزيقية ، انهـا جميعا تجارب صدرت عن المجتمع أو انبعثت من حركته التطورية أو انعكست مع كفاح متناقضاته بعضها مع بعض من تفاعل عناصره » (١٢) .

وتصدرت الكثير من مجهودات هذه المدرسة مقدمات ذات طـــابع سياسى آنى ، تعبر بشكل ما عن آراء تجمعات سياسية كانت قائمة وقت صـــدورها وكانت تلك المقدمات تربط الظواهر محل البحث بالمرحلة التى تصدر فيهـــا الدراسة . وقد لا تفعل هذا ، وانما تلقى بعض الاضواء على الواقع السياسى . وعلى سبيل المثال فان دراسة الاستاذ « رشدى صالح » قـد خصصت مقدمتهـا لتدعيم شعار الجبهة الديمقراطية العالمية لمجابهة الفاشية ، لأنها صدرت خلال الحرب العالمية الثانية . وقد أكد فى تلك المقدمة « ان تدعيم هـــذه الجبهة العالمية لا يعنى تجاهل المسألة الوطنية ، بمسألة استقلال مصر » وهاجم الاتجاه القائل بأن اثارة المسألة القومية هو مناهضة لتيار التعاون العـالمى لوأد الفاشية . ثم رجا القارىء أن « يضـع المادة التى يقدمها له ، موضع التقنين والمقابلة بالوضـع الحـــالى » (١٣) ، ذلك أن « استيعاب تاريخنا الحديث استيعابا ماديا حراً يمدنا بالطاقة اللازمة لفهم الحاليات فهما عميقا » (١٤) . وفى مقدمة كتاب الأستاذ فوزى جرجس « دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى » ، اهتم بابراز خطر الاستعمار ، وضرورة مجابهته . ورأى ان « تكوين الجبهة الشعبية فى كل البلاد العربية ضرورة لتعمل الدول العربية فى ذلك الوقت — ١٩٥٨ — فى تناسق تام وبامكانيات متبادلة لكنس الاستعمار من المنطقة كلها » (١٥) .

ومع أن الجانب المضىء فى هذه المقدمات يتمثل فى الربط المستمر بين ظواهر التاريخ ، وتنبيه القارىء الى أنه يقرأ عملا ينبغى أن يؤدى — اذا اقتنع بما قرأه — الى تحديد موقف جديد — أو تأكيده — من قضايا العالم الذى يعيش فيه ، وهو هدف لا نختلف فيه معهم ، الا أننا نتحفظ قبل الأعمال التى ترتبط باتجاهات سياسية آنية ، ونخشى أن تفســد السياسة العلم — بمفهومها كمواقف تكتيكية مؤقتة — وربما تكون تلك خشية لامبرر لهـا على الاطلاق . بيد أن الانســـان قد لا ينجح غالبا فى التخلص من انتماءاته المحدودة والضيقة ، وخاصة اذا كانت هذه الانتماءات تدور فى اطار محاصر ومغلق ، ولا تعبر عن حركة شـــاملة وجماهيرية . وهو ما نلاحظه فى بعض مجهودات المراحل المبكرة لنشأة هذه المدرسة ، فقد امتدت [illegible] التى تؤرخ اليها الى المرحلة التى نعيشها ، وهو تجاوز يخلط بين [illegible] والتاريخ ، لذلك فان الأجزاء التى تعالج الأوضاع التالية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدت غالبا منشورات سياسية مبتورة لا يمكن اعتبارها تاريخا باقى [illegible] ثم أننا نلاحظ أن ميلاد هذه المدرسة داخل حركة النضال السياسى ، وعبر

المجموعات التي تبنت الفكر الماركسي ، ألقى ظلالا كثيفة حول الجهود التي صدرت عنها ، اذ خضعت بعض رؤاها لاتجاهات سياسية آنية ، ومع تعدد هذه الاتجاهات وتشرذمها فقد تعددت الرؤى وتناقضت ، رغم أنها كلها تدور في اطار المفاهيم الماركسية لافتقادها لظروف وشروط البحث المتأني والعميق ، وذلك كله لا ينفي ان هناك عددا من النتائج الهامة والصحيحة للمجهودات القليلة لهذه المدرسة ·

كذلك فان اغلب باحثى هذه المدرسة لم يعنوا باستخدام أدوات البحث التاريخي أفضل أشكال الاستخدام ، وهو ما يعود الى أن جهودهم كانت جزءاً من جهود متنوعة فكرية وعملية ، فلم تتح لهم فرصة تخصيص الوقت الكافي لهذه المهمة الصعبة ، فضلا عن فترات الغياب الطويل — فى المعتقلات — الذى كان يؤدى الى عزلتهم عن مجالات توفر هذه الأدوات · ولذلك سنجد أن هناك تركيزا على المصادر الثانوية للبحث بينما لا تأخذ المصادر الأولية من اهتمامهم الكثير ، وفى بعض الروايات المختلف عليها ، فان جهد الترجيح يقع على عاتق دارسين سابقين ·

ومن الحق أن نقول أن المدرسة الثالثة لم تستطع — بعد — أن ترسخ أقدامها أو أن تفرض منهجها بشكل واسع على البحث التاريخي · ذلك أن ظهور المدرسة الثانية قد تم مع انشاء الجامعة المصرية وتدعيمها وهو ما أدى الى ظهور أجيال من الدارسين الأكاديميين للتاريخ المصرى الحديث تضخم عددهم ، وظلوا جميعا يدورون فى اطار مفاهيم تلك المدرسة ، واعتبروا الجهد الممتاز الذى بذل خارج اطار الجامعة جهداً غير علمى لعدم تخصص أصحابه فى الدراسة الاكاديمية ، فضلا عن الظروف السياسية التى عاقت تقدم هذا المنهج · اذ كان العداء للفكر الماركسى حادا بطريقة مريعة · بحيث منع العديد من الفرص التى تسمح بالحوار النظرى حول فلسفة التاريخ ، أو الابداع الخلاق فى تطبيق هذه الفلسفة تطبيقا يكشف القوانين النوعية لحركة التاريخ المصرى ·

لا ينفى كل هذا أهمية هذا الاتجاه ، بل لعله يؤكد قيمته ، فقد شق طريقه رغم ما أحاط به من ظروف صعبه · وهذا الحكم يصدر فى معرض تقييم سريع وشديد العمومية للاتجاهات العامة لمدارس التأريخ لمصر الحديثة · والواقع أن اصحاب المدرسة الاشتراكية العلمية فى التاريخ قد قدموا خدمات عظيمة ، وقاموا بمحاولات رائدة فى كثير من المجالات ، وطرقوا جوانب لم يطرقها غيرهم · وشقوا طريقهم وسط مراجع ومصادر لم تعن غالبيتها العظمى

بتسجيل دور الشعب ، وأهملت العديد من تفاصيل الدور الذى لعبته مختلف الطبقات • فضلا عن أن حب باحثى هذه المدرسة لتاريخ بلادهم وانضال شعبهم قد حماهم من الوقوع فى براثن النفاق السياسى بتشويه نضال الشعب ، كما أنهم حاولوا دائما ان تكون جهودهم تحت نظر أوسع الجماهير وأعرضها • فنقلوا « التاريخ » من موضوع معزول ، يمارس لذاته ، الى رحابة النضال الشعبى ، وجعلوه ضمن مصادر تكوين الوعى العام •

محـــاولة جـديدة :

فرضت التغيرات الكبيرة التى تلت ثورة ١٩٥٢ ، ان تعاد كتابة التاريخ القومى بمنهج مختلف • وقد سجل ميثاق العمل الوطنى الذى صدر فى عام ١٩٦٢ ، حقيقة تقول « أن أجيالا متعاقبة من شباب مصر ، قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها » •

جاء ابراز هذه الحقيقة فى « الميثاق » ادانة كاملة لمرحلة طويلة من مراحل المعالجة السياسية والدعائية للتاريخ المصرى ، استمرت ما يقرب من عشر سنوات • فقد تصور كثيرون ان تمجيد ثورة يوليو وأبطالها يعنى التشويه والمسخ الكامل للمراحل السابقة عليها ، ولم يلتفتوا الى أنهم بعملهم هذا قد مسخوا كفاح الشعب المصرى نفسه مسخا كاملا • وأدى هذا الى أن الأجيال الجديدة من شباب مصر ، التى تفتح وعيها بعد ثورة يوليو ، وجدت نفسها فى مجتمع بلا تاريخ ، وكأن مصر لم تولد الا صباح ٢٣ يوليو ، وهو ما أساء الى الثورة نفسها ، ووضعها فى صورة الظاهرة غير المبررة التى نتجت من فراغ ، لا فى صورة الظاهرة التاريخية التى تعبر عن احتياج موضوعى فى الواقع • وكان التركيز الأساسى فى الهجوم على الحلقة السابقة مباشرة لثورة ١٩٥٢ ، وهى ثورة ١٩١٩ وما نتج عنها من اتجاهات فى الحركة الوطنية •

واستجابة للاتجاه الجديد ، قدم الميثــاق فى أبوابه الأولى ، مقولات صحيحة ، ضمن محاولة سريعة لتحليل بعض ظواهر تاريخ مصر الحديث ، ولكنه ، وهو برنامج سياسى فى الأساس ، لم يتوقف طويلا لدراسة متانية تستكمل تحليل خط التطور الاجتماعى فى مصر • وأثارت رؤيته التاريخية تحفظ بعض الباحثين ذهبوا الى أن هذه الرؤية فى حاجة الى مراجعة (١٦) • لكن دعوته لاعادة كتابة التاريخ المصرى من جديد على ضوء ما قدمه من رؤى اجتماعية وسياسية أثارت حماس كثيرين تبنوها ، وبدأت الدعوة بمقالات

ودراسات فى الصحف والدوريات أولا ، ثم بعد ذلك بمشروع مدروس قدمه الدكتور محمد أنيس استاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة وأعلنت وزارة الثقافة والارشاد القومى ـ اذ ذاك ـ تبنيها للمشروع ٠

وتجمع الأساتذة المختارون لهذه المهمة ، ليكونوا أعضاء فى « مركز دراسات التـــاريخ القومى » ووضعت الدولة بين أيديهم ما تستطيعه من امكانيات ، وتم تقسيمهم الى لجان أربع هى : لجنة الاقتصاد المصرى ، ولجنة الحركة الوطنية والفكر السياسى ، ولجنة الحياة الثقافية ، ولجنة الحيــاة الاجتماعية ، بالاضافة الى لجنة عليا للمركز تقوم بتنسيق العمل بين اللجان المختلفة ومتابعة تنفيذ الخطة ٠ وبدىء اذ ذاك فى تدعيم دار الوثائق لكى تكون فى خدمة الباحثين ٠

وبمجرد أن بدأت اللجان عملها تفجرت قضية المنهج من خلال معالجة التفصيلات الصغيرة لعمل اللجان ، وكانت أى نقطة من نقاط البدء كفيلة بطرح قضية المنهج وتفجيرها وفرضها ٠ فعندما طرح سؤال حول المرحلة التى يمكن اعتبارها بداية لتاريخ مصر الحديث ، اتضح أن هناك خلافا فى الرؤى والمناهج اذ قررت لجنة الحركة الوطنية أن الفتح العثمانى لمصر فى عام ١٥١٧ هو بداية العصر الحديث ٠ بينما ذهبت لجنة الحيــاة الثقافية الى ان القول بـ « أن الفتح العثمـــانى لمصر هو بداية العصر الحديث ، تحديد نابع من التقسيم الكلاسيكى فى اعتبار المؤرخين الذين يرون ســـقوط القسطنطينية بداية العصر الحديث » وانتهت الى أنها « وهى تنظر للامور من وجهة النظر المصرية ، فهى ترى أن تكون بداية العصر الحديث فى مصر هى أول صيحة مصرية تحررية واضحة المعالم ، وهى الصيحة التى انبثقت فى عصر محمد على فى اعقاب فشل الحملة الفرنسية (١٧) ٠ وأعادت لجنة الحركة الوطنية والفكر السياسى فى جلسة تالية تاكيد رأيها الأول (١٨) ونمن القضايا الفرعية الأخرى التى شغلت اللجان بها : قضية الوثائق اذ دخلت فى مناقشات تفصيلية حول الوثائق التاريخية : ما هو موجود منها ، وما هو ناقص ٠ وبدا أن الوصول الى اتفاق حول أى من النقاط الرئيسية لعمل اللجان ، شبه مستحيل ٠

بعد عدة شهور ، وعلى اثر مناقشات دارت داخل كل لجنة وبينها وبين غيرها من اللجان ، وفى ندوات عامة عقدت لهذا الغرض حضرها المتخصصون فى البحث التاريخى والمهتمون به ، فضلا عن حوار متصل دار على صفحات الصحف ، تبلور من كل هذا اتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول ، والأقوى ، لا ينظر لمشكلة المنهج باعتبارها قضية أساسية، ويغرق فى التفصيلات المحيطة بالموضوع ، ويركز الخلاف حول بداية التاريخ

المصرى الحديث ، هل يبدأ من الفتح العثمانى أم من الحملة الفرنسية ؟ وعالج أصحاب هذا الاتجاه ، وطرحوا للمناقشة ، شكل كتابة التاريخ ، هل يكتب على أساس الموضوعات أم على أساس الأحداث ، دون ادراك للمرابطة بين هذه الموضوعة وبين مجمل المشكلة • فالادراك الجزئى أو غير الواضح لمشكلة المنهج هو السمة الغالبة على أصحاب هذا الاتجاه • طالب بعضهم مثلا بوضع تقسيمات جديدة للتاريخ بدلا من التقسيمات المدرسية المعروفة ، وقال آخرون أن المعيار الأساسى لتحديد فترات التحول فى التاريخ هو المعيار الاجتماعى ، وأن ربط التاريخ السياسى بالتطور الاجتماعى هو الطريقة الوحيدة التى تعطى الحوادث التاريخية مغزاها • وفى الوقت الذى يمكن أن نتصور فيه اقتراب القائلين بهذا من الفهم الصحيح نجدهم يطالبون بعدم استخدام مصطلحات مثل « الاقطاع » و « الرأسمالية » و « البرجوازية » باعتبارها مصطلحات أوروبية ، وفى أكمل صورة من صور الفهم عندهم طالبوا بايجاد فلسفة قومية للتاريخ مثل فلسفة توينبى أو بتطبيق المنهج الأوجست كونتى الشهير : ماذا حدث ؟ وكيف حدث • ولماذا حدث ؟ •

وكان الاتجاه الثانى ضعيفا بحكم قلة المتحمسين له ، فقد حدد القضية بوضوح فى اننا « نريد ان نكتب التاريخ بمنهج اشتراكى » أما باقى المسائل كعدم توفر الوثائق فيمكن حلها ببساطة اذا حلت مشكلة المنهج ، فالنظرة الاشتراكية ترى التاريخ باعتباره تاريخ طبقات وتكوينات اجتماعية فى الأساس • وعلى هذا فان مشكلة بدء التاريخ المعاصر تصبح محلولة » وفى رأى القائلين بهذا الاتجاه أنه ليست هناك مشكلة حول تحديد بدء التاريخ الحديث فى مصر ، فان الفتح العثمانى لا يرتبط بأى تحول أو تغير مادى فى علاقات الانتاج بالرغم من آثاره السياسية والاجتماعية ، وأن بداية التاريخ الحديث ترتبط موضوعيا بالانتقال من المجتمع الاقطاعى الى المجتمع الرأسمالى . وأن هذا الانتقال استغرق فترة طويلة ، حيث بدأت معالم النظام الرأسمالى تظهر حثيثا وبصفه خاصة خلال القرن التاسع عشر (١٩) •

حول « مقولة المنهج » ، كان الخلاف الذى استمر أكثر من أربع سنوات دون أن يفضى لشىء • ثم انتهى بتجميد الأعمال والاجتماعات التحضيرية للمشروع ، تجميدا تاما (٢٠) •

أين يكمن الخلاف ؟

وعندنا ان الحاجة الماسة لاعادة كتابة تاريخنا القومى لا تنبع فقط من أهمية التاريخ باعتباره علم تطور المجتمع ، ولكن أيضا من المفهوم التطبيقى الذى يمكن أن يعطيه التاريخ لمن يقرأه ، وهو الأمل فى مزيد من التغيير الذى

يحقق أهداف المجتمع الانسانى منذ أن نشأ ، ذلك التجمع الذى كانت وستظل غايته ، الاشباع الكامل والمنطلق لاحتياجات الانسان ، والذين شوهوا التاريخ قديما ــ ويحاولون ذلك اليوم ــ لم يقعوا فى خطأ عفوى ، ولكنهم كانوا يعبرون عن مصالحهم الاقتصادية والسياسية التى فرضت عليهم ان يشنوا حملة لاماتة روح الثورة عند الجماهير بتشويه بطولاتها وخلق حالة من اليأس لدى أجيالها الجديدة • وهذا ما يجعل من قضية المنهج قضية أساسية •

واعادة كتابة التاريخ القومى ــ بهذا المفهوم ــ ليست ترفا فكريا يمارسه عدد من الدارسين ، ولكنه جزء من اتجاهات اجتماعية وسياسية وأيديولوجية ينبغى أن يكون لها الغلبة والقوة حتى تستطيع أن تفرض تصورها الخاص للعالم والانسان • ومن بين هذا التصور فهمها للتاريخ • والقضية ليست قضية كتابة التاريخ ، فجزء منه مكتوب ، وللمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى تعبير ذو دلالة ، فعندما دعى للمشاركة فى اللجان المشـــكلة لكتابة التاريخ القومى قال : ان التاريخ قد كتب فعلا •• ألم تقرأوا كتبى ؟ (٢١) والواقع أن الرافعى كان على حق فيما قال ، فهو لا يتصور أن هناك حقيقة تاريخية خارج كتبه ، ولا يتخيل أن هناك منهجا آخر لفهم التاريخ وتفسيره غير ما أتبعه• والنقطة التى غابت عنه ، وعن كثيرين ، أن القضية ليست كتابة التاريخ ، ولكنها قضية « اعادة » كتابة التاريخ ، وهذا يعنى أن يكون لنا منهجا جديدا لنكتبه به ، وكوادر فكرية تتبنى هذا المنهج ، وتعيه • وأى مراجعة لأسماء أعضاء اللجان تكشف عن أن العناصر التى ارتبط تاريخها بالفكر الاشتراكى العلمى ، بل وحتى غير العلمى ، قليلة جدا ، بل نادرة ، وسط أعداد من اساتذة الجامعة الذين يدورون كلهم فى اطار المدرسة البرجوازية والبعض منهم له تاريخ فى مدح الأسرة المالكة ، والرجعية الاجتماعية والسياسية •

وهذا هو جوهر الخلاف بيننا وبين من تسرعوا ــ ويتسرعون ــ بالالحاح على الدولة لاعادة كتابة التاريخ القومى ، ويحاولون قسرها على ذلك قسراً • لقد تناسى هؤلاء انه حتى فى البلدان التى حققت ثورتها الاشتراكية منذ فترة طويلة ، فان المجهودات ما تزال تبذل لاعادة كتابة التاريخ ، ولم يتحقق هذا الهدف تحققا كاملا حتى الآن (٢٢) •

واذا كانت مشاكل تلك البلاد مختلفة كيفيا عن المشكلة عندنا ، فان الوضع بها يكشف عن صعوبة القضية ومدى الجدية التى تفرض علينا أن نتناولها بها • فى ظروف حضارية كالظروف التى عاشتها بلادنا اذ حرمت خلال تاريخ طويل من وسائل التعبير الحر ، فاننا نحتاج بالأساس الى تأصيل أفكارنا ، وهو ما يتطلب أن نعمل على ارساء مناخ ديمقراطى يصون حرية

البحث العلمى ويسمح بالصراع الفكرى المفتوح ، قبل أن نقسر الآخرين على مهام تحتاج الى الوقت والجدية وتوفر الكثير من الأشياء غير المتوفرة أصلا ٠

ان الجهد الايجابى والخلاق الذى تستطيع أجهزة الدولة أن تقدمه ـ ويجب أن نطالبها به ـ هو أن تلتفت لمهمة أكثر الحاحا ، تلك أن تبادر بنشر الوثائق التاريخية التى تحت يدها ، وتحققها تحقيقا علميا والبحث عما هو غير متوفر منها وتصنيفه وفهرسته ونشره ٠ ثم وضع هذه الوثائق جميعا تحت يد الباحثين من مختلف المدارس والاتجاهات ، وهو ما يسهم فى خلق حوار منهجى حول تاريخنا القومى يؤدى الى ازدهار الرؤية العلمية وبلورتها ٠

وفى ضوء الطرح السابق لمسالة المنهج ، فان الجهود التى سبقتنا فى التاريخ للثورة العرابية ، تتطلب وقفة تحليلية ونقدية ، لمناهجها لا لأدوات البحث التى استخدمتها ، الا حين تتحكم الرؤية المنهجية المتحيزة فى صحة وعلمية استخدام تلك الأدوات ، وسواء كان المؤرخ استعماريا أو برجوازيا أو اشتراكيا ، فهو مطـالب بأن يبرهن على صحة منهجه ، وعلمية أدواته ، كما أن قارىء التاريخ ، مطالب دائما بأن يشحذ حاسته النقدية ، ليمحص ما يقرأ من أفكار ، وما يساق اليه من حقائق ٠ فكيف عالجت مدارس التأريخ لمصر الحديثة الظاهرة العرابية ؟ ٠ هذا ما يجيب عليه المبحث التالى ٠

الاستعمار يصــفى الثــورة العرابية مرتين :

كان طبيعيا أن تقع الثورة العرابية بين براثن « المدرسة الاستعمارية فى التاريخ المصرى » لكى تتولى لحساب الاســتعمار العالمى تصفية آثارها الفكرية ، وتشويه دروســـها النضالية ، بعد أن نجحت القوى الاستعمارية المسلحة فى تصفيتها كخطة حكم ثورية ٠

وربما لهذا السبب كان حرص « اللورد كرومر » على أن يفرد فصولا متعددة من كتابه «مصر الحديثة» للثورة العرابية ٠ وحرصه فى مقدمة هذا الكتاب على أن يؤكد « أنه كان فى مركز ممتاز وقادر من حيث الوصول الى الحقائق » باعتبار أنه كان « وراء ستار الحوادث المصرية فترة طويلة » فضلا عن أنه ـ كما زعم ـ قد « اطلع على جميع المحررات الرســـمية المحفوظة فى وزارة الخارجية البريطانية والمصرية » وأنه « كان كثير المخابرة مع كل ذى شأن أو قول فى الشئون المصرية مدة السنين التى (حاول) كتابة تاريخها » ٠ والثقة التى يقدم بها كرومر حقائقه تغرى بقبول كل أحكامه ، وعلى رأسها الأكاذيب المتعددة حول الفتنة الدينية الطائفية التى كان عرابى يقودها ضد العناصر الأوربية المسيحية ٠

دفع « كرومر » الحقائق والوقائع من ناحيته برفق وذكاء شديدين لكي تبرهن على صحة رؤيته للثورة العرابية ، معبرا عن أسفه « لأن بريطانيا وجدت نفسها مرغمة على تحمل عبء احتلال مصر » • فالمسألة عنده أن « السياسة البريطانية حاولت جهدها ان تلقى عبء المشكلة المصرية عن كاهلها ، ولكن الظروف كانت من القوة بحيث لا يمكن وقف تيارها بالعمل السياسى ، فمصر كان مقــدراً لها أن تقع فى أيدى الانجليز ، وفضلا عن ذلك فانها كانت من نصيبهم على الرغم من معارضة البعض فى ذهابهم اليها ، بينما لم يحفل البعض الآخر أذهبوا اليها أم لم يذهبوا • فانه لم يكن هناك من رغب فى الذهاب اليها رغبة شــديدة ، أما هم ـ أى الانجليز ـ فلم يكفهم عدم رغبتهم فى الذهاب اليها ، بل قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه ان يدفعهم الى الى الذهاب اليها »(٣٣) •

وهكذا جاء « مؤرخ المستعمرين » لكي يؤكد لنا بأن انجلترا استعمرت مصر وهى كارهة ، بل وقاومت من كانــوا يدفعونها لذلك ، ولكنها فعلته لتواجه الفتن الدينية الموجهة الى الأوربيين بحكم كونهم مسـيحيين ، مخاطبا بكتابه ، الرأى العام الأوربى الذى ثار على حزب الأحرار لارتكابه « جريمة » احتلال مصر ، مثيراً فيه نوازع الخوف من العرابيين ، الكارهين لأوربا المتعصبين ضد مخالفيهم فى الدين •

نظرة « كرومر » الاستعمارية هى التى حددت ما يختاره وما يدعه من حوادث ووثائق ، لذلك اجتزأ بعضا من هذه وتلك ، ليفسر بها الثورة ، وأهمل تماما العديد من الوثائق والوقائع التى لا تجزم فقط بان ما ذهب اليه غير صحيح ، بل وتؤكد أيضا ان الطابع القومى للثورة كان غلابا حتى لقد أدى بها فى بعض مراحلها الى الخروج عن دولة الخلافة نفسها ، والى رفض أى تدخل تركى فى مصر •

وحتى فى حدود اعتبــارات الأمانة العلمية التقليدية فان « كرومر » يفتقد الى أبسط اشكالها ،فقد أشار « بلنت » مثلا فى مقدمة كتابه « التاريخ السرى للاحتلال البريطانى فى مصر » الى عدم دقة الحيثيات التى برهن بها « كرومر » على أنه كان فى مركز ممتاز وقادر من حيث الوصول الى حقائق الثورة العرابية ، فقال : « ان اللورد كرومر لم يكن فى مصر فى خلال أى دور من أدوار الثورة العرابية »(٢٤) • ونبه تيودور روزشتين فى كتــابه « خراب مصر » الى اغفال كرومر المتعمد لكثير من الحقائق والتفصيلات الهامة ، فقال ساخراً ان المؤرخين المدققين « يفتتحون الكلام بذكر ما جرى به القدر من قضاء ، ويختتمونه بنفاذ ذلك القضاء • فأما ما بين هذين من الأطوار فانهم لم يعنوا بذكره ، بل كأنهم تواطأوا على اغفاله »(٢٥) • ان هذا الاغفال ذو ملامح متعددة ، فعندما ترفض انجلترا مثلا الاشتراك فى

مشروع بنك وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون ، وتكون غايته تحويل الديون المصرية السائرة الى دين موحد ـ وهو مشروع عرضه الفرنسيون فى فبراير ١٨٧٦ ـ يبرر اللورد كرومر هذا الرفض بأن « انجلترا لم تشأ ان تتدخل فى شئون مصر الداخلية وأبت ان تعين مندوبا انجليزيا يمثلها فى المشروع لاصرارها على انشاء لجنة للمراقبة المالية البحتة » أما السبب الحقيقى ، فيكشفه روزشتين ، من خـــلال وثائق انجليزية ، تبرر رفض المشروع بانه « يؤدى الى تدعيم مركز فرنسا فى مصر ، لا يتفق مع مصلحة حملة الاسهم الانجليز (٢٦) » • وحين يؤرخ كرومر الى اضطرار الخديو اسماعيل الى اعلان افلاسه يهمل تماما الاشارة الى الدور الذى قامت به الحكومة البريطانية لاجباره على هذا الأعلان الذى كان فاتحة تحول التدخل فى شئون مصر ، من تدخل مواطنين أوربيين وبيوت مصرفيه أوربية الى تدخل دولى تنوب فيها الدول عن رعاياها من الدائنين • كذلك فان كرومر قد أهمــل عدداً من الوثائق الهامة ، المتعلقة بحوادث الثورة العرابية مباشرة ، فقد أهمل مثلا رســالة ماليت Malet القنصل البريطانى العام الى وزير الخارجية الانجليزية فى مايو ١٨٨٢ والتى قال فيها أن الثوار مصرون « على تقويض أركان الحماية . وأن النفوذ الأجنبى آخذ فى التلاشى وأن بريطانيا لن تصل الى ما كان لها من تفوق دون تحطيم الحزب العسكرى » وهي رسالة تكشف زيف ادعاءات كــرومر بأن انجلترا تدخلت متضررة وكارهة ودفعهــا القدر الى احتـــلال مصر (٢٧) • ولم يذكر « كرومر » شيئا عن برقية « ماليت » التى قال فيها « أن الفوائد السياسية التى يحققها وصول الأسطول البريطانى الى الاسكندرية أهم من الخطر الذى قد يصيب الرعايا الأوروبيين فى مصر ، أو عدم سلامتهم ، بل كانت تهتم أساسا بالتدخل لأهداف أخرى لا علاقة لها بالقدر (٢٨) •

واذا كان اللورد كرومر يؤمن بما ذكره فى مقدمة كتابه من « ان أول مراتب الخطأ فى التاريخ ، أن نذكر الحقائق ناقصة غير كاملة » الا يحق لنا أن نعتبره ، بأبسط كلمات التقييم ، قد وقع فى خطأ ؟ •

ان عقل اللورد كرومر البيروقراطى ـ بتعبير روزشتين ـ قد أبى أن يرى فى حوادث يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ أكثر من فتنة عسكرية جديدة ، وهو المسئول عن ظنه ـ بوصف بلنت ـ أن الحقيقة الرسمية هى وحدها الحقيقة المطلقة والواقعة • ان هذه الحقيقة الرسمية ليست حقيقة مطلقة على أى الأحوال الا لدى عقل بيروقراطى ، ينزه رؤساءه عن الخطأ ، ولا يقبل أن يخطئه مرؤسوه حفاظا لهيبته • وهى المسئولة فيما نعتقد عن اعتماد كرومر على كثير مما كان يبعث به « ماليت » ـ القنصل البريطانى العام فى مصر ـ الى وزارة الخارجية من أكاذيب حول ما كان يسميه « بكراهية النصارى » وتعصب « المسلمين » • وقد كشف بلنت ، فى مواجهة أكاذيب ماليت ، ما كان

يعرفه من آراء عرابى ومحمد عبده والنديم ، وما شاهده بنفسه من وقائع الثورة أو جاءته به رسائل موثوق بها من شاهد عيان لحوادث الثورة ، هو القس المارونى اللبنانى لويس صابونجى ، الذى كان بالقاهرة طوال فترة الثورة تقريبا ، وهى كلها تكذب « الحقيقة الرسمية » التى تصورها رسائل ماليت ، فليس فيما قاله أقطاب الثورة ، أو شاهده « القس » صابونجى ، أى مظهر من مظاهر كراهية أو الدعوة لكراهية النصارى · وعلى العكس من ذلك فتلك الأقوال والمشاهدات تؤكد تحرر قادة الثورة ــ وعلى رأسهم عرابى ــ من أى مظهر من مظـــاهر الكراهية الدينية ، وحساسيتهم الشـــديدة تجاه هذه المسألة ·

فى تعليقه النهائى على حوادث الثورة ذهب كرومر الى القول بأن الثورة لو كانت قد نجحت فسوف يؤدى هذا الى سيطرة عدد قليل من رجال الدين المسلمين على ناصية الأمور ، وأن « الاضطراب وفساد الحكم والمظالم التى كانت تصاب بها البلاد على يد أولئك الناس كانت تربو على كل ما تعرضت له مصر من مكاره ، لأن أنصارهم كانوا سيبنون الحكم على دعائم من العقيدة المحمدية التى عفى الزمن عليهـــا ، وأصبحت لا تســـاير افكار العهـــد الحديث » (٢٩) · كاشفا بذلك عن تعصـــبه الدينى الردىء وعن كراهيته للاســـلام وللمســـلمين ، راميا الشـــورة بدائه ، متجاهلا ــ هو الذى كان فى مركز ممتـــاز وقادر من حيث الاطـــلاع على الحقـــائق طـــوال فترة الثورة العرابية كما زعم ــ كل الدور الذى لعبته المصـــالح الاقتصـــادية البريطانية ، والأهداف السياسية التى كانت وراء التدخل الاستعمارى ·

فـــكر عمـــلاء الاستعمار يحاصر الثورة :

على أن « كرومر » ــ بالرغم من المطاعن التى تحيط بأمانته العلمية ــ ينجح بذكاء الاستعمارى المدرب ، فى تصوير المسألة العرابية على النحو الذى يريده ، بحيث يشعر القارىء الذى لا يشك فيه بأسى شديد لبريطانيا المسكينة التى حملت أعباء لم تكن ترغب فيها · ومن دلائل ذكائه ، أنه قال فى مقدمة كتابه « بأنه ربما كان خاليا من جميع الصفات التى تلزم لاجتناب الغرض أو الحياد التام فى تاريخه للحوادث التى كتب عنها » · وهى اشارة تطمئن القارىء الى أمانة صاحبها العلمية وتدفعه للوقوع فى شراكه ·

ولكن بعض المؤرخين المصريين قد افتقدوا هذا الذكاء ، فعملوا فى ظل سياسة دنلوب ــ المستشار الانجليزى للتعليم المصرى بعد الاحتلال ــ على اعادة صياغة آراء « كرومر » فى الثورة العرابية وقدموها للمصريين من طلاب المدارس الثـــانوية والعالية لكى يحفظوها · وفى ظل السياسة التعليميـــة

للاحتلال لم يكن من المستطاع ان تذكر الوقائع الحقيقية والكاملة للثورة فان هذا يعنى أن تربى هذه السياسة أعداء للوجود الاستعمارى . كذلك فان تجاهل هذه الثورة تماما ، بدا خطة غير حكيمة ، فالكثير من حوادثها قريب ، وبعض المشـــاركين فيها احياء ، كما أن اهمالها أيضا يفوت على السياسة التعليمية الاستعمارية فرصة تلقين الأجيـــال الشابة من المصريين ، الرؤى الاستعمارية حولها ، فلم يكن هناك مفر من تدريسها بأذكى قدر ممكن من التشــويه والمسخ .

وقد يكون من الطبيعى ، فى ضوء هذا ، ان نقرأ كتابا مدرسيا مثل « تاريخ مصر من الفتح العثمانى الى قبيل الوقت الحاضر » ، الذى أشرنا اليه من قبل ، بشىء من الاستهانة . لولا ان بعض الفقرات الدالة على موقف السياسة التعليمية الاستعمارية من الثورة تغرى بالوقوف عندها ف « الحوادث العرابية » فى نظر مخططى تلك السياسة « فتنة حركها بعض الضباط لمآرب شخصية » و « تغلغلت هذه المآرب بقدرة عرابى المتوسطة على الخطابة » ، مما جعله « ينشر الفتنة بين العمد والاعيان والعلماء عن طريق بث الاقوال الجذابة عن انقاذ الوطن وغير ذلك من الزخارف الباطلة التى كان لها أسوأ عاقبة فى البلاد » أما بريطانيا « فقد تورطت فى المسألة المصرية بدافع من السياسة الفرنسية التى كانت تدفعها الى التدخل المسلح ، وهو ما كانت تقاومه بشدة وترفضه حتى اضطرت اليه اضطراراً » فدخلت مصر « منذ عام ١٨٨٢ فى طور جديد وهو الاسترشاد بدولة أوروبية عظمى فى السير فى سبيل تهدئة احوالها وتنظيم اداراتها » (٣٠) .

نظرة كتلك ، تنطلق من حالة تبعية فكرية واضحة للاســـتعمار ، تدفع أصحابها — بوعى أو بدون وعى — لمحاولة قلب المائدة ، واتهام العرابيين بالعمالة للاستعمار أو للخديو اسماعيل . يقول « نجيب مخلوف » فى كتابه « نوبار باشا وما تم على يده » . أن من « أعظم الأسباب لهذه الثورة — العرابية — هو الرغبة فى خلع توفيق باشا واعادة اسماعيل باشا من منفاه الى الســـدة المصرية » (٣١) ، وأن عرابى لم يكن ثوريا ومصلحا فهـــذا « وهم تولد فى رؤوس مواطنيه » الذين كانوا « آلة فى أيدى جماعة من أصحاب النفوذ يقودونهم كيفما شاءوا » (٣٢) . ويذكر أن اسماعيل قد كاتب عرابى واتباعه وفاوضهم فى مسألة مساعدته على الرجوع ، وعرض عليهم المبالغ التى يريدونها . وأن الوسيط فى هذه العملية قد وزع واحد وستين ألف جنيه ، وأن عرابى كان مهتما باســـماعيل لدرجة أن « الشيخ العدوى كان يدخل على عرابى كل صباح ويقول له أن النبى صلى الله عليه وسلم ظهر لى وأوحى الى أن أوصيك بالجهاد لارجاع اسماعيل لأنه الرجـــل القادر على تأييد سطوة المسلمين وارجاع العـــز والمجد الى المصريين » (٣٣)

« كما ان عرابى علل نفسه بالغنى والمقام الرفيع ، لما لمعت الوجوه الصفراء الوضاحة ــ يقصد الذهب ــ في يد وسيط الخديو » (٣٤) . ويختتم كتابه قائلا : « انه كلما دقق المرء فى حوادث الثورة العرابية واستطلع آراء العارفين ، ازداد ترجيحا لثلاثة أمور : الأول : أن الانكليز كان لهم يد فى الثورة العرابية ، وأنهم استمالوا عرابى وأصحابه . ان لم يكن فى أول الثورة ففى آخرها . والثانى : أن الذهب كان له دور مثل دور المدافع ، والثالث : أن فرنسا أخطأت فى عدم مشاركة انجلترا فى الاحتلال ، لأن احتلال دولتين يرجى معه الجلاء أكثر مما يرجى بعد احتلال دولة واحدة مثل انجلترا . أما وعود انجلترا بالجلاء فقد كانت كثيرة بعد الثورة العرابية والله أعلم متى تتحقق » (٣٥) . فاذا لاحظنا أن الكتاب يمجد مواقف نوبار باشا ، ويبرر دوره « الوطنى العظيم » ادركنا طبيعة الأرض التى يقف عليها المؤلف، ويسدد منها سهامه للثورة العرابية .

على أن منتقدى الثورة العرابيــة ، لم يفتقدوا جميعا للذكاء ، ولم يفقدوا القدرة على اخفاء دوافعهم لتشويهها ، وبينما فعل بعضهم ذلك بدرجة من الجلافة ، فقد ملك آخرون درجة من الذكاء دفعتهم الى رهافة ورقة فى معالجة الموضوع ، دون أن يغير ذلك من جوهر موقفهم المعادى للثورة .

ويبدو هذا الذكاء المتوهج واضــحا فى بعض محاولات أحد أعضاء الأسرة العلوية للتاريخ للثورة العرابية . فبينما نتوقع أن يهاجم الثورة ، اذ به يخلف ظننا ، منطلقا فى الغالب من موقف « السراى » من الثورة ، ذلك الموقف المتفجر بالخيانة ، والذى لا يمكن تبريره الا بذكاء مقتدر ، يدين الثورة ويبرر تورط « السراى » فى الخيانة باعتباره رد فعل لحوادث لم تتمكن من ايقافها . وذلك كله نلاحظه فى كتاب « الامير عمر طوسون » « ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ » . ومع أن الكتاب يقتصر على تأريخ حوادث ذلك اليوم وحده ، فهو لا يبرأ من اشارات خبيثة تدل على رؤية مؤلفه العامة للظاهرة العرابية .

يتساءل الأمير فى مقدمة كتابه ــ الذى صدر عام ١٩٣٤ ــ بين تساؤلات عدة : عما اذا كان فى مقدور ساستنا وأولى الأمر فينا ــ يومذاك ــ تغيير موقف انجلترا العــدائى ؟ وما الذى حال بينهم وبين هذه السياسة القومية الحكيمة ؟ وعلى من تقع بعد ذلك تبعة تخريب هذا الحصـــون وقتل هذه الأنفس العزيزة وضياع البلاد ؟ . مع أن الكتاب قد اعتمد على الوثائق بشكل رئيسى ، الا انه لم يبد أى تعاطف مع الثورة يدفعه لتنقية أسلوب هذه الوثائق مما حفل به من أحكام عدائية ضد الثوار اذ نقل المؤلف ما تحمله الوثائق المصرية والاوربية من تعبيرات « العصاة » و « المتمردون » و « الزمـــرة الخائنة » فى وصف الثوار ، دون تحفظ أو تصحيح

ومع أنه أدان موقف انجلترا وأبرز مطامعها فى احتلال مصر ، فقد أوحى كذلك بأن تفكير العرابيين فى المقاومة كان تعبيرا أخرقا • وهو يعلق على انسحاب الأسطول الفرنسى من البحر الأبيض ، ورفضه التدخل فى المعركة ، فيقول « أن هذا ما كانت تتوق اليه انجلترا » وأن « المصريين ــ أى حكومة الثورة ــ قد مهدوا لها مع الأسف طريق الوصول الى امنيتها هذه بخرقهم وسوء تصرفهم »(٣٦) • وركز الكتاب على ابراز الآراء التى أكدت ان الحصون المصرية لم تكن قادرة على المقاومة ، وأسف أشد الأسف لأن الآراء الحصيفة التى قال بها بعض الخبراء قد أهملت ولم يعمل بها فى وسط ساد فيه التحمس(٣٧) • وربط الأمير بين الحل العاقل الذى كان مناسبا اذ ذاك ، وبين رأى الخديو وموقفه • فقال « ان المسألة فى رأيه كان يجب ان تسوى بوسيلتين الأولى : الكف عن مجاوبة نيران الأسطول الانجليزى واخلاء الحصون من الجنود وبهذه الكيفية يكون الانجليز قد نالوا مشتهاهم فاذا استمروا فى الضرب بعد ذلك ، « يكونوا قد أتوا بعمل لا يشرفهم ولا يهيىء لهم أى حجة لاحتلال المدينة(٣٨) » أما الحل الثانى الذى رآه الأمير فهو « تدويل التدخل » بالاتفاق مع الدول التى كان لها بوارج فى الاسكندرية ، على أن ترسل كل واحدة منها فريقا من بحارتها الى البر وتعهد اليها حراسة الحصون المطلة على البحر « وبهذه الكيفية لا يكون للأميرال حجة يتمسك بها ويزعم أنه مهدد واذا استمر بعد ذلك فى تنفيذ خطته ولم يجنح الى السلم وجد أوربا كلها أمامه »(٣٩) •

وهذان الحلان يتضمنان بلا شك تسليما فى السيادة الوطنية وادانة للمقاومة ضد التدخل ، وتجاهلا لأسبابه الحقيقية وللمبررات التى مكنت انجلترا من تحقيق أهدافها ولعلهما ــ أو أحدهما ــ أساس ما سماه الأمير « بالصلح الشريف » الذى عرضه الخديو على الغزاة • فقد ذكر الأمير نقلا عن كتاب بيوفس « الفرنسيون والانجليز فى مصر » « أن الخديو توفيق كان يرغب فى عقد اتفاقية صلح مشرفة بينه وبين الانجليز » وبرغم انه لم يذكر مشروع هذا الصلح المشرف ، فانه قد مدح كتاب بيوفس مدحا شديداً ، واعتبره « من أحسن الكتب التى سطرت عن هذه المأساة المحزنة » وذكر ان مؤلفه « كان مسموحا له بالاطلاع على جميع المستندات الرسمية لذلك الحادث المشئوم • وفوق هذا فان معلوماته مستقاة من مصادر صحيحة ومعتبره تماما(٤٠) •

على أن الأمير لم يستطع ــ رغم دفاعه الذكى ــ أن ينكر مواقف ابن عمه ــ الخديو توفيق ــ الذى خان الثورة وفى تقييمه لموقفه اعتبر أن رفض الخديو فى البداية الانتقال الى الاسطول البريطانى « أجابة مشرفة ، ولكن

ما يؤسف له ، أنه لم يتبع هذه الخطة معهم للنهاية » (٤١) ، على أن هذا التقييم ، وان بدا متضمنا لادانة مخففه بل ومبرره ، يبدو ايجابيا على ضوء التأكيد بأن الخديو كان يسعى الى « صلح مشرف » والتشديد بان المقاومة ـ التى اتبعها الثوار ـ كانت غير مجديه وانها هى التى أدت الى احتلال البلاد ٠

والتصور العام الذى نخرج به من معالجة الأمير عمر طوسون للثورة العرابية ، هو أن جهلا عسكريا وغباء سياسيا هما السبب « فى تخريب الحصون وقتل الأنفس العزيزة وضياع البلاد » وهو يترك للوثائق مهمة تحديد « العقلاء » الذين كانوا يدعون لصلح مشرف ٠ و « الأغبياء » الذين أدى عنادهم الى كارثة الاحتلال ٠ وبذلك يكشف عن أنه واحد من أمهر محامى أسرته ، قبل أن يكون مؤرخا ٠

المدرسة القومية وأخطاء المنهج :

واذا كانت المدرسة الاستعمارية فى التاريخ المصرى ذات أغراض مفضوحة سواء اعترفت بذلك أو لم تعترف ، فمن السهل تفنيد أحكامها من طبيعة الأرض التى تقف عليها ، غير أن المسألة تصبح أكثر صعوبة عندما نواجه بأحكام يصدرها مؤرخون وطنيون يذهبون الى اتهام الثورة بالخيانة أو بالتفريط المساوى لها ٠ ويحملونها فى التحليل النهائى تبعة الاحتلال البريطانى ٠ ولعل كتاب المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر » هو أبرز الأمثلة لهذا الموقف الغاضب من الثورة ٠ هنا تصبح المشكلة الرئيسية ، مشكلة منهج بالدرجة الأولى ٠

وينطلق الموقف الغاضب من الثورة من خطأ منهجى يعطى العوامل الذاتية فيها مركز الصدارة ويغفل الكثير من العوامل الموضوعية ، كما يغفل ترابط العوامل الموضوعية والذاتية وتأثيرهما المتبادل ٠ ومن هنا فالاهتمام بدور الأفراد فى الثورة ، والتركيز على نواحى الضعف فى شخصية قادتها ، ودوافعهم الذاتية وقصورهم السياسى ، تتحول جميعها الى موضوعات اهتمام رئيسية ٠ ومن الطبيعى مع وقوع الأستاذ الرافعى فى هذا الخطأ ان يرى أن خلاف الثوار مع « شريف باشا » واسقاطهم وزارته هو مفترق الطرق الذى سقطت عنده الثورة ٠

واهتمام الأستاذ الرافعى ومبالغته فى دور الفرد فى التاريخ ، ظاهرة متكررة فى كثير من أعماله ٠ وفى دراسته « الثورة العرابية » تحدث عن شخصية الخديو توفيق ، فاكد أنه « لو كان يجمع الى خصاله الطبيعية شجاعة أبيه وجرأته وعلو همته لنجت البلاد من الكوارث التى وقعت فى عهده ، ولتغير مجرى التاريخ القومى الى خير مما كان وأقوم » (٤٢) ٠ ويقول عن

عرابى » ولو لم يظهر عرابى ولم تكن له تلك الشخصية التى اجتذبت اليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والأقدام لكان محتملا الا تظهر الثورة العرابية أو لظهرت فى زمن آخر ، وفى ظروف وملابسات أخرى غير التى ظهرت فيها »(٤٣) • وتركيزه على أن خروج شريف من جبهة الثورة ، فضلا عما يحمله من اهتمام زائد بدور الفرد ، له دلالات أخرى على تصوره العام للثورة اذ يبدو أنه ممن يرفضون ما يوصف عادة بالعنف أو بالتطرف، فقد ذهب الى القول بأن « الثورة أخذت تتعثر فى سيرها من بدء هذه المرحلة » ـ سقوط شريف ورئاسة البارودى للثورة ـ لأن شريف فى رأيه « أقدر من سواه على معالجة الأزمات واحباط الدسائس والمؤامرات التى كانت تدبرها السياسة الاســـتعمارية »(٤٤) • وعنده ان ما أثار الحملة على شريف هو « الاطماع فى رئاسة الوزارة »(٤٥) ، فقد كان البارودى « كثير الطموح الى السلطة والجاه والى العرش أيضا »(٤٦) وهو تفسير لا يمكن قبوله لأنه يعطى موقف شريف المتهادن صفة « العقل » ويضفى على موقف الثوار طابعا انتهازيا يشوه حركتهم •

وفى التحليل النهائى يذهب الأستاذ الرافعى الى أن « وقوع الانقسام بين الخديو والعرابيين قد فتح الثغرات لتدخل الانجليز ، كما أنه أضعف قوة المقاومة فى البلاد ، اذ انقسمت الى معسكرين كلاهما يبغى الكيد للآخر ويضمر العداء فى وقت كان الانجليز يعدون القوة فيه للقضاء على المعسكرين معا • وفى تحديده للمسئولية عن ذلك يرى « أن العرابيين والخديو كلاهما لم يقدر مضار الانقسام ولم يتبين عواقبه وكلاهما يتحمل تبعته ومسئوليته ، ففى الحق أن تبعاتهما من هذه الناحية تكاد تكون متعادلة ومتكافئة »(٤٧) •

والواقع أن منهج الأستاذ الرافعى الذى يحتاج الى دراسة مفصلة (٤٨) ، قد تحكم فى مصادره وفيما اعتمد عليه من وثائق ، فقضية المنهج لا ترتبط فحسب بفلسفة المؤرخ ونظرته الى الظواهر التاريخية ، ولكن أيضا بما يختاره أو يتركه من الوثائق والروايات • وتأكيد الأستاذ الرافعى بأنه قد « اجتهد فى استخلاص الحقائق عن الثورة وحوادثها وأشخاصها ، ثم بنى عليها ما عن له من رأى » وتشديده على أنه « حرص على ألا يخلط بين الحوادث والرأى السائد فيها »(٤٩) ، تأكيد ينطلق من مفهومه الذى يرى « ان دراسة التاريخ لا تؤدى الى الفائدة المرجوة منها الا اذا استوفى الباحث حوادثه وحقق أسبابها ونتائجها ، ثم كون لنفسه حكما عليها ، وهذا ما (دعاه) الى ايراد الوثائق الرسمية التى لابست الحوادث ليتسنى للقارىء أن يستخرج منها الحكم الذى يقتنع به ويرتاح اليه • فالوثائق الرسمية ورواية الوقائع على صحتها هى العناصر التى يستمد منها الباحث حكمه على الأشخاص والحوادث من غير أن يتقيد بما كتب الكتاب والمؤلفون »(٥٠) •

وبصرف النظر عن عدم صحة دعوى الحياد العلمي التي يقول بها الأستاذ الرافعي ، فانه لم يلتزم بذلك الذى آكد عليه وشدد فيه ، فهو فى حرصه على ألا يخلط بين الحوادث والرأى فيها ، تناسى هذا تماما بالنسبة لشريف باشا • فاهمل مثلا ما أورده كرومر وبلنت وروزشتين ـ نقلا عن رسائل كولفن ـ الرقيب المالى البريطانى فى مصر ـ وماليت ـ القنصل البريطانى العام ـ من أن شريف كان معارضا للجناح الأكثر ثورية فى قيادة الثورة ـ وهو جناح عرابى ـ وأن سياسته كانت العمل على الفصل بين « الأعيان » و « الحزب العسكرى » لايقاف تطرف الثورة • وهى السياسة التى كانت أحد أسباب فشل الثورة والتى شجعت الارستقراطية الزراعية والشرائح العليا من البرجوازية الزراعية على الانسحاب من معسكر الثورة ثم خيانتها • وتجاهل الأستاذ الرافعى تماما ذكر شىء عن آراء شريف المعادية للشعب وللمصريين عموما ، وتعاليه عليهم انطلاقا من عنجهيته التركية • وفى الوقت الذى يبدى الرافعى اعجابه بشريف ، لا ينال عرابى منه سوى صفات «جاهل» و « متهور » و « جبان » و « وليس مجاهداً » ، ولا يجد مبررات لنزوعه للثورة سوى أن « أصله بدوى ومعلوم أن أكثر البدو يميلون الى التمرد والثورة على أنهم سرعان ما ينقلبون خاضعين اذا آنسوا القوة من جانب خصومهم • وهذا مع الأسف ما انتهى اليه عرابى • » (٥١) وهو ليس ضابطا كفؤاً يعتمد عليه فى قيادة الجيوش والمعارك بل هو « ضابط من تحت السلاح كان فرداً أو نفرا » (٥٢) ثم أن ذكاءه كان « محدودوا ولم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلا لقيادة الثورة » (٥٣) •

ومما يزيد فى تعقيد المسألة أن موقف الرافعى هو موقف سياسى ـ ونفس المسألة بالنسبة لبلنت (٥٤) وكرومر ـ فضلا عن أنه موقف منهجى • وربما كان صحيحا الى حد كبير ان أى موقف منهجى هو موقف سياسى • ولكن الوقوف عند آراء الرافعى ضرورى ، لأنها بعض اصداء الرأى الذى صاغته الحركة الوطنية المصرية فى دورها اللاحق للثورة العرابية مباشرة • فالرافعى يردد رأى « الحزب الوطنى ـ مصطفى كامل » فى الثورة العرابية ، ولكن مع تخفيفه وتهدئة حدته والحد من انفعاله وغضبته ، وهو ما فرضه ذلك الفارق الزمنى بين اعلان الحزب الوطنى لرأيه فى الثورة فى بدايات القرن ، وبين صياغة الرافعى لرأيه الذى نشر خطوطه العامة فى كتابه عصر اسماعيل (٥٥) وقد صدر عام ١٩٣٢ ثم شرحه تفصيليا فى كتابه عن الثورة العرابية وقد صدرت طبعته الأولى عام ١٩٣٧ •

تطور موقف « الحزب الوطنى ـ مصطفى كامل » من الثورة العرابية ، داخل اطار واحد هو ادانة الثورة واعتبارها مرادفة للاحتلال الانجليزى لمصر

أو سببا مباشراً له • وداخل هذا الاطار تراوحت الاتهامات من الخيانة ، اى التواطأ المسبق مع الغزاه على تسليم البلاد لهم ، الى مجرد الطيش والحمق اللذين أديا بالثوار الى تنفيذ مخططات الاستعمار وهم لا يعلمون بها – ويكاد كتاب « المسألة الشرقية » للزعيم مصطفى كامل – صدر عام ١٨٩٧ – أهدأ اجتهادات الحزب الوطنى ، وأقلها عصبية فى هجومه على الثورة العرابية • فقد حلل روافد المسألة المصرية ، وأدان الخلاف بين عرابى والخديو وبين الجراكسة والمصريين ، لأنه أدى الى تفتيت الجبهة الوطنية ، وهاجم السياسة الفرنسية المترددة والحائرة ، لأن ترددها مكن انجلترا من الانفراد باحتلال مصر » (٥٦) •

على أن هذا الهدوء قد انتقل الى حالة انفعالية شديدة ، وفاقدة لابسط ضرورات الحس الانسانى ، عقب عودة عرابى من منفاه ، ونسبة بعض التصريحات اليه وهو فى طريقه الى بلاده بعد سنوات النفى فكتب الزعيم « مصطفى كامل » على صفحات « اللواء » يستقبل أحمد عرابى بمقال لعله من أعجب أناشيد الاستقبال كتب يقول « ما عار الاحتلال وعار الجهالة والتأخر وعار الفقر بشىء يذكر اذا قورن بالعار الذى يحمله « عرابى » ويقرأ على وجهه أينما سار وحيثما حل ، وأى عار أكبر وأشهر من عار رجل تهور جبانا ، واندفع جاهلا وساق أمته الى مهواة الموت الأدبى والأستعباد الثقيل ، ثم فر هاربا من ميادين القتال ، وأرسل الى عدوه المحارب أن يعفو عليه وينعم ، وأبت عليه نفسه التى لا أكيف شعورها أن يموت فى منفاه ، والا أن يرجع الى وطن وهو مرجع شقائه » (٥٧) • وفى المقال يخاطب مصطفى كامل « عرابى » قائلا « احمل عارك أيها القادم المشئوم فهو نيشانك ، وسر به فى شوارع المدائن ومسالك القرى ليقرأ فيه الناشئون عبرة العمر ويروا فيه مثال الجهالة والغباوة والخيانة » مؤكدا له « ان صغار الأمة سيسألونك قبل كبارها : بأى وجه تلاقينا ، وأنت الذى قضيت علينا ونحن أجنة فى بطون أمهاتنا أن نشقى ؟ • ألا يضطرب قلبك ويدمى فؤادك ؟ واذا ناجتك تلك العظام البالية ، عظام من ذهبوا ضحية وطنيتك الكاذبة وشهامتك الباطلة ، فقالت لك : أهكذا حميتك وهمتك ، تعيش منعما وتعود الى الوطن مكرما وترضى بالحياة وطيبها بعد أن متنا تصديقا لدعوتك واعتقادا بصدق همتك » (٥٨) •

بل ان « اللواء » لم تتعفف حتى عن الكذب العلنى والمفضوح فقالت – وهى تعلم أنها كاذبة فيما تقول – ان اللورد كرومر ذهب بنفسه الى محطة القاهرة لأستقبال عرابى وذلك لتلقى فى روع الناس أن «عرابى» من صنائع الانجليز (٥٩) •

ان تلك الصورة المقززة لعرابى ، والتى تجمع بين الخيانة والجهل والجبن والكذب ، هى الصورة التى ترسبت فى ذهن الرافعى وهو يكتب عن الثورة العرابية ، وحاول تخفيف حدتها بقدر ما يستطيع من حيث الشكل على الأقل ، لكى يبلورها فى دراسة زعم انها موضوعية ! ٠

وتمتد بعض تأثيرات الصورة التى قدم بها « الحزب الوطنى » الثورة العرابية ، لتؤثر فيما كتبته « مدام جولييت آدام » فى كتابها « انجلترا فى مصر » عن الثورة ٠ ولا شك أن صداقتها لمصطفى كامل وللحزب الوطنى ، واقتناعها بخطه السياسى وتحليله للمسألة المصرية ، قد جعلها تنحاز لتلك الرؤية ٠ ولذلك نلاحظ أنها عالجت الثورة العرابية على أساس أن الثوار كانوا ينفذون السياسة الانجليزية بدافع من الجهل ٠ وأن انجلترا قد نجحت « اذ وجدت نفوسا صالحة لدسائسها فمكنت الشقاق بين الخديو والحزب العسكرى وبين ضباط الجيش من جهة والخديو والسلطان من جهة أخرى » ٠ كما دافعت عن موقف شريف وأسفت لأن الحزب العسكرى « لم ينقد للنصائح الحكيمة التى أبداها شريف باشا بعدم تعرض البرلمان لمسألة الديون الأجنبية » وادانت السياسة الفرنسية التى لم تشترك مع بريطانيا فى احتلال مصر ٠

والهيكل الرئيسى لتحليلها يتطابق مع تحليل مفكرى الحزب الوطنى كمصطفى كامل والرافعى (٦٠) ٠

وموقف « الحزب الوطنى » من الثورة العرابية موقف غير مفهوم الا فى ضوء تكتيكه السياسى وخاصة فى المرحلة الأولى من نضاله ، فقد كان ذلك التكتيك يقوم على استغلال التناقض بين الخديو ــ عباس حلمى الثانى ــ وفرنسا وتركيا من ناحية ، وبين انجلترا من الناحية الأخرى ٠ وهو تكتيك صحيح فى جملته وفى الظروف التى نشأ عنها ٠ بيد ان هذا التحالف مع السراى ومع الباب العالى ، لم يكن يعنى بأى حال من الأحوال ان يشوه تاريخ الشعب وان يمسخ لحسابهما ، وهو ما وقع فيه الحزب الوطنى ، خاصة أن عودة عرابى من المنفى جاءت فى خلال « شهر العسل » بين السراى والحزب الوطنى ، والمزعج حقا ان الهجوم المقذع الذى شنه الحزب على الثورة العرابية قد أثمر لدى العناصر التى لا يمكنها تجربتها أو وعيها من الفهم الواعى ، فدفع أحد الشباب من أعضائه الى البصق فى وجه عرابى والصياح فيه : « يا خائن » بعد خروجه من الصلاة فى جامع الحسين ، قبل وفاته بقليل ٠

ولعل استمرار هذا الموقف عند الأستاذ الرافعى هو نوع من التسلط الذى تملكه بعض الأفكار السياسية المؤقتة ، أكده ذلك الموقف المحزن الذى تبرأ خلاله زعماء الثورة أنفسهم منها ، وقالوا فيها ما لم يقله أشرس اعدائهم، فى الجو النفسى الكئيب الذى أعقب هزيمتها ٠

أصحاب النيــاق والجمـــال :

وقد يبدو غريبا أن ينصف « حزب الأمة » الثورة العرابية ، وأن يدينها « الحزب الوطنى » اذ كان حزب الامة هو القطب الثانى فى الصراع السياسى طوال فترة ما بين الحلقتين الثانية والثالثة من محـاولات البرجوازية المصرية تحقيق ثورتها (١٨٨٢ ـ ١٩١٩) • ووجه الغـرابة هنـــا انه كان حزب « المعتدلين » دعاة المهادنة مع الاحتلال ، أو « الجيروند المصريون » كما كان يسميهم « كرومر » بينما كان « الحزب الوطنى » حزب المتطرفين ، المطالبين بالدستور والجلاء ، ورافعى راية «المعاندة» ، أو «يعاقبه السياسة المصرية» • وبينما ننتظر ان ينصف اليعاقبة الثورة ، التى كانت يعقوبية مثلهم ، اذ بهم يخيبون ظننا ، ويهاجمونها ، بينما يتقدم « الجيروند » للدفاع عنها •

وقد عبر أحمد لطفى السيد (١٨٧٢ ـ ١٩٦٣) ـ فيلسوف حزب الأمة ومفكره السياسى ـ على صفحات « الجريدة » عن موقف الحزب من الثورة العرابية ، فى قوله « ان لعرابى حسنة كبرى هى الدستور الذى طلبه ، لا بوصفه عسكريا ثائراً ، ولكن بوصفه وكيل أمته فى ذلك • فان عريضة طلب الدستور كانت ممضاة من وجهاء الأمة ومشايخها » وأخذ على عرابى « تطرفه لأنه لم يحترم استقلال المجلس النيابى وضغط عليه بقوة السيف » • وذكر ان هذا التطرف كان « ناتجا من العسكريين ، الذين لم يكونوا يخشون شيئا » وضرب مثلا على ذلك أن أحد الضباط قال للمرحوم سلطان باشا ـ رئيس مجلس النواب أثناء الثورة ردا على تنبيهه اياهم الى مخاطر تطرفهم « لا ناقة لى فيها ولا جمل » فقال له أحد الاعيان « اذن اتركوها لأصحاب النياق والجمال » • وعند لطفى السيد ان من سيئات عرابى أيضا أنه لم يحسن تقدير حال أمته من القوة والضعف تقـــديرا صحيحا وذلـــك بالقياس الى انجلترا • وخلص من ذلك الى أن عرابى لم يكن خائنا « ذلك أن الخيانة أمر لا نعرفه فى قوادنا المصريين المحسنين منهم والمسيئين على السواء » وعنده أنه « اذا كان من شأن السيئة التى ارتكبها عرابى والتى اعقبت الاحتلال البريطانى ان آكلت الثمرة الحسنة التى له ، ونعنى بها الدستور ، فيصبح بعد ذلك على الأقل انسانا له ولا عليه » ـ ولم ينس لطفى السيد مع ذلك أن ينتقد موقف النواب لانهم لم يكبحوا جماح العناصر المتطرفة • فعنـده أن مجلس النواب « لم يقـــو على اخمـــاد الفتنة ولا كبح جماح الثائرين على الخديو بل وافقهم منهم كثيرون رغبة فى منافع أو رهبة مما ينجم عن الخلاف » وأثار الشكوك حول تطرف المتطرفين ، فما « ثار الثائرون لمصلحة البلاد ، ولكنهم ثاروا ليدفعوا عن انفسهم البلاء » وحين تورطوا فى التمرد « غلوا فى مقاصدهم وطاش سهمهم »(٦١) •

ان موقف حزب الأمة من الثورة العرابية يفقد غرابته ، اذا ما تنبهنا لتركيبه الطبقى ، اذ كان تجمعا للشرائح العليا من البرجوازية الزراعية ، تلك الشرائح التى شاركت فى الثورة العرابية ، وكانت أحد اجنحتها الفعاله . ثم خانتها عندما بدأ الغزو اكتفاء بمشاركة الاستعمار والسراى السلطة — ورأى الحزب السابق منطقى مع كل مواقف الشرائح التى كان يمثلها أثنـــاء الثورة وبعدها ، وانتقاداته للثورة هى نفس الانتقادات التى وجهتها الشرائح العليا من البرجوازية الزراعية اليها · وفضلا عن هذا فهو ينصف الثورة ويدافع عنها ابشع التهم التى وجهت اليها وهى تهمة الخيـــانة والتواطوء مع الانجليز ·

وفى التطور ، صب « حزب الأمة » فى تيار « الوفد المصرى » أفضل عناصره ، وأكثرها ليبرالية وعداء للاستعمار ، فتجمعت حول البؤرة الجديدة الشرائح البرجوازية التى ولدت ونمت بعد الاحتلال · ومن هنا جاء تقييم الوفد للثورة العرابية ، أكثر انصافا وأبعد عن التشـويه أو المسخ · ان سعد زغلول — زعيم الجناح الثورى فى الوفد — قد قبض عليه بعد الاحتلال بتهمة تشكيل جمعية سرية « ماها « جماعة الانتقام » كان هدفها قتل الشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العرابية والرؤساء الذين نكلوا بالعرابيين(٦٢) وكان فى منفاه يعود الى ذكرى الثورة العرابية وأحاديث زعمائها فى الأدب والسياسة ومنهم البارودى ومحمد عبده وعبد الله النديم (٦٣) ، وقال فى احدى خطبه ، ردا على مدح البعض له بأنه خالق النهضة المصرية « لست خالق هـذه النهضة كما قال بعض خطبائكم الآن · لا أقول ذلك ولا أدعيه بل لا أتصوره ، انما نهضتكم قديمة من عهد محمد على وعرابى وللسيد جمال الدين الافغانى وأتباعه وتلاميذه أثر كبير فيها · وهذا حق يجب ألا يكتم ، لأنه لا يكتم الحق الا الضعيف »(٦٤) · ونلمح فى تاريخ عباس محمود العقاد لسيرة سعد زغلول — وكان كاتب الوفد الأول ومفكره من الثورة حتى ١٩٣٥ — ان عرضه السريع للثورة العرابية ، لم يخل من تركيز على الصراع بين « المصرية » و « الجركسة » مع اعتبار الظلم الاجتماعى والسياسى أحد الدوافع الرئيسية للثورة — دون عناية بالاشارة الى أى دوافع طبقية — ومع تركيز الى أنها ثورة قومية « اشتركت فيها من الأمة كل قوة فكرية أو عسكرية ، وشايعها الجامدون والمصلحون على السواء » ، ثم ينتهى العرض بأن الثورة قد فشلت « لأنها أحيطت بدواعى الحبوط من الدسائس الخارجية ومن تهالك الحكام على الدول الأجنبية ومن خطل الزعامة وعبث الدولة العثمانية »(٦٥) ·

وأبرز الأسهامات الفكرية لانصاف الثورة العرابية فى ظل المدرسـة القومية فى التاريخ ، حملها كتاب الأستاذ محمود الخفيف : (أحمد عرابى ، الزعيم المفترى عليه — ١٩٤٧) وقد حفزه لتاليفه ، كما يقول « الظلم الذى لاقاه الرجل عرابى على أيدى فريق من بنى قومه »(٦٦) والذى لم يعتبره

الأستاذ الخفيف ظلما حاق بشخصه ، ولكنه أيضا « ينال من حركة مصر القومية على يديه ، تلك الحركة الجليلة التى حاول المبطلون تشويهها » .

وقد اتسمت رؤية الأستاذ الخفيف للظاهرة العرابية باعتباره اياها « ثورة قومية » ، ومع أنه لم يحدد ما يعنيه بالحركة القومية ، فثمة دلائل معينة ومتعددة على ان فهمه لها لا يدعو الى أيسر الاختلافات . وأهم هذه الدلائل حرصه على الربط بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، وبين زعامة عرابى وزعامة سعد زغلول ــ ويبدو أن الأستاذ الخفيف كان وفديا متحمسا ــ فاعتبرهما حلقتين من مرحلة واحدة ، فعنده أن « خطوة عرابى فى طريق الحرية والقومية لم تكن أقل خطراً من وثبة سعد ، ذلك الفلاح الذى نهض من بعده ، والذى غضب مثل غضبته ، ووثب مثل وثبته واتجه نفس وجهته (٦٧) ، ومن هنا فان الاستعمار عندما خنق الثورة العرابية القومية وأطفأ شعلتها لم يقض عليها . ذلك أن جذوتها بقيت تحت الرماد ، حتى نفخ فيها سعد من روحه فاشتعلت وتوهجت حتى ما يستطيع مستبد أو طاغية بعد ذلك أن يخمد نارها أو يطفىء نورها » . وقارن بين رفض عرابى قبول عرض درويش باشا بترك مصر والسفر الى الآستانة وبين رفض سعد لطلب المعتمد البريطانى له أن يسافر الى عزبته فى عام ١٩٢٣ (٦٨) .

ويعتبر الأستاذ الخفيف الثورة العرابية جزءاً من الحركة القومية العالمية، فعنده أن من حق مصر أن تفخر « بأنها ثارت ثورة قومية حرة فى القرن التاسع عشر . عصر القوميات والثورات وتلك هى الثورة العرابية التى مهدت لها عوامل وأسباب تجعلها أشبه ما تكون بأجل الحركات القومية فى أوربا » (٩٦) . والخط العام الذى عالج من خلاله الاستاذ الخفيف الثورة العرابية ، هو ابراز دورها كحركة ثورية مناوئة لكل العناصر التى أرادت القضاء على القومة المصرية ، سواء كانت هذه العناصر أوربية أو تركية أو جركسية . وابراز دورها كحركة ديمقراطية دستورية تستهدف انهاء سيطرة الفرد ، وخلق مناخ ديمقراطى . وفى ضوء هذا الخط العام دافع الأستاذ الخفيف دفاعا مجيدا عن عرابى ، فلم يؤرخ له فحسب ، ولكن فند كل التهم الباطلة التى وجهت اليه بحماس وبمنطق محبوك ومع أن هذا العرض يشوبه نقص فى بعض جوانبه ، وخاصة فى التحليل الطبقى ــ الذى لا يدخل ضمن رؤية المدرسة القومية على وجه العموم ــ وهو ما جعله يتغاضى عن موقف شريف باشا ويحجم عن تفسيره تفسيراً صحيحا . الا أن « دفاعه » الحماسى والمنطقى يعتبر انصافا مشوبا بالحب الموضوعى لكفاح الشعب المصرى ، ويعتبر فى كثير من أجزائه ــ ودون الاشارة الى ذلك صراحة ــ رداً على كتاب الأستاذ الرافعى يصل الى حد التسفيه لكثير من آراء الرافعى والأدانة الكاملة لها .

والواقع أن المدرسة القومية فى التاريخ ذات أثر أخطر مما نظن . ذلك أن رؤيتها ما زالت هى الرؤية الغالبـــة ، بل وهى الرؤية التى تلقن للاجيال الجديدة من الدارسين فى المدارس الثانوية وبعض كليات الجامعة ، ومع أن هذه المدرسة قد خففت تحاملها على الثورة العرابية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، مراعاة لأوجه المشابهة بين الثورتين فاخذت تعالجها باعتبارها « ثورة وطنية على الحكم المطلق والتدخل الأجنبى »(٧٠) ـ كما يقول كتاب التاريخ الرسمى المقرر للتدريس لطلبة الثانوية العامة بالمدارس المصرية ـ الا ان رؤيتها ما زالت تتسم الى الآن بتجاهل تام للعوامل الطبقية والاجتماعية التى حركت دوافع الثورة ، والتى تسببت فى اجهاضها ، سواء كان ذلك على المستوى الوطنى أو العالمى . فهى تقدم غالبا كظاهرة صدفية يمكن أن تنشأ أو تنقضى لعوامل تافهة ، فلو كان الخديو توفيق أقل ضعفا وغفلة ، وأكثر قوة وذكاء لما وقعت الثورة . وأخطر ما تنشره هذه المدرسة هو الربط بين نجاح ثورة المهدى فى السودان والثورة العرابية فى مصر ، لا باعتبارهما وجهين لنضال مشترك ضد الاستعمار والتسلط ، ولكن باعتبار أن الفوضى نتجت عن الثورة العرابية هى التى أدت الى نجاح المهدى مؤقتا مما « افقد مصر امبراطوريتها الافريقية ، وقضى على وحدة وادى النيل » وهو عرض ينطلق من تسلط شعار حق « الفتح فى السودان » وهو الشـــعار الذى ظلت البرجوازية المصرية تغذيه سنوات طويلة ، وقد سقط الآن تماما لتحل محله رؤية ترى الثورة العرابية والثورة المهدية ، كلتاهما حركتان من حركات التحرر الوطنى والديمقراطية ، يعتز بهما الشعبين المصرى والسودانى (٧١).

تراجيـــديا الثـورة :

ويبقى بعد ذلك كله ، موقف الثوار أنفسهم من ثورتهم ، وهو موقف لا نجده الا فى أحداث ذات طابع تراجيدى كالثـــورة العرابية . فمحاضر التحقيقات التى أعقبت هزيمة الثورة تضم الكثير من الأقوال والآراء والأفكار. اذا استثنينا القليل جداً منها ، فالكثرة الغالبة منها تعتصم بأمور شكلية تنتهى بادانة الثورة أو تضفى عليها صفة المشروعية التقليدية لأن « الجناب العالى الخديو » كان موافقا عليها ، بينما أنكر كثيرون من الثـــوار ـ فى التحقيقات ـ كل ما ثاروا من أجله ، بل واستنكروه .

ثم تأتى سنوات المنفى التسعة عشرة ، وتساهم سنوات الحصار فى تفتيت وحدة الثوار ، فيكتبون عن ثورتهم تائبين نادمين ، ويشوهون تاريخهم القصير الرائع ويسدلون بذلك الستار الختامى لملحمتهم العظيمة .

فى لحظة غضب من يصف « محمود فهمى باشا » أحد زعمـــاء الثورة السبعة ، ووزير الاشغال فى وزارة البارودى وأعظم مهندسى الاستحكامات

العسكرية في مصر ، ما اشترك فيه بأنه كان « ثورة مشئومة وأحوال كانت في قلب عرابى مكتومة ، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها الا بعد النفى فى سيلان حيث أفشى كل من عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ما كانوا عليه للعيان . وما كانوا مدخرينه فى قلوبهم لكل انسان » (٧٢) .

وتلك هى اللحظة التى أوحت للبارودى بشعره الذى أدان فيه الثورة ، والتى جعلت الشيخ محمد عبده يؤرخ لها بشكل يتنافى مع بعض ما بذله فيها من جهد وما أعطاه لها من تأييد ثم يعلن توبته عن السياسة ويلعنها ابتداء من الفعل الى اسم المفعول . وعندما كتب أحد الصحفيين عن الثورة العرابية بمناسبة العفو عن بعض زعمائها المنفيين فى جزيرة سيلان واعتبر الشيخ محمد عبده أحد أركانها ، استفزت تلك « التهمة » غضب الشيخ محمد رشيد رضا تلميذ الامام محمد عبده ومريده ، فكتب يستنكر اتهام استاذه الأمام بالمشاركة فى « الفتنه » العرابية ، فقال « عرض هذا الصحافي المتحذلق لذكر الفتنة العرابية ويا ليته كان يعرف حقيقة هذه الفتنة العرابية ويعرف المتهورين فيها والناصحين لهم بالاعتدال فهو لا يعرف ولا يحب أن يعرف ، فاذا أحب ان يعرف فليسأل العارفين وليراجع كتابة الكاتبين وعند ذلك تظهر له مزية من عرض به ان كان من المنصفين ، فيظهر له أن هذا الرجل الكبير العقل ، السديد الرأى (محمد عبده) كان ينتقد عرابى وتهوره فى جريدة « الوقائع المصرية » فى القسم الأدبى على حين ترتعد فرائض قصر الخديو من عرابى » . وأشار السيد رشيد رضا الى موقف محمد عبده الشهير فى بداية الثورة من تدخل العسكريين فى السياسة ، وزعم أنه عارضهم فى مجالس كانوا يعقدونها ويلزمونه بحضورها ثم قال « لو كانوا يعقلون لرجعوا الى رشدهم ولكن الأمة لم تكن قد استعدت بعد لفهم ارشاد هذا الحكيم » (٧٣) . وتجاهل الأستاذ رشيد رضا مواقف محمد عبده الثورية التى تلت الانذار الانجليزى الفرنسى الأول فى ٧ يناير ١٨٨٢ ، وأصر على التذكير بمواقفه المترددة من الثورة .

وهكذا ، بعد أقل من عشرين عاما ، أصبحت الثورة العرابية « فتنة » قام بها « متهورون » وأصبح ذكر اشتراك الأستاذ الامام فيها تعريضا يستحق غضب تلامذته ومريديه فاذا لاحظنا أن الأستاذ الامام كان على قيد الحياة وقت نشر هذا الكلام ، لأدركنا موقفه بوضوح .

والواقع ان المسألة ليست مجرد عدول انسان عن موقف اتخذه أو رأى قاله فى الماضى ، أو تغييره لعقيدة اعتنقها أو نقده سلوك اتخذه فحسب ، فحين يفرض انسان موقفه الضعيف على ظاهرة ثورية كالثورة العرابية ليبرر خطأه أو ضعفه أو تردده ، فهنا تتعدى المسألة حدودها ، ذلك ان معظم الآراء

والتحليلات المعادية للثورة قد خرجت كلها من « معطف » الأستاذ الامام . فكل المفاهيم حول هذه الثورة نتجت عن حديث زرعه « بالبلاغة والمرارة » الأستاذ الامام محمد عبده ، أحد الرواة المعتمدين لاحداث الثورة بعد نكستها، وأحد الذين نسجوا الأرضية التاريخية القاتمة التى تحركت عليها احزاب أول القــــرن فى تحليلها لثورة العرابيين » (٧٤) • فمن أين نبع تشويه الأستاذ الأمام المثورة ؟ • لقد كانت له فعلا فى بداية الثورة مواقف معتدلة ، واختلف يومذاك مع الثوار فى الكثير ،ولكنه عاد فعدل موقفه ،وأصبح من العناصر المحسوبة كلية على الثورة ، وعلى قيادة عرابى ، وله رسائل متعددة أرسلها لبلنت تدل على هذا • والحقيقة أن الأمام رجع بعد عودته من المنفى الى اعتداله القديم ، وبصورة جانحة الى اليمينية ، فانحاز أولا الى الخديو عباس حلمى الثانى ، ثم الى اللورد كرومر ــ المعتمد البريطانى فى مصر ــ بل انه بدأ يؤرخ للثـــورة العرابية اســـتجابة لطلب من الخديو عباس • وأهـــدى له ما كتب بقوله « هذ مقام الذاكر لنعمتك ، العـــارف بقدر منتك ، العـــاجز عن الايفاء بحق شـــكرك • طوقتنى احســـانا لم أكن اتأمله اذ امرتنى أمرا ما كنت اتخيله • أمرت ان أكتب ما ســـمعت وما علمت وما اعتقدت فى الحوادث العرابية من عهد نشأتها الى نهايتها » (٧٥) • وهو تأريخ لم يكمله الأستاذ الامام بسبب خلافه مع الخديو عباس وانضمامه للورد كرومر• وأظن أنه من العسير والأستاذ الامام يكتب تاريخ الثورة لابن الخديو توفيق ان يعالج الامر بطريقة غير تلك التى جعلته صاحب المعطف الذى انطلقت من اردانه كل سهام الهجوم العرابيين •

ومع عودة عرابى من المنفى ، التقى مع الشيخ محمد عبده بحضـــور صديقهما المشترك المستر بلنت ، وعلى فهمى « فاغلظ عرابى للامام القول حين تشقق الحديث الى الثورة وحوادثها ، ولامه على مصانعته الخديو فى بعض ما كتب » (٧٦) • ولقد كان لدور الأستاذ الامام فى مجالات الفكر المتحرر والاصلاح الدينى ، أثرا فى أن كثيرين من مريديه وتلامذته المتأثرين به ، قد أغفلوا مواقفه الخاطئة تلك وعموا عنها ، أو انحازوا اليه فشوهوا الثورة • بل ان بعض المحدثين منهم قد أعادوا نشر مذكراته عنها دون أن يشيروا الى اهدائه الذى كتب للخديو خجلا من صيغة الاهداء فيما يبـــدو رغم أهميته لتقدير مدى الحق والباطل فى رؤية الأستاذ الامام للثورة العرابية •

ان موقف الأستاذ الامام ليس نادراً على أى الأحوال ، وسنلمح له نظائر كثيره ، وهو ما يعطى موقف الثوار من ثورتهم طابعا تراجيديا يصلح للتامل الدقيق لاستكناه الكثير من الحقائق حول تكوين الثائر المصرى ، ومفهوم الزعامة المصرية ، وحول طبيعة لحظات الحصار التى يتعرض لها المشتغلون

بالعمل العـــام . وهو موقف ســـنشير الى بعض نواحيه عند حديثنا عن قيــادة الثــورة .

على أن الأبعاد الكاملة لهذا الموقف ليست موضـوع اهتمامنا فى هذه الدراسة . أنه موقف يصلح لدراسة حول سيكلوجية الثـــوار ، ليس هذا وقتها . بيد أننا نود نؤكد أن مفهومنا للبطل الثورى لا يخضع لتلك المقاييس الأسطورية التى تسربت الينا من الفكر الاسطورى ، وانما يخضع لأساليب من القياس : بشرية فى الأساس ، ووليدة حركة اجتمــاعية ومناخ فكرى وانسانى عام . ان البطل الذى يخضع لمقاييس البطولة فى أزمنة متباعدة ومتناقضة دو أكذوبة وليس بطلا . حول هذا المحك تقاس بطولة زعمــاء الثورة العرابية (٧٧) . ومن ناحية أخرى فنحن نرى أن مواصفات قياس حركة الثورة نفسها وتقييمها هو ما حدث فعلا من أفعال وأقوال وتنظيمات فى مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة حدوثها . أما ما حدث بعد هزيمتهــا . ونتيجة للظروف النفسى المترتب على الاحتلال ، والتغير فى المواقف والآراء ، فليس جزءاً أساسيا منها تقاس به أو يحكم عليها بمقتضاه .

المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة :

وتظل الثورة دون أن تنصف انصافا كاملا ، حتى تتصدى لها المدرسة الاشتراكية فى التاريخ المصرى الحديث ، فتنصفها ، لا بالدفاع العاطفى عنها، ولكن بالتحليــل العلمى الصحيح أولا . ومن أهــم المجهودات التى تعرضت لتحليل الثورة بالمنهج الاشتراكى العلمى ــ المادية التاريخية ــ فصل خصصه لها الأستاذ فوزى جرجس فى كتابه « دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى » (١٩٥٨) . وفصل آخر فى دراســة الدكتور « محمد أنيس » : دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع الى الاشتراكية » (١٩٦٤) . واشارات متعددة قدمها الأستاذ « رشدى صالح » فى دراسته القصيرة والرائدة « كرومر فى مصر » (١٩٤٥) . فضلا عن كتاب « الأســاس الاجتماعى للثورة العرابية » (١٩٦٧) ، وفصل من كتاب « تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر » (١٩٦٩) وهما للدكتور رفعت السعيد ، وفصل فى كتاب الأســتاذ « ابراهيم عامر » « الأرض والفلاح » (١٩٥٧) ومعالجة وردت فى دراستين نشرتا نشرا محـــدودا ضمن سلسل من المطبوعات السرية ، للدكتـــور « فؤاد مرسى » (١٩٥٤) لم يتيسر لنا الحصول عليهما وهما بعنوان « تطور الرأسمالية فى مصر » و « ثورتنا المقبلة » ، وقد كانتا من أوائل الدراسات التى صدرت تحليلا للتـــاريخ المصرى بالمنهج الاشتراكى العلمى ، وثمة مؤشرات متعددة على أن مضمونها قد تسرب الى معظم الدراسات التى صدرت بعدهما لنفس المدرسة .

وثمة ملاحظتين هامتين حول هذه الدراسات :

● انه فيما عدا دراسة الدكتور رفعت السعيد فان هذه الدراسات كلها لم تعالج الثورة العرابية الا كجزء من عرض عام للتاريخ المصرى الحديث ، ومن هنا لم تتوقف عند بعض الظواهر الجزئية فى الثورة لتحليلها وتفسيرها ، رغم أهميتها أحيانا . وربما أدى العرض العام الذى قدمته محاولات هذه المدرسة الى الخطأ فى بعض المقولات نتيجة للسرعة فى العرض ، وهو ما يصل أحيانا الى الخطأ بعض التفصيلات (٧٨) .

● ان ثمة اتفاق فى الخطوط العامة لتناول الثورة العرابية لدى باحثى هذه المدرسة ، رغم ان المعالجة العامة تتضمن تعميما لا يمكن معه ادراك وجوه الاتفاق ووجوه الخلاف ، وهو ما يمكن ان يتضح فيما لو عولجت الظاهرة العرابية معالجة مستقلة وموسعة .

ويرى « فوزى جرجس » الثورة العرابية « ثورة اجتماعية تعبر عن مصالح اجتماعية فى مرحلة معينة ، وصلت الى حد لم يعد من الممكن تحقيقها فى ظل النظام القديم » (٧٩) هى مصالح « طبقة ملاك الأراضى التى تطورت أسرع من التطور فى باقى الطبقات الأخرى ، وخاصة فى فى نقيضتها الطبقة المتوسطة التى لم يهيأ لهـا أى ظرف لكى تتطور وتنموا نموا حقيقيا يمكنها من أن تلعب دورها السياسى على مسرح الأحداث التاريخية الأمر الذى يمكن أن يكن له رد الفعل الايجابى على أحداث الثورة » (٨٠) والسبب الذى يقدمه كعامل لنمو طبقة كبار ملاك الأراضى يكمن فى أنهم كانوا يستخدمون « الطرق الرأسمالية فى استغلالهم أراضيهم » (٨١) ، وهكذا فى أواخر عهد اسماعيل كانت الخريطة الاجتماعية لمصر تضم « كبار ملاك الاراضى الاقطاعيين ، ثم الملاك المتوسطين والصغار ، ثم الفلاحين الأجراء ، أما بالنسبة للمدينة فهناك الطبقة الوسطى التجارية والحرفية ، والطبقة العاملة والمثقفين » (٨٢) . ويذهب الاستاذ جرجس الى أن التفتت فى البنية الاجتماعية لم يكن نتاجا للتطور الطبيعى للرأسمال الوطنى ، ولكنه جاء محصلة لتطور الرأسمالية الاوربية مما جعل المجتمع المصرى اذ ذاك مجتمعا تابعا شبه اقطاعى (٨٣) . ويحدد الاستاذ جرجس لأهداف الثورة فى هدفين يعطيانها طابعا معاديا للاستعمار وديمقراطيا (٨٤) . وفى تحليلة لحركة الثورة سياسيا ذهب الى القول بأن عدم تولى عرابى رئاسة الوزارة بعد ثورة ٩ سبتمبر وتنازله عن هذا المنصب لشريف « كان أول تنازل استراتيجى من قيادة الثورة بوضعها فى يد مترددة تميل بحكم مصالحها الاقتصادية الى الارتباط بالسراى أكثر من ارتباطها بالشعب » ذلك أن شريف فيما يرى كان يمثل « جزءا من كبار الملاك الذين يحملون جزءا يسيرا من

العقلية المعادية للاقطاع • وأن هذا الجزء ، كان كافيا لكي يجعلهم في عداد احتياطي الثورة فهو غير صالح مطلقا لكي يلعب دوره القيادي في أخطر مراحل الثورة ، وهي مرحلة الحشد والتعبئة » (٨٥) ، وانطلاقا من ذلك فهو يعتبر ـ على النقيض تماما مما ذهب اليه الأستاذ الرافعي ـ أن استقالة شريف وتولى البارودي رئاسة الوزارة قد أدت الى عزل كبار الملاك عنها فأصبحت القيادة ، حائزة على تأييد الكتل الواسعة من الطبقة المتوسطة في المدينة والريف والعمال والفلاحين والمثقفين » (٨٦) ويحدد الاستاذ فوزي جرجس كتلة أعداء الثورة بـ « السراى الملكية وكبار الاقطاعيين والاستعمار البريطاني » ويذكر أن « الاستعمار لم يمهل الثورة لكي تستكمل التنظيم والحشد ، كذلك فان المعركة مع الاستعمار ، لم يكن من الممكن أن تضطلع بها قيادة لم تمكنها الظروف التاريخية من التطور والقدرة ، قيادة ما زالت هشة وألقى التاريخ على أكتافها مهمة من أشق المهام الكفاحية » (٨٧) •

ويذهب الدكتور « محمد أنيس » في دراسته الى أن الاقطاع الزراعي على مشارف الثورة كان قد بدأ يتحلل وبدأ بناء اقتصاد زراعي فيه سمات الرأسمالية ، وبزغت معالم هذا الاقتصاد بضرب قوة البكوات المماليك ونظام الالتزام ، وارتبط وجوده بادخال زراعة القطن وتصديره الى الخارج ، ويضيف الى ذلك القول بأن « التغييرات الاقتصادية والسياسية التي تشير الى تحول المجتمع الاقطاعي الى مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية بفعل الدولة ـ قد أدت الى تغييرات اجتماعية وفكرية أيضا » وبأن نظام محمد على وخلفائه قد خلق طبقة من المصريين « انتهى الأمر بهم في أواخر القرن التاسع عشر الى أن أصبحوا يمثلون البرجوازية المصرية الجديدة التي قادت الكفاح الوطني ضد الأتراك والتدخل الأوروبي ابان الثورة العرابية » وهو يرى كذلك أن مصر أصبحت جزءا من السوق الرأسمالية حين أصبح انتاجها من القطن يخدم بصفة أساسية مصانع القطن في انجلترا « بل ونشأ جناح كومبرادوري آنذاك من مشاركة النبلاء المصريين مع رؤوس الأموال الأجنبية » • ويلخص ملاحظاته على حركة الثورة في أن البرجوازية المصرية قد نشأت من الزراعة ولم تنشأ من مجال التجارة والصناعة ، مما كان له آثاره الواضحة في موقفها السياسي خلال الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، فافقدها ذلك طابع الثورية الكاملة خاصة وأن مجالا هاما من مجالات البرجوازية المصرية تمثل في نشاط الانتلجنسيا المصرية التي تمركزت في جهاز الدولة وعانت من منافسة الاجانب ومن جناح الموظفين ـ ولا سيما العسكريين منهم ـ تألفت طليعة البرجوازية المصرية التي تصدت للتدخل الأجنبي السياسي والعسكري خلال الثورة العرابية التي ألحت خلالها البرجوازية المصرية على المشاركة السياسية والاقتصادية في الحكم » (٨٨) •

ومع أن الاستاذ « رشدى صالح » قد تعرض للثورة العرابية فى اطار عرضه العام للوجود الكرومرى فى مصر ، وهو وجود لم يتواءم كلية مع حركة الثورة العرابية ، فان هناك بعض الاشارات الهامة حول رؤيته لها ، فهو يرى أن التسلل الرأسمالى الاوروبى قد مس « جميع مرافق الدولة وجميع طبقات الأمة ، ومس بالخطر المصالح المادية لأمراء الأرض المصريين » ويرى أن مجلس شورى النواب ١٨٦٦ كان صوتهم البرلمانى حيث تجمع « العمد والمشايخ وأعيان البلاد » فاتخذوا عددا من المواقف الوطنية شاطرهم فيها « الفلاحون المتوسطون والأعيان الصغار » (٨٩) و « كذلك المثقفون والكتاب والموظفون الناقمون على معيشتهم البائسة » (٩٠) ثم سرت الروح الوطنية الى التجار تحفزهم الرغبة فى اكتساب السوق المحلية بتخفيض قبضة المولين الأجانب عليها ويحفزهم الانتعاش الوليد فى الحركة التجارية عبر مصر وفيها الى الاستزادة من الأرباح ويبلور من سخطهم تنوع الضرائب التى كانت تذهب الى جيوب الدائنين والماليين الأجانب وتغريهم بالانسياق مع التيار ، الرغبة فى التخلص من الخطر الماثل فى أفقهم ، خطر انتصار المصالح الاجنبية التجارية والمالية » (٩١) . ومع أن الحركة الوطنية كانت تضم — فى رأيه — فئات متعددة ، فانه يرى أن « فئات التجارة والموظفين والملاك الكبار قد التزمت بأن تؤيد التيار الوطنى ولكن أصواتهم لم تكن مسموعة بدرجة واحدة ، ودرجة الثبات فى مواقفهم كانت مختلفة (٩٢) . فالموظفون « خادمون حكوميون » و » فئة التجار مشتركة فى حدود ضيقة » أما الصورة العامة فان « طبقات المجتمع المصرى كانت متضامنة فى موقفها من التغلغل الأجنبى يتزعمها أمراء الأرض » (٩٣) . كما أن عزل اسماعيل قد تم على أساس أنه كان » محور مقاومة أمراء الأرض لأنه كان أكبرهم ، وعزله ضربة حاسمة للحركة الوطنية التى يتزعمها امراء الأرض » ثم اتسعت « الحركة الوطنية البرجية التى يحركها برج أمراء الأرض » بدخول الجيش الى المعركة الوطنية ، حيث اصطبغت الحركة الوطنية « بصبغة أعم فأصبحت مقاومة للسيطرة غير المصرية أوربية كانت أم تركية أم شركسية ، واحتكت بأطراف المجتمع المصرى : بطبقة الملاك المتوسطين والصغار والتجار والموظفين والعمال الزراعيين ولقيت تأييدا من فئات الشعب المختلفة ، من الفلاحين والجنود ومن الموظفين الوطنيين بل ومن كثير من أمراء الأرض » (٩٤) . وعند الاستاذ صالح أن الحركة العسكرية « كانت أشد تطرفا وتعصبا من حركة الأعيان فى مجلس النواب ، وانها لقت تأييدا أوسع وأشمل » (٩٥).

ولطبيعة الدراسة التى كتبها فان الاستاذ رشدى صالح لم يعن كثيرا بتوضيح طبيعة العلاقات الاجتماعية التى عبر عنها مصطلح «أمراء الأرض» بيد أننا نلاحظ أنه أشار الى أن اعتصار مصر لصالح الماليين والصناعيين الأجانب وتطور النظام الاقتصادى والسياسى للبلدان الصناعية — وفى انجلترا على وجه الخصوص — قد أثر فى علاقات مصر الخارجية وفى وضعها

الدولى ، ثم بالدرجة الأولى فى كيانها الداخلى ، أى أثر « فى نمو المجتمع المصرى عن طوق المرحلة الاقطاعية الخالصة الى المراحل التالية لها » (٩٦) ، وأن عصر اسماعيل كان « الجولة الحاسمة التى تتشكل فيهـــا علاقة مصر الخارجية تشكيلا حاسما وتتكسر بعض أسباب الاقطـــاع المتماسكة فى الداخـــل » (٩٧) .

وتعتبر محاولة الدكتور رفعت السـعيد أوفى محاولة لتاريخ الثورة العرابية بتطبيق المادية التاريخية كمنهج للرؤية والبحث . فهى دراسة طويلة نسبيا ، وليست فصلا فى تناول عام كسابقاتها ، كما أنه أضاف الى رؤيته بعض الاضافات الهامة والأساسية فى أحد فصـــول كتـابه « تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر » وبذلك لا يصبح من العسير تناول جوهر رؤيته بالعرض الموجـــز .

يقـــدم الدكتور رفعت السـعيد رؤية جديدة ومختلفة عن غيره من البـاحثين تسـتحق الاعتناء بها والاحتفاء بمجهوده للتوصل اليهـــا ، وهو مجهود يخضع لشروط البحث العلمى ، ويحمل صـاحبه رؤية اشـتراكية ـ نظرية وعملية ـ لاشك فيها . هذا بصرف النظر عن اتفاقنا معه فيمـــا توصل اليه من نتائج أو اختلافنا معه فيها . فهذا جميعه يخضع للخـلاف العلمى الذى يفيد الحوار المشترك فى تضييق نطاقه . وفى كتابه « الأساس الاجتماعى للثورة العرابية » ذكر أن الاسم العلمى لمحاولته هـو « صراع الطبقات وتطورات القوى الاجتماعية التى ولدت الثورة العرابية » (٩٨) . وأنه استهدف منه « تقديم صورة متكاملة لتطور ونمو القوى الاجتماعيـة المختلفة والصراعات والتحالفـات التى قامت بينهـا ، وصـــورة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى طرأت على وضع كل من هـــذه القـــوى الطبقية وحددت موقفهـا من الثـورة أو ضدها » (٩٩) . وفى حدود هذا التصور يقدم لنـا المؤلف تاريخ تكون « طبقـــة جديدة » هى « طبقة الأعيان » ويرى أنها تكونت من فئات متعددة ، « موظفون كبـــار نالوا هبات من الوالى ، وكبار المشايخ الذين أثروا من اكراميات الباشا ، أو من الالتزامات التى منحت لهم ، وتجار أغنياء يعجزون أو يرفضـــون أو لا يعرفون كيف يحولون تراكمـــات أرباحهم فى استثمارات رأسمالية فيتجهون نحو تملك الأراضى الزراعية تاركين الميدان للأجانب . لكن الكيان الأساسى لهذه الطبقة كان من كبار العمد ومشايخ البلاد والأسر الريفية الغنية الذين استفادوا من موقعهم فى السلم الادارى » ومن هـــذه الفئات تكونت طبقة « ذات مزاج اجتماعى واحد . ومصالح متميزة مستقرة تحتقر الفلاحين وتستغلهم بل وتعيش وتنمو على هذا الاستغلال ، لكنها وفى نفس الوقت تستشعر الخطر الداهم من جانب الخديو الحاكم المتسلط الذى يعطى لنفسه الحق فى أن يلتهم كل شىء » (١٠٠) وفضلا عن الخديو ، فقد برز عدو جديد لطبقة الأعيان هم « التجار والمرابون الأجانب » ثم « الباشوات الأتراك

والجراكسة » (١٠١) بينما يضم الى الأعيان فى موقفهم المتمرد أيضا « التجار » (١٠٢) ٠

وعند تحديد الخريطة السياسية ، فان عرابى برأى الدكتور رفعت « رمز لتمرد الفلاحين » (١٠٣) ، وصحيح أنه لم يبدأ « زعيما للفلاحين ، وانما زعيم لقطاع منهم : لأبنائهم فى الجهادية » (١٠٤) ، ذلك أن الجيش كانت تحتل قيادته « أعلى فئات الاستقراطية : الأتراك والجراكسة والأرناؤط » بينما يحتل المناصب الصغيرة والدنيا « أبناء الفلاحين الفقراء ٠٠ أفقر طبقات الشعب » (١٠٥) مما جعل الصراع بينهما واضحا « وجها لوجه تقف طبقتان تتنازعان السلطة فى الجيش ، الارستقراطية وفقراء الفلاحين » (١٠٦) حين أحس « عرابى » بتآمر الجراكسة عليه حاول أن يجد لنفسه سندا فى جموع الفلاحين ٠ فقد كان « الريف يموج بالثورة ، ولم تكن حركة الضباط سوى المفجر الذى أتاح لها الحركة ، وعندما تحركت جموع الفلاحين أصبحت سيدة الموقف » ٠ وأحد مظاهر عبقرية عرابى أنه « استطاع أن يستجيب لهذه الحركة سريعا ويتجاوب معها باخلاص » وساعده النديم على هذه الاستجابة فقد كان يسعى « لتكوين عصبة من الفلاحين » ولذلك أحس « بقمة الحركة وبوجودها وبفاعليتها قبل غيره ، وحث الضباط على الارتباط بها » (١٠٦) ، وقد هيأ هذا كله المناخ « لحركة طبقية من الطراز الاول » ساعدها تأثر قادتها بالمثقفين الليبراليين واليساريين والاشتراكيين والأوربيين ، وموقف الأحزاب العمالية الأوربية المؤيد للثورة ٠

على المستوى التنظيمى يفرق الدكتور رفعت السعد بين « الحزب الوطنى » و « الحزب العسكرى » ويراهما حزبين منفصلين ، يمثل كل منهما فئة اجتماعية ذات مصالح مناقضة لمصالح الأخرى ، ويقدم كل منهما برنامجا ساسيا مناقضا لبرنامج الآخر ٠ فبينما ضم الحزب الوطنى « قيادات متعددة بل ومتضاربة فى نفس الوقت » (١٠٧) ، ومثل أساسا الأعيان ، كان الحزب العسكرى « أقرب الى التنظيم الحزبى أكثر من غيره » اذ كان أعضاؤه « جماعة شديدة التماسك بحكم الطابع العسكرى والسرية الشديدة ، والزعامة القومية التى تقودهم وأهم من هذا كله بحكم تقارب التمثيل الطبقى ، فهم جميعا أبناء فلاحين فقراء دخلوا العسكرية من باب القرعة الاجبارية أنفارا » (١٠٨) وما حدث عقب ٩ سبتمبر كان « تحالفا بين الحزب الوطنى والتنظيم العسكرى » (١٠٩) ، والبرنامج الذى نشرته التيمس وتلقته من بلنت « ليس برنامج عرابى وانما هو محاولة لتقييد عرابى برنامج لا يعبر عن حقيقة أهدافه » (١١٠) « برنامج متخلف » (١١١) ٠ أما عرابى فقد أعلن برنامجه بعد تولى وزارة البارودى الحكم ، اذ وجد الفرصة ملائمة ليمزق القيد الذى حاول المعتدلون أن يلفوه حول يديه

تحت اسم برنامج الحزب الوطني » (١١٢) ٠ وبعد أن يعرض د٠ السعيد البرنامج يحكم بأنه « برنامج فلاحي يعكس أولا وقبل كل شيء مطالب الفلاحين الملحة ويعبر عن أماني الوطن والشعب بأسلوب غاية في التقدم » (١١٣) . برنامج جعل « الأعيان يرتعبون من الخوف ، فالمارد قد خرج من القمقم ليملي ارادة الشعب ، ارادة الفلاحين » (١١٤) ، حتى أن الثورة عندما التهبت حدة الانقسام « وبدأ الفلاحون حركتهم لتطبيق ما نادى به عرابي ضد الباشوات الأتراك وضد المرابين الأجانب ، تحولت الى انتفاضة فلاحية ، استخدم فيها الفلاحون ولأول مرة في تاريخ مصر العنف الثوري في مواجهة الأعداء الطبقيين » (١١٥) ٠ ومن مظاهر هذا العنف استرداد الفلاحين لكمبيالاتهم — أي سندات ديونهم — من المرابين الأجانب ، واستيلاء بعضهم على الأرض » (١١٦) ٠ ويرى د٠ رفعت أن برنامج عرابي قد تأثر « بالأفكار الاشتراكية التي ترددت كثيرا في كتابات غيره ولابد أنه أمعن التفكير في وقوف الاشتراكيين الأوربيين والاشتراكيين الانجليز على وجه التحديد في صفه مؤيدين ثورته » وأن « ثمة لمحات متقدمة في فكر عرابي » (١١٧) ٠ وأنه على الرغم من أن النديم لايمكن اعتباره اشتراكيا بالمعنى العلمي للكلمة « الا أننا لايمكن أن نتجاهل الاتجاهات الاجتماعية الواضحة ذات الصبغة الطبقية الصارخة لديه » (١١٨) وبرغم هذا فاننا اذا اكتفينا بوصف أفكار النديم بأنها « دعوة عامة للخير والعدالة وأكدنا خلوها من المضمون العلمي للفهم الاشتراكي فاننا نكون قد جافينا الحقيقة كثيرا » (١١٩) ٠ وفي التقييم النهائي يرى د٠ السعيد أن ما حدث خلال الثورة العرابية هو « أن سيول الفلاحين قد اقتحمت فكر الثورة لتحويلها الى ثورة فلاحين وتكسبها مضمونا اجتماعيا » (١٢٠) ، ولذلك فان « الصراع كان محتوما داخل معسكر الثورة ذاته ، كان هناك الاقطاعيون الذين يطالبون بالدستور ليحررهم من نفوذ الخديو وتسلطه عليهم ومثقفوا الطبقة الوسطى الذين يأملون في الدستور سلاحا يمكنهم من نيل بعض فتات السلطة ويخلصهم من مزاحمة الأجانب لهم في تولي الوظائف العامة » وكانت « الفئتان السابقتان تتصارعان معا ، لكنهما كانتا متفقتان على خشية الثورة واحتقار الفلاحين » (١٢١) ٠

ويبلور الدكتور فؤاد مرسي ، رأيا عاما في الثورة العرابية ، يضعها به كجزء من « الثورة الوطنية الديمقراطية » ، اذ يرى أن المجتمع المصري « مجتمع تصوغه الثورة الوطنية الديمقراطية التي تختلج في أعماقه منذ مطلع القرن التاسع عشر ، في أعقاب الثورة الفرنسية ، هذه الثورة التي كان رفاعة الطهطاوي أول مفكر لها ، فدعا الى القومية المصرية ، والديمقراطية الليبرالية والحضارة الرأسمالية ٠ هذه الثورة التي انفجرت بقيادة أحمد عرابي في عام ١٨٨١ ، ثم سحقت في العام التالي بتحالف الاقطاع والخديو مع الاستعمار البريطاني » (١٢٢) ٠

ومع أننا سنجد أن هناك بعض التناقض بين رؤية باحثى هذه المدرسة ، فمما لا شك فيه أن الخط العام لمعالجتها للثورة العرابية ، هو خط انصاف الثورة والدفاع الموضوعى عنها وتحديد عوامل اجهاضها بما لا يسمح بتغليب العوامل الذاتية على العوامل الموضوعية ·

وهناك بالاضافة الى هذا بعض الغموض فى استخدام مصطلح « الأعيان » وخاصة لدى الاستاذ الدكتور رفعت السعيد ، دون أن يقدم هذا الاستخدام تصنيفا طبقيا محددا للمصطلح ·

ولا ننوى هنا أن ندخل فى مناقشة ، حول نقاط الاختلاف بيننا وبين مؤرخى المدرسة الاشتراكية اذ تتكفل بهذا ، الفصول القادمة من هذه الدراسة ·

الفصل الأول

الاحتكارات الأوربية
من الاحتلال السلمي إلى الغزو المسلح

□ متى بدأ الاحتلال ؟ الاستيلاء على السلطة □ الغزو العسكرى : لماذا ؟ □ الصراع الأوربى حول المسألة الشرقية □ الخديو اسماعيل : حكم سيء وسقوط شريف □ فرنسا وانجلترا .. فرسا رهان □ الصراع حول أسلم الطرق لاجهاض الثورة □ السلطان من حماية الاستقلال الى اعلان العصيان □ مؤتمر الآستانة وتدويل المسألة المصرية □

متى بدأ الاحتلال ؟

لن نستطيع أن نفهم حركة الثورة العرابية ، دون أن نضع تصورا عاما لاهدافها ووسائلها ومن البديهى أن تلك الأهداف والرسائل ، هى مواليد لحركة اجتماعية ذات أبعاد معينة ، تعمل على التعديل فى الاهداف والوسائل فى ضوء الظروف المحيطة بها ، وبحسب قوة ما تواجهه من مقاومة يحدد استجابتها لها ، قوتها الفعلية أو ما تتصور أنه قوتها ٠

والثورة العرابية فى هذا الاطار ، هى رد الشرائح الطبقية والاجتماعية المصرية الذى كان يهدف الى ايقاف الغزو الاستعمارى الاوربى لمصر ٠ ذلك أن الثورة قد انفجرت فى مواجهة « حالة استعمارية » فعلية تمت بطريق الغزو السلمى التدريجى ، فاستطاعت قيادة الثورة أن تلمح ـ بأقصى درجة ممكنة من الوضـــوح فى هذا الوقت ـ الارتباط الوثيق بين قضيتى التحرر الوطنى والديمقراطية ، اذ أدركت أن هذا الغـــزو ما كان ليتم ، لو كانت الشرائح والطبقات الثورية صاحبة المصلحة فى اسـتقلال الســوق القوميـة تملك نصيبا من الحريات الديمقراطية يمكنها من التعبير عن مصلحتها وأرائهـــا تعبيرا يؤثر فى القرار السياسى ، ويمكنها ـ بالتالى ـ من أن تفرض لنفسها مكانا على خريطة السلطة فى مصر ٠

بدأ هذا الغزو الاستعمارى لمصر منذ أجبرت الرأسماليات الأوروبية « محمد على » على توقيع معاهدة ١٨٤٠ فتنازل بمقتضاها عن أحلامه فى اعادة بعث الامبراطورية العثمانية ٠ ان محمد عـــلى الذى كان عثمانيا يطمـــح للاستيلاء على قيادة الامبراطورية ـ عن طريق تقوية مصر باعتبارها احدى ممتلكات السلطنة ـ ليسير فى طريق تجديد شباب الامبراطورية (١) ، كان مثار قلق الدول الأوربية ، وقد نبع هذا القلق من عدة عوامل أهمهـــا محاولة الروسيا المستمرة للتدخل لمناصرة السلطان « العثمانى » ضد الثائر « العثمانى » محمد على ، مما كان يعرض التوازن الأوربى للخطر ، ذلك

أن تحالف روسيا مع تركيا ، يزود الأولى بقوة هجومية استراتيجية ، تعيد الموقف فى أوربا الى ما كان عليه بعد الثورة الفرنسية مباشرة • ومن ناحية أخرى فان فوز محمد على بحكم الامبراطورية العثمانية ، يعرض الرأسماليات الاوروبية لأخطار فادحة اذ كانت سياسته الاقتصادية تتعارض جذريا مع مصالح هذه الرأسماليات ، فاغلاقه السوق المصرية فى وجه المنتوجات الأوربية ، واحتكاره للتجارة المصرية ، يحول بين الرأسمالية الاوربية وبين تحقيق أرباح عن طريق تصدير فائض انتاجها السلعى ، وهو خطر نوبار (١٧٨٥ ـ ١٨٩٩) ، التى ضمت وزيرين أوربيين ، أحدهما فرنسى على » الى امبراطورية شاسعة تعد من أهم الأسواق أمام الرأسماليات الأوروبية ، خاصة أن محمد على يطبق سياسته الاقتصادية على البلاد التى يفتحها •

ولم تكن السياسة الأوربية قاصرة عن الوعى بخطر تجدد شباب الامبراطورية العثمانية وهو ما يمكن تحقيقه اذا انتقلت من حالة التبعية والضعف التى كانت قد آلت اليها ، الى تطبيق سياسة اقتصادية تجدد قواها الانتاجية ، وهو ما كان محمد على يسعى اليه ، ونجح فى تطبيقه بالفعل فى الاقسام التى ضمها الى عرشه خلال محاولته الاستيلاء على قيادة الامبراطورية • وعلى عهد شبابها الأول ، كانت تلك الامبراطورية مصدر خطر توسعى أخل بالتوازن الدولى ، وآثار قلقا شديدا فى أوربا ، لأن نظامها الاقطاعى أكثر مرونة من الاقطاع الأوربى ، بخضوعه لسلطة مركزية قوية ، حمته من مضار التفتت الذى كان أحد سمات الاقطاع الاوربى (٢) ، فضلا عن أنها كانت تملك جهازا عسكريا قويا مكنها من التوسع داخل القارة الاوربية نفسها ، ثم بدأ التوازن بين الدولة العثمانية والدول الأوربية ـ الذى كان فى صالح العثمانيين ـ يتغير لصالح الدول الأوربية ، حين أخذت هذه الدول ـ منذ القرن السادس عشر ـ تتحول من دول اقطاعية الى رأسمالية تجارية ثم الى رأسمالية صناعية ، عقب الانقلاب الصناعى ، فى حين ظل الاقطاع العثمانى يحكم الامبراطورية ، بعد أن فقد كثيرا من خصائصه الأولى وهو ما انتهى بأن أصبح ميزان القوى بشكل نهائى فى صالح الدول الأوربية (٣) ، وهكذا تخلق الوعى الأوربى بالطابع الخطر لمحاولة محمد على اعادة بعث شباب الامبراطورية ، مما ينتهى ، باعادة التوازن بينها وبين الدول الأوربية الى ما كان عليه ، فضلا عن أنه كان يملك جهازا عسكريا قويا من ناحية ، ويسعى لتطبيق سياسات اقتصادية : المركزية الشديدة أحد سماتها الرئيسية ، من الناحية الأخرى •

نجحت الرأسماليات الأوربية فى تحقيق انتصار شامل على « محمد على » فلم تجبره فقط على التنازل عن أحلامه فى السيطرة على الامبراطورية

العثمانية ، ولكنها حطمت أيضا جهازه العسكرى القوى ، واشترطت عليه أن يلغى سياسته الاقتصادية القائمة على الاحتكار ، وأن يعود الى اتباع سياسة « الباب المفتوح » ٠

وتلك نقطة محورية لا يلتفت اليها كثيرون ممن حللوا معاهدة ١٨٤٠ ، التى تعاقدت بمقتضاها الدول الأوربية مع السلطان العثمانى على وضع مصر الدولى ، وامتيازات حاكمها ، فقد نص البند الخامس من ملحق المعاهدة على أن تطبق فى مصر المعاهدات التى تعقدها السلطنة العثمانية ، وهو نص يحيل الى معاهدات أخرى عقدت قبل عقد معاهدة ١٨٤٠ ، من أهمها ، معاهدة عقدت فى عام ١٨٣٨ بين انجلترا والدولة العثمانية ، تنص على أن تمنح السلطنة الرعايا الانجليز حرية الشراء من السوق المصرية ، ويتعهد السلطان العثمانى ــ طبقا لنصوصها ــ بالغاء كافة أنواع الاحتكار ، واطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية ، بل ان هذه المعاهدة ، تلزم السلطان العثمانى ، أن يطبق نصوصها تلك فى ممتلكاته الأوربية والآسيوية وفى مصر وأملاك الدولة الأفريقية ، وبمقتضاها ــ أيضا ــ تنازل السلطان عن حريته فى فرض ما يشاء من رسوم جمركية على ما يدخل أسواق السلطنة وما يخرج منها ، وقبل أن تتحدد نسبة الرسوم على تجارة الاستيراد بما لا يزيد عن ٥٪ ، وألا تتجاوز الرسوم على ما يصدر عن ١٢٪ من قيمة البضاعة ٠

ولأن الحكومة العثمانية قد تعهدت ــ فى تلك المعاهدة ــ ألا تقيم أى عقبات أو تعارض اذا ما طلبت دول أخرى ــ غير بريطانيا ــ أن تعامل تجارتها وفق نصوص المعاهدة ، فقد كان منطقيا أن تأخذ كل من الروسيا والنمسا وبروسيا نفس الامتيازات التى حصلت عليها بريطانيا ، بحكم أنها جميعا قد وقعت على معاهدة ١٨٤٠ ، التى ضمت اليها تلك المعاهدة ، طبقا للبند الخامس من ملحقتها (٣م) ٠

وعلى عكس ما يذهب اليه الاستاذ الرافعى (٣ م ــ ١) فان معاهدة ١٨٤٠ بتضمينها على تلك المعاهدة ، وغيرها مما وقعته الدولة العثمانية من معاهدات ، قد سلبت مصر كثيرا من حقوقها الاستقلالية ، بل أهم هذه الحقوق وهو حقها فى حماية اقتصادها الوطنى ، وتحصين سوقها القومية منذ ذلك الحين بدأ الغزو الأوروبى لمصر ٠ وقد أخذ فى البداية اتجاهات متعرجة ، تنبع أصلا من أن الصراع بين الرأسماليات الأوروبية كان آنذاك على مشارف نهاية « العهد السلمى » حيث ساد شعار « المنافسة الحرة » الذى يرفض منطق الاستيلاء على الأسواق واغلاقها أو تحقيق امتيازات لاحدى الرأسماليات على حساب زميلاتها ٠ فــ « العهد السلمى » كان يجد التعبير الحقيقى عنه فى شعار « الباب المفتوح » حث تتصارع الرأسماليات الأوروبية على الأسواق ، معتمدة أساسا على « الثمن » كوسيلة للتعبير عن هذا الصراع ٠

وتقدم « معاهدة ١٨٤٠ » نموذجا لتعاقدات العهد السلمى ، علــى الصعيد الدولى ، اذ لم تعط أية امتيازات لأى محور استعمارى على حساب المحور الآخر ، وانما فرضت وصاية دولية على مصر · ونظمت العــلاقة بين الباب العالى والولاة الذين يحكمون مصر من خلفاء محمد على ضمن حدود لم يكن فى امكان الباب العالى ولا باشوات مصر تعديلها الا بالرجوع الى الدول الأوربية الموقعة لمعاهدة لندن (٤) ، وهى حدود تسعى لربط السوق المصرية بالسوق الرأسمالية الدولية ، وتحافظ على عدد الجيش المصرى بما لا يسمح له بتعديل تلك الرابطة ·

وفى ظل معاهدة لندن ، تهيــأت الأوضاع الملائمة لتدفق النفــــوذ الاستعمارى الأوربى الى مصر وتدريجيا بدأت المحاور القوية فى الرأسماليات الأوربية تسعى لموقع متميز فى السوق المصرية · ولأن منطق الاستيلاء على الأسواق واحتكارها بدا ـ طبقا لشعارات العهد السلمى ـ منطقا متطرفا،فان المنافسة حول السوق المصرية عبرت عن نفسها بأشكال أخرى كان من بينها محاولة الحصول على مركز سيامى ممتاز ، والتنافس حــول تصدير الخبراء الأوربيين ، ثم ازدياد الهجرة الى البــلاد ، وتكوين جاليات أجنبية توسعت فى نشاطها الاقتصادى وأصبحت تشكل مركز ضغط ســـياسى خاصة بعد أن تضخمت مصالح تلك الجاليات فى قطاعى الزراعة والتجارة ، فضـــلا عن نجاح بعضها فى تولى مراكز ساسية حساسة ·

كن قطبا الصراع الكبيران حول السوق المصرية ، هما انجلترا وفرنسا لم تكن مصر بالنسبة لانجلترا سوقا يهمها لذاته فحسب ، بل كــان طريق تجارتها مع أغنى أسواقها وهى الهند ، بينما وضعت فرنسا الاستيلاء عــلى السوق المصرية فى اعتبارها على أساس أنه يساعدها فى صراعها مع منافستها التقليدية : بريطانيا · ذلك صراع متجدد وليست مصر سوى أحد ميادينه ، وهو ماكانته على عهد الغزو الفرنسى (١٧٩٧) ، وحملة فريزر (١٨٠٧) · وعلى عهد التحريض الفرنسى لمحمد على فى مغامرته الكبــــيرة للاستلاء على قيادة الامبراطورية العثمانية ·

وقد دخل كعامل فى هذا الصراع ، ســعى الباشوات المصريين ـ من خلفاء محمد على ـ الى الاحتفاظ باستقلال مصر الذاتى عن الحكم العثمانى المباشر ، وهو ما دفعهم الى التحالف مع أطراف أوربية يدفعها التنافس لدعم هذا الطموح وتدعم هذا التحالف ، حين نجح بعض الولاة فى توسيع حدود الولاية ، مخالفين بذلك معاهدة لندن ١٨٤٠ ، مما اضطرهم الى الاســتعانة بأطراف أوربية لحماية تلك التوسعات من تدخل بقية الأطراف الموقعة عــلى المعاهدة ، فكان كل حاكم فى مصر يعكس هذا التنافس الاستعمارى الفرنسى الانجليزى بشكل أو آخر : فعباس الأول يمثل فترة النفوذ الانجليزى وسعيد

عصر التفوق الفرنسى ، واسماعيل التفوق الفرنسى أولا ثم الانجليزى ثانيا (٥) ٠

احتفظت فرنسا فى هذا الصراع بقصب السبق لفترة طويلة،قبل أن يتقدم النفوذ الانجليزى تدريجيا فقد قامت فرنسا بتزويد الخديويين بمختلف المستشارين ، وفتحت أبوابها أمام شبان مصر الذين هرعوا الى المدارس الفرنسية لتلقى أصول المدنية الغربية ، ولم يكن هناك شك فى أن مصر ــ فيما يتعلق بطبقتى الاغنياء والموظفين ــ أخذت تنطبع بالطابع الفرنسى ، حتى أن القابضين على دفة السياسة الفرنسية بدأو يحلمون ببسط حمايتهم على مصر ، اعتمادا على سياسة التدخل السلمى ٠ وهو الحلم الذى يبرر مساعدة فرنسا لسعيد ثم لاسماعيل على التخلص من التبعية العثمانية ، وكرد فعل لذلك سعت بريطانيا للتحالف مع تركيا وتشجيعها على استرداد سلطتها المباشرة على مصر لكى لا تعطى فرنسا فرصة للتميز عنها (٦) ٠

وكان تحديد المصير المصرى رهينا بتطور الرأسماليات الأوربية ، وانتقالها من مرحلة تصدير فائض الانتاج السلعى ، الى تصدير رأس المال المصرفى ، ومن شعار المنافسة الحرة اعتمادا على جهاز الثمن ، الى شعار الاستيلاء على الاسواق بالقوة المسلحة والانفراد بها دون بقية الشركاء ، وهو التطور الذى كان يجرى التحول اليه تدريجيا وبدرجات متفاوتة فى ذلك الوقت ، وهكذا فان شعار المنافسة التجارية الحرة ، قد حمى مصر لفترة من الاحتلال العسكرى ، فالسياسيون الأوربيون كانوا يرون اذ ذاك أن احتجاز الأسواق جريمة وأنه يمنع التنافس الحر بين المنتجين الصناعيين ٠ وفى سنة ١٨٧٠ قال السياسى الانجليزى بالمرستون « فلنرق مصر بواسطة تجارتنا ٠٠ ولكن لنحجم عن غزوها » (٧) ٠ وبتركيز رأس المال فى احتكارات قليلة بابتلاع المشروعات الكبيرة لما هو أصغر منها ، ثم باندماج الرأسمال الصناعى والمصرفى ، أصبحت الأسواق الموقوفة أكثر أهمية ٠ وأصبح احتجاز بعض الدول الأوربية لمستعمراتها ميزة يجب اقتسامها معها ٠

الاستيلاء على السلطة :

منذ ذلك الوقت تغير شكل الغزو الاقتصادى الاوربى لمصر ٠ فانتقل من تصدير للسلع المصنعة أساسا ، مع تصدير لفائض رأس المال فى شكل محدود ، واستيراد للمواد الخام ، الى تصدير لرأس المال أساسا ، يصاحبه ــ بدرجة اقل ــ تصدير للمواد المصنعة ، مع التوسع فى نزح الثروات الطبيعية ٠

أخذ تصدير رؤوس الاموال الاوربية الى مصر شكل القروض ، التى بدأت فى عهد سعيد ثم تضخمت فى عهد اسماعيل • وفى نهاية حكم اسماعيل كانت ديونه على ثلاثة أنواع :

- أولها : ما عرف باسم الديون السائرة وهى ديون مقابل خدمات ، وأعمال تمت بطلب الخديو ولم تدفع أجورها نقدا ، بل بقيت دينا عليه وأغلب حملة سندات هذا الدين من الفرنسيين •

- أما النوع الثانى : الديون الثابتة ، فهى قروض نقدية ، اقترضها اسماعيل من المصارف الأوربية بضمان ايرادات بعض مصالح الحكومة وأغلب حملة سندات هذا الدين من الانجليز •

- النوع الثالث : هو الديون الداخلية وقد عقدها اسماعيل عندما تعذر عليه عقد النوعين الأولين ، واقترضها من كبار ملاك الأراضى المصريين• وأشهرها قرض الرزنامة وقرض المقابلة • وهى جميعا قروض محلية خرجت من نطاق الصراع بين الرأسماليات الأوربية الاستيلاء على السوق المصرية ، ولكنها أقحمت كبار ملاك الأرض فى الصراع حين اشتد أواره (٨) •

وتبدو طبيعة التدرج فى تسلل رأس المال الأوربى لمصر ، اذا ما لاحظنا أن أول قرض اقترضه اسماعيل فى سنة ١٨٦٢ لم يزد عن ٨٠٠ر٢٩٢ر٣ جنيه بينما كان القرض الأخير ١٦٠ر٤٩٧ر٣٢ ج فى سنة ١٨٧٣ • وفى نفس هذه السنة بلغت القيمة الاجمالية لقروضه ١٦٠ر٤٩٧ر٦٨ جنيه • هذا عن القروض النقدية أو الثابتة • أما ديونه مقابل الأعمال (السائرة) فقد بلغت حوالى خمسة وعشرين مليونا من الجنيهات • ونلاحظ أن الاحتكارات الانجليزية كانت أكثر نشاطا فى تصدير رأس المال ، بدليل أن أغلبية القروض الثابتة — وهى النقدية — كانت انجليزية بينما اكتفت الاحتكارات الفرنسية بتصدير الخبرة والخدمات •

ولم تكن الديون هى الشكل الوحيد لتطويع السوق المصرية للقانون الاستعمارى ، فزاد رأس المال المصدر الى مصر عبر مؤسسات مصرفية أجنبية ففى عهد سعيد بدىء فى انشاء بيوتات مالية أجنبية لتسهيل عملية الاقتراض ، وبخاصة للمشروعات الحكومية • فانشىء « بنك مصر » فى عام ١٨٥٦ وبعد ذلك بعامين حصل أحد الأمريكيين على امتياز استغلال ودائع بيت المال ، بما يعود على الحكومة بفوائد على أن يقرضها هذا الشخص بربح ١٠ بالمائة للأفراد • وأنشأت بعض البنوك الأوربية فى عهد أسماعيل فروعا لها ، كان أولها البنك المصرى الانجليزى الذى تأسس فى سنة ١٨٦٧

وأقرض الخديو ــ فى نفس السنة ــ حوالى مليونين من الجنيهـــات ، وفى سنة ١٨٦٨ أنشىء بنكان : الفرنسى المصرى والاسكندرية التجارى • وفى سنة ١٨٧٢ أنشىء فرع للبنك الفرنسى الكريدى ليونيه فى الاسكندرية • وقد أسهمت هذه البنوك وغيرها فى تزويد الحكومة بمـا احتاجت اليه من المال وارتبطت مع الخارج بعلاقات مالية وبخاصة مع البيوتات الماليـــة فى باريس ولندن • وكانت تحصل على أرباح الديون وتوصلها للخارج (٩) •

وعندما توقفت الديون فى سنة ١٨٧٧ ، اتجهت البنوك الأجنبية الى الأعمال المصرفة البحتة وتوجه نشاطها الى السوق الداخلية حيث وزعت على أنشطة مختلفة :

- المصارف التجارية وتقوم بأعمال الخصم والقروض بضمان ، والايداع الى غير ذلك •
- مصارف الرهن العقارى وتقدم قروضا بفائدة تصل الى ٩٪ بضـمان العقـــارات •
- المصارف الزراعية : وهى شركات تكونت للحصول على امتــاز اصلاح الاراضى البور القابلة للزراعة •
- شركات النقل والترام والتليفون والموانىء والسكك الحـديدية • ثم الشركات الصناعية والتجارية ، التى تكونت لتصنيع المواد الخـــام الرخيصة فى مصر ، بأيد عاملة رخيصة ، وبتمويل أجنبى وافد ، مثل صناعات السجائر والبيرة والملح والصودا ، وتكرير السكر ، وشركات الفنادق ، ومصانع غزل وحلج ونسج القطن ، وكذلـــك الشركـات العاملة فى التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) •
- أخيرا شركات تكونت للنهوض بأحوال المدن والعمل على انشاء عقارات مبنية للسكن ، وأخرى للمرافق العامة والمياه الغازية ••

وهكذا كان عدد الشركات التى تكونت فى مصر حتى نهـــاية القرن التاسع عشر ٧٨ شركة برأسمال مدفوع وسندات قيمتهـا ٢١ر١٦٧ر٥٧٥ منها ٤٥ شركة اجنبية برأسمال قدره ١٩ر١٠٨ر٨٩٣ جنيها ، وهو مبلغ جلب بأكمله من الخارج • وأما الشركات الباقية وعددها ٣٣ شركة فهى شركات صغيرة انشئت برأسمال محلى لا يتجاوز مجموعه بالنسبة لها كلها ٢ر٠٥٨ر٦٨٢ جنيها • وهذا دليل قاطع على ضخامة رأس المال الأجنبى فى تلك الفترة ، وعلى سرعة ونشاط تكوين تلك الشركات • وعلى مدى نجاحها السريع الذى

كان مشجعا على التسابق فى تكوينها • وفي سنة ١٨٩٧ كانت السندات ورأس المـال المدفوع للشركات فى مصر ٠٠٠ر٨٤١ر٣٢ جنيه ، وكان رأس المال الأجنبى منه ٠٠٠ر٨٦٨ر٢٠ جنيه (١٠) • وهو ما يعطى مؤشرا على نمو رأس المال الأجنبى الوافد ، وثبات رأس المال المحلى المستثمر على ما هو عليه •

ومع تزايد المصالح الأوربية الاقتصادية الى تلك الدرجة كان منطقيا أن تسعى الاحتكارات الأوربية الى حمـــاية مصالحها • ولظـروف الصراع الاوربى ، ولأن الاحتكارات الأوربية يظهر بينها مركـــز قـــوى حتى ذلك الحين ، لم تتدخل الحراب أو تنطلق المدافع لحماية حملة السندات ، عـلى أن المسألة اخذت شكلا لا يختلف من حيث المضمون عن الاحتلال العسكرى هو التسلل الى السلطة السياسية والسيطرة عليها •

وكان لابد أن يتوقف الخديو اسماعيل عن دفع الديون ، وعن استهلاك سنداتها ، فيعلن بذلك أفلاس مصر ، فيحدث الذعر فى بورصة الاسكندرية، وينتقل بسرعة الى وزارات الخارجية فى أوربا وتتجه السياسة الاستعمارية على الفور لتحقيق مخططها ، وفي أقل من ثلاث سنوات ، كانت مصر تحكم مباشرة بواسطة حملة الأسهم ، ممثلى رأس المـال الوافد ، ومندوبى الاحتكارات الدوليـــة •

● فقد أنشىء صندوق الدين (مايو ١٨٧٦) • وكان بمثابة حكومة اجنبية مطلقة التصرف فى مصر ، فأعطى سلطات واســعة شملت تسليمه الايرادات المخصصة لسداد الديون بموجب النظام الضرائبى الذى كــــان قائما اذ ذاك . والذى حرمت مصر من تعديله ، ثم أنشىء مجلس أعلى للمالية يتولى النظام المحاسبى والرقابة المالية •

● وفى اتجاه منح مزيد من السلطة للاحتكارات الأوربية ، مع تمييـز الأجنحة القوية فيها ، أضيف الى صندوق الدين نظـــام الرقابة الثنائيـة (نوفمبر ١٨٧٦) ، حث عين رقيبين أحدهما فرنسى والآخـــر انجليزى ، يراقب أولهما المصروفات والثانى الايرادات • وأعطيا حق تعيين الموظفين الماليين وسلطة الموافقة على الصرف من الخزانة •

● وفي ينـــاير ١٨٧٧ جاءت « لجنـة التحقق العليـــا الأوربية » ، لتعيد دراسة الوضع الاقتصادى لمصر ، وصدرت عنها مجموعة من التوصيات والتحليلات ، كان أهمها من الناحية السياسية ، ارجاعها المشكلة الماليـــة الى السيطرة الاوتوقراطية للخـــديو ، وتوصيتها بانشـــاء وزارة مسؤولة ذات سلطة فى ادارة البلاد • وقد وضح من تشكيل اللجنـــة أن الاحتـــكارات الانجليزية تأخذ مركزا ممتازا تدريجيا • ذلك أن أغلبية اللجنة ورئاستها كانت لانجليز (١١) •

وبهذا حلت الوزارة الاوروبية محل الرقابة الثنائية • فشكلت وزارة نوبار (١٧٨٥ ـ ١٨٩٩) ، التي ضمت وزيرين أوربيين ، أحدهما فرنسي للاشغال وآخر انجليزى للمالية • واستمرت عاما ونصف عام ، حتى استقالت تحت ضغط القوى الوطنية ، فخلفتها وزارة برئاسة محمد توفيق باشـا ـ ولى العهد انذاك ـ كان للوزيرين ـ الأوربيين فيها حق الاعتراض على أى قرار لايوافقان عليه من قرارات مجلس الوزراء •

حتى ذلك الوقت كـان التسلل الاوربى الى سلطة الحكم ، تسللا لممثلى « حملة الاسهم » أى للدائنين أنفسهم • وفى بداية حكم توفق (١٨٧٩) أعيدت الرقابة الثنائية على ألا يكون للحكومة المصرية حق عـزل الرقيبين دون موافقة دولتيهما • وبهذا أصبحت الرقابة الثنائية رقابة لممثلى الدول لا لممثلى حملة السندات ولم تعد مشكلة الديون مشكلة بين مصر ودائنيهـا بل أصبحت ـ من الناحية الرسمية ـ مشكلة بينها وبين الدول التي يحمـل الدائنون جنسيتها بعد أن كانت كذلك من الناحية الفعلية •

ولـم تستول الاحتكارات الاوربيـة عـلى السلطة التنفيذية فحسب ولكنها استولت أيضا على السلطتين الأخريين : التشريعية والقضائية • كان التسلل الى السلطة القضائية بطيئا ، بدأ منذ عهد طويل ، ولكنه أسرع فى عهدى سعيد واسماعيل متوافقـا مع خطوات رأس المـال الاوربى ، وانتهى الى فوضى عارمة ، بدت ملامحها فيما كانت المحاكم القنصلية تمارسـه من سلطات قضائية واسـعة ، اذ كان الأجانب يحاكمون أمام محـاكم يشكلها قناصلهم ، وبقوانين بلادهم ، اعتمادا على ما عرف بالامتيازات الأجنبية •

وكان منطقيا فى ضوء الظروف التى كانت سـائدة فى مصر أنذاك أن ترفض الدول أية محاولة تسترد بها مصر سلطتها القضائية على المقيمين بها من الاجانب بحيث تحاكمهم بمقتضى قوانينها • ومن هنا حـل نظـام **المحاكم المختلطة** محل المحاكم القنصلية فأنشئت مؤسسة سياسية جديدة ذات سلطات واسعة وخطيرة فيما يختص بالأجانب • على أن أهم ما جاء بهـذا النظام الجديد ، هو نصه على أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافذا عليهم الا بموافقة دولهم صاحبة الامتيازات ، وتكون لتمثيل هـذه الدول ما عرف بـ « **الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة** » • وهى مجلس تشريعى أجنبى لا يصدر قانون فى النية تطبيقه على الأجانب دون عرضـه على الجمعية المذكورة وموافقتها عليه • وقـد تمسكت الدول بمـا لهـذه الجمعية من اختصاصات تشريعية عندما أصـدر **اسماعيل** مرسوما بتسوية الديون فى ابريل ١٨٧٩ ، اذ اعتبرته الدول تجاوزا من الحكومة المصرية لاختصاصاتها على أساس أنه لاحق لهـا فى أن تصـدر أى قانون يتعـلق بحقوق الأجانب دون موافقة الدول الاوربية ممثلة فى الجمعية المذكورة •

الى هنا كان « الاحتلال الفعلى » قد وقع بطريقة سلمية تماما ٠

● فالسلطة التنفيذية تمارسها حكومة « مختلطة » تضم وزيرين أوربيين ـ أو رقيبين حسب الأحوال ـ ٠

● والسلطة التشريعية التى تمارس حق التشريع فى كل ما يتعلق بالأجانب سلطة تمثل الأجانب ، وهى صاحبة حق فى الاعتراض على أى قانون وطنى فى النية تطبيقه على الأجانب ٠

● والمحاكم المختلطة تطبق تلك التشريعات بطريقتها الخاصة ٠

وهكذا تكونت دولة أوربية داخل مصر ، دولة لها رعاياها ، ومصالحها الاقتصادية وسلطاتها الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ولم تعد مصر دولة مستقلة ، بل دولة مختلطة ٠

وكانت السلطات الثلاث تمارس دورها فى استلاب مصر بشكل متكامل، فالحكومة الأوربية تبتز الميزانية المصرية بحجة تسديد الديون وفوائدها ، والجمعية التشريعية الأوربية تقف دون دفع الأجانب لأى ضرائب عن أرباحهم الطفيلية ، والمحاكم المختلطة تحابى رعاياها حين يختصمون مع أى مصرى وبعد انتشار البنوك التجارية والمرابين الأجانب ، مكنتهم المحاكم المختلطة من انتزاع عشرات الألوف من الأفدنة نقلتها أحكامها من ملكية المصريين الى ملكيةالأجانب٠

وبهذا تم الاحتلال السلمى الذى جاءت الثورة العرابية احتجاجا عليه من الطبقات المصرية التى أضيرت مصالحها به ٠

الغزو العسكرى ٠٠ لماذا ؟

تمكنت الاحتكارات الاوربية من احتلال مصر ، احتلالا سلميا عن طريق تكوين مؤسسات اقتصادية وسياسية حلت محل السلطة السياسية التقليدية فى المجتمع المصرى ، وهى سلطة الخديو ، على أن هذا الاحتلال السلمى لم يستطع أن يثبت أقدامه ، أو يؤكد سلطته وسيطرته الا بتحوله الى غزو عسكرى مسلح ، وكان وراء هذا التحول عاملين أساسيين :

● **العامل الأول :** هو اشتداد حدة الصراعات الاوربية حول « المسألة الشرقية » وكانت المسألة المصرية فى تلك المرحلة وجهها البارز ، وقد حتم هذا الصراع أن تتولى أقوى جبهات الاحتكارات الاوربية حسم المسألة لصالحها بقوة السلاح ، بما يضمن مصالح تلك الاحتكارات كلها مع مركز ممتاز للاحتكارات البريطانية التى كانت أبعدا نظرا ، حين رأت فى الخلاف

المستمر بين الدول الاوربية خطرا يمكن مصر من الاستقلال عن النفوذ الاوربى فآثرت أن تحسم الأمر بقوة السلاح ، مقابل مركز ممتاز ، وان لم يكن مركز « المنفرد » .

● **العامل الثانى :** ــ والأهم ــ هو تطور حركة المقاومة المصرية الى الحد الذى كاد يحبط خطة الاحتلال السلمي ، خاصة وقد استطاعت الحركة الوطنة فى البداية أن تدمر احدى المؤسسات الأوربية ، باسقاطها الوزارة المختلطة ، وباتجاهها الى تمصير السلطة التنفذية ، ووضوح خطة عملها الرامية الى ايقاف تسلل رأس المال الاوربى .

تفاعل هذان العاملان طوال مرحلة الثورة العرابية ، وكانا السبب المباشر فى تحول الغزو السلمى الى غزو عسكرى مسلح . واذا كان العامل الثانى هو موضوع هذه الدراسة الرئيسى فان دراسة الصراعات الأوروبية حول المسألة الشرقية ، باعتبارها المناخ الذى تحركت فيه قوى الثورة والذى أثر الى حد كبير فى أهدافها ووسائلها ، ضرورة لفهم أبعاد الثورة العرابية .

الصراع الأوربى حول المسألة الشرقية :

لم يكن الاطار الذى دارت فيه الصراعات بين الرأسماليات الأوربيه سهلا ، كما قد يبدو أحيانا ، لقد عبر هذا الصراع عن نفسه تعبيرا سياسيا مباشرا أحيانا ، وبدرجة من الانفصال فى أغلب الأحايين . ومن الممكن أن نلمح هذه الدرجة من الانفصال فى الخلاف المستمر فى وجهات النظر بين لرأسماليين ووزارات الخارجية الاوربية حول المسألة المصرية . وهو خلاف ينجم عادة من أن السياسيين وان كانوا يعبرون عن مصالح اقتصادية طبقية ، فانهم من أن السياسيين وان كانوا يعبرون عن مصالح اقتصادية طبقية ، فانهم لايعبرون عنها بشكل حسابى أو يومى ، وانما يعبرون عن الخط المشترك الأعظم بين مجموعة من المصالح الفردية ، هو المصلحة الطبقية ، وفى اطار تصور أعم يضع فى اعتباره العديد من الظروف الدولة والداخلية التى قد يعمى عنها صاحب المصلحة المنفردة أو المباشرة ، فى سعيه لمصالحه . ومن هنا فان ضغط حملة السندات الاوربيين على حكوماتهم لكى تتدخل عسكريا لحماية مصالحهم . كان يجابه أحيانا بصمت عميق فى دوائر السياسة الأوروبية . بل ان التيمس TIMES التى كانت تعبر عن السياسة الانجليزية اذ ذاك وصفت اقتراحا خاصا بالمسألة المصرية بأنه « لا يمكن أن يكون صادرا الا عن شخص حقير لا حيثية له ، كل همه الاحتفاظ بأسعار الأوراق المالية من الهبوط الى الغد » (١٢) . وقد يئس الدائنون فى بعض المراحل من تدخل حكوماتهم ، فتحول الخلاف فى تلك الأوقات الى خلاف مباشر بين مصر وبينهم فتخلوا بذلك عن بعض تطرفهم . على أن مسافة الخلف بين حملة الاسهم ووزارات الخارجية كانت تقل تدريجيا ، لتزول تلك الدرجة من الانفصال.

وتتطابق مصالح حملة الأسهم مع مصالح الامبراطورية ، وترتفع أعـــلام البوارج حاملة سندات الدائنين ٠

ومنذ البداية تحرك بعض الماليين الأوربيين بدرجة عالية من الوعى السياسى بمصالح طبقتهم ، وبمفهومهم الامبريالى للقومية ــ وهو مفهـوم يقوم على الرغبة فى التسلط على القوميات الأخرى واخضاعها ــ وقد دفـع هذا بعضهم الى تقديم تضحيات مالية مؤقتة ، ومنهم « ديرفيو » المالى الفرنسى، الذى كان يتحرك ويعمل فى الاطار الذى يمكنه من فرض النفـوذ الفرنسى على مصر ٠ وقد وصفه خطاب رسمى الى وزارة الخارجيـــة الفرنسية بأنه « تاجر يشرف الجالية الفرنسية بشخصه وبثروته » ، وبوصفه مصرفى الوالى ــ الخديو اسماعيل ــ وهو بهذا المعنى وزير ماليته الخاص ، ولذلك فهـو يتمتع بأعظم نفوذ مشروع لديه ، وهو يستخدم هذا النفوذ لصالح المصالح الفرنسية فقط (١٣) ، ولذلك كان طبيعيا أن يتعرض ديرفيو لمصـــاعب مالية جمة فى واحدة من فترات الانفصال بين مصالح المـــاليين والتعبـــير السياسى عنها ٠

وكان وراء هذا التقاعس السياسى ، فى دعم مطالب حملة الأسهم ، ان السياسة الاوربية لم تكن تحدد موقفها من المسألة المصرية،كمسألة منفصلة بذاتها ، ولكن باعتبارها جزءا مما عرف بـ « المسألة الشرقية » أعقد مشاكل المجتمع الدولى فى القرن الماضى وأكثرها اثارة للاهتمام ٠

و « المسألة الشرقية » مصطلح سياسى يصف وضـــعية الامبراطورية العثمانية المتسعة الارجاء ويبلور اتجاهات السياسة الاوربية حول ممتلكاتها الشاسعة التى كانت تضم سوقا هائلة تصدر المـواد الخـــام الى أوربا ، وتستورد سلعها المصنعة ، فضلا عن أنها كانت تسيطر على مواقع استراتيجية هامة من الناحيتين العسكرية والتجارية ٠ ثم شهدت العقود المتــأخرة من القرن الثامن عشر ، والعقود الأولى من القرن التاسع عشر تحلـــل تلـك الامبراطورية نتيجة لتفكك وحدتها السياسية بالحركات الاستقلالية ، وانهيار نظامها الاقتصادى أمام الطفرة فى وسائل الانتاج الاوربى ، وهو ما جعلهـا مثار أطماع الذين سبقوها فى النمو ، وتحكم فى تحديد خريطة الأطمـاع فيها تلك السمة التى أصبحت من السمات الرئيسية للنظام الرأسمالى ، فى مرحلة تطوره الى الاحتكار ، وهى تفاوت درجات النمو بين الاحتكارات ٠

وفى هذا الاطار تحركت المسألة الشرقية فى أربعة أدوار (١٤) :

● كان الدور الاول منها هو الثورة اليونانية القومية (١٨٢٢) التى حققت استقلال اليونان عن الامبراطورية العثمانية ٠ وقد حاول السلطان العثمانى اخماد الثورة مستعينا بواليه على مصر : محمد على ٠ ولكن محاولته

لم تنجح لصلابة الثورة من ناحية ، ولتدخل الدول الأوربية « انجلترا وفرنسا وروسيا » عسكريا من ناحية أخرى ، وهو ما نتج عنه تحطيم الاسطول المصرى التركى فى واقعة « نافارين » المشهورة ، وكان موقف السياسة الأوربية فى مؤازرة الثورة القومية فى اليونان ، جزءا من موقفها تجاه الأجزاء الاوربية من الامبراطورية العثمانية ، وهو موقف يمكن تلخيصه فى الحقيقة التالية : تشجيع البرجوازيات الوطنية النشطة فى تلك الأجزاء على الاستقلال بأسواقها القومية · مما يؤدى الى تفكيك النظام الاقطاعى العثمانى ·

● وجاء الدور الثانى من المسألة الشرقية بتدخل الدول الأوربية عسكريا لايقاف محاولة « محمد على » للاستيلاء على قيادة الامبراطورية العثمانية واعادة بنائها من جديد وتأكيد وحدتها ، تلك المحاولة التى أحدثت ذعرا شديدا فى دوائر السياسة الأوربية ، ويلاحظ أن الدول الأوربية عارضت أيضا مطامع السلطان العثمانى فى استعادة حكمه المباشر لمصر وساندت محمد على فى الاستقلال الذاتى · وهو ما يخدم سياسة تفكيك الامبراطورية تلاشيا لخطر توحيدها ·

● وفى الدور الثالث من المسألة الشرقية نشبت الحرب بين الدول الاوربية نفسها حول الممتلكات العثمانية ، فقد رأت الروسيا أن تفاجىء السلطان العثمانى عبد المجيد وتوقف محاولته لاعادة بناء الامبراطورية من جديد · ولكن انجلترا لمحت فى هذا التدخل أطماع روسيا فى الاستيلاء على دول البلقان ـ الجزء الأوربى من الامبراطورية ـ مما يعرض ـ فى رأيها ـ التوازن الأوربى لأشد الاخطار ، وحفاظا عليه انضمت انجلترا وفرنسا لتركيا فى حرب القرم ضد روسيا (١٨٥٤) ونتيجة لتلك الحرب انسلخت دول البلقان عن الامبراطورية العثمانية ، اذ استقلت رومانيا (١٨٦١) ، ثم الصرب وبلغاريا والبوسنة والهرسك فى سنة ١٨٧٨ · وبذا حققت الحرب أهدافها ، فلم تعط للروسيا مركزا متميزا على حساب التحالف الاوربى · وحالت دون توحد الامبراطورية العثمانية ، وواصلت تفتيتها بانسلاخ الأقدام الاوربية منها ، وتشكيلها دولا مستقلة ·

● خلال هذا الدور من « المسألة الشرقية » اتخذت خطوة ربطته بالدور الرابع منها وهو الدور الذى برز فى أواخر حكم خديو مصر اسماعيل ، حين أصبحت المسألة المصرية الوجه البارز للمسألة الشرقية ، فعندما وضعت الحرب البلقانية أوزارها عقدت معاهدة سان ستيفانو بين روسيا وتركيا · وكثمن لاشتراك انجلترا فى تأييد السلطان عقدت معاهدة سرية بينهما نصت على تأجير جزيرة قبرص ـ وكانت تابعة لتركيا ـ لانجلترا ومقابل ذلك ضمنت انجلترا للسلطان سلامة ممتلكاته الآسيوية شريطة أن

يقوم بادخال اصلاحات فى آسيا الصغرى ، عن طريق وجود قناصل عسكريين بريطانيين متنقلين يقدمون النصائح ، ويشيرون الى التقصير والشكوى ، ويشرفون على الادارة المدنية فى الولايات ، ويتأكدون من جباية الضرائب • وهى شروط تعتبر بمثابة اعلان للحماية البريطانية على آسيا الصغرى ، وان كان ذلك بشكل غير رسمى يمكن تحولها فى المستقبل ـ حين تخف حدة الصراعات الاوربية ـ الى حماية رسمية • ومن ناحية أخرى استهدفت المعاهدة ايقاف الزحف الروسى على البحر الابيض المتوسط • ومع أن تلك المعاهدة السرية لم تعط ثمارها المرجوة تماما ، الا أنها أحدثت أثرا خاصا فى مؤتمر برلين الذى عقد فى سنة ١٨٧٨ لتقرير مصير تركيا الاوربية وتعديل معاهدة سان ستيفانو • اذ نشرت نصوص تلك المعاهدة السرية فكانت فضيحة لانجلترا كشفت عن أنها تعقد معاهدات لحسابها الخاص بعيدا عن زميلاتها الأوربيات خروجا على تقاليد العهد السلمى فى الصراع بين البرجوازيات الاوربية واذ ارتكبت انجلترا ، عار العصر ، احتجاز الاسواق ، فقد ثارت عليها كل حليفاتها الأوربيات ، وبلغ الغضب أقصاه عند الفرنسيين ، وبعد مفاوضات بين الطرفين توسط فيها بسمارك توصلا الى قواعد للمعاملة بينهما تضمنت ثلاثة شروط رئيسية :

- الأول : أن يسمح لفرنسا عند أول فرصة ، وبغير معارضة من جانب بريطانيا ، أن تحتل تونس كتعويض عن حصول بريطانيا على قبرص •

- والثانى : أن يكون حظ فرنسا كحظ انجلترا فى التسويات المالية التى تتم فى مصر •

- الثالث : أن تعترف انجلترا بزعم فرنسا القديم بأن لها حق حماية المسيحيين اللاتينيين فى سوريا • وكان هذا الاتفاق يوقع فى الوقت الذى كانت مشكلة الديون المصرية تصاعدت وتعقدت • وهى المشكلة التى جعلت مصر موضوع الدور الرابع للمسالة الشرقية •

الخديو اسماعيل : حكم سيء •• وسقوط شريف :

تفجرت المسالة المصرية مع أواخر حكم اسماعيل وبدايات حكم توفيق • نتيجة رفض الشعب المصرى لعملية الاحتلال السلمى الاوربى ، وسعيه لايقافها ، وحرصه على استقلال سوقه القومية ، وارادته السياسية •

والى أن تأتى التفاصيل الكملة لحركة المقاومة المصرية فى الفصول القادمة من هذه الدراسة ، يهمنا أن نركز هنا على المظاهر التى دفعت

الرأسماليات الاوربية الى التخوف من الرفض المصرى للاحتلال السلمى ، ودفعتها ــ فيما بعد ــ لتحويله الى غزو مسلح ٠

كان استلاب الاوربيين للسلطة ــ كل السلطة ــ من الخديو اسماعيل ، عملا غير صائب رغم أنه كان الممكن الوحيد أمامهم ، فالخديو الذى كان من أذكى ملوك أسرة محمد على ، وجد نفسه ــ بعد ثلاثة عشر عاما من السلطة الاوتقراطية المطلقة ــ عاريا من أى نفوذ ، وخاضعا لسلطة أجنبية ، أجهضت أحلامه فى انشاء مصر الاوربية وبناء الامبراطورية الافريقية وفرضت عليه أن يعيش بمرتب قليل ٠ وانتزعت أملاكه وأراضيه وهو ما دفعه الى استثمار الرفض المصرى للنفوذ الأجنبى ، وتحريكه ، لعله ينقذه من الشباك التى تحيط به وتكاد تخنقه ٠

كانت خطة اسماعيل ذكية ، ساعد على نجاحها فى بعض مراحلها أن ظروف التطور فى المجتمع المصرى كانت تتوافق معها ، وأحبطها فى النهاية السرعة التى تحركت بها الاحتكارات الأوروبية لاجهاضها ، وذلك الرصيد من سوء السمعة الذى كانت القوى الوطنية تحمله لاسماعيل ، مما جعلها قليلة العطف على محاولته للتخلص من مأزق هو صانعه ٠

بنى اسماعيل خطته على التحالف مع القوى الوطنية ، لانشاء مؤسسات سياسية مناوئة للمؤسسات التى أنشأتها الاحتكارات الاوربية ، فبدأ يوحى بأنه غير راض عن الوزارة الأجنبية ، وهو شعور كان يشاركه فيه الكثيرون عبر عن نفسه فى مظاهرة مسلحة قام بها بعض الضباط ضد رئيس تلك الوزارة « نوبار » والوزير الانجليزى « ولسن » لتأخر مرتباتهم ، وسقطت وزارة نوبار ، الا أن الوزارة الأجنبية ــ كفكرة ــ بقيت ، بل وأخذ الوزيران الاوربيان ــ فى الوزارة التى تشكلت برئسة ولى العهد محمد توفيق ، لتخلف وزارة نوبار ــ حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء ففشلت بذلك محاولة اسماعيل لاسقاطها كمؤسسة أجنبية أو فى مشاركتها سلطتها ، فسعى الى التحالف مع الارستقراطية المصرية الزراعية التى كانت منظمة اذ ذاك فى « مجلس شورى النواب » ٠

كان مجلس شورى النواب ــ الذى أنشاه إسماعيل فى عام ١٨٦٦ ــ مؤسسة شكلية حاول من خلالها أن يحقق أهدافه المالية فتعينه فى الاقتراض من أمراء الأرض المصريين ٠ ولكن المجلس الذى كان يعبر عن مصالح طبقية خاصة فى جوهره ــ اكتسب الوعى بمصالح الفئات التى يعبر عنها ، فنمت داخله المعارضة لعدد من الاجراءات الحكومية ، ثم اتسعت معارضته بتوسع التدخل الأوربى ٠ فلفتت نظر اسماعيل ، وأسرع يحاول تنميتها لعلها تساعده فى استرداد سلطته التى عصفت بها الوزارة المختلطة ٠

وعندما حاولت الحكومة الاوربية التى يرأسها ولى العهد محمد توفيق ــ وأعقبت وزارة نوبار ــ أن تلغى « قانون المقابلة » بلغت مقاومة مجلس شورى النواب أقصاها • ذلك أن « قانون المقابلة » ــ الذى استولى بمقتضاه اسماعيل على أموال طائلة من كبار ملاك الأراضى نظير اعفائهم من نصف الضريبة على أملاكهم بشكل دائم ــ كان يمس مصالح النواب بشكل مباشر • ومن هنا تصاعدت المقاومة فى المجلس الى الحد الذى رفض فيه اتجاه الحكومة الى الغاء القانون • وقاوم أعضاؤه محاولتها لفض الدورة التشريعية، وأسرعوا بتقديم « لائحة وطنية » للخديو يطالبون فيه باعطائهم سلطة تشريعية كاملة ، ويقترحون مشروعا مصريا لتسوية الديون ، يناقض مشروع الوزارة الأوربية ، وهو ما كان يعنى اسقاط تلك الوزارة ــ ووافق اسماعيل على اللائحة ، وكلف « شريف باشا » ــ الوجه السياسى المعبر عن تلك الارستقراطية الزراعية ــ بتأليف وزارة من « أعضاء أهليين مصريين مكلفين بالمسؤولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه » •

وبذلك حقق اسماعيل هدفه ، فتحالف مع القوى الوطنية المصرية فى اقامة مؤسسات سياسية مناوئة للمؤسسات الاوربية ، فتشكلت وزارة مصرية • وبدىء فى اعداد دستور جديد يعطى النواب سلطة تشريعية كاملة• وأصدر مرسوما بتسوية مصرية للديون تستند على المشروع الذى اقترحه ممثلو الارستقراطية الزراعية فى مجلس شورى النواب • ودعا الرقيبين الأوربيين المعمل بمقتضاه ، وبدا كأن الخديو المشاغب قد أحبط خطة الاحتلال السلمى ، وقضى على كل المؤسسات التى كانت تشرف على تنفيذها•

وكان من الطبيعى أن تثور الاحتكارات الأوربية فتعترض على « اللائحة الوطنية » ، وترفض الوزارة « المكونة من أعضاء أهليين مصريين ، مسئولين أمام مجلس نواب مصرى » ، ولا ترضى بالنظام الدستورى الجديد ، أو بالمرسوم الذى صدر بتسوية الديون • فكل تلك المؤسسات والاجراءات هزيمة لها ، ولم يكن أمامها مفر من أن تخلع اسماعيل •

لم تتحرك القوى الوطنية آنذاك لحماية غرش اسماعيل لأنها لم تكن قد استكملت قوتها • ولكنها على أى الأحوال لم تكن تعطف على هذا المغامر الذكى الذى ذهب فتحركت مصر بعده ، تزيل آثار حكمه الاوتقراطى وطموحه الذى أوقعه فى براثن الذئب الأوربى •

واذا كان اللورد كرومر نادرا ما يصدق ، فبعض صدقه القليل قوله « اذا كان حكم اسماعيل باشا سيئا ، فان سقوطه كان شريفا »

فرنسا .. وانجلترا .. فرسان رهان :

لم يكن سقوط اسماعيل هو العامل المحـــدد لبدايات الدور الرابع من المسألة الشرقية ، اذ بدأ هذا الدور فى فترة مبكرة عن ذلـك بكثير . وارتبط أساسا بخريطة الصراع الأوربى حول المسألة المصرية .

تحكم فى الموقف الأوربى أثناء هذا الدور عدة عوامل اساسية :

● أول تلك العوامل وأهمها هو هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينيه التى خاضتها مع المانيا . ممـــا انتهى بظهور قطب قوى جديد فى القـارة الاوربية هو المانيـــا الموحدة تحت قيـادة بسمارك . التى نجحت فى تصفية انتصارات روسيا في حرب البلقان (١٨٧٧) وحرمتهـا من الأراضى التى احتلتها نتيجة انتصارها على تركيا وحفظت لتلك الأراضى استقلالها الذاتى .

● ومن ناحية أخرى ، فان انجلترا كانت ترى أن نجاح تجارتهـــا مع الهند واستراليا رهين بسلامة الامبراطورية العثمانية ــ من الناحيـــة الشكلية ودون أن يكون لهـا قوة فعلية ــ باعتبار أن هذه التجارة تعتمد على الطريق البرى خلال أملاك الامبراطورية وعلى الطريق البحرى عبر قنـــاة السويس . وقـد وجـــدت انجلترا أن ظهور مراكز قـوة جديدة فى أوربة بتوحيد المانيا ونجاح الوحدة الايطالية وكثرة تدخل الروسيا فى المسألة الشرقية ، عوامل لهـــا خطرها . ومن هنا بدأت تتخلى عن سياسة الاحتفاظ بشكلية السيادة العثمانية . وكان من الطبيعى أن تمـــد بصرها الى مصـر باعتبارها تسيطر على قناة السويس ، راغبة فى ضمها اليها أو فى الحصول على مركز ممتاز فيها يكفل لهـــا الحفاظ على طريق مواصلاتها الى مستعمراتها الهـــامة .

ويمكن مقارنة موقف انجلترا من مصر فى أوائل حـكم « اسماعيل » بموقفها فى نهايته كدليل على هذا التغيير . فقد رفضت فى أوائل حكمـه عرض الروسيا للتدخل المشترك فى « حرب القرم » رغم أن هذا العرض كان يتضمن تقسيم تركيا وجعل مصر من نصيب بريطانيا فى الصفقة وكـانت وجهة نظر بريطانيا اذ ذاك أن سلامتها فى الهند مرتبطة بسلامة تركيا التى كانت تقف من الناحية الجغرافية سدا منيعا بينها وبين أعدائها . لذلك نلمح فى تلك المرحلة ــ وما سبقها ــ تأييدها للسلطان العثمانى ضـــد النزعات الاستقلالية التى كانت تبديها مصر من آن لآخر ــ منذ عهد محمد على الى أواسط عهد اسماعيل ــ بتحريض من فرنسا . وكانت فرنسا تغذى تلـك النزعات بأمل أن تزيد نفوذها فى مصر عن طـــريق التسلل السلمى وخاصـة

مع ازدياد رؤوس أموالها العاملة فى مصر ، وتضخم جاليتها بهـا ، ونفوذها الادارى والتعليمى ٠

ثم مال الميزان قليلا فى حكم « عباس » تجاه انجلترا ، فقد كان ذا ميول بريطانية واضحة ، وفى حكم « سعيد » عادت كفة فرنسا الى الرجحان واستمرت كفتها راجحة أيضا كذلك فى أوائل عهد « اسماعيل » ٠ بيد أن تحكيم « نابليون الثالث » فى موضوع الخلاف بين « اسماعيل » وشركة قناة السويس ، وهو التحكيم الذى يعتبر عملية نصب دولية ، جعل « اسماعيل » يكره الفرنسيين لفترة ، خاصـة وأن شقيقه مصطفى فاضـل قام بزيارة لباريس ظن اسماعيل هدفها هو التآمر مع الفرنسيين لخلعه عن العرش ٠ فبدأ يتجه الى الشركات الانجليزية يطلب منها أن تورد له ما يحتاجه فطلب ما قيمته مليون جنيه من السكك الحديدية ومهماتها فضلا عن عمليات فى البحرية المصرية لم تكن محدودة ٠ وفى تلك الفترة كان اسماعيل مصمما على ألا يعطى مليما واحدا لفرنسا اذا كان ذلك فى مقدوره ٠ ولأول مرة منذ عهد عباس سيطر النفوذ البريطانى على القاهرة (١٥) ٠

على أن هذا الوضع زاد فى حدة التنافس بين الدولتين ٠ وكمظهـر لذلك ، فان قروض اسماعيل من فرنسا عندما زادت ، تدخلت بريطانيـا لكى تلفت نظر الباب العـالى حتى يمارس سلطته فى منعـه من الاقتراض . وكانت تهدف بذلك الى احباط خطة فرنسا للتسلل الى مصر ٠ وطوال تلك الفترة كانت بريطانيا تطرح سياسة الاحتفـاظ بالامبراطورية العثمانية فى حالة لاتسمح باختلال التوازن الاوربى وهو ماظهر واضحا عندما أعلنت تركيا افلاسها فى سنة ١٨٧٥،وعجزت عن تسديد ديونهـا الى البيوتات الأوربية المالية ، اذ حال الصراع الاوربى دون انفراد احدى الدول بالعمل ضـد تركيا ، كما حال دون عمل موحد ٠ مما جعل السلطان يخطر حملة الأسهم والسندات التركية بأن يقنعوا بالقليل الذى قسم لهم وهم صاغرون ٠

على أن التغير فى موقف انجلتـرا ـ للأسباب التى ذكرناها ـ لم يكن مفاجئا ٠ فقد بدت بشائره فى مسارعتها الى شراء أسهم قنـاة السويس « نوفمبر ١٨٧٥ » متصورة أن اعلان افلاس تركيا سيؤدى الى انهيـار قوة مصر وتركيا معا ، وهو ما يحقق لهـا أهدافها ٠ ثم بدأت تتدخل بعد ذلك تدريجيا وهدفها الرئيسى الاستيلاء على مصر منفردة ٠

فقد بادرت بارسال بعثة « كييف Caue » التى كلفت بدراسـة أحوال المالية المصرية ٠ وعلى الرغم من أن البعثة ذهبت أساسا بناء على طلب الخديو اسماعيل الذى أبدى احتياجه الى استشارة مالية ، فان بريطانيـا تحت حكم المحافظين ـ كانت قـد حققت نصرا بشراء أسهم قنـاة السويس

بالاضافة الى مصالحها الاقتصادية التى كانت قد اتسعت فى مصر ، وهو ما جعل وزير خارجيتها « اللورد دربى » يكلف المستر « كيف » بأن يفاوض الخديو وحكومته فى ادارة مصر ومركزها المالى ، وأكد اللورد لمبعوثه أنه لا يشك فى أن الخديو « سيكون صريحا صراحة تامة فى معاملته للجنة وأنه سيسهل لها الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية » وطالبه بأن يقدم تقريره للحكومة الانجليزية (١٦) · ولم ينس اللورد دربى كذلك بأن ينبه كييف بأن « يتصيد المعلومات التى قد تكون كبيرة الأهمية لمصر أو لانجلترا » (١٧) ·

وهذا التحديد لمهمة اللجنة يكشف عن أنها لم تكن لجنة خبراء بصفتهم الشخصية ، ولكنها تحولت الى لجنة أجنبية سياسية ممثلة لدولة تطمح الى التدخل وترتب له · وقد أثار ذلك غضب الخديو اسماعيل ، وكان أحد أسباب فشل اللجنة فى عملها ·

أما السبب الثانى لفشل اللجنة فى مهمتها فكان تحرك فرنسا السريع . وقد أزعجها ميل بريطانيا للعمل منفردة فى المسألة المصرية · فسارعت وأرسلت مندوبا عنها لينافس المستر كييف ويعرض على الخديو اقتراحات حملة السندات الفرنسيين · وعرض ذلك المندوب مشروعا بانشاء « بنك وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون — انجليز وفرنسيون وايطاليون — يقوم بتوحيد الديون ويشرف على ردها » · فعارضت بريطانيا ذلك بمشروع مراقبة مالية بحتة · وقد تصرفت الحكومة الانجليزية بنذالة وبشكل تآمرى فيما يتعلق بالمعلومات التى حصل عليها « كييف » عن مالية مصر · فعندما سئل المستر دزرائيلى — رئيس الوزراء البريطانى — عن موعد نشر تقرير كييف ، أجاب بأن الخديو يعارض فى ذلك كل المعارضة · وكان معنى هذا القول أن التقرير لا يبعث على الرضا وأنه يحتوى على ما يؤكد سوء أحوال المالية المصرية مما أفقد الخديو ثقة البيوتات المالية ودفعه الى اعلان عجزه عن سداد الأقساط وبالتالى اعلان افلاس مصر (١٨) ·

كانت الخطوة التالية فى الصراع بين انجلترا وفرنسا للحصول على مركز ممتاز ضمن خطة الغزو السلمى لمصر ، هى الصراع حول « صندوق الدين » ، وكانت فكرته فى الأصل فرنسية وبديلة لفكرة البنك الوطنى التى سبق وعرضها الفرنسيون ، وقد قبل بها الخديو بعد اعلانه الافلاس وفقده الثقة بالانجليز · فأصدر مرسوما فى مايو ١٨٧٦ بانشائه على أن يوحد الديون الثابتة والسائرة فى دين موحد فائدته ٧ ٪ من قيمته الاسمية يستهلك فى ٦٥ سنة ، وتحبس على سداده بعض موارد الحكومة · وقد اعترضت بريطانيا على المشروع لأنه يعطى الفرنسيين — وهم أصحاب الدين

السائر ــ تعويضا كبيرا ، بينما كان ضارا بحملة الأسهم الانجليز ــ أصحاب الدين الثابت ــ وأهم من ذلك أن انجلترا رأت أن ممثلى حملة الأسهم فى الصندوق لم يخولوا سلطة استثنائية ، وانما سيكونون موظفين فى الحكومة المصرية ، يحق للخديو عزلهم متى شاء • ولأن مطامح انجلترا فى ذلك الوقت كانت مطامح سياسية ، عبرت عنها « التيمس » بقولها أنه يجب أن نقوم « حكومة حامية » للخديو ، فتمد اليها يد مساعدتها علنا نظير قبول سلطتها الحامية (١٩) • فقد رفضت مشروع صندوق الدين ، لأنه لا يضمن وجود هذه الحكومة الحامية • واذ أصر الخديو على موقفه وانشيء الصندوق بالفعل ، وافقت انجلترا تحت ضغط الدائنين الانجليز على الاشتراك فيه • ولكن هذا الاشتراك تم بعد تحايل يحقق لهـا جزءا من أهدافها • فقد أرسلت « المستر جوشن » الى فرنسا ففاوض الدائنين الفرنسيين ، وعقد معهم تسوية مالية ، ولضمان أقساط تلك التسوية اتفق على قبول الموارد التى عرضها اسماعيل فى مشروع صندوق الدين ، ولحسن ادارة تلك **الموارد فلابد أن يكون هناك بجانب صندوق الدين مراقبان عامان يشرف احدهما على الايرادات والآخر على المصروفات ويشتركان فى اعداد الميزانية دون أن يكون لهما الحق فى التدخل فى أعمال النظـار ويكون تعيينهما وعزلهما بقرار من الخديو •**

مع احتفاظ الخديو بحق تعيين وعزل الرقيبين فان سلطتهما فى الواقع كانت تستند الى واقع اقتصادى محدد ، والى ضعف وارتخاء السلطة فى مصر نتيجة لتسلل رأس المال الأوربى • وكان الخديو رغم بوادر المقاومة المتعددة التى يبديها يفقد قدرته على العمـل تماما اذا اتفق الفريقان ــ الانجليز والفرنسيون ــ اذ كان يستفيد من الصراع بين حملة القراطيس لأنه فى فترات الصراع يكون فى حماية احدى القوتين المتصارعتين •

وخلال حوالى عامين كانت السلطة الحقيقية فى أيدى المراقبين رغم أنهما ــ من الناحية الشكلية ــ كانا موظفين أجنبيين يعمـلان فى خدمة الخديو ، ممثلين لحملة سندات الدين • وقد أعلنت الحكومة الانجليزية فى فى ذلك الوقت أن المراقب العام أو المندوب فى صندوق الدين ليس ممثلا رسميا لها • ولكن المراقبين ــ نتيجة لبعض المتاعب المالية ــ اقترحا على الخديو عمل « تحقيق دولى » عن حاجة البلاد المالية ، للتوفيق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الأسهم وبين مصالح المصريين • وقد رفض الخديو الفكرة فى البداية ولكنه وافق بعد ذلك بشرط ان تعالج اللجنة فقط موضوع البحث عن موارد جديدة ، ولما أصر الدائنون على بحث المصروفات هى الأخرى ، بدعوى تقليل الزائد منها ، اضطر الى الاذعان ، وكان هذا معناه افتقاد السلطة المصرية كل مكانتها وخضوع المالية المصرية لتفتيش وادارة أوربيه • وهو

ما تحقق بصدور قرار الخديو بتشكيل « لجنة التحقيق الدولية » فى ابريل سنة ١٨٧٨ م ٠

تشبثت فرنسا بابعاد كل العناصر المصرية من اللجنة فحذرتها انجلترا وذكرتها بأن الخديو « مازال حاكم البلاد المستقل » ٠ ووافقت على شرط الخديو بأن يكون فى اللجنة عضو مصرى وأن تظل صفتها مالية بحتة ٠ ورغم ذلك فقد حرصت انجلترا على أن يكون لها النفوذ الأكبر فى اللجنة ٠ وجاء تقرير اللجنة فى النهاية فضحا للادارة المالية المصرية ٠

ولعلاج الخلل الذى كشفت عنه اللجنة خرجت بتوصية سياسية على جانب كبير من الخطورة ٠ هى أن يتنازل الخديو عن سلطته الاوتقراطية ٠ لا لممثلى الشعب المنتخبين ، بل لوزارة كانت بالاسم تحت رئاسة مصرى هو نوبار ، وهى تمثل أصحاب الديون وتضم وزيرين أجنبيين ٠ وهكذا استبدلت أوتقراطية الخديو — بتعبير روزشتين — بأوتقراطية حملة الاسهم (٢٠) ٠

وبتشكيل الوزارة — فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ — برئاسة نوبار ودخول ولسن فيها كوزير للمالية ، ألغى مكتب المراقبين العامين ، وأحيلت اختصاصاته الى وزير المالية الانجليزى ٠ واحتجت فرنسا وطلبت أن يكون لها كرسى فى الوزارة فعرضت انجلترا عليها وزارة الاشغال ، فقبلته ، وعين دى بلنيير — الرقيب المالى الفرنسى — ناظراً للاشغال ، واضيفت اليه اختصاصات جديدة هى السكك الحديدية ومصلحة البريد ٠ وليس أدل على طبيعة الصراع الأوربى الذى يهدف لحكم مصر حكما سياسيا مباشرا من أن ايطاليا طلبت منصب وزير الحقانية ، وطلبت النمسا منصب وزير المعارف ٠ وبعد مفاوضات بين الدول اكتفت الأولى بمنصب رئيس الحسابات وقبلت الثانية منصب مساعد وزير المالية (٢١) ٠

وعندما عزل اسماعيل الوزارة الأوربية واتجه الى التحالف مع القوى الوطنية أرسلت بريطانيا تلومه على ما فعل وتطلب اعادة الوزيرين الأوربيين وهددته فى حالة الرفض باتخاذ ما يلزم من الاجراءات للدفاع عن مصلحتها فى مصر والبحث عن خير الطرق التى تكفل صلاح الحكم ورفاهية البلاد (٢٢) ٠ ورفض الخديو تدخل انجلترا وأصر على عدم اعادة الوزارة الأوربية ودعا الرقيبين الى أداء أعمالها فرفضا ، ولما أصر على موقفه طلبت فرنسا خلعه وتحمست لذلك ، واقترحت أن تقوم مع انجلترا باحتلال مشترك لمصر ، ولكن الفريق البعيد النظر من الساسة الانجليز رفض ذلك ٠ وكانت السياسة الفرنسية قد توصلت فى ذلك الحين الى أن تدخل انجلترا فى المسالة المصرية قد يقضى تماما على أمل فرنسا فى احتلال مصر ٠ ومن هنا فقد كانت تقترح دائما العمل المشترك أو الاحتلال المشترك فاذا استحال

ذلك فيجب أن تحتل تركيا مصر . أما انجلترا فقد كانت تتحين الفرص للعمل المنفرد في مصر . على انها قد تخلت عن هذه السياسة لفترة قصيرة عندما تدخلت المانيا سياسيا للحفاظ على مصـــالح رعاياها ، الأمر الذى حــرك احتمالات الخطر ، فوافقت على العمل المشترك مع فرنسا لعزل اسماعيل .

وفي الفترة الأولى من حكم الخديو توفيق ، أخذ الصراع الدولى أشكالا أكثر هدوءاً ، نتيجة لانصياع توفيق من ناحية لنصـــائح القناصل ، ولأن محاولات اسماعيل للالتفاف على مؤسسات الغزو السلمى كانت قد انتهت ، فاستقرت تلك المؤسسات من ناحية أخرى . وفى البداية حدثت أزمة الحقوق الاستقلالية الخاصة لمصر . وهى الحقوق التى كان اسماعيل قد حصل عليها من الباب العالى وتضمنها فرمان ١٨٧٣ وكان هذا الفرمان يتضمن حقــوقا أربعة نالتها مصر . أولها جعل ولاية العرش وراثية فى اسرة اسماعيل وثانيها تخويل مصر حق عقد معاهدات تجارية مع أية دولة دون الرجوع للباب العالى ، وثالثها حق مصر فى عقد القروض واخيرا اطـــلاق يدها فى زيادة عــدد جيشها الى أى عدد تريد .

وحينما أبدى السلطان العثمانى ـ بعد عزل اسماعيل ـ رغبته فى الغاء تلك الامتيازات وحجبها عن توفيق عارضت فرنسا ، بينما أيدت انجلترا ذلك ما عدا موضـــوع وراثة العرش اذ رأت انه ذو أهمية خاصة لايقاف الصراع الدموى بين الأسرة الحاكمة حول العرش . وعادت فرنسا فأصرت على ضرورة اطلاق يد الخديو فى عقد المعاهدات التجارية ، اما موضوع الجيش فقد اتفقت الدولتـــان على تحديد عدده فى وقت الســـلم بما لا يزيد عن ١٨ ألف جندى . واتفقت الدولتان فى النهـــاية على سلب الخديو حق عقد القروض (٢٣) .

ومن أهم التعديلات التى أدخلت على نظام المراقبة الثنائية فى أول عهد توفيق اعتبار المراقبين غير قابلين للعزل الا بموافقة حكومتيهما وهو ما حول الرقابة الثنائية الى رقابة سياسية صريحة وقد حدث خلاف بين حزبى الأحرار والمحافظين فى مجلس العموم البريطانى عقب الغزو ـ حول مسئولية كل منهما عن حدوثه ـ وكان رأى الأحرار أن الرقابة الثنائية اعتباراً من عام ١٨٧٩ قد تحولت الى رقابة سياسية ، وقال جلاد ستون ـ زعيم الأحرار ـ فى مجلس العموم البريطانى ، أنه قبل ذلك التاريخ لم تكن للحكومة البريطانية علاقة بالرقابة وكانت مصر تملك حق عـــزل الرقيبين ثم قال يخاطب المحافظين « انكم باستيلائكم على هذا الحق من مصر فى سنة ١٨٧٩ قد أتيتم بالتدخـل الأجنبى الى صميم البلاد وانشأتموها مراقبة سياسية بكل ما يحمل هذا التعبير من معنى » (٢٤) .

على أن هذا التغير كان شكليا فى الغالب ، وتكمن دلالته الرئيسية فى أن الصراعات الأوربية قد تبلورت أكثر بحيث أصبحت بعض مراكزها قادرة على السفور عن وجهها • أما المضمون الحقيقى للتدخل فيصفه اللورد كرومر فى تصويره لكيفية عمل الرقيبين ، وكان أحدهما لفترة ، فيقول « ان نجاح المراقبة كان رهنا بانكار الذات من جانب المراقبين بحيث يكتفيان بشد الخيوط من وراء الكواليس ويتجنبان الظهور على المسرح الا لماما » وكان من رأى كرومر أيضا أن الوزراء المصريين « مجردون من القوة التى تجعلهم يعارضون أى ضغط تمليه مصلحة الأوربيين كما انهم عاطلون من الثقافة والتعليم التى تهيؤهم لمقاومة ذلك الضغط » • ولأن الظروف لم تكن اذ ذاك « تلائم مطلقا ايجاد حكم أوربى مباشر » فقد رأى كرومر أنه من الأفضل « منح المراقبين سلطة عامة للمراقبة والتفتيش مع ترك باقى مهمة الرقابة للرقيبين نفسيهما بما لهما من هيبة ونفوذ » (٢٥) •

الصراع حول أسلم الطرق لاجهاض الثورة :

مع ظهور بشائر الثورة العرابية ، دار الصراع بين الاحتكارات الأوربية بوجه عام وبين القطبين الكبيرين بينهما ـ انجلترا وفرنسا ـ بشكل خاص ، وكان محوره الأساسى التوصل الى أسلم الطرق لاجهاض تلك الثورة ، ويبدو أنه كان محتما من البداية أن يتم ذلك بالغزو العسكرى المسلح ، فقيام الثورة كان يعنى فى الأساس ايقاف عملية الغزو السلمى ، وانهائها تدريجيا وقد عبر السير أوكلند كولفن Auckland Colvin عن وعيه بما تشكله الثورة من خطر فقال انه يظن أن هناك خطرا مزدوجا لابد من وقوعه « هو ابتداع خطة تهدف أولا : الى تجاهل أو تعديل ما على مصر من التزامات • وثانيا : الى التخلص من التغلغل الأجنبى فى الفروع الادارية التى ليست عليها التزامات مباشرة » (٢٦) • ومن هنا جاءت حركة الثورة فى جو يأتمر بها ، ويسعى جاهدا لاجهاضها ، والحقيقة أن عدم الاسراع فى اجهاض الثورة يعود الى عدة عوامل ، على رأسها بلا شك أنها تميزت بصلابة ومرونة مكنتها من الصمود للعواصف حوالى تسعة عشر شهرا ، الا أن هناك عوامل أخرى ساعدت على ارباك الدول الاوربية ، وعطلت مبادرتها للعمل •

وعلى رأس تلك العوامل حدوث التغير فى المراكز السياسية فى كل من بريطانيا وفرنسا ، على مشارف الثورة أو فى أثنائها ، ففى خلال عام ١٨٨٠ جرت الانتخابات البريطانية بين حزب الأحرار وحزب المحافظين • وقد دار الصراع خلالها على مسائل السياسة الخارجية أكثر منها على أى شىء آخر ، فهاجم جلادستون ـ زعيم الاحرار ـ بكل قوته مشروعات دزرائيلى ـ زعيم المحافظين ـ للتوسع الاستعمارى ووصف تدخله فى الآستانة

وبرلين لمصلحة الأتراك بأنه عمل غير أخلاقي كما انحى بأشد اللائمة عليه لاستيلائه على قبرص وشرائه أسهم قنـاة السويس واعتدائه على مصر . وهاجم حملتي الأفغان وجنوب افريقيا اللتين كـانت حكومة دزرائيلي قد جردتهما لاخماد المقاومة ضد الاستعمار هناك .

وبالنسبة لمصر ، فقد حدد جلادستون وجهة نظـره في التدخـل في المسألة المصرية ، في مقال بعنوان « العـدوان على مصر » نشرته له مجلة « القرن التاسع عشر » في عدد أغسطس ١٨٧٧ . وقد أكد جلادستون فيما بعد تمسكه بما ورد في هذا المقال من آراء وخطط حول المسألة المصرية . عارض جلادستون في هذا المقـال العـدوان على مصر على أساس أنه يزيد في ثقل الحكم الشرقي الموضـوع على عاتق بريطانيـا والذى أصبح ثقله عظيما اذ ذاك ، فضـلا عن أن توسـعه سوف يقـود الى مجازفات أخرى في أفريقيـا مما يعرض الأمن الانجليزى للتوسـع الخطـر . كما أن الزعم بأن حماية طريق الهند رهين باحتلال وادى النيـل كان في رأيه زعم خاطىء ، لأن طريق رأس الرجاء الصـالح ، عنده ، هو طـريق المواصلات الحقيقي . وأشار جلادستون في مقاله الى أن أى احتلال لمصر سيكون توديعا لكل ما بين انجلترا وفرنسـا من علاقات ودية . وصحيح أنه قـد لا يحدث عراك في الحال ولا مظاهرات خارجية ولكنه سيكون حقـدا متأصلا وساكنا .

واذ أسـفرت الانتخـابات عن اغلبية كبرى للأحـرار فقد دعى جلادسـتون في أبريل ١٨٨٠ لتنفيذ هذه السـياسة . ولكن عددا من العـاطفين على الأحـرار كانوا يرون أنهم « لا يعرفون شيئا عن الشرق وسيجبنون عن مخالفة سياسة المحافظين ، كما سيخافون تنفيذها كمـا هى الى النهاية » (٢٧) . ولعل هذا هو السبب في اضطراب السياسة الانجليزية لبعض الوقت حول المسألة المصرية .

وبالنسبة لفرنسا فقد سقطت وزارة « دى سانت هيلير Saint Hilaire في أواخر نوفمبر ١٨٨١ ، وتولى المسيو « ليوجامبتا » رئاسـة الوزارة الفرنسية ووزارة الخارجية خلفا لسانت هيلير . وكان جامبتا ـ كما يصفه اللورد كرومر « رجلا قويا ساع بروحه المتسلطة الى فرض سياسة جديدة على المسألة المصرية عنى شخصيا عناية خاصة بتنفيذها » (٢٨) . وكـانت وزارة جامبتا قصيرة العمر اذ لم تستمر سوى شهر واحد تقريبا ، وخلفه دى فريسينيه De frey cient الذى ظل يتولى الرئاسة والخارجية من يناير ١٨٨٢ الى ٢٩ يوليو ١٨٨٢ . وبينما كان جامبتا يحاول أن يجد لفرنسـا موطىء قدم في الأرض المصرية ، ملحا على فكرة العمل المشترك بين انجلترا وفرنسا ، محاولا اجبار انجلترا على العمل المشترك مع فرنسا قبل أن تنتهز

الفرصة للعمل وحدها ، كان « دى فريسينيه » أقل حسما ، وأقل ادراكا لمطامح انجلترا ، مما جعلها تفوز بالنهاية باحتلال مصر منفردة • وكان هذا التغيير فى القيادات السيسية العليا ، ذا أثر فى تحديد سرعة جريان الحوادث ، ولكنه لم يستطع أن يغير مسار الظاهرة التاريخية أو يستبدلها بغيرها •

ويمكن أن نتتبع موقف الدولتين من الثورة العرابية على النحو التالى :

● وقفت الدولتان موقف المتفرج عند انفجار الثورة فى مظاهرة فبراير ١٨٨١ المسلحة التى عزلت عثمان رفقى • وفيما عدا موقف السير كولفن ــ الرقيب المالى البريطانى ــ الذى نصح الخديو باطلاق الرصاص فيما بعد وأثناء مظاهرة ٩ سبتمبر والمسيو دى رنيج القنصل الفرنسى العام الذى عمل على تشجيع الضباط بعد مظاهرة فبراير مما أثار حنق الخديو عليه ودفعه الى طلب سحبه الى بلاده ، فيما عدا هذين الموقفين فان الفترة بين مظاهرة فبراير ومظاهرة سبتمبر ١٨٨١ ، كانت فترة تأمل واستكشاف •

● وبانفجار ثورة سبتمبر ١٨٨١ ، طالبت بالدستور والوزارة المسؤولة أمام البرلمان ، فسارعت الدولتان بالاجتماع للتشاور ، واكد «سنت هيلير » ــ وزير الخارجية الفرنسى ــ ايمانه بضرورة العمل المشترك مهما كانت الظروف وذكر بما سبق أن أشار به حول بسط الرقابة الانجليزية الفرنسية على الجيش المصرى ، كما عارض فى ارسال جنود تركية الى مصر فى الظروف الحاضرة بالذات لأن ذلك يؤدى الى تعزيز نفوذ السلطان العثمانى فى مصر • وكانت الحكومة الفرنسية ترفض التدخل التركى لأنها كانت تخشى من ازدياد مزاعم السلطان وارتفاع هيبته بين مسلمى شمال أفريقيا اذا سمح لتركيا بالتدخل مما قد يمتد أثره الى تونس فيثير فى أهلها روح رفض الاستعمار الفرنسى • وكانت فكرة فرنسا فى فرض الرقابة على الجيش تقوم على أن ترسل الدولتان قائدين عسكريين « يكون لهما فى الجيش نفس المركز الذى للمراقب الانجليزى وزميله الفرنسى حيال المالية » ، وحاولت انجلترا أن تتخلص من الاشتراك فى هذا العمل الذى يدعم النفوذ الفرنسى فتساءلت عن النتائج المتوقعة اذا فرض وتجاهل الجيش المصرى وجود هذين الرقيبين ، فأجاب سنت هيلير بأن الواجب عندئذ التصريح بأن القائدين مؤيدان من الدولتين ، واستطرد يقترح القيام باستعراض بحرى مشترك ترسل فيه الدولتان سفنهما الى الاسكندرية(٢٩) وكانت انجلترا تحاول دفع السلطان العثمانى لارسال قائد تركى الى مصر كمبعوث يؤكد سلطة الخديو • وحين عرضت الفكرة على الفرنسيين رفضوها لأن « ارسال قائد تركى الى مصر قد يقود ــ فى نظر الفرنسيين ــ الى اجراءات أخرى تكون خاتمتها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة »(٣٠) • فى

مواجهة هذا الرفض اضطرت انجلترا الى ايقاف محاولتها لدى الباب العالى. والحقيقة أن انجلترا كانت تنفذ احدى حيلها القديمة وهى دعوتها تركيا للتدخل تهربا من العمل المشترك مع فرنسا مع التربص للفرصة المناسبة لعمل حاسم تنفرد به ، ولهذا فقد حرصت على أن يكون التدخل التركى فى أدنى الحدود ، وأكدت « أنه من غير المرغوب فيه قيام السلطان بأى ضغط عملى على مصر حتى تدعو اليه الضرورة بشكل واضح . وفى تلك الحالة يتحتم بحث الاجراءات التى يمليها الموقف قبل الاقدام على التنفيذ » (٣١). ثم عرضت بعد ذلك فكرة القائد التركى ، ولما عارضتها فرنسا ، كفت عنها ، ولكن بعد أن اقتنع بها السلطان وأوفد فعلا مندوبه على نظامى باشا.

استاءت الدولتان من ارسال السلطان لبعثه على نظامى باشا ، ورأتا أن تعلنا احتجاجهما عليها بتقديم مذكرة مشتركة ، وارسال بارجتين الى الإسكندرية . ونصت المذكرة — وهى مؤرخة فى ٤ نوفمبر ١٨٨١ — على أن الدولتين ستقدمان للخديو ولحكومته كل ما تريدانه من المساعدة للاحتفاظ باستقلال مصر الداخلى كما حددته الفرمانات الشاهانية . ومع أن الهدف من المذكرة كان فى الظاهر مجابهة التدخل التركى ، فان ملابساتها كانت مقلقة للقوى الوطنية المصرية اذ تحركت البوارج البحرية الانجليزية والفرنسية ، بما يوحى باحتمال حدوث تدخل عسكرى أوربى — مما أثار ضجة شديدة انتهت بأن سحبت الدولتان البارجتين مقابل سحب السلطان لمندوبه.

● وعقب تولى « جامبتا » لرئاسة الوزارة حدث انعطاف جديد فى السياسة الفرنسية ، فقد أكد لانجلترا ضرورة العمل المشترك ، وألح عليها فى ذلك ، وكان هناك خلاف آنذاك بين مجلس شورى النواب وحكومة « محمد شريف باشا » حول الدستور ، اذ كان المجلس يصر على ضرورة النص فى الدستور على حقه فى نظر الميزانية كاملة ، بينما رأت الوزارة أن الميزانية تتعلق بما أسمته « تعهدات دولية » وعلى هذا فمن الصعب السماح للمجلس بالتدخل فى شأنها . وقد وجد « جامبتا » فى الخلاف فرصة لتأكيد مكانة فرنسا بين قوى الصراع حول المسألة المصرية ، وكانت سياسة «جامبتا» تقوم على احتضان الخديو وتشجيعه وتوسيع شقة الخلاف بينه وبين القوى الوطنية ، وقد حدد هذه السياسة فى مقابلة له مع سفير انجلترا فى باريس فقال « انه يعتبر أن تدعيم سلطة الخديو توفيق مسألة ذات أهمية عظمى ، وهذا لن يتم الا ببعث روح الثقة لدى الخديو فى معونة الدولتين من ناحية، وبافهام أعداء النظام أن الدولتين اللتين أجلستاه بنفوذهما على عرش مصر لن توافقا على خلعه بأى حال من الأحوال ، وأن التدخل التركى فى المسألة المصرية مرفوض تماما » . واقترح جامبتا « أن تعلن فرنسا وانجلترا فى صراحة تامة أنهما مصممتان على ألا تسكتا على أى فتن جديدة فى مصر » وذلك عن طريق « مذكرة تشبه المذكرة السابقة — يقصد مذكرة ٤ نوفمبر

١٨٨١ – على أن تكتب بلهجة خاصة تستدل منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وانجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف الخديو،وتثبيط لعزائم المهيجين»(٣٢)٠

وكان ممثلا الحكومتين فى مصر قد تدخلا بالفعل فى مسالة الميزانية ، فناب ماليت – قنصل انجلترا العام فى مصر – وزميله الفرنسى عن حكومتيهما فى ابلاغ الحكومة المصرية رسميا « ان المجلس – شورى النواب – ليس من حقه الاقتراع على الميزانية الا اذا نقض الاوامر العالية التى أنشئت المراقبة بمقتضاها »(٣٣) ٠ واختلفت الحكومتان فى تقدير الموقف ٠ فبينما أكدت انجلترا « أنها لاتريد أن تمنع المجلس بصفة تامة أو دائمة من معالجة الميزانية بل تريد أن يحتاط المجلس عند النظر فيها بأن ينظر بعين الاعتبار الى المصالح المالية التى تعمل حكومة جلالتها لصيانتها » ٠ وحدد ماليت ، القنصل الانجليزى العام ، المصالح التى يمكن أن تمس بـ « مرتبات الموظفين التى لم تحددها عقود ، فيستطيع مجلس النواب أن يعزل عددا من الموظفين فى الادارة وأن يلغى مسح الأراضى » ٠ وتشددت فرنسا فى موقفها فعارضت أى تدخل من البرلمان المصرى فى الميزانية وطالبت بأن تعمل الدولتان بحزم لايقاف تدخل النواب فى موضوع الميزانية ، لأنه – من وجهة نظر فرنسا – لابد أن يؤدى الى قلب النظام الذى وضعته لجنة التصفية وهدم كيان المراقبة الفرنسية الانجليزية وخراب المالية المصرية (٣٤) ٠

وجاءت مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ – التى اقترحها جامبتا – مؤكدة اتجاه الدولتين للتآمر على النظام الدستورى فى مصر ، وقد تضمنت تأكيد الدولتان للخديو بأنهما تعتبران « بقاء سموه على العرش بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى الفرمانات كافيا بمفرده فى الحاضر والمستقبل لأن يكفل الأمان وينعش رخاء مصر العام » ٠ وأعلنت المذكرة تصميم الحكومتين على « مقاومة » كل ما يدعو الى حدوث ارتباكات سواء كانت فى الداخل أو فى الخارج مما قد يهدد انتظام الأمور فى مصر » ، وأخيرا فانهما تثقان فى أن « سموه سيستمد من هذا التأكيد ما يحتاج اليه من الثقة والقوة لتسيير شؤون شعبه » ٠

كانت مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ ، أثرا من آثار ضغط جامبتا على الحكومة الانجليزية ، التى كانت تخطط لسياستها فى مصر فى ذلك الوقت فى ضوء تحليل للسير كلفن – الرقيب المالى الانجليزى فى مصر – يقول ان الثورة تتضمن جناحين أحدهما متطرف والآخر معتدل ، وأن الأمل فى ايقاف تطرفها كبير ٠ على ضوء هذا التحليل فان انجلترا كانت تفضل مركز المراقب انطلاقا من أن الثورة أقل خطرا على انجلترا من العمل المشترك مع فرنسا ٠ لذلك تمت صياغة المذكرة فى وزارة الخارجية الفرنسية ، وتحفظت انجلترا بأن المذكرة لا تلزمها بشىء ، ثم حاولت بعد ارسالها أن تصدر

تفسيرا ، على شكل تصريح ، يقول بانه أسيء فهمها ولكن جامبتا لم يوافق · وكان من رأى « ماليت » ـ القنصل العام لبريطانيا فى مصر ـ أنه « ليس من الصواب فى شيء أن نشجع الخديو على التطلع الى مساعدتنا اذا التزم خط التحفظ حيال المجلس النيابى ، ذلك أن مقاومة المجلس تلقى مصر فى أحضان الباب العالى ، وتقوى نفوذ الحزب العسكرى ، وتضعف ما نستفيده من النفوذ باخذنا بناصية الاصلاح المعتدل »(٣٥) · أما كولفن ـ الرقيب المالى الانجليزى ـ فقد اختلف فى التقييم مع ماليت وأشار بالتدخل « لخطورة انفراد مجلس النواب بتقرير الميزانية » وطالب « بأن تعلن الدول بحزم أن لها مصالح مالية فى الادارة المصرية ، وأنها ـ أى الدول ـ تنوى استبقاءها وأن تترك المصريين بعد ذلك أحرارا فى المسائل الداخلية التى لا تتعارض مع ما نالته الدول » ، وكان تحليله العام للموقف « أن الادارة المصرية هى عبارة عن شركة ثلاثية · فاذا لم يكن فى نية الدول أن تعدل نصيبها فلا اقل من أن تعززه فى الحال توءسمه ولا سيما أن المصريين الآن فى حالة انتقال وتطور »(٣٦) ·

ومع أن مذكرة ٧ يناير كانت تشجيعا للخديو لكى يبطش بالثورة ويصفى مجلس النواب ، وفى أضعف الأحوال فقد كانت انذارا لاتخفى دلالته فقد أدت الى نتائج متعاكسة مع الهدف منها ، اذ اختفت تماما التناقضات التى كانت قد بدأت تطل برأسها بين الطبقات المكونة لجبهة الثورة ، وتوحدت تلك الجبهة فاسقطت وزارة « شريف باشا » وشكل « محمود سامى البارودى » وزارة جديدة،أصدرت الدستور وبه مواد الميزانية بعد تعديلها تعديلا طفيفا·

● وجاء التدخل الدولى الثالث فى مايو ١٨٨٢ ، ليكون سببا فى اسقاط وزارة البارودى · ففى أبريل اكتشفت مؤامرة دبرها عدد من الجنرالات الجراكسة تهدف الى اغتيال قادة الثورة ، فقدموا الى المحاكمة العسكرية ، وقضت بابعادهم عن البلاد ومصادرة أموالهم وتجريدهم من رتبهم العسكرية ، وعندما رفع حكم المحكمة الى الخديو للتصديق عليه ، نصحه « السير ماليت » بعدم التصديق عليه ، واحالة القضية الى دائرة أخرى لاعادة المحاكمة · أما القنصل الفرنسى فانه نصح الخديو بالتصديق على الحكم بعد تخفيفه طالما أن هذا جزء من سلطته ، واستمر « ماليت » فى تحريضه فأحال الخديو الأمر برمته الى الباب العالى · وعلى الرغم من أن المسالة كانت بسيطة الى حد كبير ، فان ماليت فى رسالته الى وزير الخارجية الانجليزى ـ جرانفيل ـ أكد أن « الوزارة الجديدة ـ البارودى ـ مصممة على تقويض أركان الحماية الانجليزية الفرنسية » وأشار الى « أن نفوذنا فى الواقع آخذ فى التلاشى من يوم لآخر وليس فى استطاعتنا أن نستعيد ما كان لنا من التفوق ما لم تتحطم هذه السيادة العسكرية التى ضربت رواقها على البلاد ، وفى اعتقادى أنه لابد من حدوث مشكلة يعسر حلها

قبل الوصول الى تسوية المسألة المصرية تســــوية مرضية وعليه فالاصوب التعجيل بها بدلا من العمل على ارجائهـــا » (٣٧) · الا أن اللورد جرانفيل اعترض على مشورة ماليت للخديو ، بأن يرفع الأمر للسلطان على أساس أن ذلك سيؤدى الى تدخل تركيا فى المسألة المصرية ·

تفاقم الخلاف بين الخـــديو والوزارة التى دعت مجلس النواب الى الاجتماع للنظر فى الأمر ، وجاءت الدعـوة مخالفة للدســتور الذى يعطى للخديو وحده حق دعوة مجلس النواب الى الاجتماع · ومع تصـاعد الموقف قررت الدولتان أن تتدخلا عسكريا ، فبدأتا بارسال بوارجهما الى الاسكندرية وبور سعيد ، وأرسلت بعض الدول الاخرى بوارج أيضا ، منها اليونان وامريكا ، وكانت الحجة التى اعتمدت عليها الدول أن هناك نذر اضطراب الأمن العام ، وأنها تخشى على رعاياها ·

جاء هــذا التدخل بعد صراع خفى فى كواليس السياسة الدولية بين انجلترا وفرنسا · فقد اعترضت فرنسا على اقحام تركيا فى الموضوع ، وبدا من تصرفاتها أنها راغبة عن التدخل ممـا دعا انجلترا الى لفت نظرها برقة الى أنها ـ انجلترا ـ ستكون مضطرة الى العمل منفردة اذا ما تقاعست فرنسا · وكررت اقتراحا قديما لها بارسال قائد عثمانى عسكرى الى مصر تعطى له سلطة تامة لاعادة النظام فى الجيش المصرى على أن يصحبه قائدان آخران احدهما انجليزى والآخر فرنسى وأن يخضع القائد التركى لرأيهما ، وأن تسبق هذه البعثة ببلاغ ينذر بتدخل تركيا · واضطرت فرنسا ـ التى كانت ترفض التدخل التركى لأسباب متعلقة بمركزها فى الشمال الافريقى المسلم ـ الى المعارضة فى التدخل التركى واقترحت استبداله بارسال بوارج أوربية انجليزية وفرنسية ، لتخويف الحكومة وحل الأزمة · فاذا لم تحل فان نزول الجنود الانجليز والفرنسيين الى البر لا يوافق رغبة فرنسا ·

فى هذا الجو من الصراع قدمت الدولتان مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ وقد نصت على مطالب الدولتين وهى ابعاد عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبه ومرتباته وارسال كل من على فهمى باشا وعبد العـــال حلمى باشـا الى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتباتهما ، واستقالة الوزارة الحالية · وقد عرضت الدولتان هذه المطالب باعتبارها مقترحات من سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب . ونصحتا الوزارة بقبولها « وعند الاقتضاء تشترطان تنفيذها » ·

رفضت وزارة « البارودى » قبول مطالب الدولتين على أساس « ان المطالب المدونة فى اللائحة التى قدمها قنصـــلا انجلترا وفرنسا تتعلق بمسائل داخلية محضة تختص بالأمور الادارية التى اعترفت الدول الكبرى

دائما بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية » · وطلب « البارودى » تقديم الطلبات الى الباب العالى ، اذا كانت الدولتان تعتقدان حقا أنها مسألة لاتمس الادارة الداخلية على أساس أن تركيا هى الدولة العظمى التى جعلت مصر تحت سيطرتها · ولما أعلن الخديو موافقته على اللائحة استقالة وزارة البارودى بأكملها استقالة مسببة ·

تولدت أزمة مايو ١٨٨٢ من ادراك السياسة الانجليزية أن تحليلها الذى يعتمد على امكانية اجهاض الثورة باحتضان جناحها المعتدل ، يجب أن يتم من خلال عمل فعلى تدعم به الجناح المعتدل دون انتظار لانتصار هذا الجناح فى معركته ضد الجناح المتطرف وهى المعركة التى كان المتطرفون فيها يكسبون يوما بعد يوم · أما فرنسا فقد رأت فى الموقف خطرا شديدا ، ذلك أن انتصار الثورة لا يعرض مصالحها المباشرة فى مصر للخطر فحسب، ولكنه يفجر احتمالات الثورة ضدها فى مستعمراتها العربية فى الشمال الأفريقى · وكانت تجابه اذ ذاك بمقاومة فى تونس التى احتلتها سنة ١٨٨١· مما جعلها تزداد خوفا من الثورة المصرية أن تؤدى الى بروز فكرة الجامعة الاسلامية ، مما يعرض مستعمراتها فى الشمال الأفريقى المسلم « الجزائر وتونس » للثورة · كما رأت فى قهر الثورة بواسطة انجلترا وحدها ، احتمالات اختلال الأمن الأوربى ومن هنا كانت سياستها تقوم على شعار : لابد من اجهاض الثورة ·· ولكن دون انفراد بريطانيا · والمحرج فى الأمر أنها لم تكن تقبل مخاطرة الاشتراك فى عمل عسكرى يؤدى الى تبديد قواتها بعيدا عن أرضها المحاطة بخطر التوسع الالمانى منذ الحرب السبعينية·

السلطان ·· من حماية الاستقلال ·· الى اعلان العصيان

لعبت السياسة العثمانية دورا بارزا فى المسألة المصرية ، وخاصة فى الدور الذى كانت الثورة العرابية هى جوهر تلك المسألة · وكان من الطبيعى والمسألة المصرية هى جزء من المسألة الشرقية ، أن يكون للسياسة العثمانية دورها البارز فى تحديد المصير المصرى ، وأن تلعب دور واحدة من قوى الصراع الرئيسية التى حددت تصرفاتها واستجاباتها شكل الحوادث ومسارها·

ومنذ أسدل الستار على الغزو العثمانى لمصر فى عام ١٥١٧ م ، وحتى الحملة الفرنسية ، خضعت مصر للحكم العثمانى بكل طغيانه السياسى واستنزافه الاقتصادى لمواردها · وفيما عدا محاولة على بك الكبير للاستقلال بمصر ، تلك المحاولة التى سرعان ما فشلت ، فقد ظلت مصر تحت السيادة العثمانية اسميا ، بينما عاد الى السلطة الحقيقية فيها ، بقايا دولتى المماليك الأولى والثانية · ولم تكن سيادة تركيا على مصر تتمثل فقط فى الجزية وأشكال الاستنزاف الاقتصادى الأخرى ، ولكن أيضا فى حرمان مصر

من الجيش الذى يحمى ارادتها المستقلة ، واستعداد الجيش العثمانى للتدخل فى أى وقت لقمع آية محاولة استقلالية قد يقوم بها أحد أمراء المماليك .

واستطاع محمد على بمحاولته ـ التى استندت أساسا على القوى الوطنية التى تبلورت سياسيا فى مقاومة الغزو الفرنسى ـ أن يصل الى انتزاع حقوق استقلالية واسعة ـ ولكن تحرك الدول الأوربية لاجهاض محاولته فى مراحلها الأخيرة ، قيد مصر بمعاهدة ١٨٤٠ التى أعادت توثيق تبعيتها للباب العالى . وعلى الرغم من أن الامبراطورية العثمانية كانت تخضع لقانون تقسيم المستعمرات الذى فرضه تطور الاحتكارات العالمية مما أدى الى انتزاع أجزاء متسعة منها ، وخضوعها للسيطرة الاوربية ، فان محاولتها للتخلص من هذه السيطرة وايقافها كانت محاولة مستمرة . وهذا هو ما يفسر التغير فى موقف السياسة التركية من المسألة المصرية ، وطبيعة الدور الذى لعبته فى محاولت حماية مصر من الغزو الأوربى ، ثم تحالفها فى النهاية مع قوى هذا الغزو .

على أن الخط العام الذى حكم الموقف العثمانى من المسألة المصرية ، كان الحفاظ على حقوق السلطان بمصر . وبمعنى آخر عدم وقوع مصر فى أيدى الدول الأوربية . ومن هنا اتجهت تركيا الى تأييد الثورة ، وحجبت تأييدها عن الخديو لوضوح ميله الى الأوربيين . ولكن حدود هذا التأييد كانت مشروطة بالحفاظ على المصالح التركية فى مصر، وعلى بقائها تابعة للسلطان.

ومع هذا فان تركيا لم تكن مطلقة التصرف فى تنفيذ تلك السياسة ، اذ كانت تعانى من اضطرابات داخلية خطيرة فضلا عن تفكك الامبراطورية ، وتسلل رؤوس الأموال الأوربية اليها ـ على شكل ديون هى الأخرى ـ وبزوغ حركة دستورية مناوئة للحكم المطلق فى داخلها .

ومن هنا نلاحظ أن السلطان العثمانى لم يقم بعزل اسماعيل بمطلق حريته ، بل كان فى هذا ـ وخاصة من حيث التوقيت ـ خاضعا لضغط انجلترا وفرنسا . وقد حاول السلطان فى قرار العزل أن يسترد السلطات الاستقلالية الواسعة التى كانت قد منحت لخديو مصرى بفرمانات سابقة بدعوى أن ممارسته لهذه السلطات هى التى أدت الى الصعوبات التى كانت سائدة اذ ذاك فى الموقف المصرى ، واستطاع السلطان أن يسترد بالفعل عددا من تلك السلطات ـ كما سبق أن أشرنا ـ ورغم هذا ظل الأمر الواقع يفرض ابتعاد مصر عن مرامى سلطة السلطان المباشرة بسبب الأوضاع التركية المتدهورة . وفى مواجهة جنوح السلطان الى عدم عرض فرمان تولية « توفيق

باشا » على الدولتين لاقرار شروطه ، لفتتا نظره بقسوة الى أن محاولتــــه لتقوية قبضته على مصر ستؤدى الى خروجها من يده (٢٧مكرر) ٠

ويؤشر موقف السلطان من انقاص الحقوق الاستقلالية لمصر فى فرمان تولية توفيق باشـــا الى طبيعة موقفه من قضية اســـتقلال مصر ، وطبيعة تناقضه مع الاستعمار الأوربى ، فهو جزء من القوى الاستعمارية الهادفة الى استعمار مصر ٠ وعندما يتناقض ذلك مع قوى استعمارية جديدة أكثـــر ضراوة فهو يؤثر الاحتفاظ بحقوق ــ يمكن أن تكون قليلة ــ على فقد مكانته تماما ، كما يؤثره أيضا على التحالف مع القوى الثورية ؛ واذا كنا سنعالج فى فصل قادم من هذه الدراسة طبيعية نظرة القـــوى الثورية فى مصر الى السلطان فمن الضرورى أن نشير الى أهم العوامل التى أثرت فى تحـــديد مواقف السياسة التركية تجـاه الثورة العرابية ٠

أول ما نلاحظه فى هذا الصدد أن موقف السلطان كان موقفا تجريبيا يتسم « ببرد الفعل » وذلك لضعفه ولعدم قدرته على احداث تأثير جوهرى فى السياسة العالمية ٠ ويرجع هذا الى طبيعة الصراع الأوربى حول المسـألة المصرية ٠ فانجلترا من ناحية تحتمى بالسيادة التركيـــة الشكلية على مصر لتمنع الاحتلال الدولى لها ، أو حتى الاحتـــلال الثنائى ــ الانجلو فرنسى ــ ذلك أن خطها فى البداية كانت الانفراد باحتلال مصر ٠ وقد حدد اللورد جرانفيل ــ وزير خارجية انجلترا ــ فى خريف ١٨٨١ سياسة بلاده فى هذه المسألة فقال ان بريطانيا » ترى ضرورة المحافظة على الاســـتقلال الداخلى الذى تتمتع به مصر بمقتضى فرمانات السلطان » ٠ وانهـــا « ترغب فى المحافظة على العلاقات الراهنة بين مصر وتركيا وعدم فصلها » وزعـــم أن بريطانيا « تخرج على أعز تقاليد تاريخها الوطنى وتعبث بالمبادىء والقوانين التى أخرجتها الى الوجود اذا هى حاولت الحد من الحريات ــ يقصد الاستقلال الذاتى ــ التى تتمتع بها مصر » وتحفظ جرانفيل بأن الحالة الوحيدة التى قد تضطر بريطانيا الى العدول عن خطتها هى وقوع فوضى فى مصر (٣٨) ٠ وهكذا كانت انجلترا ــ باعتراف كرومر ــ « تستعمل تركيـا والاتراك بكل مافيهم من عيوب كأداة مدخرة لمباشرة حفظ النظام فى مصر » (٣٩) ٠

على أن هذا الاحتماء بالسيادة الشكلية التركية على مصر ، كان يدفع انجلترا دائما الى التناقض مع منافستها : فرنسا ٠ ذلك أن انجلترا تطبيقا لتلك الخطة كانت تسعى دائما ــ وكلما تأزمت المسألة المصرية ، ووضحت الأخطار على المصالح الأوربية ــ الى دعوة تركيا للتدخل بأى شكل تقترحه ٠ ومع أنها كانت تحدد أشكالا للتدخل تضمن عدم تعزيز أقدام تركيا فى مصر ٠ الا أن فرنسا كانت تثور بشدة على هذا ، وتعمل على تعويق التدخل بأى شكل من الاشكال ٠ وكانت السياسة الفرنسية تنطلق من منطلقات ثابتة

في هذا المضمار . فقد كانت تدرك أن انجلترا تسعى بالفعل للعمل منفردة ، وان دعوة تركيا للتدخل ، هي في حقيقتها عملية هروب من مشاركة فرنسا في التدخل ومحاولة تهدف الى اقصائها عن السياسة المصرية تدريجيا . ومن ناحية أخرى فان تأكيد سلطة السلطان في مصر كان يعني تأكيد سلطته على تونس التي كانت فرنسا قد احتلتها حديثا ، والجزائر التي كانت تعاني من ثورات شعبية ضد الاحتلال الفرنسي . وهو ما قد يعطيه — على مستوى السياسة الدولية — حق طلب التدخل .

وتطبيقا لهذه المنطلقات في السياسة الدولية اذ ذاك ، فان انجلترا طالبت — على أثر نشوب الثورة في ٩ سبتمبر ١٨٨٢ — الباب العالي بأن يدرس امكانية ارسال قائد عسكري تركي الى مصر لدراسة ما أسمته بأسباب العصيان الذي حدث في الجيش ولكي يعيد النظام اليه . وعدلت انجلترا عن طلبها بعد معارضة حادة من فرنسا . ولكن السلطان تبنى الفكرة بعد أن غير شكلها قليلا ليتغلب على المعارضة الفرنسية . وبدلا من ارسال قائد عسكري ، أرسل مندوبين للمحافظة على ماله من حقوق السيادة في مصر . وقد أثارت البعثة التي أرسلها احتجاجا شديداً من كل القوى — بما فيها القوى الوطنية — وطلبت الدولتان الا يتدخل المندوبان في شؤون مصر الداخلية بأي حال من الأحوال ، كما طلبتا رسميا — وبناء على طلب من الحكومة المصرية — تقصير مدة اقامة المندوبين العثمانيين بمصر الى أقل زمن مستطاع . وارسلتا بالفعل بارجتين عسكريتين الى ميناء الاسكندرية ، وربطتا رحيل البارجتين برحيل البعثة التركية .

وخلال زيارة البعثة لمصر — خريف ١٨٨١ — التقى « عرابي » بأحد أعضائها وتحادثا طويلا ، ثم أرسل السلطان بعد ذلك خطابين على لسانه الى عرابي ، عبر فيهما عن وجهة نظره في المسألة المصرية . وفي هاتين الرسالتين أكد السلطان « أسفه أشد الأسف لما سبق ان اعتقده خطأ في الثوار العرابيين » وأكد « ان جلالته لا يهمه شخص الخديو وانما على حاكم مصر ان تكون أفكاره ونياته وسلوكه موجهة نحو المحافظة على مستقبل مصر وسيادة الخليفة . وعليه أن يحافظ على ديانة البلاد وحقوقها » ، ثم أشار الى أن واجب « عرابي » الملح الآن هو « أن يتوقى كل ما من شأنه ان يجلب على البلاد التدخل الأجنبي والا يحيد عن محجة الصواب والحق والا تسمعوا أقوال الخونة ، ولكن عليكم أن تتخذوا جميع الوسائل بالعناية اللازمة والتامة لمنع الأجانب من أحداث الفتنة » . وطلب أيضا « ان يعمل المصريون لتوثيق عرا الاتحاد بين مصر والدولة العلية وان يمنعوا السبل التي تؤدي الى خروج بلادهم من الدولة الى أيدي الأجانب الطامعين فيها كما حصل في تونس » . وهاجم السلطان في رسالته لعرابي الخديو توفيق « لأنه ضعيف يجري وراء أهوائه ونلاحظ أن برقياته متناقضة » وذكر

انه « لا يثق باسماعيل أو بحليم أو بتوفيق » • والمهمة الأساسية لعرابى كما يراها السلطان « هى ألا يهمل فى اتخاذ جميع الاحتياطات التى يتطلبها زماننا الحاضر لمنع وقوع مصر فى يد الأجانب » • مؤكدا ثقته الكاملة « فى الشخص الذى يفكر فى مستقبل مصر ويقوى العلائق بينها وبين الخلافة، والذى يحترم جلالته ويراعى الفرامانات والذى لا يدفع الرشاوى للموظفين ولا ينحرف قيد شعرة عن واجبه ، ويعرف أساليب الدسائس الأوربية ويحتاط لها ويحافظ على البلاد من شرورها ـ مثل هذا الرجل يسر جلالته ويجد لديه قبولا » • وفى ختام الرسالة طلب السلطان من عرابى « ان يرسل الى اعتاب جلالته خفية دون أن يعلم احد ضابطا من الواقفين على الحقائق فى مصر وممن يثق فيهم لكى يخبر جلالته عن حقائق الأمور بتفاصيلها » (٤٠) •

وواضح من هاتين الرسالتين أن الأسس العامة التى يعمل السلطان فى اطارها ، هى الوقوف ضد الغزو الأوربى ، والاحتفاظ بسلطاته التقليدية فى مصر • وتدل اشارته عن الشخص الذى يجوز ثقته ، على أن هذا الرجل هو عرابى نفسه • وسيحكم هذا الموقف سلوك الباب العالى فى كل التطورات الدولية التى تعرضت لها المسألة المسألة المصرية بعد ذلك •

أثارت مذكرة ١٠ يناير ١٨٨٢ ـ التى أيدت بها الدولتين الخديو ضد الثائرين عليه ـ الرأى العام المصرى والعالمى لأنها كانت تأكيدا على مطامع الدولتين فى مصر من ناحية • كما أشارت من ناحية أخرى الى أن الخديو يكاد يكون راضيا عن هذا التدخل وأن علاقته بالباب العالى آخذة فى التصدع تدريجيا • وأشاعت المذكرة شعورا بالقلق من أن تلقى مصر مصير تونس المهلك • وبينما كانت انجلترا تفضل عدم ارسال المذكرة ، واستبدالها بتدخل تركى رغم « أنه ضرر كبير ولكنها مقتنعة بأنه لا يؤدى الى اخطار سياسة تضارع الأخطار التى تنجم عن الحلول الأخرى » (٤١) • أصرت فرنسا على ارسال المذكرة •

وقد احتج الباب العالى بشدة لدى الدولتين أولا ، ثم لدى بقية الدول الأوربية الأخرى وقد بنى احتجاجه على أساس ان تركيا تعتنى « بالمحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر حرصا على الراحة العمومية وجلبا للسعادة والرفاهية ، ونفى أن هناك أوضاعا داخلية تتطلب ارسال مثل تلك المذكرة ، وبذلك لم يشاطر الدول زعمها ان الثوار عاصون ومهددون لعرش الخديو أو لمصالح الدول ، فأكد أنه « يستحيل ابداء أقل الأدلة على ما يؤيد ذلك ، أو الاستشهاد بأى حادث داخلى متعلق بمصر يكون داعيا لاصدار مثل تلك المذكرة » ونبه الى حقوق الباب العالى فقال « ان مصر جزء ملازم من ممالك الحضرة السلطانية والسلطة المعطاة للخديو لحفظ الراحة العمومية عند اللزوم

والمحافظة على سعادة حال البلاد ولادارة القطر على محور حسن وتأسد هذه السلطة هى من حقوق الباب العالى وحده ومن اختصاصاته دون سواه » (٤٢)٠

وكان رد الدول الأوربية على احتجاج السلطان ، ذا دلالة خاصة على نظرة هذه الدول لسلطة تركيا على مصر ، وتأييدها للتدخل الأوربى فى الشؤون المصرية ٠ فقد ردت كل من روسيا ـ القيصرية ـ والنمسا والمانيا وايطاليا على الاحتجاج بأن عبرت عن رغبتها فى عدم المساس بالوضع الداخلى فى مصر وبقائه قائما على الأسس المتفق عليها مع الدول الأربع والواردة فى الفرمانات السلطانية ، كما وأنها تدرك استحالة تعديل ذلك الوضع بتفاهم بين الدول العظمى وبين تركيا صاحبة السيادة الأسمية على مصر ٠ ويظهران السلطان لم ينتظر مثل هذا الرد ٠ وأثار غضبه استعمال تعبير السيادة الأسمية بدلا من تعبير السيادة الفعلية (٤٣) ٠ يضاف الى هذا أن أهدافه فى الوصول الى مزيد من السلطان المباشر فى مصر حال دونها ما جاء فى رد الدول عن الوضع الداخلى وصلته بمصالح الدول الأوربية ٠ وكان هذا الاحتجاج بداية التشاور الدولى المنسق بين الدول الأوربية لوضع أسس التدخل فى مصر ٠

وعندما تفجرت أزمة المؤامرة الجركسية ، وبدأت مطامع الدول تتبلور أكثر على النحو الذى عكسته المطالب التى تضمنتها مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ ، رأى ماليت القنصل الانجليزى العام ان التدخل الاوربى ينبغى ان يكون مصحوبا بتدخل تركى أيضا ٠ وقال ماليت (٤٤) « انه بناء على المامه التام بالشعور العام بالقاهرة ، يخشى اذا لم يعلن عن اشتراك تركيا فى التدخل واذا لم يعلن السلطان تأييده للتدخل منذ البدء ، فان النواب والجيش سيأتلفون مرة أخرى مع التصميم على المقاومة ٠ وهو ائتلاف يستحيل تحقيقه لسبب آخر غير السبب المذكور » ٠ وتعكس وجهة نظر ماليت تلك تصوراً صحيحا فى جملته ، فان العناصر التى كانت تشترك فى الثورة اعتماداً على تأييد الباب العالى لها ، كانت ستنسحب حتما اذا ما شارك السلطان فى التدخل ، كما أن معارضة هذه العناصر للعمل الدولى تزيد من تطرف المعارضين له والحريصين على افشاله ٠

لم يخضع السلطان التركى لرغبة الدول بالتدخل فى مصر الى جوارها ، الا فى ظل التهديد الانجليزى بانه « اذا لم يساهم مع انجلترا لانهاء الأزمة على هدى اقتراحاتها ، فانها ستضاعف عدد السفن بالاسكندرية وتطيل مدة بقائها الى أجل غير مسمى » (٤٥) ٠ وبعد تردد قصير من تركيا ٠ أرسلت مبعوثا عسكريا كانت الدول تظن أنه قادر على بعث الخوف فى قلوب المصريين ، وهو « درويش باشا » ٠ وقد عبرت « البال مال جازيت » عن هذا الظن ، فقالت انها لاتشك فى أنه ليس هناك « شىء أكبر أثرا من قدرة درويش باشا على اثبات سلطته ، ولا أبرع من اشارته اشارة عرضية الى مذبحة المماليك ٠

ان درويشا رجل من حديد ويحق لعرابى ان يرتجف أمامه فما ان ينطق بكلمة خرقاء حتى يرى رأسه تتدحرج أمامه على السجاد »(٤٦) • على ان بعثة السلطان لم تكن تعمل لحسابها وحدها ، ومن الحق أن نقول أن تناقضا بدأ يظهر فى تلك المرحلة بين رؤية السلطان للمسالة المصرية وبين رؤية وسلوك الثوار أنفسهم الذين — رغم اتجاههم فترة للتحالف معه — لم يكونوا ذيولا له • وكانت خطة البعثة مشوشة وحاولت اللعب على التناقضات بين قوى الثورة وبين اعدائها • فجاءت وهى على استعداد لتنفيذ خطة تشمل القبض على عرابى وزعماء الثورة ونفيهم للآستانة كما تشمل احتمال الانعام عليه بالنيشان المجيدى • وتشمل الدس على توفيق وقبول الرشاوى منه واعلان تأييد سلطته واقتراح عزله وتولية الأمير حليم مكانه • هذا الاضطراب فى سياسة البعثة له دلالته ليس على تذبذب السياسة التركية واعتمادها على أسلوب عتيق من أساليب الحكم فحسب ، لكنه أيضا دليل على أن السلطان بتعبير كروس « كان يقاوم فى الواقع فكرة ارسال قوة تصطدم بالمصريين ويؤثر ان يكون حامى هذا الشعب من وقوع عدوان عليه »(٤٧) • وقد أدت حوادث ١١ يونيو — حيث اصطدم المسلمين والمسيحيين فى الاسكندرية بتآمر أوربى — الى تغيير كلى فى الموقف • وبدلا من محاولة اقصاء عرابى ، طالب الرعايا الأوربيون أنفسهم بابقائه حفاظا على حياتهم ، واذ ذاك اخطر درويش وكلاء الدول الأوربية أنه « سيشاطر عرابى باشا مسؤولية تنفيذ أوامر الخديو بسبب الظروف الملحة الحاضرة » •

فى المرحلة التالية من اتجاهات السياسة التركية تجاه المسالة المصرية ، برز موقفها من « مؤتمر الآستانة » • الذى دعت اليه وعقدته الدول الأوربية قبل غزو مصر مباشرة • وكانت الدعوة الموجهة لعقد المؤتمر تتضمن نقطة أساسية وحيدة كجدول أعمال له ، هى « دعوة تركيا للتدخل فى مصر بقوة كافية تمكن الخديو من المحافظة على سلطانه • على أساس ان يكون تدخلها مشروطا بالحماية الأوربية » • وبالتحديد فان هذا التدخل ينبغى أن يتم « بعد أن يعطى السلطان ضمانا ايجابيا على اقتصار عمل القوة على حماية النظام الحالى فى مصر بدون تدخله فى الحريات الأخرى المعترف بها فى الفرمانات أو الاتفاقات المعقودة مع الدول الأوربية والا تقيم القوة فى مصر أكثر من شهر واحد الا بطلب من الخديو وموافقة الدول العظمى أو الدول الغربية الممثلة لدول أوربة (أى بريطانيا وفرنسا) وأخيرا أن تتحمل الحكومة المصرية النفقات المناسبة للحملة » •

وقد رفض سلطان تركيا الاشتراك فى المؤتمر ، وأصر على رفضه رغم المناشدات المتعددة التى وجهها اليه المؤتمرون • رافضا ان يتدخل فى حماية الدول الأوربية فى ظل شروط لا تكفل له استرداد سلطته فى مصر • وحين تدهور الموقف ، فتزايدت الأعمال العسكرية ، وأصدر الادميرال سيمور قائد

الأسطول البريطانى انذاره النهائى بضرب الاسكندرية ، اضطر السلطان للموافقة على الاشتراك فى أعمال المؤتمر ، وعرض ــ بعد ضرب الاسكندرية ــ اقتراحا بعزل الخديو توفيق وتولية الأمير حليم مكانه باعتبار أن هذا الأمير أفضل من يصلح لمركز الخديوية ، وأن تعيينه يحول دون اراقة الدماء ويرضى جميع الميول فى الحال · وقد رفضت انجلترا الاقتراح فاضطر السلطان الى الموافقة على ارسال قواته الى مصر ووافق أيضا على القيود التى وضعت من قبل على ارسال هذه القوات ، بأن تكون تحت مراقبة الدول الأوربية ·

وتمثلت محاولة السلطان الأخيرة للمقاومة فى طلبه ألا تتدخل الدول الأوربية عسكريا طالما أنه سيتدخل بجنوده فى مصر ، كما انه كان لا يرى ضرورة لاصدار منشور بعصيان عرابى · ولكن تقدم القوات البريطانية واحتلالها الاسكندرية ، وموقف أوربا المؤيد لها فت فى عضد السلطان · وحاول أن يساوم على اصدار منشور عصيان عرابى ، فأعلن انه على استعداد لاصداره مقابل توقف الجيش البريطانى عن التقدم فى مصر وبقائه عند الحد الذى بلغه بالاسكندرية وضواحيها على ألا يتعداه بحال ، والا يمكث فى الاسكندرية أكثر من ثلاثة شهور · فرفضت بريطانيا شروطه وطالبته باصدار منشور العصيان فورا ، فعرض لأن يصدر منشورا يطلب من عرابى فيه الكف عن المقاومة أولا ، فاذا لم يستجب صدر منشور العصيان · وكانت بريطانيا تدرك أهمية منشور العصيان ، اذ كان سيلعب دورا فى تصفية مقاومة الثورة العرابية فى الداخل للغزو البريطانى ، ومن هنا ضغطت بأقصى طاقتها فى سبيل استصداره · وأخيرا ــ ومع تصفية أعمال المؤتمر ــ وقع السلطان منشور العصيان · وقبيل توقيع الاتفاق العسكرى النهائى لتنظيم التدخل التركى وقعت هزيمة التل الكبير · وأشير على السفير الانجليزى فى الآستانة أن يلمح للسلطان الى أن تدخله فى مصر عسكريا أصبح غير ذى موضوع ، فقد تم قمع الثورة بواسطة جنود صاحبة الجلالة البريطانية ، وهكذا شارك السلطان العثمانى فى هزيمة عرابى ، ولم يحصل على أى مكسب مباشر أو غير مباشر ·

مؤتمر الاستانة ·· وتدويل المسألة المصريه :

كان انتهاء موقف السلطان المتشدد من الظهور بمظهر المدافع عن مصر ، الى اعلان عصيان عرابى وتسديد أشد الضربات الى الجيش المصرى المقاتل · تعبيرا عن وجه واحد من أوجه الصراع العالمى حول المسألة المصرية · وفى مؤتمر « الآستانة » الذى عقد فى العاصمة التركية ، بينما تدابير الغزو الانجليزى العسكرى لمصر يجرى الترتيب لها ، تكشفت وتكشفت الوجوه المتعددة لهذا الصراع · ولم يكن المؤتمر هو الأول من نوعه ، ففى العقود

المتوسطة من القرن التاسع عشر ، كثرت المؤتمرات الدولية التى تتنادى اليها الرأسماليات الأوربية لتبحث ما بينها من خلاف ، أو لتعيد التوازن فى القارة الأوربية الى ما كان عليه ، فكانت كثرة المؤتمرات مؤشرا من مؤشرات ضراوة الصراع . وجاء مؤتمر الآستانة ليعبر عن محاولة أوربية لمنع انجلترا من الخروج عن قوانين العهد السلمى ، وللحيلولة دون انفرادها بالسوق المصرية بعيدا عن شريكاتها فى أوربا .

نبتت فكرة المؤتمر من فرنسا وكانت قد غيرت سياستها بعد سقوط غمبتا . وأعلنت حكومتها انها لن تتدخل عسكريا فى مصر . ومن هنا لجأت الى ادخال الدول الأوربية طرفا فى النزاع لكى تحول بين انجلترا وبين الانفراد بمعالجة المسألة من ناحية ، ولكى تحول دون التدخل التركى من ناحية أخرى . فاقترحت فى ٣٠ مايو ١٨٨٢ عقد مؤتمر دولى للنظر فى المسألة المصرية . واشتركت مع انجلترا فى الاعداد لهذا المؤتمر .

حضر المؤتمر أبرز الوجوه المتصارعة فى الحلبة الأوربية آنذاك : انجلترا وفرنسا وروسيا والمانيا وايطاليا والنمسا . فدارت التناقضات داخله بحدة . وتقلبت مواقف الاطراف المشاركة به ، مع التطور السريع فى الحوادث فبينما كانت فرنسا ، صاحبة فكرته ، تحاول فى البداية أن توقف المطامع الانجليزية ، انتهت فى مواجهة عجزها عن ذلك ـ بالاضافة الى عجزها أصلا عن أن تكون شريكة فى الغزو الى تأييد هذا التدخل باعتبار أن هذا قد يفسح لها مكانا فى مغانمه . وكانت المعارضة السياسية داخل فرنسا لسياسة حكومة « دى فريسنيه » تجاه المسألة المصرية ، تعبيرا عن حيرة فرنسا وتخبطها ، وكان المعارضون فريقين ينطلقان من منطلقين مختلفين . « فكليمنصو » الذى كان يعارض أصلا فى التدخل فى مصر وهنأ الحكومة على موقفها بعدم التدخل ، قد ألقى الشبهات على سياسة المانيا ونواياها . وقال أن هناك خططا مبيتة لبعثرة قوات فرنسا فى أفريقيا . أما « جامبتا » وفريقه فقد اعترضوا بعنف على فكرة ارسال جنود تركية الى مصر . وطالبوا بتوثيق التحالف الفرنسى الانجليزى والعمل المشترك . وقد عبر أصحاب هذا الاتجاه فى النهاية عن ارتياحهم لأن انتصار انجلترا على عرابى كان كسبا عظيما للحكم الفرنسى فى الجزائر ، رغم أن فرنسا لم تكسب مكاسب مباشرة من غزو مصر . وعبر المسيو « جريفى » رئيس جمهورية فرنسا للسفير البريطانى فى باريس ، عن موقف بلاده من تقدم الاستعدادات الحربية البريطانية ، فقال انه يتمنى فوز الجيش البريطانى لا لمصلحة الانجليز فقط ولكن لمصلحة فرنسا أيضا . وقال « ان الجامعة الاسلامية ستكون عاملا خطيرا فى المستقبل . وانه يعتقد أن المسلمين سيستطيعون يوما ما مقاومة أوربا فى ساحة القتال » (٤٨) .

على أن توصل فرنسا الى ابداء هذا الارتياح المزيف ، كان وليد احساسها بأنها تواجه أمراً واقعا ، ولا فائدة من الاعتراض عليه ، ومن الأجدى منافقته فقد تكون هناك فوائد من ذلك · ومن هنا جاءت مواقفها في المؤتمر وخارجه شديدة التقلب ، ففى البداية أعلنت فى المؤتمر أنه لابد من الاتفاق مباشرة مع « عرابى » · وصرح رئيس وزرائها بأن حكومته لا تستطيع اصدار تعليماتها الى الاميرال « كونراد » ـ قائد الاسطول الفرنسى في المتوسط ـ للاشتراك مع الأسطول الانجليزى فى وقف استعدادات عرابى بالقوة الجبرية لأنها تعتبر هذا الاجراء عملا عدائيا لمصر وهو ما لا تستطيع الحكومة الفرنسية الاقدام عليه بغير مخالفة الدستور الفرنسى الذى يحرم القيام بحرب بغير موافقة البرلمان · على أن هذا الموقف تغير بعد سقوط الاسكندرية ـ الذى لم تعتبره فرنسا أبدا عملا عدائيا من انجلترا ـ اذ أثارت موضوع حماية قناة السويس باعتباره موضوعا منفصلا عن موضوع التدخل العسكرى وقالت بصراحة أنها « لا تجد ما تعترض به على انفراد بريطانيا بالعمل في مصر ولكنها لا تشترك معها الا فيما يتعلق بحماية قناة السويس » وكانت فرنسا ـ كما يقول كرومر ـ تتوجس من عزلتها فى أوربا ولذا حاولت الحصول على تفويض من المؤتمر يخول الدولتين معا مراقبة قناة السويس وهو ما لم تستطع الحصول عليه نتيجة لتخوف الدول من اتساع الحرب ·

ولم يكن موقف فرنسا وحيداً من نوعه ، فالدول الأوربية التى احتشدت لكى تحول دون انفراد انجلترا بالعمل فى مصر ، فوجئت ابان اجتماعها بالاسطول البريطانى يغزو مصر بالفعل ، فأربك هذا المؤتمر · وأصبح « ميثاق النزاهة » الذى صدر في الجلسات الأولى للمؤتمر حبراً على ورق · لكن انجلترا لم تستطع أن تتخلص بسهولة من هذا الميثاق الذى لعب دوراً هاما فى تحديد مركز انجلترا فى مصر لسنوات تلت الاحتلال ·

نص ميثاق النزاهة على أن « تتعهد الدول الموقعة عليه بانها فى كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر ، لا تسعى لامتلاك شيء من أراضيها ولا الى أى اذن بأى امتياز خاص ولا الى أية فائدة تجارية لرعاياها الا ما كان عاما يمكن أن تناله رعايا دولة أخرى » وفى جلسة تالية أضيفت الى البروتوكول عبارة تفسيرية تنص على أنه « ينبغى أن يكون مفهوما الا تقوم الدول بأى عمل انفرادى فى مصر مادام المؤتمر منعقداً » · وترجع أهمية هذا الميثاق الى أن انجلترا تعهدت بمقتضاه بألا تضم مصر والا تحتلها الا كاحدى الدول التى يهمها تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعا · وصحيح أن انجلترا نجحت فى وضع استثناء يجيز التدخل فى حالة الظروف القهرية التى تحتم على كل دولة حماية رعاياها ، واعتبرت هذا الاستثناء قد ألغى كل أثر لميثاق النزاهة ـ بدليل أنها غزت مصر فعلا بالرغم من وجود الميثاق ـ ولكن وضعها فى مصر ظل بصفة « المندوب » عن

الدول الأوبية لفترة طويلة وهذا هو المغزى الحقيقى لميثاق النزاهة • فهو الذى حال بين انجلترا وبين الغاء الامتيازات الاجنبية • وظلت ادارتها لمصر محل رقابة دولية ، حتى أن مؤتمراً أوربيا عقد فى عام ١٨٨٥ أصدر قرارا بأن انجلترا اذا لم تستطع تحسين الادارة المصرية ، فى خلال مدة حددها ، فان عليها أن تعتزل تلك الادارة •

كان الحرص على دولية المسألة المصرية ، وحق الدول الأوربية جميعا فى نصيب متساو من السلطة فيها ، هو الشعار الذى يملأ أروقة مؤتمر الآستانة ، ولذلك كانت دعوة تركيا للتدخل بجيوشها لقمع عرابى حلا ذهبيا يوفر على الجميع مشقة الصدام أو الاختلاف على تقسيم الأنصبة • وقد عبر وزير خارجية روسيا ، فى رسالة لمندوبيه فى المؤتمر ، عن هذه الروح فقال « لا ينبغى أن تسوى المسألة المصرية الا عن طريق الاتفاق الأوربى فاذا لم يكف الضغط الأوربى ، فان تركيا تكون أليق دولة يطلب اليها اعادة المياه الى مجاريها فى مصر ، فان رفضت كلفت انجلترا وفرنسا بهذه المهمة بشرط أن يصحب قواتها مندوبون عن الدول العظمى » ويكون الهدف من ذلك كله « ايجاد نظام دولى لادارة مصر يحول دون عبث الوكلاء الشخصى » (٤٩) •

ومن هنا لم يكن موقف روسيا من المؤتمر بعد ذلك غريبا • اذ بمجرد ضرب الاسكندرية أعلنت انسحابها منه ، لأن قراراته فى رأيها ستكون غير ذات قيمة أو تأثير ، وانما مجرد موافقة على أمور واقعة • أما انجلترا فان موافقتها على اقتراح فرنسا بأن يتدخل السلطان بتفويض دولى باسم الدول الأوربية ، قد أقلقها اذ وجدت نفسها واحدة من ستة شركاء وبالتالى أصبح من الصعب عليها تسخير تركيا لخدمة المصالح البريطانية ، ولهذا سارعت بتدبير ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ • وأبلغت المؤتمر اذ ذاك ـ وقد أصبح فى مواجهة الأمر الواقع ـ « أنها مازالت عند رأيها الذى أبدته فى منشورها فى ١١ فبراير ١٨٨٢ بأن كل تدخل فى مصر ينبغى أن يكون مظهرا لارادة أوربا وتضامنها » وأبلغت المؤتمر أيضا « أنه لم يعد مفر من استعمال القوة فى القضاء على حالة أصبح السكوت عليها مستحيلا ، وفى رأيها أن الأصلح والأقرب الى مبادىء القانون الدولى والعرف ، أن يكون الجيش الذى يستخدم فى هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبة السيادة ، فاذا لم يتيسر ذلك لرفض السلطان فلابد من التفكير فى طرق أخرى » (٥٠)•

ومن هنا نلاحظ حرص انجلترا على ألا يفقد التحالف الأوربى صيغته الشكلية على الأقل • فخشيتها الحقيقية من حدوث تدخل أوربى معها أو قيام أى تجمع أوربى يمنعها فعلا من التدخل تكشف عن طبيعة التوازنات الأوربية اذ ذاك • ولذلك اتجهت الى دعوة كل الدول الى التدخل معها • فرفضت فرنسا الا فى حدود مسألة قناةالسويس • أما ايطاليا والمانيا والنمسا فكانوا يكونون حلفا فى داخل المؤتمر •

وكان هدف السياسة الالمانية الاساسى اذ ذاك ضرب التحالف الانجليزى الفرنسى والعمل على زيادة الصراع بين الطرفين ، مما يؤدى الى اضعافه ، ويمكن لهـا من زعامة أوربا • ولهذا قاومت رغبة فرنسا فى التدخل ، وان كانت لم تعطف كثيرا على انفراد انجلترا بالعمل فرفضت اعطـاء انجلترا تفويضا رسميا بالعمل خشية من انسحاب هذا التفويض على فرنسا وبذلك تؤيد تحالفهما بدلا من فضه • ومن ناحية أخرى فقد رأت أنه من الأفضل ألا تتحمل الدول تبعة ما قدتقوم انجلترا به من الأعمال وبذا تحفظ الدول الأوربية لنفسها الحق فى كبح جماحها عند الضرورة • وبالاضافة الى كـل هذا فقد عبرت عن خشيتها من تفاقم الموقف وتحوله الى حـرب بين الدول الأوربية والعالم الاسلامى • وفى النهاية أكدت « بأن انجلترا تستطيع أن تحصل على تأييد المانيا الأدبى فى حالة قيامها تحت مسؤوليتها بأى عمل فى مصر ، ولكن عليها أن تعلم أن المانيا غير مستعدة لتجاوز هذا الحد الأدبى باعطائها تفويضا رسميا للعمل فى مصر • وقد شاركت النمسا المانيـا فى موقفها • وكذلك ايطاليا التى اعتذرت عن التدخل بحجة أن السلطان قـد أعلن فى ذلك الوقت عن عزمه على التدخل • والحقيقة أن جيشها كان فى حالة لاتسمح له بالعمل ، كماأنها لاتثق فى فرنسا •

وفى خلال كل هذا كانت بريطانيا تطلق التأكيدات المتتالية بأنهـا تعمل بموافقة الدول وان كانت قد ميزت نفسها فانها تعتبر نفسها أساس التدخل ، ولا مانع لديها من أن يشترك معها من يريد • فأعلنت أنه بعد نيل الغرض الحربى المراد ستستعين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظـام قويم لحكومة مصر المستقلة • ووافق المؤتمر قبل أن ينفض على بلاغ يتضمن تأكيد اللورد دوفرين ــ مندوب انجلترا ــ بأن « التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر أوربا وحكوماتها » •

وهكذا انفض « مؤتمر الآستانة » ، بينما كـانت الجوش الانجليزية تزحف داخل الأرض المصرية ، باعتبارها مندوبة عن مجمـل الرأسماليات الأوربية ، جاءت لتحيل الاحتلال السلمى ، الى غزو مسلح ، ولتوقف المحاولة المصرية لتصفية هذا الاحتلال السلمى ، تلك المحاولة التى تعرف فى التاريخ باسم « الثورة العرابية » •

الفصل الثانى

الخريطة الاجتماعية للثورة

□ المنــــاخ العــام □ جيش الفلاحين بين □ استبداد الخديو وخيانة الارستقراطية العسكرية □ الفـلاحون في جبهة الثورة □ الارستقراطية الزراعية □ البرجوازية الزراعية □ الملاك الصغار ٠٠ فقراء الفـلاحين ٠٠ واقنـــان الأرض □ حـــركة فلاحية نشطة □ المثقفون بين حلم الثورة واغــراء السلطة □ الجنين البرجوازى □ السراى : مؤسسة الاستبداد المصرى □ السراى : كمؤسسة سياسية □ الأجانب المحليون □ الامتيـــازات الأجنبيــــة ٠

المنـــاخ العـــام :

اضطرت الاحتكارات الأوربية لحسم المسألة المصرية بقـــوة السلاح، بعد أن كانت تحسب أنها حسمتها عن طريق الاحتلال السلمى البطىء • بيد أن تطور المقاومة المصرية قد دفعها الى العدول عن الخيال الذى صور لهـــا أنهـا قادرة على الاستيلاء على مصر بسهولة •

وكانت قوة المقاومة المصرية متعددة ، ومتباينة الاتجاهات والاهداف ، وشملت عددا من الطبقات والفئات الاجتماعية والمؤسسات السياسية • كان لكل منها دور متعدد الأبعاد اشترك بعضها فى الثورة وتحالف معها تحالفـــا مؤقتا ، وظل بعضها فى معسكرها حتى النهاية • ولأننا سنعالج بالتفصيل – فى فصل قادم – موقف هذه الفئات من قضية الثورة وشعاراتها والعوامل التى أدت الى انسحاب بعضها من معسكرها ، فسوف نكتفى – فى هذا الفصل – بدراسة التأثيرات الاجتماعية العامة التى بلورت موقف كل طبقة أو فئة أو مؤسسة سياسية ، ودفعت بها الى موقف الاشتراك فى الثورة أو العداء لها ، مع الاشارة الى الملامح العامة لدورها فى حوادث تلك الثورة • أما التركيز على الصراعات الرئيسية بين قوى الجبهة وطبيعتها وعوامل تفتت تلك القوى، فسوف تكون موضع بحثنا فى فصلين قادمين •

على أنه من الضرورى هنا أن نشير أولا الى العوامل العامة التى كان لهـا تأثير فى مواقف كل القوى الاجتماعية فى مصر ، وذلك قبل أن نتناول بتفصـيل أكبر العوامل الخاصة التى أثرت فى كل قوة منها على حدة :

● وأول هذه العوامل هو تسلل رأس المـــال الأوربى لمصر على شكل ديون وائتمانات مصرفية ، ومشروعات استغلالية ذات طبيعـــة طفيلية أو

مؤسسات خدمات • وقد أدى هذا التسلل الى نتائج متعددة وسيئة الأثر ، منها ذلك الاستنزاف الذى تعرضت له الثروة القومية فى جملتها مما ترك آثاره على مختلف القوى الاجتماعية • أما وقد أضيرت منه الفئات العليا من المجتمع، فمما لاشك فيه أن الفئات الدنيا والمحدودة الدخل أو التى لا تملك سوى قوة عملها قد سحقت به سحقا شديدا • وقد ظهرت آثار هذا الاستنزاف فى زيادة الضرائب زيادة غير عادية ، وفى المنافسات غير المشروعة وغير المتكافئة بين التجار الأجانب والوطنيين • وفى الامتيازات الأجنبية فضلا عن أعمال المضاربات والمغامرات الاقتصادية التى مارستها عناصر غريبة عن المجتمع المصرى •

● أما العامل الثانى فهو خضوع المجتمع المصرى لتأثيرات شبه عنصرية لوجود بقايا أجناس غريبة مرتبطة ببنيته الاجتماعية من ناحية انتمائها لقومية غير قوميته ، ولحصولها على امتيازات طبقية واسعة عمقت الهوة بين هذه الفئات وبين الكيان الاجتماعى المصرى ككل • وقد تمثلت تلك الفئات فى بقايا دولتى المماليك وخاصة المماليك الجراكسة ، وما انضم الى تلك البقايا من عناصر تركية وألبانية وكل أخلاط السلطنة العثمانية •

● ولم يكن من الممكن أن تثير هذه التأثيرات العنصرية دوافع المقاومة، لولا أن التبلور القومى فى مصر قد ظهرت بشائره فى تلك المرحلة • ان تغييرات اجتماعة متعددة بدءا بمحمد على ونهاية باسماعيل قد أقامت « على أنقاض النظام المملوكى الذى كان يتنفس فى جو الاسلامية العالمية . والى جانب الأسرة الحاكمة الجديدة التى كانت تتعاقب على عرش البلاد ، أقامت تلك التغييرات جيشا أهليا وطبقة من موظفين وطنيين وطائفة ملاك زراعيين محليين • أى ظهرت مصالح أهلية تنفرد بأوضاعها الخاصة وتصدر فى حركاتها عن نفسها وتقيم هيكل مجتمع جديد »(١) • ومن هنا تغير حتى معيار السلطة والمكانة الاجتماعية ، فقد كانت الحرب والوراثة ــ كما يقول جاك بيرك ــ هى أساس سلطة الملتزم ، غير أنه « بعد ثلاثة أجيال من الغاء الالتزام ، أصبح ما يكون ثروة هو استغلال الملكية الكبيرة وتسويق حاصلاتها »(٢) • وقد تم هذا عبر مجموعة من التأثيرات الداخلية والخارجية تعرض لها سعيد « الذى كان طاغية ظنونا رجعيا • ولكنه خضع لتأثيرات الليبرالية الاقتصادية الأوربية وضغوطها »(٣) • وهو ما خضع له أيضا ، وبصورة أشد ، خلفه اسماعيل •

● ان المجتمع المصرى قد خضع لتأثيرين أساسيين :

أولهما : طبيعة السلطة من الناحية السياسية ، اذ لم تكن سلطة أوتقراطية فحسب ، ولكن أوتقراطيتها أيضا كانت ذات طبيعة شخصية

محضة ، وهو ما ركز من مضارها التى تعرض لهـا الكثيرون • ليس فقط على مستوى افتقاد الأمن الذاتى لدى المواطنين ، ولـكن فى ممارسة هـذه السلطة دون أى رقابة حقيقية • وبذلك خضع المصير المصرى لمغامرات فردية كانت ذات آثار وبيلة كما تدل على ذلك كارثة الديون • ومما لاشك فيه أن هذه السلطة قـد استنفرت عداء الكثيرين • ولكن لاشك أيضا فى أن طبيعة ممارستها قـد أحدثت ردود فعل سلبية أفقدت الكثيرين كذلك قدرتهم على المقاومة أو تنظيم المقاومة •

أما التأثير الثانى الذى خضع له المجتمع المصرى فهو الفكرة الليبرالية التى بدأت تفد اليها مع عودة طلاب البعثات من مراكز تعليمهم فى أوربا ، محملين ليس فقط بخبرات متعددة فى مجال التطبيقات الفنية للعـلوم ، ولكن أيضا بالكثير من تأثيرات الرؤية العقلية والعلمية للعالم • وتأثيرات التطبيق الاجتماعى والسياسى لتلك الرؤية كمـا كان شائعا فى النمـط الاجتماعى الأوربى اذ ذاك • وبالطبع فان تأثيرات الفكرة الليبرالية كانت تتصارع مع الطبيعة الخاصة للسلطة السياسية ، ولكن صراعها قـد خضع لتأثيرات هذه السلطة : نعنى أنها كانت محكومة بالعداء الشديد من جانب وبالخوف الشديد من جانب آخر •

● وأهم هذه العوامل كلها أن الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى اذ ذاك كانت أكثر تعقيدا مما يظن أشدنا ادراكا لمشقة دراستها • واذا كـان عدم الالتفات الى هذا التعقيد يجعلنا غير قادرين على فهم الارتباك فى نوعية التناقضات بين القوى الطبقية المتحالفة فى جبهة الثـورة ، والحلف الطبقى المعادى لهـا ، فان ادراك هذا التعقيد ادراكا جزئيا يؤدى الى نفس النتيجة• ونظن أن تعقد هذه الخريطة يعود أساسـا الى السمة الرئيسية للتطـور الاجتماعى المصرى : تلك هى نمو البرجوازية المصرية متخلفة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوربية ، وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية الى قوة محافظة• واذن فقد بدأت البرجوازية المصرية محاولات تحقيق ثورتها ضد معسكرها العالمى وليس فى حمايته ، وبالتالى تغيرت خريطة التحالفات بين قـوى الثـورة بدخول الاستعمار كعدو رئيسى ، وتحول التناقض بين البرجوازية وحلفائها والاقطاع وحلفائه الى تناقض ثانوى أحيانا • وكنتيجة لهذا كله تأخر التبلور الطبقى فى مصر طويلا ، ولم يصل الى تكامله الا نادرا ، وهو ما يُفسر لنـا افتقاد الطبقات المصرية الى تعبير ايديولوجى صحيح عنها ، سواء كان هـذا فى مجـالات الفلسفة أو الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وحتى الحركـات السياسية • ومن هنا فان التوفيقية ــ كتيار ايديولوجى ــ سمة أساسية فى كل هذه المجالات مما يجعل معالجة الظواهر الفكرية أكثر صعوبة ، ويصبح احتمال الخطأ فى ادراك بعض الظواهر النوعية غير قليل •

لقد خضع للمناخ العام الذى تشكل تلك العوامل عناصره ، العديد من القوى الاجتماعية ، ولكن تفاعل هذه العوامل داخل تلك القوى ، يحتاج الى وقفة أطول عند كل فئة على حدة ·

جيش الفلاحين بين استبداد الخديو وخيانة الارستقراطية العسكرية

كان الجيش المصرى هو المؤسسة المصرية التى لم يلتفت أحد الى خطرها رغم حرص الاحتكارات الاوربية على الاستيلاء على الحكومة وعلى السلطة التشريعة ، وحتى القضائية ، فوصل نفوذها الى مختلف أجهزة السلطة عن طريق عدد ضخم من الأجانب العاملين فى أجهزة الخدمات ومن بينها أجهزة الأمن ، ومن هنا فان الاقتراح الذى عرضته فرنسا على انجلترا ـ بعد نشوب الثورة ٩ سبتمبر ١٨٨٢ ـ بارسال رقيبين عسكريين أوربيين لاعادة تنظيم الجيش المصرى ، ينبىء بأن الاحتكارات الأوربية لو تنبهت منذ البداية الى خطر هذه المؤسسة لعملت على الاستيلاء عليها كما استولت على غيرها ·

والواقع أن الدور الذى لعبه الجيش المصرى فى الثورة العرابية دور يلفت النظر ، اذ أن الجيوش ينظر اليها عادة باعتبارها جزء من أجهزة القمع ، وأن مهمتها هى قمع الحركات الشعبية والوطنية لصالح الطبقة الحاكمة · على أن تفجر الثورة العرابية من داخل الجيش المصرى يبدو منطقيا اذا تابعنا الظروف التى تكون فيها ، والتى حركت دوافع الثورة داخله·

كانت مصر بلا جيش منظم قبل لأن يبدأ محمد على فى بناء الجيش · وصحيح أننا نعلم من الجبرتى أن تجنيد المصريين فى الجيوش العثمانية يسبق محمد على بزمن طويل ، اذ ذكر أنه فى عام ١٧٣٦ ورد طلب بسفر ثلاثة آلاف جندى الى بغداد ، واشترط الطلب أن يكونوا عثمانيين وألا يرسلوا عسكرا من فلاحى القليوبية والجيزة والبحيرة وشرق اطفيح والمنصورة (٤)· على أن محاولة محمد على كانت ذات طابع خاص ، اذ خلقت لأول مرة جيشا حديثا منظما ومسلحا شارك فى تحقيق انتصارات عسكرية ضخمة · وفى البداية ـ عام ١٨١٥ ـ اتجه محمد على الى الاعتماد على جنوده غير النظاميين ليكونوا عماد هذا الجيش · ولكن عدم تعود هؤلاء الجنود على النظم العسكرية أدى الى فشل المحاولة ، فاتجه الى الاستعانة بعناصر سودانية · ولكن صعوبة الحصول على الأعداد الوفيرة من السودانيين جعلته يتجه ببصره الى الفلاحين· وكان حتى ذلك الوقت يرفض تجنيدهم لاحتياجه الى جهودهم فى الزراعه من ناحية ، ولخوفه من تسليحهم من ناحية أخرى · ولكن فى مواجهة صعوبة

بناء الجيش اضطر الى الاستعانة بهم ، فى الحدود التى تجعلهم دائما فى ادنى مراتب السلك العسكرى ، فاغلق أمامهم السبل لتولى مناصب قيـــادية فى الجيش لئلا يكونوا مصدر خطر على السلطة فى امبراطوريته التى كـــانت سلطتها السياسية فى أيد عثمانية الاتجاه ٠

وأدت التطورات التى أعقبت عصر محمد على وخلفائه الى أن أصبح الجيش المصرى بالفعل بؤرة تناقضات المجتمع ٠ وحتمت بالتالى لأن يتحرك حركته الثورية ٠ فقد تخلص محمد على فى حروبه الأولى ـ السودان وجزيرة العرب واليونان ـ من القسم الأكبر من الجنود المرتزقة الذين ورثتهم مصر من العصر المملوكى العثمانى ٠ وبهذا أصبحت القـــوة الكبيرة للجيش قوة مصرية ، مع بقاء القيادات جركسية وعثمانية ٠ وكان العمـــل الحربى العظيم الذى قامت به تلك القوة هو حربها ضد تركيا ـ الحـــرب السورية الأولى والثانية وحرب الأناضول ـ فقد خلقت كتلة مصرية منظمة اختلطت بالشعوب الأخرى وتكون لديها احساس بشخصيتها المنفصلة والمتميزة ٠ بل وحاربت الدولة التى كانت اذ ذاك تمثل السلطة الدينية التى تذيب الشخصية القومية. وتخفى استغلالها واستبدادها تحت ستار القومية الاسلامية ٠ ولا شك أن الجيش فى تلك المرحلة كان يمثل خميرة ثورية تتكون فى حالة من الصمت الصـــاخب ٠

وفى عهد سعيد حدثت عدة تطورات كان أهمها اتجاهه الى فتح باب الترقى أمام المصريين فى الجيش ٠ وبذلك كسر السد الذى كان يحول دون توحد التيار القومى فى داخل الجيش ويحول بالتالى دون تطوره الى حركة ٠ وقد اختار سعيد أن يجند أكثر العناصر نشاطا فى المجتمع المصرى وهم أبناء عمد البلاد ومشايخها ، وكان المجتمع المصرى الزراعى تســوده سلطة أسرية قريبة من القبلية ٠ والعمد والمشايخ هم ممثلو هذه السلطة المعبرون عنها ، لذلك كان تجنيد أبنائهم تنظيما مسلحا لأكثر العناصر نشـاطا وتأثيرا فى المجتمع الريفى ٠ فاذا أضفنا الى هذا فتحه لباب الترقى أمام هذه العناصر ، الى المناصب القيادية وشبه القيادية ، أدركنا أن سعيد قد مهد الطريق لثورة حقيقية فى المجتمع المصرى ٠

وقد استمرت عناية « سعيد » بالجيش ، فعندما اضطر الى احالة عدد كبير من الضباط الى الاستيداع فى أواخر حكمه ليوفر جزءا من الميزانيـة يسدد به بعض الديون ، عاد فى العام التالى فكتب الى ولى عهـده ـ الخديو فيما بعد : اسماعيل ـ من أوربا حيث كان يستشفى يقول « بما أن الضباط الوطنيين المترقين من تحت السلاح قد اشتغلوا بملازمة نســائهم ، وتركوا دروسهم العسكرية ، ولو تركناهم على هذه الحـالة التى لا تعود عليهم الا بالوبال لفقدوا العافية والنظر ، وصاروا عبرة لمن اعتبر ٠ وبما اننا نحن

الذين ربيناهم واظهرناهم ، فلا يصح لنا تركهم فى هذه الحالة التى ذكرناها • لذلك اقتضت ارادتنا جمعهم من بلادهم وعدم تمكينهم من نسائهم حتى ولا بالنظر اليهن والتشديد عليهم بمداومة التمارين ليلا ونهارا فى قصر النيل »(٥) •

لم يكتف « سعيد » بهذا بل أنه بدأ ينشر بعض الأفكار الاصلاحية والجزئية بين العناصر التى احتك بها من الضباط الفلاحين • يقول عرابى فى مذكراته بأنه ـ سعيد باشا ـ أهداه تاريخ نابليون باللغة العربية طبع بيروت « وهو بادى الغيظ على ان تمكن الفرنساويون من التغلب على البلاد المصرية ، والتحريض على وجوب حفظ الوطن من طمع الأجانب » فلما طالعه « شعر ـ عرابى ـ بحاجة بلاده الى حكومة شورية دستورية »(٦) كذلك فان احدى خطب سعيد باشا فى بعض المناسبات قد أثرت فيه بنفس الاتجاه اذ قال فيها « انى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مستعبداً لغيره من أمم الأرض • وحيث اننى اعتبر نفسى مصريا فوجب على أن أربى أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيبا حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلده خدمة صحيحة ويستغنى بنفسه عن الأجانب »(٧) •

وفى حكم اسماعيل عادت السيطرة التركية المملوكية ، فأحكمت قبضتها على الجيش وحالت دون ترقى الفلاحين الى المناصب القيادية • بل وسعت الى ايقاف ترقى من حصل على فرصة الصعود خلال عهد سعيد • وهكذا نجد ان عرابى قد ترقى من نفر الى بكباشى خلال ست سنوات من حكم سعيد ، بينما ظل ١٩ عاما فى رتبة القائمقام خلال حكم اسماعيل • وكانت القيادات التركية سواء فى الجيش أو الجهاز الحكومى تشكل قوة اجتماعية لها ملامحها الخاصة • اذ كانت أسيرة احتقار طاغ للفلاح المصرى ، لا تنظر اليه الا ككائن فى أدنى مراتب الجنس البشرى • كما انها كانت تمثل ارستقراطية زراعية تحتمى بالسخرة لكى تستلب قوة عمل الفلاح • وقد اتجه اسماعيل الى تدعيم هذه الارستقراطية فى بداية عهده ، فأمر لكل واحد من اللواءات بخمسمائة فدان ولكل من امراء الآلايات مائتى فدان ، ولكل واحد من القائمقامات بمائة وخمسين فدانا من زيادة المساحة فى بلاد مديريتى الغربية والمنوفية • وقد حرم المصرى الوحيد من بين هذه القيادات ـ وهو عرابى ، وكان قائمقاما ـ من المنحة لأنه كان يرفض تسخير جنوده فى حفر الترع والقنوات ويطلب ان يتفرغوا للأعمال العسكرية • وهو ما عرضه لسخط القيادات الجركسية التى رأت فى موقفه نوعا من الانحياز الى الكائنات التافهة المسماة بالفلاحين •

ولم يقتصر ضرر السيطرة الجركسية على تعصبها ضد الفلاحين بسبب حقوقهم المشروعة فى الترقى ، بل أدى الى حرمان الكفاءات العسكرية الوطنية من الوصول الى مركز يمكنها من خدمة بلادها • وقد ظهر أثر ذلك خلال

الحملة الحبشية ـ ١٨٧٥ ـ فعند الاســتعداد لها ظهرت حركة ترقيات اقتصرت على الجراكسة • وهكذا تصدرت لقيادة الحملة عناصر بلا كفاءة عسكرية ، يساعدها مجموعة من ضباط أركان الحرب الأمريكيين • وقد ابيدت في هذه الحرب ثلاث فرق كاملة نتيجة لعدم رغبــة القيادات الجركسية في خوض الحرب ومخاطرتهم بارواح الجنود الفلاحين في أعمال تتسم بالمغامرة • كذلك خانت هيئة أركان الحرب ورئيسها « ستون باشا » الامريكي ، الجيش المصرى وسمحت لجواميس الأحباش بالعمل جهاراً في معسكراته •

وكان من نتيجة هذه الحرب أن خسرت مصر ـ غير الأرواح والمعدات ـ ثلاثة ملايين من الجنيهات ، فبيعت حصة مصر في أسهم قنــاة السويس بابخس الأثمان لانجلترا • وقد أحدثت هذه الحملة تأثيراً شديدا في نفوس الجنود • خاصة وان التعليم كان قد انتشر في الجيش خلال عصر اسماعيل ، بحيث لم يكن فيه سوى ٤٢ جنديا أميا فقط (٨) •

وقد أزعج الجنود ان الخديو لم يحاكم الخونة من القيادات الجركسية والأمريكية بل استبقاهم في الجيش وكرمهم وهكذا كان الجنــود العائدون من الحرب كما يقول بلنت « قد استخفوا بقوادهم الذين برهنوا على كفاءتهم بالهزيمة واشترك معهم أكثر الضباط من الرتب الصغيرة في عواطفهم » (٩)•

ومن هنا بدأت العناصر النشــيطة في الجيش تتجمع ، وكان وعيها السياسي غير ناضج تماما • ومع ذلك فقد اشتركت أنشط تلك العناصر في جمعية سياسية هي جمعية « مصر الفتاة » ـ ١٨٧٦ ـ كانت تضم عناصر مدنية ـ عبد الله النديم ويعقوب صنوع ـ وعسكرية ـ عرابي وعلى الروبي ـ كذلك كان من بين اعضائها عــدد من الليبراليين الأوربيين الأجانب الذين يقيمون بمصر ويهتمون بنشر الاتجاهات الثورية في البلاد الشرقية • وكانت أهداف هذه الجمعية تتبلور في ضرب السيطرة التركية المملوكية واشاعة جو من الحريات العامة • وكان عرابي قد دعم خبرته السياسية العامة باختلاطه بالعناصر الليبرالية الأجنبية في الاسكندرية وباشتراكه في المحفل الماســوني الشرقي •

وكان عدد القوات المسلحة آخذ في التدهور السريع ، فقد وصل عدد الجنود والبحارة في عام ١٨٣٩ ـ في أواخر عهد محمد على ـ الى ٢٧٦ر٦١٦ وبموجب تسوية ســـنتي ١٨٤٠ و ١٨٤١ قل عدد الجيش الذي يحتفظ به محمد على لسلامة الدولة بحيث لا يزيد عن ١٨٠٠٠ر١٨ جندي ، وكان ذلك نتيجة التدخل الأوربي ضد مصر • وبتورط سعيد في بعض الديون ، اضطر الى عدد الجيش الى قوة رمزية لا تزيد عن ٢٥٠٠ جندي وأغرق السوق باطنان الملابس والعتاد العسكري معظمها من الدرجة الثانية (١٠) • وعلى الرغم من زيادة عدد الجيش مرة ثانية في عصر اسماعيل ، فان كارثة الديون في أواخر

عهده آدت الى تناقصه مرة ثانية والتخلص من الضباط والجنود بالعزل والاحالة الى الاستيداع لتوفير مرتباتهم ودفعها الى حملة كوبونات الديون ٠

وكانت الحركة الاولى للعناصر المصرية فى الجيش ، تمرداً عفويا قام به ٢٥٠٠ ضابط من الضباط المصريين فى فبراير ١٨٧٩ ٠ ذلك ان وزارة نوبار ــ المعروفة بالوزارة الأوربية ــ اتبعت مشورة الأجانب فى احالة هؤلاء الضباط الى الاستيداع بنصف مرتباتهم ضغطا للمصروفات ٠ وكان الضباط لم يتسلموا مرتباتهم خلال الثمانية عشر شهراً السابقة ، كما ان الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضعفى هذه المدة ٠ ولم تضع الحكومة فى اعتبارها طبيعة الجيش كقوة منظمة ومسلحة ــ وهو ما كان يفتقر اليه الفلاحون ٠ وكانت النتيجة ان تجمهر هؤلاء الضباط أمام وزارة الحربية واعتقلوا نوبار والوزير الأوربى « ولسن » وضربوهما فسقطت الوزارة الأوربية ٠ ومع أن عرابى وعلى الروبى كانا بعيدين عن هذه الحركة ، فقد اعتقلا وحقق معهما بشأنها ثم أفرج عنهما ٠ بيد أن الحركة فى جوهرها كانت ذات دلالة على امكانية تحرك الجيش لحسم الموقف وانقاذ مصر من سيطرة الترك والجركس والأوربيين ٠ خاصة ان الحكومة ــ كأثر من آثار التمرد ــ تراجعت عن خطتها واعادت الضباط المحالين الى الاستيداع ٠ وقد ساعد على بلورة الاتجاهات السياسية فى الجيش ، المناخ السياسى الذى أتاحته محاولة اسماعيل الأخيرة للتحالف مع القوى الوطنية وذلك بالاعتماد على مجلس شورى النواب ٠ وكانت عناصر من الارستقراطية الزراعية متحالفة مع عناصر من الجراكسة الأذكياء ، والبرجوازية الزراعية ، قد تجمعت فيما عرف بـ « الحزب الوطنى » بقيادة محمد شريف باشا (١٨٢٣ م ــ ١٨٨٧ م) وكان هذا الحزب يعمل ضد السيطرة الأوتوقراطية للخديو ٠ ورغم أن الجناح الذى تمثله مصر الفتاة كان أكثر تقدما فانه قد تحالف مع الحزب الوطنى واندمج فيه ٠ على ان الحزب الوطنى كان يبدو قاصراً عن ادراك مشاكل ضباط الجيش ٠ لذلك اكتفى بالتحالف مع اسماعيل ثم تحلل بعد اسقاطه وخاصة ان توفيق قد رفض ــ فى بداية عهده ــ مشروع الدستور الذى قدمه شريف باشا ، مما دعاه الى الاستقالة ٠

وفى السنتين الأوليين من حكم توفيق عادت القوى الثائرة فى الجيش تتجمع بشكل منفصل عن تجمع الارستقراطية الزراعية ٠ ذلك ان انهيار تجمع المعسكر الآخر للقوى الوطنية كان ناتجا عن عدم وجود وحدة تنظيمية تجمعه ، فضلا عن أن مطامحه الثورية كانت محدودة ومتناقضة ، وهو ما لم يكن يعوق الحركة فى الجيش لتوحد اتجاه العناصر الثورية فيه حول شعار ضرب السيطرة الجركسية والتركية ٠

وفى بداية حكم توفيق تعرض الجيش لعدد من التصرفات نتيجة للمناخ العام الذى كانت مصر تعيش فى ظله اذ ذاك ٠ فسرح عدد كبير من الجنود الى

بلادهم وتقرر جعل الجيش العامل اثنى عشر ألفا فقط . رغم أن فرمان تولية توفيق كان يعطيه الحق فى الوصول بالجيش الى ثمانية عشر ألف جندى . وتنفيذاً لهذا القرار أحيل عدد كبير من الضباط الى الاستيداع ، ووقعوا فى ضيق مالى شديد . اذ ذاك قدم جماعة من الضباط فى مايو ١٨٨٠ عريضة الى الخديو يشكون فيها من رداءة طعام الجنود وضرورة العناية بصحتهم ، ومن سوء حال المستودعين وعدم النظر فى اصلاح معاشهم ، كما شكوا أيضا من عدم دفع مرتبات الضباط والجنود وتسخير الأخيرين فى الأعمال العامة . كذلك أشارت المذكرة الى ما فى نظام الترقية من المحسوبية فى عهد ناظر الحربية عثمان رفقى . ويقول الشيخ محمد عبده أنهم طلبوا فى هذه العريضة عزل عثمان رفقى (١١) .

لعب عثمـــان رفقى دورا هاما فى تصـــعيد الموقف وتوتيره بســوء تصرفه الشديد على أنه لم يكن فى هذا معبراً عن وجهة نظر شخصية ، بقدر ما كان يقدم نموذجا لعناصر الارستقراطية العسكرية التى كانت جزء من الارستقراطية التركية المملوكية . وفى وصف الشيخ محمد عبده فان عثمان رفقى « كان رجلا ساذجا محدود الادراك ، بعيداً عن التبصر فى العواقب ، لم يكن يهمه بعد قبض راتبه الشهرى سوى أن يرضى ميله ويروى ظمأه الى حصر السلطة العسكرية فى بنى جلدته من الجراكسة ، وتجريد من ساء حظهم بالولادة فى مصر منها مع معاملتهم بالاحتقار ، وكان يطيع فى ذلك تلك العصبية الممقوتة التى كان عليها بعض الغفل من الجراكسة المقيمين فى مصر ، كأن مصر وأهلها جنوا عليهم جناية مست آباءهم أو تعقبت أدبارهم أو كأن أهل مصر سلبوهم شيئا مما كانوا يملكونه أو منعوهم حقا كانوا أهلا لأن ينالوه » (١٢) .

ومع تجمع العناصر الوطنية فى الجيش ، ازدادت حدة النشاط المضاد الذى قامت به الارستقراطية العسكرية . وبلورت نشاطها المضاد فى قانون صدر فى ٣١ يوليو سنة ١٨٨٠ ، يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح ، أى قصر الدرجات والترقيات على المتخرجين من المدارس الحربية . نص القانون على أن يبقى الجندى فى العسكرية العاملة لأربع سنوات ، يعود بعدها الى بلده ويبقى رديفا مدة خمس سنوات ، مع تردده على مركز مديريته شهرين من كل سنة لحضور التمرينات العسكرية وبعد مضى السنوات الخمس يقيم فى بلده بدون عمل ، ويسمى حينئذ جنديا احتياطيا رهن الطلب لمدة ست سنوات أخرى . وبعد انقضائها تنتهى مدة خدمته العسكرية الأصلية والاحتياطية وينسخ اسمه من دفتر الجهادية . وكان الدافع الظاهر لهذا أنه لا يمكن أن يكون الضباط من العساكر المقترح عليهم « لأن المدة المقررة للخدمة لا تكفى فى أن يصل العسكرى الساذج الخالى من المعارف العسكرية الى درجة تؤهله لأن يكون ضابطا ، فلا بد أن يحصر تعين الضـــباط فيمن ينال المعـــارف

العسكرية بالتحصيل فى المدارس الحربية لا غير » (١٣) • وهى حجة واهية لأن المدارس الحربية فى ذلك الوقت كانت فى مستوى عادى ، ولم تكن تقدم معارف عسكرية ذات قيمة فضلا عن أن دخول العناصر المصرية اليها لم يكن ميسوراً • وكان الهدف الحقيقى من اصـــــدار القانون هو حرمان المصريين حرمانا تاما من الوصول الى مراكز قيادية فى الجيش •

وكان من الطبيعى أن تتصاعد المقاومة • ويذكر كرومر بأنه مر فى ديسمبر ١٨٨٠ على مصر وهو فى طريقه الى الهند فتبين من مجريات الأمور أن الخطر الوحيد الذى يهدد البلاد انما ينبع من الحقيقة الناطقة بأن أحداث ١٨٧٩ بعثت الاضطراب فى نظام الجيش وهزت نظامه بعنف ويشير الى أنه قد حذر رياض باشا من هذا الخطر « وألحت عليه لكى يعالج أية مظالم يكون الجيش محقا فى شكواه منها • وألا يتردد فى معاملته بأقسى الشـــدة عند أية بادرة من بوادر العصيان • ولكنه أجاب بان تحذيرى لا موجب له لأنه لا يتوقع أية خطر من ناحية الجيش » (١٤) •

وتبلورت الحركة السياسية فى الجيش لتأخذ طابعا ايجابيا ، ويذكر كرومر أنه قد وزعت منشورات على ضباط الجيش كتبت بلهجة تثير حفيظة المسلمين على المراقبة الأوربية • واختتمت بالتهديد بأن الضباط قد يضطرون الى امتشاق الحسام لبلوغ غاياتهم (١٥) • والنقطة الحاسمة التى تحركت عندها القوى الوطنية فى الجيش حركة منظمة ، هى قرارات النقل والترقية التى أصدرها عثمان رفقى فى يناير سنة ١٨٨١ كان مرماها واضحا : تصفية العناصر المصرية القليلة التى تتولى مناصب قيادية فى الجيش وذلك بفصلها أو نقلها الى أعمال ادارية وفى مراكز بعيدة عن التجمعات الأساسية للجيش • وكانت « لقمة كبيرة لا يقوى على هضمها عثمان رفقى » كما وصفها عرابى (١٦) • وهو ما حدث بالفعل اذ قدم الزعماء الثلاثة عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى عريضة يطلبون فيها عزل عثمان رفقى وتمصير القيـــادة العليا للقوات المسلحة بتعيين مصرى وزيراً للحربية « وتعديل القوانين بحيث تكون كافلة للعدل والمساواة بين جميع الأجناس » (١٧) • وقال الضباط فى عريضتهم ــ نقلا عن كرومر ــ « ان مناط الترقية هو الكفاءة والمعرفة وكفتنا فى هذه الناحية ترجح كثيراً كفة الذين ظفروا بها دوننا » (١٨) •

وجاءت محاولة الارستقراطية العســكرية لتصفية الحـــركة بمحاكمة الضباط الثلاثة مشوبة بالاستخفاف بها على أساس أنها « حركة فلاحين شغالين بالمقاطف » كما وصفها عثمـــان رفقى • ولكن هذا الاستخفاف انقلب على أصحابه بهجوم أول فبراير ١٨٨١ على ثكنات قصر النيل ، وانقاذ الزعماء الثلاثة الذين اعتقلوا بها للتحقيق معهم •

وفى الفترة من الهجوم على قصر النيل - أول فبراير - الى محاصرة عابدين - ٩ سبتمبر ١٨٨١ - حدثت تغيرات شتى فى الجيش ، كان أهمها تصفية النفوذ التركى المملوكى تصفية شبه كاملة · اد لجأت الارستقراطية العسكرية التركية الى التآمر لاستعادة نفوذها · وقد اكتشفت خلال تلك الفترة ثلاثة عشر مؤامرة تهدف كلها الى ضرب القوى الوطنية فى الجيش ، وذلك باغراء بعض العناصر بالرشوة على التمرد والقيام بمحاولات لاغتيال قيادات الثورة · وكان اكتشاف كل مؤامرة من تلك المؤامرات يعقبه تصفية لعدد من القيادات التركية فى الجيش ، وهو ما كان يدفع تلك القيادات الى مزيد من التآمر فمزيد من التصفية وهكذا ·· ولم تكن السراى بعيدة عن الاشتراك فى تلك المؤتمرات ·

ومن ناحية أخرى فقد قدمت القوى الوطنية مطالب تفصيلية لاصلاح الجيش تضمنت الاعتناء بالتغذية وحق الأجازة بمرتب · كما تضمنت ضرب العصابات التى كانت تتاجر فى ملابس الجيش وغذائه بتستر ومشاركة القيادات غير الوطنية · وكان أهمها الغاء قانون عثمان رفقى الخاص بايقاف الترقى من تحت السلاح وتشكيل لجنة لاعداد القوانين العسكرية المنظمة للترقى · كذلك صدرت قرارات بزيادة مرتبات الجنود والضباط التى لم تزد منذ عهد محمد على · وقد استهدفت قوانين زيادة المرتبات ليس فقط مساعدة العاملين فى الخدمة العسكرية على مواجهة الارتفاع الهائل فى الأسعار ، ولكن أيضا تقليل الفروق الى حد كبير بين الفئات العليا والدنيا فى سلم الوظائف العسكرية ، فبينما كانت النسبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى فئة الضباط (ملازم الى فريق) هى ١ : ٣٧ فى القانون القديم ، قلت فى القانون الجديد الى ١ : ١٣ · أما النسب بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى فئة صف الضباط (من أنباشى الى صول) فقد كانت فى القانون القديم ١ : ٤ زادت الى ١ : ٦ نتيجة لرفع مرتب الصول الى ما يوازى ٢٠٠٪ · هذا مع العلم بأنه بعد رتبة الصول مباشرة يحدث تقارب شديد بين فئات الرتب · أما رتبة النفر فقد زاد مرتبها الى ما يوازى ١٣٣٪ مما كانت عليه · وبشكل عام فان النسبة بين أدنى فئة وأعلى فئة (نفر - فريق) كانت فى القانون القديم ١ : ٣٧٥ قلت الى ١ : ٢٦٦ · وهو مايمثل الى حد كبير تقدما لابأس به فى ظروف العصر ·

وقد ساعد على اصدار كل تلك القوانين والاصلاحات ، ان الضباط قد اختاروا بأنفسهم محمود سامى البارودى وزيراً للحربية · وانهم كانوا يتحركون حركة منظمة للضغط على الحكومة لكى تستجيب لمطالبهم · « فكانت العرائض تكتب فى بيت عرابى أو بيت أحد شركائه ثم ترسل الى الآلايات ليختم عليها الضباط صغاراً وكبارا وبعض صف الضباط ثم تقدم من قبل ضابط الآلاى الى نظارة الجهادية أو الى رئاسة مجلس النظار » (١٩) ·

وهكذا تفجر ما كان يمور فى أحشاء المجتمع من قلق بالغ ، وتناقض شديد ، حتى أنه بمجرد أن شاع خبر تقديم عريضة أول فبراير ، تحفزت كل القوى الرافضة والمتمردة ، و « هب عند ذلك جميع الراغبين فى تغيير الحال من علماء وأعيان وذوات كرام ومقربين من الخديو واتحدت وجهتهم فى الغاية وان اختلفت فى الدواعى والبواعث ، فطلاب مجلس النواب يأملون فى التغيير أن ينالوا تأليفه والمتضجرون من استبداد بعض المامورين والخائفون من أن يؤخذوا بالشبه • يرجون بالتبديل كشفا لكربتهم وأمنا على أنفسهم ، والواجدون من السلطة الأجنبية يرجون شفاء شيء من وجدهم » (٢٠) فكان تحرك الجيش هو الذى فجر امكانيات الحركة المنظمة فى داخل المجتمع ، فتخلقت من ذلك حركة متفاعلة شملت كل المؤسسات والفئات الساعية الى التغيير •

وأدى هذا التطور فى الأحداث الى وعى المتصدرين لقيادة التيار الاصلاحى فى الجيش بضرورة العمل الثورى الجذرى ، وشعروا بأن عملهم مهدد بالاحباط • فقد كانت هذه الاصلاحات تتم فى عهد وزارة رياض الذى سماه الوطنيون « رياضستون » كناية عن أنه لا يختلف عن « جلادستون » رئيس الوزارة البريطانية ، وكان التسلل الأجنبى قد بلغ أقصاه فى عهد حكومته • ومن الطبيعى أن ينظر الأجانب المحليون الى ما يحدث فى الجيش بتشكك ، وأن يعترضوا على الاصلاح فى الجيش بدعوى عدم توفر الامكانيات المادية اللازمة لذلك مع ضرورات تسديد الديون وفوائدها • ومن ناحية أخرى فان السراى ــ وكانت مؤسسة سياسية ذات نفوذ بالغ ــ بدأت تعمل لاحداث انقلاب يصفى الحركة العسكرية ، بعد أن فشلت فى تصفيتها بالاحتواء والتآمر والاغتيال ، ونتيجة لذلك أقيل محمود سامى البارودى الوزير الذى اختاره الجيش لوزارة الحربية وعين بدلا منه داووه يكن صهر الخديو ، فعادت السيطرة التركية الى الجيش وصدرت قرارات بتشتيت قواد الثورة ونقلهم من آلاياتهم ، وأحكمت الرقابة البوليسية عليهم ومنعت تجمعات الضباط تماما •

وهكذا لم يكن هناك مفر من أن يحدث انقلاب فى السلطة السياسية ، يتجاوز موقف احداث انقلاب فى مؤسستها العسكرية فحسب • ولم يكن هذا الهدف بعيدا عن مطامح قيادة الثورة منذ البداية ، فمنذ حركة أول فبراير والحوار بين هذه القيادات وبين الممثلين السياسيين للارستقراطية الزراعية والأتراك الدستوريين وعناصر المثقفين والتجار والبرجوازية الزراعية حوار طويل •

وكانت نتيجة هذا الحوار موقف واحد تمثل فى مظاهرة ٩ سبتمبر العسكرية التى أسقطت وزارة رياض وطالبت بالدستور وبزيادة عدد الجيش •

الفلاحون فى جبهة الثــورة :

كان دخول الفلاحين جبهة الثورة ، العـامل الرئيسى الذى حول تمرد الجيش المصرى من حركة اصلاحية الى ثورة قومية شاملة ، وقد تحددت اتجاهات هذه الثورة وتحدد مصيرها خلال التفاعلات بين القوى الاجتماعية التى شكلت جبهتها ، وهو ما كان للفلاحين فيه دور حاسم · وبديهى ان تعبير « الفلاحين » لا يصف رقعة جغرافية معينة ، ولكنه يحدد خريطة من العلاقات التى ترتبط بالأرض كوسيلة رئيسية للانتاج المصرى يومذاك ، ومن الطبيعى أن شـكل مكلية الأرض وشكل استغلالها كانا محاور هذه الخريطة ، التى تتوزع عليها ثلاث قوى اجتماعية أساسية هى : الارستقراطية الزراعية ، والبرجوازية الزراعية ، وفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ·

ومن الطبيعى أن الأســباب التى دفعت كلا من تلـــك القوى للوقوف فى معسكر الثورة كانت مختلفة بل ومتناقضـة أحيانا · كما أن محاولة كل منهم الاستيلاء على قيادة الثورة لكى تكون فى خدمة مصالحه كانت محاولة مستمرة · ومن هنا فان تفتت التحالفات بين هذه القوى كان سريعا كما أن تحول التناقضات الثانوية بينها الى تناقضات رئيسية عدائية أدى الى انتقال بعضها الى معسكر أعداء الثورة ·

الأرستقراطية الزراعيـــة :

كانت الارستقراطية الزراعية هى أقدم تلك القوى وأكثرها استقرارا، اذ نشأت خلال حكم محمد على فقد منح عـــددا من رؤساء ومشايخ العربان ومن أصدقائه وحاشيته حوالى مائتى ألف فدان كملكية شخصية لهم ، عرفت بالأبعاديات ــ وقد سميت كذلك لأنها كانت بعيدة تقع على حواف الجبال والصحراء ــ ليستقروا فيها ويعملوا على اصلاحها ويقيموا على زراعتها حتى تتوفر لهم أسباب المعيشة فتأمن البلاد والريف شرهم · فضلا عن أن ذلـــك يحقق توطين البدو وتوثيق صلتهم بالوادى ،ثم منح عددا آخر منهم مساحات أكبر من السابقة وعرفت بالشفالك ــ وهى كلمة مشتقة من الكلمة التركية Tert ومعناها قوة الثور والشفلك هو مســـاحة الأرض التى يستطيع الثور أن يحرثها طوال العام ــ وكانت هذه المنح استثناء لنظام محمد عـلى الاقتصادى الذى ألغى الملكية الفردية فى الزراعة · ولمـا كانت هذه الأرض ضعيفة الانتاج ، فكان تمليكها واعفاؤها من الضرائب واقرار حقوق الملكية بما فيها حق التصرف والتوريث ضرورة لتشجيع حائزى هذه الأراضى عـلى استصلاحها · وعندما زادت انتاجيتها فرضت عليها ضريبة تســـاوى عشر انتاجها · وعرفت لذلك بالأراضى العشورية · ومع التوســع فى مشروعات

الرى والصرف وانشاء الطرق ــ خاصة خــلال حكم اسماعيل ــ ارتفعت انتاجيتها أكثر فكانت تغل عائدا كبيرا مع ضآلة الضرائب المفروضة عليها ٠ وقد قدرت لجنة التحقيق الدولية ــ فى أواخر حكم اسماعيل ــ مساحة هذه الأراضى بـ ١ر٣٢٣ر٠٠٠ فدان كانت تدفع ضرائب تزيد قليــلا عن ثلاثين قرشا عن الفدان ٠ وكان لهذه الأراضى طابع خاص ، سواء فى شكل الملكية أو علاقات الانتاج السائدة فيها ٠ فقد كان ملاكها هم أكبر ملاك الأراضى من حيث المساحة ، تدعمهم أصولهم ، اذ كان أغلبهم ــ ان لم يكن كلهم ــ من الأتراك والجراكسة وهى العناصر التى كــانت تشكل حاشية محمد علـى وأصدقائه وأسرته ، فضلا عن أن هؤلاء كانوا يلعبون دورا رئيسيا فى جهاز الدولة كوزراء أو محافظين أو مديرين ٠

ولكى تكون الصورة أقرب ، نجد أن شفلك سعد باشا بالخزانة كـانت مساحته ٢٠ر٠٠٠ فدان ٠ وشفلك اسماعل بالروضة ١٨ر٠٠٠ فــدان ، وشفلك توفيق فى « أرمنت » كانت مساحته ١٥ر٠٠٠ فدان ٠ ان هــذه الشفالك الثلاثة متسعة المساحة بشكل واضح ، وملاكها جميعـا من الأسرة الحاكمة ٠ ومع أن حق تأجير تلك الأراضى كان مكفولا لهم ، فقــد كانوا يفضلون ادارتها لحسابهم ، وأبرز الأمثلة على ذلك هو **الخديو اسماعيل** نفسه الذى كان يملك مليون فدان ــ حوالى خمس الأراضى المنزرعة ــ ويقول لورد **كرومر** أنه كان يرفض تأجيرها ، وكان يديرها بنفسه معتمدا على السخرة ، ويصف **الشيخ محمد عبده** فى بمذكراته طــابع العلاقات الانتاجية فى هــذه الاقطاعيات فيقول أنه « كــان لكل ذات من الذوات بلاد تتعلق به ــ أى هى منطقة نفوذه ــ يستخدم سكانها فى أراضيه بأشخاصهم وماشيتهم فى جميع مواسم الزراعة ، على شرط أن يحمل العاملون أقواتهم وأدوات العمل وغذاء ماشيتهم من ديارهم اذا كانت البلاد قريبة فاذا كانت بعيدة سمح لهم بغـذاء الماشية دون غذاء الآدميين » (٢١) ٠ وكانت السخرة فى هذه الأراضى تتم باشراف وسطوة رؤساء الوحدات الادارية ــ المديرين والمأمورين والمفتشين ــ الذين كان أغلبهم من « الذوات الفخام » ٠ وقد نجح هؤلاء الذوات فى اعفاء فلاحيهم من العمل فى السخرة للأعمال العامة ، فقد كان كبار الملاك يفلحون دائما فى تهريب مستأجريهم وفلاحيهم من السخرة بينما كان صغار المستغلين يجبرون على أن يتركوا أرضهم مددا طويلة » (٢٢) ٠ كمــا أن « أراضى الدائرة السنية وابعاديات كبار الملاك الذوات لاترسل فلاحيها الى السخرة فى الأعمال العامة ولا تدفع ضريبة الفردة عنهم » (٢٣) ٠

وكغيرها من الشرائح الطبقية ، فان دوافع الارستقراطية الزراعية لرفض الواقع السياسى المصرى والالتحاق بمعسكر الثورة ، دوافع تنطلق من مصالحها الخاصة ٠ فقد أدى تدخل الأجانب فى شئون مصر واتباع مشورتهم فى اصلاح

اقتصادها ، أدى ذلك الى تكبيد الارستقراطية الزراعية أعباء اقتصادية لم تتعودها ، فعندما أصدر اسماعيل قانون المقابلة (١٨٧٦) الذى نص على اعفاء الملاك من نصف الضرائب المفروضة على أراضيهم بشكل دائم ، اذا دفعوا ضريبة ست سنوات دفعة واحدة ، سارع ملاك الأراضى العشورية بالاستفادة من هذا القانون لأنهم كانوا يحوزون فائضا نقديا يسمح لهم بدفع ستة أمثال الضريبة التى كانت ضئيلة جدا ٠ وقد دفع ملاك ٤٨٠ ألف فدان من الأراضى العشورية ضريبة المقابلة كاملة ٠ ولكنهم فوجئوا بلجنة التحقيق الدولية تقترح الغاء الامتياز الذى حصلوا عليه مقابل هذه الأموال ٠ ولم تكتف اللجنة بهذا بل انها اقترحت زيادة الضريبة على الأراضى العشورية بحيث تتساوى مع غيرها ، وتوحيد فئات الضرائب على الاراضى الزراعية ٠ وحتى يعاد مسح الاراضى ، اقترحت اللجنة زيادة الضريبة على الأراضى العشورية بنسبة ٥٠ ٪ كخطوة أولى يضاف الى هذا كله أن اللجنة ألغت سندات دين الرزنامة ــ وهو قرض داخى كان اسماعيل قد اقترضه من كبار ملاك الاراضى ــ وكان معنى هذا ضياع حق حائزى سندات هذا القرض فى الأموال التى اقرضوها للخديو اسماعيل ٠

على أن الضربة الاولى ، والكبرى ، التى أصابت عناصر الارستقراطية الزراعية فى الصميم كانت الغاء السخرة وهو ما حرر قوة العمل نظريا على الأقل ، وحولها الى سلعة تخضع لقانون السوق الرأسمالية ، العرض والطلب، ويتحكم فيها جهاز الثمن ٠ ولما كانت الارستقراطية الزراعية قد تعودت على تكوين فائضها النقدى الضخم من عدم دفع ثمن نقدى لقوة العمل فقد شعرت أن الأعباء التى تلقى على كاهلها أصبحت غير محتملة ٠

البرجوازية الزراعية :

أما البرجوازية الزراعية المصرية فكانت قد تبلورت الى حد كبير فى ذلك الوقت ، بمعنى أنه بدأت تظهر لها مصالح متميزة ٠ وقد تشكلت أساسا من الملكيات الغنية والكبيرة للأراضى الزراعية ، وبالتحديد تلك الملكيات التى كانت بأيدى المصريين ٠ والى محمد على يعود الفضل فى وضع بذور هذ الطبقة ، التى فتحت التطورات الاجتماعية اللاحقة الباب أمامها للنمو ٠ وكانت بذرتها الاولى هى نسبة قدرها ٤ ٪ من مساحة زمام كل قرية تركها محمد على لمشايخ البلاد مقابل ماكان يفرض على هؤلاء المشايخ من التزامات قبل الدولة ، ولما كانت مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى آخر عصر محمد على ٣٫٨٥٦٫٢٢٦ فدانا ، فيكون ماخص مشايخ البلاد ــ الذين تكونت منهم العصبيات والعائلات فى الريف فيما بعد ــ ١٥٤٫٥٢٠ فدان (٧٤) وهو قدر وان بدا ضئيلا الا أنه كان أساسا لا بأس به لبلورة هذه الطبقة ٠

ساهمت الاجراءات التى اتخذها محمد على فى أواخر حكمه فى اقرار حق الملكية الفردية للأراضى ، وتفتيت شكل الملكية الاحتكارى الذى كان قد فرضه ونقل بمقتضاه حق ملكية الأراضى الى الدولة • ففى عام ١٨٤٥ أعطى الفلاح حق مشاركة الميرى فى المحصولات بمقدار النصف ، ثم أعطى الفلاح حق ملكية أدوات الانتاج الزراعى فأعاد له بذلك حقوقه القديمة • وفى سنة ١٨٤٦ صدرت اللائحة الأولى من لوائح الأطيان أو التمليك فى تاريخ مصر الحديث وقد أباحت هذه اللائحة حرية التعامل بالأراضى التى يزرعها الفلاحون • فللفلاح أن يتنازل عنها لغيره أو يرهنها ، واذا كان قد هاجر من بلدته أو كان غير قادر على زراعتها وأصبح فى مكنته الزراعة فله أن يستردها على أن تكون هذه التصرفات بموجب سند رسمى بين البائع والمشترى ويكون هذا السند حكوميا • وبمقتضى هذه اللائحة أصبح الفلاحون لأن المدارس الحربية فى ذلك الوقت كانت فى مستوى عادى ، ولم تكن معارف يملكون أدوات الانتاج وأصبح محصولهم لهم يتصرفون فيه كيف يشاؤون(٢٥)•

وفى عهد سعيد صدرت فى عـــام ١٨٥٤ لائحة أباحت للأناث زرع الأرض ووراثه حق الانتفاع ممن تنتسبن اليه ، كمـــا نظمت حـق المنتفع الأصلى فى الأرض التى يزرعها حتى لو اضطر الى تركهـــا أو رهن حـــق الانتفاع بها مقابل دين • وفى سنة ١٨٥٨ أصدر ســعيد اللائحة التى عرفت فيما بعد باللائحة السعيدية ، وقد أقرت حـــق الفـــلاح فى أن يورث أبناءه أرضه ، ذكورا واناثا ، وأن يقسمها بينهم وفق أحكام الميراث الشرعى ، وكل فلاح وضع يده على أرضه مدة لاتقل عن خمس سنوات لاتنزع منه الأرض الا لمصلحة عامة ، وللفلاح أن يؤجر أرضه لآخر مدة لاتزيد عن ثلاث سنوات، وله أن يرهنها ثم يستردها ، بعد أن يدفع الدين الذى عليه ، وله كذلك أن يوقفها ، على أن يكون الايجار أو الرهن أو الوقف بعقد رسمى • وفرضت اللائحة السعيية على الحكومة ـ فى حالة نزعها الملكية أو جزء منهـا لمنفعة عامة ـ أن تعوض الفلاح بقطعة أرض أخرى ، واذا أقام الفلاح على أرضه أبنية أو حفر أو سواق و غرس أشجارا أصبحت الأرض ملـكا له ولورثتـه من بعده ، بشرط أن يتم هذا بعد صدور هذه اللائحة (٢٦) •

والاجراءات التى اتخذها سعيد ، جعلته صاحب الفضـل فى تحويل الزراعة من الشكل الحكومى الى الشكل الحر نسبيا ، ومن نظـــام السوق المغلقة الى السوق المفتوحة للقطن • فتحت تأثير اقتناعه جزئيا ، وتأثير ضغط الاجانب من الأوربيين عليه ، سمح سعيد للتجار الأجانب أن يتعاملوا مباشرة مع ملاك الأراضى والفلاحين ـ نظريا أو واقعيا ـ وبالتالى سمح للفلاحين بأن يزرعوا ويشتروا ويبيعوا مالهم ، وأينما شاؤوا • وأخيرا الغى مبـــدأ التضامن فى تحمل الضرائب • وألغت الديون المتأخرة على الفـــلاحين والتى

أصبح من المستحيل دفعها • وكانت النتيجة هى زيادة العائد من الزراعة المعتنى بها وفتح أبواب الأمل القوية فى الربح فى المستقبل (٢٧) •

وفى حكم اسماعيل صدر قانون المقابلة (أغسطس ١٨٧١) وقد قضى بأن كل من يدفع للحكومة ما يساوى ستة أمثال الضريبة السنوية • يعفى من هذه الضريبة على الدوام ، ويعطى صكا يثبت ملكيته لأرضه ملكية تامة • وقدمت الحكومة تسهيلات لتشجيع الملاك على دفع المقابلة • فأباحت تقسيط المبلغ على ١٢ قسطا ولكن الاضطرابات المالية أجبرت الحكومة على ايقاف العمل بقانون المقابلة فى ٧ مايو ١٩٧٦ مع الاحتفاظ للمساهمين بحقوقهم المكتسبة •

وفى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ أعيد العمل بالقانون وجعل اجباريا ، وفى يناير ١٨٨٠ صدر أمر آخر بالغاء المقابلة (٢٨) على أن هذا الالغاء لقانون المقابلة قد تضمن ــ فى نص قانون التصفية ــ الاعتراف بحق الرقبة لمن دفع المقابلة بتمامها أو دفع جزءا منها وأعطيت بالفعل عقود امتلاك لمن دفع المقابلة ، وسجلت تلك العقود (٢٩) • وتبدو أهمية الدور الذى لعبه هذا القانون فى ارساء حق الملكية ، اذا عرفنا أن ٢٣ مليونا من الجنيهات قد جمعت من الملاك (٣٠) • وان لجنة التحقيق الدولية قدرت عدد الذين دفعوا هذا المبلغ بنصف مليون فلاح (٣١) أى أن هذا العدد قد حصل على حق الملكية •

ومن مظاهر اقرار حق الملكية الفردية فى الارض ، أن مجلس شورى النواب قد نظر فى مارس ١٨٧٨ موضوع الأراضى التى يهرب أصحابها منها بسبب ارهاقهم بالضرائب • فقرر المجلس اعطاء أرض « الهارب » الى أهله وذوى قرباه حسب قواعد الارث ، على أن تكلف بأسمائهم مؤقتا لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء الغائب ، فاذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعاد له أطيانه ، واذا لم يرجع تعتبر ملكا باتا وتاما لمن زرعوها من أقاربه، والهاربون الذين ليس لهم ورثة تؤجر أطيانهم لحسابهم باشراف المديرية لمدة ثلاث سنوات ، فاذا عادوا تسلموها ، واذا لم يعودوا يصادر الايجار لحساب الحكومة وتوزع الأرض على المعدمين بلا مقابل •

وعبر تلك السلسلة من الاجراءات ، التى لم تستغرق سوى ثلاثة عقود من القرن ، أرسيت حقوق الملكية الفردية للأرض الزراعية ــ وان لم تكن تامة من الناحية الشكلية ــ وتحولت الأرض ، وهى وسيلة الانتاج الرئيسية اذ ذاك ، الى سلعة تخضع لقوانين السوق •

أحدث دخول القطن تغييرات أساسية فى شكل الانتاج الزراعى فى مصر ، فقد فرض نفسه على الانتاج ، وهو ما يتضح اذا ما تابعنا ذلك

التطور المذهل فى الكميات المنتجة منه ، فقد كان انتاجه سنة ١٨٢١ — وهى أولى سنى انتاجه ٩٤٤ قنطارا فقط ، بيعت بسعر ستة عشر ريالا للقنطار ، وظلت ترتفع تدريجيا حتى وصلت الى ٤١٥ر٥٠١ (حـوالى نصف مليون قنطار) فى السنة السابقة مباشرة على نشوب الحرب الأهلية الامريكية ٠

ولما نشبت تلك الحرب — فى عم ١٨٦١ — أدت الى تدهور الانتاج الامريكى من القطن ، فتزايد الاقبال على شراء القطن المصرى ، فزاد بالتالى انتاج مصر من القطن ، وزاد سعر القنطار الى ٧٥ ريالا مرة واحدة ٠ وبلغت قيمة الصـادرات المصرية من القطـن بالجنيهات فى عام ١٨٦١ حوالى ٠٠٠ر٨٤٣ر٣ جنيـه وصلت الى ٠٠٠ر٤١٧ر١٤ جنيه فى عـام ١٨٦٤ — وهى السنة التى انتهت فيها الحرب الأهلية الأميركية — وارتفعت الصادرات فى نفس الفترة من ٢٠٠ر٥٩٦ الى ١٦٩ر٠٠١ر٢ قنطارا وهـو ما انعكس على زيادة ايرادات الحكومة التى ارتفعت من ٠٠٠ر١٥٤ر٢ مليون جنيه فى عام ١٨٦١ الى ٠٠٠ر٩٧٢ر٦ جنيه فى نهاية الحرب الأهلية الأميركية (٣٢)٠ ومن الطبيعى مع هذا التزايد فى مكانة القطن ، وما يدره من عائد أن يصبح سيد الانتاج ، فتبلغ المساحة المنزرعة قطنا فى عام ١٨٧٩ حوالى ٧٢ بالمائة من مجموع مساحة الأراضى المنزرعة فى مصر ٠

ومن التأثيرات البالغة الى احدثها القطن فى شكل الانتاج الاقتصادى فى مصر أنه « أحدث تطورات كبيرة فى أنظمة الرى والزراعة ، فهو محصول صيفى يتطلب ريا منتظما خلال فترة الفيضان ومن ثم وجب التحكم فى كمية المياه والتخلص من أسلوب رى الحياض واقامة جسور لحمـاية الأرض من مياه الفيضان ومصارف و ٠٠٠ و٠٠٠ الخ ٠ الأمر الذى قفز بالتكنيك الزراعى قفزات واسعة الى الأمام » (٣٣) ٠ وكان أسلوب الرى المتبع فى مصر قبـل التوسع فى زراعة القطن يقوم على استخدام قوى الانسان والحيوان وبأساليب أقدم من الفراعنة ، وكان الأسلوبان الشائعان فى الرى همـا الشادوف والساقية ٠ وفى الدلتا وحدها كانت توجد أكثر من ٥٠ ألف ساقية ٠ وطالما كانت مصر منتجة للمواد الغذائية أساسا ، تزرع الغلال والعدس للاستهلاك المحلى وتصدر بعضه ، فان عجـز أساليب الرى سيظل غـير محسوس بدرجة كافية ، غير أن رواج القطن وفرص الربح التى وفرها كـان حافزا على التغيير ٠ فلأن القطن يحتاج الى مياه كثيرة حدها الأدنى اغراق الحقل بالمياه ثلاث مرات ، يفضل أن تصل الى سبع أو ثمانى مرات ، فان الحقل المروى جيدا يمكن أن يضاعف المحصول خمس مرات ٠ وقد قدر بعض الماليين الأجانب فى أوائل عهـد اسماعيل أن استخدام وابور الميـاه فى الرى يمكن أن يضاعف المساحة المنزرعة قطنا فى الصعيد (٣٤) ٠

وانطلاقا من ذلك فكر بعض المولين الأجانب فى انشاء شركة تقوم باحلال الالة البخارية محل الانسان والحيوان فى رفع المياه الى الحقول . وتتولى هذه الشركة تأجير المضخات للملاك وتركيبها وتحافظ عليها ، على أن يدفع الملاك للشركة مبلغا يتناسب مع الماء المقدم . وقد عارض الخديو اسماعيل فى هذا المشروع بعض الوقت ، لأنه يضع أقدام الأجانب فى مرفق حساس متصل بالفلاحين . ولكن ممانعته لم تحل بينه وبين التخطيط لاستيراد المضخات البخارية وبيعها لزراع القطن . فأصبح أكبر مستورد لهذه الآلات التى باع معظمها لكبار الملاك وأغنياء الفلاحين . ثم أسست « الشركة الزراعية المصرية » فى سنة ١٨٦٤ . برأسمال فرنسى وأوربى ، وقامت باستيراد المضخات والآلات الزراعية ، وأنشأت وكالات فى داخل البلاد لتوزيعها (٣٥) .

وقد أدى اعتماد كبار ملاك الأراضى على الزراعة الكثيفة الى اتجاههم لاستخدام وابور المياه بكثرة ، فعلى ترعة واحدة هى ترعة الباجورية وفى وفى مركز سبك وحده يذكر على مبارك فى الخطط التوفيقية أنه كان هناك أربعة وابورات للمياه قوتها ٤٨ حصانا . وفى مركز بيلا كان عدد الوابورات ٩ تبلغ قوتها ١٠٢ حصانا (٣٦) .

فاذا أضفنا الى هذه المظاهر كلها تسلل رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر وتمركز بعضها فى نشاط مصرفى لاقراض المزارعين أو لاستصلاح الأراضى وهو ما يعنى دخول التمويل المصرفى فى الانتاج الزراعى ثم تحرير قوة العمل ، ودخول العامل الأجير فى الزراعة ، لادركنا ان شريحة من كبار الملاك الزراعيين كانت تتجه بالانتاج الزراعى نحو شكل من أشكال الاستغلال الرأسمالى .

ومع أن الارستقراطية الزراعية ، كانت تستغل الأرض هى الأخرى ، بشكل من أشكال الاستغلال الرأسمالى ، فهى تستخدم الآلات ، وتنتج انتاجا سلعيا يهدف للتسويق ، وتمول انتاجها تمويلا مصرفيا ، الا أن الدوافع التى دفعت بها الى معسكر الثورة تختلف عن الدوافع التى دفعت بالبرجوازيين الزراعية اليها ، والعوامل التى أدت الى انسحابها من هذا المعسكر ، لم تكن واردة لدى الآخرين .

والفيصل الرئيسى بين هاتين الشريحتين ، يكمن فى غربة الارستقراطيين الزراعيين جنسيا عن الجماعة السياسية المصرية . فاصولهم فى معظمها تركية أو جركسية ، وهم يحتقرون المصريين ، ولا يتكلمون لغتهم ، ولا يمارسون عاداتهم ، ويأنفون عن مصاهرتهم أو الاختلاط بهم ، وفضلا عن هذا فهم

لا ينظرون برضى لأية حركة تسعى لمساواتهم بالفلاحين ، أو ترفع شعاراً يدعو لتمصير الادارة ، أو ينادى بأن تكون « مصر للمصريين » ٠

وفى حين كان من مصلحة الملاك الأغنياء والمتوسطين ، الذين يشكلون تلك البرجوازيه الزراعية ، أن تتحرر قوة العمل وتلغى السخرة ، عارضت أرستقراطية الأرض مطلب تحرير قوة العمل ، اذا كانوا يملكون السلطات الادارية التى تبيح لهم تسخير العمـــال الزراعيين ، واحتكار نشاطهم فى أراضيهم الواســعة التى كانت لا تبقى للملاك الآخرين ما يشبع حاجة أراضيهم من قوة العمـــل ٠

وعلى عكس الارستقراطية الزراعية ، وقعت كل أعباء النظام الضريبى المختل على كاهل أغنياء الملاك والمتوسطين منهم ، اذ كانت الزيادة فى الضرائب كلها تفرض على الأراضى الخراجية وتعفى منها الأراضى العشورية ، حتى بلغت الضريبة على الفدان الخراجى مائتى قرش فى بعض الأحيان ٠ وكان متوسطها العام ١١٦ قرشا للفدان مقابل ٣٠ قرشا هى متوسط الضريبة على الفدان العشورى ، وكانت الأراضى الخراجية هى الأراضى التى تقع فيها الملكيات الغنية والمتوسطة والصغيرة ، بينما كانت معظم ملكيات الارستقراطية الزراعية ، تقع فى الأراضى العشورية ٠

أوقع ارتباك النظام الضريبى ، وكارثة الديون ، وسيطرة الأوربيين على الادارة ، البرجوازية المصرية الزراعية ، فى مأزق اقتصـــادية ، دفعتها للسخط ثم للتمرد فالثورة ، فقد أثر التذبذب فى اصدار وايقاف والغاء ضريبة المقابلة على شعورها بالاستقرار ٠ وهو نفس الأثر الذى حدث لدى الارستقراطية الزراعية على خلاف فى السبب المؤدى له ٠ وتكشف الاحصاءات التى وفرتها لجنة التحقيق الدولية عن عدد الأفدنة التى دفعت عنها ضريبة المقابلة ، عن دلالات هامة ، فيما يتعلق بالضرر الذى لحق كلا من البراجوزيين الزراعيين والارستقراطيين الزراعيين نتيجة للتذبذب فى تطبيق قانون المقابلة بسبب الضغط المستمر من الدائنين الأجانب ٠

وتشير تلك الاحصاءات الى أن عدد الأفدنة دفعت ضريبة المقابلة من الأطيان الخراجية ــ حيث تتركز ملكيات البرجوازيين الزراعيين ــ لم تزد على ٢٤٠ ألف فدان أى ما لا يزيد عن ١٢٫٥٪ من مساحة تلك الأراضى ، فى حين أن هذه الضريبة قد دفعت عن ٤٨٠ ألف فدان من الأطيان العشورية أى ما يزيد على ٣٥٪ من مســـاحتها ، وهــذا يؤشر الى تركز الفـــائض النقدى لدى الارستقراطية الزراعية والا لما تمكنت من استبدال الضرائب مرة واحدة حسب نص القانون ٠ كما يؤشر أيضا الى أن المساحة الخراجية التى دفعت عنها ضريبة المقابلة هى المســـاحة التى تتركز فيها الملكيات الغنية

والمتوسطة وان بقية هذه الأراضى كانت مفتتة بحيث انها لم تكون فائضا يسمح لملاكها بشراء حق الملكية والتصرف والاعفاء الضريبى بالثمن الزهيد الذى عرضه قانون المقابلة ٠

وثمة ملاحظة هامة أخرى خاصة باختلاف الاضرار التى حاقت بالارستقراطية الزراعية من جراء الغاء قانون المقابلة عن تلك التى حاقت بالبرجوازية الزراعية لنفس التصرف ، فالغاء القانون قد حرم الفئة الأولى من مبلغ معين دفعته ولكنه لم يحرمها من حق الملكية الذى كان مقرراً لها من قديم ، وهو ما كان سيفا مسلطا فوق رؤوس الفئة الثانية التى خسرت الضرائب التى دفعتها ، وكان الخوف من خسران حق الملكية الذى كان قد أقره لها قانون المقابلة يقض مضاجعها ٠ ومن هنا فقد كان دافع حركتها اقوى واتجاهها أكثر تحرراً ٠ وهو عامل لعب دورا هاما فى مستقبل حركة كل من هاتين الفئتين فى جبهة الثورة ، على النحو الذى سنفصله فى مبحث قادم من هذه الدراسة (٣٧) ٠

الملاك الصغار ٠٠ فقراء الفلاحين ٠٠ واقنان الارض :

فى سفح الهرم الاجتماعى فى القرية المصرية ، كانت تتركز ثلاث فئات اجتماعية ، الملاك الصغار وفقراء الفلاحين ، ثم أقنان الأرض ٠ وكان الرابضون فى هذا السفح يشكلون الكتلة الرئيسية من سكان الريف المصرى ، وتشترك الاحتكارات الأجنبية وملاك الأراضى الكبار فى استلاب قوة عملهم ، ولا يحصل أغلبهم ـ وخاصة فقراء الفلاحين واقنان الأرض ـ الا على ما هو ضرورى لكى يستمروا أحياء ٠ ويصف « ماكنزى والاس » فى كتابه « مصر والمسالة المصرية » طبيعة العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى ، وشكل الاستلاب الذى كان الفلاح المصرى يتعرض له ، فى صورة التقطها خلال رحلته الى قرية « كفر سليمان » فيقول « ان الفلاحين كانوا قد كونوا ثروة صغيرة متواضعة خلال السنوات القليلة التى ارتفع فيها سعر القطن عن معدله العادى ، ثم حدثت نكبة حلت بقرية كفر سليمان بأكملها ، ساهمت فيها الحكومة بمصادرة ثلاثة أرباع أرض القرية ، وتمثلت أسباب النكبة فى هبوط أسعار القطن وارتفاع الضرائب عما كانت عليه من قبل وتراكم متأخراتها على الأهالى ٠ وذات يوم وصل الى القرية مسؤولون من القاهرة ليتشاوروا مع العمدة والمشايخ فيما يجب عمله ٠ وقدم المسؤولون الحل ٠ قالوا ان الخديو اسماعيل سيتحمل عبء الفلاح نظير نسب من الأرض ولم يفهم الفلاح هذه المعادلة التى وصفها المسؤولون بأنها نفحة من كرم اخلاق الخديو وفضله ٠ ولكن المعادلة كانت تعنى ببساطة انتزاع ثلاثة أرباع القرية من الفلاحين وضمها الى دائرة الخديو » ٠

ويستطرد والاس محدداً ابعاد الصورة فيقول « ان الفلاحين كانوا يضربون بالكرباج لاظهار ما لديهم من نقود مدخرة لسداد الضرائب المستحقة عليهم . وحين يرى مدير المديرية الذى يحضر مشهد جلد الفلاح أن الضرب العنيف لم يؤد بالفلاح الى الاعتراف بأن لديه نقوداً مدخرة فانه يلجأ الى حيلة أخرى . فيقول للفلاح : ما دمت لا تملك مالا فلتقترض . ويرد الفلاح يائسا : من يقرضنى . يجيب المدير : ذلك يمكن تدبيره . وبعد لحظات يظهر المرابى اليونانى لرهن أرض الفلاح ويحدد بنفسه شروطه لاقراض الفلاح . ولا يجد الفلاح مجالا للتفكير أو الخيار ويقبل ويضع ختمه على العقد وينسحب . ويجلس المدير مع المرابى يقتسمان الغنيمة . ومن آن لآخر يحضر المدير والمرابى الى القرية لتكرار نفس المأساة كلما احتاج الأمر الضغط على الفلاحين » .

« وتتوالى فصول النكبة . فقد هبط ثمن القطن الى أقل من النصف ، وبعد عدة أشهر طالبت الحكومة بمزيد من الضرائب والمرابى يصر على تحصيل الدين والفائدة معا . وليس لدى الأسرة مالا فيضرب أفرادها بالكرباج . ويعرض المرابى شراء المحصول وبثلثى القيمة الحقيقية . ويسدد الفلاح بالثمن ضرائب الحكومة . ولكنه لا يستطيع سداد الدين كله لجسامته ولأن جابى الضرائب لا يكف عن المرور بالقرية بين حين وآخر طالبا ضرائب جديدة . وتبدأ المصاعب دورة أخرى . ويأتى دور الكرباج وتعجز القدم عن السير ويبيع الفلاح حماره وماشيته ودجاجه . وتهدأ الأمور قليلا . ولكنه هدوء تتراكم تحت سطحه المتاعب المقبلة . فالحكومة تطلب مرة أخرى الضرائب ويعقب طلبها دور الكرباج والأسرة هذه المرة لا تملك مليما وشبح الجوع يهددها فتغادر بلدها وأرضها وتهرب بحثا عن لقمة العيش فى مكان آخر . وتترك أرضها وبيتها للدائنين » (٣٨) .

لم يشترك فى عملية استلاب الأرض الخديو والمرابون الأجانب فحسب ، بل وشارك فيها أيضا عناصر كثيرة من الارستقراطيين الزراعيين ، يذكر عرابى فى مقدمة مذكراته ، أنه عندما أنعم اسماعيل بمساحات كبيرة من الأراضى الزراعية على كبار الضباط الجراكسة ، من فائض المساحة بمديريتى الغربية والمنوفية « كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية الى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة ، فيطلب تحديد المقدار قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأراضى المملوكة لأربابها فيجاب الى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الأخرى التى توجد بها زيادة المساحة ، وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذ منهم على جميع الأفدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتعطى لأولئك المساكين بدلا من

أراضيهم التى كانـوا يملكونها وقد تكون هـــذه الاراضى من أردأ أنواع الأرض » (٣٩) ٠

وهكذا بدأت الملكيات المتوسـطة والصغيرة تتحلل تدريجيا الى ملكيات قزمية نتيجة لارتفاع الضرائب وزيادة الأســعار ٠ ولعب المرابون الأجانب دوراً أساسيا فى نزع ملكية مساحات كبيرة من الأراضى ، حتى أن قيمة العقارات المرهونة للبنوك قد ارتفعت من نصف مليون الى سبعة ملايين جنيه فى ست سنوات ، فضلا عن ديون المرابين فى الأرياف ويقدرها «روزشتين» بأربعة ملايين من الجنيهـات ٠

ونتيجة لذلك كله كان صغار الملاك وفقراء الفلاحين ، ينتقلون من ملاك الى عمال مسخرين أو الى أجراء بعد تحلل السخرة ٠ وتزايدت ظاهرة فرار الفلاحين من أراضيهم على الأخص فى السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل وفى أوائل عهد توفيق حيث أناخت السلطة الاوربية بكل كلكلها على الفلاحين فقد استمر تحصيل الضرائب منهم على شدته وقسوته ، وقال مكاتب التيمس - الذى لا يمكن وصفه بالعطف على الفلاحين - أنه فى سنة ١٨٧٧ انتزعت المحاصيل من الفلاحين فى المديريات السالف تحديدها لتسديد الديون لكى يتم تسديد كوبون يوليو ١٨٧٧ ، « واذا ما استعرض الانسان أمامه صورة اولئك الفلاحين الذين لذعتهم الفاقة فأصبحوا لا يجدون من الزاد الا ما هو دون الكفاف وقد أضناهم التعب فى أخصاصهم الحقيرة وهم يعملون صباح مساء لملء جيوب الدائنين ، نقول اذا ما استعرض الانسان كل ذلك أمامه أصبح يرى ان تسديد الكوبون فى موعـــده عمل غير جـدير بالمباهاة أو الفخـــار » (٤٠) ٠

وقال نفس المراسل أن الربع الثالث من ضرائب عام ١٨٧٩ قد جرى تحصيله بنفس الوسائل الشديدة التى كانت متبعة من قبل ٠ فأكد ذلك أن الحكومة المصرية المخلطة بوزيرين أوربيين - التى حصل هذا الكوبون فى عهدها - لم تكن رقيقة القلب مع الفلاحين كما زعمت ، وكان ذلك داعيـــا لدهشة مراسل التيمس الذى آلمـه أن الحكومة لم تخفف شيئا من أعباء الأهالى الذين يملأون القاهرة اشاعات عــن موت الفلاحين فى منعطفات الطـــرق وخراب مساحات واسعة من الأرض وافتقارها من جراء الأعباء المالية الفادحة وبيع المزارعين لدوابهم والنساء لحليهن وتهافت المرابين على دور الرهـــن وملئها بسنداتهم وازدحام المحاكم بقضايا نزع الملكية » (٤١) ٠

ويصف شاهد معاصر لتلك الفترة طرق تحصيل الضرائب بأنها كانت طرقا تقشعر لهـــا الأبدان « قوامهـــا الاذلال والاهانة والايلام ٠ فاذا هبط المأمور قرية للاشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحدا بعـــد واحد فمن دفع نجا من عذاب أليم ولا يناله الا بعض السياط ليشبع نهم المأمور للضرب ، ومن قصرت يداه ألقاه القواصة على الأرض وقطعوا اهابه بالسياط ، فاذا نجا من الموت أودع السجن » ٠ ويذكـر نفس الشاهد أنه

رأى بنفسه القواصين وجباة الضرائب « يعترضون سير جنـازة فى أحـد الشـوارع ثم تقدم كبير القواصين وأمر بانزال النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التى كانت مستحقة على الميت • وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاهم الضريبة وكانت ستة قروش »(٤٢) •

وكان لابد مع تزايد هذه المظالم أن يترك الفلاحون الأرض ويبادرون بالفرار • وهى ظاهرة قديمة يلجأ اليها الفلاحون عندما ينفذ صبرهم على احتمال الظلم الاجتماعى • وقد بلغت المساحة التى هجرها الفلاحون فى مديريتى الشرقية والدقهلية وحدها فى سـنة ١٨٧٥ ما قـدره ٤٦٫٨٦٦ فدانا »(٤٣) • فاذا تذكرنا بأن الفارين كلهم من أصحاب الملكيات الصغيرة التى لا تصمد للعواصف ولا تكون فائضـا يسمح بتحمل الضرائب الباهظة أدركنا أن عدد الفارين كان كبيرا جدا • وكان الفارون يلجأون أحيانا الى أراضى الارستقراطيين الزراعيين اذ كانوا يستطيعون فى حمايتهم التهرب من السخرة فى الأعمال العامة ومن التجنيد • وبهذا يتحولون من ملاك الى أجراء أو أقنـان •

وكان أقنان الأرض يخضعون للسخرة ، وكانت على نوعين : السـخرة العـامة ، ويقول الشيخ محمد عبده فى وصفها « أما العـام فهو اكراه الحكومة للأهالى على العمل بغير أجر فى المصالح العامة كاقامة الجسور وحفر الترع وتشـييد كل بناء يقام باسم الحكومة • وأما الخاص فهو أن يلزم الأعيان من دونهم من الأهالى بالعمل فى منافعهم الخاصة بغير أجر كالعمل فى المبانى والأراضى بجميع أنواعه • فكان جميع الوجهاء وجميع موظفى الحكومة ــ لعله يعنى كبارهم ــ يرهقون الأهالى بهذه السخرة ويقرنونهـا بالضرب والاهانة ، حتى أنه كان بعضهم يضرب الفلاحين لمجرد اللذة »(٤٤)• ويصف ادوارد ديسى ما شاهده بنفسه عن العمل فى السـخرة العـامة ، فيقول : « مررت بجماعة من المسخرين يعملون فى رصف طريق لايبعد عن القاهرة باكثر من نصف كيلو متر ، رأيت رجالا ونساء وأطفالا يعملون تحت اجبار السوط وعلى كل عشرة من الشغالين كان هناك خولى يمسك عصا يظل يضربهم بها باستمرار وبدون انقطاع بالرغم من انهم منهمكون فى عملهم ، وريس الانفار يحمل سـوطا يلهب به ظهر الخولى والمهندس يحمل كرباجا ليعاقب به رؤساء الانفار • وكان المنظر نموذجا مصغراً للحياة الاجتماعية فى مصر كلها ، وأبشع ما فى هذا النموذج أن الجميع كانوا ينظرون اليه على أنه مسألة طبيعية »(٤٥) •

شاركت اعداد لا حصر لها من المسخرين فى انجاز المشروعات العمرانية الكبرى فى خلال عصر اسماعيل ، فترعة الابراهيمية مثلا حفرها على امتداد ست سنوات ما يقرب من مائة ألف من الفلاحين (٤٦) • وهو ما يمكن أن نقيس عليه كافة المشروعات التى أنجزت فى ذلك العهد ، ففى سنة ١٨٧٤ كان عـدد المسـخرين ٦٣٤٠٠٠ شـخص وفى سـنة ١٨٨٢ كان عددهم

٣٧٦ر٠٠٠ · وبلغ متوسط الذين دعـــوا الى السخرة فى سنتى ١٨٧٩ ، ١٨٨١ ما يقرب من ١٨٨ر٠٠٠ شخص · هذا بخـلاف عشرات الألوف من المصريين الذين دعوا لحفر قناة السويس (٤٧) · وهذه الأعداد كلها لهؤلاء الذين يدعون للسخرة فى المشروعات العامة · أما السخرة الشـخصية فان اعدادها غير معروفة ·

ويصف الشاهد المعاصر الذى اقتبسنا جزءاً من شـهادته من قبل ، طريقة عمل المسخرين فيقول « رأيت الوفا من الأهالى جمعوا من كل المديريات لحفر رياح الخطاطبة كى يسقى مزارع الخديو ، كان البرنس حسين باشا ـ السـلطان حسين كامل فيما بعد ـ مفتشا للوجه البحرى · من القواص على جواده معلنا ان البرنس سيفاجئهم بالتفتيش ، فهرع الملاحظون الى قطع الاغصان الغليظة من الأشجار ونزلوا بها على جسوم الفعلة العارية ، فلا تسمع الا الأنات والصراخ والنحيب ، ولا يظهر من هذه الأجسام الملطخة بالطين سوى مواضع السياط · وكلما مر البرنس على مدير ورأى الأنفار تقع على الصخور وتغرق فى الوحل وتضرب على الوجوه قال للمدير : افرين ·· افرين (برافو ·· برافو) · فما انتهت الزيارة الا وعدد الموتى قد بلغ الثلاثين بين مضروب بالسياط وغريق فى الوحل · ورأيت طفلا يبلغ من العمـر ٨ أو ٩ سنوات قد وقف على الجسر فى الطريق يتفـرج على موكب المفتش فتناوله أحد السياس من يده وألقاه فى الترعة فمات لوقته ، فتبسم المفتش لذلك السائس استحسانا لفعله ، وكان البرنس حسين هو وأبوه اسماعيل يطربهما أنين الضحايا وتأوهاتهم ، ويسعدهما منظر القتل والتعذيب » (٤٨)·

وقد اجتمع الى السخرة ، من مظالم ذلك العهد ، اسـتعمال الكرباج سواء لحث العمال المسخرين على العمل أو لجباية الضرائب من الملاك · ومع الظروف المعاشية السيئة ، هجمت الكوليرا فى سنة ١٨٦٥ ، « وفى أول يوم مات عدد قليل من الضحايا ، وفى اليوم التالى ارتفع العدد قليلا ، ثم وصـل الى عشرات ثم مئات · وفى مقابل كل جثة يتم تبليغ السلطات عنها كانت هناك عديد من الجثث تدفن فى هدوء فى المدافن الخاصة والأقبية · وفى أحياء الفقراء تكومت الجثث فى الحفر الضيقة » · ويقول « لاندز » أنه على الرغم من أن المرض « أصاب فى غالب الأمر الفقراء الا أن الأغنياء الذين كان لديهم ما يعيشون من أجله هم أول من هربوا » · وكذلك الأجانب الذين جاؤوا الى مصر ليثروا على حساب الشعب المصرى ، لا ليواجهوا الوباء معه ، ســارعوا بالهروب ، فغادر منهم البـــلاد فى ظرف أسبوعين ٣٠ ألف أوربى » (٤٩) ·

أدى انخفاض المستوى المعيشى لأقنان الأرض الى حدوث مجاعة الوجه القبلى سنة ١٧٧٨ نتيجة انخفاض ماء النيل · وقد وصفها أحد الأجانب بأنها مجاعة مميتة وان ضحاياها وصلوا الى عشرة آلاف شخص · وذكر أن السجلات الرسمية لا تذكر الجوع كسبب لآلاف أخرى من الوفيات · ولكن زيادة عدد

الوفيات في أيام القحط بالدوسنتاريا وغيرها كان راجعا الى قلة الغذاء ورداءة نوعه • وأكد في وصفه « أن الفقراء كانوا يلتقطون الزبالة وروث البهائم من الطرق ليسدوا بها الرمق ويخففوا من ألم الجوع » (٥٠) •

وساهم في تدهور حالة الملاك الصغار وفقراء الفلاحين ان ماء الرى كان يتحكم فيه كبار الملاك ، ولا ينال منه صغارهم ، « الا فضلات مما يزيد عن حاجة الأغنياء ، ويذكر الاستاذ محمد عبده في مذكراته أن بولينوا باشا كان يملك آلة بخارية (وابور للميـــاه) ، كان يبيع ماءها للفلاحين حتى في أيام الفيضان التي يجدون فيها الماء بغير ثمن ، وان رجاله المسلحين كانوا يمنعون الفـــلاحين من فتح الترعة التي يســـقون منها ، لكي يظل يبيع لهم المـــاء » (٥١) •

حـــركة فلاحيـــة نشـــطة :

اتسمت حركة الفلاحين بالنشاط منذ أواخر عصر اسماعيل ، خاصة في مجلسهم النيابي ذي السلطة الشكلية ، فقد نمت داخله أول أشكال المعارضة لســـلطة الخديو الاستبدادية ، ومن الطبيعي أن الارســـتقراطية الزراعية والفئات العليا من البرجوازية الزراعية كانت صاحبة النشـــاط النيابي ، وان الملاك الصغار وفقراء الفلاحين وأقنان الأرض لم يكن لهم أي صوت في هذا المجلس • وقد تشكل بجواره « الحزب الوطني » أو « جمعية حلوان » وهي جمعية محدودة العدد كانت تعبر عمن عرفوا بالأتراك الأذكياء الذين رأوا في الدستور مطلبا حيويا يبيح لهم أن يشاركوا الخديو سلطته • وكان هذا الحزب طليعة سياسية للارستقراطية الزراعية • وقد تحققت مطامعه بمحاولة اسماعيل الاستعانة به في أواخر حكمه عندما دعى شريف لتاليف الوزارة على أساس اللائحة الوطنية التي قدمها الحزب اليه • وكلف شريف بوضع دستور فوضع بالفعل مشروع دستور ١٧٧٩ • ولكن اسقاط اسماعيل أوقف المحاولة • ومنذ تحرك الجيش في أول فبراير ١٨٨١ تنبهت كل العناصر الراغبة في التغيير الى الدور الذي يمكن أن يلعبه • وكان عرابي بنفسه يسعى الى كل القوى الوطنية ويحاول تحسس نبضها • وعندما جاء الوقت المناسب كانت مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ التي حاصرت قصر عابدين وفرضت على الخديو مطالب الجبهة الثورية • ولم تكن الحـــركة الفلاحية مقتصرة فحسب على العناصر العليا من الفلاحين المصريين • ولكنها اجتذبت أيضا عناصر أخرى من الفلاحين • فقد ظلت للقرية المصرية « هذه البقية الصالحة من القدرة على المطالبة بالحق والشكوى من الظلم الى ما بعد عهد المماليك بزمن طـــويل ، ولم تكن في كثير من الأوقات كافية لرفع المظالم وكف يد الظالم ، ولكنها كانت في أحلك الأوقات كافية لتحريك القوة الكامنة في قلب انسان مؤمن بالعدل والخير ، متحفزا للجهر بالايمان أو يجد له مستمعا في القلوب والآذان » (٥٢) • وبعض أصداء هذه البقية الصالحة من القدرة

على الاحتجاج ما شاهده مراسل التيمس فى يناير ١٨٧٩ « مئات من العمد والمشايخ كل يمثل قرية من القرى ، جاؤوا للقاهرة لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب ، وحاصروا أبواب الوزارات حتى انك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح » (٥٣) • وربما من مشهد مثل هذا وآلاف غيره تحرك ذلك الانسان « المؤمن بالعدل والخير ، المتحفز للجهر بالايمان » ، فجهر بثورته ، وبالتأكيد فان ذلك الانسان كان أحمد عرابى •

المثقفون بين حلم الثورة واغراء السلطة :

مع أن المثقفين لا يشكلون طبقة بالمصطلح الاقتصادى والاجتماعى ، الا أنهم عادة يلعبون ادوارا هامة وخاصة فى المراحل التى تنشط فيها للحركة الاجتماعية ، عن طريق ما يحدثونه من تراكم كمى بطىء غالبا ما يسبق الميلاد الفعلى للطبقات الاجتماعية التى يعبرون عن أفكارها (٥٤) •

ومن هنا يبدو من غير المهم أن نناقش الأصول الطبقية للمثقفين بقدر ما هو أساسى أن نوصف التيارات الاجتماعية التى يعبرون عنها ، والتى تخدم فئات طبقية محدودة سواء كان المثقفون ينتمون اليها أو الى حليف لها أو نقيض • على أن اهمال الأصول الطبقية للمثقفين اهمالا تاما سيكون خطأ فعليا • اذ كانت هذه الأصول قد لعبت دورا فى تحديد مواقفهم • كما أن اخذ المواقع الانتاجية لفريق منهم فى الاعتبار مسالة هامة خاصة الفئات التى تبيع قوة العمل الذهنى •

وفى ضوء هذا يصبح أمامنا فئات ثلاث من المثقفين •

- أولها : موظفو الحكومة وهم بائعوا قوة العمل الذهنية •
- ثانيها : ممثلوا التيار الليبرالى الذى تكون منذ اتجه محمد على الى ارسال بعثات الى أوربا •
- وأخيرا ممثلوا التيار الدينى المتحرر الذين كانوا يتمركزون فى الأزهر وعلمائه •
- وكان الجزء الأكبر من الفئتين الأخيرتين يعمل اذ ذاك بالفعل فى جهاز الحكومة ، بينما توزع الباقون فى أنشطة ذات طبيعة فكرية خاصة مثل التدريس والتأليف والصحافة •

ومن هنا فان الحلقة الجوهرية لموقف المثقفين المصريين تكمن فى الظروف التى أحاطت بموظفى الحكومة • وينبغى أن نشير الى تحفظ أساسى، هو أننا نعالج فى هذا الفصل الظروف الاجتماعية التى دفعت بالمثقفين الى جبهة الثورة ، مع الاشارة الى بعض معطياتهم الفكرية ، أما تفاصيل الفكريات التى نشروها ، وتفاصيل حركتهم السياسية ، فسيكون موضع المناقشة والعرض فى الفصول القادمة من هذه الدراسة •

« لم يمض جيل واحد بعد الحملة الفرنسية حتى ظهر الرجل المثقف في البيئة المصرية » (٥٥) . وقد ظهر عبر سلسلة من الأعمال والاجراءات والتطورات ، التي بلورت الشخصية المصرية المتميزة والمستقلة غير غيرها ، والتي تعي أو تحاول أن تعي ذاتها . ومن أبرز تلك الأعمال سياسة البعثات التي اتبعها محمد على . وفي البداية تحكم في تلك السياسة موقف محمد على من المصريين ، فالبعثات الاولى كانت من الاتراك والأرناؤود والجراكسة ، ثم توسع في ارسال المصريين من أبناء الفلاحين بعد ما أثبتوا صلاحيتهم لذلك ، بل وتفوقوا على غيرهم . وبتزايد أعداد المصريين العائدين من البعثات والمتخرجين من المدارس المحلية التي توسع محمد على في انشائها ، بدأ المصريون يأخذون مواقع في جهاز الدولة الذى كان تنظيمه بشكل عصرى من أهم مطامح الوالى . ولكن هذه المواقع ظلت دائما بعيدة عن أن تكون ذات أثر فعال ، فكما حرم الفلاحون من الوصول الى قيادات الجيش ، فقد حرموا كذلك من قيادة الجهاز الادارى المدنى ، وبهذا ظلت قيادات هذا الجهاز ـ كما يقول الشيخ محمد عبده ـ « اما من الأرناؤود أو الجراكسة أو الأرمن الموزالية أو ما أشبه هذه الأوشاب »(٥٦) .

دفعت الحاجة للخبرات الفنية « محمد على » الى تشجيع الأجانب على العمل في جهازه الحكومى ، وتزايدت اعدادهم بتزايد جالياتهم في مصر ثم أصبح بقاؤهم حقا من حقوقهم بعد تسلل رأس المال الأوربى وخلفه السيطرة السياسية . ويروى الشيخ محمد عبده ان مجلس المعارف الأعلى الذى شكله رياض باشا لاصلاح التعليم ، كان يضم عددا كبيرا من الأجانب وكان رياض باشا يقصد من ذلك أن تكون قرارات المجلس معروفة عند رجال الدول الأجنبية ذات النفوذ في مصر فيسهل تنفيذها بدون معارضة من المراقبين أو غيرهم فيها ، خصوصا اذا اقتضت صرف النقود وتوسيع النفقات (٥٧) .

وفي سنة ١٨٨٢ وصل عدد الموظفين الأوربيين في الحكومة المصرية الى ١٢٨٠ موظفا ، بينما كان عدد الموظفين من غير الأوربيين ـ بما فيهم الأتراك والجراكسة والشاميون ـ نحو ٩٢٠٠ موظف أى أن الأوربيين كانوا يشكلون ١٠٪ من مجموع الموظفين . وبلغ ما يتقاضاه هؤلاء الاوربيين من مرتبات سنوية ٣٧٣ر٤٩١ جنيها انجليزيا ، بمتوسط يصل الى اربعمائة جنيه (٥٨) . وهو ما يكشف عن مكانتهم في الجهاز الحكومى اذ كانوا قد تسللوا الى أكثر مناصبه القيادية وتقاسموها مع الأتراك والجراكسة بينما قبع المصريون في أسفل درجات السلم الوظيفي ـ وتزايد عدد الموظفين السوريين الذين برزت فيهم مهارات فنية ومهنية خاصة (٥٩) ، فاحتلوا القيادات الوسطية في الجهاز الحكومى .

وكان على الموظفين المصريين الرابضين في أسفل درجات السلم الوظيفى أن يتحملوا كل نتائج السياسة الاوتوقراطية التى أوقعت الحكومة المصرية

تحت سيطرة مالية أوربية . لذلك فنادرا ما كانوا يتسلمون مرتباتهم كاملة لمدة شهرين متتابعين . اذ كانوا يجدون الخزانة خاوية دائما . فضلا عن أن عزل الموظفين وفصلهم كان مسالة تخضع لنزوات ولى الأمر . وهو ما جعل صغار الموظفين بل وكبارهم أيضا ـ من الأتراك والجراكسة ـ يمارسون عملية استنزاف بشعة للفلاحين . وقد وصف « المستر كييف » في تقريره تلك الحالة بأن « الموظف المصرى أصبح مثل الوالى الرومانى يحاول أن يجمع من وظيفته ما أمكن الجمع قبل أن تضيع الوظيفة عليه فيحال الى المعاش بعد أن يسلب الحكومة والاهالى » (٦٠) .

ولما كان أكثر صغار الموظفين لا يتمكنون ـ بحكم صلاحياتهم ـ من السرقة على هذا النطاق الواسع فقد اكتفوا بالسرقات الصغيرة ، وكانت حالتهم تتدهور دائما الى أسوأ . وقد وصف مراسل التيمس هؤلاء بعد قطع مرتباتهم فى صيف ١٨٧٨ فقال « ان هناك جيشا كبيرا من صغار الموظفين على حافة المجاعة » (٦١) . وهكذا طالت حالة الخراب التى كانت تسير اليها مصر الجميع وخاصة ذوى الدخول المحدودة ، بل ان فترات الرواج نفسها كانت تحمل مخاطر شديدة فقد أدى الاعتماد على القطن كمحصول رئيسى الى استيراد الأغذية من الخارج « وهكذا ارتفعت الأسعار بسرعة كبيرة فأصبح ثمن القمح ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ثمنه فى سنة ١٨٦٤ وتضاعف ثمن الزيت والخضروات ثلاث مرات وارتفعت أسعار الغلال بنسبة ٤٠٠ ٪ وارتفعت أسعار لحم الضأن وهو الغذاء الثابت للطبقة الوسطى الصغيرة ، وبعض شرائح أخرى من محدودى الدخل من أربعة بنس الى شلن للرطل ـ أى ثلاثة أضعاف ـ وبينما جعل التضخم الحياة عسيرة على كل المقيمين الذين يعيشون بمرتب ثابت بما فى ذلك القناصل الذين طلبوا من حكوماتهم زيادة مرتباتهم ، كان أغنياء تجارة القطن الجدد سببا فى ارتفاع الأسعار بل تسببوا بافراطهم فى الكماليات فى رفع الأسعار أكثر وأكثر » (٦٢) .

ومع أن الأمر لم يسلم من بعض التحركات الساخطة لعناصر من الموظفين، الا حركة واسعة أو حتى محدودة لم تشملهم . وربما استطعنا أن نجد فى تصرف مثل تصرف « محمد أفندى فنى » نموذجا للحركة الساخطة التى مارسها بعض الموظفين . فقد حرر ـ وكان رئيسا لقلم الترجمة بوزارة المالية ـ عريضة تتضمن الطعن والتنديد بادارة المالية ـ وكانت ادارة أوربية اذ ذاك ـ فحوكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكرى بالفصل من الخدمة وحبسه سنتين بالطوبخانة (٦٣) .

احتشدت جموع الموظفين حول الثورة عندما اتضح اتجاهها المبكر الى تمصير الجهاز الادارى للدولة ، كجزء من حسم قضية السلطة فى المجتمع المصرى . وكان هذا طبيعيا لأن أكثر العناصر المؤثرة من الموظفين المصريين

كانت متأثرة بالتيارات الفكرية الليبرالية وخاصة فى جانبها القومى وهو الجانب الذى يرتبط مباشرة بمصالحهم ٠

وكان حسم قضية السلطة فى المجتمع أمنيـــة من أمنيات الليبراليين المصريين الذين عاشوا حالة حصر ذهنى مميت عقب عودتهم من بعثـــاتهم الأوربية ، فالمجتمع الذى احتكوا به هناك والذى اقتنعوا بصحة نظمه وملاءمتها كان مرفوضا بشدة فى مصر ، حيث سيطرة الفرد المتسلط والكبت الفكرى والاجتماعى ٠ ومن هنا فمجموعة الأفكار الأساسية التى تعلموها ـ وشاهدوا مؤسسات تطبيقها ـ قد وضعتهم فى تناقض حقيقى مع سلطة محمـد على الأوتوقراطية ٠ ولعل أفكارا مثل الحرية الفردية وحرية العقيدة وضمانات الفرد ازاء السلطة ، كانت من أكثر الأفكار الحاحا عليهم ، خاصـــة وأن بعضهم كان يتعرض لاضطهاد قاس لأسباب تافهة بعضها نزوات أو وشايات وربما كان العامل الحاسم فى هذا الصدد أن التطور الاجتماعى كان متخلفا عن فكرهم ٠ وأن القوى الاجتماعية النشطة التى كانت تستطيع أن تتبنى مثل هذا التيار ـ وهى قوة التجار ـ كانت قد صفيت سياسيا بتصفية قيادة عمر مكرم ٠ وحوصرت اجتماعيا بسياسة الاحتكار التى فرضها محمد على ، كما أن الحلفاء القدامى لهذه القوة ـ مثقفو الأزهر ـ انتقلوا الى معسـكر الوالى ٠ والتناقض بين أفكار من لم يتقل منهم الى ذلك المعسكر ، وما أتى به الليبراليون لا يسمح بحوار سريع يقود الى حركة موحدة ٠

وثمة عامل ذاتى هام ، أثر فى حركة مثقفى التيار الليبرالى تأثيرا سلبيا ٠ ذلك أن أكثرهم كان ينتمى الى أسر فقيرة ، وان كانت ذات أصـول عريقة ، أفقرها تفكك المجتمع المملوكى وعمليات الاستنزاف التى كان يقوم بهـا ٠ وقد تجاوبت رغبتهم فى اعادة مجد هذه الأسر مع القيمة الجديدة التى أرسى محمد على قواعدها فى المجتمع المصرى ، وهى التعليم ٠ ومن هنـــا كانت كل محاولاتهم تحاولات صعود فردى أكثره كان شاقا ـ راجع حيـــاة الطهطاوى وعلى مبارك وعبد الله فكرى على سبيل المثال (٦٤) ـ ولكنه حقق أهدافهم الشخصية تحقيقا كاملا ، وان لم يحقق مطامحهم الفـــكرية ٠ اذ أصبحوا فى النهاية جزء من جهاز محمد على ٠ وقـد وصف الشيخ محمـد عبده وضعيتهم تلك فقال ان محمد على « أرسل جماعة من طلاب العلم الى أوربا ليتعلموا فيها فهـل أطلق لهم الحرية ليبثوا ما اسـتفادوا ؟! كـلا ولكنه اتخذهم آلات تصنع له ما يريد وليس لهـا ارادة فيما تصنع » (٦٥)٠ ان فقدان الارادة وبقاء هذه العناصر بعيدة عن المراكز القيادية فى السلطة ان كان قد اسخطها فقد فعل أكثر من هذا حين أفقدها طابع الثورية الحاد ، فمن خلال عملية تكيف مع قيم المجتمع وأنظمته وصلت الى تيـــار فكرى توفيقى ، بحيث أن العناصر التى أثرت التأثير الكبير فى مجرى الثورة لـــم تكن أصلا منتمية لليبراليين المصريين مع أن بعضها قد يكون متأثرا بمـــا أشاعوه من مناخ فكر جديد ٠

على أن هناك عاملين جديدين قد لعبا دورهما فى ايقاظ الليبراليين المصريين من موقفهم السكونى فقد تدفقت على مصر أعدادا كبيرة من المثقفين العرب وخاصة الشوام الذين فروا من لبنان عقب المذابح الطائفية البشعة التى دبرها الباب العالى هناك عام ١٨٦٠ ، وعمل كثيرون منهم بالتدريس والصحافة ، وكان هؤلاء يتبنون أفكارا متقدمة منطلقين أساسا من موقف الاضطهاد الدينى الذى تعرضوا له ، ومن هنا فقد ترددت أفكار مثل حرية العقيدة والقومية لتزاحم فكرة الدولة الدينية ، كذلك فان اهتمامهم بالعلم ونظرياته وتيارات السياسة العالمية كان يعود لتأثرهم فى ذلك بالدور الذى لعبته البعثات التبشيرية الأوربية والامريكية فى لبنان • وبهذا « كان دورهم رائدا أتاح لهم أن يكونوا جسرا أو معبرا موصلا للثقافة الأوربية الى المصريين فى وقت لم يكن قد توافر لهؤلاء الآخرين من المثقفين عدد يكفى لأداء هذه المهمة الخطيرة الشأن »(٦٦) • يضاف الى هذا أن الأعداد الضخمة من الأوربيين الذين تدفقوا على مصر قد لعبوا دورا فى ايقاظ الليبراليين المصريين • ومع أن أكثرهم كان يلعب أدوارا مخبوبة ويمارس نشاطات اقتصادية أقرب الى السرقة ، فقد كان منهم عناصر ثورية عطفت على قضية مصر وأمنياتها •

ومع أن الاختلاف بين الليبراليين المصريين وتلامذتهم ، وبين تيار التعليم الدينى الأزهرى قد تعمق فى بعض المراحل ، خاصة بعد أن أصبح التعليم المصرى ثنائيا ، فان نقط اللقاء كانت متوفرة • لقد اتخذ الليبراليون عدة خطوات للخلف بينما تقدم الأزهريون عدة خطوات للأمام • ان الطابع التوفيقى لليبرالية المصرية ــ للظروف التى أوضحناها ــ جعل التيار العلمانى والاتجاهات الزمنية فى أبهت صورها•ومن هنا فان العداء الحاد بين الليبراليين المصريين ورجال الدين فكريا وسياسيا لم يظهر ، فلم يطالب الأولون ــ كما طالب نظراؤهم فى فرنسا ــ بشنق آخر ملك بأمعاء آخر قسيس ، اذا لم يكن الأزهريون حلفاء للملك كما كان القسس •

ومن ناحية ثانية فان الدور الذى لعبه جمال الدين الأفغانى فى صياغة فكر دينى متحرر فى دعوته الى « الجامعة الاسلامية » كوحدة للشعوب الاسلامية الخاضعة للاستعمار أو المعرضة لذلك ، هذه الدعوة أنقذت الفكرة الدينية من أن تستغل لتدعيم الاستبداد كما أنقذتها أيضا من الاحتماء فى التعصب الدينى •

وبالفعل فان الأزهر كان بؤرة أساسية من بؤر التفجر الثورى ، والواقع أن الظروف قد فرضت أن تكون الجماهير العريضة من طلاب الأزهر من أفقر بيئات المجتمع المصرى ، ومن أبناء الفلاحين الصغار والفقراء فى كتلتهم الضخمة ، يدفعهم الى التعلم ما يوفره الأزهر لطلبته من خبز عرف بالجراية ، وما ينتظرون من ثواب باعتبارهم حملة كتاب الله ، ومن طموح أن يكتسبون أقواتهم من عمل من الأعمال المتعددة التى تؤهل الدراسة فى

الأزهر لهـا ، ومن الجانب الآخر فقد كان الأزهر هو المنبع الأساسي الذى يزود التعليم المدني بأغلب احتياجاته ، وكان عددا لا بأس به من موظفي الدولة ـ صغارا وكبارا ـ قد جاوروا به زمنا ـ وتأثروا ببيئته تأثرا كبيرا ٠ واذن فقد صبت تأزمات المجتمع المصرى نفسها فى قلب الأزهر كما صبتها في قلب المؤسسات المصرية يومذاك ٠ وكيف لايغضب طلبته من التـدخل الاجنبى وما تبعه من استنزاف لثروة البلاد ومن فوضى الضرائب ومنافسة الأجانب فى الوظائف ، وهم أبناء القرية ، فى أبسط حالاتهـا وأكثرها تعرضا للبطش والافقار ٠

الجنـين البرجوازى :

فى مسـار الثورة العرابية ظواهر ملفتة للنظـر باعثة على الحيرة ، ولكن شمول النظرة التى تعالج بهـا كفيـل بتجاوز هذه الحـيرة ، وهـو ما لا تستطيعه المعالجات الجزئية التى تكتفى عادة بالقول بأنها ثورة عسكرية، فلا تقلل بذلك من شأن الثورة فحسب ، ولكنها تعجز أيضا عن تفسير كـل ظواهرها ٠ والشمول النسبى الذى نعالج به موضوعنا لا يتحقق اذا لـم نقف قليلا لنحاول استكشاف أبعـاد الجنين البرجوازى فى رحم المجتمـع المصرى ، أما كيف عبر هذا الجنين عن نفسه فكريا وسياسيا فهو مبحث قائم٠

ولا يكفي لرصد ملامح هذا الجنين أن نحيل الى ما سبق أن عالجنـاه فى هذه الدراسة حول شكل الانتاج الزراعى وسمته البرجوازية التى تمثلت فى الانتاج للتسويق ـ القطن ـ وتحول الأرض لسلعة باقرار حـق الملـكية الزراعية والتمويل المصرفى للانتاج الزراعى وتحرير قوة العمل جزئيا ، واستخدام الآلات فى الزراعة ٠

والواقع أن القطن باعتباره السلعة الرئيسية فى الانتاج الزراعى المصرى منذ العقـود المتوسطة ، قد أحدث بعض التغييرات فى العـلاقات الانتاجية ، ومع أن الاعتماد عليه كمحصول وحيد قد جعل مصر تعيش فى حالة من « التبعية التجارية » نتيجة لأن حجم وقيمة التجـارة الخارجية لمصر كانتا تتوقفان على صادراتها من القطن الى الدول الأوربية وفى مقدمتهـا انجلترا ٠ مما جعل حركة الاقتصادى المصرى محكومة أساسا بعوامل خارجية ، وهو ما ظهرت آثاره عند انتهاء الحرب الأهلية الامريكية ، وعودة الزراع الأمريكيين الى الانتاج ، فتدهورت أسعار القطن المصرى وتأزم الاقتصاد ، وحدث الانهيار ٠ الا أن مصر ككل البلاد التى عرفت هذا النوع من التبعية التجارية انقسمت فيها حيـاة المجتمع الاقتصادية الى قطاعين ، القطـاع المرتبط بالسوق الخارجية ويكون عادة أكثر تقـدما من الناحية التكنيكية وهو كذلك الذى تنمو داخله علاقات الانتاج الرأسمالية ، أما القطاع الذى يغطى الحاجات الداخلية فهو قطاع فقير من حيث المعدات محدود القـدرة على النمو تسوده علاقات انتاج سابقة للرأسمالية (٦٧) ٠

ويضاف الى هذا الشكل من العلاقات الانتاجية الرأسمالية التى ارتبطت بالقطن ، اختلاف شكل استغلال الأرض الزراعية عما كان عليه فى أوربا فى خلال القرن الثامن عشر ، فقد كان الاقطاعى يقيم فى أرضه ويحصل على دخله من زراعة الأرض لكفاية الاستهلاك المباشر ويستخدم الفلاحين بطريقة مباشرة ، ويتحمل قبلهم بعض المسئوليات الاجتماعية والاقتصادية . أما ملاك الأراضى الزراعية فى مصر فكانوا ملاكا غائبين لايقيمون فى الأرض ولا يتحملون قبل فلاحيهم أى مسؤولية ويحصلون على دخلهم من التعامل مع الأرض باعتبارها سلعة وذلك بالمتاجرة فيها ، كما يحصلون على هذا الدخل أيضا من تأجير أراضيهم الزراعية . ولم يكن لهؤلاء الملاك علاقة مباشرة بالعمال الزراعيين اذ كان هؤلاء يتعاملون مع المستأجرين ومع الملاك المتوسطين. ومن هنا وفان أدق وصف لكبار ملاك الأراضى الزراعية هو أنهم ملاك رأسماليون للمزارع لهذا الحد أو ذاك » (٦٨) . ومظاهر انهيار اقتصاد العصر الوسيط متعددة ، ان هذا الاقتصاد القائم على الانتاج الطبيعى ، تغير ومضى فى تغيره فى عهد اسماعيل وذلك بادخال بعض أصول الاقتصاد الحديث كما عرف بالاقتصاد التبادلى النقدى ومستلزماته (٦٩) .

وساهمت الزيادة فى طرق المواصلات فى احداث انقلاب كبير فى الاقتصاد المصرى ، فبين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٧٥ تم حفر قناة السويس وحفرت ١١٢ ترعة للرى بلغ طولها ٨٤٠٠ ميل وامتدت السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلا الى ١١٨٥ ميلا . ومد من الأسلاك التلغرافية ما يبلغ طوله ٥٠٠٠ ميل وأنشىء من الكبارى ما لا يقل عن ٤٣٠ وأسست ميناء الاسكندرية وأنشئت فيها وفى مصر وابورات المياه لسقاية الأرض والأهالى وبنيت أحواض السويس ، وقد أدت هذه الزيادة الكبيرة فى طرق المواصلات البرية والنهرية ، وفى تدعيم أعمال الرى وتنظيمه بما أنشىء من قناطر وسدود (٧٠) الى زيادة الانتاج الزراعى وزيادة الاراضى الزراعية نفسها التى زادت من ٤٫٠٥٢٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٦٢ فى ختام عهد سعيد الى ٥٫٤٢٥٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٧٩ وهى آخر سنوات حكم اسماعيل . ونشأت السوق الداخلية والغيت ضريبة الدخولية التى كانت تجبى على دخول السلع الزراعية الى أسواق المدينة والغيت السخرة قانونا والغى استعمال الكرباج وكل مظاهر القسر قانونا وتلك كلها علامات انهيار للاقتصاد الاقطاعى ، ولكن وقتا كان لابد أن يمر قبل أن تبدأ ملامح الانتاج الرأسمالى فى التبلور. فيعتاد المسخرون السابقون على العمل الأجير ويعتاد الذين يستخدمونهم هذه الصيغة .

ويعطينا على مبارك وصفا لكيفية ادارة الخديو اسماعيل لأملاكه . وهو وصف يكفى للحكم على طبيعة شكل الاستغلال الزراعى كما كان يقوم به عدد من كبار ملاك الأراضى ، قال يصف مصنع الضبعية بمركز قوص « وفى الضبعية بالدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع قصبا

وتسقى بالوبورات وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه ، وينقل اليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك وشغلها دائم ليلا ونهارا كباقي الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على المنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر وتعصر كل يوم محصول ستة وستين فدانا وتنتج في اليوم من السكر الابيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار مكر حبا ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطارا أقماعا ، وينقل منها العسل نمرة ٣ الى ورشة الروم بفاوريقة المطاعنة ليستخرج منه السبيرتو ، وقد عملت تجربة الفدان من هذا التفتيش فوجد متحصله من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطارا (أى أن إنتاج التفتيش كله ٢٢٠ر٠٠٠ قنطارا فى السنة) ثم ان الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل الى البحر (النيل) لنقل الآلات التى تاتى بطريق البحر (٧١) . ولم يكن اسماعيل وحده يستغل أرضه هذا الاستغلال الرأسمالى المتقدم بل ان بعضا من كبار ملاك الأراضي وخاصة من الأسرة المالكة ، كانوا يفضلون مستوى أرقى من الاستغلال الرأسمالى ، فيسلمون أراضيهم الى مؤسسات مصرفية تتولى ادارتها لحسابهم ومنهم الأمير الهامى باشا - ابن عباس الاول - الذى رأى أن يزيد دخل أراضيه بتسليمها الى بيت أوبنهام وشابير وشركاهما ليديروها لمدة اثنى عشر عاما ، وكان على البنك أن يشترى الآلات والعتاد الزراعي ويسوق المحصول نظير عمولة ، والواقع أن العقد أعطى أوبنهايم سلطة الحاكم فى هذه الممتلكات (٧٢) .

وقد أثارت طريقة اسماعيل فى ادارة أطيانه ، وفى الادارة الحكومية عموما انطباعا بأنه ليس من ذلك الطراز من الملوك الذى كانه عباس أو سعيد، وكان من رأى البعض « أنه كان اداريا ممتازا أكثر مما ينبغى ، فلقد كانت ادارته لثروته الخاصة تعتبر لونا من البخل لمن اعتادوا اسراف سعيد ، ففى هذا النوع من الادارة ثمة شيء غير ملكى ، شيء برجوازى ، يضايق المستغلين البرجوازيين الاجانب فى الاسكندرية » لذلك كان القنصل الفرنسى ، وأيضا الانجليزى يبحثان عن الطابع الملكى فيه ، حيث تسود فى الغالب قيم الكرم والنبل والعطاء غير المحدود ، وليس قيم التجارة والمنفعة وجداول الضرب(٧٣) .

ومع أن المؤرخ لسوء الحظ مطالب دائما - بتعبير لاندر - أن يقتصر فى تحليله على الانجازات وليس على المشروعات ، على ما تم فعلا ، وليس على ما كان يحلم به من يؤرخ لهم ، الا أن لبعض أحلام اسماعيل دلالة هامة على الطريقة التى كان يفكر بها هذا الرجل الداهية ، ولن نجد وصفا أدق من قول يعقوب صنوع عنه « شوف ياعزيزى ، اذا رب العالمين ، عين سيدنا موسى ناظر مالية ، وسيدنا عيسى ناظر خارجية ، وسيدنا محمد ناظر جهادية، كن متيقن ان الفرعون اسماعيل يعمل شغله بسحره ويضحك عليهم » (٧٤) . ومن هنا فان أحلام اسماعيل ذات دلالة على تناوله للمسائل ، حتى وان قصرت

جهوده عن تحقيقها . وفى هذه الاحلام سنرى دائما عقلية برجوازية شديدة الذكاء . كان يرى مثلا أن الاراضى التى تحيط بالنيل فى الصعيد والتى تبلغ ثلاثة أمثال مساحة مصر ، أراض مأهولة بالسكان وخصبة الى حد لايصدق ، ولكن تفتتها يمنع استغلالها كمزرعة قطنية هائلة ، « واذا أمكن ـ كما قال لديرفيو أحد الماليين الفرنسيين ـ « أن تدار هذه المناطق بشكل سليم عن طريق موظفين عموميين يعملون تحت توجيه واشراف فعال من الحكومة فى القاهرة فانها ستصبح فى يوم من الأيام هندا أخرى ، ومن أجل ذلك أراد اسماعيل أن ينشىء خطا حديديا من اسنا فى الصعيد الى الخرطوم(٧٥) وهو مشروع يكشف عن تغلغل فكرة الاستغلال الرأسمالى فى عقل اسماعيل .

وازدهرت لفترة خلال حكم اسماعيل بعض الصناعات التى كانت قد انتهت بنهاية حكم محمد على ، فانشأ اسماعيل ١٧ مصنعا للسكر . واتجه الى التوسع فى زراعة قصب السكر وخاصة فى أملاكه فى الوجه القبلى ، وكان هدفه من ذلك تعويض النقص الذى نتج عن انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وفقدان مصر لمورد هام من مواردها . كما دبت الحياة فى معمل الطوابيش بفوه ومعمل النسيج بها وكانا قد انشئا فى عهد محمد على ، وأنشأ مصنعين لعمل الجوخ أحدهما ببولاق والثانى بشبرا ، وكانا يصنعان الأجواخ التى تلزم لجنود البر والبحر . وأنشىء معمل لضرب الطوب فى قليوب ومعمل لدبغ الجلود فى الاسكندرية ومعامل للزجاج ومعمل للورق فى بولاق .

وكانت تلك المصانع جميعها ملكية شخصية للخديو لذلك ما لبثت أن تدهورت فى آخر عهده نتيجة للافلاس ، الا أنها كانت بداية لانشاء صناعة متواضعة ، تدعم مراكز تكوين الجنين البرجوازى ، من بين تلك المراكز ازدهار الصناعة الحرفية ، فقد شهد عهد خلفاء محمد على رفع يد الدولة عن الاقتصاد القومى مما أدى الى انتعاش الحرفيين من جديد ، فزاد عددهم حتى وصل فى عام ١٨٧٧ الى ما يقرب من ٠٠٠ر٨٠٠ر١ فى وقت كان عدد السكان فيه حوالى ستة ملايين نسمة ، وعلى الرغم من أن عددا من هؤلاء الحرفيين كان يعمل فى أنواع من النشاط الاقتصادى أقرب الى الخدمات منها الى الصناعة مثل « النوتية » وغيرهم الا أن كتلتهم الكبرى كانت تعمل فى حرف صناعية مثل النسيج والحدادة وصناعة الأحذية والطوب والنحاس وصناعة الزجاج .. الخ .

والعوامل التى دفعت بهذه الفئة الضخمة الى معسكر الثورة هى نفس العوامل التى دفعت بغيرها من الفئات ، فقد كانت الضريبة على الصناع والحرفيين تتراوح بين ٤٨ قرشا وسبعة جنيهات ، فضلا عن الضرائب على المواد الأولية المستعملة فى الصناعة وعوائد الدلالة على ما يباع من المصوغات ، وقد أدت فداحة الضرائب الى تدهور الصناعات الحرفية . وفى نفس الوقت أفقدها تسلل المصنوعات الأوربية الى السوق المحلية سوقها ،

فقد كانت المصـــنوعات الأوربية تتميز عنهـا من حيث تنوعها وجـودتها ورخص أسعارها • بل ان بعض العناصر الأجنبية التى كانت تشكل الجالية الأوربية الضخمة كانت تنافس العناصر الوطنية من الحرفيين بانشاء ورش يدوية فى مصر •

كذلك أدت سياسة خلفاء محمد على الاقتصادية وخاصة اسماعيل الى تنشيط التجارة الداخلية والخارجية • فمن ناحية كان اعتماد الانتـــاج الزراعى على القطن ـ وهو محصول ينتج للتصدير العالمى ـ يؤدى الى توسع الفئات العاملة فى مجالات التجارة فيه داخليا وخارجيا • ومن ناحية أخرى كان الاهتمام المتزايد بالطرق والمواصلات وخاصة السكك الحديدية أحـد عوامل تنشيط التجارة الداخلية واتساعها فضلا عن الغاء الحظر على انتقال السلع الزراعية وترك حرية الانتاج الزراعى للمحاصيل دون حجـــر • وتؤشر الاحصائيات المتوفرة الى هذا الرواج الواسع فى التجارة المصرية ، فخلال الخمس سنوات ١٨٥٠/١٨٥١ ـ ١٨٥٤/١٨٥٥ بلغت صادرات مصر حوالى ٢٫٣٢٩٫٦٨٠ جنيه انجليزى ، وفى الخمس سنوات التالية كـــانت الصادرات ٣٫٩٥٤٫٢٠٠ جنيه انجليزى ، أما الواردات فقـد ارتفعت من ١٫٩٨٥٫٦٠٠ جنيه انجليزى الى ٢٫٧٠٦٫٤٠٠ جنيـــه انجليزى (٧٦) • وتتضح صورة الاتساع فى حجم التجـارة الخارجية اذا علمنا أن الواردات المصرية قد زادت من ١٫٩٩١٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦٢ الى ٥٫٤١٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٧٩ ، وزادت الصادرات فى نفس الفترة من ٤٫٤٥٤٫٠٠٠ الى ١٣٫٨١٠٫٠٠٠ (٧٧) • وساهم فى هذا دخول الحبوب كمحصول جـديد للتصدير اعتبارا من سنة ١٨٦٥ ، فنتيجة لانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وتدهور أسعار القطن عادت زراعة الحبوب الى الانتعاش وفاض المحصول عن حاجة البلاد وعاد تصدير الحبوب الى الخارج ورجع التوازن بين المحصولين الرئيسيين القطن والحبوب (٧٨) •

ومن هنا فان بعض المؤرخين الاقتصاديين يرون أن مصر « ارتفعت منذ عام ١٨٥٠ الى دولة تجارية ذات أهمية كبيرة ، وهى ان لم تكن دولة من الدرجة الاولى ، الا أنها كانت تتقدم بسرعة كبيرة » وهو ما ظهر أثره فى نمو المدن نموا كبيرا وخاصة الاسكندرية التى نمت من مدينة صغيرة راكدة سكانها حوالى ١٠ الاف وقت الغزو الفرنسى الى مدينة كبـــيرة مزدحمـة بالسكان تعدادها ١٥٠٫٠٠٠ نسمة عام ١٨٥٥ • وأصبح ميناؤها يشبه « غابة من الأشرعة والمداخن » (٧٩) •

وقد لعبت الضرائب هنا نفس الدور الذى لعبتــه بالنسبة لمختلف الفئـات فضـلا عن أن المنافسة الأجنبية كانت تلعب دورا مزدوجا • وجهـه الأول التجاء الأجانب الى التهرب من رسوم الجمارك المفروضة على الصادر والوارد بما يحرم الدولة من ايراد هام من ايراداتها ويؤدى الى انخفـــاض الأسعار التى يعرض بها التجار الأجانب سلعهم عن أسعار نظيراتها من السلع

المصنعة محليا. ووجهه الثانى اعفاؤهم مما يدفعه التجار الوطنيون من ضرائب المدن ، ويقول روزشتين ، أن ما كان يفرض فى المدن من الضرائب كعوائد المنازل وبدل التمغة فى الاعمال التجارية تركتها الدول للأهالى الوطنيين ليتمتعوا بها دون سواهم رغما عن أعمال رعاياها المالية والتجارية الواسعة . وأصبح ما يدفعه التجار المصريون فى العام من الضرائب المالية والتجارية — وهو ٤٣٠ر٠٠٠ جنيه — عقبة فى سبيل منافستهم للأوربيين فى الشئون التجارية (٨٠) .

والحقيقة أن حجم المنافسة للتجارة الوطنية كان ضخما جدا . ليس فقط لأن عدد التجار الأجانب قد زاد زيادة مهولة فارتفع من ٣٠٠٠ تاجر فى سنة ١٨٣٦ الى ٦٨٠٠٠ تاجر فى سنة ١٨٧٨ (٨١) ، ولكن أيضا لأن نشاطهم وصل الى أصغر القرى والعزب والكفور ، ولأنه كان نشاطا يتم فى حماية الامتيازات الاجنبية والمحاكم القنصلية .

وفوق هذا العبء ، فان الاختناقات الاقتصادية نتيجة لكارثة الديون كانت تلقى بظلها فوق نشاط التجار ، فقد أدى الاحتياج الى زيادة ايرادات الخزانة الى رفع الرسوم فى جمرك الاسكندرية ١٠٠ ٪ فى سنة ١٨٧٧ ، وزادت أجور الشحن بالسكك الحديدية بنفس النسبة تقريبا . وقد أدى ذلك الى تقليل الواردات كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطا فاحشا (٨٢) .

وسوف نجد فى وثائق العصر المالية أدلة متعددة على أن كبار ملاك الاراضى كانوا يستثمرون أموالهم فى مشروعات مالية وتجارية ضخمة جدا . ففى مايو ١٨٦٣ نظم اسماعيل تشكيل اتحاد يضم حفنة من أقوى نبلاء مصر مع ديرفيو وأوبنهايم وصاحب بنك مصرى يدعى بكاكينى كمؤسسين ومديرين للخط الملاحى الجديد ومنحت الشركة امتيازات ضخمة من الدولة . وتحدد رأسمال الاتحاد فى أول الأمر بـ ٤ مليون جنيه مصرى ثم ضوعف فى يوليو وأخذ المصريون معظم الأسهم ، فاسماعيل أخذ النصف والنبلاء وحفنة من اقاربهم وأصدقائهم أخذوا ١٦ر٠٠٠ أخرى بينما أخذ الأوربيون ٢٦٨٩ سهما من بين ٤٠٠٠ سهم خصصت لهم ، وفى هذا المضمار كانت الشركة تمثل ثورة فى الاعمال التجارية المصرية ولقد أعطتها طبيعتها القومية وضعا خاصا فى عين اسماعيل فقد كانت دائما طفله المدلل (٨٣) .

ولا تتوفر حتى الآن احصائيات دقيقة تحدد حجم هذا القطاع ، بيد أن « الشركات الزراعية والتجارية التى تألفت فى عصر اسماعيل كان حوالى ٩٦ ٪ من رأسمالها أوربيا والباقى أسهم مصرية موزعة بين الخديو والباشوات الجراكسة والأتراك . ومعنى هذا أن نشأة الرأسمالية العميلة — الكمبرادور — ترجع الى أواخر القرن التاسع عشر » (٨٤) . وعلينا أن نتوقع تناقضا قد يطل برأسه بين هذين القطاعين ، وربما كان

خافتا بعض الشيء فالرأسمالية المصرية كنت ضعيفة وناشئة وموقعها من الرأسمالية الأوربية لايسمح لهـا بالتصدى والمقاومة ، ولكن المناخ الاجتماعى العام كان كفيلا بأن يدفعها الى طموح كبير ٠

وربما كانت اندفاعات الجنين البرجوازى كما تمثلت فى حركته وفكره السياسى ، أبعد مدى فعلا من امكانياته الذاتية وهى ظاهرة طبيعية يصنعها تدفق الجماهير الشعبية الى معسكر الثورة وما تتميز به تحركاتها من تطرف رغم عفويتها وعدم تنظيمها مما يدفع الكثير من العناصر الأخرى الى طموح ثورى يتجاوز متطلباتها الآنية ٠

وقد عبر الجنين البرجوازى عن نفسه فى بعض أشكال الحركة السياسية الواسعة التى كان يقوم بها « حسن موسى العقاد » كبير تجار القاهرة وقد بدأ حركته فى أوائل حكم توفيق ، اذ كتب يعترض على الغاء قانون المقابلة ودعا الى تنظيم حركة احتجاج على ذلك الالغاء فنفته وزارة رياض الى أقاصى السودان ، ولم يعد الا بعد سقوطها وتولى شريف الوزارة على اثر مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ المسلحة ٠ وقد لعب العقاد دورا هاما فى الثورة رغم عدم وضوح كل تفاصيله ٠ ومن الثابت أنه وضع أمواله الضخمة تحت تصرف الثوار كذلك وضع اتصالاته المتشعبة بالعناصر الأوربية والتركية فى خدمة احتياجات الحركة الثورية ٠ وأخذ موقفا شديد الصلابة عقب فشل الثورة وأثناء المحاكمات ٠

وثمة وثائق تؤشر أن أعمال حسن موسى العقاد المالية والتجارية ، كانت أعمال متسعة ومتشعبة ، وقد قال هو نفسه فى محضر التحقيق معه ، ردا على سؤال عن ثروته أنه « من المعلوم أن غنى عائلتنا معلوم من قديم الزمن ولا سيما أنى وضعت يدى منذ ستة عشر عاما على تركة المرحوم موسى بك العقاد التى بلغ مقدارها ماينيف عن مائة الف جنيه ، غير الأملاك والأطيان وايراداتها » (٨٥) ٠ وقد وجدت بعض مستندات فى منزله أثناء التفتيش به ، تدل على أن أعماله المالية كانت مع بيوت مالية أوربية كبيرة ، ومنها المسيو ديرفيو ــ وهو المالى الفرنسى الذى روى دافيد لاندر قصته فى كتابه بنوك وباشوات ــ وذكر العقاد فى التحقيق أنه كان يكاتب ديرفيو المذكور بخصوص أشغال تجارة مثل بيع وشراء أوراق الديون العمومية وغير ذلك » (٨٦) ٠ كما كانت له أعمال تجارية ومالية واسعة مع الجزائر ، كما كانت له صلات كبيرة برجال البنوك ، فقد ذكر فى معرض الرد على سؤال عن سبب تواجده بالاسكندرية فى يوم ١١ يونيو ١٨٨٢ أنه كان على موعد مع كارلو يونفانتى وبيانكى وهما « اثنان بنكاريه من وكلاء الشركات المالية التجارية » كان بينه وبينهما أشغال ومعاملات تجارية ، مثل بيع وشراء من أوراق الديون العمومية » ٠

ومن أبرز التجار الذين لعبوا دورا هاما فى الثورة ، أمين افندى الشمسى ـ باشا فيما بعد ـ كبير تجار الزقازيق ، فقد كان عضوا بمجلس النواب ، وأتاح لعرابى عند نقله لرأس الوادى عقب تشكيل وزارة شريف فرصة الاتصال الواسع النطاق بالأعيان والموظفين والعناصر الوطنية الاخرى وهى الفترة التى دعم عرابى فيها زعامته واستقطب خلالها الجماهير الشعبية الى شعاراته السياسية · وهو ما جعل الوزارة تجد أن ابعاد عرابى الى الزقازيق أخطر من ابقائه فى القاهرة فعينته وكيلا لوزارة الحربية لكى يكون تحت اشرافها ·

وثمة عامل آخر جعل اندفاعات الجنين البرجوازى أبعد من قدرته المحدودة ، ذلك هو تسلل الليبرالية الى المناخ المصرى خلال نصف القرن السابق على الثورة ، ذلك الفر الذى كان يصارع ، منتظرا الشرائح الاجتماعية التى تراه محققا لمصالحها ، وهى قوة التجار والصناعيين · وخلال هذا الانتظار كانت الليبرالية المصرية تصارع وحيدة أخطر المؤسسات الاستبدادية المصرية ، نعنى بها : السراى ·

السراى ·· مؤسسة الاستبداد المصرى

أخطر أدوار التاريخ المصرى الحديث لعبته السراى ، منذ ان كانت « نخلة » يسكنها الوالى الى أن أصبحت قصرا سكنه الخديويون والسلاطين والملوك· وكان من الطبيعى أن تلعب « السراى » تلك الأدوار الخطيرة ، فقد تميزت من البداية بطابع « المؤسسة السياسية » ذات المصالح والأطماع وضمت منتفعين ومخططين سياسيين وحلفاء وأتباع · ورغم أن السراى ـ منذ عهد محمد على ـ قد ورثت مضمون السلطة فى العصر المملوكى من حيث أسلوب الحكم القائم على السلطة الشخصية المتسلطة ، فانها نجحت فى تغيير شكلها بالتخلص من ثنائيتها التى كانت تقوم فى العهد التركى المملوكى على وجود الباشا العثمانى وشيخ البلد المملوكي · وأكبر نجاح حققه محمد على ـ من وجهة نظر السراى كمؤسسة ـ هو تحالفه مع التجار والمشايخ المصريين ضد المماليك ثم تصفيته لهؤلاء الحلفاء وهو ما قضى على ازدواجية السلطة كواقع وكاحتمال ، وتدعم توحدها بتقلص النفوذ المباشر للسلطان فى مصر · ان السلطة الثنائية فى العصر التركى المملوكى (الوالى وأمراء المماليك) · أصبحت لفترة قصيرة (الوالى وممثلى العناصر النشطة فى الشعب المصرى) ثم عادت لتتوحد فى الوالى فقط بعد قمع تلك العناصر الشعبية ، وأخيرا أصبح الوالى حقيقة منفصلة عن السلطان الذى يمثله ·

وعلى امتداد نصف قرن أو يزيد ـ وفى ظل خمسة من أسرة محمد على ـ مارست السراى دورها كمؤسسة للاستبداد المصرى ، فخلقت خلال

الممارسة العناصر التي تدعم هذا الدور وتحرص على بقـــائه • فتجاوزت بهذا شخص الحاكم لتصبح تعبيرا عن فئات اجتماعية تضيق رقعتها أكثر مما تتسع وتتوزع في هرم قاعدته المصلحة المباشرة ، وقمتـــــه الايديولوجية السياسية •

وقد أرسى محمد على خلال حكمه الطويل قواعد هذه المؤسسة ، وحـدد ملامح شخصيتها وكان من الصعب أن تتخلص من تأثيرات تركها عبر حوالى نصف قرن حكم فيها مصر ، خاصة ان الحركة السياسية لم تتنامى بحيث تنتهى بحصار السراى وايقافها عند الحدود المعقـولة • ومع أن الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ ــ ١٩٠٥) لم يشهد عصر محمد على ، ألا انه عاش تأثيراته ، وفى رصده للتأثيرات العلوية، قال « ان هذا الرجل ــ محمد على ــ كـان تاجرا زارعا وجنديا باسلا ومستبدا ماهرا ، ولكنه كان لمصر قاهرا ولحياتها الحقيقية معدما ، وكل ما نراه الآن مما يسمى حياة فهو من أثر غيره » ، وهـــو فى تقييمه لـما صنعه محمد على ، يؤكد أنه « لم يستطع أن يحيى ولكنـــه استطاع أن يميت » ذلك أنه « كان صاحب حيلة بمقتضى الفطرة ، فأخـذ يستعين بالجيش وبمن يستميله معه من الأحزاب على اعدام كـل رأس من خصومه ثم يعود بقوة الجيش وبحزب آخر على من كان معه أولا واعانه على الخصم الزائل فيمحقه وهكذا حتى اذا سحقت الأحزاب القوية وجه عنـــايته الى رؤساء البيوت الرفيعة فلم يدع رأسا منها يستتر فيه ضمير « أنا » الا وقطعه • واتخذ من المحافظة على الأمن وسيلة لجمع السلاح من الأهلين • وتكرر ذلك منه مرارا حتى فسد بأس الأهالى وزالت ملكة الشجاعة منهـــم وأجهز على ما بقى فى البلاد من حياة فى أنفس بعض أفرادها ، فلم يبق فى البلاد رأسا يعرف نفسه حتى خلعه من بدنه أو نفاه مع بقية بدنه الى السودان فهلك فيه » (٨٧) ويضيف الاستاذ الامام متهكما على ما نشره محمد على من علوم فيقول ان « محمد على » عنى بالطب وتدريبه ليس من أجـل العلم ولكن من أجل الكشف على المتهمين طبيا للتأكد من قدرتهم على احتمال التعذيب » !!

واذن فان « السراى » كانت مؤسسة سياسية ذات تقاليد راسخة ،ورثها محمد على عن الولاة الأتراك الذين كانوا يسكنون القلعة ، فطورها وأضاف اليها ، كما طور وأضاف الى الكثير من الأشياء • وكان على القوى الثورية أن تتأمل هذه المؤسسة دائما كل خطوة تخطوها ، وأن تذكر تقاليدها التى تبدأ بالمنفى وتنتهى بالخنق أو الشنق ، أو بفنجان من القهوة يقتل فى لحظة ، وهى تقاليد تخدم بقاءها واستمرارها وتضمن نفوذها السياسى •

ولأن الثورات فى جوهرها صراع طبقى حول السلطة السياسية ، فان منطق هذا الصراع ومعاركه تدور بين القوى التى تطمع فيها والقوى التى

تحوزها • وفى الثورات البرجوازية التقليدية ــ أوربا ــ كان الملك وأمراء الاقطاع والقسس يحوزون السلطة ، فكانوا بذلك هدف الثورة • ولكن المسألة مختلفة فى الثورة العرابية ــ وما عاصرها أو تلاها من ثورات شعوب المستعمرات ــ فقد تفجرت فى عصر انتقـــال البرجوازية الأوربية الى قوى استعمارية ، أصبحت معه طرفا رئيسيا فى الصراع حول السلطة ــ وربما أقوى الأطراف ــ فتغيرت بالتالى خريطة التحالفات بين القوى الثورية ، ولم تعد السراى كمؤسسة للاستبداد ، هى العدو الرئيسى دائمـــا • وحتمت الظروف فى بعض الأحيان محالفتها أو مهادنتها على ضوء موقفها واحتياجات الحركة الثـورية •

ومع دخول الاستعمار الأجنبى طرفا فى الصراع حول السلطة السياسية فى مصر وتحقيقه لوجود فعال ومؤثر على خريطتها ، تغـــير موقف السراى من القوى الداخلية المشتبكة معها فى صراع السلطة ، فسعت الى التحالف معها بهدف استعادة سلطتها الاستبدادية ، وهذا ما يفسر لنـا حالة « الوطنية المفاجئة » التى أصيب بها ثلاثة من ملوك أسرة محمد على هم اسماعيل فى أواخر حكمه وتوفيق وعباس حلمى فى أوائل حكمهما • وتبدأ هذه الحالة المفاجئة عادة بأن تتحرك السراى تجاه القوى الوطنية ، لتحاول احتواءها وابقاءها فى قفص حركتها المحدود • ثم تفض السراى هذا التحالف وتمزقه بعد أن تستخدمه كقوة « ضاغطة » وتحقق به هدفها فى مشاركة الاستعمار ســـلطته •

وقد كانت الثورة العرابية أول تحرك مصرى حقيقى يطرح مضمونا جديدا للسلطة السياسية ويسعى لتقويض شكلهـــا التقليدى ، رغم ضراوة الصراع حول ابقاء شكلها ومضمونها على ما كانا عليه •

السراى كمؤسسة سياسية

تجمع حول السراى وساهم فى تحويلها من شخص الى مؤسسة سياسية قوى وشرائح اجتماعية تمثلت أساسا فى الارستقراطية التركية المملوكية ذات الاتجاهات العنصرية، ثم اتسعت قاعدة تلك القوى لتشمل أعدادا من المثقفين المصريين الذين شاركوا بمراكز متواضعة فى جهاز الحكم •

ومع تطور وتبلور مصالح القوى التى تستظل بالسراى ، وخاصـــة الارستقراطية التركية المملوكية، التى دعمت نفسها بالملكيات الشاسعة، أصبح لها مصالح اقتصادية متميزة ، ماجت التناقضات داخل السراى كمؤسسة • فاتجه جناح من الارستقراطية التركية المملوكية الى الاعتراض على مضمون السلطة الاستبدادى عندما تزايد تركيزها فى يد الخديو ، فى الوقت الذى

تزايدت فيه المواقع الاقتصادية التى يشغلها هذا الجناح فتزايد الحاجه على المطالبة بنصيب من السلطة • وأخذ نفس الموقف ـ ولكن بشكل أكثر تخاذلا ـ عدد من المثقفين • وفى مواجهة هذه المطالب وقف الخديو وأتباعه وحاشيته والعناصر الأكثر رجعية وتعصبا من الأتراك والجراكسة « عثمـــان رفقى والارستقراطية العسكرية مثلا » كجناح يضغط فى اتجـــاه الابقاء على ضمون السلطة الاستبدادى وشكلها الأحادى •

ولم يكن هذا التناقض سوى أحد أشكال التناقضات المتعددة فى المجتمع المصرى يومذاك وقد عبر عن نفسه عندما سمحت التناقضات الأخرى بذلك : التناقض بين الاستعمار والقوى الوطنية والتناقض بين هــذه القوى وبين السراى كمؤسسة • والتناقض بين السراى ـ بجناحيها ـ وبين الاستعمار • فضلا عن عديد من التناقضات داخل معسكر الثورة ، الجيش والارستقراطية الزراعية والبرجوازية الريفية والتجارية والحرفيين وفقراء الفلاحين والمثقفين •

وبتجمع هذه التناقضات على امتداد مرحلة تخمر الثورة ثم انفجارها ، تحددت مواقف السراى فى خطوات مترددة ومتناقضة أحيانا ، ففى أواخر حكم اسماعيل توحد الجناحان اللذان يستظلان بالسراى وحل التناقض بينهما لصالح الجناح الأقل رجعية ، وذلك للوقوف ضد التسلل الاوربى الذى كــان يهدد سلطة المؤسسة الاستبدادية ككل • ثم سعيا للتحالف مع القوى الوطنية لاستخدامها كقوة ضاغطة فى مواجهة الأجانب • فقد تحالفت السراى مع البرجوازية الزراعية وعناصر البرجوازية التجارية القليلة التى كانت تحاول توسيع سلطة مجلس شورى النواب ، وكان موقف السراى فى أواخر عهــد اسماعيل تعبيرا عن هذا التحالف اذ قبلت السراى اللائحة الوطنية التى طالبت بتشكيل حكومة مصرية ، وتسوية مصرية للديون ودستور جديد « مشروع شريف ١٨٧٩ » •

لم يكن التسلل الأوربى يهدد المؤسسة الاستبدادية فى مطامحها لابقاء مضمون السلطة الاستبدادية فى يدها فحسب • ولكنـــه كان يهدد أيضـــا مطامحها للاستقلال بحكم مصر ، وكانت السراى منذ عهد محمد على تتجه الى ابراز حقوقها الاستقلالية قبل السلطان العثمانى ، وهى حقــوق تمثلت فى حصولها على حــق التصرف فى الشئون الداخلية ، ثم اتسعت لتشمل سلطات أخرى فى خلال حكم اسماعيل ، ولمــا كانت السياسة الأوربية متلونة وذات مطامح خبيثة فان السراى فى بعض الفترات لم تأمن أن تتآمر هذه السياسة على حقوقها الاستقلالية التى كفلها لهــا جهد محمد على وحروب اسماعيل • ويذكر الشيخ محمد عبده فى مذكراته أن الخديو اسماعيل عندما عجز عن تسديد الديون عمد الى اشعار الدول الأوربية بذلك لأنه « كـــان يريد أن يكون ذلك العجز معروفا عند الدول ذات النفوذ وأن تتدخل فى تحديد وجوه الوفاء وطرق التسديد ظنا منه بأنه متى ثبت عجز الماليـة المصرية عن أداء

الدين ، ولم يبق من وجوه الوفاء ما يكفى له ، أعلنت الدول قطـع مـرتب الآستانة ــ أى الجزية التى كانت تدفعها مصر للسلطان العثمانى ــ ونادت به ملكا مستقلا على مصر»(٨٨)·وعلى الرغم من أن هذه الرواية بالذات غير صحيحة اذ بالعكس عارض اسماعيل فى تدخل الدول فى شئونه المالية ، وأكد انه فى حاجة الى خبراء وليس الى ممثلين لدول · فضلا عن أن اعـلان الافلاس كان مؤامرة انجليزية كما أوضحنا فى الفصل السابق · وعلى الرغم من هذا فان رواية الشيخ محمد عبده ذات دلالة كبيرة على أن فكرة الاستقلال بحكم مصر كانت منتشرة عن اسماعيل وكانت تحكم العديد من تصرفاته ·

وكان موقف اسماعيل من الجيش كقوة وطنية وديا فى أواخر عهـده حتى أن عرابى اتهمه بأنه كان وراء مظاهرة الضباط التى أسقطت الوزارة الأوربية · ورغم أن هذا يبدو غير صحيح الا أن المظاهرة عمـوما لم تكن مضادة له ، كما أنه لم يسمح بمعاقبة مدبريها ، بل واستغلها سياسيا الى أبعد مدى ، اذ أبلغ القنصل البريطانى فى اليوم التالى أنه لن يكون مسئولا عن الأمن العام والنظام الا اذا أبعد نوبار من مركزه (٨٩) · وهو ما حـدث بالفعل · يضاف الى هذا تقريبه لبعض الضباط وتزويجهم من الجوارى الجركسيات فى قصوره ، ثم محاولته فى الأيام الأخيرة أن يستخدم الحـق الذى حصل عليه من السلطان باطلاق يده فى زيادة عدد الجيش كما يشاء بدون حدود ، لكى يعيد بناء قوة محاربة كبيرة ، ويبدو أنه كـان يدرس احتمال محاربة الدول الأوربية ·

وفى آخر عهده أيضا أخـذ تحالف اسماعيل مع المثقفين شكل اطـلاق الحريات العامة وخاصة حرية الصحافة والاجتماع مما خلق حالة من الهجوم الحاد على التدخل الأوربى · على أن هذا التحالف قد تفكك بتدخل الدول ونجاحها فى خلع الخـديو ·

وقفت القوى الوطنية فى مواجهة ذلك حائرة ، فلم يكـن فى تاريخ اسماعيل ما يجعلها حريصة على بقائه ، رغم أن ذهابه يعتبر هزيمة وطنية لأنه تم بضغط استعمارى ، ويبدو أنها لم تشأ أن تستنفد قوتها فى الدفاع عن جواد خاسر ·

وينبغى أن نشير هنا الى عامل لعب دورا هاما فى الصراع السياسى وتجمعت خيوطه منذ أواخر عهد محمد على ، هـذا العامل هو تصاعد الصراع بين أفراد أسرة « محمد على » على تولى مسند الخديوية ، وكانت القاعدة التى يتم توريث الملك على أساسها تنص على أن يتولى الحكم أكبر أفراد الأسرة الذكور سنا ، وهى قاعدة ظلت سارية الى أن ظهر الاتجاه الى أن يقصر الحاكم هذا الحق على أبنائه هو فقط · وأدى هذا الاتجاه الى احداث صراعات وانقسامات فى داخل معسكر السراى ، ففى عهد عباس الاول تزايدت

كراهيته لأفراد أسرته من عماته وأبناء عمومته ، وكان يكره سعيد باشا وارث الملك من بعده حتى اضطره الى العزلة بالاسكندرية • وأساء اسماعيل الظن بأفراد أسرته • ثم غير نظام وراثة العرش وجعله في ذريته فحرم منه شقيقه مصطفى فاضل ، واضطره الى الهجرة بعد تصفية أملاكه • وتزايد العداء بينه وبين عمه الأمير عبد الحليم الذى هاجر هو الآخر الى الآستانة وعمد الى تدبير عدد من المؤامرات للاستيلاء على العرش • وكان الامير عبد الحليم — أو حليم — قطبا نشطا في الصراع على السلطة طوال الفترة الممتدة من أواخر حكم اسماعيل وأوائل حكم توفيق • اذ كان ينظر اليه دائما عند تأزم الأمور باعتباره البديل (٩٠) • وقد كان لكل منهما — مصطفى فاضل وحليم — أنصاره في مصر والداعون الى عودته والمتآمرون لذلك ، كما كان لاسماعيل بعد خلعه أنصاره والداعون الى عودته •

وفي السنتين الأوليين من حكم توفيق تأثر موقف السراى بعدة عوامل ، فقد تدخلت الدول الأوربية لمصلحته ضد الباب العالى الذى كان يحاول الغاء الامتيازات التى نالها اسماعيل بفرمان ١٨٦٣ • وكان معنى هذا أن يحرم توفيق من العرش وأن يعود نظام وراثته الى ما كان عليه قبل حصول اسماعيل على حق بقاء العرش في أسرته فيتولى الأمير حليم مسند الخديوية •

ومن ناحية أخرى ، فان القوى الوطنية لم تتحرك لوضع العراقيل في طريق استقرار حكم توفيق ، فقد كانت غير مستعدة من الناحية التنظيمية كما أنها لم تشأ أن تضغط عليه خاصة وأنها لم تكن تحمل من الكراهية ما حملته لسلفه اذ كان بينه وبينها وشائج وعلاقات • ويقول بلنت أن محمد توفيق أيام كان وليا العهد « وقع تحت نفوذ جمال الدين الأفغاني ، وصار هذا صلة قوية بينه وبين المصلحين الذين وعدهم مرة بعد أخرى بأنه متى وصل الى العرش فسوف لا يحيد شعرة عن جادة الحكم الدستورى » (٩١) ومن هنا فقد كان انتظار القوى الوطنية ضرورة فرضتها ظروف محددة •

أما هو — توفيق — فقد كان ابنا مخلصا للسراى كمؤسسة لذلك رأى أن توليه السلطة يعنى ألا يتنازل عنها أو يشاركه أحد فيها • وقد أكد لبعض الأجانب تفسيرا لرفضه الموافقة على مشروع الدستور الذى قدمه شريف « أنه لاينوى الرجوع الى الحكم الشخصى ، ولكنه يرى أن تقرير النظامات الحرة الآن لايوافق حالة البلاد • وأن الدستور الذى عرض عليه لم يكن الا تزويقا خاليا من المعنى » • ويقول كرومر الذى نقل الحديث السابق — تعليقا عليه — أن الخديو قد أصاب « اذ لم يكن أصلح لمصر اذ ذاك من الاستبداد على شرط أن يقرن بحسن النية والعدل وأن يكون تحت اشراف المراقبة — الأوربية طبعا — الى حد معقول » (٩٢) •

وما حدث نتيجة لتوازن القوى انذاك ـ أن مركز الاستبداد انتقل من الخديو الى وزارة رياض ، ذلك أن الاحتكارات الأوربية لم تكن تثق بالخديو وقد وصلت الى تحليل قدمه لهـا الرقيبان الأوربيان الانجليزى ايفلنـج بارنج ـ كرومر فيمـا بعد ـ والفرنسى دى بلينير ، يقول « ان أحوال مصر لايصلح معهـا أن يكون فى البـلاد أوربيون يحكمونها مباشرة ، وأن الأوفق أن تعطى لنـا ـ الرقيبين ـ سلطة التفتيش والمراقبة والارشاد ، وأن نجعل التأثير الشخصى وميلة فى فضاء المراد » (٩٣) · وبهـذا انتقلت السلطة الفعلية الى الرقيبين والشكلية الى وزارة « رياضستون » ·

ولمـا كان رياض فى ممارسته لسلطته يشـعر بانه مستند الى قوة فعلية ـ هى قوة ممثلى الاحتكارات الاوربية ـ فقد بدأ يعـارض اجراءات الخديو ، وخاصة تلك التى لجـأ فيها محاولة توفيق تدعيم السراى كمؤسسة بحلفاء وأتبـاع جدد عن طريق الافاضة بالرتب والنياشين ، « فكان رياض يظهـر فى أقواله ما يخدش نفس الخديو ، وقد كان يأتى فى مقـاله ما يشير الى التهديد بالأجانب ووكلائهم » (٩٤) ·

وكانت حاشية توفيق هى نفسها حاشية اسماعيل ، التى تعودت على الحكم الشخصى والتحكم الفردى ، ان خليـل آغا ـ كبير آغاوات الوالدة باشا ـ كان يملك نفوذا لا يملك مثله رئيس الوزراء · يصـفه النـديم بأن « اشارته حـكم ، وطـاعته غنم ، يخضـع له الـكبراء ويسعى لخدمتـه العظمـاء كـانه كافور الأخشـيدى فى أيامه » (٩٥) ومن الطبيعى أن تغضب الحاشية عندما تفقدها الظروف القدرة على ممارسة السلطة بهـذا الاتساع غير المحدود ، وهو ما حدث نتيجة للتدخل الأجنبى اذ ذاك « عـز عليهم أن يروا السخرة الشخصية قـد أبطلت والسلطة الادارية قـد قيدت وتحول مجراها عن رجال المعية الى ناحية النظارات ·· ولم يبق لهم التصرف المطلق فى الأعمال والمصالح كما كان لهـم من قبـل بل أحسـوا بأن من الأحكام العمومية ما يجرى عليهم كما يجرى على افراد الأهالى (٩٦) وهكذا بدأت السراى تغضب من رياض ، الذى كان يقود محـاولة لتحويل السلطة الى مصلحة الأجانب ، فلم تعد سلطة شخصية محضـة كما كانت فى عهـد التحكم الخديوى ·

ويتزايد الصراع بين الخديو ورياض ، بدأت السراى تتحول الى قـوة مناوئة للحكم الأوربى ولاستبداد رياض · وبدلا من أن يقيم الخديو حفلات سمر يسمح خلالها لحاشيته بالسخرية من رياض وتقليد طريقته فى الكلام والحديث · بدأ هو وحاشيته يستعيدون الخبـرة التى سبق لاسماعيل أن حققها عندما هاجم الضباط نوبار والوزير الانجليزى ولسن ، ونتج عن ذلك اسقاط وزارة نوبار ، فخطا الخديو خطواته الأولى تجاه العناصر الثورية ، بمحاولة احتضان عبد الله النديم ، الذى كان يقود فى ذلك الوقت حركـة واسعة لانشاء الجمعيات الخيرية التربوية نتج عنها عدد من المنظمات ذات التاثير فى المجتمع المصرى ، وانتظمت فى صفوفها عناصر ثورية ووطنية ·

وكان هدف الخديو من هذه الخطوة أن تصبح تلك المنظمات لسان دعوة له ، وأن يستعين بها فى مقاومة رياض ، وهو ما حدث بالفعل اذ بدأ النديم يمدح الخديو ويدعو له فى خطبه ويستغل حظوته لديه فى توسيع نطاق جمعياته . وأصبحت هذه الجمعيات مجال صراع بين الخديو ورياض وصلت الى حد تحريض النديم على تمثيل مسرحية كانت تهاجم السيطرة المطلقة وتدخل الأجانب ، بل أن الخديو أراد أن يؤكد تأييده للنديم حين قام رياض بتدبير مؤامرة لاقصائه عن الجمعيات ، فسارع بزيارة المدارس التى أنشأها النديم ومعه عدد من الوزراء (٩٧) .

ثم كانت الخطوة الثانية ، فسعى توفيق لتقريب عدد من العناصر الثائرة فى الجيش اليه . وكان رسوله للاتصال بتلك العناصر ، على فهمى ، الذى كان متزوجا باحدى جوارى السراى ـ وكان عرابى نفسه قد تزوج ابنة مرضعة الامير الهامى باشا ـ وكان على فهمى بالاضافة الى هذا قائدا لاحدى فرق الحرس الملكى وعلى علاقة حسنة بالعناصر الثائرة ، وصديقا لعرابى وعبد العال حلمى وغيرهم من القيادات الوطنية فى الجيش وحين التقى الخديو بالضباط الثائرين شجعهم على مهاجمة رياض ومع أن « على فهمى » لم تكن له آراء سياسية ، فقد كانت صلته ودية بالعناصر السياسية فى الجيش . فاستطاع أن يقنعهم بأن الخديو هو أيضا فى جانبهم وأنه أرسله خصيصا لانذارهم بأن رياض ورفقى يدبرون لهم تدبيرات مبيتة(٩٨) . وعندما لمح الخديو أن هناك منافرة بين عثمان رفقى ناظر الجهادية وبين أحمد عبد الغفار ، وكان قائمقاما فى الفرسان ، بدأ يقرب اليه القائمقام النافر فكان يستدعيه فى طريق الجزيرة ويستوقفه ويحادثه الزمن الطويل(٩٩)

ومع أن أسلوب الخديو فى جذب الضباط اليه كان يتضمن فهما سطحيا لطبيعة حركتهم الا أن هذا الفهم لم يقيد هذه الحركة وهو ما ظهرت آثاره فيما تلا ذلك من تحركات الجيش . أكد الخديو لعلى فهمى أنه أراد ترقيته لرتبة اللواء والانعام عليه بألف جنيه ولكن رياض باشا عارض فى ذلك ، وعبر لأحمد عبد الغفار عن تأييده لموقفه المناوىء لعثمان رفقى ، والأرجح أن توفيق كان يظن أن الضباط عناصر ساخطة يمكن دفعها الى تحقيق مآربه نظير بعض المنح ، ثم التخلى عنها اذا فشلت فى اسقاط رياض . ومن هنا أرسل اليهم على فهمى ليقول لهم على لسان الخديو : أنتم ثلاثة وأنا رابعكم .

بيد أن كلا من الطرفين كان يعمل لهدف مختلف ، فالضباط يسعون الى اسقاط السلطة الاستبدادية مهما كان مركزها ، بينما كان هدف الخديو نقلها اليه . وقد رأى الثوار أنه لا بأس من التحالف مؤقتا مع الخديو لتفتيت الجبهة المعادية لهم . وأنهم يستطيعون تصفية الموقف معه بعد اسقاط

رياض الذى كان يمثل السلطة الأجنبية • ورغم هذا فان توفيق كان مترددا• اذ كان يخشى أن تؤدى مناوئته لرياض الى عزله واعادة أبيه أو تولية الامير حليم مكانه • ولذلك فانه عندما قدم الضباط الثلاثة عريضتهم التى طلبوا الثلاثة ، فى حين أن رياض كان يرى تحويل العريضة الى مجلس عسكرى فيها عزل عثمان رفقى انضم الخديو الى فريق المطالبين بمحاكمة الضباط حين أن رياض كان يرى تحويل العريضة الى مجلس عسكرى يحقق فيما فيما ورد بها من اتهامات ضد عثمان رفقى ذاته •

والأرجح أن موقف الخديو تولد من خشيته من الاتهام بممالأة الضباط المتمردين ، فأراد بالتشدد ضدهم تأكيد عدم مسئوليته عن سلوكهم • وربما استهدف ايقاع رياض فى موقف حاد يزيد من رقعة الخلاف بين الوزارة والضباط بما يحقق هدفه فى اسقاط رياض •

على أن السراى لم ترتح للموقف الذى ترتب على انتصار الضباط فى واقعة أول فبراير ١٨٨١ ـ الهجوم على قصر النيل ـ وكشف عن سوء فهمها لطبيعة حركة الجيش • فعلى الرغم من عزل عثمان رفقى فان رياض قد بقى ، وأصبح الجيش قوة بعد نجاحه فى عزل عثمان رفقى . وأدرك الخديو أن من الصعب السيطرة على تلك القوة . فسعى الى تكوين محاور داخلها يأمن لها • لقد أصبح ـ بتعبير الشيخ محمد عبده ـ « فى همين عظيمين بعد أن كان فى هم واحد : هم رياض باشا وهم الضباط » • وقد حاول أن يستوثق من اخلاص على فهمى ـ قائد حرسه ـ « فأمره باستدعاء جميع ضباط الآلاى الى سراى عابدين ليقسموا للجناب الخديوى يمين الطاعة والفداء ويقسم لهم جنابه يمين التأمين من كل عقوبة على ما مضى » •

وكانت خطة الخديو خطة تآمرية تتسم بدرجة عالية من الخبث وعدم الاخلاص الا لذاته ، اذ كان يسعى للتحالف مع على فهمى لعله يساعده على تصفية عرابى وعبد العال ، ثم يستدير الى على فهمى نفسه فيصفيه وبهذا يتخلص من القوة الجديدة لأنه لم يستطع ترويضها ، « ولكن عرابى فطن الى الأمر فالتمس من الخديو أن يدخل فيما دخل فيه على فهمى من يمين الأمان ، فدخل برضاء الجناب الخديو أو على غير رضاء فى رابع يوم الحادثة وتقاسما الايمان » (١٠٠) •

وقد برز خوف الخديو من أى تحركات مقبلة للجيش ، ومن اشتغاله بالسياسة ، فى الخطبة التى ألقاها فى ١٢ فبراير ١٨٨١ فى الاجتماع الذى دعا اليه كبار ضباط الجيش ليستميلهم الى صفه وفيها قال أنه عفى عن كل الذين اشتركوا فى تمرد أول فبراير • وركز على الضباط ودعاهم « أن لاتشتغلوا من الآن فصاعدا بشىء خارج عن حدود وظائفكم واجتهدوا فى اداء واجباتكم العسكرية » • ثم استعرض بعض الاصلاحات التى أجريت « وذلك مما يجب على كل محب لهذا الوطن ابداء الشكر واظهار علامات

المسرة وحاصل ما أقول لكم أن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية والامتثال لولى امرهم ، وانى لعلى يقين من أنكم تعتقدون بأن أكمل الصفات أن تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا المحور القويم » ٠

ولم يكتف الخديو بهذه الدعوة التى كان يعلم أنها لن تجد آذانا صاغية ، وانما بدأ يتآمر بهدف خلق حركات موالية له داخل الجيش ، وتركزت مؤامرته على استمالة صف الضباط والضباط الصغار الى جانبه لكى يقوموا بتحرك سياسى يعلنون خلاله أنهم لم يكونوا موافقين على تمرد أول فبراير ، والهدف من هذا الاعلان واضح ، اذ يمكن ـ استنادا اليه ـ توجيه تهمة التحريض على التمرد الى قوادهم كما أنه يؤدى الى ابراز قوة موالية للخديو داخل المؤسسة العسكرية ، قد تقضى ـ بظن الخديو ـ على شعبية القيادات الثائرة ٠

وهكذا وضع نجاح تمرد أول فبراير ١٨٨١ الخديو فى مأزق حرج ، صحيح أنه قد نتج عن التمرد تفسخ فى وزارة خصمه اللدود رياض بطرد عثمان رفقى وتعيين البارودى مكانه ، الا أن القوى التى أحدثت هذا ظهرت كقوة مستقلة تعمل لحساب أهدافها وليس لتحقيق مطامعه ٠ اذ ذاك حاول الخديو أن يتآمر عليها ، وأن يشق صفوفها وأن يفتعل محورا مؤيدا له بين ظهرانيها ، ففى صيف ١٨٨١ ـ وكان فى الاسكندرية ـ سعى لكى يضم اليه القوى العسكرية المرابطة هناك وعاود الحديث مع على فهمى ليضمه اليه هو وقوات الحرس الخديو ٠ وخدعه على فهمى وأكد له أنه معه ، فعاد الخديو من مصيفه لصدر أوامر بنقل آلاى عرابى وآلاى عبد العال حلمى على أن يحل محلهما آلاى الاسكندرية وسارعت القوى الوطنية فأحبطت المحاولة بمظاهرة ٩ سبتمبر المسلحة ٠ وأجبرت الخديو على اسقاط رياض واسقاط الحكم الاستبدادى كله بالموافقة على الدستور ٠

الأجانب المحليون

يطلق تعبير « الأجانب المحليين » على العناصر الأجنبية التى توافدت على مصر وأقامت بها اقامة أشبه بالاستيطان ، بحيث أصبح لهم فيها أعمال تجارية واسعة فتحولوا الى فئة من فئات المجتمع المصرى لها حقوقها وامتيازاتها ولها أوضاعها القانونية ولها فى مجرى السياسة المصرية تأثير قد يزيد أو ينقص حسب الأحوال ٠ ومنلاحظ أنه منذ عهد محمد على وحتى الغاء الامتيازات الأجنبية فى سنة ١٩٣٧ كان للأجانب المحليين تأثيرات متزايدة بحيث لانستطيع أن نستوعب أى فترة من فترات هذا التاريخ الطويل اذا أهملنا وجودهم وتأثيرهم ٠

وبينما لم تجد الحملة الفرنسية فى مصر من الأجانب سوى فئـات قليلة ، فان عهد محمد على شهد تزايد أعدادهم نتيجة لحاجته الى الخبـرة الفنية الأجنبية فى تدعيم مشروعاته الكبرى سواء فى الجيش أو فى الزراعة والرى أو الصناعة والتعليم ٠٠ الخ ٠ ثم ارتفع هذا العدد فى حكم سعيد الذى كان يكن تقديرا كبيرا للخبـرة الاجنبية ، ونفس المسألة بالنسـبة لاسماعيل الذى تزايدت فى فترة حكمه أعداد الأوربيين الوافدين مع رأس المـال الأوربى لانشاء مشروعات يستثمرون فيها أموالهم أو خبرتهم أو يستثمرون فيها غفلة الحاكم وضعف الشعب ٠ وهكذا تزايد عدد الاجانب فى مصر حتى وصـل فى سنة ١٨٧٩ الى مائة الف أجنبى من الانجليـز والفرنسيين والمالطيين واليونانيين والنمساويين والروس ٠٠ الخ ٠

يذكر « لاندز » فى كتابه « بنوك وباشوات » أنه فى الفترة من ١٨٥٧ الى ١٨٦١ دخل البلاد ١٢٠٫٠٠٠ أجنبى بمعدل ثلاثون ألف أجنبى كل عام وأنه دخل مصر فى عام ١٨٦٢ حوالى ٣٢٫٠٠٠ أجنبى ٠ وفى العام التالى دخلها ٣٤٫٠٠٠ وفى سنة ١٨٦١ دخلها ٥٦٫٠٠٠ وفى سنة ١٨٦٥ دخلها ٨٠٫٠٠٠ أجنبى وهى أعداد تصل جملتها الى ٢٠٢٫٠٠٠ أجنبى فى أربع سنوات بمعدل ٥٠٫٠٠٠ فى السنة ٠ وبهذا يصبح ما دخل مصر من الأجانب فى الفترة خلال ثمانى سنوات (١٨٥٧ ـ ١٨٦٥) حوالى ٣٢٢ الف أجنبى بمتوسط أربعين الفا فى السنة وهو عدد ضخم بلاشك(١٠١) ٠ على أنه فما يبدو أن هذا العدد الضخم لم يكن يقيم بشكل دائم فى مصر ولكنه كان يقضى أوقاتا قصيرة ٠ ولعل المتوسط العام الذى ذكره روزشتين وهو مائة ألف ، هو الرقم المعقول للعناصر الأجنبية الثابتة نسبيا فى اقامتها بمصر (١٠٢)٠

وقد أصبح لهذا العدد الكبير جاليات تركزت بعضها فى المدن الكبرى وخاصة فى الاسكندرية والقاهرة وعواصم المحافظات والمـدن الساحلية ، وأصبح لهم تنظيمها الأهلى الخاص بهم الذى يضـم رؤوسهم ٠ وانتشرت القنصليات الأجنبية فى المدن الكبرى لرعاية مصالح هذه الجاليات وضمانها٠ ثم أصبح للأجانب ،ومساتهم الخاصة التجارية والصناعية والسياسية وحتى القضائية والتشريعية،فاذا عرفنا أن عدد سكان مصر فى ذلك الوقت كان يصل الى ٥٫٥١٨٫٠٠٠ فمعنى هذا أن الأجانب كانوا يشكلون ٢ ٪ من عـدد السكان ٠ وهى نسبة كبيرة وان كانت لا ترقى الى النسب العالية التى يصل اليها عدد الأجانب فى بلاد أخرى عرفت مشكلة المستوطنين ٠ على أن النسبة تحدث تأثيرها من طبيعة المناطق التى كان الأجانب يتمركزون فيهـا ومن قدرتهم على التأثير السياسى وحجم مصالحهم الاقتصادية وهو الأساس ٠

وكان الأجانب يتمركزون فى المدن حيث ترتفع نسبتهم الى نسبة عدد السكان بشكل واضح ٠ فبين سكان الاسكندرية الذين بلغ عددهم مائة ألف

نسمة كان هناك عشرة الاف أجنبى ، أى أن نسبتهم كانت ١٠٪ وهى نسبة كبيرة • واذا قارنا الاسكندرية مثلا بأى ميناء أوربى للتجارة ، قـــد تبدى المقارنة نوعا من المشابهة الظاهرية ففى أى ميناء بحـــرى لابد من وجود حثالات بشرية • ولكن المسألة هى أننا اذا قارنا عدد هؤلاء بعـــدد السكان وحجم التجارة فى الموانىء جميعا لوجدنا أنه « لايوجد فىأوروبا مايشبههذه المستعمرات البيضاء القذرة الزاحفة الى بلدان الشرق ، حيث تتوافر مزايا سياسية ونفسية ليست معروفة فى البلاد الأصلية • لقد كان شاطىء التجارة الأوربية الممتد مليئا بالعناصر الطافية فوق سطح المجتمع الغربى » • وعند هؤلاء كانت مصر القرن التاسع عشر « أرضا مستعمرة حتى وان كـــانت اسميا مستقلة ســـواء أكانت مستقلة بنفسها أو باعتبـــارها ولاية فى الامبراطورية العثمانية المستقلة • وعلى هذا الشبح البـــائس للأمة المصرية كان الرجل الانجليزى أو الفرنسى أو البروسى أو النمســـاوى يخطو مزهوا مطمئنا الى أن كل ما يصنعه ستحميه القوة (١٠٣) •

فاذا حاولنا أن نصنف الأجانب حسب أنشطتهم فى المجتمـــع المصرى فسنلاحظ أنه كان على رأس تلك الأنشطة من حيث التأثير وليس من حيث العدد المتمركز فيها : الأنشطة المرتبطة بالجهـــاز الحكومى نفسه • وقـــد بدأت اغارة الموظفين الأجانب على الادارات المصرية منذ عام ١٨٧٦ ففيمـــا بـين سنتى ١٨٦٤ ، ١٨٧٠ كان عدد الأجانب الذين عينوا فى الحكومة المصرية ١٦٠ فقط وفيما بـين سنتى ١٨٧٠ و ١٨٧٥ عين ٢٠١ موظفا وفى ســنة ١٨٧٦ وحدها جىء بما لايقل عن ١١٩ أجنبيا حشروا فى سلك الخـــدمة الملكية حشرا • وفى سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفا وفى السنة التالية عـين ١٣١ اخرين (١٠٤) •

وهكذا لم تمر سنوات قليلة حتى كان الموظفون الأجانب أخطبـــوطا ضخما ، وصفه عبد الله النديم فى مقال له « بالطائف » قال فيه « تخيـــل نفسك عائدا الى وطنك بعد غيبة سبع سنوات وحين تصـــل الى الاسكندرية فسوف تجد قائد الميناء بحارا انجليزيا ، فاذا وصلت الى حقائبك بالجمرك فستجد مديره انجليزيا كان موظفا سابقا بمصلحة البريد • فاذا أردت أن تسافر الى القاهرة بالسكة الحديد فسوف تجد هـــذا المرفق يدار واسطة موظفين انجليز وهنود وفرنسيين فاذا شئت أن ترسل تلغرافا الى أهلـــك تنبئهم بوصولك فستجد المشرف على التلغراف موظفا انجليزيا أيضا ، واذا شئت أن ترسل لأصدقائك خطابات تخبرهم بقدومك فستجد مصلحة البريد مرؤوسة لموظف سابق فى البريد الانجليزى » (١٠٥) •

وقد لعبت المنافسات الدولية دورها فى زيادة عدد الموظفين الأجانب دون مبرر ودون الحاجة حتى الى خبرتهم أو عملهم ــ هـــذا بافتراض أنه

كانت لهم خبرات حقيقية ـ ويذكر بلنت أن التسوية التى تمت فى برلين سنة ١٨٧٨ بين فرنسا وانجلترا والتى تضمنت موافقة بريطانيا على احتلال فرنسا لتونس مقابل حصول الاولى على قبرص ، قد تضمنت أيضا فيما يختص بمصر أن يكون حظ الدولتين واحدا فى التسويات المالية التى تتم فى مصر • ونتيجة لهذا الاتفاق وصلت التعليمات بأن يكون حظ فرنسا وانجلترا واحدا فى كافة التعيينات فى الوظائف المصرية (١٠٦) • وقد ذكر مراسل التيمس فى بداية السنة التالية لذلك أن المنافسات الدولية قد حشرت ثلاثة أو أربعة من الموظفين فى عمل لا يحتاج تأديته الا لشخص واحد (١٠٧) • وقد ظهر أثر المنافسات الدولية فيما سبق أن ذكرناه من طلب ايطاليا والنمسا منصبى وزير الحقانية ووزير المعارف لاثنين من رعاياهما • وكان تعيين الوزيرين الأوربيين فى وزارة نوبار هو قمة سيطرة الأجانب على الادارة المصرية ، وفيما بعد ساور هؤلاء الموظفون شعور بأن سيطرتهم على الادارة ينبغى ألا تقل عما وصلت اليه فى عهد الوزيرين • ولهذا فانه بمجرد اسقاط الوزارة أعلن كبار الموظفين الأوربيين فى القاهرة شبه اضراب عن العمل بدأ بأن رفض الرقيبان العودة الى عملهما « وقد حذا حذوهما الموظفون الأجانب الآخرون حتى لم يبق فى النهاية من ظل قائما بعمله سوى موظفى صندوق الدين وحتى هؤلاء الموظفين وجدوا الفرصة فيما بعد لاظهار تذمرهم » (١٠٨) •

وهكذا لم يكتف الموظفون الأوربيون فى الادارة المصرية باستلاب المرتبات الضخمة على حساب أصحاب الحق من الموظفين المصريين الذين زعمت القيادات الأوربية للحكومة أن الميزانية لاتسمح بدفع مرتباتهم بل انهم كانوا يمارسون ضغوطا شديدة لفرض سلطتهم تصل الى حد الاضراب عن العمل كما رأينا ، فاذا عرفنا أنهم كانوا خالين من أى مواهب حقيقية أو خبرة يمكن الاستفادة منها أدركنا الدور التخريبى الذى كانوا يلعبونه فى الادارة المصرية •

عمل الجزء الآخر من الأجانب المحليين فى أعمال مالية متعددة ، ومن هذه الاعمال الشركات والبنوك التى أشرنا الى نشاطها فى الفصل السابق يضاف اليهم الذين يستغلون أموالهم فى المتاجر الكبيرة والصغيرة وحانات الحوارى والقرى وكازينوهات القمار وفنادق وبيوت الدعارة • وكان أخطر هذه الفئات بلاشك المرابون الذين يعملون فى الريف اذ كانوا يشتركون مع بنوك الاقراض فى سلب الفلاحين أملاكهم العقارية ، وكانت مصر لاتعرف قبل التسلل الأوربى الواسع سوى الرهن الحيازى ، وهو يعنى أن يقترض الفلاح ويسلم الأرض الى من يقترض منه فورا . وهو ما كان يجعل الاقتراض على الأرض خطوة صعبة لا يقدم عليها الفلاح الا نادرا لأنها كانت تعنى ـ فى ظل قاعدة الرهن الحيازى ـ أن يفقد الفلاح حيازته حتى يستطيع تأدية الدين فيستردها • وبانشاء المحاكم المختلطة أتس

الرهن العقارى ، وبمقتضاه يرتهن الدائن الأرض مع بقائها فى حيازة المدين على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبرا اذا تأخر المدين عن الوفاء . وقد أغرى هذا النوع الجديد من الرهن الفلاحين بالتهافت عليه لأنه فى الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ولكنه فى الواقع كارثة على الملكية العقارية لأن السهولة التى يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه بادىء الأمر الى ابقاء الملكية تحت يده وقلة تبصره فى العواقب كل ذلك قد رغب الى الأهلين الاستدانة بالربا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقارى على أملاكهم . وقد أدى هذا الى انتزاع ملكية عشرات الآلاف من الأفدنة من الفلاحين وفاء المديون العقارية . وقد ذكر اللورد دوفرين فى تقريره أن « الأموال المدونة فى قسائم الرهن زادت فيما بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٨٢ من نصف مليون الى سبعة ملايين جنيه منها خمسة ملايين خاصة بالفلاحين» (١٠٩). وقد ساعد المرابين الأجانب فى الاستيلاء على أطيان الفلاحين أن هؤلاء كانوا مضطرين للاقتراض لسداد أقساط الضرائب التى تزايدت بشكل مرعب خلال عهد اسماعيل . بل ان المرابين لم يكونوا يستلبون الأرض فحسب ولكنهم كانوا يستلبون الملابس والحلى أيضا ويذكر بلنت أنه فى عام ١٨٧٦ وأثناء جولته فى محافظة الجيزة لاحظ أن « مدن الأرياف قد غصت فى أيام الأسواق بالنساء اللاتى أتين لبيع ملابسهن وحليهن الفضية للمرابين الأروام لأن جامعى الضرائب كانوا فى فراهن والكرباج مشهر فى أيديهم ، فابتعنا مصوغاتهن الزهيدة وأصغينا الى قصصهن واشتركنا معهن فى استنزال اللعنات على الحكومة التى جعلتهن عرايا » (١١٠) .

ومن الثابت أن الجالية الأوربية فى مصر كانت من أسوأ العناصر الأوربية فى الأغلب . يصفهم بلنت بأنهم كانوا « مغامرين من حثالة الأمم الواقعة على شاطىء البحر المتوسط كالمرابين الطليان والأروام الذين كانوا يمتصون دماء الحياة من الفلاحين المسلمين » (١١١) . وبينما يراهم اللورد ملنر « طاعونا شديد الضراوة أصاب مصر . كانوا مرابين ونصابين ويشتغلون بالرهونات وكانوا قادرين فى معظم الأحيان على الحصول على مساندة قناصلهم لهم فى اقتناص ثروات البلاد وأملاك المزارع المصرى المسكين» (١١٢).

وكان الأجانب الذين دخلوا مصر ، متعددى الصفات والمهن بحيث يصعب تصنيفهم « أصحاب البنوك والمرابون والتجار واللصوص ، السماسرة الانجليز الهادئون وتجار الشرق الأدنى الزئبقيون ، موظفون لمكاتب الشركات الجديدة ، وعاهرات فى ميدان القناصل فى الاسكندرية ، باحثون منقطعون لمعابد ابيدوس والكرنك ، وقتلة ورجال أسرار فى حوارى القاهرة».

أما من الناحية الأخلاقية ، فقد كان الأجانب عموما ، وباستثناءات قليلة « مجموعة انتهازية شديدة المراس ، خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن كيفية جمعها . ولقد كان هؤلاء اذا قيسوا بالمستوى الأوربى للتربية

والأخلاق ، ـ عديمى الاحساس ، ليس عندهم شعور بالعائلة أو لأصل ولا احترام للشخصية أو القيم ، لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من أين يأتى الشيء ، وانما يهتمون بشيء واحد : كم ؟ . وفى أى مجتمع محترم لايجرؤ معظمهم على أن يتحدث عن ماضيه » (١١٣) .

وكان من الطبيعى مع ظروف الاستنزاف تلك أن تنتقل ملكيـــة آلاف الأفدنة الى الاجانب وأن يكون معظم هذه الملكيات من ملكيات صغار المـــلاك وفقراء الفلاحين الذين لم يكونوا قادرين على سداد ما يقترضونه من الأموال وقد بلغت المساحة التى يملكها الأجانب فى سنة ١٨٨٧ حوالى ٢٢٥ر١٨١ فدانا (١١٤) . أى بنسبة ٥ ٪ من مساحة الاراضى الزراعية كلهـــا ، فاذا قدرنا نسبة الاجانب بـ ٢ ٪ من السكان أدركنا أن الاجانب كانوا يشكلون مركز سياسى ذو ثقل شديد وطاغ فى البنية الاجتماعية المصرية .

الامتيـازات الأجنبيـة

كان من الطبيعى مع زيادة أعداد الاجانب فى مصر ، وتزايد جالياتهم ووضوح نفوذهم السياسى ، أن يفرضوا أنفسهم على خريطة السلطة فى مصر ، وأن يكون لهم مؤسسات تحمى مصالحهم وتدافع عنها بل وتدافع عن استلابهم للبلاد . وقد استغل الاجانب بالامتيازات الاجنبية وطوعوها لمصالحهم ووسعوا نطاق تطبيقها بشكل لم يسبق له مثيل ، وكـــانت مصر كاحدى بلاد السلطنة العثمانية تعطى الاجانب بعض الامتيازات التى كفلتها لهم تركيـا منذ فترة طويلة . فقد أدى احتياج الامبراطورية العثمانية الى جهد الاجانب الى اعطائهم بعض الاستثناءات القانونية ، كان أساسها أن الشريعة الاسلامية التى يعتمد عليها نظام الحكم فى الامبراطورية العثمانية تحـــرم الاعمـــال الربوية والمصرفية . ولاحتياج البلاد الى تلك الاعمال أعطيت استثناءات للأوربيين لكى يقوموا بنشاطهم المالى والمصرفى دون خوف ، وقد عرفت تلـــك الاستثناءات باسم : الامتيازات الأجنبية . وبينما كانت الامتيازات التى سمح بها السلطان للأجانب فى البلاد التابعة للسلطنة محدودة الأثر ، فانها فى مصر قد تجاوزت كل الحدود التى وضعتها الاتفاقات الدولية لهذه الامتيازات . كانت المعاهدات التى وقعها السلطان مع الدول تعطى الأجانب حقا فى المقاضـــاة فى الشئون التجارية والمدنية والشخصية أمام قناصلهم وبقوانين بلادهم وكذلك المنازعات المدنية التى يكون طرفاها أجنبيين ولا يكون نزاعهما ماســـا بصالح أهلى . وكذلك المنازعات الجنائية بين الأجانب . وفيما عدا هذا فقد كان الاجانب يخضعون للوائح الضرائب العقارية والقوانين الماليـــة التى تضعها الحكومة العثمانية دون حاجة الى موافقة الدول ويخضعون للمحاكم التركية فى المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم. ويختص القضاء العثمانى كذلك بنظر قضايا الاجانب مدنية كانت أو تجارية اذا كان فى الخصومة

صالح أهلى . وتسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الاجانب سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الادارية ولوائح التنظيم والصحة .

أما فى مصر فقد اتسع نطاق الامتيازات الاجنبية ، فانتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترفه رعاياهم من الجرائم التى تقع ضد الرعايا الوطنيين وأصبح على الوطنيين أن يرفعوا أى دعوى على الأجانب لدى قناصلهم وأن يرفع الأجانب الدعاوى عليهم لدى هؤلاء القناصل أيضا ، ليس هذا فقط بل ان الأجانب كانوا يقاضون الحكومة المصرية ذاتها لدى المحاكم القنصلية . وقد اتسع نطاق الامتيازات الاجنبية بهذا الشكل المخيف ، نتيجة لضعف الحكومة وازدياد نفوذ الاجانب فيها وأصبحت نوعا من العرف والتقليد فى الأساس .

« وبمجرد أن أدرك ممثلو الدول الغربية أن الوالى غير قادر على مقاومة التهديد بالقوة وأن مجرد انزال العلم القنصلى كان كافيا لأن يجثو على ركبتيه، أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعيها ، ولم يكن أغلب القناصل مستعدين فحسب للدفاع عن قضايا مواطنيهم مهما كانت وجاهتها ، ولكنهم كانوا يدافعون عن أى شخص سواء أكان أجنبيا أم من أهل البلاد مقابل مبلغ من المال . فأصبح لكل دولة غربية قائمة بمن تشملهم الحماية ، الدائمين والمؤقتين ، وأصبح جواز السفر سلعة تجارية أكثر منه تحقيق شخصية أو اثبات جنسية » (١١٥) .

ووصل الأمر الى الحد الذى أصبح فيه المصريون انفسهم يحتمون من أساليب حكوماتهم الاستبدادية بالدخول فى حماية احدى الدول الأوربية ! ففى ظل هذه الحماية يأمنون على حريتهم الشخصية ، ويصدرون صحفا ومجلات . بل ويتاجرون أيضا ، وممن فعلوا ذلك يعقوب صنوع وأديب اسحاق ، وكثيرون غيرهم ، وساعد على انتشار كل تلك الرذائل ، أن القناصل الأوربيون أنفسهم ، كان من بينهم ـ كما يشهد أوربى هو دافيد لاندز ـ « مرتشين بشكل مخز ، وبشعين فى جشعهم . وأغلبهم لسوء الحظ كانوا من رجال الأعمال الذين كانوا يرعون بهذا السلوك مصالحهم ، ان لم يكن مصالح الأخرين » (١١٦) . بل ان وزارات الخارجية نفسها كانت فى بعض البلاد أشد فسادا من مندوبيها بالخارج .

وفى مواجهة تلك الفوضى ، اضطرت الحكومة المصرية الى مفاوضة الدول ، وتوصلت بعد مفاوضات طويلة الى انشاء المحاكم المختلطة فى عام ١٨٧٦ . وقد وقع اتفاق انشاء هذه المحاكم خمسة عشر دولة هى : الولايات المتحدة والنمسا والمجر وبلجيكا والدانيمرك وفرنسا والمانيا وانجلترا واليونان وهولندا وايطاليا والبرتغال وروسيا والسويد واسبانيا والنرويج ، وهى الدول الذى كان لها جاليات تتمتع فى مصر بالامتيازات الأجنبية .

قام نظام المحاكم المختلطة ـ وقد وضع بالاتفاق بين الدول ومصر ـ على أن تختص بالفصل فى المنازعات المدنيـــة بين المصريين والاجانب ، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة وأن تفصل فى المنازعات العقـارية اذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطـرفان من جنسية واحـــدة . أما الجنح والجنايات التى تقع من الاجانب فلا تختص بالحكم فيها بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية مع استثناء الجرائم التى تقع على قضـــــاة المحاكم المختلطة أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم فتختص بالحكم فيهـــــا (١١٧) .

ومن أخطر الأمور التى أسفر عنها انشاء هذه المحاكم ـ فضـــــلا عن اختصاصاتها ـ أن أغلبية القضاة كانوا من الأجانب ، وأنهم كانوا يرأسون الدوائر ، كما كان القاضى الأجنبى هو قاضى المحاكم الجزئية التى لـم تكن تتألف الا من قاض واحد . وهكذا أصبح الطابع الأجنبى هو الطابع الغالب على هذه المحاكم ، والقوانين التى تطبيقها قوانين شارك الأجانب فى وضعها ، والقائمون على تطبيق هذه القوانين أجانب ، أى أنها كانت من ناحية التركيب والاختصاصات محاكم أوربية ، بل لقد ورد فى قانون انشائها نص على ألا يكون التشريع الذى يسرى على الأجانب نافذا فيهم الا بموافقـــة الدول صاحبة الامتيازات . وبهذا أعطيت الدول الاجنبية حق التدخـــل فى التشريع الذى يسرى على رعاياها وهو حق لم يكن لهـــا من قبل .

واستخدمت الدول هـذا الحق عندما أصدر اسماعيل قانون التصفية (١٨٧٩) الذى رتب تصفية معينة للديون ، فاحتجت الدول على اصـداره وتمسكت بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، واعتبرت أن لاحق للحكومة المصرية فى ان تصدر أى قانون يتعلق بحقوق الأجانب بأى طريق من غير موافقـــة الدول ، وينسحب هذا الشرط على القوانين التى يصدرها الباب العالى أيضا .

وفى التطبيق العملى فان المحاكم المختلطة كانت وراء عمليات الافقار المتزايدة التى تعرض لها المجتمع المصرى ، وشاعت أحكـــام البيوع الجبرية التى صدرت عن هذه المحاكم ضد مواطنين كانوا يستدينون من الأجانب مبالغ ضئيلة بالقياس الى فوائدها الربوية الضخمة ، ثم تستصدر ضـــدهم أحكام من محاكم لا يفهمون اجراءاتها المعقدة ولا لغتها الاجنبية ، ولا تتاح لهـــم أقل الفرص لكى يدفعوا عن أنفسهم أو يدفعوا عنها طغيان الأجانب .

وكان الاجانب يدبرون الفرص تدريجيا لتنتهى دائما باستصدار حكم بالبيع الجبرى ، اذ كان سعر القروض الربوية ـ كما يقول المسيو جابريل شارم ـ يصل الى أربعين أو خمسين فى المائة ، وقد لاحظ أن المرابين كـانوا يتبعون جباة الضرائب فى القرى ليقرضوا الفلاحين الضرائب المطلوبة منهـم بأفحش الفوائد التى قد تبلغ ١٠ أو ١٢ ٪ فى الشهر الواحـد أى ١٢٠ الى ١٤٤ ٪ فى السنة . وأغرب ما كـان الاجانب يتمتعون به من امتيـــازات

ـ كما يذكر شارم ـ هو أن الحكومة كانت تقترض من هؤلاء مثلغا من المال على أن تكل اليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم فى جهة معينة فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ، ويستخلصون من الأهالى أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة » (١١٨) • وكان من الطبيعى فى فى أحوال كهذه أن يقرضوا الفلاحين الضرائب ويتجهوا فورا الى المحاكم المختلطة لكى يستصدروا أحكاما بالبيوع الجبرية • وهو ما أدى الى هبوط قيمة الاراضى الزراعية » فالفدان الذى كان يباع فى أوائل سنى حكم اسماعيل بثمانين جنيها صار يباع فى آخره بثمانية جنيهات فقط • ومن هنا لايبدو غريبا أن يستولى الاجانب على ٥ ٪ من مساحة الاراضى الزراعية ، وأن يعاملوا الفلاحين فى أراضيهم معاملة من أسوأ ما يمكن » •

وفى ظل هذه السيطرة الضخمة أصبح الاجانب فى مصر مؤسسة سياسية خطيرة الشأن بل أصبحوا فى مقدمة القوى التى يتم الصراع ضدها ، والتى تتحفز كل القوى الوطنية للصدام معها عند أول بادرة • وبينما صورت الدعاية الاوربية الصراع ضد هذه العناصر باعتباره صراعا دينيا بالأساس فان المسألة لدى العناصر الوطنية الواعية لم تكن كذلك على الاطلاق • وكان اخفاء الطبيعة الحقيقية لهذا الصراع هما من الهموم الاساسية للدعاية الاستعمارية ، التى تكن تستطيع أن تكسب الرأى العام فى بلادها لحماية شراذم المغامرين الاجانب دون الادعاء بأنهم يتعرضون لكرهية دينية •

على أن هذه الشراذم من الاجانب لم تخل وجود عناصر طيبة • كان من بينها بعض العناصر الثورية التى هربت من بلادها في ظروف الاضطهاد ، وجاءت لمصر لتقيم فيها • ومع أن تلك العناصر كانت قليلة العدد ومحدودة التأثير داخل جالياتها نفسها ، بل لعلها كانت مكروهة فى وسط هذه الجاليات التى كانت فى طابعها العام من الحثالات الاوربية الا أن تأثير تلك العناصر الطيبة فى العناصر الوطنية المصرية كان هاما ، وكانت بما تحمله من أفكار ثورية وانسانية ، مضادة للتدخل الاوربى ، ومعارضة له وعاطفة على الأمانى الوطنية المصرية • وقد اتجهت هذه العناصر الى التأثير فى الوطنيين المصريين اما بشكل شخصى أو جماعى • فقد احتك عرابى بعدد منهم بشكل شخصى ، كما شكل آخرون منهم مع عدد من الوطنيين المصريين جمعية « مصر الفتاة » فى سنة ١٨٧٦ ، وكانت تضم عناصر وطنية وأجنبية وتتبنى أهدافا وطنية وسوف نعودة اليها بتفصيل أوفى فيما بعد • كذلك شكل عدد آخر منهم المحافل الماسونية الشرقية فى مصر وانضم اليها عدد كبير من القيادات الوطنية من أبرزهم : الافغانى ومحمد عبده وعرابى وغيرهم •

الفصل الثالث

الخريطة الفكرية للثورة

ـ مصادر التأثير الفكرى ومراكزه □ الاتجاهات العامة للفكر الثورى □ قضايا الفكر الثورى : □ (أ) الحريات العامة والشخصية □ (ب) من الماجنا كارتا المصرية الى الدستور □ (جـ) المسألة القوميـة □ (د) العقـــل فى موقف الدفاع □ (هـ) الراديكالية والرومانتيكية الثورية ٠

لم تكن الاتجاهات الفكرية التي ظهرت خـلال الثورة العرابية مولودا غريبا عن المجتمع المصرى أو جديدا عليه ، فمن الصحيح أن نقول أن الثورة قد ولدها ـ من بين عوامل عديدة ـ ذلك المناخ الفكرى الذى استمر أكثر من ثمانية عقــود من الغزو الفرنسى الى اللحظة التى ظهرت فيها بشائرها • وخلال هذه العقود الثمانية انتشرت الأسس العامة للفكر الليبرالى الأوربى والاتجاهات الراديكالية التى جنحت الى شيء اليســارية ، وانتشرت أيضا الأفكار الاسلامية التى نبتت من تفاعل الفكر الدينى التقليدى ـ الذى كان يكرس الثيوقراطية العثمانية مع الاتجاهات الليبرالية والعلمانية وهو التفاعل الذى طرح فيما بعد فكر **جمال الدين الافغانى** ومدرسته ، تلك المدرسة التى أثرت فى تاريخ الفكر المصرى تأثيرا بالغــا ، ظل ممتدا حتى خفت فى مواجهة ما طرحته الحرب العالمية الثانية من واقع جديد •

على أن تلك الأفكار لم تكن مجرد استمرار تقليدى للمناخ الذى ساد قبلها ، ففى مجرى الثورة نفسه حدثت طفرات فى الفكر السياسى والاجتماعى نتيجة لحركة الثــورة الصاخبة والسريعة وما واجهته من تحديات وتكتلات ومحاولات احباط • وبذلك يمكن اعتبار الثورة العرابية من أهم العوامل التى ادت الى تطور الفكر المصرى وتجاوزت به حركته الرتيبة وتطوره البطىء ودفعته الى آفاق شديدة الرحابة •

وبالتأكيد فان أية محاولة لفهم الظواهر الثورية عموما ـ ومن بينها الظاهرة العرابية ـ دون اعطاء الالتفات الكافى لتأثير العوامل الفــكرية ، لهى محاولة ناقصة ، لاتؤدى الى فهم أو تقدير حقيقى للظاهرة محل الدراسة• والسبب فى هذا أن الفــكر بجانب أنه جزء من البنـــاء العلوى للظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، فهو أيضا مظهر الوعى الاجتماعى بضرورة الثورة او عدم ضرورتها وهو حافز شديد الأثر ، قد تكون له ـ فى بعض الظروف ـ قوة دافعة ذات حجم هائل • وبالنسبة للظاهرة العرابيــة بالذات فهى تعتبر أول حركة ثورية مصرية تملك نصيبا لابأس به من الوعى بذاتها ومن التحديد لأهدافها ، ومن القدرة على التنظيم لتحقيق هذه الأهداف • ولم يكن من الممكن أن تملك هذه الصفات كلها لولا أنها تبلورت فى مناخ فكرى، عرف وتمثل التيارات الثورية وخضع للتأثيرات العقلانية ، ولم تكن الخبرة العالمية فى مجال التنظيم السياسى والحشد الجماهيرى بعيدة عن ادراكه •

مصادر التأثير الفكرى ومراكزه :

تعرضت مصر منذ بدايات القرن السابع عشر ومع تفكك الحكم المملوكي لتأثيرات فكرية عاصفة أرست بذور الصراع الفكرى الحاد فى التربة المصرية وكان لابد أن تتعرض مصر للغزو الفرنسي لتجد حياتها الراكدة وبقايا حضارتها المضمحلة نفسها في مواجهة الحضارة الأوربية التى كانت البرجوازية الأوربية ، قد أرست دعائمها الاساسية فتدخل بذلك عصر الصراع الشرس بين الفكر الرجعي المتخلف الذى تنهره الدولة الثيوقراطية وايديولوجيتها المتحنطة ، وبين الفكر المتقدم ـ بمقياس ذلك العصر ـ الذى جاءت به البرجوازية الصاعدة ، ليعبر عن مطامح الجناح الصناعى فيها ، ويؤكد فيما يؤكد فكرة الدولة العلمانية ٠

وحتى الان فان نقطة التماس الأولى غير معروفة لنا تماما ، فنحن نقرا فى تاريخ الجبرتي تراجم لعناصر متعددة عرف بعضها فكر العالم الحديث من خلال رحلات الى البلاد الأوربية ، فجاهروا بالعقلانية وعرفوا مهاوى الشك وصراعاته المدمرة ، ونفسوا عن أنفسهم فاستحقوا لعنة معاصريهم ، وجوزى ماتركوه من مؤلفات وكتب وافكار بالحرق ، فحرمنا بذلك من وثائق تاريخية نادرة القيمة ، وأسدل الستار على فصل من فصول تاريخ العقل المصرى ٠ لولا أن ترك الجبرتي عجائب آثاره فاستطعنا من خلالها أن نرصد بذور الصراع بين العقل المصرى والعقل الأوربى ، كما دارت رحاه خلال السنوات الثلاث التى كانت مصر خلالها جزء من الجمهورية الفرنسية الأولى ٠

خلال تلك السنوات الثلاث جاءت الحملة الفرنسية بتطبيقات الفكرة الليبرالية وبعض مؤسساتها « وعرضتها » على العقل المصرى وتحاورت معه بشأنها ، ورغم حالة الحصار التى كان يعانيها هذا العقل ، بين ما يؤمن به من ناحية ، وما شاب « العرض » من ظروف الاحتلال والقهر من ناحية أخرى فقد كانت تلك السنوات الثلاث مصدرا هاما وأساسيا من مصادر التأثير فى الفكر المصرى وحفرت بصمتها على تطوره اللاحق ٠

ثم أتى بعد هذا الاحتكاك القصير احتكاك آخر ، عندما رحل العقل المصرى نفسه الى أوربا فعاش طلاب البعثات الذين أرسلهم محمد على الى هناك ، مبهورين بعملية تشكيل الانسان الأوربى فى دول لم تكن قد كانت بعد ـ ولعلها لم تكن تستطيع أن تفعل ذلك ـ أمجد شعارات البرجوازية الثورية كما تمثلت فى الليبرالية والديمقراطية السياسية واعتبار الكسب محك القيمة الاجتماعية ٠ وقد تعددت آثار هذا الرحيل واختلفت ولعل أكثرها دلالة ، رحلة مبكرة وسابقة على رحلات المبعوثين ، وتختلف أهدافها عن أهداف رحلاتهم ، فهى رحلة سياسية وليست تعليمية ، قام بها الأمير المملوكى الشهير

محمد بك الألفى الى انجلترا حيث مكث ما يقرب من عام يتفاوض مع انجلترا لتدبر له غزوا لمصر يسترد به حكمها من محمد على ـ وهو الغزو الذى جاءت حملة فريزر ١٨٠٧ لتحقيقه ولكنه فشل ٠

وعندما عاد لم يجلب الالفى بك معه فحسب مناظير فلكية وآلات غريبة من منتجات الحضارة الأوربية ، ولكنه جاء أيضا بفكرة جديدة اذ ذاك على المجتمع المصرى ، قالها للجبرتى بنفسه ، خلاصتها أنه رأى الكثير من تدبير الانجليز لمملكتهم ، واقتنع وهو هناك بأن المالك الذى يملك بقرة تدر عليه لبنا ورعاها ، فسوف يزداد ادرارها للبن والسمن ، فيربح من حسن المعاملة ما يخسره نتيجة سوئها ٠ لذلك عاهد الألفى الله ، بأنه اذا فتح عليه بحكم مصر مرة ثانية فسوف يسير فى الناس بالعدل ويستقيم فى عهده ميزان الحق (١) ٠

والتناقض بين الفكرة الجديدة التى جاء بها الالفى من انجلترا ، وبين طبيعة الاستغلال المملوكى لمصر ، هو أحد مظاهر الاختلاف بين فكر «الصناعى» مستغل العصر الحديث ، الذى يخضع استغلاله لدرجة أرقى من التنظيم ، ولشرائط جديدة ، فيضرب اذا ضمن أن الضرب يزيد الربح ، ويربت اذا تبين العكس ، وبين فكر الارستقراطية العسكرية الفاقدة لأى ذكاء استغلالى والتى تدمر الدجاجة التى تبيض لها الذهب ، على أن الظروف لم تسمح للألفى بتحقيق هذا الوعى الجديد ، بينما وجد مع تأثيرات أخرى الفرصة للتحقق نسبيا فى حكم محمد على ٠

خضع المجتمع المصرى فى عصر محمد على وخلفائه لمجموعة من التأثيرات الأوربية ومع أن محمد على لم يزر أوربا ، وكذلك عباس وسعيد ، الا أن اسماعيل كان عضوا فى البعثة الثالثة التى عرفت ببعثة الأنجال وضمت عددا من أفراد الأسرة العلوية كان من بينهم غيره الأمراء أحمد رفعت وعبد الحليم وحسين من أنجال محمد على ٠ وفى باريس نال حظا من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية ، وتعزى الى اقامته الطويلة فى باريس ميوله الباريسية والأوربية العامة ٠ على أن من لم يتح له هذا الاحتكاك من خلفاء محمد على قد أتيح له هذا عن طريق الأوربيين الذين كان مؤسس الأسرة العلوية يعهد اليهم بتربية أبنائه ٠ ومنهم دى ليسبس الذى كلفه محمد على بالاشراف على تربية سعيد وتعليمه الفنون الرياضية والعسكرية ٠ ولا ينبغى أن نقلل من قيمة عوامل كتلك ، ذلك ن خضوع ولى الأمر لتأثيرات فكرية معينة ذو أهمية بالغة عندما تكون سلطته مطلقة وشخصية ٠

وفضلا عن هذا فان محمد على ـ والمجتمع المصرى ككل ـ قد خضع لتأثير الراديكالية الأوربية كما تمثلت فى استخدامه لعدد من أتباع الفيلسوف الفرنسى سان سيمون ، الذين رحلوا الى مصر فى أواسط عهده ، فأعطاهم

سلطة واسعة في الاشراف على المشروعات الانشائية والعمرانية والتنظيمية ٠ ومع أن الشكل التنظيمى العام لدولة محمد على يتضمن تأثرا باتجاهات السان سيمونيين وخاصة فى الجانب الشمولى لدولته الا أنه بالقطع لم يوافق على جوهر فكرهم ، وهو ما دعاهم الى العودة الى بلادهم ٠ ولسنا ندرى هل حاولوا تحقيق مجتمعهم الطوباوى فى مصر ، أم أنهم خضعوا ـ وهو الأرجح ـ لشروط محمد على وقيود أحلامه هو ٠ على أنهم بالتأكيد قد تركوا أثرا ما فى فكر المجتمع ، وتركوا تلاميذ ومريدين ٠

ثم تعرضت أكثر عناصر المجتمع المصرى تأثرا ونشاطا لعملية تفاعل مع الفكر الأوربى ، عندما اتبع محمد على سياسة البعثات ، فأرسل أعدادا كبيرة من المصريين الى مختلف البلاد الأوربية لدراسة مختلف العلوم الفنية والعقلية ٠ وبين بداية حكم محمد على ونهاية حكم اسماعيل بلغ عدد طلاب البعثات ٦١٨ طالبا ، كان أكثر من ثلثيهم يتلقون تعليمهم فى فرنسا ، وذهب سدسهم الى انجلترا ، أما الباقى فقد توزع على عدد من البلاد الأوربية الأخرى٠

وفى العقد السابع من القرن وفد الى مصر عدد كبير من المهاجرين الشوام ـ وخاصة الموارنة ـ الذين تعرضوا لمذابح طائفية قامت بينهم وبين الدروز سنة ١٨٦٠ ـ وأدت الى هجرتهم الى مصر بما يحملونه من أفكار تشربوا أكثرها من الدراسات التى كانوا يتلقونها على يد البعثات الأوربية والأمريكية وما أنشأته من مؤسسات تعليمية فى انحاء الشام الكبير وخاصة لبنان ٠

ومع ان مصادر التأثير الفكرى ، كانت فى أغلبها مصادر مؤقتة ، ولكن أهميتها القصوى تكمن فى أنها استطاعت أن تترك مراكز اشعاع مصرية ثابتة تعمل على نشر فكرياتها وتوسيع نطاق المتأثرين باتجاهاتها وخاصة فى صفوف النخبة المصرية ، وبهذا أصبحت بؤر التنوير بؤرا ثابتة تحدث تفاعلا مستمرا ويوميا فى المجتمع المصرى ، وتوسع آفاق تأثيرها بما تخرجه من أجيال جديدة تحمل فكر « التنوير » وتعمل على نشره ٠ وعلى مشارف الثورة كانت مؤسسات التأثير الفكرى الثابتة فى المجتمع المصرى تتمثل فى :

● مؤسسات تعتمد على فكر شخصيات رائدة فى مجال التنوير ، وما يرتبط بهذه الشخصيات من مراكز تنشأ بتوجيهاتها أو باشتراكها وما يحيط بها من تلاميذ ومريدين ٠ وفى هذا الصدد فان الدور الذى لعبه كل ن رفاعه رافع الطهطاوى (١٨٠١ ـ ١٨٧٣) ، وجمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧) ، هو دور المؤسسة الفكرية الكاملة الابعاد فرفاعة الطهطاوى هو الذى أنشأ مدرسة الألسن وترجم وأشرف على ترجمة مئات الكتب التى نقلت الى المصريين خلاصة الفكر المتقدم فى الحضارة الأوربية وقتذاك ، كما أنه أشرف على تخليق النهضة

التعليمية فى عصر محمد على وعلى ترجمة « قانون نابليون » الذى أصبح أساسا فيما بعد للقانون المصرى عموما · وقد استمر رفاعه شخصية مؤثرة فى الواقع الفكرى المصرى ما يقرب من أربعة عقود كاملة ، ولم يحل اختفاؤه دون بقاء المؤسسة الطهطاوية مستمرة فى التأثير عن طريق تلامذته ومريديه ·

أما المفكر الاسلامى المعروف جمال الدين الأفغانى فقد رحل الى مصر فى مارس ١٨٧١ وظل مقيما بها الى ان نفى منها فى سنة ١٨٧٩ · ولم تكن نيته حين قدم اليها ، مطاردا ومنفيا أن يقيم طويلا « غير ان رياض باشا حمله على البقاء ، وعينت له حكومته ألف قرش فى الشهر »(٢) · وكان اسماعيل يهدف من ابقائه فى مصر أن يستكمل مظاهر السيادة باحتضان العناصر ذات الثقل الفكرى فى العالم الاسلامى ككل · وخلال السنوات الثمانى التى قضاها فى مصر ، لعب الأفغانى دورا خطيرا ، وكان من أكثر العناصر المؤثرة التى بشرت بما أصبح بعد ذلك حافز الكثير من الحركات السياسية والثورية · وقد لعب الأفغانى دوره على مرحلتين ، وتدرج فيه من قاعدة ضيقة من المريدين الى قاعدة واسعة من العناصر الوطنية والثورية · وفى المرحلة الأولى اقتصر دور الأفغانى على التبشير بمنهج جديد لتناول المسائل الاسلامية ، يقوم على تأكيد الاتجاهات الثورية فى الاسلام ، والدعوة الى الاجتهاد والتفكير المستقل وربط الدين بالدنيا ، وكان متأثرا خلالها بالحركة « اللوثرية » فى المسيحية ، باعتبارها حركة احتجاج على « السلفية » والتبعية الفكرية للسلف ـ صالحا كان أو طالحا ـ وقد نشر أفكاره الإسلامية تلك على قاعدة ضيقة من المثقفين · ثم اتجه فى مرحلته الثانية الى توسيع القاعدة التى ينشر عليها أفكاره ، فضمت عددا كبيرا من العناصر الثورية والوطنية ، وأصبح ما ينشره من أفكار ذا طابع سياسى بالدرجة الأولى ، يقوم على الدعوة الى الشورى والى التحرر من التبعية الأوربية ، فى ظل « جامعة اسلامية » توحد شعوب العالم الاسلامى جميعها ·

● ومن أهم مراكز التأثير الفكرى الثابتة ، ما أرسيت قواعده فى عصر محمد على من الأسس الجديدة للتعليم وما نتج عنها من تنظيمات فى مجال التربية والتنشئة الاجتماعية · وأهم هذه الأسس والتنظيمات ان التعليم المصرى أصبح ثنائيا ، فبجانب التعليم الدينى الذى كان يقوم به الأزهر ، والذى كان يقتصر على العلوم الدينية المختلفة ، أنشىء التعليم المدنى الذى يعتمد على اكساب خبرات حياتية ودنيوية والذى يلقن الطلاب أسس العلوم الطبيعية والحديثة · وفى عصر اسماعيل تزايد عدد الطلاب تزايدا كبيرا حتى ان ميزانية التعليم فى عهده قد ارتفعت من ستة آلاف جنيه الى أربعين ألف جنيه ثم الى ٧٥ ألف جنيه · وكان التعليم مجانا فى الأغلب الأعم ويتدرج فى مستويات تبدأ بالتعليم الابتدائى وتنتهى بالتعليم العالى أو الشبيه بالجامعى ·

ففى حكمه أنشئت أربع مدارس عالية هى المهندسخانة والحقوق ودار العلوم والطب ، ثم عدد من المدارس الفنية مثل الفنون والصنائع والتلغراف ومدرسة المساحة والمحاسبة ، وفرقة الرسم (كلية الفنون) ومدرسة الزراعة فضلا عن توسيع نطاق التعليم الابتدائي والثانوى • ومن أهم الظواهر الفكرية ذات الدلالة ، ان المؤسسات التعليمية قد دعمها ــ كمراكز تنوير اضافية ــ انشاء مدارس مصرية رسمية لتعليم البنات ، وانشاء مدارس أهلية لنفس الغرض ، وذلك بالاضافة الى انشاء مدارس أوربية تابعة للجاليات ، وتقوم بتقـــديم برامج تعليمية مشابهة لبرامج المدارس الأوربية •

● ثم كان انتشار الصحافة ورسوخ أقدامها فى مصر ، بناءا لمؤسسة فكرية ذات تأثير هام ، فبعد الوقائع المصرية التى صدرت فى عـــام ١٨٤٢ بدأت الصحف تتوالى فى حكم اسماعيل ، فصدرت أول صحيفة سياسية غير حكومية وهى « وادى النيل » عام ١٨٦٧ • ثم تبعتها صحف أخـــرى متعددة الأشكال والاتجاهات • حتى بلغ عدد الصحف السياسية فى آخر عهد اسماعيل ١٢ جريدة عربية • كذلك عرفت مصر الصحف المتخصصة فصدرت مجلات طبية وعسكرية وثقافية • ولعبت « روضة المدارس المصرية » أول دورية ثقافيـــة مصرية (١٨٧٠ ــ ١٨٧٨) دورا هاما باعتبارها المنبر الذى اتخذه طلاب البعثات بقيادة رفاعه الطهطاوى والذى أخذوا ينشرون من خـــلاله أفكارهم التنويرية • كذلك صدرت ــ مع تزايد أعداد الجاليات الأجنبية ــ صحف غير عربية • وفتحت السوق المصرية للعديد من الصحف الأجنبية والعربية ، ويلاحظ من يستقرىء موضوعات هذه الصحف أن حوارا ذا جوانب متعددة كان يجرى بين الصحف المصرية والعربية والأجنبية ، فقد أصبحت « الجنان » التى أصدرها العلامة بطرس البستانى فى بيروت ، و « النحـــلة » التى أصدرها القس « لويس صابونجى » وغيرها من الصحف العربية مقروءة فى مصر ، ينقل عنها وتناقش موضوعاتها • ونفس المسألة بالنسبة للصحف الأوربية الشهيرة التى كانت العديد من فصولها تترجم على صفحات الصحف المصرية •

وقد تركز نشاط عدد كبير من المثقفين الشوام فى مجـــال الصحافة ، حيث أصدروا عددا من الصحف الهامة مثل (الأهرام) ١٨٧٥ و (المقتطف) ١٨٧٥ ، وفتحوا صفحاتها للمناقشات العلمية المثمرة ، ونشروا فصولا فى السياسة الدولية والفكر الاجتماعى والسياسى • وعنيت الصحافة عمـــوما بتتبع الحركات القومية والاستقلالية ، وتتبع النضال من أجل الحــــريات الدستورية فعندما أنشئت جمعية (تركيا الفتـــاة) واستطاعت أن تفرض مطلبها بالدستور على السلطان عبد العزيز أفردت الصحف صفحاتها للحديث عن المسائل الدستورية وما يتفرع عنها •

● واستقرت المطبعة ككائن ثابت فى المجتمع المصرى ، فدعمت المطبعة الاميرية ووسعت وأنشئت عدة مطابع أخرى لطبع الصحف والكتب منها مطبعة جمعية المعارف والمطبعة الأهلية القبطية ، ومطبعة جريدة وادى النيل والمطبعة الوطنية بالاسكندرية والمطبعة الوهبية وأنشىء مصنع للورق ٠

● وكذلك أنشئت دار الكتب (لتضاهى كتبخانة باريس) كما يقول منشئها على مبارك ، وقد جمع فيها كل ما تشتت من الكتب التى كانت بجهات الأوقاف زيادة على ما صار مشتراه من الكتب العربية والافرنجية وغيرها ، وابتاع الخديو مجموعة الكتب القيمة التى تركها أخوه مصطفى فاضل بعد وفاته وأهداها الى دار الكتب ٠

● وأنشىء مدرج للمحاضرات العامة عرف ب (الانفتياتر) بسراى درب الجماميز ، كانت تلقى فيه الدروس العامة فى الأدب والفن والعلوم الانسانية والطبيعة والهندسة والميكانيكا والفقه ٠

● وأنشئت أولى الجمعيات والمنظمات العلمية والثقافية ، فاعيد تدعيم المجمع العلمى المصرى الذى أنشاته الحملة الفرنسية واستمر يؤدى مهمته فى نشر المباحث العلمية ، ثم أنشئت أول جمعية علمية لنشر الثقافة بواسطة التاليف والطباعة والنشر ، وهى جمعية المعارف (١٨٦٨) وكان هدفها نشر المباحث العلمية بطبع الكتب العلمية وتاليفها وتهذيبها وتلخيصها ونشر التراث العربى القديم ٠ وقد تالفت برأس مال موزع على أسهم طرحت للاكتتاب العام ، واقتنت مطبعة لطبع كتبها ٠ وقد اتسع نشاطها وانضم اليها عدد من كبار رجال الدولة والمثقفين والعاملين فى مجال التربية والتعليم والصحافة والثقافة العامة وبلغ عدد أعضائها ٦٦٠ عضوا فى عام ١٨٦٩ ٠ وأنشئت الجمعية الجغرافية الخديوية فى عام ١٨٧٥ بهدف العناية بالأبحاث الجغرافية والعلمية وتدوينها ونشرها وأصدرت مجلة دورية تنشر المباحث والاكتشافات وتؤدى خدمات حقيقية للعلوم الجغرافية٠ ثم اسست الجمعية الخيرية الاسلامية (١٨٧٨) وقامت بفتح المدارس الحرة لتعليم البنين والبنات وعقد فيها محفل لالقاء الخطب والمحاضرات العامة ، وأسست فروعا لها فى عدد من عواصم الأقاليم ٠

اتاح تبلور مصادر التاثير فى مؤسسات ثابتة فى البيئة المصرية لحركة التنوير المصرية أن تمارس نشاطها لفترة طويلة ، بلغت حوالى نصف القرن ٠ ولكن القيود التى احاطت بهذا النشاط قد قللت من فاعليته بشكل عام ٠ فمن ناحية كانت السلطة الشخصية طاغية ، ترفض أى انعطاف جدى فى مسار الفكر المصرى ، يمكن أن يتحول الى حركة سياسية

أو تنظيمية ومن هنا تأخر تبلور المنظمات العلمية والفكرية ، وظلت بعيدة عن الديمومة ، وحدث كثير من الانقطاع فى نشاطها ، بل والتدمير لهـذا النشاط ، وهو ما نلاحظه خلال حكم عباس الرجعى ، اذ ألغيت المؤسسات التعليمية والتربوية ونفى رفاعه الطهطاوى الى السودان ، وفى أوائل حكم توفيق اذ نفى جمال الدين الأفغانى فضلا عما كانت الصحافة تتعرض له من اضطهاد ومصادرة والغاء فى خلال حكم اسماعيل وأوائل حكم توفيق ٠

والجانب الآخر والهام للقيود التى حالت دون تحرك مراكز التنوير لأداء دورها القيادى ، هو تأخر التبلور الطبقى وضعف البرجوازية المصرية وعدم قدرتها على التفاعل مع فكرها وقيادته والانقياد له وفرضـه علـى الخريطة الفكرية للمجتمع ٠ بيد أن مصادر التأثير ومراكز التنوير قد لعبت مع هذا دورا هاما فى التمهيد لحركة البرجوازية المصرية ، ولقبول مطامحها الثورية ، وينبغى أن نلاحظ هنا أن حركة التنوير الأوربية قـد سـبقت استيلاء البرجوازية على السلطة بسنوات طويلة ، وان ارهاصاتهـا بدت مبكرة مع بزوغ البروتستانية ، وتدعمت مع دور الانسكلوبيديين الرائد ، وخاضت صراعا حادا مع الكنيسة ومع المؤسسات الفـكرية الرجعية ، ثم تطورت ونمت مع ظهور التحركات السياسة للبرجوازية ٠

الاتجاهات العـامة للفـكر الثورى :

صب فى مسار الثورة العرابية تياران فكريان رئيسيان ، هما التيار الليبرالى والتيار الاسلامى المتحرر ، وبينما كان التيار الأول يعيش على استحياء وفى كنف السلطة ، ويحرص على الابتعاد عن السياسة مؤمنا بالاصلاح التدريجى ونشر التعليم كوسيلة وحيدة لا يملك غيرها ، كان التيار الثـانى تيـارا سياسيا بالدرجة الأولى ينطلق من تحليل للقوى السياسية العالمية ويدعو لوحدة الشعوب الاسلامية فى النضال ضد الغزو الأوربى ٠ واذا كان هـذان التياران هما أبرز التيارات الثورية ، فان تيارا ثالثا يضاف اليهما ذلـك هو التيار الراديكالى الذى يتجه الى نشر تصورات تتعدى فكرة التحرر الوطنى والديمقراطية الليبرالية ، الى اضافة بعد اجتماعى الى القضية الوطنيـة ككل ، ومع أن هـذا التيـار كان أكثر التيـارات ثورية ، فقد كان اخفتها صـوتا ٠ اذ نشأ فى مرحلة من البعد الشـاسع عن أرضـيته الاجتماعية ، وبالطبع فان (الفقراء) يوجدون دائما فى كل زمان ، ولكن بزوغ فكر يعبر عنهم رهين بظهور الحاجة الى علاقات انتاجية تختلف عن السائد ورهين كذلك بقوة تنظيمهم وقوة تحركهم السياسى ٠

ولابد أن نلاحظ أن القوى المناوئة للفكر الثورى ، كانت سائدة ، تتمثل فيمن يسـميهم الدكتـور لويس عـوض (٣) بالسقيين ، وهم الذين

رفضوا الفكر الليبرالى العلمانى ورفضوا أيضا حركة تثوير الفكر الاسلامى بالاضافة الى أنصار الأوتوقراطية الخديوية والمعارضين أســاسـا للأفكار الديمقراطية ·

ومن الخطأ أن نتصور أن حركة التنوير قـــد فرضت نفســها على الخريطة الفكرية للمجتمع المصرى اذ الحقيقة أنهـا أصبحت عنصرا مؤثرا وواضحا فى حين أن الغلبة ظلت فى الأساس للأفكار السلفية التى كانت قادرة على شن الحملة على حركة التنوير والزامها موقف الدفاع · وان كان الفكر السلفى قد انقسم على نفسه أحيانا فاتجه جزء منــــه الى تشــكيل (اللوثرية الاسلامية) وهى عملية دفاع فى الأساس ، الزمه اياها هجــوم الفكر العلمانى عليه ، مما أجبره على التحرك كيلا يفقد كل أراضيه بينما اتجه جزء آخر الى التحصن فى مواقعه السلفية ورفض « اللوثرية الأفغانية » فان ذلك لم يمنعه من اتخاذ مواقف سياسية متقدمة وثورية · أما بقيــة العناصر السلفية فقد اتخذت موقفا رجعيا فكريا واجتماعيا وسياســيا · وكانت أكثر العناصر تخلفا وتعفنا فى المجتمع المصرى وسنلاحظ من هذا التصور العام ، ان الصراع بين مختلف الاتجاهات الفكرية قد خلق « ردود أفعال » و « مواقف دفاعية » لدى كل الأطراف ، وهو ما سيكون له أثره ليس فى المواقف العملية للمثقفين فحسب ، ولكن فى صعوبة تصنيفهم ووضع بطاقات جامعة وشاملة بهويتهم الفكرية ·

وأبرز الأمثلة على أن الفكر السلفى كان يشكل المناخ السائد ، أن تتكرر ــ بنفس التفاصيل تقريبا ــ صورة ترجع الى تاريخ وصول الحملة الفرنسية بعد سبعة عقود من رحيلها · يقول المؤرخ الجبرتى فى عجائب آثاره أن مراد بك عندما توجه لقتال الفرنسيين اجتمع العلماء فى الأزهر طوال أيام المعركة يقرأون البخارى وغيره من الدعوات ، وكذلك مشايخ فقراء « صوفية الأحمدية والسعدية والرفاعية وغيرهم من طوائف الفقراء وأرباب الأشاير ، كل يوم يذهبون الى الأزهر فيجلسون للأذكار ويجتمع أطفال الكتاتيب للدعاء وتلاوة اسمه تعالى (لطيف ·· لطيف) · وهى صورة متحفية بالنسبة لعصرنا ــ وربما لم تكن كذلك لدى البعض ·

وبعد ســـبعة عقود من بداية مرحلة التنوير ، نجد طبعة أخرى من الصورة : نشبت الحرب بين مصر ولحبشة وتوالت الهزيمة بعد الهزيمة ، فاعتصم الخديو اسماعيل يومئذ بتلك القوة ، قوة التلاوة فى البخارى والتماس الدعوات من العلماء ، فلم يخامره الشك فى أثرها ولكنه قال للعلماء بعد اتصال الهزيمة ·

ــ اما انكم لا تقرأون البخارى واما انكم لستم بعلماء (٤) ·

وهكذا لم يجد اسماعيل ــ الذى تعلم فى باريس وخاض مغامرة التجديد العمرانى ــ احتمالا ثالثا وطبيعيا للغاية ، هو أن قوة الدعاء ليست عاملا حاسما

من عوامل تحقيق النصر في الحرب • وان ما يحدده هو حساب عقلي للقوى المادية • والغريب أن الفكر السلفي كان يجد لنفسه ـ ومن نفسه ـ مبررات فشله • فالجبرتي يعلق على هزيمة مراد بك رغم دعوات الداعين ، فيقول ان الدعاء « حصل بسببه النفع العظيم ، فهو وان لم يدفع دخول الفرنسيين مصر لكونه أمرا مقضيا محتما لايرد بالدعاء ، ولكن وقع اللطف بسبب هذه الدعوات ، واجتماع القلوب بمجالس الذكر والاستغفار ـ وآثار اللطف التي حصلت مشاهده لاتنكر ولله الحمد » • وهو قول مشابه للرد الذى قاله المشايخ عندما عجب اسماعيل لعدم استجابة الله لدعائهم ، اذ ذكره واحد منهم بالحديث النبوى ولتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لكم » •

وتأتي الطبعة من نفس المشهد بعد سنوات قليلة من صدور الطبعة الثانية ، وأثناء الحرب المصرية الانجليزية (١٨٨٢) • يقول عرابى فى مذكراته أن الشيخ على الليثى جاء الى معسكر الجيش المصرى فى كفر الدوار وتزعم طائفة من مشايخ الطرق الصوفية ووضع لهم دعاء يقول « اللهم ان تهلك هذه العصابة الموحدة ـ يقصد العرابيون ـ فلن تعبد بعدها فى مصر » وهو قول غامض يفهمه البعض بأنه صيغة تهديد ويفهمه آخرون بأنه ايماء الى أن العابدين الوحيدين للاله هم المناجزون عن حرية بلادهم • ولكنه على أى الأحوال يؤشر الى حالة من الشفافية التى تعتبر الدفاع عن الوطن هو مجمع الأحاسيس كلها ، وتعتبر الثورة حالة من أنقى حالات الايمان ، وان هزيمتها تعنى هزيمة الله نفسه وهو ما يؤكد عظمة الفكر الثورى العرابى الذى نجح فى ادماج مختلف الأحاسيس فى بؤرة الحس بالوطنية والقومية دون استثناء العقيدة الدينية نفسها •

واذن فان السلفية كانت ذات امتدادات حية حتى فى أثناء حركة الثورة نفسها • وبينما انشق عدد من السلفيين فى حركة احتجاج ثورية وذات طبيعة « لوثرية » ـ تمثلت فى حركة الجامعة الاسلامية التى قادها الأفغاني ـ فان عددا آخر قد بقى فى مواقعه يشن الهجوم على العلمانية واللوثرية الأفغانية ، رغم هذا العداء للتقدم الفكرى فان الفكر السلفى ومن منطلقاته الخاصة لم يجر الى اتخاذ موقف معاد لحرية وطنه ، أى أنه لم يستدرج للخيانة الوطنية ، رغم موقفه الفكرى المتخلف ، بل ان عناصر منه أخذت مواقف ثورية واضحة ، وصلبة • ومن أبرز هذه العناصر فى تاريخ الثورة العرابية الشيخ عليش وكان « شيخا مغربيا من شيوخ الأزهر وعلمائه ، اشتهر بالتقوى والتشدد فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وله حكايات جمة فى ثورته على السيد جمال الدين الأفغاني وتلاميذه وخاصة على الشيخ حسن الطويل أحد علماء الأزهر المتخصصين فى الفلسفة وتعليمها

فكان الشيخ يهرول الى مكامنهم فى زوايا الأزهر ويشتتهم بمعكازته ، ولا يدعهم يلوثون قاع الأزهر الطاهر بالكفر والزندقة » (٥) • وعلى الرغم من موقفه المعادى الأفغانى فان الشيخ عليش كان من أحب شيوخ الأزهر الى طلابه ، وكان يحوز ثقة قيادة الثورة ، وقد قامت حركة منظمة أوعزت بها قيادة الثورة هدفها أن تفوضه شيخا للأزهر بدلا من الشيخ العباسى الذى كانت قيادة الثورة لا تثق فى اتجاهاته ، والذى كان يرفض الحكم الدستورى ورغم أن الشيخ عليش لم يعين شيخا للأزهر ـ لرفض الخديو ـ وعين الشيخ الامبابى بدلا منه فان الصلابة ظلت الطابع العام لموافقه حتى آخر لحظة وأثناء المحاكمة • ومات فى السجن بعد هزيمة الثورة وقيل أنه مات مسموما بتحريض من الخديو الذى كان يخشاه ويعتبره أخطر أعدائه (٦) •

لم تسمح طبيعة الصراع الفكرى فى المجتمع المصرى ، بالتوصل الى خريطة محددة المواقع تحديدا تاما ، فالذين يبحثون عن مفكر ليبرالى نقى ، ليقابلوه بمفكر « محافظ » نقى أو براديكالى متكامل ، يبحثون عن وهم ، ذلك أن ازدواجية الرؤية قد شملت الكل • وقد كتب المستشرق الفرنسى « سلفستر دى ساسى » خطابا الى تلميذه رفاعة الطهطاوى أثناء اقامة الأخير فى باريس ، بدأه بقوله : « عزيز المسيو الشيخ رفاعه » • وهى كلمة قد تبدو خطأ من المستشرق ، ولكن فى هذا الخطأ غير المقصود تكمن حقيقة كل المراكز الفكرية التى لم تستطع أن تتخلص من فكرها السلفى والمحافظ فى الوقت الذى لم ترفض فيه ما احتكت به من افكار وتنظيمات جديدة • ومن الطبيعى أنه فى الترجمة للمفكرين فان الاهتمام بتسواؤم أفكارهم وانسجامها يصبح مسالة أساسية • أما فى رسم تخطيط عام للخريطة الفكرية للمجتمع ، فان الأساس هو التركيز على المفاهيم الفكرية وصنيفها ويصبح التناقض بين فكريات كل مفكر على حدة ، جزء من التناقض الفكرى العام فى المجتمع ، ويصبح فى هذه الحالة أن نفسر هذا التناقض ضمن محاولتنا لتفسير لأشكال التناقضات الفكرية فى المجتمع •

والواقع أننا لانعنى بتناقض أفكار المفكر الواحد ، تطوره الخاص ، فالمفكر ككل الكائنات قابل للتطور والتغير ، فى خط صاعد ، أو هابط ، ومن الطبيعى أنه عبر هذا التغير قد يتناقض مع نفسه ، سلبا أو ايجابا ، ولكننا نعنى أن يجمع فى المرحلة الواحدة بين الايمان بأفكار عقلانية وميتافيزيقية فى اللحظة ذاتها ، بوعى ، أو بدون وعى • ونشير كعامل مفسر لمثل هذه الظواهر ، الى « موقف الدفاع » الذى أخذته أفكار متخلفة أو متقدمة لتواجه هجوم الفكر الجديد أو القديم عليها ، وهو مظهر من مظاهر التناقض وعامل يفسره فى نفس الوقت •

وفى هذا الصدد ، أشرنا فى الفصل السابق ، الى السمة الرئيسية للتطور الاجتماعى المصرى ، وعنينا بها نمو البرجوازية المصرية متخلفة

قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوربية ، وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية الى قوة محافظة · وهو ما ترتب عليه أن بدأت البرجوازية المصرية محاولاتها لتحقيق ثورها ضد معسكرها العالمي وليس في حمايته · وبالتالي تأخر التبلور الطبقي في مصر طويلا · وأصبح فائض الانتاج الزراعي هو وسيلة تخليق التراكم الرأسمالي ــ بعكس الحال في أوربا عندما تكون هذا الفائض من التجارة والصناعة الحرفية ــ وبهذا سادت الفكريات الزراعية · وافتقدت
التجارة والصناعة الحرفية ــ وبهذا سادت الفكريات الزراعية · وافتقدت
الطبقات المصرية الى تعبير ايديولوجي نقي ــ لأنها في الأساس طبقات غير نقية ، سواء كان هذا في مجالات الفلسفة أو الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وحتى الحركات السياسية · ومن هنا فان التلفيقية كتيار ايديولوجي سمة أساسية في كل هذه المجالات مما يجعل معالجة الظواهر الفكرية أكثر صعوبة ، ويصبح احتمال الخطأ في فهمها غير قليل ·

وثمة صعوبة أخرى تحول دون التحديد الصحيح للأفكار التي صبت في مجرى الثورة هي النقص في بعض الوثائق الفكرية الأساسية للثورة ، وعلى الأخص مؤلفات عبد الله النديم ــ قبل الثورة وأثنائها ــ ولا شك أن فقدنا لهذه الوثائق خسارة كبيرة لا يمكن تعويضها · كذلك فان بعض المفكرين ذوي التأثير البالغ لم يتركوا مدونات كاملة لافكارهم ، ومنهم جمال الدين الأفغاني ، الذي لا نجد له مؤلفات متكاملة ، تعبر عن أفكاره التي كان ينشرها ابان اقامته في مصر ، وكل ما بين أيدينا له اما أقوال نقلها عنه بعض تلاميذه ــ قد تخضع لهاوى النقل سواء بالتحيز أو النسيان ــ أو كتابات كتبها هو ذاته بعد انتهاء الثورة يمكن الاعتماد عليها ، رغم انها لا تعبر تماما عن فكرة قبل الثورة ، لاحتمال أن يكون قد غيرها أو عدل عن بعضها ·

ومع كل هذه الصعوبات فسوف نحاول أن نرصد قضايا الفكر الثوري التي صبت في مسار الثورة العرابية ، بدءا بحركة التنوير ، وانتهاء بسنوات الثورة نفسها · ومن خلالها تتضح لنا صورة الخريطة الفكرية للثورة العرابية بأكمل ما يمكن ·

قضايا الفكر الثوري :

(أ) الحريات العامة والشخصية

كان من الطبيعي ــ ومن الغريب ــ أن تأخذ مسالة الحريات العامة موقعا على خريطة الفكر في مصر · فاذا كان منطقيا أن يؤدي سقوط الحكم الاوتوقراطي لاعطاء مسالة الحرية مكان الصدارة في الشعارات التي يتوق الانسان المصري لتحقيقها الا أن ضراوة التحكم الفردي ، كانت كفيلة بأن

تحول بين فكرة الحرية والدخول الى آفاق المجتمع المصرى ، ولذلك فان نجاح هذه الفكرة فى التسلل رغم كل هذه الظروف دليل على حيوية العقل المصرى وخصوبته ، وقدرته على تحدى ما وضع أمامه من عقبات وعراقيل ٠

يصف عبد الله النديم صورة الحكم الاوتوقراطى ، كما عاصر آثاره فيقول « كانت البلاد على سعة أطرافها كليمان ــ أى سجن كبير ــ أعد للمذنبين ومجلس جزاء هيىء لأرباب الجرائم والخاطئين ، ولو أن سائحا جويا صعد فى درجات الهواء الى حد يرى ويسمع من تحته من أهالى الديار المصرية اذ ذاك لرأى أمة تتقلب على جمرة العذاب على غاية من الاختلاط والاختباط ، تتحرك تحرك الدود على غير نظام ، وتسمع ضجة عامة وصيحة صاخبة تزعج السامع وتستفز الهاجع وتفتت قلب من أودع ذرة من الاحساس الانسانى » (٧) ٠ وهذه الصورة ــ رغم انشائيتها الواضحة ــ لا تصدق فقط على حكم اسماعيل،ولكنها تصدق أيضا على المرحلة الممتدة من حكم محمد على الى ثورة ١٩١٩ ، مع اختلاف يسير هنا أو تخفيف هناك ، باستثناء الشهور العشرين التى وقعت فيها حوادث الثورة العرابية ٠ لقد بدأ التفتح القومى فى مصر فى عصر التسلط الفردى والمغامرات الشخصية ، والهجوم على الرؤوس التى تحمل « الانا » وقطعها ، والترصد للرؤوس التى تعرف نفسها فتنفى عن أجسادها ، وبالتالى فى ظل حكم بالقضاء على التحرك للمطالبة بالحرية ٠ فالحرية فى النهاية هى « الانا » مضخمة موقرة ، وذات حقوق محترمة ومقننة ٠ والقضاء عليها قضاء على « الذاتية » ٠ من هنا كان طبيعيا وغريبا فى نفس اللحظة أن تتحرك مقولة الحرية على خريطة الفكر المصرى ٠

فى وثائق العصر الفكرية سنلاحظ تكرر الاشارة الى انعدام الحريات العامة والشخصية وفى مواجهة هذا ، الحاح على ضرورة تحويل العلاقة بين الفرد والسلطة الى علاقة قانونية محكومة ومنضبطة ، بدلا من بقائها علاقة شخصية تتسم بتبعية المواطن لولى الأمر ، كعلاقة السيد بالقن ٠ ومع أننا نلاحظ لدى الجبرتى اشارات الى محاولات اجتهاد سابقة لورود الحملة الفرنسية تؤكد بعض مناحى الحريات العامة ، فان المسألة لم تتبلور الا بعد فترة أطول نسبيا ٠ فقد واجه أعضاء الديوان نابليون بقاعدة « شخصية العقوبة » منطلقين من فكرهم الدينى ٠ وكان القومسيير الفرنسى المشرف على الديوان قد هددهم بعد ثورة القاهرة الثانية بأن أى محاولة من أى فرد للاخلال بالنظام ستواجه بعقوبات صارمة تشمل الجميع ٠ فاعترض بعض الأعضاء على ذلك انطلاقا من القاعدة الدينية الاسلامية « لا تزر وازرة وزر أخرى » وأن العقاب يجب أن يوقع بالمذنب أما العقوبات الجماعية فهى مخالفة للشريعة ٠ وهذا تأكيد لقاعدة من أهم قواعد الحريات العامة

والقانونية . وسنلاحظ في الجبرتي أيضا أن العقل المصرى قد أبدى اعجابه الشديد بالطريقة القانونية التي حوكم بها سليمان الحلبي قاتل كليبر وشركائه وفي جوانب مثل، التحقيق العادل وحق الدفاع لكل متهم، انحاز العقل المصرى تماما للتطبيقات الليبرالية الفرنسية واضعا هذه التطبيقات موضع المقارنة مع المناخ السائد اذ ذاك وطوال عصر السيطرة لمملوكية والذى كان يهدد كل الحقوق البشرية ، ويتهم بالشبه ويعاقب بالنزوة .

والى رفاعه الطهطاوى يعود الفضل الأكبر فى تعريف العقل المصرى ، بحق الحرية كحق طبيعى ، فهو لم يكتف بأن درس فى باريس « روسو » و « فولتير » و « منتسكيو » فقط . بل نقل الى العقل المصرى أيضا تطبيقات أفكارهم كما تمثلت فى الدستور الفرنسى . ففى كتابه « تخليص الابريز فى تلخيص باريز » ، عرض الطهطاوى بأفاضة لنظم الحكم فى فرنسا وأرخ لحوادث ثورة ١٨٣٠ ، وترجم الدستور الذى أعلن فى أعقابها . وعلق على مواده مؤكدا عطفه على هذه المبادىء وتبنيه لهـا ، وخاصة تلك المواد التى تتعلق بالحريات العامة والشخصية . فالمادة الأولى من هذا الدستور التى تنص ـ بترجمة الطهطاوى ـ على أن « سائر الفرنسيين مستوون قدام الشريعة ـ أى القانون ـ » يشرحها فيقول « معناه أن سائر من يوجد فى بلاد فرنسا من رفيع أو وضيع لايختلفون فى اجراء الأحكام المذكورة فى القانون حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ فيه القانون كغيره » أما انحياز الطهطاوى لهـا فهو يتضح من تأكيده بأن لها تأثيرا عظيما « على اقامة العدل واسعاف المظلوم وارضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم نظرا لاجراء الأحكام . ولقد كادت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنساوية وهى من الأدلة الواضحة على وصـول العدل عندهم الى درجة عـالية وتقدمهم فى الآداب الحضرية وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليـه عندنا العدل والانصاف وذلك لأنه معنى الحكم بالحرية ، هو اقامة التساوى فى الأحكام والقوانين بحيث لا يجوز الحكم على انسان بل القوانين هى المحكمة والمعتبـــرة » .

وفى استعراضه لمجموعة الحقوق العـــامة المكفولة للفرنســيين بنص دستورهم ، وهى وجه من وجوه الحريات العامة . ركز الطهطاوى على حقين . الأول : المساواة فى الضرائب . فاستحسن النص على ألا تفرض ضريبة بلا قانون ، وألا يعفى من الضريبة أحد الا بقانون ، وقال « ان الضرائب لو كانت مرتبة فى بلاد الاسلام ، كما هى فى تلك البلاد لطابت النفس » ، أما الحق الثانى : فهو حق ولاية المناصب العامة « كل واحد متأهل لأخـذ أى منصب كان وأى رتبة كانت » . وفى استحسان هذا الحـــق قال انه « لا ضرر من هذه المادة بتاتا بل من مزاياها أنها تحمل كل انسان على تعهد تعليمه حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه » . والطهطاوى بهذا يركز على

فكرة المجتمع القائم على هرم مفتوح أى على طبقات تسمح بالانسياب بينها ، فى مقابل المجتمع الاقطاعى القائم على هرم طبقى مغلق ، لا يسمح بأى انتقال بين الطبقات ٠

ونالت المواد المتعلقة بالحريات العامة والفردية ، عناية خاصة من الطهطاوى ، فقد أبرز ثلاث ضمانات وحقوق رئيسية ٠ أولها حق كل فرد فى ممارسة حريته الشخصية ، وعدم مصادرة هذه الحرية الا وفقا للقانون٠ ثانيا : حق كل فرد فى اعتناق ما يشاء من عقائد دينية ، وحماية الدولة لحقه فى ممارسة شعائر هذه العقائد ٠ أما الثالث فهو حق كل فرد فى التعبير عن رأيه السياسى بمختلف وسائل التعبير والنشر ٠ فترجم المادة الرابعة التى تنص على أن « ذات كل واحد من الفرنساوية مستقل بها ويضمن لهـا حريتها فلا يتعرض له انسان الا ببعض حقوق مذكورة فى الشريعة وبالصورة المعينة التى يطلبه بها الحاكم » ٠ والمادة الخامسة وترجمها بأن : « كل انسان فى بلاد الفرنسيس يتبع دينه كما يحب ، ويجب ألا يشاركه فى حقوقه أحد ، بل يعان على ذلك ويمنع من يتعرض له فى عبـاداته » ٠ وعلق عـلى هاتين المادتين بأنهما « نافعتان لأهل البلاد والغرباء وان نتيجتهما كثرة أهـل البلاد وعمارها بالغرباء » ٠ وحظى ضمان الدستور لحرية الرأى باعجاب شديد من الطهطاوى فترجم المادة الثامنة من دستور ١٨١٨ التى تقـول : « لا يمنع انسان فى فرنسا أن يظهر رأيه وأن يكتبه ويطبعه بشرط ألا يضر ما فى القانون فاذا أضر أزيل (صودر) » ٠ وعلق عليها بقوله « انها تقوى كل انسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر ما يخطر بباله مما لايضر غيره ، فيعلم الانسان سائر ما فى نفس صاحبه » ثم أشار الى الدور الذى تلعبـه الصحافة باعتباره مجال التعبير عن حرية الرأى فقال ان من فوائدها « أن الانسان اذا فعل فلا عظيما أو رديئا وكان من الأمور المهمـة كتبـه أهـل الجورنال ليكون معلوما للخاص والعام ، لترغيب صاحب العمـل الطيب وردع صاحب الفعلة الخبيثة ، وكذلك اذا كان الانسان مظلوما من انسان كتب مظلمته فى هذه الورقات فيطلع عليها الخاص والعام ، فيتعرف قصة المظلوم والظالم من غير عدول عما وقع ولا تبديل ٠ وتصل الى محل الحكم ويحكم فيها بحسب القوانين المقررة ، فيكون مثل هذا الامر عبرة لمن يعتبر»٠

ولعل هذا التعاطف مع قضايا الحريات هو المسؤول عن الالحـاح المستمر على اعتبار انعدام الحريات ظاهرة ضارة بالتطور الاجتماعى ٠ وعلى ابراز آثارها الضارة على تكوين المواطنين وأخلاقهم الشخصية ٠ وقد اقلقت هذه الظاهرة مفكرى التيار الاسلامى المتحرر ٠ فقد كان الافغانى مثلا يرى أن ويل مصر قد زاد « بمحق الحرية الشخصية والأخذ بالشبهة وان ضعفت واتباع بواطل التهم وان بعدت أو استحالت » ويصور أثر ذلك فى أن الفزع قـد « أخذ مأخذه من القلوب وبلغ منها مبلغه فلا ترى مارا بطريق الا وهو

يتلفت وراءه لينظر هل تعلق بأثوابه شرطي ليقوده الى السجن أو يقتضى منه فداء » . وانتهى الأمر « أن كل معروف بالاسم من المصريين أخذ ينتظر فى كل خطوة عثرة وفىكل نهضة سقطة ، وله من كل شخص دهشة ومن كل طارق لبابه غشية ، أى شقاء ينتظر الحى فى حياته أشنع من هذا ؟ » (٨) . ويلاحظ الشيخ محمد عبده ــ رغم دفاعه عن وزارة رياض ــ انه اهتم « بتقرير الأمن كعادته فى كل وزاراته كأن البلاد فى حرب دائمة . وأعطى المديرين فى ذلك سلطة أساؤوا استعمالها فأخذوا بالظن ونالوا من كثيرين بالشبه فازعج رياض بذلك نفوس الباقين فخافوا أن يصيبهم ما أصاب غيرهم بغير حق ولا عدل » (٩) . لذلك كان من الطبيعى أن يتكون اتجاه يطالب ــ مع الشيخ محمد عبده ــ « بتقرير الأمن على الأنفس وكفالة الحقوق بالعدالة ، ومتى يكون الأمن اذا لم تحقق التهم ، ولم يسأل المتهم ولم تتضح الجناية بأدلتها الصحيحة ولم تقدر العقوبة بقدرها » (١٠) .

وقد ارتبطت قضية الحريات فى الفكر الثورى ارتباطا وثيقا بقضية القومية نفسها ، من خلال الادراك بأن الوطن هو مجموعة الحقوق والواجبات المكفولة لمواطنين يقيمون على أرض محددة . وكان حق «المواطنة» فى ظروف التعصب الجنسى من الجراكسة ضد المصريين ، من أهم المطالب الأساسية . وقد أشار عرابى فى حديث مبكر له مع كولفن ــ فى أوائل نوفمبر ١٨٨١ ــ الى هذه المسألة ، فشبه حكومات دولة المماليك بحكومات أسرة محمد على من حيث ظلمهم للعنصر المصرى ، وحرص على اظهار رأيه بأن المصريين لا يجدون ما يحفظ حياتهم وممتلكاتهم ، فقد سجنوا ونفوا وقتلوا خنقا وقذف بهم فى النيل وأصابتهم المسغبة وسرقت أموالهم بأمر أولئك السادة . وأضاف قائلا ان أى عبد معتوق منهم ــ أى مملوك شركسى ــ أكثر استمتاعا بالحرية من المصرى الذى ولد حرا . وأى تركى جاهل أعلى مركزا من أكبر المصريين شأنا . وأفاض فى شرح اعتقاده بأن الناس خلقوا أحرارا من معدن واحد وان لهم حقوقا متساوية فى الحرية والأمن » (١١) .

وفى نفس الفترة تقريبا ، ربط الشيخ محمد عبده بين قضيتى الحرية والقومية ، فاشار فى مقال نشر فى ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ الى انه « لا وطن الا مع الحرية بل هما سيان .. فان الحرية هى حق القيام بالواجب المعلوم، فان لم توجد فلا وطن لعدم الحقوق والواجبات السياسية ، وان وجدت فلابد من الواجب والحق » (١٢) . وقد أبرز الشيخ محمد عبده خطورة افتقاد المواطنين للحقوق ، وعدم تحديد ما عليهم من واجبات ، على شعورهم القومى والوطنى ، فأكد ان « السكن الذى لا حق فيه للساكن ولا هو آمن فيه على المال والروح فغاية القول فى تعريفه انه مأوى العاجز ومستقر من لا يجد الى غيره سبيلا فان عظم فلا يسر وان صغر

فلا يساء » ويستشهد فى هذا بقول لا برويز « ما الفائدة من ان يكون وطنى عظيمـــا كبيرا ان كنت فيه حزينا حقـــيرا أعيش فى الذل والشقاء خائفا أسيرا » (٣١) ·

واستكمالا للدعوة الى الحريات العامة طرح الفكر الممهد للثورة العرابية مقولة «حرية العقيدة» لتأكيد «الوحدة الوطنية» لتحل محل فكرة الدونة ذات الدين الواحد ، فاختفت كثير من مظاهر الكراهيــة والتعصب الدينى ، وبينما نلاحظ لدى الجبرتى وغيره من مفكرى القرن الثامن عشر خضوعهم بشكل حاد للانحياز الدينى ، ورفضهم لأتبـــاع الديانات المخالفة وتأييدهم لكل مظاهر اضطهادهم ، فاننا نجد أن قيادة الثورة العرابية ومفكريها قد نشروا فكرا متحررا حول هذا الموضــــوع · يقول بلنت ان عرابى « كان مجردا من التعصب اذا كان معنى التعصب الكراهية الدينية · وكـــان أبدا مستعدا لعقد الخناصر مع المسيحيين واليهود وحتى مع المشركين والكفرة للدفاع عن الحرية ، وان لم يؤثر استعداده هذا مثقال ذرة فى تقواه »(١٤)· وقد ظل هذا طابعه حتى اللحظة الأخيرة « أما فيما يختص بتدينه مع انه كان شديد المحافظة على فروضه الدينية كان كذلك من أحرار المسلمين ، ثم انه كان محبا للانســـانية فى آرائه الخاصة باخـــاء الأمم وأصحاب العقائد المختلفة » (١٥) ·

ونفس المسألة نلاحظها بالنسبة لعبد الله النديم الذى شملت حركته — رغم اعتماده دائما على القرآن والفكر الدينى عموما فى استثارة الجماهير — دعوة مستمرة الى الأخوة الوطنية والهجوم على التعصب الدينى · والمعروف انه انشأ الجمعية الخيرية الاسلامية وفتح أبواب مدارســها للطلبة الفقراء من المسلمين والمسيحيين · وقال فى خطبة افتتاح أولى هذه المدارس « انها تعلم الأطفال الأخـــوة فى الوطن وتبعدهم عن التعصب للدين أو العنصر وتنشئهم على حب الوطن والانسانية » (١٦) · بل انه حتى وعندما نشبت الحرب بين مصر والانجليز لم يكن يفسر الحرب على انها حرب بين المسلم والمسيحى بل بين المصرى والأجنبى ، المؤمن والكافر ، فقد أعلن بطريرك الاقباط ان الانجليز خرجوا على تعاليم المسيحية التى تدعو الى السلام وعدم الاعتداء ومن ثم كان الانجليز ينظر اليهم عند النديم والمسيحيين المصريين ، على انهم كفرة خارجون على دينهم يجب حربهم » (١٧) ·

ومن أهم المسائل التى برز فيها موقف الثورة من قضية الحرية الفردية ، محاربتها للرق واعلانها عدم موافقتها على بقائه · وكانت عناصر من أصحاب المصلحة فى تشويه مواقف الثورة من هــذه المسألة يدأبون على نشر أباطيل حول هذا الموضوع · فقد كتب السير « وليـــام موير » فى التيمس ، ينتقد « بلنت » الذى قال فى أحد مقالاته أن برنامج الحـــزب الوطنى فى مصر

يتضمن محو ما بقى من تجارة الرقيق • وأخذ « بوير » يبرهن بواسطة مقتبسات من القرآن على أن الرق من العادات التى كانت ولا تزال ذات صفة دينية (١٨) • وهو نفس الزعم الذى كان يقول به الموظفون الأوربيون فى مصلحة الغاء الرقيق • اذ خشوا أن يتناول الاقتصاد فى المرتبات مراكزهم ، ومن ثم كانوا يزعمون أن احياء الحكم الوطنى معناه احياء الاسترقاق • وقد عبر عرابى عن رأيه فى ذلك لبلنت ، فقال « ان الزعم بان الاسلام ينشر الرق زعم باطل ويتضمن افتراء على الاسلام » ثم وضح انه « ليس فى مصر من يود ان يكون له عبيد غير أمراء البيت الخديو والباشوات الاتراك الذين تعودوا على استعباد الفلاحين ، وان الاصلاحات الجديدة سوف توجد المساواة بين الناس مهما اختلفوا فى الجنس واللوان والدين وليس مع هذا الاصلاح محل للاسترقاق » (١٩) •

وأشار محمد عبده فى خطاب لبلنت ردا على وليام بوير الى أن « الدين الاسلامى لا يعارض فى الغاء الرقيق الذى تعمل الوزارة الراهنة ــ وزارة البارودى ــ على الغائه ، بل العكس فان أوامر الدين تمنع من اتخاذ الرقيق الا من الكفار الذين يقاتلون المسلمين فالعبد فى الواقع أسير أخذ فى حرب مشروعة ، أو هو أحد أفراد أمة ليست على صفاء فى علاقاتها بأمراء المسلمين وليست بينها وبينهم معاهدات أو محالفات تحميها • زد على ذلك أن الكافر الذى ينتمى الى أمة متحالفة مع أمير مسلم لا يمكن أن يؤخذ فى الرق » (٢٠) •

وأعلن عبد الله النديم الحرب على الرق ، ودعا الرقيق المحررين من السودانيين المقيمين فى مصر الى تكوين جمعية « الأحرار السودانيين » لترعى ابناءهم وتحفظ حقوقهم وتساعد المضطر منهم ، وبين الفرق بين المواطن والمستوطن ، وعد السودانيين مواطنين من أبناء الوادى يعيشون فى بلادهم • وقد نشر دعوته تلك فى « الطائف » ودعا الذين يحسون فى أنفسهم الرغبة فى مساعدة الجمعية أن يرسلوا بتبرعاتهم اليه • وأعلن انه سيتخذ الاجراءات ليعد المساكن فى انحاء الوطن وتقرير الاعانات لمن تحرر من العبيد والعاطلين من الخدم السودانيين حتى يجد لهم العمل الشريف • وقال انه « يأمل ان يزيل بهذا العمل الأثر البغيض للرق من هذه البلاد وان نضع أنفسنا فى مصاف الدول المتقدمة » (٢١) •

وتعتبر مسألة تحرير المرأة من القضايا التى ظلت غامضة ، ولم يتحدد موقف الفكر الثورى منها بالكامل بل وسادت الاتجاهات المحافظة بشأنها ، ان الجبرتى كان يعبر عن فكر عصره فى ذلك الموضوع ، فيعتبر ان من محاسن احدى الأسر الكبيرة ــ هى أسرة الشرايبى ــ ان نساءها لا يخرجون ، وانه لم يحدث أن خرجت امرأة من بيتهم من قبل الا الى القبر • والمطلقة التى

تتزوج ، تنتقل ــ بتعبيره ــ من « تحت » فلان الى تحت فلان آخر ٠٠ وهكذا ٠٠ وهو تعبير ذو دلالة على المكانة الاجتماعية المنخفضة للمرأة في عصر ما قبل حملة نابليون وقد نالت الحملة الفرنسية هجوما شديدا في عجائب آثار الجبرتي لما شاهده من مظاهر تحرر المرأة واختلاطها بالرجال ، وفي مقابل هذا الهجوم أبدى الجبرتي استحسانا للعلاقات الشاذة وللمثليه الجنسة والغزل بالذكر ، وهو مايبرز أزمة القيم الخلقية والاجتماعية في مصر اذ ذاك ٠

على ان الطهطاوى قد حرص على الدفاع عن حرية المرأة مؤكدا أنها ليست مرادفة للتهتك أو الانحلال معلنا أن نساء الفرنسيس لسن منحرفات رغم أنهن متحررات ٠ على أنه لم يتوصل ــ مع هذا ــ الى ادراك مغزى تحرر المرأة من الناحية الاجتماعية ٠ فوق أنه حق طبيعي وانساني ، ولم يدرك معنى ارساء قيم خلقية جديدة بتحرر المرأة ٠ ونلحظ أثر الفكر المحافظ تجاه ذات الموضوع لدى محمد عبده الذى يتحدث عن والده فيذكر أنه قد وقر في نفسه احترامه، ونظر اليه كأجل الناس ، أما عوامل هذا الاجلال والاحترام فيذكر منها « انفراده بالطعام دون والدتي واخوتي ، فان ذلك كان آية العظمة عندنا ، فانه كان لا يؤاكل نساءه وأولاده في تلك الأوقات الا الفقراء رأهل الطبقة الوسطى من أهل القرية » (٢٢) ٠ على ان الأفغاني كان أكثر تحررا في هذا الصدد فانه لم يفرق بين تحرر الرجل وتحرر المرأة ونقلها من عصر الحريم الى عصر المرأة العصرية وعنده « ألا مانع من السفور اذا لم يتخذ مطية للفجور » (٢٣) ٠

ولن نعدم بعض الأفكار الجزئية حول الموضوع لدى مفكرين آخرين ، ووجهت في الغالب بهجوم شامل منع نموها ، يذكر يعقوب بن صنوع أنه ألف رواية سماها « غندور مصر » وأخرى بعنوان « الضرتان » ومثلهما أمام الخديو اسماعيل على مسرح القصر الخديوى ، وبينما أعجب الخديو بالتمثيلية الأولى ، استفزته الثانية ، لأنها كانت تعلن عن مساوىء تعدد الزوجات وانه سبب التصدع الذى يحدث في الأمر بل سبب الجرائم التى تغشاها ، ولم تعجب الدعوة الى وحدانية المرأة الخديو اسماعيل ، ولعلها كانت تلقى النفور العام في مجتمع ينظر الى المرأة باعتبارها « حشية » للرجل حق اقتنائها كما يقتنى بقية ممتلكاته ، وكان الانطباع الذى كونه الخديو اسماعيل عن مؤلف التمثيلية أنه لا يملك فروسية جنسية تمكنه من ارضاء أكثر من امرأة واحدة ، ولهذا استدعاه وقال له غاضبا ومتهكما :

ــ سيدى موليير مصر ، ان كانت كليتاك لا تحتملان ارضاء أكثر من امرأة وحدة فلا تجعل الغير يفعل مثلك (٢٤) ٠

وقد نتج عن هذا أن اضطر يعقوب الى عدم تمثيل هذه التمثيلية بعد أن قدمها ثلاثا وخمسين مرة ٠

وقد يبدو غريبا ان نجد مفكرا أميل الى الراديكالية مثل عبد الله النديم ، يتخذ موقفا محافظا تماما من مسالة حرية المرأة ، وهو لا يتخذ هذا الموقف فى بداية حياته أو قبل نضوجه بل يتخذه بعد سنوات طويلة من الثورة (حوالى ١٨٩٣) مما قد يؤشر انه فى مرحلة التمهيد للثورة وتفجرها ، ربما كان يتبنى فكرا شديد الرجعية بالنسبة لمسالة المرأة • فقد كتب فى مجلته « الأستاذ » عدة مقالات ناصر فيها سياسة الحجاب ودافع عنها ، وعارض تعليم الفتاة اللغات الأجنبية والرقص ، وطالب بأن يكتفى بتعليمها التدبير المنزلى وشؤون الأسرة والحياة الزوجية والصناعات المنزلية (٢٥) •

والأرجح أن هذه القضية ، لم تجد الوقت الكافى لطرح نفسها على خريطة الفكر الثورى مع أننا نعلم أن عددا من النساء المصريات قد شاركن فى الحرب، وخاصة فى الاسكندرية حيث كن يساندن جنود المدفعية الذين كانوا يردون مدافع الجيش البريطانى •

وقد تبلور احترام الثورة للحريات العامة والفردية فى برنامج الحزب الوطنى الذى نشره المستر بلنت فى أوائل سنة ١٨٨٢ • وفى هذا البرنامج أعلن الثوار ان احترامهم للخديو واتباعهم له رهن « بقيام أحكامه وفقا للعدل والقانون » وأكدوا تصميمهم على « عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل » اذ لابد من « اطلاق عنان الحرية للمصريين » • وأبرز البرنامج أن دور المصريين فى الحصول على الحرية والحفاظ عليها لايتم بالصمت أو الانصياع ، فالمصريون « يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فان اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين » ، وأشار البرنامج أيضا الى الحقوق الديمقراطية التى يطلبها والتى تتمثل فى « حفظ الشرائع والقوانين — أى سيادتها — واطلاق الحريات السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة ومنها حرية المطبوعات التى ينبغى ان تطلق بطريقة ملائمة » • اما قناعة الحزب بحرية العقيدة الدينية وبالمساواة فى حقوق المواطنة فقد تمثلت فى النص على ان « الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى — أى علمانى فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وأغلبه مسلمون لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم اليه لأنه لا ينظر الى اختلاف المعتقدات » ثم أكد بوضوح أن الحزب « يعلم ان الجميع اخوان وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية » وأضاف « ان هذا مسلم بـه عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء والمصريون لايكرهون الأوربيين المقيمين فى مصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى واذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم » (٣٦) •

شهد الجيـــل الذى تفجرت الثورة على يديه ، ـ مع النـديم ـ « المخنوق من أهله ، والمصلوب والمذبوح والمحروق والموضوع على الخازوق ، والمشرد والمغرب والمنفى والمسجون والمنهوب والمسلوب ، ثم شـــاهد جنازة المسموم والمخنوق » (٢٧) . لذلك كان طبيعيا ان يسعى الى تقييد السلطة الشخصية ، والى تحويل العلاقة السياسية من علاقة بين « السيد » و « التابع » الى علاقة بين « الدولة » و « المواطن » . أو الى توقيع « عقد اجتماعى » بين الحاكم والشعب ولم يكن هذا ليتم دون بلورة « الفـكرة الدستورية » حيث يتناسق الفكر الثورى فى وثيقة محددة واضحة .

قضـــايا الفـكر الثـورى :

(ب) من الماجناكارتا المصرية الى الدســتور:

جوهر المسالة الدستورية هو التعاقد بين الملك والشعب لتقييد سلطته ، بحيث تصبح هذه الســـلطة خاضعة لقيود موضوعية ، وتمارس عن طريق مؤسسات شرعية وتمثيلية ، وليس عن طريق أفراد أو ذيول . وتتحدد السلطة السياسية فى الاطار الدستورى عن طريق تحديد المخططين للمهام السياسية والمنفذين لهذه المهام . فمخططوا المهام السياسية لا يفعلون ذلك عن طريق اتفاقات شخصـية بين عدد محدود من الأفراد ، وانما يتم هذا التخطيط عن طريق نظم تمثيلية ورقابية ، تعبر عن رأى الشـــعب ومصلحته وتعمـل برقابته . ونفس المسالة بالنسبة لمنفذى المهام السياسية الذين لايمارسون أدوارهم فى المجتمعات الدستورية عن طريق الجمع بين الأدوار السياسية . والنمط الشائع فى المجتمعات السابقة على بروز الفكرة الدستورية ، وخاصةفى المجتمعات الاقطاعية ، هو الجمع بين مختلف الأدوار ، فيصبح القائد العسكرى مديرا اداريا ومفوضا سياسيا وزعيما روحيا ، بينما فى النظم الدستورية تؤدى هذه المهام عن طريق أجهزة ذات صـفة اعتبارية منفصـــلة عن ذوات الأفراد القائمين بها .

وعلى امتداد الفترة التى بدأت بالفتح الاسلامى ثم العثمانى ، خضعت مصر للحكم « الثيوقراطى » حيث كان الخليفة يجمع بين صفة « خليفة رسول الله » وصفة « ســـلطان المسلمين » أى يجمع بين السلطتين الدينية والزمنية . وكان التفكير فى مقاومة سلطته الزمنية المطلقة يعنى التصدى لمنصبه الدينى ، وهو ما لم يكن أحد يجسر عليه . ومع هذا فان « الوالى » ـ وهو ممثل الخليفة فى مصر ـ لم تكن له هذه الحصانة ، اذ أنه كان يمثل فى الواقع سلطة « السلطان » الزمنية وليس سلطة « الخليفة » الروحية . ومن هنا قامت الانتفاضات ضده أكثر من مرة . وعندما تفتتت السلطة وانتهت الى أيدى أمراء المماليك وأصبح الوالى محصورا فى قلعته ، زادت امكانيـة الحركة لالزام حائز السلطة الدنيوية حده .

يروى الجبرتى فى تاريخه أنه فى يونيو ١٧٩٥ جاء الفــلاحون من بلبيس فشكوا الى الشيخ الشرقاوى ظلما لحق بهم من أتباع محمد بك الألفى، فلما أبلغ الشيخ الشرقاوى الشكوى الى كل من مراد بك وابراهيم بك باعتبارهما شيخى البلد ، لم يتمكنا من كف هذه المظالم ، اذ ذاك دعا علماء الأزهر الى الأضراب العام وأغلقت الأسواق والحوانيب وأغلق الأزهر ، وتوجهوا الى منزل ابراهيم بك وقد تبعهم « خلق كثير من العامة » ، وسألهم رسول ابراهيم عن مطلبهم فقالوا له « نريد العدل ورفع الظلم والجور ، واقامة الشرع وابطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها واحدثتموها » فاعتذر الرسول بأنه « لا يمكن الأجابة الى هذا كله ، فاننا ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات » فقيل له « هذا ليس بعذر عند الله وعند النــاس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك ، والأمير لا يكون أميرا الا بالاعطاء لا بالأخذ » . وفى أثناء المفاوضة بات المشايخ والعامة فى الجامع الأزهر ، واجتمع الوالى وأمراء المماليك مع كبار المشايخ » وانتهى الأمر على أنهم — أى الأمراء — تابوا ورجعــوا والتزموا بما شرطه عليهم العلماء » . وكتب القاضى حجة بذلك وفرمن — أى وافق — عليها الباشا — الوالى — وختم عليها ابراهيم بك وأرسلها الى مراد بك فختم عليها أيضا » ، وكانت خلاصتها « أن يدين الأمراء بقضاء المحاكم فى قضــايا الحقوق وأن تفرض الضرائب بموافقة الرعية على حسب الأحوال الشرعية وأن يمتنــع عدوان الحاكم بغير جريرة من المحكومين » — وربما لأول مــرة عاد المشايخ « وحول كل واحد منهم وأمامه ومن خلفه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون : حسب ما رسم سادتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية » ، فالذين رسموا هم «سدتنا العلماء» وليس الوالى أو أمراء المماليك ، الذين ألزموا بقوة الضغط الشعبى أن يوقعوا « حجة شرعية » تقيد سلطاتهم . وهذه الحجة — كما يشير بحق الأستاذ العقاد — هى ما جنا كارتا مصرية (٢٨) .

ولم تكن هذه « الماجنا كارتا » الأولى ، هى الأخيرة ، ذلك ان عملية انتزام الســلطة حدها لم تكن ســهلة ، فحائز السلطة لا يتنازل عنها طائعا مختارا ، وانما مجبرا ومضطرا ، وهو بمجرد أن يشعر بضعف الضغط عليه يعود الى سابق عهده . وكانت الماجنا كارتا المصرية الثانية هى اللائحة الوطنية التى قدمتها شخصيات وطنية ممثلة للشرائح الاجتماعية المتحركة الى اسماعيل. وقد بدأت « بيوم كيوم ميرابو » اذ رفض أعضــاء مجلس النواب قرار الحكومة بفض الدورة البرلمانية لأن المجلس طالب بحقه فى التصديق عــلى القوانين قبل اصدارها ، وأشار النواب فى اعتراضهم على القرار أنهم يستندون الى جماهير شعبية ، وان فض المجلس بهذه الطريقة قد يؤدى الى « وقوع أمور من الأهالى لا يصح وقوعها » . والى أن « التذمر سيزيد من الفلاحين الذين يحمل

النواب عنهم مهمة الدفاع عن شكواهم من الضرائب » (٢٩) • وتبلورت هذه الحركة في النهاية في « لائحة وطنية » قدمها النواب والأعيان الى الخديو في أبريل ١٨٧٩ تضمنت مطالب الشعب في بندين :

● الأول : مشروع تسوية مالية عارضوا به المشروع الذى كان قد قدمه وزير المالية الانجليزى ويقوم على أساس ان ايرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة بعكس مشروع الوزارة الذى كان يعد البلاد في حالة افلاس •

● والثاني : المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية في أوربا وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه •

وقد جاء في العريضة المتضمنة لهذه المطالب فقرات ذات دلالة على ادراك مقدميها لما وراءهم من قوة شعبية ، قالت « نحن عن أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا وعزمنا على بذل كل مجهودنا في تأدية ديون الحكومة وبذلنا كافة ما في وسعنا وطاقتنا في اجراء ذلك » • وأكدت على أنه من الضرورى «أن تمنح الحضرة الخديوية مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في بلاد أوربا » وعلى رأسها أن يكون مجلس الوزراء « مسؤولا أمام مجلس النواب في جميع اجراءاته المختصة بالداخلية والخارجية » • ولظروف الصراع التى فرضت آنذاك أن يكون الخديو اسماعيل في جبهة القوى الوطنية ، بعد ان استلبت منه الاحتكارات الأوربية سلطته المطلقة • كان الخديو من بين « الموقعين » على « الماجنا كارتا » المصرية الثانية • وقد جاء في البيان الرسمى الصادر عنها والذى نشرته الوقائع المصرية ، ان « عموم أهالى الوطن العزيز قد صمموا تصميما جازما على تبديل هذه الهيئة — يقصد مجلس الوزراء — بغيرها ، وتسليم ادارة المصالح — مع تأسيسها على أساس صالح — الى ذوى اللياقة والأهلية » ، وحدد هؤلاء العموم بأنهم « جمعية حافلة من حضرات أعضاء شورى النواب والعلماء والأعلام والذوات الفخام والمأمورين الكرام ، ووجوه البلاد ، وأعيان المملكة ومعتبرى الأهالى ، بل ان خطاب الخديو بتكليف شريف بتأليف الوزارة وهو الاعلان الرسمى بموافقته على اللائحة ، قد نص على أن الخديو يرى أن من الواجب عليه « أن يتبع رأى الأمة ويقوم بتأدية ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية » وطلب من شريف أن يشكل وزارة « من أعضاء أهليين مصريين يكونون مسؤولين لدى مجلس الأمة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية وحقوق الأمانى القوميـة » •

وتمثلت الماجنا كارتا الثالثة في مجموعة الطلبات التى قدمها عرابى في مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ • والحوار الذى دار بينه وبين الخديو توفيق • يكشف عن طبيعة الصراع الفكرى والسياسى في تلك المرحلة • وفى هـذا

الحوار حدد عرابى طلباته فى أربعة ، هى : عزل الوزارة وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش والتصديق على قوانين الاصلاح العسكرية · وكان الخديو منطقيا فى رفضه لهذه الطلبات ، فالشعب من وجهة نظره « لا حق له فى هذه الطلبات » لأن الخديو « ورث ملك هذه البلاد عن آبائه وأجداده » · وهو كما وصف نفسه ، وحدد سلطته « خديو البلد واعمل زى ما انا عاوز » · وهو اذن قد عبر عن تصوره للسلطة ، ذلك التصور القائم على مقولة « أنا الدولة » والتى تعطى فردا ما ـ هو الملك بالطبع ـ « أن يعمل زى ما هو عاوز » أما عرابى فجوهر موقفه هو التحدى لهذه السلطة المطلقة والتصدى لها بالقوة المسلحة والزامها حدها ، لذلك قال «نحن لن نورث بعد اليوم» · ان خطورة هذا الحوار تكمن فى أنه كان التتويج النهائى للنضال الدستورى لأنه انتهى بالزام السلطة المطلقة حدها ، وباصدار وثيقة دستورية لها احترامها ، هى دستور ١٨٨٢ ·

فهل كانت حركة المطالبة التى تمثلت فى الماجنا كارتات الثلاثة ، بعيدة عن نبع الحركة الاجتماعية وعن حركة التنوير ؟ بالقطع لا ·· ذلك أنه مع تطور الطبقات الاجتماعية ووعيها بمصالحها تأكدت الحاجة الى مشاركة هذه الطبقات فى السلطة ، ووجدت هذه الحاجة تأكيدا وتأييدا من الفكر الثورى، فتفاعلت معه ، وعبرت عن نفسها فى المواقف الثلاثة السابقة · وقد أشرنا فى الفصل السابق من هذه الدراسة الى تطور القوى الاجتماعية وبروز مصالحها ، وبقى أن نشير الى « الدستورية » كاتجاه فكرى ·

وكما يعود لرفاعة الطهطاوى الفضل فى بذر البذور الاولى لفكرة الحرية، فاليه أيضا يعود الفضل فى بذر بذور الفكرة الدستورية · فقد أهتم أثناء زيارته لفرنسا فى عام ١٨٣٠ بتتبع النضال من أجل الغاء دستور ١٨١٨ الرجعى واعلان دستور ١٨٣٠ بعد ثورة شعبية مسلحة · وقد قدم الطهطاوى تحليلا للاتجاهات السياسية فى فرنسا اذ ذاك ، فأدرك أن هناك اتجاهين أو مدرستين أو حزبين ·

الأول : « الملكيون » الذين يرون « أنه ينبغى تسليم الأمر لولى الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشىء » ·

والثانى : « الحريون » أو « الليبراليون » الذين يرون أنه « لاينبغى النظر الى القوانين فقط ، والملك انما هو منفذ للأحكام على طبق ما جاء فى القوانين ، فكأنه عبارة عن آلة » · وقد اختص الطهطاوى بالذكر من بين هذه الفئة الثانية ، فئة عظيمة ترى « أن يكون الحكم بالكلية للرعيه ولا حاجة للملك أصلا · ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره للحكم ، وهذا هو حكم الجمهورية » ·

وبهذا التحليل أدرك الطهطاوى المدارس السياسية الرئيسية اذ ذاك فى فرنسا . أنصار نظرية « الحق الآلهى فى الحكم » ، وأنصار « الملكية الدستورية» وأخيرا العناصر الانقلابيةالتى تؤمن بـ (الجمهورية) . ثم حلل أسباب ثورة ١٨٣٠ ، وتوصل الى ادراك مسببها الرئيسى ، وهو خروج الملك عن الدستور وممارسته لسلطته بشكل شخصى متحديا فى هـذا رأى مجلس النواب ، فأبقى الوزارة رغم أن البرلمان سحب ثقته منها وعطـل عددا من مواد الدستور الهامة على رأسها مواد الحريات العامة ، وعدل قانون الانتخاب وغيره من القوانين دون موافقة البرلمان .وبهذا العرض للصراع الدستورى فى فرنسا ، عرف العقل المصرى لأول مرة الفكرة الدستورية وتمثلها وأعجب بهـا ، عبر شرح الطهطاوى وترجمته للنصوص الكاملة لدستورى ١٨١٨ و ١٨٣٠ فى فرنسا .

وخلال فترة التجميع التى سبقت الثـورة العرابية ، لـم تكن الآراء الدستورية منتشرة ومعروفة فقط فى مصر ، بل كانت معروفة أيضـا فى الآستانة ، اذ وضعت جمعية « تركيا الفتاة » الدستور بين أهدافها الرئيسية ونجحت بالفعل فى اجبار السلطان العثمانى على اقامة نظم نيابية فى سنة ١٨٧٦ ، ومن ناحية ثانية فان مدرسة التنوير الاسلامية كانت تساند هـذه الفكرة ، فقد « حكم الشيخ جمال الدين الأفغانى وتلاميذه بأن استبداد أمراء المسلمين الآخذ فى الزيادة مخالف لتعاليم الاسلام الذى هو فى الحقيقة جمهورية لكل مسلم فيهـا حق الخطابة فى مجتمعاتها كمـا أن سلطة الحاكم فيها لاتعتمد الا على حسن قيامه بتنفيذ الشريعة وبيعة النـاس » (٣٠) . ويعتبر الشيخ محمد عبده ان من بين ما وقف حياته عليه ، وما عمل من أجله « التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب ، وما للشعب من حـق العدالة على الحكومة » ، ويقرر أنه كان فيمن دعوا « الأمة المصرية الى معرفة حقها على حاكمها ، والى الاعتقاد بأن الحاكم وان وجبت طاعته فهو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم ، وأنه لايرده عن خطئه ولا يقف طغيـانه وشهوته الا نصح الأمة لـه بالقول » (٣١) .

وعند الأفغانى أن الحـكم الدستورى أكثر فائدة للحاكم من الحكم الاستبدادى ، وهـو يبرر ذلـك بأن الخطر الأوربى يوجب على ملـوك المسلمين أن يكونوا أكثر التصاقا بشعوبهم . فقال ناصحا الخديو توفيـق « أسرعوا باشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى ، وأمروا باجراء انتخاب نواب الأمة لسن القوانين ، فان هـذا يكون أثبت لعرشـكم وأدوم لسلطانكم » (٣٢) . ذلك أن عرش الملك « اذا كان من الملايين من الرعية أصدقاء له خير من أن يكونوا أعداء يترقبون الفرص ، ويكنون فى الصدر سموم الحقد ونيران الانتقام » (٣٣) . وبالاضافة الى هـذا ، فان الأمة ـ كمـا ذهب الافغانى ـ تستطيع أن تعيش بلا ملك ، ولكن الملـك لايستطيع أن يعيش بلا رعيـة .

وفضلا عن تركيز الأفغانى الواضح على أن حكم البلاد بأهلها صيغة لاتتحقق الا فى الحكم الدستورى الكامل ، فقد ركز أيضا على فكرة هامة أخرى حول طبيعة التعاقد الاجتماعى بين الملك والشعب ، ووسيلة التوصل الى تعاقد حر لاشبهة فيه • وعنده فان الدستور لايجب أن يكون منحة من ولى الأمر ، ذلك « أن القوى النيابية لأى أمة لايمكن أن تحوز معناها الحقيقى الا اذا كانت نابعة من نفس الأمة ، وأى مجلس نيابى يأمر بتشكيله الملك أو أى أمير أو قوة أجنبية محركة لهما هو مجلس موهوم ، موقوف على ارادة من أحدثه ، فأى مجلس نيابى يقوم على ارادة خارجة عن ارادة الأمة ، مثل هذا المجلس لا قيمة له ، ولن يعيش طويلا ، ولا ترجى منه للأمة فائدة » (٣٤) فالدستور ـ كما يستخلصه الأفغانى ـ هو تعاقد يتم بين ملك يجبر بالقوة ، وليس بهدف المناورة ، والمسألة عند الأفغانى هى « اذا صح أنه من الاشياء ما ليس يوهب فاهم هذه الاشياء الحرية والاستقلال ، لأن الحرية الحقيقية لايهبها الملك المسيطر للأمة عن طيب خاطر والاستقلال كذلك ، بل هاتان النعمتان انما حصلت وتحصل عليها الأمم أخذا بقوة واقتدار » (٣٥) •

ولا ندرى مدى انسجام فكر الأفغانى مع فكر محمد عبده حول هذه المسألة فمع أن محمد عبده قد أخذ على مجلس شورى النواب الذى أنشىء عام ١٨٦٦ أنه شأن المجالس الموهوبة من الحاكم ، جاء مقيدا فى النظام وفى العمل ، فى النظام لأن ما ينظره قاصر على ما يعرضه عليه الخديو ، وفى العمل لأن الخديو كان يرسل عند المداولة من يخبر الأعضاء بارادته السامية فيقررون مايريده بعد مداولة صورية » (٣٦) • الا أن محمد عبده رغم هذا النقد كان من المعارضين أساسا للعنف الثورى ومن العقلاء أنصار التروى وعدم التهور •

ومن أهم المصادر التى أكدت الفكرة الدستورية فى مصر ، ما أنشىء من مؤسسات دستورية ونظم تمثيلية ، بدأت بالدستور الذى أصدره اسماعيل فى عام ١٨٦٦ ومجلس النواب الذى انتخب على أساسه وظل يمارس دوره حتى عام ١٨٧٩ ، مع فترة انقطاع قرابة عامين ، وهو مجلس أنشأه اسماعيل لكى يساعده على الاقتراض من كبار ملاك الأراضى واعطاء سلطة صورية ـ كما ذكر الشيخ محمد عبده ـ بيد أن الأمر قد انتهى بأن أصبح هذا المجلس منبرا من منابر نشر الفكرة الدستورية التى نمت فى داخله وتبلورت فى اللائحة الوطنية ومشروع دستور ١٨٧٩ •

وقد منح دستور ١٨٦٦ المصريين نظما تمثيلية فى أضيق الحدود حتى أن مواده لم تزد عن ثمانى عشرة مادة ، ضمت أهم القيود التى أراد ولى الأمر أن يفرضها على المجلس ومع أن خطاب اصدار الدستور قد تضمن أن القصد من انشاء مجلس النواب هو « التشاور والتعاون على توسيع عمارية ومدنية الوطن والاقتطاف من ثمار مأثر انضمام الآراء فى الأمور النافعة » ، فان مادته الاولى قد حددت ما يبحثه فى « المنافع الداخلية » ثم خصصت أكثر فى أنها « الشمورات التى تراها الحكومة أنها

من خصايص المجلس ليصير المذاكرة واعطاء الرأى عنها وعرض جميع ذلك على الحضرة الخديوية » . ثم حدد الدستور (مادة ١٧) حق الخديو المطلق فى كل ما يتعلق بالمجلس . فله « جمع المجلس أو تأخيره أو تجديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة حسب ما هو موضح بهـــذه اللائحة » . وقد خلا الدستور نهائيا من أى نص يتعلق بالحقوق أو الواجبات العامة كما خلا من أى تنظيم للسلطات العـــامة ولم يرس مبـــدأ المسؤولية الوزارية . وتضمن عديدا من النصوص يمكن أن يكـون أوفق مكان لهـــا هو قانون الانتخاب .

اجتمع هذا المجلس ثلاث فصول تشريعية كان كـل فصل منهـــا مكونا ن ثلاث دورات ، واستغرقت الدورة الواحدة بين أربعـــة وسبعة شهور . ونلاحظ أنه فى فصليه التشريعيين الأول والثانى كان بالفعل يعمل فى اطار التبعية المطلقة للحكومة ، وكانت أعماله كلها تتعلق بمنافع جزئية محضـــة فهو يناضل بطريقة النقابيين الاقتصاديين ، ولا يرفع شـــعارات سياسية أو يناضل نضالا سياسيا . فقدم اقتراحات برغبات الى الحكومة حول السخرة وطالب بفتح القناطر وشق الترع والرياحات . ورغم هذا فان فصله الأول وضريبة المواشى وتقسيط الاموال الأميرية وتحديد المعاملات المالية والنظـــم الائتمانية ، والغاء نظام العهد فى جمع الضرائب وتحصيل الأموال الاميرية لم يخل من الاشارة الى بعض الأمور المتعلقة بكرامة الانسان وعلى رأســها مطالبته بعدم ضرب العمد أو الافراد عموما بواسطة أجهزة السلطة حفاظا على كرامتهم الانسانية .

على أنه فى الفصل التشريعى الثالث ـ وخاصة فى دورتيه الأخيرتين . أخذت الفكرة الدستورية تجد لهـــا أنصارا حميمين من بين أعضاء المجلس . نتيجة للتأثيرات الاجتماعية والفكرية التى تراكمت طـــوال السنوات العشر الأولى من حياة المجلس . وفى دورته غير العادية التى عقدت بطنطا فى أغسطس ١٨٧٦ ، بدأ المجلس فى ممارسة سلطته على الحكومة فطالبها بأن تعرض عليه بعض المسائل ، فهو لا ينتظر منها أن تعرض عليه ما تريد ، ولكنه يفترض لنفسه حقوقا لم ترد حتى فى الدستور الذى انتخب على أساسه ، فيقرر أحد الأعضاء ببساطة « ان المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة فى السنة الماضية مع أن له الحق فى الاطلاع عليها ليعرف كيفية الايراد والمنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصة الدين واستهلاكه » (٣٧) .

ويساهم الخديو ـالذى كان يعيش فى أزمة صراع مع الدول الأوربيةـ فى بلورة الاتجاه الجديد ، ليناوىء به التدخل الأوربى ، فيقر للمجلس ـ فى خطبة العرش ـ بحقه فى ادارة شؤون الحكومة وتصريفها .

وفى الدور الثالث من أدوار الانعقاد يتزايد ادراك المجلس لوظيفتـــه الدستورية ولدوره باعتباره مؤسسة نيابية تعبر عن الشعب المصرى . ومن هذا جاء رده على خطاب العرش لينص على هذه الصفة ، فيؤكد عليها « نحـن

نواب الأمة المصرية ووكلاؤها » ويحدد الرد مهمـــة هؤلاء الوكلاء بأنهـم « المدافعون عن حقوقها الطالبون لمصلحتها » • ويقدم تصوره للحكم النيابى فيراه « أساس المدنية والنظام ، عليه مدار العمران ، وهـو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهـو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق التى هى جوهر العدل وروح الانصاف » ثم يورط الخديو بما قاله فى خطبة العرش فيسجله عليه ، ويضيف بهذا للدستور تفسيرا لاتثير اليه مواده فيقدم المجلس شكره للخديو لأنه « شكل مجلس وزراء جعله مسئولا كافلا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب وتتميما له • ولذلك فعنـدما تعلقت ارادته السامية بأن ينظر الوزراء فى أمور المالية والاشغال والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معها فى ذلك حفظا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة »(٣٨)•

وبالاضافة الى ذلك دخل المجلس صراعا حول مسالتين هامتين فى الفكر الدستورى ، الاولى : تتعلق بحق المجلس فى الرقابة على السلطة التنفيذية • وتتعلق الثانية بحقه فى اصدار القوانين • وفى المعركة الاولى تصدى المجلس للوزيرين الأوربيين فى وزارة نوبار اذ أصر المجلس على أن يقـدم وزيرا المالية والأشغال مشروعاتهما اليه لكى ينظر فيهما ، وعنـدما رفض وزير المالية الانجليزى ارسال مشروعات الوزارة الى المجلس ، ناقش المجلس بعض مسائل الضرائب وأصدر فيها قراراته ، وعبر عن استيائه من وزارة المالية لتأخيرها فى عرض مسائلها عليه • ثم بادر باصدار قرارات خاصة بالمسائل المالية دون حضور وزير المالية الانجليزى الذى أصر على موقفه •

وثارت المعـــركة الثانية حول حق المجلس فى الرقابة على اصـــدار القوانين وتأكيد مبدأ ألا يصدر قانون دون موافقة المجلس عليه • وكان قد صدر مرسوم فى ٦ يناير ١٨٧٩ يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها من مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو • وقـد أثار بعض أعضاء المجلس موضوع هذا المرسوم على أساس أنه أغفل موافقة مجلس النواب على القوانين كشرط لانفاذها « مع أن سائر ما يختص بالادارة العمومية من تحصيل الأموال وفرض الضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك، وما كان من هذا القبيل انما يقصد به الأهالى لا غير ، وكـل ما يقصـد بـه الأهالى لابد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبـــل وضعه وتكليفهم به ، وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نوابا منهــم متوطنين بالمدافعة عنهم والمحاماة عن حقوقهم والنظر فى شؤونهم بعـين المصلحة فمن الواجب أن يعرض جميع مايتعلق بالأهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه» وأسس النائب ـ الذى أعلن هذا القول ـ عليه قوله بأن الرقابة على القوانين « من حقوق المجلس المقدسة التى لايصح انتهاكها » وأكد للمرة الثانية أن المجلس هو «وكلاء الأمة وأمناؤها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر فى شئونها ومصالحها»

وبهذه الصفة فان أعضاءه مصرون على ألا « نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصا فى هذه المسألة التى ليس التساهل والتسامح فيها الا نوعا من الاجحاف بحقوق مجلس النواب » • وعندما حاول رئيس الوزراء نوبار أن يذكر المجلس بأن الدستور لايعطيه هذا الحق أصر النواب على ضرورة حصولهم عليه مؤكدين أنه حق لا يمكن التنازل عنه « لأنه من المعلوم ان كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب فى أمثال ذلك » (٣٩) •

حول هذا الموضوع نفسه جرت مناقشة ثانية بعد سقوط وزارة نوبار ـ نتيجة لتمرد الضباط فى فبراير ١٨٧٩ ـ بين النواب وبين رياض باشا وزير الداخلية فى حكومة محمد توفيق ـ وهى التى خلفت وزارة نوبار ـ وكانت الحكومة قد استصدرت قرارا بحل المجلس فاعترض النواب على القرار ، وأكدوا مطالبهم بابقاء المجلس « وألا تحصل اجراءات ولا قوانين من مجلس النظار الا بالاشتراك مع مجلس النواب » واعترضوا على التضييق على حرية الصحف وعلى اهانة ممثلى الشعب • فقال أحد النواب ان رياض باشا « أخطر أصحاب الجرانيل (الصحف) ، وأكد عليهم بعدم درج شىء فى جرانيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب وهذا فيه تضييق » وأشار نائب آخر الى أن « رياض باشا صرح للصحفيين أن أهالى مصر همج وأنه لايوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال فى الجرانيل مع أنه لايصح نسبة جميع أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق » • وقد ختمت هذه الجلسة (٤٠) بيوم كيوم ميرابو كما سبق أن أشرنا وانتهت بتقديم اللائحة الوطنية ومشروع دستور ١٨٧٩ •

ويعتبر مشروع دستور ١٨٧٩ ، مشروعا متقدما بالنسبة للظروف التى صدر عنها وقد تضمن أهم الافكار الدستورية العصرية فى ذلك الوقت • فأقر عددا من المبادىء الهامة على رأسها مبدأ المسؤولية الوزارية ، فالنظار « مسؤولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة باداراتهم » ، وتأكيدا لهذه المسؤولية أوجب المشروع « على مجلس النظار المبادرة الى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب » (مادة ٣٦) ، وبمقتضى هذه المسؤولية فان للمجلس الحق فى سؤال الوزراء ف « النظار ملزمون بالمجاوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب » (مادة ٤٣) • كذلك أقر الدستور صورة من صور الفصل بين السلطات بتحريمه الجمع بين تولى الوظائف الحكومية وعضوية مجلس النواب الا لفئات حددها واشترط ألا يزيد عددها عن خمس عموم النواب عددا » (مادة ٢٠) • كما أقر « حق المجلس فى الرقابة على الموظفين (مادة ٤٩) ومن أهم المبادىء التى قررها الدستور تأكيدا لمبدأ المسؤولية الوزارية ،

انه عندما يحدث خلاف بين المجلس والوزارة فان عـلى الوزارة أن تستقيل فاذا لم تستقل حل مجلس النواب وأجريت انتخابات جديدة فى مدة لاتتجاوز أربعة أشهر من قرار الحل • فاذا أيد مجلس النواب الجـديد رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النـواب السـابقين أو بعضهم » (مادة ١١) •

المبدأ الهام الثانى الذى أقره الدستور هو مبـدأ « حـق المجلس فى اصدار التشريعات وفى الرقابة على اصدار القوانين » بحيث لايكون «القانون معتبرا أو دستورا للعمل ما لم يتل بمجلس النواب بندا بندا ويعطى عنـه القرار » (مادة ٢٧) ، واذا حـدث « ورفض مجلس النـواب قانونا من القوانين أو بندا من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه الى مجلس النواب ثانيا فى أثناء دور الانعقاد » (مادة ٢٨) • وأعطى مشروع الدستور مجلس الوزراء الحق فى اصدار قوانين لمواجهة الظروف الطارئة التى قد تحدث ما بين أدوار الانعقاد واشترط عرض هذه القوانين على المجلس عند انعقاده ، كما اشترط ألا تخالف « القوانين المعتبرة » وهو ما يعنى الا تكون مخالفة للدستور او للاتجاهات المعروفة عن المجلس (مادة ٤١) • وللمجلس أيضا حق تعديل أو تنقيح أى قانون (مادة ٢٧) وتضمن هذا الحق ، جميع القوانين التى صدرت قبل العمل بالدستور فأوجب على مجلس الوزراء • أن يقدم لمجلس النواب جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارى العمل بها فى الحكومة لينظر فيها وينقحها ويصدر قراره عليها » (مادة ٢٦) وينسحب هذا الحق على الدستور نفسه (مادة ٢٧) الذى أخذ المجلس أيضا حق تعديله وتفسيره (مادة ٤٨) • وشمل هذا الحق كذلك الميزانية التى وضعت تحت رقابة المجلس بالكامل بحيث لا تصدر أى قوانين بضرائب أو جبايات الا بعد موافقة المجلس وأوجب على الحكومة تقـديم الميزانية سـنويا الى المجلس (المادة ٤٥ و ٤٦) •

وأقر مشروع الدستور بالاضافة الى هذه المبادىء الهـامة عددا من الضمانات الهامة لممارسة النواب حقوقهم • فأعطاهم الصفة السياسية اذ اعتبر كل نائب « وكيلا عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهـة التى انتخبته » (المـادة ٨) • وأقر لهم « الحـرية التـامة فى ابداء آرائهم وقراراتهم » اذ « لا يجوز أن يكون أحد منهم مرتبطا فى رأيه بتعليمات تصدر له أو وعد أو وعيد يوجه اليه » (مادة ٩) • وأقر علنية الجلسات (مادة ١٤) وبهذا أتاح للمجلس فرصة التفاعل مع الرأى الجماهيرى والشعبى كما منحهم الحصـانة البرلمانية (المواد ١٤ و ١٥ و ١٦) وأعطاهم الحـق فى تنظيم شؤونهم الداخلية ، بوضع لائحة عملهم •

ورغم أن هذا المشروع لم يصدق عليه ، اذ خلع الخديو اسماعيل ، ورفض خليفته توفيق أن يصدر الدستور بتشجيع من الأجانب وعاد يمارس سلطته الفردية ، الا أن صدور مشروع الدستور بهذا التقدم يكشف عن مدى ما حققته الفكرة الدستورية من تقدم فى المناخ الفكرى المصرى • لذلك كان من الطبيعى أن يتصدر الدستور المطالب الأولى للثورة عند نشوبها• بل ان عرابى يذكر ان الدستور كان من بين الطلبات التى قدمها فى عريضة أول فبراير (٤١) • وهى رواية نشأت عن السهو واختلاط الحوادث ، ولكن المؤكد أن فكرة المطالبة بدستور عصرى كانت فكرة شائعة ، تشربها عرابى واقتنع بها • ويحدد الشيخ محمد عبده مصدر اقتناع عرابى بهذه الفكرة فى أنه « كان يطالع فى الجرائد وفى بعض الكتب المترجمة من اللغات الأوربية ويسمع من بعض المطلعين على أحوال ممالك أوربا أن مجالس النواب فى تلك الممالك هى القائمة على حفظ أصول النظام وهى القاضية على كل حاكم بالتزام حدوده والحاجبة للاستبداد فى الأرواح والأموال والحافظة للحرية الشخصية فى الأعمال » (٤٢) •

على أن هذا الحافز ليس كافيا عند الشيخ محمد عبده لكى يتحرك عرابى من أجل الدستور ، ذلك أن الشيخ لم يكن حسن الظن تماما بعرابى ، ولذلك فهو يفسر حماسته للدستور بأنها وليدة خوف على شخصه بعد تمرده فى أول فبراير ، فقد « تمثلت له جنايته فى صورة أغوال فاغرة الأفواه محدبة الأنياب ، ولزمه خيالها فى يقظته ومنامه ، فهو فى فزع دائم يخيل له العزل من وظيفته والموت فى كل شىء يراه » (٣٤) • ومن ثم رأى « أنه لو كانت فى البلاد تلك القوى النيابية وكانت حكومتها شورية لكانت الشورى أو مجالس النيابات عاصما لحياته وحافظة لحقوقه فى وظائفه ومأمنا يلجأ اليه اذا حوم طائف الانتقام عليه » (٤٤) ومع أن هذا تصور غير صحيح ، فان افتراض صحته لا يدعو الى كل هذا الاشمئزاز الذى عرضه به الشيخ محمد عبده • فالوصول من المصلحة الشخصية الى المصلحة السياسية العامة ، هو جوهر الوعى الاجتماعى الناضج ، ولو كان عرابى قد انطلق بالفعل من هذا المنطلق الخاص فان هذا يكشف عن نبل حقيقى وثورية صادقة ، اذ أن طلب الدستور لم يكن الوسيلة الوحيدة لتأمين نفسه ، اذ كان باستطاعته أن يساوم أو يعقد صفقة مع الخديو أو الأجانب ليؤمن فزعه ، ولكنه اختار ان يتصدى للمطالبة بالأمان لكل الشعب •

وواقع الأمر ان تفسير الشيخ محمد عبده يكشف عن التناقض الفكرى بين بعض القوى الثورية فى رؤيتها للمسألة الدستورية ككل ، وقد اتضح هذا التناقض فى عدة مظاهر :

● أول هذه المظاهر : الخلاف الذى وقع بين شريف وعرابى عقب مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ حول القاعدة التى يجمع على أساسها مجلس النواب • فقد كان شريف يرى أن يجمع مجلس النواب على أساس دستور ١٨٦٦ ، وكان من رأى عرابى ان الضمانات التى تضمنها مشروع دستور ١٨٧٩ ومشروع قانون الانتخاب ـ المرفق به ـ ضمانات أوفر من تلك التى تضمنها دستور ١٨٦٦ ، على أن الخلاف الأساسى لم يكن فى أى الدستورين يطبق ، اذ كان شريف يرفض دستور ١٨٦٦ أصلا ، ولكنه كان يريد بتطبيق هذا الدستور فى اختيار مجلس النواب ان يتحكم فى تشكيل المجلس الذى كان سيناط به وضع الدستور الجديد • ذلك ان دستور ١٨٦٦ كان يحدد من لهم حق الانتخاب بفئات ضيقة جدا ، هى عمد البلاد ومشايخها فى المديريات وجماعات الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ودمياط • وكان عرابى يرفض هذا التحديد ويطمح الى توسيع دائرة الناخبين بحيث تضم جماهير أكثر اتساعا ، مما يعطى مجلس النواب تركيبا طبقيا متوازنا ينعكس أثره فى وضع أو تعديل الدستور الجديد • وقد انتصر شريف فى رأيه لأنه هدد بالاستقالة فرضخ عرابى لشروطه وانتخب المجلس على قاعدة ١٨٦٦ • فجاء تركيبه الطبقى غير متوازن ومع هذا فلن قانون الانتخاب الذى صدر مع دستور ١٨٨٢ قد صدر محققا لبعض الأهداف الثورية ، اذ وسع دائرة الناخبين وجعل الانتخاب على درجتين وقيد حق الانتخاب بقيد واحد هو أن يدفع الناخب فى السنة من الضرائب والرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل مع اعفاء بعض الفئات من هذا الشرط • وفى الدرجة الأولى ينتخب الناخبون مندوبين بثويين (عن كل مائة ناخب مندوب) وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون ـ فى الدرجة الثانية ـ النواب •

● والمظهر الثانى من مظاهر هذا الخلاف بين القوى الوطنية حول المسألة الدستورية هو بروز عناصر اصلاحية تستهدف الاصلاح التدريجى وعلى رأس هذه العناصر الشيخ محمد عبده الذى عرف فى بدايات الثورة ، على حد قوله هو نفسه ب « مناوءة الفتنة واستهجان ذلك الشغب العسكرى وتسوئة رأى الطالبين لتاليف مجلس النواب على ذلك الوجه وبتلك الوسائل الحمقى » (٤٥) • على أن الأمر فى رأينا لم يكن مجرد اعتراض على الأسلوب ، اذ هى فى الجوهر اعتراض على أهلية الشعب لحكم نفسه • اذ كان الامام محمد عبده من المتشبثين بفكرة حق النخبة المحتقرين ـ فى أعماقهم للجماهير • وفى حوار بينه وبين عرابى وآخرين لخصه الشيخ بنفسه فى مذكراته • قالوا له « ان الوقت قد حان للتخلص من الاستبداد وتقرير الحكومة الثورية » ، فاعترض على قولهم وحدد المهمات الملحة فى نظره بأنها « الاهتمام بالتربية والتعليم بضع سنين مع حمل الحكومة على العدل بما تستطيع وترغيبها فى استشارة الأهالى فى بعض المجالس خاصة بالمديريات والمحافظات ، ويكون ذلك كله تمهيدا لما يراد من تقييد الحكومة » • وتنطلق هذه الخطة فى الأساس

من عدم ثقة الشيخ محمد عبده في الشعب فعنده أنه « ليس من المصلحة ان نفاجيء البلاد بأمر قبل أن تستعد له فيكون من قبيل تسليم المال للناشيء قبل سن الرشد فيفسد المال ويفضي الى التهلكة » . ويضيف الى هذا رفضه للعنف في طلب الدستور وتخوفه المبالغ فيه من الديكتاتورية العسكرية ، فقد قال « لو فرض أن البلاد مستعدة لأن تشارك الحكومة في ادارة شؤونها فطلب ذلك بالقوة العسكرية غير مشروع ، فلو تم للجند ما يسعى اليه ونالت البـــلاد مجلس الشورى لكان بناء على أساس غير شرعي ، فلا يلبث أن ينهدم أو يزول » .

وعندما صدر الدستور استكمل الشيخ محمد عبده عرض أفكاره تلك فطالب في احدى خطبه بقصر حق الانتخاب على المتعلمين وحدهم على أساس ان الأمة غير مؤهلة لحكم نفسها وكرر هجومه على طلب الحقوق الوطنية بالثورة أو القـــوة .

ومن مظـاهر التناقض الفكري على المســـتوى الشـخصي ـ وهي ظاهرة سبق وأشرنا اليها ـ ان محمد عبده كان يردد في فترة سابقة على نشوب الثورة أفكارا صحيحة ومناقضة لموقفه ذاك ، فقد أشار في مقال له نشر في سنة ١٨٨١ بعنوان « الشورى والقانون » الى « أن استعداد النـاس لأن ينهجوا المنهـــج الشوري غير متوقف على ان يكونوا متدربين في البحث والنص على اصول الجدل المقرر لدى أهله ، بل يكفي كونهم نصبوا أنفسهم وطمحت أبصارهم للحق وضبط المصالح على النظام الموافق لمصالح البلاد وأحوال العباد »(٤٦). وفكرة الشيخ محمد عبده تلك من الأفكار الأساسية التي عارض بها عبد الله النديم فكر محمد عبده اللاحق ، مضيفا أبعادا أخرى للفكرة الدستورية أكثر راديكالية وثورية ، سنعرض لها عند الحديث عن الاتجاه الراديكالي في الفكر الشـوري .

ويعتبر دستور ١٨٨٢ ومضابط أعمال دور الانعقاد الأول لمجلس النواب الذي أسس تطبيقا له ، وهو دور الانعقاد الوحيد ، تعتبر هاتين الوثيقتين . آخر صورة للفكر الدستوري كما عاش أثناء فترة الثورة نفسها . والواقع ان دستور ١٨٨٢ كما صدر كان متقدما عن دستور ١٨٧٩ في بعض المناحي ، ومتخلفا عنه في مناح أخرى . ومن مظاهر التقدم فيه انه أقر مبدأ التكافل في المسؤولية بين الوزراء ، فكل ناظر مسؤول عن اداء وظيفته (مادة ٢٢) والنظار متكافلون في المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار (مادة ٢١) كذلك أخذ مجلس النواب حق اقرار المعاهدات مع الدول الأجنبية أو الامتيازات التي تمنح لرعاياها (مادة ٣٨) .

وتتحدد نواحي التخلف في هذا الدستور عن مشروع دستور ١٨٧٩ في المواد الخاصة بالميزانية اذ فقد النواب في الدستور الجديد حقهم في نظـــر الميزانية وهو ما سوف يثير أزمة كبرى سنشير اليها فيما يتقدم . كذلـــك لم يعد المجلس صاحب حق منفرد في انتخاب رئيسه ، اذ أصبح اختيار الرئيس

يتم بواسطة الخديو من بين أسماء ثلاثة يرشحهم المجلس (مادة ١٤) كذلك أعطى لمجلس الوزراء حق المشاركة فى تفسير الدستور أو تعديله مع النواب (المادتين ٥٠ ، ٥١) وكان هذا الحق قاصرا على المجلس • وفيما عدا هـذا فقد كان الدستورين متشابهين تماما وجاء التغيير ، تعبيرا عن تأثر الدستور بالحالة الدولية والاجتماعية التى كنت قد طرحت نفسها سلبا وايجـابا على الدستور كوثيقة فكرية وسياسية •

وسنلاحظ ان الفكرة الدستورية قد بدأت تطـرح نفسها بشكل أكثر تبلورا فى أعمال مجلس النواب الذى انتخب على أساس دستور ١٨٨٢ • وبدا هذا واضحا فى اهتمام النواب ببعض الجزئيات الخاصة بتنظيم السلطات العامة وتحديد العلاقة بينها ، ثم فى بلورة هذه الجزئيات فى تصور شبه متكامل ، ففى البداية طالب بعض النواب بوضع قانون يضمن حقوق الأفراد تجـاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم • ثم اهتم المجلس بتنظيم القضاء وانشاء القضاء الأهلى ، وكان الدستور وقانون الانتخاب قد تضمنا فى هذا الصدد مبدأين هامين :

- الاول : عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس والوظائف الحكومية من أى نوع متقدما بذلك عن مشروع دستور ١٨٧٩ •
- والثانى : عدم جواز النظر فى أى موضوع يكون من اختصـاص القضـاء (مادة ٤٠) •

وبتبلور المناقشات أكثر ، حدد بعض الأعضاء المسألة بشكل أدق ، فأشاروا الى ماسبق لبعض النواب اقتراحه من طلب قانون أساسى للحكومة يتضمن الأحكام الكلية الأصولية المبينة لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) فى البلاد • وهى فى رأيهم : القوة الأميرية الخديوية والقوة النيابية والقـوة المنفذة الاجرائية • ومن الواضح ان هذا الرأى يقترب من الصواب فى طلبه تحديد الفواصل بين السلطات ولن كان قد أخطأ فلم يذكر السلطة القضائية ، وفصل الملك عن السلطة التنفيذية ، وهما سلطة واحدة • أما قمة الفكر الدستورى الأخرى فى هذه المرحلة ، فهى الفكرة الانقلابية الداعية الى اعلان الجمهورية وسوف نعرض لها عند الحديث عن الافكار المتطرفة والراديكالية •

قضـايا الفـكر الثـورى :

(جـ) المسـألة القوميـة :

على أن الاطار العام الذى كان يضم الفكرة الدستورية وفكرة الحريات جميعا ، هو بروز لفـكرة القومية وتقدمها لتحتوى مضـمونا تحرريا ، على المستوى الوطنى والفردى • ويعتبر تصدر الفكرة القومية لخريطة الفكر

الثورى فى تلك المرحلة من أبرز ما نجحت الثورة العرابية فى اضفائه على هذه الخريطة • وهو مالا يستطيع أحد أن يغفله عند مراجعة الحصاد الفكرى الذى خلفته الثورة بعدها ، سواء فى ذلك الوثائق الفكرية البحتة أو المواقف السياسية العملية وخاصة تلك المواقف التى ارتبطت بقضية حماية الوطن القومى من الاستعمار بكل أشكاله • وعلى الرغم من ان المسألة القومية قد أخذت حجما هائلا من جهد الثوار فان مناحيها قد غمضت على الكثيرين واختلف تقييمها ، أو أهمل عديد من دلالاتها الهامة •

وتتضح المسألة القومية كجزء من الفكر السياسى للثورة العرابية اذا ما تابعنا ثلاث نقاط :

أولها : يجيب عن سؤال حول مدى ادراك الثوار لوجود خصائص قومية مشتركة بين المصريين تفصلهم عن غيرهم من الأجناس ، والدعوة لتنمية تلك الخصائص والمحافظة عليها •

وثانيها : يرتبط بتصور الفكر الثورى لحق المواطنة ، أى المساواة بين المواطنين على أساس انتمائهم للوطن ، وليس لدين معين •

● ويرتبط بهذه النقطة ، النقطة الثالثة حول تصور الفكر الثورى لطبيعة العلاقة بين مصر وتركيا •

ومع أننا لن نجد فلسفة قومية متميزة لدى مفكرى الثورة العرابية أو الذين مهدوا لها ، فانه ليس من العسير أن نجد بعض المقولات الهامة حول الموضوع • ومن هذه المقولات اهتمام رفاعه الطهطاوى اهتماما بالغا بمراجعة التاريخ المصرى القديم ، والخروج ببعض الانطباعات عن حضارة مصر الفرعونية ، وقد خرج من هذه المراجعة بأن هناك اجماعا من المؤرخين على « ان مصر دون غيرها من الممالك عظم تمدنها وبلغ أهلها درجة عليا فى الفنون والمنافع العمومية فكيف لا وان آثار التمدن وعلاماته مكثت بمصر نحو ثلاثة وأربعين قرنا » كما أنه أدرك فضل الحضارة المصرية على الحضارات المعاصرة لهـا « ولم يكن فى الأرض ملك أعظم من ملك مصر وكان جميع الأرضين تحتاج الى مصر • وهذا عين التمدن اذ لا يكون ذلك الا بتقدم الصنائع والفنون » (٤٧) •

وفى تحليل سبب ازدهار الحضارة المصرية يرجعها الطهطاوى الى عاملين ، أولهما : تهذيب الاخلاق بالآداب الدينية والفضائل الانسانية وثانيهما : المنافع العمومية التى تعود بالثروة والغنى وتحسين الحال وتنعيم البال على عموم الجمعية (أى المجتمع) وتبعدها عن الحالة الأولية الطبيعية (يقصد البدائية وحياة الفطرة) (٤٨) • ويكرر الطهطاوى فى كتابه « مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية » مظاهر اعجابه بالحضارة المصرية ويدعو الى التربية الوطنية فهو « يعلمنا ان الوطنية هى قمة الفضائل وان حب الوطن ركن من أركان الدين وان دليل الوطنية هو الرغبة فى تمدين

الوطن والعمل على تجديد شبابه بالعمران . والطهطاوى الذى يصف نفسه بأنه « عاشق لجمال العمران » يقول ان غايته وغاية كل وطنى هو بعث مجد مصر القديم بالأخذ بأسباب الحضارة الحديثة وان دوره كمفكر ودور كل المثقفين هو خدمة المجتمع بفكرهم وعلمهم » (٤٩) .

ومن المراكز الفكرية التى عملت على الاهتمام بالحضارة المصرية « مدرسة اللسان المصرى القديم » التى أنشئت بهدف تعليم اللغة الهيروغليفية وآدابها . وامتدادا لنشاط هذه المدرسة وتعميما لفائدة هذا النشاط فتحت مجلة « روضة المدارس المصرية » صفحاتها لطلبة هذه المدرسة ومدرسيها لنشر مباحثهم . فنشرت فى ملاحقها دروسا فى قواعد اللغة الهيروغليفية ، كما نشرت العديد من المقالات للمستر هنرى بروكش ناظر المدرسة . ولعدد من تلامذتها تضمنت ترجمة كثير من النصوص الفرعونية فى الآداب والوصايا .

ومن المقولات الهامة فى المسالة القومية ، المحاولات المتكررة لتعريف « الوطن » فى صعيد الفكر السياسى النظرى ومنها محاولة مبكرة للشيخ محمد عبده عرض فيها مفهومه لمعنى الوطن . فرأى أن « الوطن فى اللغة محل الانسان مطلقا فهو والسكن بمعنى : استوطن القوم هذه الأرض وتوطنوها أى اتخذوها مسكنا ، وهو عند أهل السياسة مكانك الذى تنسب اليه ويحفظ حقك فيه ويعلم حقه عليك ، وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك » ويجمل الأستاذ الامام العلاقة بين الانسان ووطنه فى أنه « فى الوطن من موجبات الحب والحرص ثلاث تشبه أن تكون حدودا ، الأول أنه السكن الذى فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد ، والثانى أنه مكان الحقوق والواجبات التى هى مدار الحياة السياسية وهما حسيان ظاهران ، والثالث أنه موضع النسبة التى يعلو بها الإنسان ويعز أو يسفل » . ثم ربط بين المواطنة وكفالة الحقوق والواجبات السياسية فأعطى لفكرته القومية بعدا ليبراليا واضحا .

وفى آثار النديم اشارات متعددة الى الفكرة القومية ، تكشف عن أنه كان يضع هذا الموضوع بين أهداف نشاطه العملى فهو يقول فى حفل افتتاح أولى المدارس التى أسستها الجمعية الخيرية الاسلامية « هذا الاحتفال سيكون تاريخا لبعث الأرواح العربية ونشأة الغيرة الشرقية ، وهكذا يكون الميل الذاتى للأنس بالنفع النوعى والمصلحة الوطنية ، فالأعضاء شتى والنفس واحدة والعروق عدة والدم واحد والأفكار وان تنوعت فمحورها لسان واحد » (٥١) .

وسنلاحظ ان التفرقة بين « العروبة » و « المصرية » كانت نادرة فى هذه المرحلة . إذ كان التقسيم يعتمد على اللغة كأساس للتمييز بين القوميات . وفى وثائق العصر الفكرية والعصر السابق له سنجد تعبير « أولا العرب » كناية عن المصريين فى مواجهة «أبناء الترك» و «الشوام» والأرمن .. الخ .

وللنديم بالاضافة الى هذا محاولات متعددة للدفاع عن الشخصية القومية وذلك بالهجوم على الفرنجة وتقليد الأجانب ، وفي مقال له بعنوان « عربي تفرنج » صور شابا من أعماق الريف المصرى اسمه زعيط ذهب الى أوربا ليتعلم ثم عاد الى بلاده فتنكر لما يفعله أبوه معيط حين يقابله على المحطة ولأمه لأنه قبله ، ويطالبه بأن يلقى السلام عليه باليد فقط ويقول له « بون أريفيه » وينسى لغته حتى أسم البصل لا يتذكره ويسميه « أونيون » وتحاول أمه « معيطه » أن تفهم ما يعنيه فلا تستطيع ويختتم هذا المغزى من القصة وهو ان لا أمل في مثل هؤلاء الا اذا حافظوا على لغة قومهم وصرفوا علومهم في تقدم بلادهم » (٥١) . وركز في مقال آخر على ضرورة الحفاظ على اللغة القومية على أساس « أن من سلم في لغته سلم وطنه ونفسه » ويخاطب المصريين طالبا ان يحافظوا على لغتهم باعتبارها مظهرا من مظاهر الشخصية القومية « اللغة هى أنت أن كنت لا تدرى من أنت وهى وطنك ان لم تعرف ما الوطن ، أما كونها وطنك فانه انما يعمر ويسمى وطنا برجال يتعاونون على احيائه واظهاره في الوجود محلا للسكنى ودارا للاقامة وقد علمت انك بمفردك لا تهتدى لشيء ولا تقوى على أى أمر كان .. ومن فقد المواطن فقد الوطن » (٥٢) . والنديم يعتبر أن اللغة ليست مظهرا للعقيدة الدينية « ومن أضاع وطنيته ومعتقداته وأفكاره فقد أضاع نفسه فاضاعة اللغة تسليم للذات » (٥٣) .

وفضلا عما سبق فان فكرة الحفاظ على السوق القومية وعلى الثروة الوطنية من التبدد الى أيدى الآجانب ، وأيضا الاحتفاظ بالوظائف الادارية للمصريين ، كانت كلها أفكار متداولة وشائعة ، تخدم آمال الجنين البرجوازى وتعبر عن مطامح أبعد من طاقته . وتتكرر في كتابات النديم والأفغانى والطهطاوى وغيرهم من مفكرى المرحلة ، الدعوة الى احياء الصناعة المصرية والتجارة المصرية والهجوم على فكر الاستغلال الزراعى والدعوة الى حماية الثروة القومية من التبدد في الفراغ وهو ما أشرنا الى بعضه فيما سبق ، وسنشير الى بعضه الآخر فيما بعد .

ويتميز يعقوب صنوع ، بالدعوة الى مقولتين هامتين ، الأولى الوحدة القومية ، وذلك عن طريق « مكافحة الأباطيل التى تفرق بين المسلمين والمسيحيين ، باظهار سماحة القرآن وحكمة الانجيل ، وهكذا تتسنى لى الملاءمة بين قلوب الفريقين » (٥٤) . و « محاربة التعصب الدينى بسلاح الاخاء » (٥٥) . والثانية ابراز الخصائص المتحضرة للشعب المصرى . ردا على المزاعم الأوربية التى كانت تريد حرمان مصر من حريتها بدعوى تخلفها ، وفي محاورة له ، مع « جيهان سودان » الكاتب الفرنسى ومحرر صحيفة « هنرى الرابع » سأله عما اذا كان المصريون يستطيعون ن يكونوا شعبا حقا ، فرد عليه ناقدا سطحية العقل الأوربى الذى يفشل في التعمق في طبيعة الشعب المصرى ، فيزعم أنه شعب كسول متعصب وجاهل ، « أما أنا

فأقول لك ان الشعب المصرى ليس كسولا بل هو على نقيض ذلك أنشط شعوب العالم طرا وأوفرها انتاجا ، ليس الشعب المصرى كسولا كما أنه ليس متعصبا ، بل هو على عكس ذلك أكثر شعوب العالم تسامحا على شرط ألا يستفز أكثر من اللازم والتاريخ على ذلك شهيد ، وأخيرا أقول ان الشعب المصرى ليس على درجة الجهل الذى تتخيلونها فالمدارس المدنية والدينية التى أسستها الحكومة ومدارس القاهرة الحربية وخاصة مدرسة أركان الحرب ليست بدائية كما يظن الباريسيون الظرفاء » (٥٦) • ويبرز يعقوب مظاهر التقدم الحضارى والثقافى للشعب المصرى ، مؤكدا أن الشعب لا ينقصه « سوى زعيم جدير به » (٥٧) •

ان يعقوب ـ الذى تربى لأبوين يهوديين ، وتعلم الاسلام واعتنقه ـ وأصبح ـ بتعبير ايبين جينديزيه ـ متحدثا باسم الفكر الليبرالى ـ كان يبعث فى حسه القومى روحا شديدة السماحة جعلته يفكر فى بلورة نظرة متكاملة عن المساواة بين الأديان ، لكى يرفض الى النهاية المنطلقات التى تؤدى دائما الى تفتيت الوحدة القومية • بل انه طمح الى التقريب بين مصر وأوربا. ولعله كان يرى أن الحضارة الأوربية تستحق أن تهدى اليها مصر بكل ثقلها الحضارى ، فى وقت لم تكن حضارة أوربا قد تخضبت بالدم تماما أو كشفت عن عدوانيتها ، أو حلت محلها حضارة جديدة أكثر انسانية (٥٨) •

على أن الفكرة القومية لم تسلم من انعكاس الفكر السلفى والمحافظ عليها ، مما وضع العديد من الظلال على وضوح صورتها • ومن أبرز هذه الظلال ما القته مدرسة التنوير الاسلامية وعلى رأسها جمال الدين الأفغانى ، من تمييع على الفكرة القومية • ومع لأن كثيرين من أصدقاء الأفغانى ومن المتحالفين معه قد حاولوا تفسير طبيعة موقفه من المسألة القومية، فانه يظل موقفا غير واضح الوضوح الكافى • وخاصة ان الافغانى نفسه كان يؤمن بمجموعة من الفكريات المتناقضة كما أنه أحدث تعديلات واضافات كثيرة على أفكاره فى فترات لاحقة • ويقر بعض أنصاره من المعاصرين بأنه كان من دعاة فكرة « القومية الاسلامية » وعندهم أن « جمال الدين الأفغانى » لم يكن هو مخترع الجنسية الاسلامية بل انها من صميم نظام الحكم الاسلامى ، فبلاد المسلمين هى دار الاسلام ، وكل من يسكنها يحمل جنسيتها مهما كانت ديانته » (٥٩) • وهو تفسير يتضمن لاعتراف بأن هناك ما يسمى « بالجنسية الاسلامية » أى أن « المسلمين » هم جنس واحد والاسلام « جنسية فوق أنه دين » •

لم يعن كثيرون ممن كتبوا عن الأفغانى بأن يدرسوا فى آثاره الفكرية عما اذا كان يفرق بين « الوحدة الاسلامية » « والقومية الاسلامية » أم لا ! • والوجه البارز لدعوة الأفغانى هو أن حركة الوحدة الاسلامية هى « الأمل الأخير فى مقاومة الاستعمار الغربى الذى امتد من البلاد العربية حتى الهند » (٦٠) • ولكن ما شكل هذه الوحدة ؟ • هل هى تضامن للنضال المشترك بين الشعوب الاسلامية ، أم « وحدة سياسية » تقوم على توفر

خصائص قومية مميزة في كل الشعوب الاسلامية ، واذا فرض وتوفرت هذه الخصائص فما هي ؟ • ان بعض المتشبعين حتى الآن بفكرة الجامعة الاسلامية ـ والذين يرونها ضرورة ملحة حتى في مرحلتنا الراهنة ـ يذهبون الى أن الصراع الديني كان مظهرا من مظاهر الصراع بين الدول الاسلامية وبين الاستعمار في الفترة التى تفجرت فيها دعوة الجامعة الاسلامية ، وعندهم « أن الدول الاستعمارية كانت تملك مخططا هدفه الأول تحطيم القيم الاسلامية ومحاولة ازاحة الايمان بمبادىء الاسلام حتى تستطيع السيطرة على بلاد المسلمين » (٦١) وهذا التفسير يضفي على دعوة الجامعة الاسلامية طابعا مختلفا ، اذ يضع من بين عناصر الصراع مع الاستعمار عنصرا دينيا • رغم أنه ـ كتفسير لا يقيد الافغاني ـ لا يهمل العناصر الاخرى للصراع الا أنه على أى الاحوال يعالج القضية بشكل يتضمن مزالق خطيرة لا تخفى على أحد •

وسنجد لدى الأفغاني معطيات فكرية كثيرة تؤكد أنه كان يخلط ـ وخاصة في المرحلة الاولى من دعوته ـ بين « الجامعة الاسلامية » كتضامن مشروع للشعوب الاسلامية ضد الاستعمار ، وبين الخصائص القومية ، فهو يرى « أن الأصول الدينية الحقة المبرأة عن محدثات البدع تنشىء للأمم قوة الاتحاد وائتلاف الشمل وتقدم الشعب اليابانى الوثنى قد تم ببعض تعاليم الدين مثل العلم والشورى » (٦٢) • وفي مرحلة متقدمة عرض الأفغاني للعناصر المكونة للقومية فحددها بخمسة خواص « تتميز بها القبائل والشعوب التيخلقها الله من نفس واحدة وتقسم المعمورة الى مايسمونهممالك وأوطانا ، أما الخواص فأربع منها تستمد من طبيعة الاقليم والخامسة تطرأ فتؤثر وهى الدين » لأما الخصائص الأربع الرئيسية فهى « اللسان والأخلاق والعوائد والاقليم وتأثيره على المجموع » ويذكر الأفغاني أنه بتوفر هذه الخصائص « تحصل للأقوام ميزة وتتأصل فيهم محبة البقاء على مألوفهم والذود عنه واعتبار من خالفه أنه ليس منهم بل هو غيرهم بمعنى الغيرية المطلقة ، فمتى تم لقوم من سكان الأرض أو لأهل اقليم مصر تلك الجوامع أو الخواص الخمس المميزة ، وحصلت المساواة بين العموم منهم وتأثروا بمؤثراتها ، أصبحت دعوى الكفاءة بينهم ميسورة وأمر التمييز أو تعيين الأفضلية غير ميسور » (٦٣) •

وقد يكون من الصحيح عند النظر لهذه القضية أن نقر بأن تيار « الجامعة الاسلامية » لم يكن يدعو الى « التعصب الدينى » ولكن الى « العصبية الدينية » وقد ظل له هذا الطابع النقى بفضل ما تمتعت به حركة التنوير الاسلامية من أفق فكرى واسع فضلا عن احتضانها لأبرز المقولات الليبرالية الخاصة بحرية العقيدة والترفع عن الاضطهاد الدينى • ولكن ذلك كله لم يمنع من أن يتضمن هذا التيار مزالق خطيرة وخاصة عندما ينحدر الى

عناصر لا يمكنها وعيها الذاتي من ادراك الفروق بين المقولات المختلفة ومن تمييز الصحيح ٠

ولا ينفى هذا جمعية أن هذا التيار قد ساهم فى حركة التحرر الوطنى مساهمة فعالة ٠ وكان واقع العصر قد فرض بالفعل أن تكون أكثرية الشعوب الاسلامية اما مستعمرات أو مهددة بأن تكون كذلك ٠ ثم ان الاسلام كان مظهرا أساسيا من مظاهر الوحدة القومية آنذاك ٠ قبل أن تتضح الحركات القومية وتتسع وهو ما حدث أكثره فى القرن التاسع عشر ٠ وقد حاولت قوى الاحتكارات الأوربية أن تضلل الاقسام لعريضة من جماهيرها بتشويه الحركات القومية فى بلاد المستعمرات باتهامها بالتعصب الدينى ومعاداة المسيحية ، وهى تهمة غير صحيحة لأن هذه الحركات لم تكن تتجه إلى محاربة الدول المسيحية غير الاستعمارية ، ولكنها كانت تحارب أساسا قوى الاستعمار، وكانت استعانة الحركات القومية بالشعور الدينى مسألة طبيعية قبل نضوج الشعور القومى ، خاصة قد لعب الشعور الدينى أدوارا عظيمة فى الجزائر وتونس خلال المقاومة الباسلة التى خاضها شعباهما ضد الغزو الفرنسى ٠

وأروع ما نجحت الثورة العرابية فى بلورته من اتجاهات فكرية هو حرصها على تأكيد الطابع القومى للفكر الثورى المصرى ، وضربها المراكز المتخلفة التى كانت تحاول الخروج بفكرة الثورة عن مداها الحقيقى الى اتجاهات متعصبة ومعادية لفكرة الوحدة الوطنية والقومية ٠ ومن البداية كان عرابى يتميز عن تيار الجامعة الاسلامية رغم أنه من الذين تأثروا بالأفغانى ، كما أنه لم يكن منتميا الى التيار الليبرالى — من حيث الموقف العملى والتكوين الخاص — ومظهر هذا التميز كما حدده « بلنت » هو « الدفاع عن حقوق الفلاحين » وبينما كانت حركة الاصلاح الأزهرية « تشمل المسلمين ولا تميز بين الأجناس ، فان حركة عرابى كانت قومية ولذلك كانت الوطنية فيها أظهر ، واقبال الناس عليها أقوى وأكثر » ٠

ولم تكن قومية عرابى مانعة له من أن يكون متدينا شديد التدين ، مسلما شديد النقاء فى إسلامه ، بل ان هذا التدين كان بالغ الأثر فى اجتذابه للجماهير كما كان عاصما أخلاقيا منعه طيلة فترة الثورة من أن يخضع لمغريات الحياة التى تلوث الثوار الذين لايعتصمون بالقيم الأخلاقية دينية كانت أو اجتماعية ، لقد كان عرابى بتعبير « بلنت » من « أحرار المسلمين » (٦٤) ٠

وسنلاحظ عند مراجعة أساليب الحشد الجماهيرى التى استخدمتها القيادات الثورية ، اعتمادها كثيرا على استثارة الحماس الدينى لدى الجماهير وهى ظاهرة تدل على مناحى التخلف الفكرى وتتضمن مزالق خطيرة قد تحرف الجماهير عن قضاياها الرئيسية الى منعطفات غير صحية ، ولذلك نلاحظ انبعاثها فى البدايات الأولى وأيضا فى لحظات اضطراب المواقف وعدم القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ ٠

ويشير الشيخ محمد عبده فى مذكراته الى أن عرابى فى الفترة بين تعود أول فبراير ١٨٨١ ونشوب فى ٩ سبتمبر من نفس السنة كان يعتمد اعتمادا كبيرا على العنصر الدينى فى دعوته ، فقد كان يقابل عناصر مختلفة من طبقات الشعب ، « ويصور لهم السلطة الاجنبية الحاضرة اذ ذاك كأنها نسر يحوم فى جوها لاختيار خير الفرائس لينقض عليها ثم انتزار من بينها الدين والعوائد الموروثة عنه لينشب فيها مخالبه . وانه لو دامت سياسة رياض باشا فى منهجها لقضى على الدين وسنته » (٦٥) . ويبدو أن عرابى قد التجأ الى ذلك الأسلوب تحت تأثير عامل أساسى هو تدينه هو نفسه وتأثره بمدرسة الاصلاح الأزهرية ، بالاضافة الى أنه وضع هذا الشعار بين شعارات الحد الأدنى التى جمع على أساسها الجبهة الوطنية ، ليضم اليها قوى الشعب ومن بينهم طلبة الأزهر ومشايخه . ويذكر الشيخ محمد عبده ان عرابى بعد هذا العرض للخطر على الأديان « وجد من حضرات المشايخ اصغاء لقوله. وتأييدا لرأيه » (٦٦) .

على أنه ينبغى لأن نقلل نوعا ما من خشيتنا من أن يؤدى هذا التركيز على استثارة المشاعر الدينية الى مهاوى التعصب ، وما يتضمنه من افتقاد الوطن لصفة الجامع لكل أبنائه والذى لا يضطهد أى فئة بسبب الدين أو العنصر ، وما يجعلنا نقلل من هذه الخشية أن من الجوانب الواضحة فى فكر الثورة خلوها كحركة وقيادة من أى مظهر من مظاهر التعصب الدينى وهى حقيقة سبقأ ن أكدناها أكثر من مرة . اتهام العرابيين بالتعصب الدينى هو أشهر الأكاذيب عنهم ، وقد يكون من المقبول أن تطلق هذه الأكذوبة على حركة لا تلتفت كثيرا لهذه المسألة أو تأخذ منها موقفا حياديا . اما أن تطلق على حركة ذات صبغة « قومية » وشديدة المعاداة للتعصب الدينى فهذا ما يثير بالفعل .

ان مجلس النواب الذى انتخب بعد الثورة قد ضم أربعة من الأقباط من بين ٧٥ عضوا هم كل أعضاء المجلس انتخبوا انتخابا حرا . وضمت وزارة البارودى ـ وهى وزارة الثورة ـ وزيرا مسيحيا هو بطرس غالى . ويقول بلنت « كانت العلاقة بين مسلمى مصر وأقباطها ودية للغاية وكان الأقباط على العموم فى جانب الوزارة . أما العلاقات بين البطريرك والوزارة فهى ودية جدا كذلك كان اليهود بزعامة الرباعى يطلبون الحكم الدستورى » (٦٧) .

والملاحظ أن محاولات ضرب الثورة بافتعال فتنة طائفية بين المصريين المسلمين والمصريين المسيحيين قد فشلت تماما . وقد دعيت «الجمعيةالعمومية» ـ وهى مجلس طبقات الأمة ـ الى الانعقاد فى ٢٣ يوليو ١٨٨٢ عقب خيانة الخديو وانضمامه للأسطول البريطانى فكان من بين أعضائها ٢٥ يمثلون الرؤساء الروحانيين من المسلمين ـ شيخ الأزهر وممثلى المذاهب والمفتى والقضاة والأشراف ـ و١١ يمثلون الرؤساء الروحانيين من الأديان الأخرى

منهم رؤساء الأرمن الكاثوليك والأقباط الكاثوليك وحاخام اليهود وبطريرك الاقباط غير عدد آخر من المسيحيين الذين مثلوا فئاتهم المختلفة كمواطنين . وقد سبق أن أشرنا الى طبيعة الشعار الذى رفعه النديم أثناء الغزو والفتوى التى أصدرها البطريرك بشأن خروج الانجليز عن تعاليم المسيحية الحقة . وموقف الثورة القومى ذاك يقلل منه ولا يتعارض معه بتاتا ، اتجاهها سياسيا ــ بعد تفجر الموقف وبدء الغزو ــ الى الاعتماد على الشعوب الاسلامية لكى تمدها بالمعونة لحصر لغزو ، وتهديدها باثارة حرب دينية ضد الاحتلال . وهى سياسة طبيعية فى ضوء الوعى القومى المحدود لدى الجماهير ، ولأنه من الطبيعى أن تتجه الثورة الى شعوب المستعمرات والشعوب غير المستعمرة ــ وليس ذنب الثورة أن كل هذه الشعوب كانت اسلامية ــ لكى تشاركها فى دفع الاحتلال .

على أن فكرة الجامعة الاسلامية نفسها عند مبدعها الافغانى عادت فتطورت بعد ذلك الى فكرة الجامعة الشرقية ، أى التى تضم شعوب الشرق ضد الغرب الأوربى ، وهو تغير أفضل قليلا وان كانت المسألة ليست مسألة صراع أديان أو اتجاهات أصلية جغرفة ، ولكنها أساسا صراع بين قوى التحرر الوطنى والقوى الاستعمارية .

ومن الأفكار القومية التى ظهرت بواكيرها فى تلك المرحلة ، فكرة القومية العربية فيذكر بلنت أنه قابل الشيخ محمد خليل من مشايخ الأزهر وأنه ذكر له أنه عضو فى « جمعية المصلحين الأحرار » وقال أن مركزها الرئيسى هو مكة ، وانها تهدف الى معارضة السلطان عبد الحميد وتتطلع الى خلافة عربية (٦٨) . ويذكر كرومر لأنه بعد مظاهرة سبتمبر « زاد الهمس عن قيام حركة سرية ترمى الى انشاء دولة عربية من مصر وسوريا ، فلو فرضنا لهذه الحركة النجاح فيما ترى كان يصبح مصير أجزاء هذه الامبراطورية وولاياتها بل مصير آل عثمان أنفسهم » (٦٩) . ويقول محمود سامى البارودى لصابونجى ان فكرة اعلان الجمهورية فى مصر كانت تتضمن « انضمام سوريا اليها ثم الحجاز » (٧٠) . والملاحظ أنه فى حين اتجهت العناصر الثائرة فى الأزهر الى الدعوة لانشاء خلافة عربية ــ أو دولة ذات طابع دينى ــ فان العناصر الثورية الأخرى كانت تطالب بجمهورية أو دولة عربية ، فى اطار الانفصال النهائى عن الخلافة سواء كانت عثمانية أم غير عثمانية .

على أن أهم وأخطر ما طرحه الجنين البرجوازى بمختلف مراكزه الطبقية والفكرية فى هذه المرحلة كان شعار « مصر للمصريين » . ان هذا الشعار لايبلور فلسفة قومية متميزة ، ولكنه شعار سياسى من أهم شعارات الثورة وأكثرها استقطابا للجماهير الشعبية . وقد كان رفعه أحد الأسباب التى ادت الى اتساع هذه الحركة والتفاف عديد من القوى الاجتماعية حولها بالاضافة الى أن مختلف شعارات الثورة وحركاتها السياسية بعد ذلك قد نبعت

من خلال محاولة وضع هذا الشعار فى التطبيق العملى • ويبدو الاهتمام الذاتى به اذا ما لاحظنا أن الزعماء الثلاثه ـ للحركة العسكرية ـ عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ـ كانوا ينهون أسماءهم بلقب « المصرى » كنوع من التمييز بينهم وبين غيرهم من العناصر الأخرى •

والواقع أن جوهر هذا الشعار يطرح بالاضافة الى كل مظاهر الفكر القومى التى أشرنا اليها فيما سبق ، قضية العلاقة بين مصر وتركيا باعتبار أن تبعية مصر لتركيا كانت انتقاصا من الاستقلال وتذويبا للشخصية القومية فى كيان استعمارى ، فكيف نظر الثوار الى هذه العلاقة ؟

الملاحظ أن منذ نهايات عصر اسماعيل تزايد العداء لتركيا بين صفوف العناصر المثقفة وكذلك بين صفوف الجماهير ، وقد وصف القاضى الهولاندى « فان بملن »هذا الشعور بقوله « يخطىء من يظن أن المصريين لا يهتمون الا بمصالحهم الخاصة ومصالح عائلاتهم ، فانهم على العكس يكرهون الحكم التركى والحكم الأوربى على السواء ويريدون حكومة وطنية بكل معانى الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية » ويهتمون بمصير الشعب ويتألمون لمصائبه التى لا نهاية لها » (٧١) • ويؤكد المستر ماك كون هذا الشعور راصدا أن « الولاء السياسى نحو الباب العالى قد تلاشى بسبب احساس المصريين بفداحة الجزية التى تؤدى لتركيا دون مقابل ، وأصبح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » ولا يشك فى ذلك أحد ممن عرفوا حقائق الأمور فى مصر ، ولو أن الخديو اسماعيل أراد أن يعلن الاستقلال التام للقى التعضيد والتأييد من جميع طبقات الأمة » (٧٢) • وسنلاحظ بالاضافة الى هذا تكرار كلمة المصرى فى وثائق العصر الفكرية وعلى ألسنة الخديويين وأعضاء مجلس النواب ، وخاصة سعيد الذى يذكر عرابى أنه خطب مرة فاستعرض ماتعرضت له مصر من غزاة وفاتحين ثم قال « وحيث أننى اعتبر نفسى مصريا فوجب على أن أربى أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيبا حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب • وقد وطدت نفسى على ابراز هذا الرأى من الفكر الى العمل » (٧٣) • ثم اسماعيل الذى سعى للحصول على امتيازات استقلالية جديدة لمصر من الباب العالى ودعم هذه الامتيازات ، وقد وضع اسماعيل ذكاءه كله فى خدمة مطامحه للاستقلال بمصر ، فعندما نشبت الحرب التركية الروسية أراد أن يتهرب من الالتزامات التى تفرضها عليه الفرمانات بوجوب مساعدة السلطان بالمال والرجال والعتاد فجمع مجلس النواب وعرض عليه العجز المالى ليتهرب من مساعدة تركيا ، ثم رأى فى اشتباك تركيا فى الحرب مع روسيا فرصة لتوسيع سلطانه وتأكيد استقلاله عن السلطان ، فأباح للصحف فى عهده الهجوم على الحكم العثمانى ونشر مفاسد الحكم فى القسطنطينية وفى بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية •• وبهذا نشأت عدة صحف « القليل النادر منها وقف الى جانب السلطان

والكثير القادر فيها كان حربا عوانا على مفاسد الأتراك (٧٤) • ثم تطورت القوى الوطنية فى عهده ، وأدرك النواب من خلال ممارستهم لمهامهم مصلحة الوطن الخاصة ، حتى أنهم فى اجابة على خطاب العرش الأخير فى حكمه أشاروا الى الخطاب « الذى بعث فينا روح العصر الجديد وأحيا آمال هذه الأمة التى لاتزال راجية أن تنال شرفها التليد الذى شهدت به التواريخ وإنباًت به الآثار » بل ان الخديو توفيق نفسه لم يسلم وهو « ولى العهد » من الوقوع تحت تأثيرات قومية ، رغم عدم تحددها ، فقد شكا الكولونيل بيرثر وكان معلما فرنسيا له ، من أن المعلمين العرب ملأوا رأس الصبى بأسوأ الاتجاهات ضد الأوربيين • ونتيجة لهذا « بدأ الصبى توفيق يجرى هنا وهناك ويتحدث عما سيفعله عدما يصبح حاكما لمصر • ويعلن لكل من يود أن يسمع أن المساهمات التكنكية من الحضارة الغربية فى مصر ليست الا اضحوكة • وان كل شىء فى العالم الغربى آتى من العرب فى المحل الأول • وأنه مقتنع أن الكتاب العرب وضعوا منذ زمن طويل الآلة البخارية والسكة الحديدية » وهو ما أثار فزع بيرثر الشديد (٧٥) •

وعقب نشوب الثورة ارسلت تركيا بعثتها الأولى برياسة على نظامى فاستطاعت أن تلمح أن عرابى هو مركز القوة الجديدة فى مصر • ومن هنا كان خطاب السلطان السرى الى عرابى — وقد أشرنا اليه فى الفصل الأول من هذه الدراسة — والذى يحتضن فيه الحركة الثورية ويسعى للتحالف معها ضد الخديو توفيق والأجانب • ولم يكن الثوار من الغباء السياسى بحيث يهملون هذه المعونة أو يرفضون الاستفادة من التناقض بين الباب العالى ودول الاستعمار والخديو كما لم يكونوا من البلاهة بحيث يحسنون الظن على اطلاقه بالسلطان عبد الحميد : الصورة المركزة للأتوقراطية التركية الاستبدادية ، لذلك فان برنامج الحزب الوطنى أشار الى أن الثوار يرون أن « المحافظة على الروابط بين مصر والباب العالى ركنا يستند عليه الحزب فى عمله ويعترف الحزب بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وامام للمسلمين ولا يريد تبديل هذه الصلة الودية ما دامت الدولة العلية فى الوجود ، ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى الفرمانات وما يلزمه من المساعدات العسكرية اذا طرأت عليه حرب أجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم كل من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية » •

ومن الواضح أن التأكيد بالحفاظ على التبعية العثمانية كان تكتيكا سياسيا قبل كل شىء فهو لم ينسحب الى التنازل عن الاستقلال الذاتى الذى نالته مصر • كما أنه أيضا لم ينسحب على النضال من أجل تمصير السلطة السياسية واقصاء العناصر التركية والمملوكية عنها • رغم أن هذه العناصر

تابعة للسلطنة العثمانية . وقد عبر عرابى عن فهمه للعقلية التركيـــة فى قوله لصـابونجى « لقد علمنا الدهر واسماعيل كيف نفهم مكر الأتراك وكما نستعمل مدافع الترك وأسلحتهم وذخائرهم كذلك نستعمل مكرهم عنـــدما يضطروننا الى ذلك » (٧٦) .

وعندما حاول السلطان بعد ذلك بشهور وفى يونيو ١٨٨٢ أن يعيــد استكشاف القوى المصرية بعد قيام الأزمة الكبـيرة بين وزارة البـــارودى والخديو حول المؤامرة الشركسية أرسل لهذا الغرض بعثـــة دوريش التى فوجئت باصرار الشعب على مقاومة التدخل الأوربى ، ورفضه لأى محاولةلتدخل عسكرى تركى . ويصف صابونجى تأثير حضور بعثة درويش فى خطة الثوار فيقول انها قد أدت الى كراهة الأتراك والسلطان نفسه وأنه قد سمع أن البارودى ومحمد عبده والنديم يلعنون السلاطين والأمم التركية من عهـــد جنكيزخان وهولاكو الى عبد الحميد ، فصرح النـــديم بأنه سيهدم عــرش السلطان قبل أن يموت ، وتألف حزب كبير يستعد لاعلان الاستقلال عن تركيا اذا تدخل الأتراك فى مصر تدخلا حربيا . وقد عبرت جميع القوى الوطنية وعلى رأسهم علماء الأزهر أنفسهم عن رفضهم للتدخل التركى .

ان شعار « مصر للمصريين » هو أول صيحة قومية ناضجة فى تاريخ مصر الحديث ، ويتبلور موقف عرابى منه فى تصريح مبكر قاله لبلنت عقب مظاهرة سبتمبر فأكد أنه لايضمر حبا للأتراك الذين أســـاؤوا حكم مصـــر قرونا وأنه لايقبل أى تدخل من جانب الآستانة فى شؤون مصر الداخلية . ولكنه فرق بين الحكومة العثمانية وبين السلطة الدينية للسلطان الذى قال عرابى ان طاعته واجبة عليه باعتباره أمــير المؤمنين ما دام يحكم بالعـــدل والانصاف . وضرب مثلا بتونس التى فصلتها فرنسا أولا من الامبراطورية العثمانية ثم ضمتها اليها . وقال عرابى « كلنا أبناء السلطان ويجب علينا أن نعيش كأسرة فى منزل ، وكما أن أعضاء الأسرة الواحدة يكون لكل منهم غرفة ينظمها حسب هواه ولا يحق لرب المنزل أن يستبيح حرمتها فكذلك لكل شعب من الشعوب الاسلامية بلاد يعيش فيها وينظمها على ما يحب ويهوى » ثم قال « لقد كسبت مصر استقلالها بالفرمانات وستبذل كـــل جهدها فى المحافظة على ذلك الاستقلال . ولكننا نخطىء اذا طلبنا أكثر من ذلك ولايبعد أن نفقد حريتنا فى مثل هذه المجازفة » (٧٧) .

ويبدو أن قيادة الثورة كانت تعمل حسابا للمنزلة الدينية للسلطان فى نفوس الجماهير باعتباره خليفة للمسلمين . وهو الشعور الذى يصفه مالك كون فيقول « ان الشعور الدينى نحو الخلافة لم يفقد شـيئا من قوته بحيث اذا شعر المصريون بخطر يستهدف له الاسلام أو دولة الخـــلافة فانهم يتعاونون مع الترك ، ومثلهم فى ذلك كمثل الارلنديين فى شعورهم نحـــو

البابا » (٧٨) • ان هذا الشعور الجارف ـ بجانب موقف السلطان المؤيد للثورة ـ هو الذى جعل الثوار يحددون العلاقة مع تركيا بالشكل الذى عرضناه• ولكنها كانت بالتاكيد علاقة مؤقتة ، وكان الثوار يدركون أنها مؤقتة • وقد أشار صابونجى فى رسالة مؤرخة فى ٢٤ يونيو ١٨٨٢ الى أن عقيدة الثوار الحقيقية أنهم لايمنون بعبد الحميد ولا يهمهم أمره فى شىء « فهم يستخدمونه لمصلحتهم ويعتمدون عليه حتى يروا الوقت ملائما لاعلان الجمهورية المستقلة » (٧٩) • ولكن ما حال دون ذلك كما صرح البارودى لصابونجى « اننا وجدنا العلماء ـ المشايخ ـ لم يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا متأخرين عن زمنهم » (٨٠) • واذن فان فكرة الاستقلال القومى التام عن أى وجود أجنبى أوربى أو تركى لم تكن بعيدة عن مطامح ومشروعات قيادة الثورة • وهو ما يؤكد الدور الرائد للانتفاضة العرابية كحركة من أقدم الحركات القومية فى الوطن العربى •

ومن العسير أن نتصور أن هذه الحركة كانت مجرد تعبير عن أفكار مجردة ، أو أنها كانت تعكس فحسب نموا فى احتياج بعض طبقات المجتمع الى الاستقلال الكامل أو الجزئى بسوقها الخاصة ، ذلك كله كان بعض دوافع هذه الحركة ، ولكن عوامل نفسية كانت تتحرك أيضا ، فعداء المصرى للأجنبى ـ سواء كان تركيا أم أوربيا ـ كان رد فعل لاساءات الأجانب العديدة وقد عمق هذا العداء الوضع الاقتصادى لكل من المصرى والأجنبى ، فقد كان معظم الاوربيين أصحاب أعمال أو رؤساء اداريين ، وكذلك كان الامر بالنسبة للأتراك والجراكسة ، وكانوا يمارسون دورهم ذاك ، بكل ما فى الأوربى من ضجر واحتقار لحياة الشعوب الأخرى ، التى يظن ـ بغروره اللاتينى ـ أنها أبطأ وأقل دقة وأكثر غباء ، وبكل ما فى شعوب آسيا الصغرى من اندفاع وتهور وصلابة رأى ، ومظاهر القسوة التى ورثها التركى من الوهم القائل بأن الخضوع المستمر صفة للمصرى لا يمكن أن تتغير ، وحتى هؤلاء الذين يمكن أن نسميهم ـ مع التجاوز فى استخدام المصطلح ـ البروليتاريا الأوربية العاملة فى مصر ، كانوا لا يجدون لهم عزاء الا المبالغة فى الشعور بالتفوق المزعوم على السكان المحلين ، وهو ماينطبق أيضا ، على صماليك الأتراك والجراكسة ولابد أن يكون رد فعل هذا الاضطهاد حالة عداء للأجنبى ، واذا أخذ هذا العداء أحيانا صورة « كراهية للكفار » فليس ذلك سوى عجز عن التوصل الى مصطلح صحيح للتعبير عن شعور قومى ، وهو عجز فى الوعى لدى فئة من الجماهير ، لا تقاس به الحركة القومية ، ولا تؤاخذ عليه الا لدى باحث متحيز ، مثل كرومر ، أو يشوب انصافه بعض الغيوم مثل لانذر(٨١)•

وفى مجرى الحركة القومية ستبرز على السطح تفصيلات بسيطة لكن دلالتها لاتقل عن دلالة أكبر الحوادث والحركات • وما يسميه « لانذر » ـ سرطنة القسايفة ـ هو جزء من الحركة الاجتماعية فى مضمونها القومى ،

ففي هذه المرحلة « كان البوليس المصرى الذى كان يضايقه فقدان سلطته على الأوربيين ، ينتقم بتطبيق التعليمات الخاصة بتنظيم وقوف العربات على عربات الأجانب ويترك سائقى العربات المصريين يفعلون ما يشاؤون ، وموظفوا الجمارك يمكنهم مضايقة رجال الأعمال الاجانب (٨٢) • وربما افتقد اللسان المصرى — فى أسفل مستويات السلم الاجتماعى — القدرة لـكى يقول انه « قومى » وانه يشعر « بشخصته المصرية » ويعادى القوى المتسلطة عليها ، وقد يستسهل كلمة « كفار » أو « نصارى » • ولكن هـذا لايعنى فى الحقيقة أى شيء •

قضـايا الفـكر الثـورى :

(د) العقـل فى موقف الدفاع :

اذا كانت الفـكرة القومية ، التى ركـزت على الحقـوق السياسية والديمقراطية كشرط لتحول المصريين من « رعايا » الى « مواطنين » ، هى أبرز مقولات الفكر البرجوازى الثورى فى فكر الظـاهرة العرابيـة فان « العقلانية » هى أخطر مقولات هـذا الفـكر ، وهى التى تعطيه سمته البرجوازية الواضحة •

كانت « العقلانية » أخطر المعطيات التى توصل اليها الفكر البرجوازى فى أوربا من خلال صراعه مع الفكر الاقطاعى الذى غلبت اللاهوتية عليـه وظلت تفرض سيطرتها وتناجز عن بقائها فى مناخ لم تكن العلوم الطبيعية والحديثة قد عكرت ثباته ، أو قلبت له مسلماته الفكرية الساذجة ، فلمـا استطاع العقل الأوربى عبر عصر النهضة أن يستوعب العلوم الحديثـة من كيمياء وطبيعة وهندسة وميكانيكا ، ثم انتقل الى استخدامها تكنولوجيا بتطبيق قواعد تلك العلوم على الصناعة ، فأشبع احتياجات الانسان بوسائل جديدة ومتقدمة ، ووضع كتلا عريضة من الجماهير أمام تحدى «العقلية الصناعية» حيث يمكن أن تعرف مقدما النتائج المحسوبة لكل فعل ، آنذاك اهتزت العقلية اللاهوتية القائمة على الفكر الزراعى حيث تلعب « الارادة العليا أو الخالدة » دورا أساسيا ونتج عن هذا الاهتزاز ظهور معطيات فكرية متعددة وجديدة • فحلت فكرة « العمل من أجل الحياة الدنيا » محل « العمل من أجـل الدار الآخرة فقط » ، سادت قيم اجتماعية جديدة ، شكلت أخلاقا جديدة • وبرزت محكات جديدة لقياس القيمة الاجتماعية للفرد فلم يعد للأصول والأنساب نفس التقديس ، وأصبح « العصامى » شخصية مقبولة بل ومثالا يحتذى • وأساس ذلك كله فكرة فتح الباب امام الانسان لكى يعمل فى سـبيل منفعته الفردية ، التى كان هناك تصور اذ ذاك بأنه لابد أن تؤدى الى منفعة النوع **الانسانى ككل •**

على أن العقلانية المصرية قد ولدت مأزومة شأنها فى هـذا شأن كل معطيات الفكرة الليبرالية فى مصر ، وقد شاركت عـوامل ثلاثة فى تأزيم موقفهـا ٠

● أول هذه العوامل أن ظهورها لم يواكب تقدما فى مبـاحث العلوم الطبيعية والتجريبية ، كذلك لم يواكب ظهور صناعة مصرية ٠ لقد احتكت هذه العلوم بالعقل المصرى عن طريق مراكز التأثير ومصادره فاستطاعت بعثة العلماء والفنانين المصاحبة للحملة الفرنسية أن تعرض على العقـل المصرى بعض منجزات العلوم الطبيعية ، ثم شاهد المبعوثون الى أوربا منجزات أخرى، بيد أن هذا كله لم يجد فرصة التمكين الكامل له نتيجة لبقاء أثره فى حيـز محدود نسبيا ٠

● أما العامل الثانى ، فهو أن العقلانية كانت تصـارع مناخا فكريا تراكم تخلفه ، فالعقل الدينى التقليدى كان قـد تكلس ــ بفعـل عوامل التخلف المتراكمة ــ على معطيات ثابتة ٠ وأوصد باب الاجتهاد بشكل نهائى ٠ ومنلاحظ أن دعاوى التكفير لأوهى الأسباب متكررة فى أى مصدر تاريخى عن الحكم التركى المملوكى ، هذا بالاضافة الى طبيعة الفـكر الدينى الاسلامى نفسه الذى يجمع بين العقيدة والشريعة ، بين العبادات والتنظيم الاجتماعى٠ وهو ما حوله خلال العقود التى تراكم فيها التخلف الى طريق مسدود أمام أى اضافة أو تغيير فى التنظيم الاجتماعى ٠

● أما العامل الثالث فهو تخلف البرجوازية المصرية ونموها متأخرة عدة قرون عن نظيراتها الأوربيات ، وهو ما أشرنا اليه من قبل ، ولقد كان من نتيجة هذا التخلف ، اعتماد البرجوازية المصرية فى نموها على الفـائض الزراعى ، فتزاوجت صفة التاجر ومالك الأرض ، والصناعى ومالك الأرض وأيضا المثقف الليبرالى المتشرب بتراث الفكر الاقطاعى ، وهـو ما انتهى الى الازدواجية ثم التوفيقية ، وأدى فى النهاية الى أن « الزراعية » كتيار فكرى ألقى بظلال كثيفة على تطور الفكر المصرى لفترة طويلة ٠

وبرغم هذا فسنجد العديد من المعطيات العقلانية فى الفكر الذى مهد للثورة العرابية ٠ ولكن سمة رئيسية سنلاحظها فى هذا الفكر ، تلك أنه كان يلتزم موقف الدفاع دائما ٠ انه لم يكن فكرا هجوميا أو صداميا وانما كان يتسلل ببطء وعلى استحياء ، ويحاول أن يجد لنفسه من الفكر السائد حمـاية ووقاء وهو ماقبله بعض المفكرين المحافظين ورفضه أغلبهم ٠ على أنه رغم عدم طبيعته الهجومية قد أجبر بعض أجزاء من الفكر السلفى على اتخاذ موقف الدفاع أيضا ولم يكن هذا نتيجة لقوة ذاتية فى العقلانية ولكنه ضعف شـديد من السلفية التى جوبهت بتخلفها الشديد وعجزها عن الرد على التحدى ، فاتخذت موقفا دفاعيا ٠ وهذا التبادل فى اتخاذ المواقف الدفاعية ظاهرة تؤشر الى أن الصراع وقتها كان يعمل فعله فى العقل المصرى وان نتائجه فى الطريق ٠

لقد عرف الفكر المصرى العلوم الطبيعية فى ظل حكم مصر الاسلامية ،

بل وكان بعض الخلفاء الفاطميين يدرسونها (٨٣) · ولكن ما أصاب العقل الاسلامى من جمود جعل حتى بعض الذين يقتنعون بضرورتها من علماء الأزهر يفتون بأنها « فروض كفاية » أى يتخصص لها من يطلبها ولا تفرض على الذين يحضرون الدروس العامة · فوصل تخلفها الى الاختلاط بينها وبين العلوم المزيفة فاختلط الفلك بالتنجيم وانتقل من العلماء الى المحتالين ، واختلطت الكيمياء بتحضير الذهب وسحر المعادن وأصبح المنطق خليطا من السفسطة اللفظية ·· الخ (٨٤) ·

ومع تزايد تخلف العقل السلفى ، كان من الطبيعى أن يشعر بالانبهار لدى اطلاعه على ثمار العلوم الحديثة وتجاربها ، وهو ما نلاحظه بكثرة لدى الجبرتى، الذى دهش لكثير من الآلات والمعدات التى أحضرتها الحملة الفرنسية معها ، حتى تلك الآلات والمعدات التى لاتتضمن فنونا معقدة · ثم اضطر عند زيارته لمقر البعثة العلمية واطلاعه على تجربة كيماوية الى الاقرار ببساطة بأن « لهم فيه ــ يقصد العلم ــ أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لاتسعها عقول أمثالنا » (٨٥) ·

وكان الشيخ حسن العطار ، وهو من معاصرى الجبرتى ، أكثر قدرة على التأثر الواعى بما شاهده من منجزات العلم الحديث ، فقد أكد على فكرتين أساسيتين :

● الأولى : ضرورة الاهتمام بالعلم الطبيعى ودراسته وأشار فى هذا الصدد الى أنه اطلع على كتب « من بلاد الافرنج ترجمت باللغة التركية والعربية وفيها أعمال كثيرة وأفعال دقيقة ، أطلعنا على بعضها وقد تتحول تلك الأعمال بواسطة الأصول الهندسية والعلوم الطبيعية من القوة الى الفعل» ·· وضرب مثلا بالصناعات العربية المتقدمة ثم نصح الآخرين بالاطلاع على ذلك « ومن سمت به همته الى الاطلاع على غرائب المؤلفات وعجائب المصنفات انكشفت له حقائق كثيرة من دقائق العلوم وتنزهت فكرته ــ ان كانت سليمة ــ فى رياض الفهوم ، فالنفس الانسانية بالاطلاع على حقائق المعارف تتكمل والفاضل الكامل بأنواع العلوم يتفوق ويتفضل » ·

● أما الفكرة الثانية ــ التى بشر بها العطار ــ فهى دعوته الى فتح الباب للصراع الفكرى والفلسفى حتى فى أمور العقائد الدينية نفسها على أساس أن الائمة الأعلام « كانوا مع رسوخ أقدامهم فى العلوم الشرعية والأحكام الدينية لهم اطلاع عظيم على غيرها من العلوم واحاطة تامة بكلياتها وجزئياتها وحتى فى كتب المخالفين فى العقائد والفروع » وذكر أمثلة من ذلك عند الائمة المتقدمين وانتقد علماء عصره لأنهم بالنسبة الى العلماء المتقدمين كنسبة عامة زمانهم اليهم « ان قصارى أمرنا النقل عنهم بدون أن نخترع شيئا من أنفسنا وليتنا وصلنا الى هذه المرتبة بل اقتصرنا على النظر فى كتب محصورة ألفها المتأخرون المستمدون من كلامهم نكررها طول العمر ولا تطمح أنفسنا الى النظر فى غيرها حتى كأن العلم انحصر فى هذه الكتب » (٨٦) ·

ثم جاء رفاعة الطهطاوى فكرر دعوة أستاذه حسن العطار ، ودعا دعوة صريحة الى ادخال العلوم العصرية فى الأزهر • وانتقد محمد على لأنه « لـم يجذب طلابه الى تكميل عقولهم بالعلوم التى كبير نفعها ليس ينكر » وأشار الى أن الأزهريين عليهم أن يضيفوا الى معارفهم « معرفة سائر المعارف البشرية المدنية التى لها مدخل فى تقدم الوطنية من كل ما يحمد على تعليمه علمـاء الأمة المحمدية » ، « فلو تشبث من الآن فصاعدا نجباء أهل العـلم الأزهريين بالعلوم العصرية لفازوا بدرجة الكمال » (٨٧) •

وبالاضافة الى هذا فان الطهطاوى قـد عبر فى كتابه الاول « تلخيص الابريز » عن اعجابه بالمنهج العقلى وما أرساه من قواعـــد لتنظيم المجتمع وخاصة التنظيم السياسى فقال « لنقل بأن أحكامهم ــ أى الفرنسيين ــ القانونية ليست مستنبطة من الكتب السماوية ، وانما هى مأخوذة من قوانين أخـرى غالبها سياسى » (٨٨) • وأقر بأنها « مخالفة بالكليـــة للشرائع وليست قارة الفروع » ولكنها رغم هذا كله تحوز اعجابه فهو يدعو الى التـأمل فى هذه الأحكام « لتعرف كيف حكمت عقولهم بأن العدل والانصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد ، وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم غناهم وارتاحت قلوبهم فلا تسمع فيهم من يشـــكو ظلما أبدا » (٨٩) • ان تحيز الطهطاوى للعقلانية تحيز واضح • وما عمل على نشره من مباحث العلم الطبيعى بالترجمة وبانشاء المدارس أكثـــر من أن يحصـــر •

ومن المصـادر التى عملت على اقتناع العقل المصرى بالنظرة العلميـــة والصناعية ، عدد من الدوريات الثقافية التى بدأت صدورها فى هذا الوقت ومنها « روضـة المدارس المصرية ، » ــ وهى التى أصدرها رفاعه الطهطاوى نفسه ورأس تحريرها ابنه على فهمى رفاعه ــ ثم « الجنان » وهى بيروتيـة أصدرها العلامة بطرس البستانى فى عام ١٨٧٠ ، و « النحلة » وهى بيروتية أصدرها القس العلامة لويس صـــابونجى ، و « المقتطف » التى أصـــدرها فى عام ١٨٧٥ ببيروت ، يعقوب صروف وفارس نمـــر ونقلت بعد ذلـك الى مصر • قدمت تلك الدوريات الحد الأدنى من المعرفة العلمية العـامة للقارىء العربى • فلم تكن دوريات متخصصة فى فـــرع واحد من فروع العـــلوم الانسانية أو الطبيعية تكتب للمتخصصين فى هـــذا الفـــرع أو ذاك ، ولكنها كانت دوريات معارف عامة تستهدف القارىء العادى وتقدم له معارف شتى كانت كلها تقريبا جديدة اذ ذاك على العقل المصرى ، ومنها مباحث فى الفلسفة والاجتماع والاقتصاد والتاريخ وفلسفته والسياسة والجغرافية فضـلا عن مباحث أخرى فى الفلـــك والطب والفسيولوجيا والطبيعة والكيميـــاء •• الخ • وعنيت بتقديم أخبار عن أحدث المكتشفات والاختراعات العلمية ، ورصد التطبيقات المختلفة للعلم فى الصناعة • وترجمت فصولا متعددة فى كل تلـــك المجالات • ومن هنـــا ساهمت الدوريات جميعـــا فى ترسيخ

المفاهيم العلمية في ذهن المثقفين ككل ووضعت عقولهم المشبعة بالخرافة في مواجهة حادة مع المفاهيم الجديدة . وسنلاحظ أن كثيرا من مباحث هذه المجلات كان يبدأ بالرد على العلم المزيف الذى وقر فى أذهان الناس والهجوم أيضا على الخرافات التقليدية التى كانت منتشرة اذ ذاك (٩٠) .

وفى مواجهة هذا التحدى ، وتحديات عصرية أخرى ، بدأ جمال الدين الأفغانى حركة الاحتجاج الاسلامية التى استهدفت تجديد الدين وفتح باب الاجتهاد الاسلامى ليواجه تحديات العصر العقلية والعلمية . وهو موقف دفاعى اضطر العقل السلفي اليه وان لم ينتبه اليه سوى أذكى العناصر السلفية التى خشيت أن تفقد كل مواقعها اذا ظلت ملتزمة موقف الجمود والتخلف . وقد انتهت تلك الحركة العقلانية الاسلامية الى التحصن فى موقف متوسط بين السلفيين الجامدين من ناحية والعقلانيين التقدميين من ناحية أخرى . ويلخص الشيخ محمد عبده جوهرها فى سيرته الذاتية فيقول « ارتفع صوتى بالدعوة الى أمرين عظيمين أولهما : تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف والرجوع فى كسب معارفه الى ينابيعه واعتباره من ضمن موازين العقل البشرى والتى وضعها الله لترد من شططه وتقلل من خلطه وخبطه لتتم حكمة الله فى حفظ نظام العالم الانسانى . والدين على هذا الوجه يعد صديقا للعلم باعثا على البحث فى أسرار الكون داعيا الى احترام الحقائق الثابتة مطالبا بالتعويل عليها فى أدب النفس واصلاح العمل . كل هذا أعده أمرا واحدا . وقد خالفت فى الدعوة اليه رأى الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة . طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم وطلاب فنون هذا العصر ومن هو فى ناحيتهم » (٩١) .

وهذا التلخيص الدقيق هو موجز لدعوة الأفغانى ، الذى انطلق فى البداية من اعجاب بالبروتستانتية باعتبارها حركة تجديد فى المسيحية ، وموقف دفاعى التزمت به العناصر الثائرة والأكثر ذكاء من الكاثوليكيين فى مواجهة هجوم العقلية العلمية والصناعية على الفكر اللاهوتى ، وكان الافغانى واعيا بالدور الذى يقوم به ، فأشار أكثر من مرة الى أنه يستهدف القيام باصلاح دينى شامل مشابه لما قام به لوثر . وقد حلل الافغانى الحضارة الأوربية باعتبارها نتيجة للصراع بين البروتستينية والكاثوليكية . فعنده أن « سبب انقلاب عالم أوربا من الهمجية الى المدنية هو الحركة الدينية التى قام بها « لوثر » وتمت على يديه ، فان هذا الرجل الكبير لما رأى شعوب أوربا قد ذلت وفقدت شهامتها من طول ما خضعت لرؤساء الدين ولتقاليد لاتمت بصلة الى عقل ، قام بتلك الحركة الدينية ودعا اليها امم أوربا بصبر وعناد والحاح زائدين فأصلح بذلك أخلاقهم وقوم اعوجاجاتهم وطهر عقولهم ونبههم الى أنهم ولدوا أحرارا فلماذا استعبدهم المستعبدون » (٩٢) . وذكر

بعد ذلك أن انبعاث الحضارة الأوربية « نتج عن نشـــوء البروتستانتية فى أوربا والمباراة والمسابقة بينها وبين عدوتها الكاثوليكية » · وهو تفسير غير دقيــق ولكنه ينسجم مع رؤية الافغانى العــامة التى ترى أن الصراع الدينى ــ وليس الطبقى أو القومى ــ هو محرك التاريخ · ودلالته الهامة تكمن فى تركيز الأفغانى على أهمية حركة التجديد الدينى وتأكيـــده على أن الرجوع الى أصول الدين النقية وتفسيرها تفسيرا عقليا يخـــدم مصلحة المسلمين · بالاضافة الى أن جوهر فكرة الانبعاث الدينى هذه ، الهجوم على فكرة الزهد فى العالم وعدم الفاعلية فيه ، بدعوى أن هذا تحقيق لارادة الله ، فى حين أنه قضاء على النشاط الرأسمالى الذى لايمكن أن ينطلق الا مع اليقين بفـــكرة المنفعة والعمل فى الحياة ·

لقد كانت البرجوازية الأوربية تتحصن بالبروتستانتية لكونها « تناسب بشكل أفضل مصالح وأفكار البرجوازية » · ذلك أن الكاثوليكية قــد قدمت خدمات عظمى للاقطاع « بخداع جماهير المؤمنين وتعتمد على التباهى بالتقوى سطحيا » ، وتطبيقا لتعاليم جان كلفن أبو البروتستانتية فان « مصير البشر قد سبق أن تقرر قبل أن يخلق الله العالم بزمن طويل ومن ثم فالمرء يستطيع أن يثبت أنه من الذيناختارهم الله فقط بواسطة النجاح الذى يحققـــه فى مشروعاته المهنية » ويشر كلفن « بأن الهدف الأساسى للتجار وأرباب العمل ينبغى أن يكون زيادة ثروتهم التى استؤمنوا عليها من قبل الله وبناء على ذلك فاستغلال العمال الأجراء كان يعتبر ــ فى رأى كلفن والتعاليم البروتستانتية التى جاءت بعد ذلك ــ قضية عادلة » (٩٣) ·

وقد أشار الأفغانى الى هذا الهدف الأساسى من أهداف دعوته فقال « ان حركتنا الدينية هى كناية عن الاهتمام بقلع ما رسخ فى عقول العوام ومعظم الخواص من فهم بعض العقائد الدينية والنصوص الشرعية على غير وجهها مثل حملهم نصوص القضاء والقدر على معنى يوجب عليهم ان لا يتحركوا الى طلب مجد أو التحصن من ذل ومثل فهمهم لبعض الأحاديث الشريفة الدالة على فساد آخـــر الزمن أو قرب انتهائه فهما يثبط الهمم عن السعى وراء الاصلاح والنجاح فى نظير ذلك مما لا عهد للسلف الصالح به ، فلابد اذن من بعث القرآن وبث تعاليمه الصحيحة بين الجمهور وشرحها لهم على وجهها الثابت من حيث يأخذ بهم الى ما فيه سعادتهم دنيا وأخرى » (٩٤) ·

من هذا المنطلق كان عدم اقتناع الأفغــانى بالتصوف وهــو مظهر من مظاهر عدم الفاعلية مع المجتمع وعدم المساهمة فيه ، فكان اذا ذكر التصوف قال « أنا لا أفهم معنى لقولهم الفناء فى الله ، وانما الفناء يكون فى خلق الله ، ومعنى الفناء فيهم تعليمهم وتنبيههم الى وســائل سـعادتهم وما فيــه خيرهم » (٩٥) · وقد أحدث موقفه هـــذا تأثيرا فى الكثيرين من المثقفين المصريين الذين كان اندراجهم فى الفرق الصوفية يكاد يكون سنة (٩٦) ،

ومن أبرز من أثر فيهم هذا الاتجاه محمد عبده الذى انصرف ـ بعد معرفته للأفغانى ـ عن ممارسة الزهد وعن اعتزال الناس الى تذوق الحياة ودراسة العلوم المختلفة التى لم يدرسها فى الأزهر .

وكان من الطبيعى أن تؤدى ازالة العديد من الخرافات والتزيدات عن جوهر الدعوة الدينية الى ابراز طابعها العقلى ، فبدأ الأفغانى يبشر بأن « الوحى هو مصلحة المسلمين » . وبالتالى أعطى الأولوية للمصلحة على النص « لأن الله لا يفعل الا ما فيه مصلحة العباد كما يقول المعتزلة فى أصلهم الثانى وكما أبرزه المالكيون فى قولهم بالمصالح المرسلة » فما « رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » فالدين هو المصلحة « والدين فى أصوله ما ينفع فى الأمور الدنيوية » وعنده أن « من قال ان الدين يأمر بالعسر دون اليسر بالضار دون النافع لمجرد التقليد والمألوف فهو كذاب » (٩٧) .

قام منهج الأفغانى فى تفسير النصوص الدينية ، على الاعتماد الكلى على العقل المفسر على أساس أنه أدرى بالمصلحة المعاصرة من المفسرين القدماء ، يقول عبد القادر المغربى أحد تلامذته ، أن الأفغانى علمهم أن يفهموا النص الدينى فهما صحيحا يراعون فيه قوانين اللغة وقواعد بلاغتها ويستوثقون من مطابقة النص للكتاب والسنة ثم الجرأة على التصريح بما فهمتاه فهما حرا مستندا الى قواعد اللغة العربية وقوانين بلاغتها ثم الجرأة فى الدعوة الى الصحيح المعقول من تلك النصوص والتعاليم واطراح الباطل الدخيل عليها والجهر بذلك من دون حجب فى قول أو تقييد من ذوى حول » (٩٨) .

وقد ذكر أحد المتحدثين فى مجلسه قولا للقاضى عياض ، تمسك به ، فقال الأفغانى « سبحان الله ، ان القاضى عياضا قال ما قال على قدر ما وسعه عقله ، وتناوله فهمه ، وناسب زمانه ، أفلا يحق لغيره أن يقول ما هو أقرب للحق وأصوب من قول القاضى عياض وغيره من الأئمة ؟ واذا كان القاضى عياض وأمثاله سمحوا لأنفسهم أن يخالفوا من تقدمهم فاستنبطوا وقالوا ما يتفق وزمانهم ، فلم لانستنبط ونقول ما يوافق زماننا ؟ . وما معنى أن باب الاجتهاد مسدود ، وبأى نص سد ؟ وأى أمام قال لا يصح لمن بعدى أن يجتهد ليتفقه فى الدين ، ويهتدى بهدى القرآن وصحيح الحديث والاستنتاج بالقياس على ما ينطبق على العلوم العصرية وحاجات الزمان وأحكامه ؟ ان الفحول من الأئمة اجتهدوا وأحسنوا ولكن لا يصح أن نعتقد أنهم أحاطوا بكل أسرار القرآن واجتهادهم فيما حواه القرآن ليس الا قطرة من بحر » (٩٩) .

أثر هذا الاعلام لشأن العقل فى محمد عبده ، الذى بدأ حياته مناصرا رأى السنين والاشاعرة — وهم يمثلون حزب المحافظين فى الاسلام — فتحول بعد لقائه بجمال الدين ، الى مناصرة المعتزلة والعقليين وجميع المفكرين الأحرار والمتسامحين فى الفكر الاسلامى (١٠٠) ٠

وقد كان هذا كله تعبيرا عن موقف دفاعى تحصن فيه الدين ، أمام تقدم العلوم الطبيعية ومناهج البحث فيها ، ثم البناء الفلسفى الذى أقيم على نتائج هذه البحوث ، ويبدو هذا الموقف الدفاعى كأوضح ما يكون فى محاولة الأفغانى اســتعارة العلم لتفسير النصوص الدينية به وهى قمة التكريم للعـــلم ٠ ففسر الآية القرآنية « وانى مرسله اليهم بهديه » بأنهـــا تعنى اللاسلكى ٠ وأشار الى أن القرآن قال بكــروية الأرض فى الآية « والأرض بعد ذلك دحاها » وبأن الأرض جــزء من الشمس فى الآية « كانتــا رتقــا ففتقناهما » ٠ وهى محـــاولة تكشف عن احساس بالنقص والهيبـــة أمام العلم (١٠١) ٠

ومع ذلك فان العلم لم يتخلص من هيبته أمام الدين ، اذ ظـل يشعر بهذه الهيبة ، ويلتزم موقف الدفاع هو الآخر ٠ ربما لحداثة عهده ، أو لغلبة الفكر الدينى وسيطرته على العقول ٠ وسنلاحظ هذا الموقف الدفاعى فى الكثير من المعطيات العقلانية ولدى العديد من المفكرين ٠ وهناك سمة عامة لأغلب وثائق العصر الفكرية ، تلك هى نشر العديد من الآيات القرآنيـة والاحاديث النبوية وأقوال الفقهاء فى نصوص تعـــالج موضوعات علمية بحتة ٠ وكدليل على هذا الموقف الدفاعى الذى التزمه العلم نشير الى نقاش هام دار حول موضوع من الموضوعات الصالحة للاشتباك بين العلم والدين حولها ، وهى مسألة « دوران الأرض » ٠ فقد نشرت « المقتطف » مقالا عن دوران الأرض بقلم محررها الدكتور « يعقوب صروف » أشار فيه الى أن العلوم الحديثة أثبتت صحة الفرض القائل بدوران الأرض حول الشمس خلافا لرأى القدماء الذين كانوا يقولون بثباتها وعدد سبعة براهين على ذلك ٠ وفى مقال بعنوان « العلوم الطبيعية » أشار يعقوب صروف الى خطأ الذين يقرون بمنافع العلوم الطبيعية ولكن يحسبونها مضرة بالدين كما ابان ضلال الذين يعتقدون صحة هذه العلوم ونفعها وينكرون الوحى لأجلها ٠ وذكر ان الخلط والضلال يتضح بعد ما ظهر من التوفيق والاتفاق العظيم بين الوحى والعلوم الطبيعية ٠ وأثنى على الذين يوفقون بين صحة تلك العلوم وبين صدق الوحى ٠ ورغم هذا الموقف التهادنى أرسل أحد رجال الدين المسيحى الى المجلة رسالة تؤكد فيها بالأدلة التوراتية ثبوت الأرض وعدم دورانها مقررا أن دوران الأرض يناقض ما فى الكتب السماوية ٠ وقد أثار هذا حوارا حادا بين القائلين بموافقة القول بدوران الأرض لما هو وارد بالكتب الســماوية ، والقائلين بمخالفته لهـا ٠ وهو تحكيم لمسائل غير علمية فى مسائل علمية ٠

ومن أهم البحوث التى نشرت فى هذا الموضوع بحث للمفكر المصرى عبد الله فكرى ــ وكيل وزارة المعارف انذاك ووزيرها فى عهد وزارة البارودى ــ بعنوان « المقارنة بين الوارد في نصوص الشرع والوارد فى الهيئة » ، دافع فيه عن العلوم الطبيعية على أساس أنها لاتناقض الدين واقتبس من أقوال الامام الغزالى مايفيد أنه من بين أقوال الفلاسفة والعلماء مالا يصطدم بأصل من أصول الدين وليس من ضرورة تصديق الأنبياء والمرسلين منازعة العلماء فيه ، لأن من ينازع فى مثل هذه المسائل من رجال الدين لا يفيد ما يعتقده بل يضره « فان هذه الأمور تقوم عليها براهين هندسية وحسابية لا تبقى معها ريبة لمن يلمع عليها ويحقق أدلتها فاذا ما قيل له : هذا على خلاف الشرع ، لم يسترب فى العلم وانما استراب فى الشرع » ورغم هذه المقدمة الهجومية فقد استمر عبد الله فكرى يؤكد فكرته معتمدا على ان العلم لا يختلف مع الدين ، مؤكدا ان الاختلاف اذا كان صريحا فالحق بالطبع فى جانب الدين • وتمتلىء كتب الطهطاوى وجيله بمواقف دفاعية تؤكد أن العلم كان عاجزا عن الهجوم الساحق على الفكر المحافظ وأنه كان عليه أن يتحسس مواقعه بهدوء شديد •

على ان الاتجاه العقلى قد نجح فى ارساء أسس لا بأس بها • فأرسى فكرة المنفعة كأساس لسعى الانسان فى الحياة الدنيا ولم يعد سعى الانسان للثروة شيء غير لائق • وأصبح الاهتمام بالعلم وتقدم الحياة عملا جليلا وليس مجرد فراغ لدى بعض هواة الازعاج • وهو ما تأكد بالهجوم الحاد على قيم المجتمع الاقطاعى وعلى الأسس التى يقيس عليها القيمة الفردية للانسان• ففى أزجال متعددة سخر عبد الله النديم من كراهية فكر الاقطاعيين لأعمال العقل « آوعا تفوت دى الكار يا هباب وتمشى ماسك لك فى كتاب » وكرهيتهم للعمل اليدوى واحتقارهم للابتكار « وان كنت صانع متفنن ، قالوا آخينا دا اجنن » ورفضهم للفن والأدب واهتمامهم بالملاذ الحسية المباشرة « وان كنت شاعر أو منشى •• قالوا يا شيخ فضك وامشى •• دا احنا كلامنا فى المحشى ولا طبيخ البدنجان » أما « ان كنت نحوى أو صرفى ، والعلم فى ذهنك محوى، قالوا آتانا ببوز ملوى ، يقول لنا عمرو وزيدان » تلك كلها قيم اقطاعية يندد بها النديم باعتبارها جهالة « شوف الجهالة يا سيدنا اللى جلبناها بأيدينا حتى صبحنا يوم عيدنا تسمع بلادنا تنشدنا : شرم برم حالى غلبان »•

واتجهت قيمة الفرد للتحدد على أساس عمله الفردى وقيمته الذاتية وليس على أصوله وأرومته فرأينا عددا من الرجال الذين نشأوا من أصول متواضعة يصعدون السلم الاجتماعى حتى آمته بعلمهم واجتهادهم ، وظهر العصامى كنمط اجتماعي ليحل محل « الشريف » تدريجيا • ان رجالا عظماء

مثل الطهطاوى وعلى مبارك وعبد الله فكرى ومحمود الفلكى ومحمود فهمى وطلبه عصمت .. الخ . قد نالوا لقب الباشا وتبوأوا أكبر المناصب بعلمهم وعملهم وليس لأنهم ذوو أصول عريقة ، وهو ما أحدث هزة فى نظرة المجتمع الى قيمة الفرد ، فاصبح يقيسها بمقاييس « نفع الفرد الاجتماعى » وليس بمقاييس الوراثة والشرف التليد . ونلاحظ أن هذا قد أثر فى النظرة التقليدية لقيمة الفرد عند بعض الذين يؤمنون بنقيضها وان بقيت هناك بعض الظلال القديمة عندهم . ان الشيخ محمد عبده ينتقد مبالغة العرب فى الاعتزاز بشرف الاحساب على أساس أنهم كادوا « لا يعدون من خلال الخير شيئا يساوى شرف النسب ، وهيهات أن يرتفع ذو أدب بأدبه الى رتبة شريف بنسبه وان كان خاملا بنفسه غير ذى شىء فى عمله » . والوجه المنتقد فى ذلك عند الأستاذ الأمام أنه « بخس للحق واستهانة بالكرم الذاتى والشرف العصامى واتكال فى نيل المقامات العالية بين الناس على ما فعل السابقون لا على ما يكسبه المرء بجده واجتهاده ». على أنه رغم هذا الانتقاد يعترف بفائدة الفخر بالأرومة والأنساب ويفسره تفسيرا جديدا « نعم كان فى الافتخار بالآباء والأجداد مع ما أتوا به من جليل الأعمال وما كانوا عليه من كريم الخصال تحريض لأخلافهم على الاقتداء بهم وحفظ ما ورثوه من علو ورفعة . ولكن الكسل الملازم لطبيعة الانسان كان يغلب جانب الاتكال على جانب الأسوة فجاء الدين الاسلامى ينكر الافراط فى الغلو فى اعتبار الانساب » (١٠٢) .

وكان من الطبيعى مع انتشار العقلانية أن يعاد النظر فى تقدم الوطن على أساس المنفعة وأن يستخدم الداعون الى نهضة الوطن من مطامح البرجوازية الصاعدة والراغبة فى المنفعة شعارات يطالبون بها . فيخطب الشاب مصطفى أفندى ماهر (باشا ووزير المعارف فيما بعد) فى احتفال عقد فى فبراير ١٨٨٢ فيدعو الى أن تقوم النهضة على أساس العلوم والفنون ويحث الأغنياء على انشاء بنك أهلى (١٠٣) . ويلح عبد الله النديم على تشجيع الصناعات الوطنية ومقاطعة المصنوعات الأجنبية ويطالب بتشجيع التجارة الوطنية ويضرب المثل بالهند « التى نزحت بريطانيا ثرواتها الطبيعية لتصنعها وتعيدها اليها سلعا مصنعة فصيرت أهالى الهند كالآلة فى يدها لفقدها الصنعة بينهم واحتياجاتهم لما يستترون به . فربحت انجلترا الكسب مضاعفا من المحصول عند شرائه بثمن بخس مرة ، ومن المصنوع عند بيعه مرة أخرى بأغلى الأسعار » . أما الأفغانى فقد كانت دعوته الى التصنيع أكثر تكاملا . اذ عنى به تحويل العلم الى قوة لتحويل المجتمع البدائى الى مجتمع مدنى ، وتحويل العلم الى صناعة أى الى علم تطبيقى . وأهم الصناعات ـ فى رأيه ـ صناعة الحديد والأسلحة أى الصناعات الثقيلة . وقد أدرك الأفغانى أهمية التصنيع خاصة فى المجتمعات الاسلامية التى يغلب عليها الطابع الرعوى أو الزراعى

أو التجارى • وتقوم الصناعة عنده على الاختصاص وتقسيم العمل • ويضع الأفغانى الأولويات فى التصنيع من الأكثر نفعا لأكبر عدد من الناس للاقل نفعا للعدد القليل • فالصناعات الثقيلة لها الأولوية على صناعة العربات وصناعة الأحذية فى بلد يعانى من الحفاء له الأولوية على صناعة التجميل (١٠٤) •

ان هذه المعطيات العقلانية هى أخطر ما بذر فى المناخ الفكرى المصرى اذ ذاك ذلك لأنها كانت تمهد الأرض للبروجوازية لكى تخطو بأقدامها نحو بناء مصر الصناعية ، مصر العلوم الحديثة • كما أن تسييدها كان يعنى تحرير الفكر من قيود التخلف والرجعية ، وانطلاقه لبناء مستقبل الانسان •

قضايا الفكر الثورى :

(هـ) الراديكالية والرومانتيكية الثورية :

مع التزام الفكر الليبرالى لموقف الدفاع عموما ، قد يبدو غريبا أن تظهر بشائر فكر اشتراكى • ووجه الغرابة هنا أن الليبرالية وهى فكر البرجوازية فى مرحلة صعودها ونموها ، لم تستطع أن تمكن لنفسها لأسباب عددناها ، فكيف يستطيع فكر أكثر ثورية منها يعبر عن طبقات لاشك فى أن عناصرها الاكثر وعيا ــ وهى الطبقة العاملة الصناعية ــ لم تكن قد ولدت بعد ، أن يجد فرصة للبزوغ ؟! ولكن الظاهرة أمامنا لانستطيع أن نتنكر لها ، ومن المفيد أن نحاول تفسيرها بدلا من تجاهلها الذى لن يفيد •

والخطأ الرئيسى فى تناول الموضوع يكمن فى استخدام مصطلح « الاشتراكية » لوصف مجموعة الافكار الداعية الى الاصلاح والعدل الاجتماعى فى تلك المرحلة • وقد يكون استخدامنا للمصطلح صحيحا ولكن دلالته العقلية العامة تنصرف لدى الكثيرين ممن يتلقونه الى « الاشتراكية العلمية » باعتبارها التيار الفكرى البارز فى عصرنا ، فى حين أن مصطلح الاشتراكية بشكل عام ينصرف الى أشكال متعددة من أفكار العدل الاجتماعى ، ميز بعض منها بالاشتراكية الخيالية ، وترك الباقى منها بلاتصنيف عموما• واذا كانت الاشتراكية العلمية هى فكر الطبقة العاملة الصناعية بالاساس فان المصطلح دون تحديد صفته يشير الى مطامح الفقراء والمعوزين والعاطفين عليهم عموما • ومن هنا فمن الطبيعى أن تظهر هذه الفكريات فى مرحلة الثورة العرابية •

ومع أن بعض الذين أرخوا لفكر المرحلة استخدموا المصطلح بالصيغة السابقة ــ على تفاوت فى فهم المدلول الصحيح له (١٠٥) فاننا نفضل أن نستخدم المصطلح الذى يفوت الفرصة على الفهم المغلوط من

ناحية ويكون أكثر دلالة على طبيعة هذا التيار الفكرى ، فهذا التيار تيار « راديكالى » بالأساس أى أنه انعطاف الى اليسار الليبرالى أو الى اليمين الاشتراكى (١٠٦) ٠

وأما عن مصادر هذا التيار ، فانها فى الأساس مصادر خارجية ، ويرجع الى السان سيمونيين الفضل فى احداث تأثيرات فى هذا الاتجاه ، فمن المعروف أن السان سيمونيين قد أشرفوا على تعليم عدد من طلاب البعثات المصريين وأثروا فيهم تأثيرا اتخذ عند البعض صورة العلاقة بين الاستاذ والتلميذ ٠ وكتب أوجست كونت (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧) مؤسس علم الاجتماع وصاحب الفلسفة الوضعية ـ وكان سكرتيرا لسان سيمون ومن أبرز المتأثرين به ـ الى صديقه الفيلسوف البريطانى جون ستيوارت ميل بتاريخ ٣ فبراير ١٨٤٣ يقدم اليه الطالب محمد مظهر وصفه بأنه « تلميذ قديم من تلاميذى » واعتبره « أنجب الشبان المصريين وأذكاهم عاطفة » وأنه « ظل مع شابين آخرين تحت توجيهى لأعلمهم الحساب من أول مراحله البسيطة الى الافتراضات الراقية لهذه المرحلة الوضعية » وهو بهذا يقر أن مظهر وزميله لم يكونوا مجرد دارسين للعلوم الهندسية فقط ولكن درسوا الأصول الأولى للوضعية كما وضعها كونت ، الذى لم يكتف بتقديم مظهر الى جون ستيوارت ، بل طلب منه أن يشرفهم ، بجواركم الفلسفى الرفيع ، وانى أؤكد لكم أنه جدير تماما بهذا الجوار على طريقته ووجهة نظره الخاصة » وأقر كونت أيضا أن مظهر « رجل ممتاز حقا فقد جعلنى أشعر بالرضا العذب لأنه أثبت لى أن جهودى الدائبة لرفع روح هؤلاء الشبان كانت بالفعل جهودا مثمرة » ٠

وفيما بعد عاد مظهر وزميليه الى مصر واشتغلوا بالأعمال العامة ٠ ولكننا لانجد وثائق تكشف كيف أثروا فى الواقع الفكرى المصرى ٠ ولكن السان سيمونيين رغم هذا لم يكتفوا بالتأثير فيمن التقوا بهم من المصريين فى فرنسا ٠ بل اتجهوا الى الهجرة أيضا اليها على يد زعيمهم « بروبسبير انفانتان » الذى دعا الى الذهاب لى مصر فى « حملة فكرية » تصحيحا للحملة البونابرتية العسكرية ، وتسييدا للعلماء والأدباء والفنانين والمفكرين بدلا من العسكريين وتلك احدى مقولات السان سيمونيين ٠ وقد استطاع انفانتان أن يجمع فى أول رحلة ٥٥ مهندسا وطبيبا وفنانا وعاملا وصحفيا وامرأة ، اتجه بهم الى مصر التى كانت مكانهم المفضل باعتبارها ملتقى القارات والموقع الذى ظنو أنهم قادرون منه على تحقيق ما نادى به سانسيمون من توحيد العالم فكريا بديانة جديدة هى مذهبه وبوسيلة ماديةهى
سيمون من توحيد العالم فكريا بديانة جديدة هى مذهبه وبوسيلة مادية هى
القنوات البحرية والمواصلات الحديدية ٠ وفى مصر كان السانسيمونيين وراء العديد من الانشاءات الهندسية ، فأنشأوا القناطر الخيرية ومدرسة الرسم

فى الجيزة والمزرعة النموذجية فى شبرا • وسكنوا فى شارع الموسكى حيث كانوا فى أوقات فراغهم يديرون حوارا حول القضايا الفكرية والسياسية والفنيـــة •

وليس بعيدا أن يكون نظام محمد على متأثرا بفكرهم فى بعض نواحيه •• فقد ظهر السان سيمونيين بعد وفاة زعيمهم وكأنهم دعاة نظام تكنوقراطى شامل ، اذ ازدروا تماما جهاز الديمقراطية البرلمانية وعملية الانتخـاب ، ففى رأيهم أن الزعيم الكفء حقيقة هو الرجل الذى يفهم عملية الانتـــاج ولديه القدرة على ادارتها ومن هنا فلا يجب أن ينتظر حتى ينتخبه جمهرة من الجهلاء ، انه يختار نفسه بواسطة ظهور حقيقة قدرته المتفوقة • فضلا عن أنم كانوا يشعرون بريبة عميقة فى حكم الغوغاء باعتبار أنه ينطـــوى على سيطرة الجهل على المعرفة •

فهل أثروا على محمد على الذى بنى سلطته على فئات تكنوقراطية ؟ • أم أنهم قد وجدوا فى نظام محمد على صورة يمكن تطويرها لتطابق أفكارهم وخاصـة أن محمد على لم يكن ـ شأنه فى ذلك شـــأن سان ســيمون ـ يؤمن بالأفكار التى تمجد حقوق الفرد أو حرياته وانما كان يقدس النظام باعتباره الشرط الضرورى للتنظيم الاجتماعى العلمى •

لكن ما يهم من أفكارهم فى مبحثنا هذا ، هو فكرة دعم رفاهية الطبقة الأكثر عددا والاكبر فقرا وتوزيع الناتج بحيث ينال كل حسب قدرته كما تعبر عنها خدماته الايجابية لقضية الرفاهية الاجتماعية ، والمطالبة بمجتمع مخطط جماعيا • هذه الأفكار التى تنتمى لمقـــولة العـدل الاجتماعى هـل انتشرت فى التربة المصرية ؟ وما مدى انتشارها ؟ هذا ما لا نجـــد وثائق تثبته ، على أنه من المؤكد أن العقل المصرى عرف هذه الأفكار وتحاور معهـا ـ ولدينا دليل على ذلك فى حوار مظهر افندى مع أوجست كونت ـ فهى أفكار لم تكن ـ اذن ـغريبةعلى الأذن المصرية (١٠٧) •

ولا شك أن أصداء هذه الافكـــار قد وصلت الى الطهطاوى وهو فى باريس ، حيث كان واعظا واماما للبعثة الاولى التى كان مظهر افندى من أعضائها • ولعله قد اطلع على أصول أخرى للفكر الاشتراكى وهو ما جعله بتعبير الدكتور لويس عوض يتجه إلى الراديكالية فى فكـــره الاجتمــاعى والاقتصادى بالذات • ويتمثل هذا الاتجاه فى اقرار الطهطاوى بأن مصدر القيمة الأساسى هو العمل وليس رأس المال فعنده أن العمـــل ليس عنصرا أساسيا للقيمة » لو زرعنا أرضا خصبة وميـــزنا ما يمكن أن ينسب من ايرادها للعمل وما ينسب للخصوبة ثم وازنا كل على حدته وجدنا محصول

العمل أقوى من محصول الخصوبة » • وعند تطبيق أفكاره تلك على الواقع المصرى حلل الطهطاوى توزيع فائض قيمة العمل ورأى أن « المجتبى لفوائد هذه الاصلاحات الفلاحية الناتجة فى الغالب عن العمل واستعمال القوى الآلية والمحتكر لمحصولاتها الايرادية انما هو طائفة الملاك فهم من دون أهل الخدمة الزراعية متمتعون بأعظم مزية » • أما بائعو قوة العمل من الفلاحين والعمال الزراعيين فلا ينالون حقهم ، فالملاك « لايدفعون نظير العمل الجسيم الا المقدار اليسير الذى لايكافىء العمل كما أن ما يصل الى العمال نظير عملهم فى المزارع أو الى أصحاب الآلات فى نظير اصطناعهم لها هو شىء قليل بالنسبة للمقدار الجسيم العائد للملاك » • ثم حلل الطهطاوى مغزى تحول قوة العمل الى سلعة تخضع لقانون العرض والطلب فرأى أن من يريد من الاهالى أن يتعيش من الخدمة « والتى هى العمل يصير مضطرا لأن يخدم بالمقدار الذى يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ولو كان هذا المقدار يسيرا جدا لا يساوى العمل لاسيما اذا وجد بالجهة كثير من الشغالين فانهم يتناقضون فى الأجر ويتنافسون فى ذلك لمصلحة صاحب الأرض » • وينطبق هذا التحليل أيضا على العاملين فى مجالات الصناعة الضئيلة اذ ذاك « كما أن أرباب الأملاك يحتكرون جميع الصنائع لأن الصنائع كلها تسعى وتنهض فى الاشغال والعمليات التى تستدعيها حاجة الزراعة كالحدادة والنجارة وجميع صنائع أهل الحرف المتعلقة بأمور الفلاحة » (١٠٨) •

والطهطاوى بهذا قد دعا ـ بتلخيص الدكتور لويس عوض ـ الى رفض الأساس الاقتصادى الكلاسيكى الذى يقوم عليه توزيع حاصل الزراعة فى النظام الاقطاعى وفى النظام الرأسمالى الليبرالى وهو اعتبار أن الملكية أو رأس المال هو مصدر القيمة فى الانتاج ، وطالب باعتبار العمل أساسا للقيمة وتوزيع غلة الأرض بناء على ذلك فهو « باختصار ينقض الأركان الأساسية التى يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالى الليبرالى ويطالب بتدخل الدولة لحماية العمال من الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال » (١٠٩) • ثم يذهب فى النهاية الى التحذير من ثورة فلاحية •

وبالطبع فان زمن هذه الثورة كان بعيدا جدا ولكن الراديكاليين المصريين كانوا يطمحون فيه • ولم تكن أفكارهم كلها وليدة دراسة وفهم منظمين ، أو تأمل فكرى ، بل انها عند بعضهم حالة من التمرد الرومانتيكى ساهم فى توليدها ما عاشوه من ظروف ذاتية غريبة • وفى مقدمة هؤلاء عبد الله النديم الذى عاش حياة عريضة اختلط خلالها بسواقط المجتمع وطبقاته الدنيا ، فاختلط بالفلاحين واشتغل معهم بالزراعة فرأى بؤسهم ورأى العناصر التى يطحنها القلق النفسى المدمر فى مجتمع استغلاله يمحق انسانية الانسان • فى ترجمته لنفسه يقول « عندى من الأوباش كل منكر حشاش ،

حزب يلعب الضمنه وفريق يقرأ كليلة ودمنة ، وقوم يلعبون النرد وشخص يقزح كالقرد أغلبهم ســـــكارى وكلهم حيـــارى لا يعرفون الهدى ولا يدركون الردى لأعبدهم اذا رأى الخمـــر هـــام فلا يرد الا بالحمـــام وأصلحهم نوامى العمـــــل واقنعهم أشـــعبى الأمل ، لا يركعون ولا يتصـــدقون ويحلفون ولا يصدقون ولا يرون عيبا فى فحش فهم أغلظ طبعا من وحش • اذا حدثوك كـــذبوا وان ائتمنتهم خانوا وسرقوا وان هديتهـــم ضـــلوا ومرقوا » (١١٠) • وفى هذا الجو الذى عاشه النديم فقيرا « سرير نومى الحديدى الخشن وسترتى الوحيدة القديمة » (١١١) • نمت التأثيرات التى جعلته فى النهاية يعقوبيا متطرفا ، عندما تكون ــ فيما بعد ــ وعيه السياسى والاجتمـــاعى •

ان مخالطة الفقراء ــ شرفاء وغير شرفاء ــ هى التى أعطت النـــديم ملامح فكره الراديكالى « فلم يجد طريقا لتنبيه الأغنياء الا بالدعوة لتكون عصبية من الفقراء » (١١٢) • ودافع بالفعل عنهم واتجه اليهم خطيبا • لذلك نجده فى جولته بمدن القطر وقراه ــ بين أول فبراير سنة ١٨٨١ و ٩ سبتمبر من نفس العام ــ يحدث الفلاحين « عن حياة البذخ التى يحياها الأغنياء والحكام يرفلون فى ثياب العز ويتمتعون بأسباب المدنية وينعمون بالمراقص والغانيات والمغنيات وينفقون الأموال عن اليمين والشمال وما هى فى الحقيقة الا أموال الفلاحين البؤساء • فهم أساس النعمة وأسبابها يجمعونها بعرقهم ودمائهم من من فلاحة الأرض وتربية الماشية ليأخذها الأغنياء ويبعثرونها على ملاذهم ومتعهم » •

بل انه يتجه مباشرة الى الأغنياء مخاطبا اياهم « تعالى فانظر الى سلم رفعتك ومعدن حياتك ونبع ثروتك ، أخيك ــ استغفر الله ــ خادمك الفلاح • انظر الى ثوبه المهلهل ولبدته التى لاتستر نافوخه ورغيفـــه الذى لاتكسره قوتك ومشه الذى تعاف النظر اليه ، راقبه وهو يسقى الزرع والطين فى فخذيه والشمس تشوى وجهه وجسمه ، يقطع يومه فى عذاب وعمـــل • وهو صاحب الفضل عليك ، وأنت لا تنظره الا بعين المقت ولا تعامله الا بيد الاهانة ولسان السب » (١١٣) •

ومن أهم المعطيات الراديكالية التى قدمها النديم تنبهه الى خطـــورة مجلس النـــواب كمؤسسة وحرصه على أن يكون ممثـــلا لمصلحة الطبقات الشعبية ومطالبته بأن يشكل المجلس من حلف طبقى حقيقى • وهو بهذا أول من تنبه الى خطر التسليم الكامل بمعطيـــات الديمقراطية الليبرالية التى هى فى جوهرها ديكتاتورية مقنعة • ففى تحليله لهذه المسألة ، انطلق من رؤية طبقية واضحة وصريحة ، فعنده « أن الوطن فيه الذكى وفيه الغبى ، والغنى والفقير ، والأمير والحقير فان كان حق الانتخاب قاصرا على الأغنياء دون الأذكياء كان مجلس النواب مجلس للأغنياء وحـــدهم » • وهو يقسم

هؤلاء الاغنياء الى قسمين ، مصريين وأتراك ، فأما أبناء كبار الملاك المصريين فهم عنده « مولعون بالاستبداد والاستعباد ، يميلون الى استخدام الفقراء بلا تعليل وضرب الضعفاء من غير أن يعارضوا أو أن يحاكموا وهذا بعينه هو الاستبداد المضر بالشعب • على أن آباه ان كان من حكام البلاد فانه أدرك الثروة بنهب الفلاح وظلمه فان أغلب الحـــكام متسلطون على المحكومين تسلط الهوام على النار يضربون ويحبسون وينهبون ومن كانت هذه أفعـال أبيه كان بعيدا عن الحق أجنبيا عن الانصاف لا يميل الى المساواة ولا يعترف للفقير بحق معه في الوجود • فوجود مثله فى مجلس النواب عـــله لزيادة هلاك الشعب فيشرعون من القوانين ما يضمن لهم مصالحهم ليضعفوا بذلك حدة أذهان الفقراء ويحبسوا الثروة لأنفسهم » أما عناصر الارستقراطيـة التركية المملوكية « فلا نحـكم عليهم الا بعد معرفة أســباب ثروتهم فان كانت بجدهم واجتهادهم كانوا أحرص الناس على الهيئـة الاجتماعية وان كانت بطريق الظلم والنهب والرشوة كانوا أشـد ضررا لحبهم الظلم الذى صيرهم في هذه الثروة بعد ان كانوا لايملكون قوت يومهم ومن هذا القسم من لم ير الريف ولا يعرفه فكيف يكون نائبا عنه » أما الخبراء وأهـل الدراية فهم مطلوبون « ولكن حبهم لذاتهم يعطل كثيرا من المنفعة ويجلب الكثير من الضرر فان وجدوا في مجلس النـواب ، ولم يكن معهم أحـد من النبهاء الأذكياء من أهل البلاد كان نواب هذا المجلس عبـارة عـن لعبـة يديرونها كيف شاؤوا » •

ويبلور النديم فى هذا العرض أنضج الأفكار الديمقراطية فهو يرى :

● أن المجالس النيابية التمثيلية هى مؤسسات طبقية ، وأن سـيطرة الملاك على مجلس النواب المزمع تشكيله فى مصر وانفرادهم بعضويته ستجعلهم يستصدرون تشريعات تخدم مصالحهم وتضر بمصالح بقية الطبقات •

● أنه يعارض فى سيطرة طبقة الأغنياء على المجلس ويطالب « بتشكيله من جميع الطبقات نبهاء ومثقفين وأتراك وأغنياء وعلماء وعمال وأعيان »•

● ان المجلس لابد أن يكون « مطلق الحرية فى أفكاره لا يعارضه أحد فى المصلحة ولا يلزم بشيء لم يقر عليه » •

● وهو يؤكد أن للفلاحين مصلحة متميزة لن يعبر عنهـا الأثرياء ، وان أصواتهم يجب أن تسمع من خلال « النبهاء والأذكياء من أهل البلاد » ، أو بمصطلح حديث من خلال طليعة شعبية واعية •

● أنه يفرق بين نوعين من الأغنياء ، الذين جمعوا ثروتهم بالنهب والسلب والظلم ، والذين جمعوها بالعمل والجد والكفاح •

● أنه يرى أن الديمقراطية ممارسة وأن الشعب لابد أن يدرب عليها و « الشيء فى أوله لا يجيء على صورته الحسنة فى سائر الجهات بل لابد من النقض والابرام والخطأ والتصويب والتغيير والتبديل حتى تتقدم الأفكار وتحسن الأعمال » ذلك أن أهل البلاد وان جهلوا « أحسن فى أخلاقهم ومبادئهم وحكم بلادهم من كثير من المتمدينين » (١١٤) ٠

ان عبد الله النديم يرمى هنا أوائل الأفكار حول شكل جديد للديمقراطية ، هو الديمقراطية الاشتراكية ، ويبدو ذكاؤه السياسى فى اقراره بضرورة بقاء الطبقات غير الشعبية فى المجلس طالما أنها تنمى ثروتها بطرق مشروعة جنبا الى جنب مع الطبقات الشعبية ٠ ومن هنا جاء دفاعه عن اقرار حق الانتخاب للجميع وليس للمتعلمين فقط ٠

بل ان فكرة التركيز على الطابع الطبقى للديمقراطية تسلل أيضا الى الشيخ محمد عبده الذى لا يمكن وصف مجمل نظرته العامة بالراديكالية بل انه كان أخفت الأصوات ثورية وأكثرها اقترابا من الاصلاح التدريجى ، فقال « المعهود فى سير الأمم وسنن الاجتماع أن القيام على الحكومات الاستبدادية وتغيير سلطتها والزامها الشورى والمساواة بين الرعية انما يكون من الطبقة الوسطى والدنيا اذا نشأ فيهم التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأى عام ، وانه لم يعهد فى أمة من أمم الارض أن الخواص والاغنياء ورجال الحكومة يطلبون مساواة أنفسهم بسائر الناس ، وازالة امتيازاتهم واستئثارهم بالجاه والوظائف بمشاركة الطبقات الدنيا لهم فى ذلك » (١١٥) ٠ ومحمد عبده يطرح الديمقراطية باعتبارها مطمحا من مطامح الطبقة الوسطى وحلفائها ، فيضفى على الفكرة الديمقراطية طابعها الطبقى الحقيقى ، فلا تفسر الدعوة اليها على أسس أخلاقية أو صوفية ٠

وفوق هذا كله فان الفكر الانقلابى لم يكن غريبا على الثوار ٠ فتجاوز فكرهم المطالبة بالملكية المقيدة الى التمهيد لاعلان الجمهورية ٠ يقول عرابى فى تاريخه الذى كتبه لبلنت انه لو قدر للقوى الثورية أن تخلع اسماعيل بنفسها ــ وليس عن طريق التدخل الأوربى ــ « لكنا تخلصنا من عائلة محمد على بأجمعها وكنا عندئذ أعلناها جمهورية » (١١٦) ٠ وفى رسالة معاصرة لحوادث الثورة كتبها لويس صابونجى لبلنت ذكر أنه سمع البارودى يتكلم عن فوائد الجمهورية لبلاد مثل مصر ثم قال « كنا نرمى منذ بداية حركتنا الى قلب مصر الى جمهورية مثل سويسرا وعندئذ كانت تنضم الينا سوريا ويليها الحجاز ولكننا وجدنا العلماء لم يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا متأخرين عن زمنهم ٠ ومع ذلك سنجتهد فى جعل مصر جمهورية قبل أن نموت » (١١٧) ٠ وفى رسالة أخرى قال صابونجى ان الثوار ينتظرون

الوقت الملائم لاعلان الجمهورية المستقلة « وقد كان هذا أساس عقيدتهم منذ البداية ولكنهم تبصروا فى العواقب فرأوا أن يسيروا سيرا وئيدا فى هذا الموضوع • وعبد الله النديم يوجه جهوده نحو هذه الغاية ببذر بذورها فى أذهان الجيل الجديد » (١١٨) •

وأخطر الحقائق التى تكشفت لنا حول التيار الراديكالى فى صفوف الفكر الثورى ، انه كان هناك فيما يبدو عناصر من الاشتراكيين الأوربيين ساهمت فى العمل الثورى ، ولكن حجم هذه العناصر ودورها بالضبط مايزال يحتاج الى مجرد مجهود آخر ، نامل أن نتوصل اليه أو يتوصل اليه غيرنا من الباحثين •

٣ — ١

قالت « الجوائب » — وهى صحيفة عربية كان يصدرها بالعربية فى الآستانة المفكر السورى أحمد فارس الشدياق — فى عدد ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ — بعد هزيمة الثورة ، تتهم عرابى بأنه « نجس صفوف عساكره بالاشتراكيين الفرنساويين الذين أحرقوا مدينة باريس فى سنة ١٨٧١ وطردوا منها • فان هؤلاء الأشقياء بعد أن ضاقت بهم الأرض لم يروا وسيلة لاجراء مآربهم الابليسية الا الحكومة العرابية » •

وذكرت « الجوائب » فى عدد ٣ أكتوبر ١٨٨٢ نقلا عن صحف الاسكندرية أنه قبض على جون نينيه من أهل سويسرا وغيره من الأوربيين الاشتراكيين الذين فروا من فرنسا واشتغلوا باضلال عرابى فى الحركات العسكرية والأفكار السياسية » (١١٩) •

وناقشت جريدة « الوطن » — وهى جريدة مصرية يصدرها ميخائيل عبد السيد — فى عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ نبأ القبض على بعض الأوربيين وترحيلهم • وقالت ان المدافعين عن هؤلاء يقصدون أن يجعلوا مصر مركزا للنهليست ، وأن مصر ترى ما فعلته حكومة فرنسا بالكومون بعد أن قهرتهم وأكدت أن اللذين نفيا هما اثنان من المفسدين الأجانب لما رأت الحكومة أنهما متلبسين بمبادىء الاشتراكيين وعند أمثالهما ان الحرية هى التمشدق ببعض أوهام فاسدة أو السعى لغايات سياسية شخصية •

ومع أن الدعوة الى اهمال هذه الأقوال على أساس أنها استهدفت تشويه سمعة الثوار بما كان متواترا اذ ذاك من أكاذيب عن الحركة الاشتراكية وخاصة عن ثورة كومون باريس تستند الى أن مسار الثورة نفسه لم ينبىء بوجود تيار اشتراكى عمالى فى داخلها ، رغم وجود عناصر يعقوبية ومتطرفة — ولكن دلالتها عندنا هى وجود مناخ فكر ثورى يدرك بشكل جنينى

بعض ملامح الفكر الثورى العالمى ساهم فى بلورة فكر سياسى واجتماعى يتضمن أكثر عناصر الفكر القومى ثورية بمقياس ذلك العصر .

من النقط الخلافية الأساسية بيننا وبين غيرنا ممن بحثوا الموضوع وعلى المستوى الفكرى ، فان هذه النقطة حول طبيعة التيار الراديكالى ، فبينما يذهب بعض الباحثين ومنهم الأستاذ روجيه جارودى والدكتور رفعت السعيد الى أن هذا التيار هو تيار اشتراكى ، يتحفظ الاخرون ، ويرون ان هذا توسع فى تطبيق « مصطلح الاشتراكية العلمية » يخرج به عن جوهره الحقيقى . ويرى الاستاذ جارودى ان الطهطاوى هو « المعهد الحقيقى لاشتراكية قائمة على أساس خلقى دينى » وانه « انتقل من الوطنية الى الاشتراكية » كما يرى أن الطهطاوى « وجد المبادىء الأساسية للماركسية عندما درس المشكلة الاقتصادية للقيمة » ويضرب الأمثلة على ذلك من كتاب مناهج الالباب معتمدا على نفس المقتطفات التى اعتمدنا عليها من الكتاب ، ويرى أن « نظريات الطهطاوى فى مناهج الألباب لعبت دورا كبيرا فى ادخال الفكر الاشتراكى فى الحركة القومية استنادا الى تعاليم القرآن ، كما أنه « عندما تم التلاحم بين الجماهير الشعبية والمثقفين الثوريين من عام ١٨٧٩ الى ١٨٩٢ قام النديم وهو أحد تلاميذ الطهطاوى بدور حاسم فى تحقيق هذا التلاحم » (١٢٠) .

ويرى الاستاذ « محمود اسماعيل عبد الرازق » أن منهج جارودى للتوفيق بين اسلام واشتراكية الماركسية « ينطوى على تعسف يرفضه العلم ، وترفضه الماركسية ولا يقبله الاسلام » وان هذا ينطبق على تقييمه للطهطاوى الذى يراه الأستاذ محمود ليس « اشتراكيا فى قليل أو كثير » وانه مجرد عارض لما وقف عليه فى أوربا ــ وخاصة فرنسا ــ من تيارات فكرية تقدمية أعجب بها جميعا على اختلافها وتناقضاتها ، فهو ليبرالى أحيانا حين يعرض للفكر الليبرالى ، راديكالى أحيانا أخرى يعرض للفكر الراديكالى ، يبدى اعجابه بالاشتراكية ويشيد بها حين يطالع الفكر الاشتراكى » وهو يرى أن الطهطاوى وقد دعم سلطة الدولة فى مصر استنادا الى فكر مونتسكيو ، كما أنه لم يكن اشتراكيا لا فى فكره أو سلوكه فهو من أصحاب الاقطاعيات ، « واذا كان لابد من تقييمه فهو أميل الى أن يكون ليبراليا وليس اشتراكيا كما يذهب جارودى » (١٢١) .

ومع أن مناقشة هذه القضية يحتاج الى توسع يخرج بنا عن حدود الخريطة الاجتماعية للثورة العرابية ، الا أننا نلاحظ أن الاستاذ جارودى قد اعتمد على استنتاج خاطىء وهو تلمذة النديم على الطهطاوى ، ليربط بين اتجاهها الفكرى ، وقد أشرنا فى هذا الفصل الى مناحى الاختلاف فى

هذه المسألة ، وعندنا أن القول بأن الطهطاوى قد دعم دولة محمد على استنادا الى أفكار مونتسكيو ، غير صحيح ، فدولة محمد على وسلطتها ، تختلف عما نادى به مونتسكيو ، والأصح أن من يقتنع بفكر مونتسكيو لا يلجأ الى تأييد سلطة محمد على .

ونحن نوافق الاستاذ أبو سيف يوسف على أن الطهطاوى وغيره من معاصريه الذين عاصروه أو تلوه « كانوا اشتراكيين طوباويين » وأنهم يمثلون «طلائع الجناح الراديكالى داخل صفوف الحركة الوطنية فى مجموعها ، وهو الجناح الذى سينمو ويجذب اليه باستمرار طلائع البرجوازية الصغيرة ومثقفيها ــ بشكل عام ــ والذى سيحمل الى الحركة الاجتماعية مفهوماته الخاصة عن الاشتراكية غير البروليتارية » (١٢٢) .

الفصل الرابع

الثورة ومسألة السلطة

□ حزب الثورة □ أساليب الدعوة والحشد (أ) صحافة الثورة (ب) تسييس الجماهير (جـ) المنظمات الجماهيرية □ تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى ٠ (أ) نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش ٠ (ب) تسييس السلطة التنفيذية (جـ) مجلس النواب فى خدمة مصالح البرجوازية الزراعية ٠ (د) السلطة القضائية ترسى قواعدها (جـ) الثورة تبنى سلطتها الديمقراطية البرجوازية □

ولأن الثورات فى جورها ، صراع طبقى حول السلطة السياسية ، فان مسألة السلطة هى أهم ما ينبغى الالتفات اليه عند التاريخ للثورات وتحليل مواقعها · وبينما ينحو كثيرون الى الاهتمام بعديد من الانجازات التفصيلية لأى ثورة ، ليقيسوا بها طبيعتها ومدى ثوريتها فان آخرين يرون — وهم أصح — أن العديد من تلك التفصيلات ليست فى أهمية مسألة السلطة ، وان الحكم على ظاهرة تاريخية من هذا النـوع ، انما يكون على أساس طبيعة السلطة ، وتكتسب أهميتها من هنـا وليس من طبيعتها ، التى قد تكـون اصلاحية وليست ثورية ·

ومسألة السلطة تعكس عدة قضايا تفصيلية فى مركز البؤرة منهـا قضية « الطابع الطبقى لجهاز الدولة » · ومن البديهى أن الـدولة هى فى النهاية تعبير عن محصلة الصراع الطبقى ككل · فهى تخدم مصالح الطبقـة السائدة اقتصاديا واجتماعيا · وعلى خريطة السلطة فى أى مجتمع تتـوزع الطبقات بحسب قوتها الفعلية وقدرتها على التنظيم والحشد ، وكذلك قدرتها على انتزاع مواقع ضئيلة أو كبيرة نسبيا من الطبقة السائدة · واذا كانت « الدولة » تدل — فى الفكر السياسى البرجوازى — عـلى السلطات الثلاث المعروفة التى قال بها « مونتسكيو » — التشريعية والتنفيذية والقضـائية — فان المصالح الطبقة تعبر عن نفسها خلال هذه السلطات وما يتفرع عنها من مؤسسات كالأحزاب والوزارات والهيئات البرلمانية فضلا عن أجهـزة القمع التى تؤدى وظيفة الحفاظ على الدولة فى اطار سيطرة الطبقة السائدة ، وهى الجيش والبوليس والمنظمات شبه العسكرية الأخرى ، وتقوم جميعها بقهر الطبقات المعادية ، بوسائل القمع المتعددة ·

و « الثورة » — كمصطلح علمى — شىء آخر ، غير ما تواتر كمصطلح ادبى ، انها عمل مخطط ومنظم يملك درجة لابد أن تكون عالية من الوعى بأهدافه وبحركته وبأهداف أعدائه وحركتهم · وكلمـا زادت درجة هـذا الوعى حققت الثورة أهدافها وقللت خسائرها · وقمة هـذا الوعى ادراك ضرورة تحطيم جهاز الدولة القديم واستبداله بجهاز ثورى جديد ، وتلك نقطة البؤرة فى مسألة السلطة · فاستبدال جهاز الدولة القديم الذى يخدم

مصلحة طبقية سائدة ، بجهاز جديد يخدم مصالح الطبقات الثورية ـ فى مرحلة معينة ـ هو أول وأهم ما ينبغى أن توجه اليه الثورة قواها ٠

وأساس استبدال جهاز الدولة الرجعى ، هو احلال قيادات ثورية محل القيادات القديمة له ٠ ولابد لكى لا تتحول المسألة الى فوضى عارمة أن تملك الثـورة العنـاصر القيـادية ذات الخبرة الفنية والادارية ، بحيث تتمكن الثورة من احلالها محـل قيادات الجهـاز القـديم ، فتضمن استـمرار مؤسسات الدولة فى القيام بواجبها ٠ وهذا هو أحد الأدوار التى يجب أن يقوم بها « حزب الثورة » فعلى عاتق الحزب تقع مهمات كبرى منها الاعداد للثورة والحشد الجماهيرى لهـا وبلورة فكرها السياسى ، كما يقع على عاتقه أيضا مهمة الاعداد السياسى للكادرات الفنية والادارية التى يدفع بها الى السلطة لتغيير طابع الجهاز القديم للدولة ٠ والحقيقة أن عدم قيام الحزب بهذه المهمة أو افتقاد العمل الثورى أساسا لهذا الحزب ، يضع الثورة فى مأزق صعب ، وربما قاتل ، ذلك انها فى حالة عدم توفر الكوادر الفنية الثورية ـ أو توفرها بدرجة قليلة ـ ستضطر الى استمرار الاعتماد على جهـاز الدولة القديم ، وهو بهذا قادر على تصفيتها والتآمر عليها ، أو حبسها فى اطـار حركته ويصبح العمل الثورى ، مجرد تغير شكلى فى الواجهـات السياسية ، وليس تغييرا حقيقيا فى السلطة السياسية ، وبالتالى فى العلاقات الاجتماعية٠

وفى مجال الحشد الجماهيرى ـ سواء أقام به الحزب ، أو تم بطريقة غير منظمة ـ تبرز مهمات ملحة لكى يسلم العمل الثورى من المزالق ، فمن ناحية فان الثورة لابد أن تملك فكرا سياسيا واضحا وعمليـا على مستوى الشعارات السياسية الآنية ٠ وهو ما يختلف الى حد ما عن المنطلقات النظرية للفكر الثورى ، وان كان مرتبطا بها ارتباطا وثيقا وعضويا ٠ فالهدف من هذه المنطلقات النظرية تحديد أهداف بعيدة بينما تهتم الشعارات السياسية والبرامج بأكثر الأهداف السياسية قربا من امكانية التحقق ٠ وكلما كانت المنطلقات النظرية صحيحة ومتوائمة مع الظرف التاريخى ، أمكن للقيـادة الثورية أن تصدر شعارات سياسية دقيقة ومعبرة وجاذبة للجماهير ، تساهم فى حشد قواها ، وتكتيل طاقاتها الثورية ٠ واذا كنا قد عالجنا فى الفصل السابق الكثير من المنطلقات الفكرية العامة التى ظهرت فى مرحلة نضـج الثورة واستيلاء قواتها على السلطة ٠ فان الشعارات السياسية الآنيـة هى جزء من دراستنا لتطور جبهة الثورة من الوحدة الى التفتت ، وهو موضوع الفصل الأخير من هذه الدراسة ٠ أما الاشكال المنظمة للحشد الجماهيرى

وعلاقة حزب الثورة بالمنظمات الجماهيرية فهى موضوع هـــذا الفصل الذى يعالج الجانب التنظمى للعمل الثورى ، كجزء من معالجته لمسألة السلطة ٠

وسوف نتناول موضوع هذا الفصل من خلال دراسة عدة قضـــايا متشابكة ، على رأسها قضية «حزب الثورة» : كيف تشكل ؟ وكيف حدد أهدافه السياسية ؟ وكيف كانت بنيته التنظيمية ؟ كذلـــك فان دراســـة المنظمات الجماهيرية وصلتها بحزب الثورة ، جزء مكمل لدراسة قدرة حزب الثورة على الحشد والتنظيم ، ويتناول موضوع هذا الفصل دور الصـــحافة الثـوريه والصراع بينها وبين الصحافة الأوربية والعملية ، ودور الخطابة كأسـلوب للتوعية والحشد ٠ ثم نتعرض للحديث عن المؤسسات السياسية للثورة وهو حديث يكشف عن الدور الذى بذلته الثورة لتثوير جهـــاز الدولة الرجعى بمختلف مؤسساته ، ومنها الجيش ومجلس النواب ، والجهاز الحكومى ومجلس طبقات الأمة ووزارة الحرب ٠

حـــزب الثـــورة :

مع أننا سنجد مصطلح « الحزب الوطنى » كثيرا فى أى دراسة تناولت الثورة العرابية فليس من الصواب أن ينصرف تفـكيرنا الى ما يدل عليـــه « الحزب » كمصطلح سياسى فى الوقت الراهن ، ذلك أن هـــذا المصطلح ينصرف الان الى تجمع منظم ذى قيادات متسلسلة ، يملك شـكلا من أشـكال السيطرة على اعضائه ، الذين يحددون ـ بأشكال ديمقراطية متنـــوعة ـ الخط السياسى والايديولوجى للحزب ، الذى يعبر ـ بداهة ـ عـن مصلحة طبقة من الطبقات الاجتماعية ٠

و « الحزب » بهذا المفهوم ، لا ينطبق تماما على أول الاحزاب المصرية « الحزب الوطنى » ٠ ذلك «انه لم يكن « حزبا يواجه أحزابا أخرى من أبناء البلاد تتعارض فى المبادىء والبرامج ، ولكنه كان فى حقيقته ، هيئة واحدة شاملة للحركة الوطنية فى جملتها » (١) ٠ فالحزب الوطنى أقرب من ناحية التركيب الى الجبهة الوطنية الواسعة والفضفاضة ، فهو يضم عـدة طبقات وتكوينات اجتماعية ٠ وقد سمى بالحزب الوطنى « ليقابل جماعة الشراكسة والترك والألبانيين والأرمن الذين كانوا يتبعون الدولة العثمانية وينفردون بولاية الحكم فى الوظائف الكبيرة وأكثر الوظائف الصغيرة » (٢) ٠ فالحزب الوطنى بهـذا المفهـــوم هو حزب « المصريين الفلاحين » ـ بالمفهـــوم القومى وليس بالمفهوم الطبقى ـ أو هو « حزب الأمة المصرية » ٠

وهكذا فان التركيب الطبقى الذى اتسم به الحزب، يجعله أشبه بالجبهة لكنه ليس جبهة ـ اذا طبقنا المصطلح بدقة ـ فالطبقات الداخلة فى هذه الجبهة ،

لم تكن قد ميزت مصالح سياسية خاصة بكل منها ولم تكن قد كونت أحزابها أو منظماتها الخاصة ، وحددت رؤيتها السياسية • ثم تجمعت مع غيرها فى جبهة وطنية على أساس برنامج سياسى يتضمن الحد الأدنى من المطالب السياسية التى يتفق عليها الجميع ويشتركون من أجلها ، وبرغم هذا فان الطبقات التى تجمعت للنضال الثورى ، كانت تتجمع كلها حول شعارات سياسية أساسية ، مثلت بالفعل برنامجا شبيها ببرنامج الحد الأدنى سوف نتعرض له بتفصيل فيما بعد •

على أن السمة الرئيسية « للحزب » كمصطلح حديث ـ وهى طابعه التنظيمى وتسلسل القيادات فيه ، لم تكن متوفرة فى الحزب الوطنى • اذ كان الحزب اقرب الى النادى السياسى • لذلك سنلاحظ ان تعبير « الحزب العسكرى » كان يطلق بكثرة على جماعة العسكريين ، باعتبارهم جماعة منظمة ذات قيادة ، تخطط لحركتهم السياسية ، ويسود المصطلح فى بعض المراجع عن الثورة العرابية بما يوحى أن « الحزب العسكرى » شىء مختلف تماما عن الحزب الوطنى الذى يظهر ـ فى هذه المراجع ـ كما لو كان قاصرا فحسب على عناصر مدنية • والأرجح أن هذه المراجع ـ وهى استعمارية أو معادية للثورة غالبا ـ كانت تقصد القاء شبهة السيطرة العسكرية على الحركة الثورية ، بحيث تظهر فى صورة الديكتاتورية العسكرية •

ان التوصل الى صيغة « الحزب الوطنى » كوسيلة للحشد السياسى المنظم ، لتحقيق أهداف الثورة ، قد تم عبر تجارب نضالية خاضتها الطلائع التى كونت الحزب فيما بعد وقادت الثورة • لقد مارست هذه الطلائع تجارب متعددة ، منها « الدعوة السياسية عن طريق الاثارة الجماهيرية » يقوم بها أفراد لا يربط بينهم شىء ، ولا يدعون لعمل محدد ، فكانت الدعوة فى تلك المرحلة مجرد تنفيس عن انفعالات مكبوتة ، ونشر للسخط السياسى والاجتماعى ، ومارست الطلائع السياسية أيضا اسلوب الانضمام الى « منظمات واجهة » تختفى خلفها وتحاول عن طريقها نشر أفكارها السياسية كما فعل جمال الدين الافغانى بانضمامه الى المحفل الماسونى ، وفكرت بعض عناصرها فى العمل الارهابى ، وذلك بالتدبير لاغتيال الخديو اسماعيل ، ثم انتهت فى النهاية الى تجمعات منظمة ، بتكوين « جمعية حلوان » وجمعية « مصر الفتاة » وأخيرا « الحزب الوطنى » •

سعى جمال الدين الافغانى ـ بعد مرحلة طويلة من الدعوة السياسية عن طريق الاثارة الجماهيرية ـ الى الانضمام الى المحفل الماسونى • وكان ينظر الى الماسونية باعتبارها حركة نشأت فى الأصل لاضعاف السلطة البابوية فى أوربا ، ثم انتهت الى تعاليم انسانية عامة ، أعطتها طبيعة الجماعة السياسية أو الحزب السياسى الذى لاشائبة للدين فيه ، رغم أن دعاتها

يشترطون على من أراد الانتساب اليها أن يكون معتقدا بوجود الله وببقاء النفس من حيث يؤدى ذلك الى سلامة البشر من الالحاد ، وافاضة المدنية على مجتمعه (٣) . ثم أنها فضلا عن رفعها لشعارات الحرية والاخاء والمساواة كشعارات سياسية ، كانت تحقق للأفغانى « ضم الصفوف الوطنية حيث يعيش المسلمون مع غير المسلمين ، للاشتراك بين أتباع الديانات جميعا فى قضية الحرية » (٤) .

واقتناعا بهذه الفكرة انضم الأفغانى الى فرع المحفل الماسونى الاسكتلندى بمصر (٥) . وظل يترقى حتى أصبح من الرؤساء (٦) . ولكنه لم يستمر اذ لاحظ اتجاها داخل المحفل يرمى الى ابعاد الماسونية عن السياسة خوف بطش الحكومة ، وعارض الأفغانى هذا الاتجاه ، وخطب فى الاعضاء قائلا « كنت أنتظر أن أسمع وأن أرى فى مصر كل عجيبة . ولكن ما كنت لأتخيل أن الجبن يمكن أن يدخل بين اسطوانتى المحافل الماسونية . اذا لم تتدخل الماسونية فى ساسة الكون ، وفيها كل بناء حر واذا كانت آلات البناء التى بيدها لا تستعمل لها الفاسد ولتشييد معالم حرية صحيحة واخاء ومساواة ولدك صروح الظلم والجور فلا حملت يد الاحرار مطرقة حجارة ولا قامت لبنايتهم زاوية قائمة » (٧) .

انسحب الأفغانى ــ اثر هذا ــ من المحفل الماسونى الغربى ، وأسس محفلا شرقيا ، بلغ عدد أعضائه ثلثمائة (٨) ، منهم أبرز وجوه الحركة الوطنية فى تلك المرحلة ، فكان من أعضائه عرابى (٩) . وعبد الله النديم (١٠) ومحمد عبده (١١) والخديو توفيق نفسه (١٢) والبرنس حليم بن محمد على والأمير عبد القادر الجزائرى (١٣) فضلا عن عدد كبير من الصحفيين والأدباء والأزهريين وضباط الجيش وعلية القوم ، كان منهم الصحفيون ابراهيم اللقانى وأديب اسحاق وسليم نقاش ورئيس مجلس النواب عبد السلام المويلحى (١٤) .

وقد نظمت شعب هذا المحفل بطريقة غريبة ، شبيهة بالتنظيم الحزبى « فريق يدرس الوزارات ومصالحها ، وفريق ينشىء الصحف ويمدها بالمقالات وثالث للدعاية بين الناس يبصرونهم بمبادىء الشيخ ويخرجونهم من ظلمات العبودية الى نور الحرية . فكلف النديم مثلا أن يتخذ من الاسكندرية مقرا لدعايته ونشاطه ليبصر الناس بمبادىء حزب الاصلاح ويساعد فى تحرير صحف المحفل وهى « مصر والتجارة » فصدع النديم بالأمر وجاد الى الاسكندرية فى أوائل سنة ١٨٧٩ (١٥) . وكان الفريق الاول الذى كلف بدراسة الوزارات ومصالحها يقسم نفسه الى شعب تحمل نفس أسماء الوزارات وتختص بدراسة نفس اختصاصاتها ، ثم تتوجه الى المسؤولين فى الحكومة من

نظار ومديرين باقتراحات وتوصيات فشعبة الشؤون العسكرية مثلا كلفت بمطالبة ناظر الجهادية بانصاف الضباط الوطنيين الذين تجاوزوا فى الخدمة بالسودان الحد الذى تستوجبه القوانين ، وكانت هناك شعبا للمالية والحقانية والأشغال وبقية المؤسسات والمصالح الحكومية مهمتها المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بغيرهم من الأجانب (١٦) لذلك فقد كانت تلفت نظر الوزراء دائما لكى يراعوا « احقاق الحق واعمال العدل والانصاف على مستخدميهم من الوطنيين » (١٧) .

وكان للمحفل الماسونى نفوذ كبير ، اذ كان يعمل بعلم الحكومة ،لايخشى ضطهادا ولا يبالى بما يقوله القائلون (١٨) فوصل نفوذه الى حد التدخل للافراج عن متهمين فى قضايا هامة ، فقد تدخل لدى نوبار باشا طالبا الافراج عن لطيف أفندى سليم ناظر المدرسة الحربية والذى اتهم بتدبير تمرد طلاب المدرسة الحربية فى سنة ١٨٧٩ ، ورغم اقرار لطيف افندى بالتهمة فقد استجاب نوبار لضغط الماسونيين وافرج عنه (١٩) ويذكر الشيخ محمد عبده أن الخديو اسماعيل كان يشجع الحركة الماسونية بنية الاستفادة منها وذلك عندما وقع فى أزماته (٢٠) .

وفى تلك الفترة أطلقت جماعة الأفغانى على نفسها اسم « الحزب الوطنى » وكان من أغراضه السعى لتنازل الخديو اسماعل عن العرش ، وكان الأمير محمد توفيق — ولى العهد والخديو فيما بعد — على صلة بهذا الحزب . ويذكر الاستاذ الامام أن وفدا من المصريين ومعهم السيد جمال الدين الأفغانى ذهبوا الى وكيل دولة فرنسا وأبانوا له أن فى مصر حزبا وطنيا يطلب تنازل الخديو ، وان الاصلاح لا يتم الا على يد ولى العهد توفيق باشا ويقول ان هذه المقابلة قد انتشرت أنباؤها فى القاهرة وغيرها وتناقلتها الجرائد ، وان تلك هى أول مرة عرف فيها اسم « الحزب الوطنى الحر » (٢١) .

وكانت قمة نشاط مجموعة الأفغانى ، تجمعها فى آخر عهد اسماعيل لتقديم « اللائحة الوطنية » التى وضعت فى بيت السيد البكرى ، نقيب الأشراف ، حيث اجتمعت العناصر المدنية الوطنية فيما عرف — بتعبير صحف تلك الأيام — ب « الجمعية الوطنية » (٢٢)، والتى عقدها من سمتهم تلك الصحف « بالحزب الوطنى » (٢٣) . وقد ضمت هذه الجمعية كلا من شريف باشا واسماعيل راغب وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى وعددا آخر من النواب والأعيان .

وعقب خلع اسماعيل ونفى جمال الدين ، ظهرت جمعية أخرى تضم عددا من الوجهاء الذين تجمعوا لمقاومة رياض باشا ، فى تجمع عرف باسم

« جمعية حلوان » حيث كانوا يجتمعون فيها . ويذكر الشيخ محمد عبده أن من بين أعضائها م . ش باشا (يقصد محمد شريف) و ح.ش (يقصد حسن شريعي باشا) و ع.ل (عمر لطفي باشا) (٢٤) واسماعيل راغب باشا (٢٥) ويحدد الأستاذ الامام سبب مقاومة هؤلاء لرياض باشا في أنهم من « الوجهاء الذين كانوا يستغلون أبدان الرعية وعرض رياض بسوء ماضيهم حتى رأوا أنه ينبغي لهم التخلص مما يمس كرامتهم » . وقد نشرت هذه الجمعية في ٤ نوفمبر ١٨٧٩ بيانا سياسيا انتقدت فيه سياسة رياض باشا (٢٦) وطبعت ووزعت من هذا البيان على شكل منشور حوالى ٢٠٫٠٠٠ نسخة من كراسة « فرنسية موسومة العبارة باسم الحزب الوطني المصري ذكر ناشروها أنها مترجمة عن أصل باللغة العربية ، وقد افتتحت باثبات وجود الحزب الوطني المصري واظهار حقوقه وبيان واجباته ثم انتقل صاحبها الى الانتقاد على الحكومة من وجهة أنها لم تقم برأى الأمة » (٢٧) . وهذه الجمعية تضم في الغالب تحالفا من الأتراك الأذكياء وعناصر من الارستقراطية الزراعية ، وهي الجمعية التي عرفت فيما بعد ــ ولفترة وجيزة قبل ظهور قيادة عرابي ــ بالحزب الوطني .

وكان في الاسكندرية في هذا الوقت جمعية تسمى «جمعية مصر الفتاة» وهي جمعية سرية أنشأها لفيف من الشباب المتحمس على غرار « تركيا الفتاة » التى أنشأها مدحت باشا بتركيا لتناوىء ديكتاتورية السلطان عبد العزيز وتطالب بالدستور . واستهدف الشباب المصرى من جمعيتهم القضاء على ديكتاتورية اسماعيل واستبداده والعمل على خلعه أو قتله والمطالبة بالحكم الشورى والدعوة الى الاصلاح العام . وكانت الجمعية تصدر منشورات أفزعت الخديو اسماعيل (٢٨) . ويذكر الامام محمد عبده أن الجمعية السكندرية « قد رفعت لائحة الى الخديو فيها من مطالب الحرية ما يستحق الاعتبار وأنشأت بعد ذلك جريدة مصر الفتاة ، فكانت تنشر فصولا حادة الانتقاد وشديدة الموعظة » (٢٩) . وقد ساهم النديم في نشاط هذه الجمعية لفترة اذ انضم اليها عن طريق نائب رئيسها محمد أمين ومحمود واصف كاتم أسرارها ، ولكنه لم يستمر بها طويلا ، اذ أخذ عليها فيما يبدو طابع « الحلقية » . اذ أن سريتها كانت تجعلها تدور في اطار عدد محدود من الأفراد ، مبتعدة عن العمل الجماهيرى الواسع ومنغمسة في المغامرات والمؤامرات ، في حين أن النديم كان يؤمن بأن « الطريق السليم للاصلاح هو تنبيه الرأى العام وتبصير الشعب بما يدور حوله فتتسع الدائرة ويصبح العمل جماعيا ومن ثم لايستطيع ظلم أن يقف في الطريق ، ولا استبداد أن يمنع التيار » وحاول النديم أن يناقش أعضاء الجمعية في تحويلها الى العمل العلني الا أنه فشل في ذلك فترك الجمعية (٣٠) . ويبدو أن الجمعية كانت تضم عددا من الأجانب ، بل ان الشيخ محمد عبده يذهب الى أنها « لم يكن

فيها مصرى حقيقى ، بل كان أكثر أعضائها من الشبان اليهود المنتمين الى الأجانب » . وهو ما جعله يهول من شانها على أساس أن هؤلاء الأجانب ليس من مصلحتهم المطالبة بالحرية للمصريين وهم الذين يبتزون أموالهم مجتمعين بالاستبداد فماذا أصاب الأجانب فى عهد الاستبداد مما يحبون حتى يطلبوا الخلاص منه ؟ نعم قد يصح هذا اذا كانوا ملائكة قدسين يؤثرون سعادة المصريين على سعادتهم ، ويزهدون فى المنافع الخاصة بهم اذا جلبها ضرر عام يصيب غيرهم . وأن يكون هذا الطلب مبدأ توبة عما أتوه من قبل » (٣١) .

ويربط عدد من المؤرخين بين هذه الجمعية ، وبين جمال الدين الأفغانى (٣٢) ، ومنهم « جورجى زيدان » الذى يقول انه سمع أن من أعضاء تلك الجمعية ـ غير الأفغانى ـ أديب اسحاق وعبد الله النديم ونقولا توما من أرباب الاقلام فى ذلك العهد « وأصدروا جريدة مصر الفتاة باسم هذه الجمعية فى أواخر أيام اسماعيل » . ويذكر أن بعض الثقاة العارفين ـ أكدوا له ـ « أن أصحاب جريدة مصر الفتاة أرادوا ايهام أولى الأمر بوجود جمعية سرية يخشى بأسها ، وليست الجمعية فى حقيقة الامر الا محررى تلك الجريدة فهم كانوا يريدون مقاومة سياسة اسماعيل ، ولذلك كانوا يصدرون تلك الجريدة بالعربية والفرنسية ليوهموا الخديوى انها لسان حال جمعية كبرى من الافرنج والوطنيين تسعى فى خلع اسماعيل أو قتله وكان اسماعيل يخشاها ويبحث عن أعضائها فلم يهتد اليهم » (٣٣) . ومن المؤسف أن اعداد هذه الصحيفة مفقودة بالكامل ، ولا نعلم شيئا عنها سوى انها أنذرت فى نوفمبر ١٨٧٩ لأنها طعنت فى الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات الرقيبين الماليين (٣٤) ، ثم عطلت نهائيا فى نفس الشهر لنشرها مقالات وأخبار عدتها الحكومة مهيجة للخواطر والافكار (٣٥) . ويذكر شبلى شميل من بين أعضاء هذه الجمعية الأجانب المسيو غوسيو « وكان من أنصار مجلة مصر الفتاة والعاملين المتحمسين بها ، وهو يونانى الأصل كان يعمل ببنك الانجلو اجبسيان وكان ينشر مقالاته فى المجلة بالفرنساوية فتترجم الى العربية » (٣٦) .

ولا شك أن هذه التجارب كانت جزءا من محاولة الوصول الى صيغة العمل الوطنى وانه كان يغتنى بها تدريجيا ، وقد وصل الأمر الى التفكير فى الارهاب والاغتيال السياسى فترصد محمد عبده يوما للخديو اسماعيل عند قصر النيل للقضاء عليه ولكنه أخطاه ، وكان من المحتمل أن تتكرر المحاولة وتنجح لولا أن اتفق الافغانى ومجموعته مع توفيق ـ أيام كان وليا للعهد ـ على تعديل سياسة أبيه بعد توليه الحكم (٣٧) .

وبينما كانت هذه المحاولات للتنظيم تجرى ، كانت هناك محاولات أخرى فى الجيش . ويذكر عرابى فى تاريخه الذى كتبه بقلمه لبلنت انه بدأ يهتم بالسياسة ويفكر فى انقاذ البلاد من الخراب أثناء اشتراكه فى الحملة

الحبشية . أى حوالى عام ١٨٧٥ (٣٨) اذ فتحت الظروف التى أحاطت بالحملة عينه على طبيعة الحكم فى مصر . ويذكر أنه رأى الشيخ جمال الدين الأفغانى ولكنه لم يكلمه . كما أفادته علاقته القديمة بالأزهر ـ وقد درس فيه عامين ـ فى معرفة عدد من الطلبة « وكان أفضل من عرفتهم الشيخ محمد عبده، والشيخ حسن الطويل » (٣٩) .

وتذكر بعض المصادر أن عرابى قد الف برئاسته جمعية سرية فى الجيش سنة ١٨٧٦ ، وأن تأليف هذه الجمعية كان بعض ثمار الحرب الحبشية (٤٠) . بينما تذكر مصادر أخرى أن هذه الجمعية قد تشكلت برئاسة على الروبى وأنها كانت تضم عددا من الضباط منهم محمد عبيد وعلى فهمى وعبد العال حلمى والفى يوسف (٤١) ، وان عرابى اتصل بها خلال نشاطه الوطنى ، ومن الثابت أن عرابى كان يمارس نشاطا سياسيا واسعا داخل الجيش ، يذكر محمود فهمى أن أحمد عرابى « دخل أحد الآلايات المرابطة بناحية رشيد فأخذ من ذلك الوقت فى تأليف قلوب الضباط أولاد العرب وجمع كلمتهم على ولائه واظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات فى حين أن الضباط الأتراك مغمورون بها (٤٢) . ومن الواضح أن على الروبى كان له دور فى النشاط التنظيمى الثورى فى الجيش ، وهو ما تدل عليه مكانته فى صفوف الثوار ومواقفه التالية بعد ذلك . وقد تعرف عليه عرابى أيام اشتراكهما معا فى الحرب الحبشية (٤٣) . ويبدو أن فكرة السلطات الحاكمة فى مصر اذ ذاك عن نشاطهما الثورى كانت غير كاملة ، فقد سارعت هذه السلطات الى اتهامهما وثالث معهما ـ وهو محمد بك النادى ـ بالاشتراك فى تدبير تمرد طلاب المدرسة الحربية فى عام ١٨٧٩ ضد نوبار وولسن ، ويؤكد عرابى أنه والروبى والنادى كانوا اذ ذاك برشيد ولم يصلوا الى القاهرة الا مساء يوم الحادثة ، ولكنه لم ينكر تعاطفه مع القائمين بالحركة ففى اليوم السابق لها مباشرة أرسل هو ومحمد النادى برقية الى وزارة الحربية « لكى تنظر فى أمر الذين فصلوا من الجيش ولم يدفع لهم متأخر مرتباتهم بل لم يكن لديهم ما يقتاتون به » (٤٤) . بل أنه عندما وقف أمام المجلس العسكرى ـ الذى انعقد لمحاكمته هو والنادى والروبى بتهمة تدبير التمرد ـ دافع أمام المجلس عما فعله الضباط وطلاب الكلية الحربية ـ رغم انكاره الاشتراك فى تدبيره ـ فقال انه لو فرض واشترك واحد من ضباط آلايه فى ذلك التمرد فهو غير ملوم لأن نساء الضباط وأولادهم فى العباسية بلا مأوى ولا دراهم فى أيديهم ينفقون منها على عائلاتهم ولا خبز ولا تعيين يصرف لهم (٤٥) .

وقد انتهت المحاكمة بتبرئة الضباط الثلاثة واكتفى المجلس العسكرى بتوبيخهم ونقل كل منهم عن آلايه . فعين الثلاثة بمعية الخديو بوظيفة ياروان، ثم بعد أسبوع نقل على الروبى الى وظيفة مدنية هى رئاسة مجلس مديرية الدقهلية ، وتعين محمد النادى قائدا للآلاى الثانى البيادة المستجد وأرسل الى

الاسكندرية بآلايه وعين عرابى قائدا للآلاى الرابع المستجد أيضا برتبة قائمقام، وتوجه فى مهمة مدنية الى الاسكندرية أيضا ولكن قبل تفرقهم اجتمعوا معا واقترح عليهم عرابى أن يكونوا « عصبة لخلع الخديو اسماعيل ولكن لم يكن قد ظهر بعد من يقود هذه الحركة فوافق الموجودون على رأيى ولكننا لم نقدر على تنفيذه » (٤٦) .

ولعل هذه المحاولة هى أحد أشكال التجمعات المنظمة التى كانت موجودة بكثرة فى الجيش آنذاك ، ومنها التجمع الذى قاد تمرد ١٨٧٩ ، والذى يذكر عرابى أنه تم بقيادة لطيف افندى سليم ناظر المدرسة الحربية وبتدبير سابق من الخديو اسماعيل . وعند اللورد كرومر فان على فهمى هو المدبر الحقيقى للحركة التى انتهت بتقديم عريضة ١٥ يناير ١٨٨١ وما تلاها من سلسلة الأحداث التى فجرت الهجوم على قصر النيل فى أول فبراير من نفس العام معطيا لعلى فهمى دورا متميزا فى انشاء التجمع الذى فجر الثورة . وطبقا لروايته فقد « قامت فى وقت من الأوقات علاقات وثيقة بين على فهمى وبين الخديو توفيق لم تلبث أن انقطعت » ، وهو ما جعل على فهمى يشعر بالخطر ، ولأن من تقاليد الشرق ــ بتعبير كرومر ــ ان الرضى بالبقاء فى مواضع الخطر معرة غير مقبولة . ومن هنا صمم على فهمى على تقوية مركزه باظهار أن العنصر المصرى فى الجيش لن يكون كما مهملا بعد ذلك وأنه شخصيا لن يقبل أن يعاقب بالفصل من الجيش أو النفى من البلاد (٤٧) .

والدور الذى لعبه على فهمى فى التنظيم الوطنى داخل الجيش دور يلفت النظر بالفعل فمن الثابت أن الرجل كان على صلة ودية جدا بالسراى الملكية . فضلا عن أنه كان ضابطا فى الآلاى الأول ثم قائدا لهذا الآلاى ــ وهو آلاى الحرس الخديوى ــ فقد كان متزوجا من احدى جوارى السراى . ومن الثابت أن صلته الودية بالسراى ظلت مستمرة الى ما بعد ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ بقليل ، وليس خافيا أن هدف اللورد كرومر من ابراز حقيقة أن على فهمى كان وراء مذكرة ١٥ يناير ١٨٨١ هو القاء شبهات بان الحركة كلها كانت من تدبير السراى . ومع أن السراى قد سعت للتحالف مع القوى الوطنية فى هذه المرحلة ــ على النحو الذى وضحناه فى الفصل الثانى ــ فان القول بأن الحركة كلها تدبيرا خديويا هو جزء من التفسير الذى يقدمه المؤرخون الذين يفتتحون أعمالهم بذكر ما جره القضاء ، أى باختصار محاولة تشويه كرومرية مفضوحة وهادفة لتشويه الثورة . والواقع أن على فهمى لم يكن ممثلا للسراى فى تنظيم الضباط بالجيش ، بل كانت له أهدافه الخاصة فقد انضم اليها ــ بتفسير عرابى ــ « لأنه كان يخشى أن يعزل ويوضع مكانه شركسى أو تركى » (٤٨) . أى أنه انطلق من نفس الأرضية التى انطلق

منها قادة الثورة العسكريين ، حين سيسوا مطالبهم ومطـالب الفئــة التى ينتمون اليهـا •

وقد تكون هذا التشكيل فى ١٤ يناير ١٨٨١ ، اذ اجتمع عدد من الضباط فى منزل عرابى ، منهم الأمير آلاى عبد العال حلمى ، والبكباشى خضر افندى من الآلاى السودانى بطره ، وعلى بك فهمى ، ومحمد افنـدى عبيد من الآلاى الاول ـ وهو آلاى الحرس الخديوى بعـابدين ـ والبكباشى ألفى يوسف من الآلاى الرابع بيادة ـ وهو الآلاى الذى كان يقوده عرابى ومقره العباسية ـ والقائمقام أحمد بك عبد الغفار من الآلاى السـوارى وكثيرين غيرهم • وفى هذه الجلسة جرى حوار حول القرارات التى كانت تعدها وزارة الحربية وتضمنت نقل وتنزيل رتب وفصل عدد من القيادات المصرية فى الجيش ، وأشار المجتمعون الى أن هذه القرارات مظهـــر من مظاهر التعصب المنظم ضدهم من قبل الضباط الجراكسة الذين يجتمعون فى منزل الفريق خسرو باشا و « يتذاكرون فى تاريخ دولة المماليك فى كل ليلة بحضور عثمان باشا رفقى ويلعنون خاير بك (٤٩) لتسليمه واذعانه للسلطان سليم • ويقولون أنه قد حان الوقت لرد بضاعتهم اليهم وأنهم لا يغلبون من قـــلة •

وطرح عرابى فى الاجتماع مسألة تتعلق بالنشاط العملى ناقلا الاجتماع من رد الفعل الى الفعل ، فطالب المجتمعين بأن يحددوا مطالبهم • واقترح على الفور تشكيل جماعة منظمة من الرؤساء المصريين فى الجيش على أن يفوضوا بالنظر فى المصالح » ويتخذوا من بينهم رئيسا لهم يثقون به كل الثقـــة ويسمعون قوله ، ويطيعون أمره ، ويحفظونه بمعاضدتهم اذا أرادت الحكومة به شرا » ووافق المجتمعون على القرار ، واختير عرابى ـ بعد ممانعة منه ـ رئيسا لهذا الشكل المنظم الذى لم يطلق على نفسه اسما ، وأقسم المجتمعون على أن يحموه ـ عرابى ـ اذا تعرض لأى خطر وهـو يمارس حـــق الدفاع عن مصالحهم » (٥٠) •

ثم ناقش المجتمعون الخطوة التى يبدأون بها ، فاقترح عبد العـــال حلمى أن يصطحبوا قوة ويذهبوا الى منزل عثمان رفقى ، فيقبضون عليــه أو يقتلونه ، ولكن عرابى رفض ذلك ، واقترح أن يقـدموا عريضـة أولا لرئيس الوزراء ، فاذا لم تقبل قدموا عريضة أخرى للخديو (٥١) • وكتب عرابى العريضة ووقعها هو وعلى فهمى وعبد العال حلمى •

واستمرارا للعمل المنظم الذى يضع فى اعتباره كل الظروف ، فقد رتب المجتمعون بعد ذلك « ما يلزم لحفظ الخديو والعائلة الخديوية والوزراء اذا حدث أى حادث من الضباط الجراكسة مع ترتيب مايلزم لحفظ البنـوك

وبيوت التجار الأجانب والوطنيين من مطامع الرعاع وكذلك ما يلزم لحفظ قادة الحركة من بطش الحكومة اذا أرادت الايقـــاع بهم » (٥٢) • وانفض الاجتماع على ذلك • وكتب عرابى فى اليوم التالى ـ بعد تقديم العريضـــة لرياض باشا ـ الى القنصل الفرنسى البارون دى رنج باعتباره أكبر القناصل نفوذا يوضح له وقف الضباط ، ورجاه أن يبلغ سائر قناصل الدول بأنه ليس هناك أى خطر عليهم أو على رعاياهم (٥٣) •

لم تكن عريضـة يناير عملا عفويا ، ولكنها كانت خطوة مرسومة ومنظمة بدرجة تكفل لهـا النجاح ، فى اطار أهدافها التى كانت محدودة بطبيعتها فى هذه المرحلة ، وقاصرة على المطالب الفئوية المتعلقة بالجيش ، لكنها لم تكن منعزلة عن مجمل المطالب الشعبية التى كان فى القلب منها ايقاف التمييـز الجنسى ، والمساواة بين المصريين وغيرهم • وأخطر ما فيها أنها كانت تمردا قامت به مؤسسة « القهر » التى تمارس مهمة حماية النظام الذى كان قائما ، وهى الجيش ، ومع أن قيادات التمرد ، كانت تعتمد فيما يبدو على انصياع مرؤوسيهم لهم بحكم القواعد المعمول بها فى الجيش ، الا أن هذا لا ينفى أن نوعا من الاختيار التلقائى كان يدفع هؤلاء الجنود الى الاشتراك مع قيادتهم فى هذه المغامرة انطلاقا من خضوعهم لنفس المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن بينها أيضا التميز الجنسى الذى اختص به الجراكسة أنفسهم •

وبنجاح المحاولة الثورية الأولى فى أول فبراير ١٨٨١ أثبت الجيش أن مقدرته على العمل المنظم ذات أثر فعال ، فقد نفذت الخطـــة المرسومة بدقة واخلاص ، الأمر الذى لفت نظر الأحزاب والتجمعات المدنية المتمردة اليه ، وأدرك عرابى أهمية «تشعيب» التمرد ، فتحرك بنفسه يدعو تلك الاحزاب والقوى الى العمل الوطنى الموحد وظهرت تسمية « الحزب الوطنى » لكى تنسحب على كل القوى الوطنية وفى مقدمتها الجيش فانضمت اليه العناصر المدنية الأخرى ، سواء تلك التى كانت فى جمعية حلوان ، أو التى كانت منضمة الى جمعيـة مصر الفتـــاة •

وبدأ الحزب بتشكيله الجديد نشاطا جماهيريا واسعا وخاصة حين دعم صفوفه بضم عبد الله النديم الذى أصبح داعية من أخطر دعاته ومؤسســا لمدرسة مصرية فى الدعاية السياسية ، وضع فيها خبرته الكبيرة فى العمـل الجماهيرى من أجل حشد أوسع القوى داخل الحزب فأشـــار على عـرابى أن يصدر منشورا بأهدافه السياسية ، وصدر المنشور بالفعل متضمنا الهجوم على وزارة رياض موضحا تصرفاتها المنافيـة للاستقلال الوطنى ، وانتهى بطلب بالتوقيع على توكيل بانابة أحمد عرابى عن الأمة فى كل ما يتعلق بالسياسة الوطنية ، وقد عرفت هذه التوكيلات بـ « المحضر الوطنى » واتخذها عـرابى دليلا على شرعية ما كان يقوم به استنادا على انابة الأمة له (٥٤) • وتعتبر

حركة التوقيع عليها شبيهة بحركة توقيع التوكيلات التى قامت فى الشهور الأولى من ثورة ١٩١٩ ، ثم نشر الحزب فى أول يناير ١٨٨٢ برنامجه المشهور الذى صاغه السير « الفرد سكاون بلنت » وأرسله للمستر جلادستون — رئيس الوزراء البريطانى — فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ ثم نشره فى جريدة « التيمس » اللندنية ، وذكر انه تلقاه عن مجموعة من الزعماء المصريين منهم الشيخ محمد عبده ومحمود سامى البارودى وعرابى باشا ، وسوف نعود الى تحليله فى الفصل القادم ٠

ومع أن الحزب الوطنى كان كيانا غير منظم بدرجة كافية اذ خلا مما نعرفه اليوم فى الاحزاب السياسية من تسلسل قيادى وهيئات تمثيلية وأشكالا جغرافية ونوعية للتنظيم والحركة ، الا أنه قد حصل على شخصية اعتبارية ، وأصبح عرابى منذ حركة ٩ سبتمبر ١٨٨١ رئيسه ويشرح عرابى فى اجابته على سؤال وجهه اليه رئيس لجنة التحقيق بعد فشل الثورة ، تصوره للحزب وتركيبه فيقول « من المعلوم بداهة أن مصر مأهولة بأجناس مختلفة ، وعناصر متنوعة ، وكل عنصر منهم يعتبر نفسه حزبا ، كما أن أهل البلاد هم حزب قائم بذاته يعتبر عند الأحزاب الأخرى منحطا عنهم ، ويطلقون عليه لفظ فلاحين اذلالا لهم وتحقيرا ، أولئك هم الحزب الوطنى وهم أهل البلاد حقيقة ، وحيث أنهم أنابونى عنهم فى طلب ما يكفل لهم الحرية وحفظ الحقوق ، وكنت أنا القائم بطلب ذلك ولم تكن لى صفة فى الحكومة فى ذلك الوقت فوضعت امضائى بذلك لما لى من حق الرئاسة على الحزب الوطنى وليكون لذلك أدعى لاجتناب ما يخل بأمر الراحة العمومية » ٠ وعرابى يبرر فى السطور الأخيرة من قوله ذلك توقيعه على مذكرة مرفوعة للقناصل يضمن لهم الامن العام — فى أوائل يونيو ١٨٨٢ ، وبعد استقالة البارودى زاعما لنفسه صفة رئاسة الحزب الوطنى فى وقت لم تكن له مناصب رسمية ٠ وأضاف قائلا انه لايعتبر ذلك عصيانا، « لأن كل أمة من الأمم المتمدينة الراقية فيها أحزاب مختلفة قائمون بحفظ حرية بلادهم ، والمدافعة عن حقوقهم » (٥٥) ٠

وبهذا المفهوم يصح أن نعتبر أن الحزب الوطنى كان تجمعا يضم أمة ، وأنه كان يفتقد الى كثير من أساليب التنظيم والحشد التى تتوفر للأحزاب السياسية عادة ، ومن الطبيعى مع هذا أن تتسلل الى صفوفه عناصر انتهازية أو عناصر خائنة ، تمكنت من الحصول على مراكز حساسه ، جعلتها قادرة فى اللحظة المناسبة على ضرب الحركة الوطنية وتصفية النضال ضد الاستعمار ٠ وبعض هذا التهرؤ التنظيمى يعود الى ضعف الخبرة السياسية للحركة الوطنية ككل ، مما أدى الى عدم التفات قيادة الثورة فى الوقت المناسب الى أهمية تنظيم الجماهير الشعبية — وخاصة جماهير الفلاحين — ويعود فى معظمه الى ضعف البرجوازية المصرية وتبعيتها وتضاؤل طموحها الثورى ، مما حال دون طرح

برنامج سياسي ثوري ، يكفل حماس وفاعلية واحتشاد أعرض الجماهير الفلاحية حول الثورة احتشادا منظما . وهو ما سنعود اليه بتفصيل أوفى .

أساليب الدعــوة والحشــــد :

على أن حزب الثورة وان لم تتوفر له خبرة سياسية من الاتساع بحيث تمكنه من تنظيم الجماهير وحشدها ولم تتوفر لديه رغبة جدية في حشد تلك الجماهير غير برنامج سياسي فلاحي ، فانه قد حول ذلك بقدر ما مكنته خبرته وطبيعته ، وتنظيم الجماهير عملية تعتمد على ما نسميه أساليب الدعوة والحشد ، ونعني بها عملية « تسييس الجماهير » أي رفع وعيها من مجرد السخط والغضب على أحوالها الاقتصادية المتدهورة ، وعلى ما قد تعانيــــه من اضطهاد سياسي أو اجتماعي الى مستوى آخر : مستوى تستطيع الجمــاهير فيــه أن ترى أن سبب أزمتها تلك مرتبط بتحقيق أهداف سياسية عامة ، فلا تتوجه بجهودها الى دروب فرعية تضل فيها وتتوزع أو تتبدد ، وانما تعي موقفهـــا وتتوجه بنضالها الى وجهته الصحيحة . ومن وسط حركة الجماهير العفوية ونضالاتها اليومية البسيطة ، تنطلق الطليعة الثورية ، تتعلم من الجماهير العفــــوية وتقودها ، تستفيد من الخبرة الثورية للشعب والخبـــرة الثورية للشعـــوب الأخرى ، وترسم خططا لتوعية الجماهير وحشد طاقاتهـــا للدخول بهــــا في المعركة ضد أعدائها الطبقيين .

ولن نعدم في حدود هذا التصور لأساليب الدعوة والحشد ، أن نجــد ملامح عمل لابأس به قامت به قيادة الثورة وطلائعها ، كمــــا سنجد نواقص خطيرة وأساسية ، وفي هذا الصدد فاننا نرصد عدة ملاحظات :

● أول هذه الملاحظات أن الأسلوب الرئيسي الذي اتبعته القوى الثورية في الدعوة والحشد هو الاستعانة بالصحافة ، وهو ما يدل دلالة خاصة عــلى عتمادها في الأساس على جماهير المدينة من تجار وحرفيين وعلماء وطــلاب وبالذات العناصر القارئة والمثقفة منهم . وهي ظاهرة غير منقطعة من ظواهر التاريخ المصري اذ تكررت بعد ذلك في تحرك مصطفى كامل وفي ثورة ١٩١٩ مع بروز أساليب أخرى الى جانبها (٥٦) . ورغم أن التعليم كــــان منتشرا نسبيا ، فان انتشاره لم يكن يسمح لأعرض الجماهير بقراءة الصحف والتفاعل معها . وصحيح أن أساليب أخرى قــد اتبعت في الدعوة مثل الصحف الشعبية المكتوبة بالعامية والخطابة .. الا أننا نشير الى الأسلوب الرئيسي الذي جعل التأثير الأكبر لأساليب الحشد في اطار محدود من الجماهير .

● ان المنظمات الجماهيرية لم تكن قد وجدت بالشكل الكافي بعد ،

وفيما عدا بعض التنظيمات الثقافية والتربوية ومنظمات الخدمات ، لم تكن هناك منظمات جماهيرية على الاطلاق سواء كانت نقابية أو سياسية ، ولم تنتبه قيادة الثورة الى ضرورة الدعوة الى انشاء وتكوين هذه المنظمات ·

● الاعتماد في الدعوة والحشد على منطلقات فكرية لم تخل أحيانا من التشويش والنقص وعدم انسجامها في كل واحد ، يمنع اهتزاز بنائها المنطقي · أو يجعلها ضارة بوحدة الجبهة الوطنية ·

● عدم التنبه لأهمية حماية المنابر الثورية من الناحية القانونية ، وضمان ، انسجام الاجراءات الثورية مع منطق الثورة نفسها ومصالحها وأبرز الأمثلة عليه ، قانون المطبوعات الذى صدر في نوفمبر ١٨٨١ على عهد وزارة شريف · فبعد أن أنذرت الوزارة الصحف لحملاتها على الأجانب والدول الأجنبية ولفتت نظرها « الى أن تلزم حدود الاعتدال في كتابتها استبقاء للعلائق الودية بين مصر والدول الأجنبية » · أصدرت قانون المطبوعات الذى مازال يضرب به المثل الى اليوم في تقييده لحرية لرأى ، فقد فرض تأمينا نقديا كبيرا على اصدار الصحف وحتم الحصول على موافقة من الجهات الادارية قبل فتح المطابع ، وأعطى تلك الجهات حق غلق المطابع وتعطيل الصحف أو انذارها « محافظة على النظام العمومي أو الدين أو الآداب » وتطبيقا لهذا القانون ، عطلت بعض الصحف المعبرة عن الثورة مباشرة مثل جريدة « الطائف » التى كان يصدرها عبد الله النديم · و « السراج » التى أصدرها الشيخ المدنى ·· الخ ·

● على أن أخطر الملاحظات على أساليب الدعوة والحشد ، انها لم تكن تنتهى بدعوة الجماهير للمشاركة في الثورة ، أى الى تنظيمها في عمل ثورى منظم ، فظل طابعها قاصرا على كونها عملية توعية تتلقى الجماهير فيها وجهة نظر ثورية ، فتتحمس للثورة ولمواقفها ، ولكن أحدا لم يدعها الى المشاركة في تحمل أعباء النضال ضد أعداء الشعب ·

(أ) صحافة الثورة :

يرجع الفضل الى جمال الدين الأفغانى وجماعته في توجيه نظر العناصر الثورية الى العمل بالصحافة ، وتخاذها منبرا لنشر الفكر الثورى وصولا للتاثير على السياسة العامة في مصر · ويذكر الشيخ محمد عبده أن الأفغانى « أخذ يحمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وانشاء الفصول الأدبية والعلمية في مواضيع مختلفة لا تخرج جامعتها عن اصلاح الأفكار وتهذيب الأخلاق » (٥٧) ·

وقد صدرت أول صحيفة سياسية غير حكومية وهى « وادى النيل » في سنة ١٨٨٦ بتشجيع وتوجيه من الخديوى اسماعيل نفسه ، ثم بدأت الصحف

التالية تصدر بمبادرات شعبية أو تعبيرا عن اتجاهات سياسية فردية أو عامة . فصدرت « نزهة الأفكار » (١٨٦٩ م) وكان يصدرها ابراهيم المويلحي ومحمد عثمان جلال ثم « الوطن » لميخائيل عبد السيد (١٨٧٧ م) و «مصر» لأديب اسحق وسليم النقاش ثم « التجارة » وهما أيضا (صدرتا في ١٨٧٨م) وتتابعت الصحف ، فصدرت « روضة الأخبار » ثم « الكوكب المشرقي » ف « الأهرام » و « الاسكندرية » و (مرآة الشرق) فضلا عن صحف يعقوب بن صنوع المتعددة .

وكان الأفغاني ومجموعته ـ في أشكال تجمعاتهم المختلفة ابتداء من الشكل غير المنظم الى التنظيم الماسوني فجمعية حلوان وجمعية مصر الفتاة والحزب الوطني الحر ـ وراء العديد من هذه الصحف ، اما بالتمويل المباشر ، أو بالتحرير فيها وصبغها بفكرهم وآرائهم . وكانت صحيفة « مصر » التي أصدرها أديب اسحاق « لتكون لسان جمال الدين وحزبه الاصلاحي ومتنفسا لأقلام أنصاره وحوارييه يمدونها بآرائهم ومقالاتهم ويمولونها بأموالهم »(٥٨). وقد انتقلت في العام التالي لصدورها الى الاسكندرية لتصدر مع زميلة لها هي « التجارة » فكانتا أول المنابر التابعة مباشرة لتجمع الأفغاني اتصل أديب اسحاق بالأفغاني فرآه « فقير الحال لا يملك شيئا من المال فساعده بنفسه ومله وفتح جريدة مصر لسان حاله واجتمع اليه أدباء مصر وكتبة العصر»(٥٩) ثم ما لبث المحفل الماسوني ان كلف النديم بالاشتراك في تحرير هاتين الصحيفتين وأرسله الى الاسكندرية لهذا الغرض . ولزم أديب اسحاق والأفغاني في القاهرة ، حيث كان يكاتب منها جريدتيه اللتين تولى اصدارهما في الاسكندرية شريكة سليم النقاش ومعه النديم .

كانت مجموعة الأفغاني أيضا وراء اصدار صحف يعقوب صنوع المتعددة (٦٠) . فهو يذكر في ترجمته لنفسه أنه اجتمع طويلا بالسيد جمال الدين الأفغاني والاستاذ محمد عبده لاختيار الاسم المناسب لصحيفته (٦١) وكان الأفغاني يكتب بنفسه بعض المقالات في جريدتي « مصر » و «التجارة» تحت اسم مستعار هو « المظهر بن وضاح » ـ ويذكر يعقوب أنه كتب لمجلته مقالات بدون توقيع (٦٢) وأحيانا كان يكتب مقالات سياسية واجتماعية بتوقيعه الحقيقي وكان من كتاب هاتين الصحيفتين ـ مصر والتجارة ـ محمد عبده وابراهيم اللقاني (٦٣) .

وفي بداية ظهور الصحافة العربية المصرية السياسية ، عالجت الصحف كافة موضوعات السياسة العامة والدولية ، وعقدت المقارنات بين الواقع المصري المؤلم وبين مظاهر التقدم في دول أخرى في العالم ، وركزت على سوء الأحوال المالية ، وعلى الاطماع الدولية التي تحيط بمصر وبالدول الاسلامية الأخرى ، وواجب المصريين في التصدي لهذه الأطماع . ثم تطرقت أكثر في نهاية عصر اسماعيل ـ في ظل الانفراجة الديمقراطية الجزئية التي اضطرته

اليها الظروف ـ فحملت حملات عنيفة على التدخل الأجنبى ، على النحو الذى أشرنا اليه فى الفصل السابق ٠

وبسقوط اسماعيل ثم نفى الأفغانى عادت السلطة الديكتاتورية تمارس دورها فأنهت الانفراجة الديمقراطية الجزئية التى سادت فى أواخر عهده ، وشددت الرقابة على الصحف ، ونفى أديب اسحاق الى أوربا وألغيت صحفه فى نوفمبر ١٨٧٩ ٠ وقد واجه أنصار الأفغانى وتلاميذه الحملة مواجهة ذكية فأرسلوا أديب اسحاق الى أوربا وأمدوه بالأموال اللازمة التى مكنته من اصدار صحيفته « القاهرة » وسربت أعدادها الى مصر لتوزع سرا ، ولم يكن « للقاهرة » موضوع ـ كما يقول الشيخ محمد عبده ـ « سوى رمى رياض باشا بالاستبداد والظلم والرغبة فى بيع البلاد الى الأجانب حتى أنها كانت تسميه « رياضستون » وكان الكثير من الساخطين يتلذذون بتلاوتها كما يتلذذ المريض بحكاية علته ووسائل شفائه »(٦٤) ٠ ومن ناحية أخرى أوعز أنصار جمال الدين فى الخفاء الى سليم النقاش ـ شريك أديب ـ أن يستصدر فى مصر صحيفتين جديدتين بدل المغلقتين وقدموا له المعونات التى مكنته من اصدار « المحروسة » و « العهد الجديد » ٠

التزمت الصحيفتان الجديدتان جانب الحذر ، فلم تتحدثا بشكل مباشر فى المسائل السياسية ، واكتفتا بالرمز دون الواقع ، وبالمسائل الاجتماعية والخلقية العامة دون السياسة المباشرة ٠ وكانت تلك خطة حكيمة حتى لايعصف بهما الطغيان انتظارا لفرصة تسنح تمكنهما من قول ماتريدان ٠

وهكذا حمل الصحفيان المرتحلان ـ أديب اسحاق ويعقوب بن صنوع ـ ـ الذى نفى قبل عزل اسماعيل ـ عبء الهجوم على الحكم الاستبدادى ٠ أصدر يعقوب بن صنوع عددا من الصحف فى باريس ، لم تكن منقطعة الصلة بما يجرى فى مصر ، اذ كانت ـ شأنها فى ذلك شأن جريدة القاهرة التى كان يصدرها أديب اسحاق ـ تصدر فى الأساس لكى توزع فى مصر ، فكانت تحرر ـ فى الأغلب الأعم ـ باللغة العربية ـ وأحيانا بالعامية المصرية ٠ وتعلق على أحداث مصرية ٠ ويذكر يعقوب فى ترجمته لنفسه ان الأعداد الأولى من صحيفته التى أصدرها فى المنفى قد دخلت جميع مدن وادى النيل وقراه الرئيسية دون أن يلحظ ذلك أحد من المسؤولين ويقول يعقوب أيضا ان المواطنين احتفوا بها احتفاء عظيما (٦٥) ٠ ويبدو أن جبهة منظمة كانت تساعد يعقوب فى توزيع صحفه ، فهو يورد فى مذكراته نص خطاب يقول انه تلقاه من أحد زعماء الحزب الوطنى ـ ذكر أنه صديق له ـ يمدح فيه جريدته ويؤكد يعقوب أنه « منذ نفى فى سنة ١٨٧٨ كانت صحيفتى توزع سرا فى مصر وتباع بالآلاف ، وما أكثر الحيل التى توصلت بها لتهريب صحيفتى رغم

أنف البريد المصرى الانجليزى » ثم يروى الطرق التى كان يهرب بها صحفه، ومنها يتضح أنه كان يهرب نسخا تصل الى الآلاف ، ومن ناحية أخرى فان كثيرا من المصريين كان يلقاهم فى باريس ، وكانوا يزودونه بآراء وأخبار سياسية ٠

تركز الهجوم فى صحف يعقوب على الخديو اسماعيل قبل قلعه ثم على رياض باشا والخديو توفيق ٠ وتخصصت صحفه فى « الحملة على اسماعيل وأدوات حكمه والحض على الثورة فى وضوح لا لبس فيه » (٦٦) ٠ واهتم أيضا بالجيش فاخذ يبين لضباطه ورؤسائه مدى الظلم الواقع عليهم (٦٧) ، ويمدح الضباط الذين تجمهروا فى تمرد ١٨٧٩ (٦٨) ٠ ونال اسماعيل من قلمه قوارص الكلم ، ومن بين ما قاله عنه ٠ أنه لايعرف معروفا ، ولا ينكر منكرا ، ولا يوجد فى وقت الصلاة الا جنبا ، وفى رمضان الا مفطرا ٠ نعم يصوم ولكن عن الخيرات ، فاجر يقتات بالكبائر ، فرعون بالنسبة اليه حاكم جاهل ، وأبو جهل اذا قيس به امام فاضل ، ظلم حتى أهل القبور ، وجار حتى على السمك فى البحور (٦٩) ٠

وفضح يعقوب النظام البوليسى الذى فرضه اسماعيل على البلاد والأخطار والبؤس الذى يعيش فيه الشعب (٧٠) وندد بسرقة اسماعيل لأموال الأوقاف الخيرية (٧١) وهاجم مواقف رياض كلها تقريبا خاصة تعطيله للصحف الحرة ونفيه للأحرار ٠ ومدح « حسن موسى العقاد » لشجاعته فى موقفه من حكومة رياض ٠ وظل يتابع تحركات الثوار ضد رياض وتوفيق ٠ ولكن الملاحظة العامة على صحف صنوع أنها انحازت بشكل تام للأمير «حليم» الذى كانت ترشحه لمنصب الخديوية وتعتقد أن فى توليه لهذا المنصب حل للمشكلة الوطنية كلها ٠ وكذلك كان عداء يعقوب لاسماعيل ذاتيا فى الأغلب الأعم ، وبهذا لم يستطع أن يكتشف طبيعة مواقفه الأخيرة ضد الاستعمار ، وعمى عن رؤية التسلل الأوربى لمصر ، وحمل اسماعيل كل المسؤولية عن تدهور أحوال مصر ٠

وتعتبر صحف النديم ، أكثر تعبيرا عن الثورة ، وخاصة جناحها الراديكالى ، الذى مثلته مجموعة العسكريين وعلى رأسهم عرابى ٠ وقد أصدر أول صحفه « التنكيت والتبكيت » فى يونيو ١٨٨١ ــ بعد أربعة أشهر من الهجوم على قصر النيل وقبل ثلاثة من ٩ سبتمبر ــ قصد منها كما يقول أن تكون « لسانه ليكون له فى كل بلد محافل خطابية » (٧٢) هاجمت التنكيت والتبكيت الاستعمار باستخدام رموز سهلة ، ودافعت عن الشخصية القومية وسخرت من القيم الاقطاعية ٠ وقد وصل المطبوع منها الى حوالى ثلاثة آلاف نسخة ٠ ولم يصدر العدد الثانى الا وللمجلة وكلاء فى القاهرة وزفتى ورشيد

والاسماعيلية والمنصورة وكفر الدوار (٧٣) ٠ وهو ما يعنى أنها كانت توزع في مناطق متعددة في البلاد ، وباتساع نسبي لا بأس به ٠

وبعد ثورة ٩ سبتمبر اتضح ارتباط النديم ارتباطا وثيقا وعضويا بقادة الثورة فصدرت المجلة حزبية ملتزمة ، تنادى بالاتحاد وتناقش حقوق الحاكم وحقوق الشعب وتهاجم الاستبداد والتحكم الاجنبي في اقتصاديات البلاد ، ثم تواكب الأحداث السياسية وتدعو لضبط النفس حتى لا يتخذ أعداء الثورة من أى تصرف أهوج ذريعة للتدخل ، وتناقش قضية الديمقراطية مناقشة واعية ، فترد على المتشككين في قدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه ٠

وفي اكتوبر ١٨٨١ أصبحت صحيفة النديم جريدة رسمية للثورة ، وكتب عرابى خطابا لادارة المطبوعات بهذا وغيرت الصحيفة اسمها الى « الطائف » ٠ وبعد افتتاح مجلس النواب قرر المجلس اتخاذ « الطائف » منبرا رسميا له ، فكتب محمد سلطان باشا رئيسه الى ناظر الداخلية خطابا بذلك في ٥ مارس ١٨٨٢ ٠ وأخطرت ادارة المطبوعات جميع الصحف بأن الطائف أصبحت جريدة رسمية للمجلس النيابى (٧٤) ٠ كما طلبت من الادارات الحكومية الأخرى الاشتراك في الجريدة حتى تكون على بينة من أمور البلاد وحتى يكون موظفوها متصلين بالأحداث الجارية (٧٥) ٠ واكتتب النواب بمبالغ كبيرة للجريدة حتى تؤدى رسالتها ٠

وفي افتتاحيتها حدد النديم دور « الطائف » فقال انها سوف « تطالب بحقوق الأمة وتدافع عن حقوق الحكومة ، بمعنى أنها تقوم بخدمة الأمة من حيث الذب عنها ونشر أفعال الظلمة المخالفين لسير حكومتنا الحرة العادلة ، وتدافع عن الحكومة من يرميها بسوء من الجرائد الأفرنجية والعربية » ثم حدد مكانة جريدته من المؤسسات الموجودة باعتبارها واحدة من المؤسسات الثورية « وحيث أن الأمة صار لها مجلس نواب تعرف به حقوقها كذلك صار لها جريدة تنشر فضائلها وتدفع ألسنة الاعداء عنها » (٧٦) ٠ وأخذت « الطائف » قولا وفعلا طابع الجريدة الرسمية ، « جريدة الحزب الحاكم ، فأخذت الصحف الوطنية والأجنبية تنقل عنها الأخبار وتعيد طبع كثير من تصريحات النديم ومقالاته (٧٧) ٠

ومن المؤسف أن أكثر أعداد « الطائف » قد فقدت ــ وخاصة أعدادها الأولى ــ ولم يبق منها سوى عشرين عددا ، ومع هذا فان الأعداد التى بقيت منها ، وما نقلته بعض الصحف الباقية عن مافقد من أعدادها كل تلك شواهد تدل على أن الجريدة كانت تواكب الحركة الوطنية وتعبر عنها ٠ فقد حملت في البداية على كل مظاهر الوجود الأجنبي في مصر ، فنددت بالموظفين الأوربيين الذين تسللوا الى الادارة المصرية وسيطروا على أهمها وأكثرها

حيوية ، كما حملت على الاعانات التى تدفعها الحكومة بسخاء لبعض المؤسسات الترفيهية كدار الأوبرا التى كانت تعان بتسعة آلاف جنيه بينما الشعب يعانى من الفقر المدقع ، كما هاجمت الامتيازات الاجنبية التى أباحت للأجانب ممارسة أنشطة ضارة اجتماعيا ومدمرة خلقيا كالمواخير والحانات والمراقص والمغانى (٧٧) • فضلا عن انتصارها لحرية الشعب التونسى واستقلال أراضيه ضد الاحتلال الفرنسى • ومن الأرجح أن الطائف كانت مجالا لحملة دعائية لمرشحى الثورة فى انتخابات مجلس النواب ، وكانت وسيلة اعلام تعرف الجمهور الحياة الدستورية ، قياسا على ما عرف عن النديم من آراء دستورية • وفضلا عن ذلك كله فقد تبنت دعوات الاصلاح الاجتماعى ودعت الى انشاء جمعيات لرعاية الفقراء وتحرير الأرقاء •

وعندما تعرضت الثورة للمؤامرات الرجعية بدأت « الطائف » تتطرف فى أسلوبها فعقب أزمة المؤامرة الشركسية خرجت تهاجم الخديو توفيق هجوما عنيفا ، وخاصة بعد قبوله لمطالب الدولتين ــ لائحة مايو ١٨٨٢ ــ فسمته « الخائن المخدوع » ووسمت الحملة ضد الأسرة الحاكمة كلها ، وليس ضد توفيق وحده ، فنشرت فضائح الخديو اسماعيل على أوسع نطاق ، وهاجمت ضعف توفيق ولؤمه وارتمائه فى أحضان الدول الأجنبية وعدائه لأهل البلاد واتهمته بخيانة الوطن والدين • وكان من نتيجة هذا الهجوم ، أن اضطرت الوزارة ــ بعد انتهاء الأزمة بتسوية مؤقتة ــ لاصدار قرار بتعطيل «الطائف» لمدة شهر اعتبارا من ١٧ مايو ١٨٨٢ •

وعندما عادت للصدور فى ٢١ يونيو ، ــ وحتى هزيمة التل الكبير ــ أصبحت جريدة الجناح الاكثر تطرفا وثورية ، فحول موضوع المؤامرة الجركسية ولائحة مايو حدث الانقسام فى جبهة الثورة ، واختارت «الطائف» أن تقف فى المواقع الثورية الحقيقية فهاجمت التدخل الأوربى فى المسألة المصرية ، ورفضت مؤتمر الآستانة ، على أساس أن مصر ترفض أى تدخل عسكرى أوربى أو عثمانى فى شؤونها • ودعت الى الوحدة الوطنية فى الداخل فهاجمت محاولات التفريق بين المصريين والشوام وغيرهم من العرب من ناحية، ومحاولات تفتيت الصف الوطنى من ناحية أخرى • وأبرزت الخط القومى للثورة فى مواجهة اتهام الصحف الأوربية وعلى رأسها « التيمس » والساسة الأوربيون للثورة بالتعصب الدينى وهو الانطباع الخاطىء الذى حاولت أوربا الصاقه بمصر عقب مذبحة ١١ يونيو ١٨٨٢ • كما تنبه النديم الى العناصر التى قد تحاول أن تحرف النضال الوطنى عن أهدافه فتنتهز فرصة تأزم الموقف مع الخديو توفيق ، لتطالب باعادة اسماعيل الى العرش • فنشر نص حديث كان اسماعيل قد أفضى به الى مراسل « الفيجارو » هاجم فيه المصريين ووصفهم بالفلاحين البهلة ، وعلق النديم على الحديث ، مؤكدا

على أن المسألة ليست خديويا يحل محل آخر ولكنها مسألة « تقدم البلاد فى ضبط النظام الأمر الذى يقضى على الجاهلين بحتون الانسان الطبيعية ، والرافضين للحكومة المنظمة الحافظة لحقوق الانسان » (٧٩) ٠

وبنشوب الحرب فعلا فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ، تحولت « الطائف » إلى جريدة للمقاومة ٠ تدعو للحرب وتستفز الشعب الى القتال ، وأصبحت تصدر فى صفحة واحدة ٠ ولازم النديم « عرابى » فى مقر قيادته بكنج عثمان فى الجبهة الشمالية . ثم انتقل معه فى أواخر أغسطس ١٨٨٢ إلى الجبهة الشرقية فى القصاصين ثم التل الكبير ، يكتب أخبار الحرب فى صحيفته ويهاجم الخديو والاحتلال وينشر دعايات مفرقة فى المبالغة ضد الغزاة ويهاجم الصحف المناوئة للحركة الوطنية ٠ ويثير الشعوب العربية والاسلامية ضد العدوان الأوربى على مصر ، ويبرز الدور المخرب الذى لعبته العناصر المنسحبة من معسكر الثورة والتي انضمت للخديو ، وينشر فظائع ـ بعضها وهمي وبعضها حقيقي ـ ارتكبها جنود الاحتلال فى الاسكندرية ٠ ويركز تركيزا بالغا على دفع الجنود للحرب واستثارة قدرتهم القتالية مستعينا على هذا بالشعور الدينى ٠

استعان النديم أيضا فى حملته لرفع الروح المعنوية للمقاتلين بوصف المعارك الحربية وصفا يزيد من رغبة الجند فى القتال ويزيد ثقة الشعب فى امكانية النصر . ورغم وقوعه في مبالغات كثيرة . ففى وصفه لضرب الاسكندرية مثلا ، زعم أن مدرعتين وسفينتين من الأسطول الانجليزى قد أغرقتا ، وأن المدرعة الكبيرة قد أصيبت بقذيفة من قلعة قايتباى أتلفت بطاريتها ، وأن الأسطول الانجليزى هو الذى رفع العلم الأبيض اشارة الى الكف عن اطلاق المدافع ، وهو تصوير غير صحيح بل انه زعم أن الخسائر فى الجانب المصرى بسيطة اذ « تخربت بعض حد أن الحصون ولكنها أصلحت ليلا » فى حين أن الحصون جميعها كانت قد دمرت تماما وسقطت الاسكندرية بالفعل فى أيدى الغزاة (٨٠) ٠

على أن « الطائف » رغم هذا واصلت حملتها على العناصر الخائنة ، كاشفة موقفها من قضية تحرير الوطن أولا بأول ، مدعمة وداعية الى تطوع الشعب فى المعركة ، مبرزة الجهود التى يبذلها المواطنون فى هذا الصدد وخاصة التطوع للحرب والتبرع بالمال والمؤونة للجيش ٠ بل انه لادراكه أهمية المعركة ، قد اقترح على عرابى أن ينشر فى « الطائف » منشور العصيان الذى أصدره السلطان ضد عرابى وأن يقوم بالرد عليه وتفنيده ومهاجمة السلطان ٠

والواقع أن الطائف كانت صحيفة نادرة المثال ، وقد وصفها رئيس

لجنة التحقيق ، بعد هزيمة الثورة ، فقال ان « جرنال الطائف الذى جميع عباراته منذ ظهوره مشتملة على تهييج الأفكار ومحتوية على أكاذيب » كما أنها « مشحونة أيضا بالطعن فى الذات الخديوية ودولة الانجليز الفخمة » وأقر عرابى فى التحقيق أنها جريدة رسمية ، فقال ان « جرنال الطائف جار طبعه ونشره فى الحكومة من مدة زمانية » (٨١) ٠

على أن التعديل الذى أبدل صحيفة « التنكيت والتبكيت » ب «الطائف» تعديل ذو دلالة ، لقد كانت « التنكيت » صحيفة شعبية تستهدف الوصول الى أعرض مساحة ممكنة من الجماهير ، ولكن قيادة الثورة ، رأت أن تغير طابعها الشعبى وأن تحولها الى صحيفة أكثر وقارا واحتشاما ، لتتوجه بالتالى الى فئة معينة أكثر تنويرا وثقافة ، وأعلى طبقة ومركزا وأقل شعبية وأضيق نطاقه وهو ما وضح فى كتاب عرابى لادارة المطبوعات حيث أعلن « أن فوات زمن التنكيت اقتضى تبديل جريدة « التنكيت والتبكيت » الأدبيـــة التهذيبية وأن يكون موضوعها سياسيا تهذيبيا للذود عن حقوق الأمة والمدافعة عن حقوق حكوماتها التوفيقية » ٠

وربما كانت الصحف الشعبية من الضرورات التى ما كان يجب استبدالها بغيرها ، وقد ظل بعضها يصدر بعد تحول « التنكيت » الى « الطائف » ، وهى صحف يعقوب صنوع ، فعلى صفحات صحفه قدم فصولا تمثيلية نقدت الحياة الاجتماعية والسياسية بأسلوب رمزى سهل الفهم أولا ثم بوضوح سافر بعد صدورها من باريس ٠ وكانت الرموز بسيطة ، فشيخ الحارة هو الخديو وشيخ التمن هو السلطان وأبو الغلب هو الفلاح المصرى وكريم حليم هو الأمير حليم ، وأبو ريضة هو رياض باشا ٠٠٠ الخ وكانت هذه الفصول تتضمن ألفاظا ضاربة فى عاميتها ، ولم تتعفف حتى عن اللفظ البذىء أو المستهجن ، ووراء ألفاظها المستهجنة بدت رغبة يعقوب صنوع فى تحطيم عنجهية المستبدين والتنديد بفظائع السلطة الفردية ونشر ذلك على أوسع نطاق ممكن ، محلى بصور كاريكاتورية تشد اليه القارىء وتوضح لمن لا يعرف القراءة ، ويقرأ له غيره ، ما يغمض عليه من المعانى ٠

وفى افتتاحية « التنكيت والتبكيت » حدد النديم هدف هذا الشكل من الصحافة فقال انها تتضمن « حكما وآدابا ومواعظ ومضحكات بعبارة سهلة » ، واشار الى طبيعتها الرمزية ، اذ « يخبرك ظاهرها المستهجن ان باطنها له معان مألوفة ، لا تنكر عليها ما تحدثك به قبل ان تطبقه على احوالنا » وأوضح المقصود من أسلوبها العامى فهى « أحاديث تعودناها ولغة ألفنا المسامرة بها ، لا تلجأ لقاموس الفيروزابادى ولا تلزم مراجعة التاريخ ولا نظر الجغرافيا ولاتضطر لترجمان يعبر عن موضوعها ولا شيخ يفسر معانيها ، وانما هى فى

مجلسك كصاحب يكلمك بما تعلم وفى بيتك كخادم يطلب منك ما تقدر عليه ونديم يسامرك بما تحب وتهوى » (٨٢) ٠

واجهت صحافة الثورة أيضا ، هجوم صحافة الأعداء وتصدت لمحاولاتها الدائبة لتشويه الثورة ، وعزل تأييد الشعوب الأوربية عنها وخاصة الشعب الانجليزى ٠ وكانت السياسة الانجليزية فى مصر ترتكز على دعائم كثيرة ، منها عمل اعلامى يضمن لها تنفيذ مخططاتها لاحتلال مصر ٠وكانت ركيزتا هذا العمل الاعلامى هما وكالتى «رويتر» و «هافاس» للأنباء ٠ اذ كان لكل منهما مكتب فى القاهرة ، وقد وقع هذا المكتبان تحت السيطرة المباشرة للمراقبة الثنائية ، وبالذات وكالة « رويتر » التى كانت بصفة خاصة « لسان الوكالة الانجليزية وخادمتها وكانت التلغرافات التى ترسلها الى لندن لا ترسل الا بعد مراقبة ماليت القنصل البريطانى العام » ٠

ويذكر بلنت أن سيطرة الوكالات البريطانية فى المستعمرات على مكاتب وكالات الأنباء كانت ظاهرة متكررة ويعتبر هذا « أسلوبا فعالا من أساليب تضليل الرأى البريطانى العام » ٠ وكانت هذه السيطرة تتم بعمليات رشوة مقنعة ، وذلك « باعطاء المعلومات السرية الثمينة والامتيازات الاجتماعية الواسعة » أما فى مصر بالذات فان مكتبى وكالتى « رويتر » و « هافاس » كانا يتقاضيان ألف جنيه فى العام من الميزانية المصرية الفقيرة بتوجيه من المراقبة الثنائية ٠ ومن هنا كان تصدير الأنباء الى خارج مصر ونشرها داخلها يخضع بالكامل للسيطرة الانجليزية » (٨٣) ٠

وفضلا عن هذا ، فان أكبر صحيفتين بريطانيتين اهتمتا بنشر الأنباء عن الثورة المصرية ، وهما « البال مال جازيت » و « التيمس » كانتا تخضعان لنفوذ السير « أوكلند كلفن » المراقب المالى البريطانى ، اذ كان مراسلا للأولى فى مصر ، يرسل لها ما يختار من أنباء حقيقية أو مزيفة أو محرفة ، وتعليقات تصدر عن تصوره الاستعمارى للمسألة المصرية ٠ أما الثانية فكان مراسلها فى مصر يخضع لتاثير كولفن الشخصى ٠ وفيما عدا هاتين الصحيفتين فان بقية الصحف الانجليزية والصحف الأوربية عموما ، لم يكن لها مراسلون فى مصر ، وتعتمد على برقيات « رويتر » و « هافاس » ٠

وهكذا أحيطت الثورة بشـــبكة معادية من الصحف ، كانت قادرة على تصويرها فى صورة مشوهة لا تسمح للشعوب الأوربية أن تكون فكرة صحيحة عنها ، تمكنها من أداء دورها فى الاحتجاج على الغزو أو وقفه ٠ وقد حاول المستر « بلنت » باعتباره صديقا للثورة ان يقدم خدمات فى هذا المجال فاجتمع « بجون مورلى » ــ بعد توليه رئاسة تحرير البال مال جازيت اضافة الى رئاسته لتحرير الفورتينتلى ريفيو Fortnightily Revieu ــ وكانت البال

مال جازيت » من الصحف القليلة التي يقرؤها جلادستون بل الصحيفة الوحيدة التي يعتقد أن فى آرائها شيئا من السداد ويوليها شيئا من ثقته » (٨٤) • ولكن مورلى وقع تحت تأثير كولفن ولذلك تبنت « البال مال » و «الفورتينتلى ريفيو » الرأى البريطانى الرسمى ، وكانت من أقوى القائلين بوجوب استخدام أشد وسائل العنف لقمع الحرية • وفى ربيع وصيف ١٨٨٢ اصبحت « البال مال » معرضا للأكاذيب الفاضحة عن الحركة الوطنية وساهم فى ذلك أن « مورلى » كان ينتظر خلو أحد مقاعد مجلس العموم ليرشح نفسه له ، وكان يعتمد كثيرا على تأييد « تشمبرلن » وغيرة من غلاة الاستعماريين ، وربما كان هذا أحد أسباب موقفه المتشنج من مصر •

لم تضم جبهة الصحف المعادية الصحف الاستعمارية فحسب ، بل ضمت أيضا الصحف الأجنبية فى مصر التى تعبر عن مصالح الجاليات الأجنبية المقيمة فيها ، ومن الطبيعى أن تعادى الحركة الوطنية ، وحين حدث أن الانقسام الداخلى وتجمع معسكر اعداء الثورة حول الخديو فى الاسكندرية ، كشفت بعض الصحف المصرية التى كانت محسوبة على الثورة النقاب عن وجهها الحقيقى مثل الأهرام التى انقلبت تؤيد الخديو وطغمته ، و « الاعتدال » التى أصدرها الشيخ « حمزة فتح الله » فى ظروف الحرب ، وأخذت تندد بالمصريين وتمدح قوى الاحتلال والعناصر الخائنة المتعاونة معها • وقد ذهب الشيخ حمزة فى أحد المقالات التى نشرتها له الاعتدال الى القول بان الدفاع عن الدين والوطن يتطلب اعداد ما يستطاع من القوة ومن رباط الخيل ، ومن بين هذه القوة « المدافع وغيرها من أنواع العدد الحربية الجديدة المناسبة لكل زمان ومكان وكذا جميع ما يتصور العقل ان فيه نكاية للخصم » وجعل من ذلك قاعدة انطلق منها ليسخر من الاستعداد المصرى للحرب فقال انه « بلغ من تضلع البغاة الجهال من الفنون الحربية ، وخبرتهم بطرق النكاية للعدو ، أن يقابلوا الآلات الانجليزية الحديثة العهد ، المصنوعة منذ أشهر وأسابيع ، بآلات عتيقة مضى عليها من الأجيال ما آكلها به الصدأ » ورأى أنه « حتى لو فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية وانها بأمر الخليفة الأعظم أو نائبه الخديو الأكرم ، لوجب شرعا مخالفة أمرهما بها ، لأنها حينئذ عبارة عن المخاطرة بالبلاد والعباد » • وأضاف « ان الله نهانا عن أن نلقى بأيدينا الى التهلكة فكيف وهذه الحرب كما قدمنا شيطانية ناشئة عن حب الذات والمصلحة الشخصية ، وعن الجنون الذى أتى به الآن عرابى تخلصا من سوء العاقبة وان كانت أفعاله كلها جنونا محضا من البداية للنهاية » • وعرابى المحارب عند الشيخ حمزة « جاهل خاطر بدماء المسلمين وأعراضهم وبلادهم » يتهم « الجراكسة الكرام ظلما وعدوانا بالمؤامرة على الفتك به » (٨٥) •

ومنذ نشأتها كانت « الأهرام » ذات ميول فرنسية مما يحمل على الظن أن تاييدها للثورة ، ربما انعكاسا للموقف الفرنسى ، الذى كان يهمه فى كل

مراحل الأزمة أن توجد المنابر التى تهاجم النفوذ الانجليزى ، وقد روى عرابى لمحاميه « برودلى » أن « بشارة تقلا » صاحب ومحرر « الأهـــرام » كان ممن يدينون بمبدئنا قبل الحرب ، وقد أقسم بدينه وشرفه أنه واحد منا وأنه يعمل لحرية وطننا ، وقد عددناه فى الحق من الوطنيين » . ولكنه انقلب معاديا عند قيام الحرب وبعد سقوط القاهرة ، خرجت الاهرام فى ١٨٨٢/٩/٢٩ « حاملة على العاصى عرابى ورفاقه البغاه » ناشرة فى صدرها صورة الجنرال « ولسلى » قائد الحملة على مصر . ودخل صاحب الاهرام على عرابى فى سجنه فتوقح عليه أشد التوقح ثم قال : أى عرابى ماذا صنعت وماذا حل بك ؟ . ورآه عرابى « خائنا ولا شرف له » (٨٦) .

أما « المحروسة » التى كان يصدرها « سليم النقاش » فقد صدرت فى الأصل لكى تحل محل صحيفتى « مصر » و « التجارة » اللتين كان يصدرهما أديب اسحاق مع سليم النقاش ــ تعبيرا عن الأفغانى ومدرسته وتلامذته ــ ومنذ استقالة شريف بدأت تغير مواقفها تدريجيا حتى وصلت الى الخيــانة الواضحة والصريحة ، وهو ما بدا واضحا فى كتاب « مصر للمصريين » الذى أصدره سليم النقاش بعد فشل الثورة ، وجمع فيه عددا كبيرا من وثائقها ، يقول عرابى أنه و «انكان هذا الكتاب أقرب التواريخلمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية، فان فيه كثيرا من الأكاذيب والأباطيل ، وضعت لارضاء ذوى النفوذ من خصوم الثورة » وأنه « كتاب مشوه فيه الغث والثمين والصدق والكذب » (٨٧) .

حرصت قيادة الثورة على فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات خلال الحرب وفى شرح أحمد رفعت سكرتير عام مجلس الوزراء ، ومدير المطبوعات ، لمبررات هذه الخطوة قال انه « بعد صدور تلغراف سعادة راغب باشا ــ رئيس الوزراء اذ ذاك ــ بأن الحرب انتشبت بين الدولة الانجليزية والمصريين وان القطر صار تحت حكم القانون العسكرى وبعد ورود افادة من الجهادية مقيدة فى دفاتر الداخلية بأن لا يدرج شىء بالجرائد الا بعد الاطلاع عليه » ويعبر أحمد رفعت عن فهمه للمسائل التى تخضع للرقابة والحذف بأنها « المسائل التى تهيج التعصب الدينى أو الطعن الشخصى الغير سياسى فقط » ولذلك فقد وبخ « حسن افندى الشمسى » محرر « المفيد » لأنه نشر مقالة أدرج فيها عبارات تعصبية وطعنا شخصيا ، وفصل من جريدة المفيد . وأمرت الرقابة باغلاق جريدة « الفسطاط » لأنها نشرت مقالة « تتضمن تعصبا دينيا »(٨٨). ولم يكن محظورا على الصحف ان تطعن فى الخديو والخونة وما شابههم . فقد « نشر فى جريدة « الطائف » عبـــارات قدح وذم فى حق الحضرة الخديوية » . كما نشر ما يشبه ذلك أيضا فى « المفيد » ، ومما نشر فى الطائف ملحق بعنوان « فعل الخديوى ، وآخر بعنوان « سليم وبشارة تقـلا وتوفيق باشا » . وقد دافع أحمد رفعت فى محضر التحقيق معــــه عن هجوم

« الطائف » و « المفيد » على الخديوى ، واعتبره أمرا طبيعيا لأنه كان « نتيجة هيجان الأفكارضد الحضرة الخديوية وتأييد هـذا الهيجان بالمجلس العمومى المنعقد في الداخلية وتقرر فيه توقيف أوامر سموها ، وهـذه الافكار كانت حاصلة عند جميع الأهالى حتى الأطفال فى الطـرق وليست خاصـة بجريدة أو جريدتين فقط » .

وخضعت الصحف الأوربية الصادرة فى مصر للرقابة أيضا ، فأوفدت ادارة المطبوعات « المسـيو فوكلين » الى الاسكندرية « لأجل قفل جريدة « الاجبسيان » لتكلمها فى حق العصاة » . وكان فوكلين يأخذ مبالغ من المصاريف السرية مقابل تحرير مقالات دفاعا عن مصر (٨٩) . وهو ما فعله أيضا « أحمد رفعت » نفسه ، الذى كتب أثنـاء الحرب مقالا فى جريـدة « التان الفرنسية » Le Temps بناء على أوامر المجلس العرفى ، أكد فيه أن المدافعين عن حقوق الأمة ليسوا فئة قليلة عاصية ، ولكنهم المصريون جميعا ، أى الخمسة ملايين الذين يسكنون مصر ، وأنهم جميعا تحت السلاح دفاعا عن حرية وطنهم ، وأن المعارضين فى الحرب هم زمرة خائنة قليلة العدد (٩٠) .

وهكذا كانت صحافة الثورة نموذجا للصحافة الخاضعة لتوجيه منظم فى الأغلب الأعم ، كما كانت من أقوى المؤسسات التى نجح ثوار البرجوازية فى تجنيدها لنشر أفكارهم تسييد اتجاههم السياسى . وهو شيء طبيعى بالنسبة لثورة يحتل جماهير المدينة جزءا هاما من قواها الرئيسية .

(ب) تسييس الجماهير :

لكن الاعتماد على الصحافة ، لم يحل بين الثوار وبين البحث عن أسلوب آخر للدعاية السياسية ، يكمل الدور الذى كانت تلعبه الصحافة ، ويصل بالدعوة الى أعرض الجماهير الشعبية : الصناع والحرفيين وجماهير الفلاحين. ذلك أن الصحافة أسلوب محدود التأثير يقتصر تأثيره غالبا على جماهير سكان المدن ، وفى شريحة أقل اتساعا هى العناصر القارئة والمثقفة . وهى كأسلوب للدعوة لاتكون فعالة الا فى ظل حكم يطلق الحرية للأقلام لكى تؤدى دورها . وحتى مع توفر هذا الشرط فان للوسائل الأخرى ضرورتهـا وأهميتهـا ، فالدعوة السياسية والتثقيف السياسى يهدفان الى « تسييس الجماهير » أى رفع درجة وعيها بالمسائل من مجرد « السخط » و « الغضب » على ماتعانيه من ضغوط اجتماعية وسياسية الى بلورة مطالب سياسية أساسية .

فى السنوات الأخيرة من اقامته بمصر ، بدأ السيد جمال الدين الافغانى

يوسع اتصالاته الجماهيرية ، وخصوصا بجماهير المدن ، فاتسعت القـاعدة التى كان ينشر فيها دعوته من حلقة من حلقات المثقفين تناقش قضايا فكرية ونظرية ، الى قاعدة أعرض تضم بعض الحرفيين وصغار التجـار والجنـود وتناقش قضايا سياسية آنية ٠

ويبرز الطابع الجماهيرى لشخصية الامام محمد عبده فيما يرويه عنه تلميذه الاستاذ عبد القادر المغربى الذى يقول أنه كان أثنـاء اقامتـه فى الآستانة يتجول وسط الحى الذى كان يقيم به الفجر فيختلط بهم ويناقشهم ويجعلهم يشعرون بشيء من راحة الحياة ٠ وتبرز قدرته على الاقناع فيمـا يرويه المغربى من أنه دخل هو ورفاقه على فتاة أوربية لها مشرب بيرة فى حى الأزبكية بالقاهرة ، فحدثها حديثا طويلا أسف فيه لأنها تبتذل جمالها وشبابها فى حانة يؤمها أحيانا أشرار الناس وأوباشهم ، وظل يحاور الفتـاة حتى انحدرت دموعها علىوجنيتها ثم مازال بها حتى استعادت مرحها وانبساطها(٩١)٠

ولعل هذه القدرة ، هى بعض ماتأثر به النديم خـلال فترة تلمذته للأفغانى ٠ واليه ــ والى قدراته الفذة فى التعامل مع الجمـاهير واكتساب ثقتها ــ يعود الفضل فى تمكن القوى الثورية ــ من أن تلفت نظر أعـرض الجماهير وخصوصا جماهير الفلاحين الى المهمات السياسية التى كانت تضطلع بها ٠ وكان النديم وفى فترة مبكرة قد تنبه للخطابة كوسيلة تربوية وتثقيفية تمكنه من أن ينقل أفكاره الى جماهير لايقرأ معظمها ولا يكتب ، ويحتاج الى من يوضح له المسائل ٠ لذلك حدد « النديم » مبكرا هدفه بأنه « اقامة المحافل الخطابية لتبحث فى الشئون الوطنية وما آلت اليه البلاد » (٩٢) و « تنبيه الرأى العام وايقاظ الأفكار الخـامدة والاتجاه الى الحرية بوسيلة انشـاء الجمعيات الخطابية بالقطر كله » (٩٣) ٠

ولم يكن النديم قاصرا عن ادراك دوره كداعية سياسى ، ولذلك فرق بين نوعين من الخطب : خطابات « المحافل » وخطابات « الجحـافل » . فأما الأولى فهى « للحث على فعل الخير وتوسيع دائرة المعارف والآداب والصنائع »، وأما الثانية فهى ضرورية لأن « الجند اذا قويت حدتهم واشتدت حميتهـم ، لزمهم الواعظ العارف بفنون السياسة ، الخبير بأحوال البلاد ليسير معهم فى طريق يحفظ النظام ويسكن الغضب ويخمد ثورة النفوس » ٠ وبهذا التحديد يضع النديم أصابعه على قاعدة من أهم قواعد العمل السياسى المنظم ، فالاعتماد على عفوية الجماهير مخاطرة ضارة لأن السياسة عمل محسوب بدقة٠وهو ماجعله يطمح الى تثوير خطب المساجد ، وكتب بالفعل مقالا استعرض فيـه خطب المساجد فى عصره ، ورآها خطبا مكررة ومعزولة عن الحيـاة ، واقترح أن يعد خطب المساجد أعرف الناس بشؤون الحياة ، وأقدرهم على التأثير ، وأن

تشرح الخطب والمواقف السياسية فى وضوح ، وتبين الأخطـار المحيطة بالأمة فى جـلاء (٩٤) ٠

وانطلاقا من هذا الفهم الصحيح لدوره كداعية ، مارس النديم هذا الدور فى فترات مختلفة أولها قبل الثورة ، فبدأ منذ يونيو ١٨٧٩ فى القاء خطبه فى فناء مدرسة الجمعية الخيرية الاسلامية وفى نفس العام أعلن عن اقامة محفل ثابت للخطابة فى ساحة المدرسة ليلة الجمعة من كل أسبوع ، وأصبحت ساحة المدرسة تغص بالوافدين عليها وكان عددهم يزيد عن ٥٠٠ مستمع فى كل اجتماع (٩٥) ٠

اهتم النديم خلال تلك الفترة باعداد جيل من الخطباء وتدريبهم على الخطابة ليكونوا دعاة فى المستقبل ، فكون جماعات من التلاميذ يدربهـم « فيتحدثون حول موضوعات تهذيبية واجتماعية » وشملت خطبه الدعوة الى « فضل الجمعيات والمحافل الخطابية والمجالس الأدبيـة والصحف السياسية والعلمية وكيف تخلق الشعور الوطنى وتنبه الرأى العام » كما « وازن بين الشرق والغرب وأسباب تأخر الأول وتقدم الثانى فى حديث ظاهره الاصلاح الاجتماعى والثقافى غير أنه محشو بما ينبه الألباب الى ما وصلت اليه البلاد من سوء الحال » ٠ ولم يكن النديم هو خطيب المحفل الوحيد ، وانما انضم اليه أيضا فى الخطابة « أديب اسحاق » و « أحمد سمير » و « ابراهيم اللقانى » و « أحمد العوام » وغيرهم ٠ كما خطب فى هذه المحافل التلاميذ « مصطفى ماهر » و « أحمد فتحى زغلول » و « واصف سميكة »و « مرقص نبيه » ٠

اقتصرت خطب الفترة الأولى على دعوات اجتماعية واصـلاحية عامة وأخذت خطب الفترة الثانية الطابع السياسى المباشر ، بل انها تتسم بسمة خاصة ، تلك هى انفلاتها من أى التزام تنظيمى ، وعدم تحددها باطـار الحزب الوطنى أو الحزب العسكرى ـ الذى لم يكن النديم فيما يبدو قـد اتصل به بعد ـ ومن الناحية الأخرى فان النديم ترك فكرة المحفل الخطابى الثابت ، ليتجول بنفسه فى القرى والكفور والمدن الصـغيرة ينشر دعايتـه السياسية وسط الفلاحين ٠ وتقع هذه الفترة بين حادث قصر النيـل فى فبراير ومظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ ٠ وقد سافر النديم خلالهـا الى مدن وقرى كثيرة منها دمياط والرحمانية ودسوق وزفتى والمنصورة وميت غمر ٠ والملاحظة العامة على الافكار التى نشرها خلال تلك الجولة ، انهـا متطرفة نوعا ما ، دارت حول أوضاع الاستغلال التى يعانى منها الفلاحون ، واتسمت بالدعوة الى العنف ضد الاغنياء ٠ وخلال جولته تلك تنبه الحزب العسكرى الى الدور الذى يمكن أن يلعبه النديم فى حشد الجماهير حول مطالبه فتم الاتصال به وضمه الى الحركة الثورية المنظمة ٠

التزم النديم ابتداء من تلك الفترة بشعارات سياسية منظمة تعبر عن فكر عناصر ثورية منظمة ، فبدأ جولة أخرى على مشارف حركة ٩ سبتمبر لجمع التوقيعات على « المحضر الوطنى » · من أنحاء البلاد ، يحشد جموع الفلاحين ، « جموع دعوناهم فنبهناهم ، بهم اتسع نطاق هذه العصابة وتعددت محافل الخطابة » (٩٦) · وبعد تفجر ثورة ٩ سبتمبر قام النديم بأدوار هامة كخطيب للثورة ومنظم لدعايتها · وعقب تشكيل وزارة شريف تقرر نقل الآلايات العسكرية الثلاثة التى شاركت فى مظاهرة ٩ سبتمبر فصحب النديم العسكر فى رحلتهم الى مواقعهم الجديدة ليقدمهم خطيبا الى الجماهير مبرزا وحدة الشعب والجيش ، مؤكدا على الأهداف الديمقرطية لحركة الجيش وهى « حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد عنهما » متحفظا بأن « الحرية ليست تتبع الشهوات البهيمية والأغراض الذاتية ، وانما هى معرفة الحقوق والواجبات والسير تحت لواء الانسانية بالتؤدة والسكينة » · ومؤكدا كذلك على ربط الأهداف التحررية بالهدف الديمقراطى مشيرا الى أن حكومات الاستبداد فهمت أن « مساعدة الأجنبى اكرامه وتكثير العطية ، وتسليمه أزمة الكثير من أشغالنا ، واذلال الوطنى ، وضياع حقه وتركه فى زوايا الاهمال » ·

وصحب التأكيد على أهداف الثورة التأكيد أيضا على شعارين سياسيين هامين ، الأول شعار « الوحدة القومية » ، اذ أن وحدة قيادة الثورة صورة من صور الوحدة بين مختلف القوى الوطنية اذ « لا تعمر الدنيا اذا لم يترك الخلق العناد ، فالأرض تنبت زرعها لحياتنا بالاتحاد » (٩٧) · وفى تركيزه على فكرة الوحدة القومية فان النديم فى تلك الفترة أيضا قد صحبها بمقولتين متلازمين لهذه الفكرة · الأولى « السير تحت لواء الانسانية بالتؤدة والسكينة » والثانية التأكيد على الطابع السلمى للثورة التى حققت أهدافها مع حفظ الأرواح والأعراض » (٩٨) · وبهذا تحددت دعوته الثورية فى اطار محدود ، وتنازل عن يعقوبيته وتطرفه ، وأكد فى جميع خطبه على الوحدة القومية والبعد عن العنف كشعارين أساسيين لهذه المرحلة ·

ولازم النديم عرابى أثناء اقامته مع آلايه بالشرقية يخطب الوفود التى تأتى اليه ويناقش الأعيان والوجهاء الذين يجتمعون كل مساء بمنزله بالشرقية ، أو بالقاهرة عقب عودته اليها ، مؤكدا أنه سيستمر فى أداء دوره « لن أغفل عن هذاالسعى ولن أبخل بالكلمات أسطرها والخطابات أسيرها فى البلاد حتى تبعث فى الألوف منها روح الادراك السياسى » (٩٩) ·

فى المرحلة التالية من مراحل الدعاية السياسية ، نشر « النديم » أفكاره حول المسألة الدستورية وشاركه فى الخطابة أثناءها الاستاذ الامام

محمد عبده وابراهيم اللقاني وأديب اسحاق ومصطفى ماهر وعشرات غيرهم. وذلك في مجموعة من الاحتفالات الكبيرة أقيمت في الاسكندرية وفي القاهرة حضرتها مختلف المؤسسات والتجمعات السياسية ، بمناسبة صدور الدستور وانتخاب مجلس النواب • وبطبيعة هذه الاحتفالات فان الدعوة الدستورية والديمقراطية كانت المرتكز الأساسي لأقوال الخطباء الذين كانوا يتحدثون عن « الفرق بين الاستبداد والشورى » وعن « الحرية كحق لكل فرد » و « حق الترشيح والانتخاب لكل مواطن » ، كما عولجت عدة مسائل هامة تتعلق بتصور الخطباء لمستقبل البلاد في ظل الحكم الدستوري مثل « العلوم والفنون » والمطالبة « بانشاء بنك أهلي يحمي الأهالي من استغلال المرابين » « واصلاح طرق التدريس والمناهج وتعميم التعليم » • ولقد كان من نتيجة هذا النشاط الدعائي الواسع أن أصبح الحديث في السياسة العامة يشغل بال الجميع ، حتى أن مراسل التيمس نقل عن صديق له قوله أنه احصى في صباح يوم واحد ٢٧ مجموعة من المواطنين المصريين تجمعت في السوق ، يتحدثون في الميزانية أو الوزارة أو التدخل الأجنبي » (١٠٠) •

وبلغت الموجة الدعائية قمتها عند تفجر الأزمة وحدوث الانقسام النهائي في جبهة الثورة نتيجة لقبول الخديو المذكرة المشتركة التي قدمت في ٢٥ مايو وتضمنت طلب الدول ابعاد زعماء الثورة عن البلاد وأيدت تحرك الاساطيل الى مياه الاسكندرية • فقد بادر النديم بالسفر فورا الى العاصمة الثانية حيث عقد اجتماع ضم أكثر من عشرة آلاف مواطن « خطب فيهم مبينا خطورة المذكرة على استقلال مصر، مهاجما الخديو في وطنيته وكفايته للحكم » (١٠١) وخطب النديم مرة أخرى في الاسكندرية ليعد الأذهان لاستقبال درويش باشا مندوب السلطان العثماني • وكان الشعار الذي تسعى القوى الثورية لتحقيقه في تلك المرحلة هو « المحافظة على السلام في الداخل حتى لا يتخذ ذريعة للتدخل بحجة حماية الأجانب » وهو ما وضعه النديم موضع التطبيق في خطبة الأنفوشي المشهورة التي ألقيت في مؤتمر دعت اليه جمعية المقاصد الخيرية ، حيث « اجتمعت مئات غير محصورة » لفت النديم نظرهم الى « لزوم السكون اذا كثرت الظنون ، والبعد عن مجالس الأجانب حتى تنتهي تلك المصائب » و « حرضهم على لزوم الهدوء وعدم التداخل مع العدو » وبين لهم أن « عرابي أخذ عهدة الأمن على نفسه والخديو يسعى في عكسه »(١٠٢)•

ومنذ تفجر هذه الأزمة أثبت النديم الذي وصف دائما بانه رجل شديد التطرف ملتهب الأعصاب ، أنه يستطيع أن يملك أعصابه عند الضرورة ، لكي يضع قدرته كلها في خدمة القضية التي يناضل من أجلها وتاكد من مجمل نشاط الثوار ان العقل المنظم للثورة لم يكن عقلا ارتجاليا في مجمله ولم يكن معدوم الخبرة تماما • لهذا طرحت قيادة الثورة شعار « المحافظة على السلام

الداخلى » والتزم النديم به وعمل على نشره • ويصف الشيخ محمد عبده خطب النديم فى تلك الفترة « بأنها كانت من المسكنات لأنها تدعو الناس الى عدم الاشتباك فى مشاجرة حتى ولو اسيئت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوربيين منبها اياهم أن تلك هى الطريقة التى يرمى اليها الخصوم لاعطاء الانجليز حجة يتمكنون بواسطتها من اطلاق النار على الأسكندرية » (١٠٣) •

ويبدو وضوح الفكر السياسى لقيادة الثورة فى شعارات استقبال المندوب العثمانى درويش باشا • فقد كانت الثورة ترفض أى تدخل تركى عسكرى فى مصر رغم اقتناعها بأن تركيا يمكن أن تساعد فى صد الخطر الأوربى الاستعمارى لذلك كلفت النديم بتنظيم استقبال درويش باشا لينقل اليه عبر مظاهرات الجماهير ثلاثة شعارات • الأول : رفض المطالب المقدمة من الدولتين •

والثانى : رفض وجود الأسطول الاوربى فى المياه المصرية ، أما الثالث : فهو اعلان تأييد الشعب للسلطان ، وقد برزت قدرة النديم على تنظيم الجماهير فى هذا الاستقبال حيث قام بتنغيم الشعارات تنغيما موسيقيا وكلف مجموعات من الرجال والنساء بترديدها امام المندوب العثمانى • ويقول بلنت أن النساء كن ينشدن : اللايحة (أى مطالب الدولتين المقدمة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢) فيرد عليهن الرجال : مرفوضة • ثم يشتركون معهن فى ترديد شعار « ردوا الاسطول •• ردوا الاسطول » •

وعندما نشبت الحرب انتشر الخطباء فى جميع انحاء البلاد يشرحون أبعادها ويحشدون الرأى العام حول استمرارها ، ويذكر عرابى من هؤلاء الخطباء المشايخ أحمد عبد الغنى وسيد المرصفى ومحمد أبو الفضل ومحمد فتح الله و على المليجى و محمود ابراهيم و حميده الدمنهورى و أحمد سيف البارى فضلا عن النديم •

ونلاحظ من الموجز العام للخطب والقصائد التى حفظها لنا التاريخ مما ألقى فى تلك الفترة ما يلى (١٠٤) •

● أنها كانت تلقى فى أماكن متعددة ، وخاصة فى المساجد والمحافل العامة المختلفة • وفى أغلب مدن القطر وقراه تقريبا • وخاصة القرى المحيطة بجبهات القتال الشمالية والاسكندرية والشرقية (قناة السويس) ، كما أنها كانت تلقى أيضا فى معسكرات الجيش لرفع الروح المعنوية للجنود ••

● ان الخط العام لها هو كشف الخطر الاستعمارى وخاصة الانجليزى الذى يأتى من قوم « طاشت عقولهم ، فلم يحسنوا الضروريات ، فساموا بسوق أموالنا وديارنا نفيسها وساقوا الينا من زيف المعلومات خسيسها » وانهم « لما

صحت أبدانهم وعمرت أوطانهم لم يقنعوا بذلك بل طلبوا التصرف فينا تصرف المالك ، فم جاؤوا محاربين ، يريدون سلب الأموال وهتك الحرم ، يصطادون بشباكهم الأوطان من غير قتال أو دفاع » ٠

● وصحب الهجوم على الاستعمار ، هجوم على العناصر الخائنة التى انضمت اليه وعلى رأسها الخديو ٠ فهؤلاء كانوا « فى تشويش الأمة أول سبب » وهم الذين « طغوا وبغوا فحق عليهم المثل السائر : وعلى الباغى تدور الدوائر » وقد « حكموا بالبنود ، والقوانين فعظم البلاء واشتد ، وزاد الكرب واحتد » ، والعدو قد استعان ـ كما قال النديم مخاطبا الشعب ـ « على أغراضه بخديويكم الذى باع الأمة ارضاء للانجليز وجعل بلاد الاسلام مقابل حماية الانجليز له » ٠

● أن سمة دينية واضحة كانت تغلف الدعوة الثورية ، فاعتمد الدعاة على الحس الدينى ، فأحدهم يتمنى أن يكون أحمد عرابى هو المشار اليه فى الحديث النبوى الشريف الذى يقول « يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها » وان عليه تقع مهمة « قتل البدع التى أسود القطر بظلماتها ويخفض بلاء الظلم بأرجائها وحاشى ان يجعل الله ديار أهل بيت نبيه فى ذمة كافرين » ، وثمة تكرار والحاح فى دعوة المواطنين لأن يكونوا « لدين الله من المنتصرين ، فيفوزوا برضى المولى اللطيف الخبير » وأن يحاربوا « أعـداء الله » ٠

● ان هذه الدعاية كلها كانت تنتهى بدعوة الجماهير للمشاركة فى الحرب « قوموا لمحاربة أعداء الله وأعدائكم الطغاة البغاة وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة فالجهاد فرض الآن علينا كلنا واجب ، لدخول الأعداء فى بلادنا محاربين فمن أتى بواجب الجهاد أحرز فضله ومن تطوع خيرا فهو خير له ٠ فالسعيد من سارع الى اغتنام الأجر من الله العلى الكبير » (١٠٥) ٠ وتبلور هذا الخط بوضوح عند النديم الذى خاطب الجماهير « لستم القائمين بالواجبات ولا حياة لأراضيكم وبلادكم ان تقاعدتم عن حرب الانجليز الخائنين » وأكد أنه « ليس من قعد عن نصر الله كمن جاهد فى سبيل الله » ٠ ودعا المواطنين الى الحرب « فانما آجال الناس محدودة ، فاذا جاء أجلهم لايستأخرون ساعة ولا يستقدمون فاخرجوا لحرب عدوكم ولا تخشوا الموت فكل أجل كتاب » (١٠٦) ٠

لم تكن الخطب الوسيلة الوحيدة للدعاية السياسية ، اذ صحبتها وسائل أخرى ، تتجاوز خبرة « التلقين » التى لا تقدم الخطابة فى معظم الأحوال خبرة سواها ، الى تحقيق التحريك ، كخبرة سياسية متقدمة ، ومن هذه الوسائل المطالبات الجماعية ، وكان أولها حركة جمع التوقيعات على المحضر الوطنى وقد

أشار بها النديم ، وبدأت فى الشهور السابقة على ثورة ٩ سبتمبر حيث وجه عرابى منشورا الى الجماهير أحيطت علما بواسطته بانتقادات العناصر الثورية على وزارة رياض باشا • والحق بهذا المنشـــور طلب كان على المواطنين ان يوقعوا عليه بتوكيل عرابى عن الأمة فى كل ما يتعلق بأحوال البلاد • وقد قام النديم بتوزيع هذا المنشور فى جميع انحاء البلاد داعيا الناس الى نصرة الثورة جامعا التوقيعات على العرائض ، التى اتخذها عرابى بعد ذلك دليلا على انابة الأمة له •

وقد تكررت هذه العرائض بعد أزمة المذكرة الثنائية فى مايو ١٨٨٢ حيث وقع ٩٠ ألفا من الأعيان والفلاحين عرائض قدموها الى درويش باشا يطلبون فيها رفض مذكرة أوربا وابقاء عرابى وعزل الخديو •

وكانت هناك غير هذا وسائل أخرى للدعوة الثورية بعضها قديم من أيام يعقوب بن صنوع ــ وبعضها حديث على عهد النديم ، تلك هى اســـتخدام المسرح كوسيلة للدعوة الثورية ، فقد ألف النديم تمثيلية باسم « الوطن » وأخرى باســم « التوفيق » وقام بتمثيلهما مع طلبة مدرسته ، وحوادثهما « تشف عن أسف شديد على تقهقر مصر وما يحدث فيها من خلل وسوء تدبير وفيهما دعوة الى مقاومة الاستسلام للرقابة الأجنبية المسيطرة على أجهـــزة الحكم » (١٠٧) •

كذلك اتبعت الثورة أسلوب المواكب الجماعية والمظاهرات فعندما عرضت الوزارة على شريف باشا بعد ثورة ٩ سبتمبر وتحفظ فى قبولها اتجه أكثر من « ألفى عمده فى ذلك اليوم والحوا على شريف باشا بقبول الرئاسة » (١٠٨)• وفى أثناء أزمة مذكرة مايو ١٨٨٢ « خرج علماء الأزهر وأعضاء مجلس النواب وأعيان الفلاحين ومندوبو المدارس والمعاهد وفريق كبير من التجار وأصحاب الحرف وساروا الى قصر الخديو وطلبوا رفض المذكرة وعودة عرابى » (١٠٩)• •كذلك فان حركة التوقيع على محاضر عزل الخديو وتنصيب حليم باشا مكانه كانت من أوسع حركات المطالبات فى تاريخ الثورة العرابية •

(جـ) المنظمـــات الجمـــاهيرية :

ومع كل المجهودات السابقة فى الحشد والتنظيم ، نلاحظ نقصا خطيرا فى النشاط الذى يأخذ صفة المنظمات الجماهيرية • ولولا النديم لما تنبهت القوى الثورية أصلا لهذا الجانب الهام • لم تكن الطبقات والفئات الاجتماعية فى مصر قد تبلورت بعد بحيث تصف نفسها فى منظمات جماهيرية إقتصادية أو اجتماعية بل ان مختلف التجمعات لم تأخذ أشكالا تنظيمية ، وان ظهر داخلها بعد نشوب الثورة عناصر ثورية قيادية • وبسبب ضعف الطبقات الشعبية فقد

اقتصرت المنظمات الجماهيرية فى تلك المرحلة على منظمات تعليمية وثقافية ذات طابع خيرى واصلاحى فى الأساس ·

ومن أوائل تلك المنظمات تجمعات المثقفين المصريين فيما عرف بالجمعيات الأدبية والعلمية · وقد أنشأ أول هذه التجمعات « يعقوب صنوع » باسم « محفل التقدم » ثم أنشأ أخرى باسم « محفل محبى العلم » وانتخب لهما رئيسا ، ويعتبر البعض ان هاتين الجمعتين هما نواة الحزب الوطنى القديم ·

ومن المعلومات القليلة المتوفرة عن الجمعيتين نلاحظ أنهما كانتا ـ فيما يبدو ـ وثيقتى الصلة بالحركة الماسونية ، وهو ما يظهر من اسميهما ومن طبيعة الموضوعات التى كانت تلقى فيهما اذ « كان الخطباء جميعا فى محاضراتهم يدعون للحكمة والاخاء بين الشعوب دون تمييز عنصرى أو دينى » · كما ان الاجتماعات كانت تضم « مسلمين ونصارى ويهود » وساهم فيها « شيوخ الأزهر وأعلام الدينيين الآخرين » · كما ان الجمعيتان كانتا تجمعا لمختلف فئات المثقفين اذ « اقبل عليهما طلبة الأزهر وكبار ضباط الجيش المصرى » واهتم هذا التجمع بصفة أساسية « بنشر مبادىء الحرية الأوربية عامة والفرنسية خاصة » اذ كان « تاريخ فرنسا وآدابها من الموضوعات الرئيسية للمحاضرات » مما ضايق الانجليز فدسوا للجمعيتين لدى الخديوى وأتهموهما بأنهما مركزان للثورة ، فمنع التلاميذ والعلماء من حضور اجتماعات الجمعيتين وهكذا أغلقتا أبوابهما فى سنة ١٨٧٤ · (١١٠)·

وعندما دخل النديم مجال انشاء المنظمات الجماهيرية أضفى عليها من طابعه الراديكالى الكثير ، وقد أنشأ أول هذه المنظمات فى أبريل سنة ١٨٧٩ باسم الجمعية الخيرية الاسلامية وحدد أهدافها بالتعاون على فتح مدارس للبنين والبنات لجميع أبناء الشعب بالمجان للفقراء وبمصروفات قليلة للقادرين وتقديم المعونات المالية للفقراء من أهل الاسكندرية · وكان الجانب الثقافى فى نشاط هذه الجمعيات يتمثل عقد ندوات أسبوعية ليتباحثوا فى العلوم الدينية والمعارف وليوودوا بما يبعث الغيرة الوطنية فى قلوبهم ويحببهم فى جنسيتهم المصرية · وكان نشاط الجمعية يحقق هدفين أولهما : نشر التعليم القومى الوطنى ، والثانى : تنبيه الرأى العام وايقاظ الافكار الخامدة والاتجاه الى الحرية بوسيلة انشاء الجمعيات والمحافل الخطابية ·

ودعا النديم ـ أيضا الاقباط ـ الى انشاء « الجمعية الخيرية القبطية » فاستجابوا لدعوته ، ثم أنشأ فى القاهرة جمعية ثالثة هى « جمعية المقاصد الخيرية » · وتألفت جمعيات بدمنهور وميت غمر والمنصورة وشبراخيت وغيرها من البلاد ثم أنشأ النديم بعد ذلك « جمعية التوفيق الخيرى » ثم

« جمعية الأحـرار السودانيين » التى أشرنا الى طبيعة دورها فى فصل سابق .

تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى :

وصف عبد الله النديم فى مقال له ، الانطباع الذى تركه فى نفسه حائزو السلطة الادارية ،فقال ان الخديوى اسماعيل كان « لا يرفع الا الأرازل ولا يقرب الا الأسافل » وأنه أرسل الى الانحاء « كل صخرى الفؤاد وحشى الأخلاق ، وفى الأصل ، ردىء المنبت سيء التربية ، خبيث الطبع ، لا يرعى حرمة للانسانية ولا حقا للدين ولا ذمة للاخلاق » (١١١) وبهذا لخص النديم طبيعة جهاز الدولة الرجعى الذى كان على الثورة أن تواجهه ، لتنتزع السلطة من براثنه .

وتختلف مشكلة الدولة فى الثورات البرجوازية التقليدية ، الى حد ما عن مشكلة الدولة فى مصر ، وفى البلاد التى تتشابه معها فى ظروف النمو . فقد أنشأت البرجوازيات الأوربية التقليدية ، جهاز دولتها المركزية على انقاض التفتت الاقطاعى ، وحاولت فى البداية الا تتدخل فى حياة الناس الا فى أضيق الحدود . وحرص منظرو البرجوازية على التاكيد بان الدولة يجب أن تقصر وظيفتها على مهمتين « الأمن الداخلى والدفاع القومى ، أما المؤسسات الأخرى « التعليم والاقتصاد والخدمة الاجتماعية والعامة والزراعة .. الخ » فيجب أن تظل فى يد تنظيمات أو تجمعات أهلية أو اختيارية . وبرغم أن مطامح منظرى البرجوازية لم تتحقق ، فقد كانت هناك دائما محاولة لتحقيقها .

لقد عرفت مصر لعهود طويلة درجة من المركزية ــ حتى فى ظل النظام الاقطاعى ــ لم تعرفها الدولة البرجوازية ، وهو ما يعود فى جوهره الى ما سماه « ماركس » بالاقطاع الشرقى ، حيث فرض أسلوب الرى الصناعى درجة من تدخل الدولة ، تزايدت حتى عرفت مصر سلطة عريقة فى مركزيتها، انتوت مع ظهور الاقطاع العسكرى وتضخمه فى العصر التركى المملوكى بالذات الى سلطة طاغية ، والى جهاز دولة يملك موروثات تقليدية .

وبينما يعود الى محمد على الفضل فى اعادة تنظيم جهاز الدولة فى صورة حديثة ، فعليه أيضا تقع مسؤولية احكام القبضة الحديدية لهذا الجهاز على كل ما يجرى فى مصر . فقبل حكمه كانت الفوضى الضاربة أطنابها فى أنحاء مصر قد خففت قليلا من السلطة المركزية ولكنه ــ بطبيعة حكمه الشخصى ــ لم يعد للسلطة المركزية مكانتها فحسب ولكنه دعمها بحكم

بوليس باطش ، وبتدخل ذاتي وشخصي في كل المسائل ، وأى مراجعة سريعة لوثائق الحكم في هذه الفترة تدل على أن أبسط وأتفه تفاصيل الحياة العامة في مصر كانت تعرض عليه » (١١٢) ·

لقد أحيا محمد على وعمق الطـابع الاليجاركى للسلطة فى مصر ، فحصرت فى أيد محدودة ، يمارس الواحد منهـا أدوارا سياسـية وادارية وعسكرية متعددة ، واندمجت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى وحدة ، ووضعت كلها فى أيد قليلة ، بل كان هذا العـدد القليل غريبا فى جنسيته عن الوطن ، اذ كانت السلطة فى كل مؤسسات الدولة تقريبا فى يـد العناصر الجركسية والتركية ·

وفى عصر محمد على وخلفائه ، تطورت الأمور على النحو التالى :

● فمع استمرار السلطة الشخصية كلافتة للمرحلة ، حدثت عـدة تفتتات هنا وهناك · والى درجة ما ، فان مصر بدأت تعرف تدريجيا شكلا من أشكال الفصل بين السلطات · وبينما كان القضاء يتمتع بنوع من الاستقلال، فان السلطتين التنفيذية والتشريعية كانتا أقل انفصالا ·وجمع بينهما الوالى ـ أو الخديو ـ فى يده وبينما كان التشريع السائد ينبثـق أصلا من الشريعـة الاسلامية ، فان الدولة لم تكن «ثيوقراطية» مطلقة ، وذلك بطبيعة التطورات الاجتماعية والفكرية ذاتها ·

● ومارس جهاز الدولة فى مصر سلطة القهر الطبقى على مستويين · الأول : قهر المستغلين لمصلحة الذين يستغلونهم ، والثانى : أعم من ذلـك وأكبر ، هو مستوى الاضطهاد القومى أو العرقى · ذلك أن جهـاز الدولة كان محتكرا لعناصر غريبة عن المصريين ، تفخر بطبيعتها الحربية ، وتشعر بالاستعلاء على الأهالى وخاصة أنها تفردت بمهمة القتال طوال خمسة قرون ، بينما اكتفى المصريون ـ بتعبير الدكتور حسين فوزى ـ بصنع الحضارة · وهو ما جعلها تستثير التناقض الحاد مع الشعب المصرى · وأصبح التناقض القومى جزءا من مجموعة التناقضات الاجتماعية التى يحفل بهـا المجتمع المصرى ، ولم يكن هذا التناقض منفصولا عن أرضيته الاجتماعية ، وبرغم أن الاضطهاد القومى أو الدينى ـ من الأكثـرية للأقلية أو العكس ـ يمكـن أن يشكل وجها من أوجه التناقض مع أى مجتمع ، فان درجة هذا التناقض تظل فى اطار ما يسمى « بالاختلاف » أو « التناقض غير الحاد » حتى تغذيها تناقضات اجتماعية أساسية · اذ ذاك تصبح احدى العوامل المهمـة لتحريك التناقض الاجتماعى · ومع تزايد التدخل الأجنبى الأوربى فى الشـؤون المصرية دخل الأجانب الى هذه الخريطة المعقدة ، اذ انضموا الى الفئات الحائزة للسلطة والمدعمة لجهاز القهر الطبقى ·

● أدى انهيار وتفكك نظام « محمد على » الى تغييرات تدريجية فى شكل السلطة ، تمثلت فى اعطاء المصريين الفرصة للمشاركة فيها ٠ وهو ما يعود الفضل فيه الى سعيد ، الذى وجه منشورا الى أحكام الأقاليم ، قال فيه « لقد سنح لخاطرنا أن أجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم فى الأمور الدينية والمدنية من عمد أبناء العرب بنواحى المديريات مع أبناء الترك على سبيل التجربة ، وابراز ما انطووا عليه من الثمرات المقصودة بالذات أو ضدها ، وهنـاك يكون الاقدام على تقديمهم أو بتعيين تأخرهم عن براهين واضحة ، فابتدأنا بتنصيب اثنين من عمد نواحى مديرية المنيا وبنى مزار نظار أقسام وجعلناهما موقعا للتجربة ٠ وأمرنا مدير الجهة المذكورة بتنصيب جانب من العمد حكام اخطاط ٠ والآن تعلقت ارادتنا أن يكون حصول ذلك بسائر الأقاليم فاصدرنا أوامرنا الى المديرين عموما ، وهذا اليكم لتنتخبوا من عمد أبنـاء العـرب المجربين الأطوار المتصفين بحسن الاستقامة والسياسة من يليق بالتقدم لمناصب الحكومة وترتبوا نظار أقسام مديريتكم على الثلث منهـم ، بأن يكون اثنين نظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب ، كما أن حكام الأخطاط يكون منهم ثلاث من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب وقبـل أن ترتبوهم أعرضوا علينا بيان أسمائهم وأسماء بلادهم وأقسامهم وأخطاطهم » (١١٣)٠

ولعل هذه التجربة هى أول محاولة حديثة لاشراك عناصر مصرية فى جهاز السلطة وفى شريحة من أهم شرائحه وهى جهاز السلطة فى الريف، وان كنا نلاحظ أن محاولة سعيد يشوبها التحفظ الشديد ، ولكن العناصر المصرية أثبتت صلاحيتها للقيام بهذا الدور ٠

والى سعيد أيضا ، يعود الفضل فى افساح المجال أمام العناصر المصرية فى الجيش فهو الذى اتجه الى تجنيد أبناء عمد ومشايخ البلاد ، ففتح الطريق أمام أكثر العناصر المصرية نشاطا وفاعلية اجتماعية ، لكى تنتظم فى كيـان ذى طبيعة خاصة هو الجيش ، واليه أيضا يعود الفضل فى فتح باب الترقيـة الى المناصب القيادية العليا فى الجيش أمام العناصر المصرية ٠

وبذلك ألقى بذور الصراع الذى سينشب فى المستقبل القريب بـين هذه القيادات وبين العناصر التركية المملوكية التى كانت تحوز السلطة ٠

على أن هذا لم يكن كل ما حدث ، فالحقيقة أن تغيرات أعمق ، لحقت طبيعة السلطة فى المجتمع المصرى ، كان أهمها أن شكلا جنينيـا من أشكال الفصل بين السلطات كـان يتبلور آنذاك فالسلطة القضائية بدأت تطـل برأسها فى حكم اسماعيل ، بأنشاء مجالس الأحكام ، والسـلطة التشريعية أطلت هى الأخرى خلال عهده بتشكيل مجلس شورى النواب فى سنة ١٨٦٦٠

ومن السذاجة أن نتصور أن مثل تلك الاجراءات لم تزد عن كونها نوع من « الوجاهة السياسية » • فالسلطة ليست « لعبة » وأى تغير فيها ، وخاصة اذا كان ذو تأثير جذرى ، يعبر عن تطورات اجتماعية عميقة قد تحتاج الى مجهود للتوصل اليها ، لايبرر التقاعس عنه أو عدم القدرة عليه ، اهمال خطورة الظاهرة أو التقليل من شأنها • ان اسماعيل الذى كان واعيا بما يفعله ، قد عبر عن هذا الوعى فى قوله لمراسل « التيمس » ان تجاهل الشعور الوطنى المصرى ومقاومته ، سيجعل وجود الأجانب فى مصر مسألة تحتاج لاستمرارها الى القوة والعنف والارهاق (١١٤) • وهو دليل على ادراك الوالى الأوتقراطى ، بأن حركة قومية بدأت بشائرها •

● ومع أن قضية السلطة ليست « مشكلة البيروقراطية » كما قد يتصور البعض ، فان هذه المشكلة هى أحد وجوهها بلا شك • ان مقولة « السلطة » مقولة سياسية ، تحتاج لتحقيقها « لثورة طبقية » ، جوهرها تحطيم جهاز الدولة الرجعى واحلال جهاز ثورى محله ، بينما تعتبر « مشكلة البيروقراطية » مقولة فنية فى علوم الادارة ، تحتاج الى عمل اصلاحى لضمان أحكام حركتها لتؤدى الدور المستهدف منها والبيروقراطية بهذا المفهوم هى أحد وجوه مسألة السلطة • ويبرز هذا الوجه اذا ما تأملنا حقيقة تقول « ان عجلة التطور من المجتمع التقليدى الزراعى الى المجتمع الحضرى المدنى بطيئة لدرجة كبيرة ، ومن ثم كانت الادارة فى مصر ادارة تقليدية اتخذت فيها « القرصنة البيروقراطية » شبح السيد لشعب مغلوب على أمره ، شبح رجل البوليس الظالم » •

وفى عهد اسماعيل ، كما فى العهد الحاضر ، تميز أعضاء هذا الجهاز البيروقرطى بصفات سيكلوجية خاصة ، فالرئيس الادارى ذو روح ديكتاتورية ، والموظفون عموما يتسمون « بالميوعة والقدرة على التلون والتكيف وفقا لهوى الحاكم ، أيا كان سواء فرعونيا فى مصر القديمة أو مملوكا أو تركيا • وأصبحت الدوافع النفسية المحركة لاتجاهات الموظفين السلوكية تتركز فى المحافظة على الوظيفة كمورد رزق ووسيلة الى الترقى الى الدرجات المسموح بها لهم أو انتهاز الفرص وتركيز الجاه فى أيديهم مما يساعد على جمع المال والثراء على حساب الوظيفة » وتميزت البيروقراطية المصرية الى هذا « بسيكلوجية القبيلة » وخاصة فى الريف حيث الاعتماد الأساسى « على الركود وعدم الرغبة فى التغيير • وعلى القرابات والعصبية والبيئية وعلى العادات والتقاليد التى هى فى الواقع أقوى فى حكمها للسلوك من القانون » وهو ماجعل ممثلى السلطة فى القرية يستغلون « ضعف ثقة المواطنين بأنفسهم وجهلهم وعزلتهم وعدم قدرتهم على الاتصال بالحكومة المركزية ، « لممارسة الظلم الاجتماعى والسياسى » ومن هنا كانت البيروقراطية المصرية ، أشبه ماتكون « بالقرصنة

التى تتسم بالجهل والظلم والأتوقراطية » (١١٥) • ولهذا أطلت البيروقراطية برأسها كواحدة من التحديات التى تواجه قوى الثورة ، وتحتاج الى مجهود جاد لمواجهتها •

على أن هذا كله لم ينف الحقيقة القائلة بأن هياكل جنينية لسلطات منفصلة قد ظهرت على خريطة السلطة فى مصر ، ومن هنا فان تعميق هذه الهياكل كان دور الفئات الاجتماعية الجديدة التى ظهرت هذه الهياكل تدريجيا مع نموها ، وبمعنى آخر ، فان الثورة العرابية باعتبارها احدى محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ، طرحت قضية السلطة باعتبارها جزءا من مطامح هذه البرجوازية لتثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى ليكون فى خدمة أهدافها ومصالحها • كانت تلك المهمة أكثر المهمات الثورية الحاحا وخطورة على قيادة الثورة وحزبها• وثمة مؤشرات على محاولات للوعى بالمشكلة وادراك الدور ، فقد عبر عرابى عن فهمه لتلك المهمة فى بداية حركته ، اذ قال فى خطبة له قبل حركة ٩ سبتمبر « ان بعض المتوظفين قد تعلموا وتخرجوا فى مدرسة الاستبداد ، ولذلك يجب أن يوظف موظفون مصريون من أولاد العرب عوضا عنهم ، وهذا القول مناف لما هو حاصل فانه لايوجد فى الوزارة — يقصد وزارة رياض — سوى وزيرين مصريين » وفى كثير من خطبه التالية حمل بشدة على توظيف الأوربيين فى الحكومة (١١٦) •

وهكذا تصاعد وعى قيادة الثورة بمسألة السلطة ، من مجرد انصاف فئة من فئات المجتمع فحسب ، ليطرحها فى أبعادها السياسية الكاملة ، باعتبارها قضية جهاز الدولة ، والمستوظفين « الذين تربوا فى مدرسة الاستبداد » مشتبكة بكل تفاصيل الادارة ، ومشاكل البيروقراطية وتسلل العناصر الأوربية الى المراكز الحساسة فى عصب السلطة •

وبنشوب الثورة ، بدأت — فى حدود وعيها — تخطط لتثوير جهاز السلطة الاستبدادى والرجعى ، وكان هذا يعنى عدة اجراءات أساسية :

● أولها : تطهير الجيش من العناصر التركية والجركسية وخاصة القيادات العليا فيه ، وهى خطوة طبيعية — باعتبار أن الجيش كان طليعة النضال الوطنى والقومى ، وباعتبار أنه أخطر المؤسسات الرجعية لأنه قوة القهر الطبقى المسلحة •

● تعميق الهياكل التى ظهرت كأساس للفصل بين السلطات ، بحيث تتوزع السلطة ، وتتحول من سلطة شخصية يقوم بها أفراد بصفتهم تلك ، الى سلطة موضوعية تقوم بها مؤسسات ثابتة : الخديو يملك ولا يحكم •

والوزارة مسؤولة عن السلطة التنفيذية ، والمجلس التشريعي يمارس دور الرقابة والتشريع ، والقضاء يطبق القوانين .

● تمصير السلطة التنفيذية ، باحلال المصريين محل الأوربيين في وظائفهم والبدء في ذلك بتقليل مرتبات الأوربيين ، والزامهم حدهم كسلطة خاضعة للمصلحة المصرية ، وليست فوقها ، وبمعنى آخر ، تحويل الموظفين الاوربيين الى « موظفين » بكل ماتعنيه الكلمة ، والقضاء على الأدوار الأخرى التي كانوا يلعبونها في جهاز السلطة .

● انشاء مؤسسات ثورية تواجه متطلبات الحرب ، عندما فرضت الظروف ذلك على قيادة الثورة .

على أن الصراعات والانشقاقات التي تعرضت لها جبهت الثورة ، ألقت بظلها على تلك الاجراءات فمنعت بعضها من أن تتحقق وأجلت بعضها الآخر أو حققته بشكل غير متكامل ، كما أن بعض القصور في فهم هذه المسائل كان يحول دون التطبيق السليم والصحيح للأهداف السابقة ، فكيف عالجت الثورة هذه القضية !

(أ) نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش :

اذا كان الجيش هو جهاز القمع الطبقي الرئيسي ، وهو الذي يحتاج الى أضخم المجهودات من قوى الثورة لتحطيمه وبناء جيش ثوري جديد ، فان تفجر الثورة في داخله يوفر على القوى الثورية مجهودا ضخما كانت ستبذله لارساء سلطتها الثورية وما يكبد أعدائها مجهودا ضخما في محاولة اجهاضها .

وقد أدت حركة أول فبراير الى تحويل الجيش الى مؤسسة شبه سياسية نتيجة تدخله في السياسة العامة ورفعه مطالب انتهت بعزل عثمان رفقي وزير الحربية الجركسي وتمصير القيادة العليا للقوات المسلحة ، ثم قدمت ثورة ٩ سبتمبر مطالب سياسية مباشرة ، أصبح معها الجيش ، مؤسسة سياسية فعلية . اذ ذاك بدأت تتبلور نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش :

● النظرة الاولى تقليدية ترى الجيش ، حامي الطبقة السائدة وتحاول أن تقصر وظيفته في هذه الحدود ، وهو ما عبر عنه الخديو توفيق في خطاب ألقاه في احتفال أقيم في ١٢ فبراير ١٨٨١ عقب الهجوم على قصر النيل وحضره جميع الضباط الكبار في الجيش ، وفي هذا الخطاب أعلن الخديو أسفه لما حدث في أول فبراير ، وعفوه عنه ، ثم أكد للضباط أنه « يلزمكم

أن لا تشتغلوا من الآن فصاعدا بشيء خارج عن حدود وظائفكم ، ذلك أن « العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية والامتثال لولى أمرهم » . وأن أكمل الصفات العسكرية هى « الاستقامة والامتثال فى كل الأمور والأحوال » (١١٧) . وكرر رياض باشا ـ رئيس الوزراء اذ ذاك ـ هذه الأفكار ، فقد خاطب الضباط قائلا : « أنتم روح الضبط والربط وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فاذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوبا كما أخذتم مالكم أن تؤدوا ما عليكم وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الأعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا . فعليكم أن تكونوا دائما على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة » (١١٨) .

ولم تكف حتى أكثر القوى الرجعية ذكاء ، من تكرار هذه النغمة محاولة ابقاء الجيش فى أطار حركتها المحدودة ، وهو ما يتمثل فى خطة شريف ـ ممثل الارستقراطية الزراعية ـ الذى رفض تشكيل الوزارة عبر ثورة ٩ سبتمبر ، قبل الحصول على تأكيدات من الجيش بعدم التدخل فى السياسة . وقد عبر لعرابى عن مخاوفه من الدور السياسى للجيش فى قوله : « ان كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومى فيها وهذا وذاك لا يأتيان الا بطاعة رجالها العسكرية » لذلك أوصى الضباط « بملاحظة الدقة فى الضبط والربط لأنهما من أخص شئون العسكرية وأساس قواها واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية فقوموا باداء واجباتها الشريفة » (١١٦) . وقد ظل مترددا فى قبول الوزارة حتى حصل على ضمان من الأعيان وقع عليه ١٥٠٠ من عمد البلاد وأعيانها أظهروا فيها « صداقتهم التامة وخلوص نية الجيش » وضمنوا له « صدق وصحة التعهدات التى من مقتضاها الانقياد لأوامره » وهو ما أكده أيضا « سلطان باشا » فى خطبته امام شريف اذ صرح أن الأعيان « متكلفون بالجيوش المصرية الذين هم فى الحقيقة أبناؤهم واخوانهم » (١٢٠) .

ويتحدد جوهر هذه النظرة فى السؤال الذى وجهه اسماعيل أيوب باشا رئيس قومسيون التحقيق الى أحمد عرابى بعد فشل الثورة ، فقد قال له ، « بدلا من قيامكم بأداء وظيفتكم التى هى حفظ الذات العلية ، هددتموها بالأسلحة التى أعطيت لكم لأجل حفظ تلك الذات السنية وحفظ الحكومة المصرية » (١٢١) .

ومن الطبيعى ـ مع تشدد أصحاب النظرة الأخرى ـ ان تحاول العناصر الرجعية احداث انقلاب فى الجيش يبقى له طابعه كجهاز للقهر ، وتخرجه من العمل السياسى . ولهذا فقد اتجهت هذه العناصر للتحالف مع عناصر أخرى

داخل الجيش لعزل القيادة الثورية وتخريب الصلة بين هذه القيادة وبين قواعدها في الجيش · وأرتكزت المحاولة على احداث تحالف بين القيادات الجركسية والتركية وبين عناصر من صف الضباط والجنود ، وكانت أول هذه المحاولات في مارس ١٨٨١ حيث شرع تسعة من صف الضباط منهم باشجاويش تركى في كتابة عريضة للخديوى ، يؤكدون فيها « أنهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى اليه رؤساؤهم الضباط من حركة أول فبراير · وأنهم لا يرغبون فيهم ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم وانه اذا نقل أى واحد منهم الى أى جهة فلا يعارضون أمرا من الأوامر التى تصدر بذلك » ·

وتكررت المحاولة بعد ذلك بقليل عندما حاول أحد الضباط المستودعين اغراء بعض صف الضباط وعساكر آلاى طرة بقيادتهم ، ثم حاول عدد من صغار الضباط غير المصريين القيام بحركة مشابهة · ويلاحظ أن وراء هذه المحاولات عدد من القيادات الجركسية وعدد من المتصلين بالسراى ، وكرد فعل لمحاولة القوى الثورية ايقاف هذا العمل التخريبى ، تدخلت السراى وعزلت محمود سامى البارودى الذى اختاره الضباط لوزارة الحربية بعد حركة أول فبراير ، وعينت داود يكن صهر الخديوى بدلا منه ، ونشرت جوا من الارهاب البوليسى ، وعينت محافظا للقاهرة كلف باتخاذ اجراءات أمن مشددة تستهدف ايقاف التحرك السياسى داخل الجيش · فمنعت بتاتا اجتماعات الضباط فى المنازل أو فى أحياء المدينة وأنذرتهم بأن وجود اثنين أو أكثر مجتمعين فى المدينة سيؤدى الى اعتقالهم وهو ما أدى الى حركة ٩ سبتمبر ١٨٨٢ ·

● وفى مواجهة هذه النظرة الرجعية لدور الجيش ، قدم الثوار رؤيتهم لمهمة الجيش ، ففى رد عرابى على خطاب رياض الذى طالب الضباط فيه بطاعة ولى الأمر حرص على التأكيد بأنه وزملاؤه « يريدون الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة ، وذلك لا يتم الا بأنشاء مجلس النواب وايجاده فعلا · وفى رده على خطبة شريف فانه مع تعهده باحترام النظام ، واعترافه بوظيفة الجيش وواجباته التى من أعظمها « حفظ البلاد ومن فيها » تحفظ بأن الجيش مع استعداده لتنفيذ القوانين والأوامر فانه يأمل أن تكون هذه وتلك « فى خير وقاضية باصلاح شؤون البلاد » كما لم يتنازل عما أسماه « حقوقا معلومة للجيش يمنحها له القانون » (١٢٢) · ويرجو أن ينالها على يد الوزارة ·

بلور عرابى فكرته بعد ذلك فى حديث له مع بلنت ، أدلى به فى فبراير ١٨٨٢ ، اذ قال « ان الجيش هو القوة الواقفة الآن بين مصر وحكامها الأتراك الذين لا يحجمون عن تجديد مظالم اسماعيل فى أى وقت اذا لاحت لهم فرصة· مع أن المراقبة الأوربية تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون ،

الا أنها لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضى أجل المراقبة » وأضاف عرابى « لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم فى مجلس النواب ، ونحن نؤيدهم ــ أى النواب ــ حتى لا يخدعوا ولا يضغط عليهم بالقوة ، ومتى عرف برلماننا كيف يتكلم تنتهى مهمتنا نحن الجنود ، ونحن مصممين على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون اسكات صوته » (١٢٣) ٠

عبرت المادة الرابعة من برنامج الحزب الوطنى عن الرؤية نفسها لمهمة الجيش فأشارت الى مجلس النواب التركى الذى اكره على الصمت وقالت ان الوطنيين المصريين « فوضوا أمرهم الى أمراء الجهادية وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو ٠ وليس فى عزمهم ابقاء الحال على ما هى عليه ، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ٠ وان أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس ٠ فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها » ٠

وفى مواجهة محاولات التآمر ، اتجهت قيادة الثورة الى تمصير قيادات الجيش العليا وتطهيره من القيادات غير المخلصة أو المشكوك فى ولائها ٠ فبدأت بتطهير الآلايات الثلاثة التى قادت حركة فبراير من العناصر المترددة أو التى رفضت الاشتراك فى الثورة ، ثم تمكنت من تحريك المطالبات بعزل بعض قواد الآلايات الذين لم تثق الثورة فى موقفهم ٠ فعزل قائد آلاى القلعة بناء على طلب تقدم به ضباط الآلاى ، وعين بدلا منه أحد القواد الذين تثق بهم قيادة الثورة كما عزل قائد آلاى الطوبجية بحركة مشابهة ٠

وتمت المحاولات ــ وكانت محدودة فى البداية ــ بعمل سياسى ديمقراطى بين صفوف الجيش ، اذ كانت العناصر الثورية فيه تجمع الضباط حولها وتتقدم بعرائض وطلبات جماعية الى الوزارةتطلب استبدال قواد الآلايات بغيرهم وهو أسلوب غاية فى الذكاء كما يدل على تقدم ــ حتى بالنسبة لعصرنا ــ فى تطبيق مبدأ مقرطة السلطة ٠ وبنفس هذه الوسائل رفضت التعليمات الخاصة بمنع اجتماعات الضباط ٠ وردها أمراء الآلايات الى وزارة الحربية لأنها ــ بتعبير عرابى ــ « مهينة للشرف العسكرى » ٠

ولم تغفل قيادة الثورة الاصلاحات التقليدية فطورت التشريعات والقوانين التى تحكم العمل بالجيش ، وصدر قانون جديد للمرتبات سبق أن أشرنا الى ما يتضمنه ، كما صدرت قوانين أخرى لتنظيم الاجازات العسكرية البرية والبحرية وتسوية أوضاع الضباط المحالين الى الاستيداع ٠ وتنظيم التعليم فى المدارس الحربية ٠

وبتولى عرابى لمنصب وزير الحربيــة فى وزارة البارودى ، نشرت السلطة الثورية ظلها تماما على الجيش · وقد بدأ عرابى عمله فى تثوير الجيش باجراء عملية تطهير واسعة فأحال ٣٠٠ من الضباط العاملين والمستودعين الى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وأغلبهم من الترك والجركس (١٢٤)· ثم تبعها بحركة ترقيات شاملة تضمنت تصعيد عدد من العناصر الثورية الى قمة السلطة فى الجيش · فرقى ٦ الى رتبة لواء كان بينهم أبرز زعماء الثورة (يعقوب سامى وعلى فهمى وعبد العالى حلمى وطلبه عصمت وعلى الروبى) و ٦ آخرين الى رتبة أميرالاى ، و ٢٠ الى رتبة قائمقام و ١٨٠ الى رتبة الصاغ ، و ١٥٠ الى رتبة يوزباشى ، و ٣٠٠ الى رتبتى ملازم أول وثان ، وبهذا شملت الترقيات حوالى ستمائة ضابط وهى نسبة كبيرة ، وكان النصيب الأعظم من هذه الترقيات للقيادات الوسطى والصغرى فى الجيش · وقد انهت عمليات التطهير والتصعيد السيطرة التركية الجركسية على الجيش اذ لم يبق به من الضــباط الجراكسة سوى ٨١ ضابطا فقط (١٢٥) ·

ومع أننا لم نعثر على قوائم بأسماء ومواقع العسكريين الذين كانوا منظمين فيما عرف بالحزب العسكرى ، فاننا اذا اعتمدنا على تقييم القوى التى اجهضت الثورة ، فسنجد أن مجموع الضباط الذين اتهموا بالانضمام الى الثورة بعد فشلها والذين فصلوا من الجيش وجردوا من رتبهم ونياشينهم وحرموا حتى من المعـاش ، قد بلغوا حـــوالى ٢٥٠ ضابطا منهم ٤ أميرالات و ٦ قائمقامات و ٢ صاغات ، و ١٠٣ يوزباشيا و ١١١ ملازما أول و ٣٠ ملازم ثان · واذا ما اعتبرنا هذه العناصر هى العمود الفقرى للتنظيم العسكرى فى الجيش ـــ وهو مجرد افتراض ـــ فسنلاحظ أن الكوادر الثورية لم تكن قليلة كما أن معظم أعضاء التنظيم كانوا من الضباط الصغار ـــ فيما عدا ١٠ من كبار الضباط ·

(ب) تسييس السلطة التنفيذية :

من أبرز مظاهر تفتت السلطة فى شكلها التقليدى ، ظهور مؤسسة سياسية هامة فى أواخر عهد اسماعيل ، هى « مجلس النظار » · ذلك أن ظهور هذه المؤسسة قد سيس السلطة التنفيذية ، فلم تعد مجرد ادارات ومصالح متفرقة تابعة مباشرة لولى الأمر ولكنها أصبحت مؤسسة تنفذ سياسة عامة يضعها مجلس متكافل فى تحمل مسؤوليتها ، ومسؤول أمام ولى الأمر ، أولا ثم أمام المجلس التشريعى ثانيا ·

وحتى عام ١٨٧٨ ، كان النظار مجرد موظفين لدى الخديو ، ينفذون الأوامر التى يصدرها ، باعتبارهم رؤساء لوزارات أو نظارات متخصصة وفنية هى نظارات الداخلية والمالية والمعارف والحقانية (العدل) والحربية والبحرية،

والأشغال والخارجية والأوقاف والزراعة والتجارة • وكان الشكل الذى يجمع هذه النظارات يسمى بالمجلس الخصوصى العالى ، الذى أضيف الى عضويته عدد من الباشاوات كان الخديو يصطفيهم ليعاونوا النظار ويشتركوا معهم فى وضع القوانين واللوائح العامة وتسيير دفة الحكم فى البلاد • وينعقد هذا المجلس برئاسة الخديو • والملاحظة العامة عليه أنه « لم يكن مسؤولا عن سلطة الحكم ، بل كان اعضاؤه مجرد سكرتيرين أو موظفين فى معية الخديو ، ليس لهم سلطة ولا تربطهم رابطة اللهم الا اختيار ولى الأمر لكل منهم » (١٢٦) • فهو ليس مجلس وزراء متضامن فى المسئولية ، مستقل بالهيمنة على الادارة الحكومية ، ولكنه مجموعة من الافراد المعاونين للخديو •

وعلى حد تعبير « لانــدر » فانه « فى حكومات الاســتبداد الشرقية ، لا يتصرف الوزراء عادة وفق مبادئهم » • ليس لأنهم خالون تماما من أى مبدأ ، وانما لأن ذلك يتضمن مخاطرة لا حد لها بأنفسهم • فالعقل الاستبدادى عقل تآمرى فى الأساس فضلا عن بوليسيته وذاتيته الشديدة • وهذا ما قد يدفعه الى استحداث مؤسسات تتضارب وتتصارع مؤمنا بأن أحداث الانشقاقات والصراعات حول المسائل الصغيرة لكى ينشغل الجميع بالصراع على الاختصاصات عن منافسة ولى الأمر فيما يحوزه من سلطة • ولهذا فان اسماعيل بعد ان انشأ « مجلس النظار » ، استحدث منصبين أقــرب ما يكونا الى منصب نائبى رئيس الوزراء ، هما منصبى مفتش الوجه القبلى ومفتش الوجه البحرى • وقد استوليا على السلطة الادارية والمالية بأمر الخديو ، ويقول النديم واصفا الدور الذى كان يلعبه عمـــر لطفى وحسن راســـم اللذين توليا هذين المنصبين أن اسماعيل « أرسل عكوش وعمر لطفى وسلطان ــ يقصد محمد سلطان باشا ــ لاكراه الأهالى على تسليم الأطيان فاغتصبوا له تفاتيش الصعيد ثم استعمل حسن راسم على الأقاليم البحرية ليتم الخراب ويعـــم الرزية ، فاستخلصوا له تفاتيش الوجه البحرى ، وكان العربون السلب وبقية الثمن الضرب » (١٢٧) • ويرى الأستاذ الرافعى أن اسماعيل استهدف من « نظام مفتشى العموم أن تتعارض السلطتان حتى تكون كل منهما رقيبة على الأخرى فيطمئن على ســـلوك كلتيهما وهى قاعدة معـــروفة ومألوفة فى حــكومات الاستبداد » (١٢٨) •

وعلى أى الأحوال فان انشاء « مجلس النظار » قد بذر البذور الأولى لهيكل سلطة منفصلة ، هى السلطة التنفيذية ، التى قامت منذ ذلـك الوقت على أسس سياسية ومع أن هذا المجلس قد أنشىء نتيجة لاقتراح لجنة «التحقيق العليا الأوربية » ــ التى رأت بعد دراسة مشكلة الديون أن انفراد ولى الأمر بالسلطة هو سبب الاضطراب فى شؤون مصر الماليـــة ، واقترحت انشاء المجلس ليكون سلطة مسؤولة عن الحكم ــ فان هذا لاينفى أهميـــة التغيرات التى أحدثتها نشأة هذه المؤسسة الهـامة •

وفى الخطاب الذى وجهه اسماعيل الى نوبار مكلفا اياه بتشكيل الوزارة بحيث تكون على هيئة « مجلس نظـــار » ، حدد صورة هـــذه المؤسسة على النحو التـــالى :

● ان الهدف من انشاء مجلس النظار هو « اصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى ادارات ممالك أوربا » وهـــو ما يعنى انشاء « سلطة يكون لهـــا إدارة عامة على المصـــالح » وذلك عوضـــا عـــن « الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية » ولم يكن هذا يعنى تنازل الخديو تماما عن سلطته فهدفه أن يقوم « بالأمر من الآن فصـــاعدا باستعانة مجلس النظار والاشتراك معه » وان كان قد ترك رئاسة المجلس تماما لرئيسه • وحدد القاعدة العامة التى يعمل على أسسها المجلس المذكور فى أن الوضع يستلزم « أن يكون النظار بعضهم لبعض كفيلا ، فان ذلـــك أمر لازم لابد منه » وهو ما يعنى الأخذ بمبدأ التكافل فى المسئولية الوزارية•

● ومن حيث الاختصاصات أعطى خطـــاب الخديو المجلس ســـلطة ، « التفاوض فى جميع الأمور المتعلقة بالقطر ، على أن يصدر قراراته بالأغلبية ويصدق الخديو على هذه القرارات ليتولى كل ناظر فى حدود وزارته تنفيذها»• واختص الخطاب الوزير بتعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضـــبطيات بموافقة رئيس الوزراء وبتصديق الخديو • أما توقيف الفئـــات السابقة فيختص به الوزير ورئيس الوزراء ، فى حين أن فصلهم لابد معه من تصديق الخـــديو •

وبالنسبة لكبار موظفى الدولة يعينهم الوزير بتصديق الخديو ، وليست المسألة كذلك بالنسبة للوظائف الصغيرة التى أصبحت من اختصاص الوزير مباشرة • وفى هذا الاطار فان للوزير السلطة الكاملة فى حدود وزارته •

وبهذا التحديد الجديد لسلطات المجلس ، ظهرت مؤسسة سياسية هامة فى تركيبة السلطة فى مصر ، ولانها كانت تعبر عن بداية انقلاب فى السلطة، لم تسلم من محاولات ايقاف النمو ، فقد أدخل اسماعيل نفسه تعـــديلا على اختصاصات المجلس فى مارس ١٨٧٩ ، حـــين أكد لابنه توفيق ـ فى خطاب تكليفه بتشكيل الوزارة ـ أنه وان كان لم يخطر بفكره قط « الانفراد عن وكلائى ، بل غاية قصدى أن أكون معكم باتحاد تام » فانه يرى أنه « قبـــل أن يقر مجلس النظار على أى قرار مما يتعلق باللوائح أو الاحكـــام التى ـ‍ـم من أحد النظار أن تعرض على مع أسانيدها من طرف الناظر التى هى من خصايصه ، حتى يمكننى أن أحيط المجلس علما بجميع ما يتراءى لى من التدابير اللازم اتخاذها ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور ارادتى

بذلك ، لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت على انما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة » (١٢٩) ٠

وهكذا استعاد ولى الأمر بعض سلطته التى تنازل عنها للمجلس ، ثم جاء توفيق فألغى المجلس مؤقتا فى بداية عهده ، وعين نظارا منفصلين تحت رئاسته هو ، وحدد تصوره لدور المجلس في البيان الرسمى الذى نص على أن « كل ناظر يكون مسئولا عن جميع الأمور المختصة بنظارته ومن الآن فصاعدا ستجرى رؤية جميع المعضلات بمجلس عال ينعقد تحت رئاسة الجناب العالى الخديوى » ٠ وحدد المسألة أكثر فى خطابات أرسلها الى النظار الذين عينهم فأكد « أن مجلس النظار صار لغوه وابطاله وتقرر لدينا أن كل مينستر (ناظر) يكون مسئولا عن الأشغال المنوطة بادارة نظارته وأن المواد التى كان جاريا تقديمهم ورؤيتها بذلك المجلس ، يكون النظر فيها من الآن فصاعدا بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رئاستنا » (١٣٠) ٠

عاد توفيق بعد شهر ، فعدل عن هذا القرار وكلف نوبار بتشكيل وزارة جديدة ، وأكد له فى خطاب التكليف أنه « لما أخذ أخيرا زمام رياسة مجلس النظار لم يخطر بفكرى اعادة الحكومة الشخصية وانما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تأييد العلاقة المحكمة بينى وبين أعضاء هيئة النظار ٠ ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمرا قطعيا ، ولا أمرا مخالفا للأصول التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة أعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم » ٠ ومع تأكيده على احترام الأسس التى وضعها مرسوم ١٨٧٨ بانشاء مجلس النظار ، حفظ الخديو الجديد لنفسه « حق حضور جلساته وتولى رياسته عند الاقتضاء » ٠ وفيما عدا هذا فقد طبق مرسوم أغسطس كما هو ، فترك لرئيس مجلس النظار اختيار الوزراء « وأكد أن المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب أسرارها ومفتشى الأقاليم ومديرى الادارات المهمة لا يكون تنصيبهم ولا عزلهم الا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا ، أما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأسا من نظارهم الذين هم تابعون لهم » (١٣١) ٠

وكان هذا هو آخر التعديلات التى انفرد ولى الأمر بادخالها على وظائف واختصاصات مجلس الوزراء كمؤسسة سياسية قبل أن تنشب الثورة ، ويصدر الدستور ، فيحدد مهام واختصاصات مجلس الوزراء بوضوح ، على النحو الذى شرحناه فى الفصل الثالث من هذه الدراسة ٠ ثم فرض الواقع السياسى نفسه فاصبح مجلس النظار سلطة سياسية حقيقية لا شكلية ، يخطط للسياسة العامة ، ويقدم رئيسه فى خطاب قبوله التكليف بتشكيل الوزارة برنامجا سياسيا ، ولا يستقيل ــ اذا ما استقال ــ الا لأسباب سياسية ٠

على أن انشاء مجلس النظار ـ باعتباره القمة السياسية للأجهزة الادارية لم يحسم قضية السلطة فى المجتمع المصرى اذ كان مجرد تغير هام فى شكل الحكم . أما حسم قضية السلطة فقد تطلب عملا ثوريا انقلابيا وذلك فى ضوء الحقائق التالية :

● ان المصريين ظلوا مع هذا بعيدين عن تولى مراكز حساسة ومؤثرة فى السلطة ، فالنصيب الأكثر أهمية الذى أخذوه من هذه المراكز هو توليهم لمنصب العمدة فى الريف ، ومع أهمية هذا المركز فى جهاز السلطة فانه يظل أدنى مرتبة من حيث التأثير فى رسم السياسة العامة .

وكانت البلاد مقسمة الى ٢٢ وحدة ادارية منها ثلاثة عشر مديرية وتسع محافظات . وبينما كانت المحافظات فى الأساس مدنا وموانىء ، كانت المديريات تضم المدن الصغيرة والعزب والكفور ، وقسمت كل مديرية الى مراكز، والمراكز الى أقسام ، والأقسام الى النواحى والقرى . وبينما تولى السلطة فى القرى العمدة ، يساعده عدد من المشايخ ، وقوة لحفظ الأمن من الخفراء ، فان السلطة فى المركز يتولاها المأمور تساعده قوة أكثر تنظيما ، هى الضبطية أو قوات البوليس ، وعلى قمة الجهاز الادارى الاقليمى يوجد المحافظ أو المدير .

ومنذ عهد اسماعيل حل العمدة محل شيخ البلد ، فى رئاسة القرية ، وهو المنصب الذى أصبح منذ ذلك الوقت تاليا للعمدة . والأهم من ذلك أن معظم العمد أصبحوا فى ذلك العهد من المصريين . وهكذا ظهر « المصرى » ليؤدى مهمات العمدة فيكون « حلقة الاتصال بين الفلاحين والحكومة » ، ويمارس سلطات ادارية واسعة فى قريته ، يستمدها من وظيفته ومركزه الاجتماعى فى القرية التى كان يعتبر زعيما أبويا لها ، كما كان مسؤولا عن السهر على جباية الضرائب وارسال أفراد القرعة العسكرية وتجهيز عمال السخرة وغير ذلك » (١٣٢) .

وأهم من ذلك كله أن العمدة كان يتم اختياره بالانتخاب ، ورغم شكلية العملية فان لها دلالة هامة على مشاركة الفلاحين فى اختيار الذين يحوزون السلطة ، وكانت عملية الانتخاب تتم « بان يجتمع الفلاحون ويقسمون أنفسهم الى مجموعات تبعا للمرشحين ثم يدلون بأصواتهم علانية ، وعند فحصها يعتبر أكثر المرشحين حصولا على الأصوات معينا ، الا اذا اعترض ناظر القسم وعند ذلك يعاد الانتخاب » (١٣٣) ليس هذا فقط بل ان عزل العمدة بناء على شكاوى الفلاحين كان ممكنا ولكن بعد موافقة مدير الاقليم ووزارة الداخلية (١٣٤) .

وزاد من مشاركة المصريين فى السلطة انتقالهم بعد ذلك الى مستويات أعلى قليلا ، فقد لاحظ اسماعيل أن الصلات بين الأجهزة الادارية غير متينة ، مما يعرض السلطة الادارية لاخطار فقدان الاتصال ، ولذا حاول ان يخلق هذا الاتصال قانونيا وبدأ بتكوين مجالس من العمد فى المراكز والمديريات لتشارك هذه المجالس دراسة شؤون الاقاليم المحلية • ورغم ما يشوب هـــذه المحاولة من عيوب تتمثل فى افتقاد العمد المصريين أصلا للخبرات التى تمكنهم من المشاركة الديمقراطية القائمة على فهم صحيح للمسائل محل النقاش فى مثل هذه المجالس ، فقد كانت على الأقل تدريبا على المشاركة فى الحـــكم ، دعمت وصول المصريين الى المستويات الوسطى للسلطة • وبرغم هذا كله فان القيادات العليا والسياسية التى تحوز السلطة الحقيقية ظلت فى أيد غريبة جنسيا عن المصريين • اما من الأتراك أو الجراكسة • وأخيرا من الأوربيين •

● ويعتبر ظهور الأوربيين فى جهاز السلطة أشد الأخطار التى واجهت القوى الثورية ، واستفزت غضبها • وذلك فى ضوء ثلاث حقائق :

● أولهـا : كثرة عدد الموظفين الأوربيين بشكل مزعج ، فقد ذكرت « الاجبسيان جازيت » فى مايو ١٨٨٢ « أن الأوربيين الموظفين بدوائر حكومتنا يبلغ عددهم ٩٧٠ منهم ٢٤٧ تليانيا (ايطاليا) و ٢٠٩ فرنسيين ، ١٥٢ انجليز و ٨١ مالطيا و ٦٦ نمساويا و ٨١ يونانيا » ويضاف الى هؤلاء ٣٥٥ يعملون فى مؤسسات ذات طبيعة خاصة كالدائرة السنية والقضاء وصندوق الدين ، منهم « ١١٧ فرنسيا و ١٠١ تليانى و ٣٥ نمسوى و ٣٢ انجليـزى و ١٣ مالطيا و ٢٤ يونانيا » (١٣) •

● والحقيقة الثانية : انتشارهم فى جميع أجهزة الدولة ، فقد ذكرت « التيمس » نقلا عن تقرير أرسله القنصل البريطانى العام فى مصر «ماليت» الى وزير الخارجية البريطانية «جرانفيل» أن الأوربيين كانوا يعملون فى المصالح الآتية : الديوان الخديوى ،المعية السنية، رئاسة مجلس النظار،وزارة الخارجية وزارة المالية ، المراقبة العمومية ، ادارة الاحصائيات ، ديوان الرســومات ، الفنارات ، دارالسكة ، نظارةالحربية ، نظارةالبحرية ، نظارةالمعارف ، نظارة الأوقاف ، نظارة الداخلية ، محافظة الاسكندرية ، محافظة بور سعيد ، محافظة السويس ، محافظةالعريش ، ادارةالمجلسالبلدى ، ادارة الغاء الرقيق ، مجلس الصحة البحرية والكورنتينة (الحجرالصحى) ، مجلس الصحة ، نظارة الحقانية، نظارة الأعمال النافعة ، ادارة السكك الحديدية ، ادارة التلغراف ، ثغــر الاسكندرية ، ادارة الرسومات (الكمارك) ادارة البوسطات ، ادارة البواخر الخديوية ، ادارة الملاحات ، ادارة أملاك الحكومة ، الدائرة السنية ، صندوق الدين العمومية ، مأمورى ادارة ديوان الافوكاتية محكمة الاستئناف ، محكمة البداية بمصر ، محكمةالبداية بالأسكندرية ، محكمة البدايةبالمنصورة(١٣٦)•

● أما الحقيقة الثالثة : فهى حصول الأجانب على مرتبات ضخمة جدا . وهو ما يستنزف أموال الشعب من ناحية ، ويؤشر بتوليهم مناصب حساسة فى قمة الأجهزة الادارية من ناحية أخرى ، فقد ذكرت « الأجبسيان جازيت » فى احصائها السابق أنه وان كان المتوسط العام للمرتب السنوى للأوربيين هو ٢٦٢ جنيه ، وهو متوسط ليس قليلا فى ضوء متوسط المرتبات العام فى الحكومة المصرية اذ ذاك ، فان الموظفين الأوربيين اختصوا أنفسهم بمعظم المناصب العليا فى الدولة ، وبالتالى بأعلى المرتبات • فقد كان منهم ٧ ماهيتهم أكبر من ١٢٠٠ جنيه سنويا ، ومن هؤلاء من يصل مرتبه السنوى الى ٢١٠٠ جنيه وأكبر الماهيات ٣٠٠٠ جنيه فى العام ، بينما يزيد المتوسط العام للموظفين الأوربيين العاملين فى المؤسسات ذات الطابع الخاص فيصل الى ٣٥٠ جنيه فى العام ، منهم ١٦ يتقاضون أكثر من ١٢٠٠ جنيه فى العام(١٣٧)

ومن ناحية أخرى ارتبط مستوى المرتبات بدرجة نفوذ الدولة التى ينتمى اليها الموظف الأجنبى ، فالدول ذات النفوذ القوى فى مصر ، تحصل لموظفيها على مرتبات ضخمة ، وهو ما نلاحظه اذا ما راجعنا التصريح الذى ألقاه جرانفيل وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم نقلا عن تقرير ماليت فقد ذكر أن «ماهيات الاوربيين سنويا ٤٩١ر٣٧٣ جنيها انجليزيا ، ويبلغ عددهم الكلى ١٢٨٠ نفرا ، منهم ٣٢٨ فرنساويا وماهياتهم ٥٦٢ر١١٥ جنيها و ٢٦٩ انكليزيا وماهيتهم ٢٤٠ر٩٦ جنيها و ٣٥٨ ايطاليانيا وماهياتهم ٧٠٦٥٠ جنيه (١٣٨) • وتؤشر هذه الارقام الى أن المتوسط العام لمرتب الموظفين الانجليز والفرنسيين متقارب الى حد ما (٣٦١ جنيها و ٣٥٥ على التوالى) فى حين أن مرتبات الايطاليين تدور فى حدود متوسط مائتى جنيه سنويا تقريبا •

ان هذا الأخطبوط الضخم كان يشكل خطرا حقيقيا على أى محاولة لتثوير ومقرطة السلطة ، فحتى الموظفين الأوربيين الصغار ، كانوا يمارسون عملهم بشعور حقيقى بالسيادة نابع من احساسهم بالتفوق على المصريين • فضلا عن أن الادارة المصرية كانت تحتاج الى خبرات بعضهم ، وكان هذا جميعه يدور فى مناخ سياسى يعطى الأجانب سيطرة فعلية على الادارة المصرية •

● والآن : هل تمكنت القوى الثورية مما من تسييس السلطة التنفيذية؟ حددت قيادة الثورة العرابية رؤيتها لتسييس السلطة التنفيذية فى مجموعة اجراءات وتحديدات نظرية وعملية :

● فقد أشار عرابى فى مذكراته ، الى أنه من بين الأفكار التى نشرها بين تمرد أول فبراير و ٩ سبتمبر ١٨٨٢ « تفريط الحكومة فى حقوق الأمة، وبيعها كثيرا من الأراضى للأجانب ، مع تعيين كثير منهم فى ادارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة » (١٣٩) • وأدان برنامج الحزب الوطنى — الذى صدر فى نهاية العام نفسه — كثرة الموظفين الأجانب الذين « لا يقدرون

على القيام بوظائفهم ولايراعون حق الشرف والاستقامة، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لايوازى خمس راتب الاجنبى »· وأشار البرنامج الى أن أعضاء الحزب لا يخفى عليهم فيما يتعلق بالادارة « شيء من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لاذاعته » وان هذا « الاسراف الخـــارج عن الحــد » يتضمن « وجود الظلم وخلل الادارة » ·

● وأرسل شريف ـ عقب توليه الوزارة مباشرة ـ منشورا بالقواعد الأساسية التى يجب أن يسير عليها المديرون والمحافظون ، وقد تضمن هذا المنشور حثهم على الاستقامة واقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الأمن ، ونبههم الى مبدأ من أهم المبادىء فى تشكيل جهاز الدولة الجديد ، وهو الفصل بين السلطة الادارية والسلطة القضائية (١٤٠) ·

وعنيت وزارة شريف بوضع قوانين للموظفين ، وقد أشار شريف فى المذكرة التى رفعها الى الخديو طالبا استصدار هذه القوانين الى ضرورة وضعها لتنظيم الشروط التى « يلزم مراعاتها فى قبول المستخدمين من أى رتبة كانوا بالمصالح الملكية وترقيتهم ورفتهم ليكونوا آمنين مما عسى أن يحصل فى أى وقت من الاجراءات الاستبدادية التى يترتب عليها منع تقــدمهم وتعويق ترقيتهم » · ويقول عرابى فى مذكراته تعليقا على هذه القوانين أنه هو الذى التمس من شريف اصدارها ليكون هناك قانون شامل « يعين للرؤساء حدودهم ، ويبين للعمال حقوقهم ، ويكف يد الظالم عن جميع الداخلين فى خدمة الحكومة كبارا وصغارا » مما يؤدى الى القضاء على « اختلال الاشغال وفساد الأعمال وانصراف النفوس الى الشهوات واتباع الاغراض » كما أنه سيكون « بمنزلة اصبع يفقأ عيون الرقباء يقصد الرقابة الأجنبية » ويد قوية تكره أهل العسف على عدم الخــروج من الدائرة التى خطت ، ويمنع صنيعة الأمير ومحسوب الخطير من الدخول فى خدمة الحكومة ما لم تتوفر فيه اللياقة المطلوبة والعفة المرغوبة » (١٤١) ·

● جاءت هذه الاجراءات تطبيقا لايمان الثورة بضرورة الفصل بين السلطات بشكل يعطى كلا منها استقلاليته · والى هذا أشار شريف فى برنامج وزارته ، فذكر أنه سيبذل جهده « فى تحديد القوى العمومية أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين ، والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها ، والقوة التنفيذية ، وتعيين خصائص واختصاصات كل قوة منها وحدودها » (١٤٢) · وهو ما يعنى تحديد اختصاصات السـلطة التنفيذية بحيث لا تتداخل فى اختصاصات السلطتين الآخريتين ، كما يعنى تحديد العلاقة بين السلطات · وقد طلب رئيس الوزراء محمد شريف من المحافظين فى الخطاب الذى أخطرهم فيه بتوليه منصب رئيس الوزراء عدم التدخل فى أعمال القضاء ·

وجاءت المادة ٢٠ من الدستور ـ الذى صدر فى عهد وزارة البارودى ـ لتحدد علاقة السلطة التنفيذية بمجلس النواب • وقد نصت هذه المادة على « ان يكون للنواب الحق فى الاشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين خلال دور الانعقاد وان يقدموا بواسطة رئيسهم الى الناظر المختص كل ما يعن لهم من النقد على ما قد يبدو من أى موظف عمومى من سوء الادارة أو الخلل أو الاهمال فى تأدية الواجبات » وهو ما يعنى وضع أعمال الموظفين العموميين تحت رقابة المجلس ، وسيطرة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، والحد من نفوذ وفساد العناصر الأجنبية فى الادارة المصرية • خاصة وان حكومة البارودى قد عدلت مشروع هذه المادة الذى قدمه شريف ، وبعد ان كانت ملاحظة النواب واجبة أثناء انعقاد المجلس أصبح نصها عاما (١٤٣) • أى أن المجلس أخذ سلطة الرقابة الدائمة على أعمال الموظفين •

انزعج الأجانب لهذا الاتجاه الذى نتج عنه التوفير فى بعض المصروفات غير الضرورية • فقد كان البرنامج الوطنى يقضى ـ كما يقـــول بلنت ـ « بالاقتصاد فى المرتبات غير الضرورية وعدم السماح بأن يشغل رجل واحد وظيفتين ويتناول مرتبين » (١٤٤) •

حرص مجلس النواب على الاهتمام بممارسة دوره الرقابى على أداء مؤسسات الدولة لأدوارها ، فقدم الأعضاء اقتراحات بتكليف الحكومة بوضع قانون لتنظيم أحـــوال العمد والمشـــايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم ، (١٤٥) • ووضع نظام لمشايخ البلاد (١٤٦) • كما قدم بعض أعضائه ما يشبه الاستجواب حول أعمـــال مصلحة المساحة ، وكانت تتميز بسيطرة الأجانب عليها ، فسأل مقدم التقرير وزير المالية عن أعمال مصلحة المساحة ، وبيان ما هو منسوب اليها من اختلال فى نفقاتها ومقدار ما مسحته من الأراضى (١٤٧) • ووعد وزير المالية بتقديم الاجـابة عن استفسارات النواب (١٤٨) • وقرر المجلس تعيين لجنتين « لتخفيف بعض الشكاوى التى رفعت على مصلحة المساحة وعلى ادارة الجمارك ، واظهار فى وجوه الخلل فى أعمال الموظفين الأوروبيين ، ورفض مسيو كاليار مدير الجمـــارك أن يحضر جلسات التحقيق وعارض فى أعماله » (١٤٩) •

وعلينا أن نتوقع ان مثل هـذه المحاولات لتثوير ومقرطة الســـلطة التنفيذية لم تكن لتؤتى أكلها سريعا ، فقد كان من الصعب السيطرة على جهاز عريق فى استبداديته وفرديته كجهاز السلطة فى مصر ، خاصة ان الثورة لعدم امتلاكها لتنظيم حزبى قوى ، وذو تاريخ لم تتمكن من تربية كوادر قنية تتمكن من تولى مناصب السلطة القيادية ، واضطرت الى الاعتماد الى حد ما على بعض الكوادر القديمة ، خاصة أن الكثير من هذه الكوادر قد أعلنت موافقتها على خطة الثورة شكليا •

ولكى تبدو المسألة فى وضعها الحقيقى وتتحدد المصاعب المحيطة بها ، فمن الضرورى أن نتصور عمق الميراث الذى حمله جهاز الدولة . يذكر الشيخ محمد عبده فى مذكراته أن الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة رياض ، بابطال الضرب بالكرباج فى تحصيل الأموال الاميرية قد عجب لها كثير من الناس وقالوا . « كيف يمكن أن يحصل مال من الفلاح بدون ضرب ، وأنكرها كثير من المديرين ، وظنوا أنها انما قد هدمت ركنا عظيما من سلطان الحكومة » .

ويضيف الأستاذ الأمام ان الأوامر المشددة التى صدرت بمنع الحبس لتحصيل الحقوق سواء أكانت أميرية أم شخصية « لقى تنفيذها مصاعب ومقاومات شديدة ، لتمكن الميل الى الظلم من أنفس أكثر الحكام » . ليس هذا فقط بل ان الشيخ يذكر ان « الذين حفظت أبدانهم من الضرب والجلد وأرواحهم وأجسامهم من الحبس فى سبيل اقتضاء الحقوق — سواء كانت للحكومة أم للافراد — كانوا يعدون تلك الأوامر مخالفة لما يجب أن يعاملوا به وأنه لا يفيد الا الكرباج » . وهو ما يعتبره الشيخ « من غرائب آثار تعدد الظلم ورؤيته ملاذا للسلطة فى مصر » (١٥٠) .

على أن تغيرا فى أسلوب ممارسة السلطة قد حدث ، اذ أجرت قيادة الثورة تغييرات فى مناصب بعض المديرين ، كما أن المناخ الديمقراطى قد انعكس عليهم فالزمهم حدودهم على الأقل خوفا من العقاب ، كما انعكس نفس المناخ على الجماهير نفسها ، فأصبحت تعرف بعض حقوقها قبل السلطة فلا تمكن حائزيها من استخدامها استخداما سيئا ومخالفا للقانون . وهو ما لاحظه المسيو « روفسل » أحد موظفى الدومين اذ كتب تقريرا الى المراقبين قال فيه « ان وجود مجلس النواب يعطى الفلاحين آمالا فى أن يصلوا بالطفرة الى ما يقال لهم أنه حريتهم » وشكى روفسل فى تقريره « أن المدير لايحبس فى الحال من يطلب منه حبسهم لتوقفهم عن العمل » وان « كل شخص يحبس بغير أمر قضائى يرسل بالتلغراف الى نائبه وعلى ذلك يسأل المدير عن السبب فى الحبس » (١٥١) .

(جـ) مجلس النواب فى خدمة مطامح البرجوازية الزراعية :

لم تكن هذه الدرجة من تسييس السلطة التنفيذية كافية لتحقيق هدف مقرطة السلطة ، الذى تطلب ظهور مؤسسة ثانية أكثر أهمية وفاعلية فى حدود المفهوم البرجوازى ، تلك هى المجالس التمثيلية أو ما يعرف : بمجلس النواب ، فما هو مدى النجاح الذى حققته الثورة فى ارساء قواعد هذه المؤسسة بما يسمح لها أن تؤدى دورها بشكل يضمن خضوع السلطة للرقابة ، وصدور التشريعات معبرة عن مصلحة الطبقات الثورية البرجوازية بمختلف

شرائحها وحلفائها ؟ وهل استطاعت الطبقات الثورية أن تجد لنفسها تعبيرا حقيقيا في هذه المؤسسة الهامة ؟ ذلك هو السؤال الذى تحدد الاجابة عليه كل شيء ·

ظهر « مجلس شورى القوانين » لأول مرة ، كمؤسسة سياسية كمظهر من مظاهر ارتخاء يد السلطة وتعبيرا عن أزمتها وعندما أنشأ الخديو اسماعيل هذه المؤسسة زعم أنه يفعل ذلك لأنه « من القضايا المسلمة التى لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعى والرعية كما هو مرعى فى أكثر الجهات » (١٥٢) · الا أن فهمه لدور هذه المؤسسة لم يكن متطابقا مع هذا القول ، كذلك كان أيضا فهم الذين انتخبوا لأداء دور النواب ·

ونحن – مع روزشتين – فى قلة ثقته بأولئك الملوك الذين يمنحون شعوبهم الدستور ، فالتجربة التاريخية لا تذكر أن ملكا تقدم الى شعبه بالدستور الا تحت العوامل القهرية ، والا اذا كان فى نيته استرداده وتعطيلة عند سنوح الفرصة الملائمة (١٥٣) ومن هنا فان الأمر يتطلب أن نبحث عن أهداف اسماعيل من تأسيس مجلس شورى النواب فى حدود التصور العام لما كان اسماعيل يعبر عنه من مصالح واتجاهات · وعندنا ان اسماعيل بانشائه هذه المؤسسة كان متناسقا مع اتجاهاته السياسية العامة · ذلك ان طموحه لتكوين دولة عصرية تتمتع بالرخاء والتقدم وتعتمد أساسا على تجارة نشطة بما يستتبعه ذلك من تغيير شكل الانتاج الزراعى لتصبح انتاجا للمحاصيل التصديرية وتصنيع بعض المنتجات الزراعية ، هذا الطموح قد دفعه الى أن يتجاوز تدريجيا فكرة الحكم الاوليجاركى القائم على نخبة من الحاشية والعناصر العسكرية ليصل الى اشراك المنتجين الحقيقيين معه فى السلطة · وكانت محاولاته فى هذا الصدد متعددة بدأت بالاستعانة بهذه الطبقة ماليا لتدعيم جيشه ، الذى كان يعتبره الوسيلة الوحيدة لحماية الحقوق الاستقلالية التى حصل عليها ثم عاود الاستعانة بها لمواجهة أزمة الديون وفوائدها ، ثم دعى امراء الأرض بعد ذلك لمشاركة هذه العناصر فى مؤسسات تمثيلية هى مجالس المديريات ، وأخيرا فى مجلس شورى النواب الذى عقد فى سنة ١٨٦٦ ·

وسوف نلاحظ فيما يتعلق ببحثنا – وهو مسألة السلطة – أنه فى الفترة بين ١٨٦٦ – ١٨٨٢ قد برزت عدة اتجاهات وتطورات هامة ، على تركيب واتجاهات ومهام المجالس النيابية ، كمؤسسات سياسية تمثيلية ·

● أول هذه الملاحظات ان المجالس الثلاثة التى انتخبت فى هذه الفترة (١٨٦٦ – ١٨٧٠ – ١٨٧٧) قامت من حيث التركيب العضوى ، على

«وحدة السلطة» فى القرية المصرية ، وهى « العمدة » و «الشيخ» • فقد قصرت لائحة مجلس شورى النواب حق الانتخاب على طائفة محددة ، هى المشايخ ، واستندت اللائحة فى ذلك على ان « كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الأهالى فبالطبع هم المنتخبون من طرف أهالى ذلك البلد ، والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه فى القسم ، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ويكتب كل واحد منهم اسم من ينتخبه فى القسم فى ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة فى الصندوق المعد لقسمه بالمديرية » (١٥٤) •

ولم تشترط اللائحة فى المرشحين سوى اشتراطات عامة ، أهمها أن يكون المرشح مصريا ، وألا يكون من « الفقراء المحتاجين أو الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخابات بسنة » • وبتحديدها الناخبين فى المشايخ ، حددت اللائحة بالتالى طبيعة المرشحين ثم النواب وحصرتهم فى فئات اجتماعية محددة ، هى العمد وكبار الملاك • أما فى المدن ــ حيث لا يوجد مشايخ ــ فان الانتخاب « يصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدائن » •

وذلك ما ندركه لدى أى جديد لتصنيف أعضاء مجالس النواب ، فاذا صنفنا أعضاء مجلس النواب فى سنة ١٨٦٦ ، نجده يتكون من ٥٧ عمدة و ١١ من كبار الملاك ، و ٧ من التجار بينما تكون مجلس ١٨٧٠ من ٦٣ عمدة و ٥ من كبار الملاك و ٧ من التجار • وتكون مجلس ١٨٧٨ من ٦٠ عمدة وشيخ واحد ، و ٧ من كبار الملاك و ٧ من التجار • وهكذا كانت الأغلبية العظمى من أعضاء المجلس للعمد وكبار الملاك ، بينما ظل عدد التجار ثابتا الى حد ما ، فقد كان ممثلو القاهرة وهم ٣ والاسكندرية ٢ ودمياط واحد ، وأحد تجار أسوان هم العدد الثابت للتجار ، وهو سبعة تجار •

على أن ذلك لم يكن ادماجا للسلطتين الادارية والتشريعية (والرقابية) فى وحدة واحدة ، كما قد يتبادر الى الذهن ، فاذا كان العمد وهم وحدة السلطة الادارية فى القرية ، فان انتخابهم أعضاء فى مجلس النواب يترتب عليه انفصالهم عن العمودية • ومما لا تخفى دلالته أن النص على عدم الجمع بين عضوية المجلس التشريعى والأجهزة التنفيذية كان عاما • اذ نصت اللائحة على أن « المستخدمين فى الخدمات الميرية والمستخدمين فى الجهات الخارجة عن الميرى سواء كانوا من العمد والوجوه وغيرهم وكذا الداخلين فى سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو امدادين ــ أى احتياطى ــ لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس واما من رفتوا من المستخدمين بلا جنحة حسب الايجاب أو انقضت مدتهم فى الامدادين فيجوز الانتخاب منهم » •

ولم تكن طرق الانتقال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مسدودة ، ففى سنة ١٨٦٧ عين خمسة من أعضاء مجلس شورى النواب وكلاء للمديرين

فى بعض المديريات • وفى الهيئة النيابية الثانية انتقل عشرة من الأعضاء الى مناصب ادارية مختلفة • وفى سنة ١٨٧٣ ، عين بعض الأعضاء مأمورى ضبط ، وعين عضو رئيسا لمجلس الدعـاوى ، وآخر بقومســيون المقابلة ووكيلين للاقسام • ويكشف تدعيم الجهاز الادارى بأعضاء السلطة التشريعية ، التصور البرجوازى للفصل بين الســلطات ، وهو تصور يدور فى اطار مصـلحة البرجوازية الناشئة ، التى لا تعمق هذا الفصل بين السلطات الا فى اطار الحرص على تعبيرها عن مصالحها الاقتصادية • ومن بين ما حال دون التعميق فى تعيين حدود السلطات أن الخديو ـ ممثل السلطة الادارية ـ قد احتفظ بسلطة توجيه مجلس شورى النواب فى الحدود التى يريدها • فالاختصاصات التى حددها للمجلس ولم تتعد « المداولة فى المنافع الداخلية والشعورات التى تراها الحكومة أنها من خصايص المجلس » وظل للسلطة التنفيذية ـ أى ولى الأمر ـ حق « جمع المجلس أو تأخيره أو تجديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة » •

فى مرحلة نشأته ، كان مجلس النواب مجرد « استكمال للنظام الادارى القائم فى ناحيتين : الأولى استكمال ما بدأه الخديو من قبل فى محاولات ربط رجال ادارته فى الاقاليم بزعماء الخلايا الريفية فى صورة هيئات استشارية • والثانى التوسع فى معنى الانتخاب المحلى فى القرية عند انتخاب رئيسها بأن أصبح انتخابا عاما فى كل مديرية لاختيار نوابها ، والاعلاء من هذه الادارة بمجلس أعلى يمثلها ويلتف حول الخديو فى مؤازرته فى ما سعى اليه من قبل من النهوض بالادارة الاقليمية زراعيا وماليا » (١٥٥) •

● الملاحظة الثانية : ان رقعة السلطة وان كانت قد اتسعت من الخديو وحاشيته فشملت ممثلين للعائلات الزراعية والتجارية الكبيرة ، فانها لم تعد حقا للجميع اذا أثبتوا كفاءتهم لها ، بل ان عددا من ممثلى مالا يزيد عن خمسين عائلة كانوا يحتكرون التمثيل البرلمانى •

● ففى محافظة الغربية سنجد عائلات دنيا (على أبو سالم دنيا فى مجلس النواب سنة ١٨٦٦ ـ وأبو النجا دنيا فى مجلس ١٨٧٠) ، والشريف (أحمد فى مجلس ١٨٨٦ ـ وعيســوى فى مجلس ١٨٧٠) ، والشـاذلى (ابراهيم ١٨٧٦ ـ ومحمد ١٨٨٢) ، وأبو العز (اتربى ١٨٦٦ ومصطفى ١٨٨٢) •

● أما فى محافظة المنوفية فسنجد عائلات أبو حسين (أحمد فى مجلس ١٨٦٦ ، وحسين فى مجلس ١٨٨٢) ، وشعير (محمد ١٨٦٦ وعلى ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ، وعبد الغفار (أحمد فى مجلس ١٨٧٠ ، ١٧٨٢) ، والفقى (السيد فى مجلس ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ، والانبابى محمد •

١٨٦٦ ومصطفى غنيم في ١٨٧٦ ، ١٨٨٠) وعامر (حماد ١٨٦٦ ، وسليمان ١٨٧٠ ، ١٨٧٦) والسرمى (أحمد ١٨٦٦ ، وأحمد ١٨٧٦) والجندى (موسى ١٨٦٦ ، محمد ١٨٨٢) ، وعمران (على ١٨٧٠ ، ١٨٧٦) ٠

● وفي محافظة البحيرة سنجد عائلات : دبوس (احمد ١٨٦٦ ، ومحمد ١٨٨٢) والصيرفى (محمد ١٨٦٦ ، ١٨٨٢) ، والوكيل (محمد ١٨٦٦ ، ابراهيم ١٨٨٢ ، ١٨٨٦) ، والديب (مبروك ١٨٦٢ ، ابراهيم ١٨٧٦) ، الحناوى (أبو زيد ١٨٧٦ ، أحمد ١٨٨٢) ٠

● وفي محافظتى الشرقية والقليوبية سنجد عائلات : أباظة (أحمد ١٨٦٦ ، ١٨٨٢ ، وبغدادى ١٨٦٦ ، سليمان ١٨٨٢) وعيـــاد (عبد الله ١٨٦٦ ، شرف الدين ١٨٧٠) ، الشواربى (محمد ١٨٦٦ ، ١٨٨٢ ، نصر ١٨٦٦ ، سالم ١٨٧٠) ، ومنصور (قاسم ١٨٧٠ عبد العزيز ١٨٧٦ ، سليمان ١٨٨٢) زغلول (محمود ١٨٧٠ ، عبد الفتاح ١٨٨٢) وأبو شنب (الامام الشافعى ١٨٦٦ ، يوسف ١٨٧٠) ٠

● وفي الدقهلية سنجد عائلات : سويلم (حسنين ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) وأبو سعده (أحمد ١٨٧٠ ، وعباس ١٨٨٢) ٠

● وفي الجيزة سنجد عائلات : الزمر (عامر ١٨٦٦ ، وحسانين ١٨٧٠ وفضل ١٨٧٠ ، وعباس ١٨٨٢) ، والسعودى (مراد ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ٠

● وفي محافظتى بنى سويف والفيوم سنجد عائلات : الجاحد (حزين ١٨٦٦ ، وطلبـــة ١٨٨٢) ، وكســـاب (محمـــد ١٨٦٦ ، على ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) ، والدهشان (محمد ١٨٧٠ ، وأحمد ١٨٧٦) ٠

● وفي المنيا وبنى مزار سنجد عائلات : الشريعى (ابراهيم ١٨٦٦ ، بدينى ١٨٧٠ ، ١٨٧٦ ، حسن ١٨٨٢) ، شعراوى (حسن ١٨٦٦ ، وعلى ١٨٨٢) وفي أسيوط سنجد عائلات : سليمان (سليمان ١٨٦٦ ، ومحمود ١٨٨٢) وغزالى (عثمان ١٨٦٦ ، ١٨٨٢) وعمر (يوسف محمد ١٨٦٦ ، ومهنى يوسف ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ورشوان (محفوظ ١٨٧٠ ، ١٨٧٢) والنجدى (حسانين ١٨٧٠ ، ومحمد ١٨٧٠) ٠

● وفي جرجا سنجد عائلات : حمادى (محمد وهمام ١٨٦٦ ، ورشوان ١٨٨٢) وهمام (عبد الرحمن ١٨٧٠ ، وعثمان ١٨٧٦) وبطرس (عبد الشهيد ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) ٠

● وفي محافظتي قنا وأسوان سنجد عائلات : عبد الصادق (أحمد ١٨٦٦) ، وسلامة (طايع ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) ٠

● أما دمياط فقد احتكرت تمثيلها عائلة خفاجى (على ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ ، عبد السلام ١٨٨٤) ٠

ولا شك ان هذا « الاتساع الضيق » فى ممارسة السلطة كان بادرة خير ، بيد أنه لم يكن كل المطلوب لكى يؤدى مجلس النواب مهمته الصحيحة كمؤسسة نيابية وتشريعية ٠

● كما ان استمرار الحيـــاة النيابية لمدة تصل الى ١٦ عاما ما بين (١٨٦٦ ــ ١٨٨٢) قد خلق مناخا من الفهم لوظيفة النواب ، وكون كوادر متمرسة على العمل الدستورى ونلاحظ بمراجعة الأسماء أن هناك بعض النواب الذين مارسوا العمل النيابى فى أكثر من مجلس فاستفادوا بذلك خبرة بأساليب العمل البرلمانى ومناورته ٠ ومن النواب الذى تكررت أسماءهم فى المجالس النيابية المتعاقبة : محمود العطار (وكان عضوا فى مجالس ١٨٦٦ ، ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) ، ويوسف العقبى (١٨٧٠ ــ ١٨٧٦) وعبد الســـلام المويلحى (١٨٧٦ ــ ١٨٨٢) عبد الرازق الشوربجى (١٨٦٦ ــ ١٧٧٠) مصطفى جميعى (١٨٦٦ ــ ١٨٧٠) أحمد الشريف (١٨٦٦ ــ ١٨٨٢) على شعير (١٨٧٠ ــ ١٧٨٢) ابراهيم حسن (١٨٧٠ ــ ١٨٧٦) على حسن (١٨٧٠ ــ ١٨٧٦) أحمدعبد الغفـار (١٨٧٠ ــ ١٨٧٦) مصطفى غنيم (١٨٧٠ ــ ١٨٧٦) أحمد السرمى (١٨٧٠ ــ ١٨٨٢) سليمان عامر (١٨٧٠ ــ ١٨٧٦) وعلى شـــعير (١٨٦٦ ــ ١٨٧٠ ــ ١٨٨٢) ابراهيم الوكيـل (١٨٦٦ ــ ١٨٨٢) ، أحمد أباظه (١٨٦٦ ــ ١٨٨٢) ، محمد الشواربى (١٨٦٦ ــ ١٨٨٢) يوســف رزق (١٨٧٠ ــ ١٨٧٦) العـدل أحمـــد (١٨٦٦ ــ ١٨٨٢) هـــلال منير (١٨٦٦ ــ ١٨٨٢) أحمـد أبو سعيد (١٧٧٠ ــ ١٨٨٢) حسنين ســـويلم (١٨٧٠ ــ ١٨٨٢) عبـــاس الزمر (١٨٦٦ ــ ١٨٨٢) مـــراد السعودى (١٨٧٠ ــ ١٨٨٢) على كســـاب (١٨٧٦ ــ ١٨٨٢) بدينى الشريعى (١٨٧٠ ــ ١٨٧٦) حنا يوسف (١٨٧٠ ــ ١٨٧٦ ؛ عثمان غـــزالى (١٨٦٦ ــ ١٨٨٢) محفوظ رشـوان (١٨٧٠ ــ ١٨٨٢ ؛ مهنى يوسف عمر (١٨٧٠ ــ ١٨٨٢) عبد الشهيد بطرس (١٨٦٦ ــ ١٨٧٠) طايع سلامة (١٨٧٦ ــ ١٨٨٢) على ابراهيم (١٨٦٦ ــ ١٨٨٢) وعلى خفاجى (١٨٦٦ ــ ١٨٧٠) ٠ ويؤشر هذا البيان الى أن عشرين عضوا من أعضاء مجلس نواب الثورة سنة ١٨٨٢ ، كانوا أعضاء فى مجالس سابقة ، وهو عدد يزيد على ربع عدد أعضاء المجلس (٧٥ عضوا) ويقل عن ثلثه ٠

● ورابع هذه الملاحظات حول مناحى اهتمامات المجالس النيابية ٠

لقد عكست تلك الاهتمامات طبيعة التناقضات الاجتماعية التى كانت تطل تدريجيا على امتداد هذه المرحلة . واذا كان من الطبيعى أن تكون المسألة الزراعية هى جوهر الاهتمام ، فان الطبيعة الخاصة لشكل الانتاج الزراعى ، هى التى فرضت نفسها .

فمن ناحية كان هناك اهتمام خاص بمسألة تحرير قوة العمل العاملة فى الزراعة ، وهى المسألة التى كانت تشكل تناقضا بين البرجوازية الزراعية النامية وبين عناصر الارستقراطية الزراعية . ذلك أن تسخير كبار الموظفين وأصحاب الأبعاديات للعمال الزراعيين للعمل فى السخرة الخاصة أو العامة كان يحرم الملاك المتوسطين من استخدام هذه القوة فى مزارعهم ، وهو ما سبق وأشرنا اليه . لذلك ارتفع صوت أعضاء أول مجلس نيابى (١٨٦٦) مطالبين بالغاء السخرة وشكل المجلس ـ باتفاق مع الحكومة ـ لجنة لبحث الموضوع ، ولكن الحكومة أغرقت اللجنة فى تفصيلات فنية على أساس أن السخرة مسألة مرتبطة بالرى . ثم اتفقت معها على تنظيم الاستدعاء للسخرة فى المنافع العامة بحيث تكون فرضا على من يتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التى تستفيد الأطيان الداخلة فى زمامها من هذه السخرة وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلين .

ويعتبر التوصل الى هذا الاتفاق نجاحا لا بأس به لعناصر البرجوازية الزراعية ، برغم أن جهودا عملية لم تبذل من الجهاز التنفيذى لوضع هذه المقررات ـ وهى بطبيعة سلطة المجلس مجرد اقتراحات برغبات ـ موضع التنفيذ الكامل ، ويعود جانب من السبب فى هذا الى أن السلطة التنفيذية كانت تحت السيطرة الفعلية للارستقراطية الزراعية والعناصر الاقطاعية العسكرية . على أن قرار المجلس فى سنة ١٨٦٦ ، حقق نجاحا فى قصر السخرة على العمل فى المنافع العامة ، وأخضع العمال الزراعيين الذين كانوا يسخرون للعمل فى أراضى الارستقراطية الزراعية للسخرة العامة ، وكانوا ـ بنفوذ أصحاب الأراضى ـ يعفون منها .

وتكرر بحث الموضوع فى سنة ١٨٧٩ حيث اقترح أحد الأعضاء أن تقوم الحكومة بادخال الآلات الميكانيكية فى تطهير الترع كالكراكات وخلافه لكى تحل محل أفراد السخرة فى تطهيرها حتى يخف الضغط على استدعاء العمال الزراعيين للعمل فى أراضى كبار الملاك (١٥٦) . وتصاعدت مواقف المجلس من مسألة السخرة بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات فلم يعد يكتفى بالاقتراح أو الطلب ، وانما وصل الى ايقاف اجراءات كان يرى فيها ضررا بالغا بقضية تحرير قوة العمل الزراعى .

حاولت الحكومة فى تلك السنة أن تضع نظاما جديدا للسخرة ، استهدفت منه التوصل الى أكبر قدر ممكن من نقود الملاك الزراعيين لمواجهة كارثة الديون • وبمقتضى هذا النظام أقرت قاعدة أن يدفع الملاك بدلا نقديا عن السخرة العامة فى صورة مبلغ محدد عن كل عامل زراعى يستدعى للسخرة ، يدفعه صاحب الارض التى يعمل بها ، نظير اعفائه من السخرة ، ولكى تزيد الحكومة حصيلة هذ البدل عممت السخرة على المصريين • وفرضتها عليهم جميعا باستثناء العجزة والشيوخ • ولم يفد القرار الجديد سوى العناصر الارستقراطية الزراعية التى كانت تستطيع بمقتضاه أن تحتفظ بفلاحيها وعمالها لخدمة أراضيها ، بينما وضع أعباء متضخمة على كاهل العنصر الزراعية الأكثر تحررا ، والتى كانت ترى أن تحرير قوة العمل يخضعها القانون السوق الرأسمالية التقليدية ، أى العرض والطلب ، وهو ما يقلل من تكلفة الانتاج الزراعى ، ويزيد من ربح المنتج الزراعى • ومن هنا وقف مجلس النواب موقف المعارضة الحاسمة لهذه القرارات وأجبر الحكومة على التخلى عنها والغائها •

لم تحسم هذه المسألة نهائيا الا فى مجلس نواب الثورة (١٨٨٢) ، اذ أثيرت فى المجلس بنفس أبعادها السابقة ، فقدم أحد الأعضاء اقتراحا بتنظيم السخرة فى الأعمال العامة والخاصة ، وأشار الى أن كبار رجال الدولة الأثرياء كانوا يسخرون العمال والفلاحين فى أبعادياتهم وينزعونهم دون ما قاعدة من الحقول فيصيبون أصحاب الاملاك الصغيرة بأضرار بالغة • ووعدت الحكومة بتنفيذ هذا الاقتراح • وكلفت وزارة الأشغال بوضع قانون بذلك ووعدت بعرضه على مجلس النواب بمجرد الانتهاء منه (١٥٧) •

وتؤشر بعض اقتراحات النواب فى جلسات سابقة الى الطريقة التى كانوا يرونها أسلم من السخرة فى انجاز الأعمال العامة • فقد اقترح العضو رشوان محفوظ مثلا ايقاف تسخير العمال الزراعيين فى مديريتى أسيوط وجرجا لتطهير ترعتى الديروطية والسواحلية ، وطالب بأن توضع طريقة لتطهير هاتين الترعتين اما بالكراكات أو باعطائها بالمقاولة بمعرفة نظارة الأشغال •

وبالاضافة الى هذا الاهتمام بتحرير قوة العمل ، فان قضية التنمية الزراعية كانت وجها من الأوجه المتعددة لمطامح البرجوازية الزراعية لتنمية اقتصادها • لذلك فقد كانت محل عناية المجالس النيابية المتعاقبة ، التى شغلتها مجموعة من الاهتمامات المتشابكة المتعلقة بهذا الموضوع ، منها اقرار حق الملكية الزراعية ، وكفالة الاصلاحات الفنية لرفع مستوى الانتاج الزراعى مثل توفير الخبرة الفنية واصلاح نظام الرى وأخيرا حماية فائض الانتاج من

التبدد فى أيدى العناصر الاستغلالية المسيطرة ، بتنظيم الضرائب • فى هذه الاتجاهات الثلاثة بذلت المجالس النيابية جهدا مضنيا لتدعيم التنمية الزراعية ورفع مستوى الانتاج الزراعى •

فيما يتعلق بدعم حق الملكية الفردية للأرض وتوسيع نطاقها ، اقترح النائب هلال بك منير فى سنة ١٨٦٦ النظر فى الأطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور واضافتها الى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملحقة بها ، وقرر المجلس اضافة أطيان الجزائر بثمن يساوى قيمة ايجارها عن ثلاث سنوات ، أما أطيان الحياض فتعطى أيضا بالثمن بنفس القاعدة . وتقرر توزيع الأطيان البور وأطيان الأراضى المالحة والبرارى على الراغبين فى استصلاحها بلا ثمن واعفائها من الضرائب لمدد تتفاوت بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة • وفى سنة ١٨٧٧ أصدر المجلس قراره بشأن أطيان المتسحبين أو الفارين ـ وقد أشرنا اليه فى الفصل الثالث ـ ويقضى بنقل ملكيتها الى أهل الفار وذوى قرباه أو تؤجر ، اذا لم يكن له أهل ، ثم توزع فى حالة عدم عودة الفار بعد ثلاث سنوات •

وفى سنة ١٨٦٩ قرر مجلس النواب قرارا هاما للحفاظ على الملكية الزراعية من التفتت ، ولضمان مستوى الانتاج الزراعى وخدمة هدف الزراعة الكثيفة ، فقد قرر المجلس منع فرز الحصص فى الأطيان الموروثة ، وكان الفرز ـ أى تقسيم التركة ـ حقا مخولا لكل وارث طبقا للمادة الثانية من لائحة الأطيان المعروفة باللائحة السعيدية الصادرة فى سنة ١٨٥٨ • فقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى وخوله حق ادارة الملك المشترك وتقسيم صافى الريع على الورثة ، وبنى المجلس قراره على وجوب « استمرار فتح بيوت ذوى العائلات » وبناء على هذا القرار ألغى نص الفرز الوارد فى اللائحة السعيدية •

ومن أهم القرارات التى أصدرها المجلس فى دور انعقاده عام ١٨٦٩ قراره بترغيب الاهالى فى تحرير حجج بملكياتهم حتى تستقر الملكية وتنضبط التصرفات العقارية ، والتصريح لكل مالك باثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم التوارث ، على أن تحرر له الحجة بذلك فى المحكمة • وتؤشر هذه الاهتمامات المتعددة بمسألة ملكية الأرض الى أن الطموح وراء تحويل الأرض الى سلعة والانتقال بها من مجرد ملكية « بغرض الاستغلال » الى ملكية « بغرض الاستغلال والتصرف » كان طموحا جارفا ، بل هو طموح يعبر عن ظهور « السوق » كواقع اقتصادى يتم التبادل خلاله ، وتتحول فيه وسائل الانتاج الى سلع قابلة للتداول •

فيما يتعلق بالخبرات الفنية الزراعية ، اهتمت المجالس النيابية المتعاقبة اهتماما خاصا بالرى وقنواته ، أثار نواب المحافظات مشاكل الرى

وطالبوا بتنظيمه والاهتمام به ، باستحداث قنوات جديدة ، وتطهير القنوات القائمة وتنظيم عملية توزيع المياه التى كثيرا ما تعرضت للخلل حدوث خلل واضح فيه • ففى مجلس ١٨٦٦ قدم نواب الدقهلية اقتراحا بفتح قنطـــرة البوهية وازالة ما بها من السدود لتجرى المياه فى ترعة البوهية ولا تحـرم بلاد مركز السنبلاوين منها ، كما طالبوا باعادة فم البحر الصغير على النيل بدلا من ترعة المنصورية لسهولة وصول مياه الرى الى البلاد الواقعة عليه ، واستكمالا للتوصل الى حلول لمشكلة الرى فى هذه المنطقة من الدلتا ، اقترح نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشرقاوية الى البلاد الكائنة بشطوط دمياط ، ومد القناة الى نهاية الشطوط •

وفى سنة ١٨٧٨ قرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الرى والهندسة لكى تجد الاراضى كفايتها من الماء فى حالة ما اذا نقص ماء النيل كنقصه فى العام الماضى ، ووضع الترتيبات لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيـلة لتلافى ضرر الشراقى فى حالة نقص المـاء بالنيل •

وفى مجلس النواب الذى انتخب بعد الثورة تزايد الاهتمام بمســائل خدمات الرى فأشار الأعضاء إلى مشكلة الرى فى محافظة البحيرة ، وطالبـوا باجراء اصلاحات ضرورية فى مجرى الرياح البحيرى ، واصلاح القنــاطر الخيرية ، كما طالبوا بحفـــر الرياح التوفيقى لرى القليوبية والدقهليـــة والشرقية ، ومساواتها ببقية المديريات وتوسيع فم رياح المنوفية حتى يساوى بينها وبين المديريات الأخرى ، واصلاح ترعة الابراهيمية بمرور المـاء من جنابيات السكك الحديد لكى تستفيد منها أطيان جهـــة الزاوية ومديرية البحيرة وتوصيل رياح المنوفية بترع العطف والخضراوية والساحل •

ومع هذا الاهتمام بمسائل الرى ، نلاحظ أن أغلب مشاكل الرى كانت فى الوجه البحرى ، وهذا طبيعى لأن أغلب أراضى الارستقراطية الزراعيـة والأسرة المالكة كانت فى الصعيد ، الذى تميز لذلك بمنشآت رى سـليمة ، وانتشر فيه استخدام وابور المياه ، فلم تثر مشاكل رى الصعيد فى المجالس النيابة المتعددة سوى مرة أو مرتين • وقد ظهر التناقض بين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة فى مياه الرى ، أكثر من مرة ، ذلك أن الملاك الصغار ـ وبعض متوسطى الملاك ـ كانوا لايستخدمون وابور المياه ، وكانوا يلاحظون تحكما فى مياه الرى لمصلحة الفئات العليا من الملاك فأثار العضو طلبه حزين فى سنة ١٨٨٢ الشكوى من تركيب وابور الرى فى الجهات الواقعة بالقرب من فم بحر يوسف ، لأن الاكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس الميـاه عن أطيان مديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ٣٠٠ الف فـدان • وأثار العضـــو سليمان منصور مســـألة أجنبى هو الخواجا بولاد لأنه ركب فى سنة ١٨٨١

وابورا ثابتا يضم ترعة الصيصة الآخذة من ترعة الشرقاوية بالقليوبية وترتب على هذا احتكاره للمياه ، مما أضر بملاك نحو ٣٠ الف فدان ، وحرمها من ماء الـــرى ٠

وفما يتعلق بتنظيم الزراعة ، قرر المجلس فى ســنة ١٨٧٨ انشاء مجلس زراعى فى كل مديرية يسمى « مجلس تنظيم الزراعة » ينتخب أعضاؤه بمعرفة العمد بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر فى الشؤون الزراعيـــة وتحسينها وتقدمها ، وانشاء حقول للتجارب الزراعية يعهد الى علماء النبات اجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها ٠ وأضاف مجلس النواب اليها مجالس فنية أكثر تخصصا تسمى « مجالس تفتيش الزراعة » مؤلفة من موظفين فنيين للنظر فى شئون الأراضى والزراعات واجراء ما يؤدى الى توسيع نطاق الزراعة وأن يكون بالوجه البحرى مجلسان وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس ، وهو اهتمام يعكس درجة أرقى من تنظيم الانتاج الزراعى سواء عن طريق المنتجين المباشرين (وتعتبر مجالس تنظيم الزراعة أشبه باتحاداتلهم) أو عن طريق الخبرة الفنية المتخصصة ، وهو تنظيم يعكس طموح المنتجين الزراعيين الى تجديد انتاجهـم الذى كان قد تعدى فى هـــذه المرحلة الانتاج للاستهلاك ، ليصبح انتـــاجا للتسويق بالأساس ٠

ولمـا كان مجلس النواب كمؤسسة سياسية ، يعبر تدريجيا عن مصالح هؤلاء المنتجين ، فقد كان من الطبيعى مع ازدياد خبرته وذاتيته ، أن يسعى لحماية فائض هذا الانتاج من التبدد ، وهو ما يعنى تدخل المنتجين لتنظيـم الضرائب والرقابة على فرضها ومتابعة طرق صرفها ٠ ونلاحظ أنه بينما كان المجلس فى أدوار انعقاده الاولى ــ فى ظل السيطرة الخديوية عليه ــ يوافق على كل الضرائب التى تطلب الحكومة فرضها ، فقد انتهى به الأمر الى الوقوف ضد كل رغبات الحكومة ومحاسبتها حسابا عسيرا على ما تجبيه من ضرائب ٠ ففى دور انعقاده الأول وافق مثلا على فرض ضريبة على المواشى بواقع عشرين قرشا سنويا على كل رأس من مواشى الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال وثلاثون قرشا على الجمال وعشرة قروش على الحمير ٠ وكانت الحجة التى قدمتها الحكومة فى طلب اقرار هذه الضريبة أن أعمال المنافع العـامة التى تنفذ بواسطة السخرة تقتضى أدوات ومهمات يجب شراؤها بالثمن ٠ كما وافق المجلس بعد ذلك على أنواع متعددة من الضرائب ، وتدريجيا بدأ المجلس يتدخل فى المسألة الضرائبية بشكل سافر وجاد ، فأثار قضية الشكل الذى تجمع به الضرائب وطالب بالغاء نظام العهد فى جمع الضرائب وبمقتضى هـــذا النظام تعهد الحكومة الى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهـــادية بجباية ضرائب قرى أو نواح بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين فى سداد مالها ، فكان المتعهدون يتكفلون بســداد

الضريبة من مالهم الخاص اذا لم يجبوها من الأهلين ، وقد أدى هذا النظام الى ارهاق الفلاحين لأن المتعهدين كـــانوا يغتصبون ما يزيد عن الضرائب من محصولات الأهالى وأخذ بعضهم لعهدتهم أراض لا تزرع لمجـــرد لرغبة فى تسخير الفلاحين للعمل فى مزارعهم الخاصة ، فطلب المجلس فك جميع العهد، ومما آثاره المجلس فيما يتعلق ــ أيضا ــ بشكل جمع الضرائب مطالبته بضبط عملية تحصيل الأموال الأميرية فى المديريات لمنع العبث فى قيد المتحصلات ، وتقسيط الأموال الاميرية ، وتحديد مواعيد لدفعها تسهيلا لسدادها وهـــو ما عاد المجلس الى تأكيده فى سنة ١٨٨٢ ·

وتجاوز اهتمام المجلس النيابى شكل جمع الضرائب ، لتناقش الضرائب المفروضة وطريقة فرضها ، وفى هذا الصدد أثارت ضريبة المقابلة أعرض المناقشات وأخطرها ، فالحكومة التى التجات الى العمل بقانون المقـــابلة ثم الغاؤه ثم أعادت العمل به ، فتزايدت معارضة المجلس للفوضى التى يطبـــق بها هذا القانون · ففى سنة ١٨٧٦ وافق النواب على العودة للعمل بقـــانون المقابلة ، وطالبوا الحكومة بتوضيح الطريقة التى كانت تنوى اتباعها فى رد المبالغ التى حصلتها من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وهو ماسبب احراجا للحكومة ، خاصة وأن المجلس قد لفت نظر لها الى أن محاولتها لالغاء القانون فى المستقبل يجب أن تتضمن رد المبالغ التى حصلتها بمقتضـــاه · وفى هذا الصدد فان المجلس طالب بالغاء عـــدد من الضرائب مثل ضريبة المواشى ، وطالب بفرض ضرائب على الأراضى المستصلحة ·

تناولنا فى الملاحظات الأربع السابقة طبيعـــة التركيب الطبقى لمجلس النواب والاتساع النسبى فى رقعة ممارسى السلطة من خلاله ، ومدى خبرة أعضائه بمهمته ، ومناحى اهتمامهم ، وفى ضوء هذا ، فان ســؤالا ضروريا يقفز الآن ، هو : ما مدى تعبير هـــذا المجلس عن الواقع الاجتماعى ، الذى صدرت عنه الثورة ؟ ! ·

الملاحظة العامة التى تفرض نفسها علينا عند محاولة البحث عن اجابة لهذا السؤال أن المجلس لم يكن يعبر تعبيرا حقيقيا وكاملا عن جوهـــر الواقع الاجتماعى الذى صدرت عنه الثورة · فمن ناحية التركيب فقد لاحظ المؤرخون البرجوازيون أنفسهم أن المجلس لم يكن معبرا عن هذا الواقع ·

ويرى الأستاذ الرافعى أن المجلس كان من ناحية التركيب ممثلا لطبقة واحدة فى المجتمع وهى طبقة الأعيان وان « طبقة التجار والصناع لم تكن ممثلة فى المجلس اللهم الا النزر اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من

الأعيان ، وخلا المجلس أيضا من الطبقات المتخرجة فى المدارس العالية ، لأنها لم تكن من ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم » (١٥٨) وبصرف النظر عن فرض مصطلح « الطبقة » لدى الاستاذ الرافعى ، فان فكرته صحيحة بوجه عام ذلك ان المجلس كان بالفعل ممثلا لعناصر من البرجوازية الزراعيـة فى الأغلب الأعم ، مع عدد محدود من التجار الذين تتزاوج صفتهم ، فيجمعون بين أنشطة البرجوازية الزراعية والتجارية فى وقت واحد • وبهذا التركيب فانه افتقد الى التعبير عن الأجنحة الأكثر وعيا والأكثر ثورية من البرجوازية، وهى الشرائح التجارية والمثقفون البرجوازيون ، وفئات الحرفيين المتعددة • ومن هذا فان طاقته الثورية كانت محدودة ، وسرعان ما حـدث الانشـقاق فى داخـله •

والمسئولية التى تتحملها قيادة الثورة فى هذا الموقف ، مسئولية هينة ويسيرة ذلك أنها حاولت فووجهت بمقاومة ، يذكر « روزشتين » أنه عندما صدر الأمر العالى الخديو بدعوة مجلس النواب الى الانعقاد ، اشتد الخلاف بين شريف باشا وعرابى « فقد أراد الأول أن يكون انعقاد المجلس على القاعدة الضيقة التى حددها قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٨٦٦ ، بينمـا أصر الثانى على تنفيذ قانون الانتخاب الذى وضعه شريف باشا نفسه فى الأشهر الأخيرة من حكم اسماعيل ، ولم يعتمد بسبب خلعه • وهو أكثر ديمقراطية من القانون الأول ، ويروى روزشتين أن الحق كان فى جانب عرابى « فقـد كان عدلا أن يستأنف النظام الجديد الذى قررته ثورة ٩ سبتمبر السـير بالأنظمة السياسية ، من النقطـة التى وقفت عندها بسبب تدخـل أوربا العنيف • وقد ناضل عرابى عن رأيه أشد نضال وأيده فيـه عدد كبير من الأعيان • ومع ذلك فان شريف أبى التحول عن رأيه ــ عملا بوصية السـير أوكلند كولفن ــ وهدد فعلا بالاستقالة فلم يمثل عـرابى دور الديكتاتور ، ولم يلتجأ الى حكم القوة ، بل رضخ فى النهـاية ووافق على احيـاء قانون ١٨٦٦ » (١٥٩) •

والقاعدة التى انتخب على أساسها النواب فى سنة ١٨٦٦ ــ واستمرت حتى الثورة ــ قاعدة ضيقة ، لاتسمح بأن يتولى النيابة سوى عناصر محدودة، لأن الناخبين هم مشايخ البلاد ، بينما يكشف النقاش الذى دار بين صفوف الثوار ــ وخاصة آراء النديم التى سبق وأشرنا اليها ــ ان قيادة الثورة كانت تتبنى فكرة الانتخاب العام المباشر ، أى على درجة واحدة ، وبينمـا اتجهت بعض العناصر المعتدلة ، كالشيخ محمد عبده ، الى تأكيد فكرة أن الانتخاب والترشيح ينبغى أن يكونا حقا قاصرا على نخبة ممتازة حـددها بالعناصر المتعلمة ، فان قيادة عرابى رأت أن الانتخاب والترشيح هما حقان مترتبان على واجب ، هو دفع الضرائب ، وطالمـا أن المواطن يؤدى التكاليف والواجبات

العامة ، ومنها خضوعه للتجنيد وأداؤه للضرائب ، فمن حقوقه أن يشارك في تسيير أمور هذه الدولة ، بانتخاب من يمثلونه ، في الرقابة على الحكومة ، وسن التشريعات التي تنوى تطبيقها على المواطنين ٠

ويعكس قانون الانتخاب الذى صدر فى مارس ١٨٨٢ ــ مكملا للدستور الصادر فى نفس السنة ــ تسوية وسطية للصراع بين مختلف التيارات الفكرية حول هذا الموضوع الهام ٠ فهو لم يجعل الانتخاب مباشرا وعلى درجة واحدة ، ولم يقصره على المشايخ كما كان الحال فى قانون ١٨٨٦٠ ولكنه جعل انتخاب النواب على درجتين ، فينتخب الناخبون مندوبين مئويين (عن كل مائة ناخب مندوب) ٠ وهؤلاء المندوبون هم الذين يتولون انتخاب النواب ٠ وقيد حق الانتخاب بنصاب مالى ، فالمواطن الذى له حق الانتخاب هو الذى يدفع خمسة جنيهات على الأقل فى السنة من الضرائب أو الرسوم المقررة، وأعفى من هذا النصاب من يسميهم الاستاذ الرافعى ــ الفئات الممتازة ــ وهم العلماء والرؤساء الروحانيون وحملة الشهادات العالية ، والمدرسون فى المدارس الأميرية والأهلية ، والموظفون العاملون والمتقاعدون ، والمحامون والأطباء والمهندسون والصيادلة ٠ وجعل سن الناخب احدى وعشرين سنة وسن المندوب المئوى والنائب خمسا وعشرين سنة ونص على جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين (العسكريين) ، على أن لايقبل أحدهم فى النيابة الا بعد استعفائه من وظيفته ، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائبا منهم اثنا عشر نائبا عن محافظات السودان ومديرياته ٠ وخول القانون لمجلس النواب حق الفصل فى الطعون الانتخابية ٠

غير أن هذا القانون لم يوضع موضع التطبيق ، اذ لحقته الاحداث التى انتهت بفشل الثورة ودفن كل منجزاتها الهامة ، ومن هنا فان المجلس الذى أسفرت عنه انتخابات ١٨٨٢ لم يكن معبرا تماما عن الجبهة التى قادت الثورة ، رغم تعبيره عن جناح هام منها ، أما الأجنحة الأخرى فكانت خافتة الصوت بدرجة واضحة ، لقد اهتم المجلس مثلا بمشاكل التجار والحرفيين ، ولكن فى أدنى الحدود ٠ فناقش نظام سندات التعامل بين الناس ، وطالب النواب باستصدار قانون لتنظيم الرهون والمعاملات ٠ وبرزت فى بعض المناقشات تناقضات بين فئات التجار ، وخاصة بين العناصر الاحتكارية والتجار المدافعين عن حرية التجارة ٠ فقد اقترح أمين الشمسى معالجة أسعار الغلال بمنع اتفاق التجار على رفع سعرها ومنع تصديرها الى الخارج ٠ واستند التجار الذين أثاروا هذه المسألة الى أن الغلال هى غذاء شعبى وتصديرها الى الخارج قبل الموسم الجديد يمكن أن يؤدى الى نتائج سيئة ، ووافق المجلس على الاقتراح ٠ كذلك اهتم المجلس بالمواصلات وطالب أكثر من عضو بانشاء السكك الحديدية ٠ واحتضن المجلس مشروع سكة حديد السودان

وهو مشروع كان يخدم المطامح التجارية التى كانت وراء فكرة الامبراطورية الافريقية التى كان يدعو اليها اسماعيل ٠

وفي هذه الحدود فان تحميل قيادة الثورة فوق ما تطيقه من مسئولية تتجاوز ما كان يطرحه الواقع الفعلى من امكانيات ، هو طموح يقيس الظاهرة الثورية بمقاييس أبعد زمنيا من ظروف تفجرها٠ويرى الدكتور « عبدالعزيز رفاعى » ان رؤية عرابى للنظام النيابى لم تكن رؤية مبدئية ولكنها كانت رؤية « وسيلية » هدفه منها « تعزيز الاتجاه القومى وتمكين الشعب كله من الوقوف بجانبه فى تطلعه الى هذا الاتجاه فى تحالف ضد الأتراك والشراكس»، وهو يسوق تدليلا على ذلك ما ذكره الشيخ محمد عبـــده فى مذكراته حول رؤية عرابى للفكرة الدستورية عموما ، كما يرى أن موقف عرابى بعد فشل الثورة يؤكد أيضا أنه كان يرى الفكرة الدستورية ، فكرة تكتيكية وليست استراتيجية ، ذلك أن عرابى كان يتخذ هذه الفكرة لمواجهة خصومه ، « فلما انتهى به الأمر الى التسليم للانجليز فى النهاية لم يعد لقيامها فى ذهنــه من دوافع ، فأعلن لبرود لى أنه لايرى ضرورة لمنح الأمة حقوقها الدستورية الا بعد خمس سنوات » وعلى ذلك « فان سعيه للدستور كان مجرد خطة ولم يكن اقتناعا بمبدأ » (١٦٠) ٠

وقد سبق وعالجنا فى أكثر من موضع فى هذه الدراسة طبيعة رؤية عرابى وقيادة الثورة ومفكريها للفكرة الدستورية ٠ وناقشنا ما قاله الأستاذ الامام فضلا عما يشوب ما كتبــه فضيلته عن الثورة من مآخـــذ ومطـاعن أوضحناها أيضا ، ولموقف عرابى من قضـايا النضـال المصرى بعد فشل الثورة ظروف خاصة سنعالجها بتفصيل أوفى فيما بعد ٠

على أن التصور الذى يطرح به الدكتور رفاعى المسألة يحتاج الى مناقشة٠ ذلك أن التفرقة بين ما هو « استراتيجى » و « تكتيكى » فى شعارات الثـورة يجب أن يبنى على أساس الفهم الطبقى للظاهرة الثورية ، فالهدف النهــائى لأى طبقة عند محاولتها تحقيق ثورتها هو الاستيلاء عــلى السلطة السياسية أو المشاركة فيها ، وهذا هو الهدف الاستراتيجى فى المدى الطويل ٠ وكـل الشعارات الثورية اذا اتخذت فى مرحلة ما طابعا استراتيجيا فهى فى النهاية وسائل لتحقيق هذا الهدف ٠ واذا كانت القيـــادة العرابية ، قـــد عبرت ــ بمجموع حركتها وفكرها ــ عن محاولة لبعض شرائح البرجوازية للمشاركة فى السلطة ، فان رفع الشعارات الدستورية والتحررية ، كان وسيلتها لتحقيق هذه المشاركة ٠ ولا شك أن الدكتور رفاعى لايغيب عنه أن مصطلحات مثـل « المبدأ » و « الحرية » و « الدستور » ، ليست مطلقات مطلوبة لذاتهـــا ، ومستهدفة لما تتضمن من خير ، وانما هى دائما تحقيق لأهداف اجتمـاعية وطبقيـــة ٠

(د) السلطة القضائية ترسى قواعدها :

لم تكن الحاجة الى « القضاء » مجرد رغبة لدى بعض ذوى القلوب الرحيمة فى نشر العدل وانصاف المظلومين ، فمثل هذا النمط من البشر كان قد انقرض منذ قرون سحيقة ، بل ان شكا يقارب اليقين يساورنا فى أنهم قد وجدوا أصلا . أن تعرض المصريين للظلم والافقار والتعسف فى معاملتهم وتعذيبهم وسلبهم حريتهم أمور — تبدو لفرط تكرارها — عادية فى التاريخ المصرى ، وفى أسفل السلم الاجتماعى فان المصرى الذى يعيش على قوة عمله كان الضحية المستمرة لأبشع أنواع التعذيب التاريخية ، فاذا ما تصاعدت فى تلك الفترة التى تخمرت فيها الثورة العرابية دعوة بانشاء القضاء والحكم بالعدل بين الناس ، فان فهم هذه الدعوة يجب أن يظل بعيدا عن مظنة « العطف على المظلومين » اذ أن مبررا ما لم يوجد لهذا العطف المفاجىء . واذن فما هو المبرر التاريخى لمثل هذه الدعوة ؟

كان منطقيا مع ازدياد الاتجاه الى فصل السلطات وبلورتها أن تتميز السلطة القضائية تدريجيا ، وأن تتبلور خطوة بعد خطوة استقلاليتها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية . وفى بلد عريق فى الثيوقراطية — كمصر فى ظل الحكم الاسلامى والتركى المملوكى — فان تحديد السلطات وفصلها والانتقال من تطبيق الشريعة الدينية الى تطبيق شرائع زمنية ، لم يكن هدفا سهلا . ومع ذلك فان التطور الاجتماعى وبروز مصالح الطبقات المصرية قد انتهيا بتحقيق نجاحات متعددة فى هذا المجال .

وفى بلد تتزايد فيه الرغبة فى النمو الاقتصادى ، والتوسع التجارى ، والانتاج الزراعى الكثيف وتتجه فيه الملكية الى الاستقرار ، ويسعى الى تشجيع رؤوس الأموال الاوربية للاستثمار ، لابد وأن تتزايد الحاجة لسلطة قضائية مضبوطة الاحكام ، يمكن فى ظلها أن يجد الاستثمار فى مختلف أنشطة الاقتصاد الوطنى حماية قانونية ، وضمانا من السلب والنهب والافقار . وقد عبر نوبار باشا عن هذه الفكرة فى مذكرته التى رفعها الى الخديو فى سنة ١٨٦٧ بطلب تشكل المحاكم المختلطة فقال ان « الحكومة المصرية تشعر من جهة أن النجاح لا يمكن أن يأتيها الا من أوربا وتود أن تنفع العنصر الأوربى وأن تنتفع به وأن تعهد اليه بأعمالها العظيمة وأن تجعله أساس زراعتها وتجارتها وتود أن تدعو اليها أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب لتفوض اليهم مهمات نافعة ذات جدوى » . وذكر أن هذا لايتم — مع ضمان عدم نزح الأوربيين لثروة البلاد — الا بـ « انشاء نظام عدلى حسن يجعل لأوربا كل الضمانات التى يحق لها أن تطالب بها » (١٦١) .

وفي مذكرة أخرى كتبها نوبار – بباريس في مارس ۱۸۸۱ – حول انشاء قضاء وطني مصرى ، ركز نوبار على ما سماه «قانون الأميال والأهواء» الذى يحكم المسائل فى مصر. وخاصة العلاقة بين الحكومة والموظفين والوطنيين. ورأى أن الافتقاد الى « الهيئة العدلية » يؤثر تأثيرا ضارا على اقتصاد البلاد « لان البلاد لم تستطع ، ولا تستطيع ، أن تنجح النجاح المادى الذى يمكن أن تناله من مواردها ، اذ أن البين الواضح أن ابن الوطن المصرى لايستثمر ما عنده من رأس المال ولا يجازف به فى المشاريع ، وعلى الجملة لا يستخدمه ولا يتد وله ، لأنه يرى تخبئتــه آمن له وأضمن • ثم أن الأوروبى أيضـا لايرى مصالحه ورأس ماله فى أمان وضمان لأن الوطنى الذى يعامله لم يكن فى مأمن مثله لدى الحكومة والموظفين » (١٦٢) • هــذا بالاضافة الى أن « الأوربيين كانوا يظلمون الوطنى ويستنزفون خيره دون أن يستطيع استعادة حقوقه لان أبواب العدل كانت موصدة فى وجهه عند معاملته » (١٦٣) •

لم يكن « نوبار » الوحيد من ساسة ومفكرى تلك المرحلة ، الذى نظر الى المؤسسة القضائية باعتبارها ضرورة لحفظ حق الملكية وتنمية الثـروة وتنظيم التعامل فى السوق ، بل كانت نظرة لدى الجميع ، ففى خطاب ألقاه الخديو توفيق فى افتتاح المحاكم الأهلية – وبرغم أنها من انجـازات الثورة فانها لم تفتتح الا سنة ۱۸۸۳ – قال انه « من المعلوم أن أساس العمـران وازدياد ثروة الأهالى والسكان هو اتباع جادة العدل والحق والسير على وفق ما تقتضيه القوانين وتوقيع الأحكام حسب نصوصها » (١٦٤) وأعلن وزير الحقانية فى نفس الحفل أن الهدف من انشاء هذه المحاكم هو « تأمين المتعاملين والفصل بين المتخاصمين » • وهو ما عبر عنه أيضا رئيس محكمة الاستئناف فى اجتماع أول جمعية عمومية لهـا ، فعنده أن الهدف من ايجـاد القوانين وتطبيقها هو « حفظ الأموال وحقن الدماء وصيانة الأعراض » وأن الظـلم ليس مجرد « أخذ المـال من صاحبه بغير حق ولكنه يعم أيضا من لم يستخلصه من يـد الظالم ويرده للمستحقين » (١٦٥) •

قاد التطور الاجتماعى خطوات انشاء وتدعيم السلطة القضـائية ، فكلما تعقدت المعاملات وفرض اقتصاد السوق نفسه تزايدت الحاجة الى المؤسسات القضائية وتطور العمل بها • ففى عصر محمد على كانت السلطة القضائية فى يـد « المحكمة الشرعية » باعتبارها وحدة القضاء المصرى ، ثم فرضت ظروف التطور الاجتماعى أن تضاف اليها محاكم للمسائل المدنية والتجارية عرفت بمجالس الأقاليم أنشىء منها خمسة على امتداد القطر ، وأضيف اليها بعد ذلك ماعرف بمجالس التجار فى الاسكندرية والقـاهرة ، وهى التى تطورت لى « قومسيون مصرى » اختص بنظر القضايا التى ترفع من الأجانب على الرعايا المحليين ، وأما الهيئة الاستئنافية العليا فكانت فى يـد « مجلس

الأحكام » ويتكون من تسعة من كبار رجالات البلاد مع عالمين من علماء الأزهر أحدهما حنفي المذهب والآخر شافعي المذهب • وكان يختص باعادة النظر في أحكام بعض القضايا ، ويشارك المجلس الخصوصي ـ مجلس الوزراء ـ وضع القـــوانين •

وفي عهد سعيد نالت مصر حقوقا استقلالية فيما يتعلق بالقضاء اذ نال من السلطان العثماني حقا لم يكن لأسلافه من ولاة مصر ، هو حـق اختيـار القضاة بعد أن كان العمل جاريا على أن قاضي القضاة المولى من قبل السلطان العثماني هو الذي يعينهم •

تزايدت الحاجة الى المحاكم في عهد اسماعيل ، فعمم مجالس الأحكام وأنشأ منها تسعة شملت معظم أنحاء القطر ، وزيد عـــدد مجالس الأقاليم ، وصار لكل مديرية مجلس ابتدائي ، وزيد عدد المجالس الاستئنافية التي كانت تستأنف أمامها أحكام المجالس الابتدائية الواقعة في دائرتها • وفي سنة ١٨٧١ أنشئت بناء على اقتراح مجلس شورى النواب مجالس ـ أي محاكم ـ في القرى والأخطاط لنظر القضـــايا الصغيرة ، سميت مجالس الدعاوى المركزية • وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة مجلس التجار في كل من الاسكندرية والقاهرة تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب ولها محكمة استئنافية عليا واستمر هذا النظام قائما حتى تشكيل المحـاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ •

بدأ الانقلاب الحقيقي في القضاء في فترة تخص الثورة العرابية ، فقد عكف رفاعة الطهطاوي وتلاميذه من الليبراليين المصريين على ترجمة قانون نابليون المعروف بالكود • فترجموا القانون المدني ، وقانون المرافعـــات ، وقانون العقوبات ، وقانون تحقيق الجنايات • وصدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية في مارس ١٨٨٢ أي بعد الثورة • ويعتبر عرابي أن صدور هذه اللائحة كان ضروريا « لمـا له من العلاقة باستقامة سائر الأمور ، ولأنه هو الموجب لثقة الأمة بالحكومة » (١٦٦) •

أرست اللائحة أهم القواعد الديمقراطية فيما يتعلق بالقضاء كمؤسسة وكان من الطبيعي أن تجيء اللائحة تعبيرا ليبراليا ناضجا والذين مهدوا لهـا فكريا هم عناصر من الليبراليين المصريين ، الذين استندوا على « كـــود » نابليون ، وهو تلخيص أمين لمبادىء وفكريات الثورة الفرنسية •

● فقد أقرت اللائحة مبدأ استقلال القضاء كسلطة منفصلة عن بقية السلطات بتقريرها عدم جواز عزل القضاة ، وعدم جواز نقلهم من محكمة الى أخرى الا برضاهم وبعد أخذ رأي محكمة النقض والابرام •

● وأقرت ضرورة علم المواطنين بالقوانين قبل تطبيقها عليهم ، فاوجبت ألا يعمل بالقانون الا بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوما ٠

● وأقرت مبدأ ألا عقوبة على فعل سابق على صدور القانون بتأثيمه . ى عدم سريان القوانين على الماضى ٠

● كما أقرت ضرورة استناد الأحكام الى القوانين التى سيجرى نشرها

أو القوانين واللوائح الجارى العمل بها ٠ وألا تكون الاحكام مخالفة لنصوص القوانين المذكورة ٠

● وحددت اللائحة درجات التقاضى لتضمن للمتقاضين ، وللمحكوم لهم أو عليهم فرصة اللجوء الى مستوى قضائى أعلى لمراجعة الأحكام لمزيد من الدقة فى اصدارها ، وهكذا تقرر وجود ثلاث درجات قضائة : محاكم ابتدائية أو جزئية ومحاكم استئنافية ٠ ومحكمة للنقض والابرام ٠ وأكملت الهيئة القضائية بانشاء النيابة العمومية ٠

وهكذا أرسيت من الناحية النظرية قواعد استغلال السلطة القضائية وان لم يتم هذا الا بعد اجهاض الثورة ٠

ان استكمال السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية وتعميق الفواصل بينها كان من أهم الانجازات التى حققتها محاولة البرجوازية المصرية للمشاركة فى السلطة ، ولكن السؤال الملح الذى يواجهنا هو : ما هو النصيب الذى أخذته البرجوازية المصرية من السلطان ، بعد هذا الجهد الجهيد ؟ !

(هـ) الثورة تبنى سلطتها الديمقراطية البرجوازية :

المراجعة المتأنية لمسار الثورة العرابية تؤكد أن محاولات ارساء قواعد السلطة الجديدة ، لم تنته الى نتائج يمكن اعتبارها حاسمة ٠ صحيح أن هذه المحاولات لم تمر كأنها لم تكن ٠ ولكنها لم تكن كافية لحسم قضية السلطة ٠ لقد وضعت القوى السياسية الجديدة أقدامها على خريطة السلطة . وشاركت بنصيب قليل فيها ، وكان من المحتمل لو استمرت تمارس دورها لفترة أطول أن تمكن لنفسها ٠ ولكن هذه المحاولة جوبهت بتحديات كثيرة :

● أول هذه التحديات المركز المتميز الذى كان للأجانب فى أجهزة السلطة المختلفة ٠ اذ طرح هذا المركز مشكلة ذات شقين : أولهما أن الأجانب

كانوا يمارسون دورهم فى السلطة بحكم مصالحهم الاقتصادية وتضخم جالياتهم وارتباطاتهم بالسوق العالمية الذى كان الاقتصاد المصرى يدور فى عجلتها ، فضلا عن الحماية السياسية التى كانت الدول تضفيها على رعاياها العاملين فى أجهزة السلطة المصرية • وأما الشق الثانى فهو احتياج البلاد الى جزء من الخبرة الأجنبية فى المؤسسات الجديدة التى أنشأتها • وكانت قرون التخلف الطويلة قد حرمت مصر من تكوين كوادر فنية متخصصة بأعداد كافية ومن هنا فقد اضطرت حتى الوزارات التى تلت الثورة ــ وعملت باسمها ــ الى استبقاء هؤلاء الأجانب ، ففى عهد وزارة شريف مثلا تقرر تشكيل لجنة لوضع تشريع للموظفين المدنيين ، فاضطرت الوزارة الى الاستعانة بخمسة من الأجانب فى هذه اللجنة ، كانوا يشكلون ما يقرب من نصف أعضائها • بل ان المجلس الأعلى للمعارف ــ الذى سبق انشاؤه فى عهد وزارة رياض من ١١ مصريا و ١٣ أجنبيا ــ ظل على تشكيله مع اضافة خمسة من الأعضاء الوطنيين ليشكل العنصر المصرى أغلبية فيه •

ولم يكن هذا المركز الخاص للأجانب قاصرا على السلطة التنفيذية بل ان محاولات متعددة كانت ترمى الى نشر هذا النفوذ وتأكيده فى المؤسسات الأخرى • وبالذات فى السلطة التشريعية والقضائية • وكان من أعلى الأصوات المنادية بهذا نوبار باشا ، أشار للموضوع فى مذكرته الشهيرة التى كتبها فى مارس ١٨٨١ وأرسلها من باريس • وهى تعبر عن رؤية أجنبية ، ولا نشك فى الذى أوحى بها لنوبار ، هو بعض الدوائر السياسية الفرنسية التى كان على اتصال بها ، وتاريخ المذكرة يشير الى أنها كتبت بعد تمرد أول فبراير ، ومع ازدياد المطالبة بمجلس النواب • والاقتراحات الواردة بها تبدو كما لو كانت موجهة لاجهاض هذه المطالبة •

رأى نوبار أن هناك ضرورة لتشكيل « لجنة لوضع القوانين ، يعرض عليها كل تدبير ادارى أو مالى فتفحصه ثم تقبله أو تعدله بالاتفاق مع مجلس النظار قبل أن يعرض على الخديو ، وبهذا لا تصدر القوانين الا بعد الاتفاق والفحص المدقق بين هيئة مستقلة حاصلة على كل الضمانات اللازمة لصيانة مصالح الذين يدفعون الضرائب » • فممن يجب أن تتكون هذه اللجنة ؟ من ممثلى الشعب ؟ ذلك شىء لا يمكن أن يمر بخاطر نوبار • ولكن الذى ينسجم مع تفكيره أن يقترح تكوين هذا المجلس التشريعى من « النظار القدماء والموظفين السابقين يعينون من بين الحاصلين على الأخلاق الشريفة لدى الأمة ومن كبار فائزين بالاعتبار والاحترام ، يدفعون الضرائب الكبيرة ويهمهم أن تكون الادارة سائرة على محور العدالة والنظام » • ويرى نوبار أن اقتصار هذه اللجنة على أعضاء مصريين فقط لا يضمن عدم تحيزها ضد الأجانب فى التشريعات التى تصدر عنها ، ولذلك فقد اقترح « ادخال أعضاء صندوق الدين فى سلكها لأن الحكومة عينتهم

بمشاركة أرباب الديون » وعلى هذا فان اللجنة المعينة ـ وليست المنتخبة ـ كفيلة بضمان مصالح المصريين والأجانب وبايقاف السلطة الخديوية عند حدها • وبصدور التشريعات معبرة عن أصحاب المصالح المصريين والأجانب وهما شيء واحد فى نظر نوبار •

وفى نفس المذكرة عالج نوبار موضوع السلطة القضائية ، فبدأه بالتسليم بمبدأ استقلالية القضاء ، واعترض على تدخل الدول فى تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، وعلى التزام الحكومة المصرية باستشارة وزراء العدل فى الدول الأوربية قبل اختيار القضاة ، ولجوء الدول الى الضغط لتعيين قضاة لها فى هذه المحاكم ، بحيث تحولت مناصبها الى مجال للمنافسة الدولية • وبعد الاعتراض على سير القضاء المختلط ناقش نوبار وسيلة انشاء قضاء أهلى • فرأى أن مصر تفتقد الى عناصر صالحة لولاية القضاء ، من ناحية الخبرة القانونية ، ومن ناحية توفر الشخصية المستقلة التى ترفض الخضوع للسلطة التنفيذية أو لاعتبارات المال والجاه والمركز الاجتماعى • وانتهى نوبار الى أن هناك ضرورة لاستعانة القضاء الأهلى أو الوطنى بقضاة من الأجانب . ولكنه تحفظ فى أن اختيار هؤلاء القضاة يجب ألا يكون بتدخل من الدول الأجنبية ، وأن الحكومة يجب أن تكون مطلقة التصرف فى اختيارهم « من أوربا أو من المستعمرات حسب حاجتها وحسب كفاءتهم من حيث اللغة والصفات فلا ينالها من هذا الوجه نفوذ حكومة أجنبية وأن يكون هؤلاء القضاة من رعايا الدول المختلفة ضمانا لعدم تركز نفوذ دولة واحدة فى مناصب القضاء وبمجرد تعيينهم فى خدمة البلاد يصبحون فى عيونها قضاة مصريين القضاة الوطنيين أنفسهم » وانتهى الى أن هذا النظام اذا أثبت كفاءته فانه من الممكن اذ ذاك اقناع الدول بأن تتنازل عن تزاحمها على مناصب القضاء المختلط لتحقيق قوة سياسية به ، وأن تترك للحكومة المصرية حرية اختيار القضاة ، وتعينهم من ذوى الخبرة الأجنبية كما أنه يمكن أن يؤدى فى النهاية الى تعديل أو الغاء الرقابة الثنائية فى الحكومة المصرية (١٦٧) •

ومشروع نوبار بالصورة التى عرضناه بها ، يكشف عن طبيعة التحدى الاستعمارى الذى واجه هدف تثوير وتمصير ومقرطة السلطة فى مصر • ذلك أن هذا المشروع يعبر عن رؤية عناصر استعمارية أو عملية للاستعمار . وهى رؤية تنظر الى الأجانب باعتبارهم أصحاب مصلحة فى مصر ، كأنهم جزء من شعب غير محدد أو معروف الجنسية ينبغى أن يكون لهم ممثلين فى المجلس التشريعى ، وفى القضاء ، وهو مشروع شبيه بمشروع « برونيات » الذى طرح للمناقشة فى مارس ١٩١٧ (١٦٨) وكان يستهدف مشاركة الأجانب فى السلطة مشاركة فعلية •

● وثاني هذه التحديات هو وضعية العناصر التركية والجركسية في خريطة السلطة فقد أدى حيازة هذه العناصر للسلطة لفترات طويلة الى عدم القدرة على الاستغناء عما يؤدون من أدوار ، فقد حازوا خبرات يؤثر اهمالها — مع عدم توفر البدائل الوطنية — في سير العمل الوطني . ومن ناحية أخرى فان التفرقة العنصرية التي كان يخضع لها المجتمع المصرى ، قد وضعت معايير غير اجتماعية وغير سياسية للتفرقة بين من هو « ثورى » ومن هو « غير ثورى » . اذ اضطرت الثورة مثلا الى رفع عناصر الى صفوف السلطة لمجرد أنها « من الفلاحين المصريين » بصرف النظر عن مواقف هذه العناصر السياسية . وهو ما أدى في بعض الأحيان الى تسلل عناصر خائنة الى السلطة ، أضرت بالعمل الوطني وكبدته خسائر جمة . وبدلا من أن تضع الثورة سلطتها في أيدى العناصر المؤمنة باتجاهها وحركتها الديمقراطية التحررية ، اعتمدت أحيانا المصرية كصفة تؤهل لتولى المناصب الحساسة . لقد كان محمود سامى البارودى مثلا ، غير مصرى الأصل ، بينما كان الأميرالاى على خنفس مصريا ، ومع هذا أعطى الأول حركة الثورة امكانيات واسعة ، وخان الثاني الجيش وكان أحد أسباب هزيمته العسكرية ، مع أن مصريته هي التي كفلت له أن يتولى مراكز سياسية حساسة — اذ كان أحد أعضاء المجلس العرفي وهو مجلس وزراء الحرب — ومراكز عسكرية أكثر حساسية — اذ تولى قيادة الفرقة العسكرية التي كانت تعسكر في مقدمة الجيش في جبهة التل الكبير في أخطر مراحل الحرب .

ولا يعنى هذا أنه كان على الثورة أن تغفل عن هدف تمصير جهاز الدولة باحلال العناصر المصرية محل العناصر الأجنبية أو المتمصرة فيه ، ولكن اعتبار التفرقة العنصرية الأساس الوحيد وخاصة في المراكز العصبية الحساسة في جهاز الدولة ، ومن البديهى أن محذور تحول هذه العملية الى عملية اضطهاد للأقليات القومية ، بنفيها تماما عن جهاز الدولة كان واردا . لكن المتيقن أن القاعدة الصحيحة لمعالجة الموضوع قد غابت عن وعى الثوار .

ومن ناحية أخرى فان نجاح حركة ما في تحقيق انتصارات تدريجية يترتب عليه أن تتجمع حولها عناصر غير مخلصة أو منافقة ، وعناصر لاتتفجر طاقتها الثورية الا في ظروف المد الثورى الديمقراطي . وفي الوقت المناسب ومع انحسار هذا المد الى ظروف جزر فان هذه العناصر أما أن تخون الثورة أو تأخذ موقفا سلبيا ، وهو ما حدث بالنسبة للثورة العرابية ، فقد أدى نجاح الثورة في حركة أول فبراير ، الى تفجر ظروف المد ، فتجمعت العناصر التي أشرنا اليها حول قيادة الثورة ، ولم تتنبه قيادتها الى الامكانيات الحقيقية لثوار اللحظة هؤلاء ، فمكنت لبعضهم من مراكز حساسة في السلطة ، سرعان ما استخدموها استخداما ضارا عندما بدأت بشائر الجزر أو تطلبت الحركة

الثورية مغامرات غير مأمونة النتائج تماما . وفى ظروف الوعى بالطاقة الثورية المحدودة لهؤلاء ، فان الواجب يحتم عدم اهمال ما يمكن أن يقدموه من جهة لخدمة قضية الثورة ، فى الحدود التى لاتضر بحركة الثورة ، وهى معادلة لم تنجح قيادة الثورة فى وضعها موضع التطبيق .

ويعود الخطأ فى تحديد دور هؤلاء الى ضعف حزب الثورة وعدم فاعليته وتهروء بنيته التنظيمية . اذ كان الحزب الوطنى كان حزبا ميكروسكوبيا يبدو دائما أكبر من حجمه الحقيقى ، وبرغم أنه لم يخل من خبرة محدودة ، فقد أدى هذا الضعف فى بنيته الى عجزه عن مواجهة المهمات الملحة للثورة الوطنية الديمقراطية ، ذلك العجز الذى نشأ فى الأساس عن ضعف الأجنحة التى حاولت تحقيق هدف مشاركة البرجوازية المصرية فى السلطة .

● وأما التحدى الثالث ، فكان يتمثل فى بقاء السراى فى مركزها المؤثر على خريطة السلطة برغم ما أصابها من ضربات حسرت نفوذها نسبيا عن السلطة ، وما حدث فيها كمؤسسة سياسية من انقسامات وتكتلات فقد ظلت تناور لاستعادة سلطتها المطلقة . ومع أن نمو القوى الوطنية وانشاء المؤسسات المنظمة لحدود السلطات ، كان كفيلا بالزامها حدها ، الا أن تراثها التاريخى كمؤسسة كان يتطلب تصفية فعلية للعناصر المكونة لها ، وهو ما تنبهت اليه قيادة الثورة فى وقت متأخر نسبيا ، ولكنها لم تحسمه بشكل نهائى .

● وأخيرا فان الوقت كان عامل تحد كبير فكثرة المهمات الثورية وتشابكها وتناقض بعضها وضراوة القوى المعادية للثورة ، والزمن المحدود الذى كان عليها أن تنجز خلاله هذه المهمات كلها . أدى الى صعوبة واستحالة القيام ببعض الاجراءات الضرورية لحسم قضية السلطة .

على أن القوى الثورية ــ برغم هذه التحديات جميعها ــ توصلت الى صيغة جنينية وسليمة لحسم قضية السلطة ، وهو ما فرضه تحرك الحوادث السريع ، والانقسام الواضح الذى حدث فى جبهة الثورة عقب احتلال الاسكندرية فى يوليو ١٨٨٢ ، وكانت هذه الصيغة مؤقتة فضلا عن جنينيتها ولكنها ــ فى رأينا ــ أنضج الانجازات الثورية فى مجال ارساء المؤسسات الوطنية الديمقراطية فى الواقع المصرى .

ففى الوقت الذى كانت كل أهداف الثورة ، ووجودها نفسه ، تتعرض لخطر التصفية فى مواجهة الغزو الاستعمارى الانجليزى ، أعلن الخديو محمد توفيق ــ الحاكم الشرعى المعين من قبل السلطان العثمانى صاحب الولاية على مصر ــ انضمامه الى الانجليز وأرسل الى عرابى يطلب منه صرف الجنود

الذين كان يستدعيهم من الاحتياط لتدعيم خط الدفاع فى كفــر الدوار ٠ فلما رفض عرابى الكف عن المقاومة أصدر الخديو قرارا يعزله وأعلن راغب باشا ــ رئيس مجلس الوزراء اذ ذاك ــ فى خطاب منه للأميرال سيمور ، ان « عرابى باشا يشتغل الآن باعداد وسائل للدفاع ، وذلك مخـــالف لأوامر الجناب العالى الخديو ، وانه وحده المسئول عما يحدث » ٠ وبهذ انضم مجلس الوزراء الى قوى الاحتلال ٠ وكان مجلس النواب قد انقسم منذ أزمة المؤامرة الجركسية والانذار المشترك فى ٢٥ مايو وانضمت أغلبيته الى السراى ٠

وفى مواجهة انشقاق المؤسسات الممارسة للسلطة وانضمام أغلبيتهــا الى قوى الأعداء ، قررت قيادة الثورة بناء مؤسساتها الممثلة لتركيبها الطبقى والمعبرة عن نزوعها الديمقراطى التحررى فى مؤسستين من أهم المؤسسات السياسية فى تاريخ البرجوازية المصرية ، وفى تاريخ النضال الديمقراطى المصرى على وجه العموم « المجلس العرفى » و « الجمعية العمومية » ٠ وقد مارست هاتان المؤسستان السلطة فى مصر خلال فترة قصيرة جـداً بين ١٧ يوليو ١٨٨٢ ، و ١٤ سبتمبر من نفس السنة ــ حوالى شهرين ــ فمـا هى طبيعتهما ، ومهماتهما ؟ ، وما هى وضعيتهما فى مسألة السلطة ؟ ٠

● كان المجلس العرفى هو « مجلس وزراء الحرب » ، فهو كمؤسسة ، حائز السلطة التنفيذية وممارسها ، وواضع كل امكانياتها فى خدمة الحرب ضد الغزو الاستعمارى ٠ وقد شكل ليحل محـــل وزارة راغب باشـا التى انضمت أغلبيتها الى الخديو والاحتلال ٠ وقد أنشىء المجلس العــرفى برأى « يعقوب سامى » ــ وكيل وزارة الحربية وأحد كبار قادة الثورة ــ وذلـك عقب تلغراف أرسله اليه عرابى من الجبهة فى كفــر الدوار ٠ يخطره فيه بخيانة الخديو وانحيازه الى جيش الأعداء ٠

وحين أنشىء « المجلس العرفى » كلف بالعمل كلجنة تحضيرية للاعداد لمجلس طبقات الأمة أو « الجمعية العمومية » اذ دعا يعقوب وكلاء الوزارات للمناقشة فيما يجب عمله لتنفيذ طلب عرابى بدعوة مجلس ممثلى الأمة لنظر مسألة خيانة الخديو وطلبه من عرابى الكف عن المقاومة ٠ وقد قام المجلس بترتيب الدعوة الى الجمعية العمومية ٠ ثم استمر بعد ذلك فى أداء مهماته كمجلس للوزراء ٠ ونشر قرار تشكيله فى الوقائع المصرية ٠ وقد شكل على النحو التالى : يعقوب سامى : وكيل وزارة الحربية ٠ حسين الدرملى : وكيل الداخلية ٠ بطرس غالى : وكيل الحقانية ٠ على بك فهمى رفاعة الطهاوى : وكيل المعارف ٠ حسين فهمى : وكيل الأوقاف ٠ عريان تادرس : باشكاتب المالية ٠ على الروبى : وكيل وزارة السودان ٠ جعفر صادق : رئيس مجلس الأحكام سابقا ٠ محمد رؤوف : حكمدار السودان السابق ٠ اسماعيل أبوجبل:

رئيس مجلس الأحكام سابقا ٠ اسماعيل باشا محمد : مفتش عموم الاشغال٠ أحمد نشأت : ناظر الدائرة السنية ٠ الفريق راشد حسنى ٠ اللواء على فهمى ٠ اللواء محمد رضا ٠ اللواء خالد باشا ٠ اللواء حسن مظهر ٠ ابراهيم سامى : مأمور عتق الرقيق ٠ أحمد حسين قومندان : وابورات النيل ٠ ابرهيم فوزى: مأمور ضبطية مصر (محافظ القاهرة) ٠ أحمد رفعت : مدير المطبوعات وسكرتير عام مجلس الوزراء ، الاميرلاى على بك يوسف خنفس ٠ الأميرلاى أحمد فرج ٠ الأميرلاى حسن رأفت ٠ حافظ رمضان : باشكاتب الدائرة السنية ٠ الاميرلاى حسين بهجت أحمد شكرى : وكيل الدائرة السنية ٠ الاميرلاى عبد الرحمن حسن (١٦٩) ٠

ومن الواضح أن نصف عدد أعضاء المجلس كانوا من وكلاء الوزارات وكبار الموظفين ، يليهم العسكريون وهم عشرة ٠ ثم نظار الدوائر والتفاتيش الزراعية ، واثنين من القضاة السابقين ٠ وهو تشكيل يرتبط بطبيعة مهمته كمجلس للحرب ، فأغلب الموظفين تتعلق أعمالهم بالمسائل العسكرية كالداخلية والرى والمالية والسودان والمطبوعات ، كما أن توفر عدد من العسكريين فيه كان ضروريا ٠ وان كانت الحرب نفسها قد فرضت أن ينتقل هؤلاء الى جبهات القتال ، وبهذا لم يكن المجلس خاضعا لتهديدهم كما زعم البعض فيما بعد ، وقد ذكر اسماعيل محمد أحد أعضائه فى شهادته أمام لجنة التحقيق فيما بعد أن من المنتظمين فى حضور جلساته من العسكريين ثلاثة فقط هم : أحمد فرج وعلى فهمى وحسن جاد ٠ وأن على يوسف كان يحضر قبل سفره (١٧٠) ومن المعروف أن على فهمى قد ترك القاهرة وانضم الى الجبهة بعد ذلك بفترة قصيرة ٠

تتحدد مهمات هذا المجلس فى ادارة شئون الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتحضيرات الحربية للدفاع عن البلاد (١٧١) ويقول رئيس المجلس يعقوب سامى أمام لجنة التحقيق فيما بعد أنه « لولا هذا المجلس لما بقيت مصر كما هى ٠ فانه ترتب على وجوده حفظ البلد ٠ وقد اجتهدت غاية الاجتهاد حتى لم يحصل أدنى قتل أو سرقة ٠ وأحضرت الأوربيين لقصر النيل وسفرتهم للاسماعيلية مع المحافظين اللازمين » (١٧٢) ٠

ومن الناحية السياسية كان المجلس هو الحكومة الشرعية فى رأى جماهير الشعب التى رأت أن السلطة الموجودة فى الاسكندرية لاتمثل أحدا ٠ وقد كتب عرابى الى محافظ السويس من كفر الدوار طالبا منه أن يخبر « جناب قنصل الانجليز أن مصر ليس فيها حكومتان كما يزعم وانما حكومة البلاد هى واحدة والجيش تحت أمرها » (١٧٣) ٠ ليس وكانت طبيعته ــ كممثل

لسلطة القوى الوطنية المعادية للاستعمار ـ واضحة للذين يمارسون السلطة داخله • وقد دافع أحمد بك رفعت عضو المجلس وسكرتيره العام عن وجوده كمؤسسة فى مواجهة لجنة التحقيق فقال « أنه كان بالفعل الحكومة الرسمية المؤيدة برضاء جميع الأمة المصرية التى كانت تبذل الأرواح والأموال بدون مراعاة الاختلاف فى الجنس والدين للمحاماة عن الوطن » • وهذا اليقين هو الذى دفع المجلس الى تأييد تلغراف عرابى لمحافظ السويس فأرسل المجلس هو الآخر تلغرافا ينبه على المحافظ « بأخبار الاميرالاى الانجليزى بأن الحكومة موجودة بمصر وأن ما فى الاسكندرية لا يعبر عن الأمة » (١٧٤) •

مارس المجلس مهمته فى حدود فهمه لدوره كسلطة حكـــم ثورية ، وكمجلس وزارى للحرب • فالتفت الى ثلاث مهمات رئيسية :

● الأولى هى الترتيب لدعـــوة الجمعية العمومية للانعقاد وتحضير مايعرض عليها من أمور ومتابعة تنفيذ قراراتها • واصدار الأوامر والقرارات التفصيلية لوضع قرارات الجمعية العمومية موضع التطبيق العملى • وفى هذا الصدد فان المجلس قد اعتبر أنه يستمد سـلطاته من الجمعية العمومية ومسئولا أمامها •

● أما المهمة الثانية فهى : تقديم تسهيلات أساسية للمجهود الحربى ، وفى هذا الصـدد أصدر المجلس عدة قـــرارات بمنع المراســـلات التلغرافية الشفرية الصادرة أو الواردة الى مصر ، والأخبار المبهمة العبارة ، باستثناء ما يصدر أو يرد الى وزارة الحربية ، كما أصدر قرارا بمنع دخول الأجانب الى مكاتب التلغراف • وأخضع الصحف للرقابة وعين أحمد رفعت ـ عضوه ومدير المطبوعات ـ رقيبا عاما • ومنع سفر الأجانب الى الخارج •

● على أن أخطر المهمات التى نفذها المجلس اتخاذه اجراءات حاسمة لتثوير جهاز الدولة الرجعى ، باجراء ما عجزت عنــه القيـــادة الثورية فى الظروف الطبيعية من تطهير جهاز الحكم من العناصر المشكوك فى ولائهـــا للثورة ، أو ترددها فى مواجهة حالة الحرب ، فاصدر قرارات بعزل خمسة من المحافظين وعين آخرين محلهم • ونقل بعض المحافظين الى محافظات أخـــرى لتوفير قيادات ادارية ذات كفاءة خاصة للمحافظات القريبة من جبهة القتال • وقد شرح عرابى للمجلس العرفى ـ وكان يحضر بعض جلساته ويرسل اليه برقيات وخطابات ـ ضرورة عزل أحد المحافظين لأنه تقاعس فى جمع الجنود الذين طلب منه جمعهم • وتصرف بطريقة توحى بأنه لا يقدر مسئولية متطلبات الحرب • وفى شرحه حدد القاعدة التى يجب أن يمارس على أساسها جهـــاز الدولة دوره ، فقال أنه لا يجوز « أن يأخذ أحد موظفى الحكومة ماهيته منها ويكون مساعدا للعدو الانجليزى » (١٧٥) • وهو ما طلب عرابى من محافظ

السويس أن يؤكده للأميرال الانجليزى ، اذ نبهه أن يخطـــر الاميرال بأن « المحافظ خادم لعموم الأمة وليس لشخص الخديو » (١٧٦) ٠

احتفظ المجلس باستقلاله فى أداء وظيفته فى حدود أنه جـزء من السلطة الثورية ، وحافظ على الطابع الديمقراطى فى مناقشاته ، فقد ذكر عرابى فى محضر التحقيق معه أن المجلس كان يراجعه فى كثير من الآراء التى كان يبديها فى مسائل الدفاع ، والتى كان يعتقد أنها نافعة كل النفع للحفظ والمدافعة ٠ وأضاف : ان هذا يعنى أنه لم يكن يسير المجلس أو يجبره على شىء (١٧٧) ٠ وكان عرابى ـ باعتبـاره وزيرا للحربيـة وقائدا للجيش والثورة ـ يخطر المجلس فحسب بما يصل الى علمه عن طريق مخابراته من أنباء عن الخونة أو معوقى المجهود الحربى ، وفى ضوء هـذه المعلومات كان المجلس يصدر قراراته ٠ وقد نظر عرابى الى المجلس نظرته الى سلطة فعلية لها عليه حق الأمر والطاعة ٠ ففى التحقيق معه قال أنه كان « رجلا مأمورا بأمر من طرف ذلك المجلس الذى بيده حكومة البلاد هو أن أقوم بحفظ البلاد والمدافعة عنها » (١٧٨) ٠ والواقع أن المجلس تجربة ديمقراطية ممتازة ، اذ كان عرابى ـ كقائد للجيش والثورة فى ظروف غزو عسكرى استعمارى ـ يستطيع أن يضع كل السـلطة فى يد العسكريين أو فى يده شخصيا فهذه ظروف لا يمكن فيها أن تسير الأمور فى شكلها العادى ٠ ومع ذلك فان حرصه على أن تكون السلطة فى رقعة أوسع ، ممثلة القوى الثورية يدل على أصالة الفكرة الديمقراطية عنده ٠

● وتعتبر « الجمعية العمومية » مؤسسة تمثيلية من أهم المؤسسات السياسية غير المسبوقة فى الواقع المصرى ٠ وصاحب الفكرة فى الدعوة اليها هو « عرابى » الذى كتب الى « يعقوب سامى » فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ يخطره بخيانة الخديو ويطلب منه أن « يعقد مجلسا من الذوات والعلماء ومجلس النواب والأعيان ويطرح هذه الأحوال أمامهم للمذاكرة فيها والبت فى السير على خطة يقررونها ثم يحررون قرارا بما يرونه فى صالح البلاد » وطلب منه أن يسأل هؤلاء الذوات والعلماء والنواب والأعيان « عما اذا كان يجوز شرعا رقوع ما حصل من الخديو من التحيز لأعداء بلاده أم لا ؟ ٠ وبعد امضائه فيدونا للعمل بموجبه » (١٧٩) ٠ ومع أن الأفكار اتجهت فى البداية الى قصر عضوية الجمعية العمومية على الضباط من رتبة الميرالاى فمـا فوق ، الا أن المنطق الديمقراطى ، انتهى بأن اتسعت الدعوة لتشمل ممثلين لـكل طبقات الأمة ، وهكذا عقدت الجمعية العمومية دور انعقـادها الأول فى ١٧ يوليو بحضور حولى ٤٠٠ عضوا ، وعقدت اجتماعها الثانى والأخير فى ٢٣ يوليـو بحضور ٢٦٠ عضوا ٠

وكانت الجمعية فى منظور أعضائها ، والداعين اليها ، أعلى سلطة فى البلاد ، باعتبارها ممثلة لعموم السكان ، والى هذا المعنى نبه عرابى محافظ السويس فى البرقية السابق الاشارة اليها . وقد نبه عـرابى فى برقيته السابق الاشارة اليها لمحافظ السويس الى أن الخديو لم « تصبح له سلطة بمقتضى قـرار من عموم رؤساء البـلاد وأعيانها وعامتهـا على اختـلاف مذاهبها » (١٨٠) . كما ذكر فى برقية منه لعـلى مبارك أنه قائد للجيش « ليس له أدنى صفة أو حق فى اتخاذ أى اجراء بعـد صدور قرار الجمعية العمومية ، وهو يعتبر نفسه مطيعا ومنقادا فى أى حال لما تأمر به الأمة » (١٨١) . وحرصت الجمعية على اكتساب شرعية لقراراتها بابلاغها للبـاب العالى الذى كانت تحرص على تأييده لخط المقاومة ضد الغزو . ونلاحظ أن حدود هذه العلاقة قد اقتصرت على احاطة الباب العالى علما بقرارات الجمعية، مع خطورتها الشديدة اذ وصلت الى اعلان عزل الخديو وعدم العمل بقراراته. وقد نص على هذا الابلاغ فى قرار الجمعية بجلسة ٢٣ يوليو اذا لزم هذا القرار « عرض قرارنا هذا على الأعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكـلاء النظارات » (١٨٢) . وهو ما يكشف عن تصور الجمعية العمومية للمجلس العرفى باعتباره مؤسسة منفذة لقراراتها . ومن حيث المهمات التى تكفلت بها الجمعية فهى أيضا مهمات الحزب . ففى برقية عرابى لعلى مبارك ذكر أن الجمعية لم تعقد الا « للنظر فى الأحوال الحاضرة واتخاذ التدابير اللازمة لوقاية البلاد » (١٨٣) .

على أن مايلفت النظر حقا هو أن هذه الجمعية قـد عقدت فى ظروف مشابهة للظروف التى عقد فيها « مجلس طبقات الأمة » فى الثورة الفرنسية، ولمهام بعضها متشابه ، وبتركيب قريب من تركيبها ، وهو ما يكشف عن تأثر العرابيين بأفكار الثـورة الفرنسية وتجاربها ومؤسساتها . لقد كـانت الجمعية العمومية مختلفة من حيث التركيب عن أى مؤسسة تمثيلية سابقة واذا ما راجعنا الأسـماء والوظائف والوضعيات الطبقية للموقعين على قرارها فى ٢٣ يوليو ١٨٨٢ . وهو القرار الخاص باستمرار الدفاع عن البلاد وعزل الخديو ، نجد أنه قد وقع عليه ٢٦٠ عضوا الأغلبية العظمى منهم تنتمى لفئات صاحبة مصلحة حقيقية فى انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وبالذات : التجار والزراع المتوسطين والمثقفين الثوريين .

تكونت الجمعية من ١٧ من كبار الموظفين و ١١ من مديرى المديريات و ٢٨ من الموظفين الذين يتولون مراكز قيادية وسطية ، وبهذا يبلغ عـدد العاملين فى الجهاز الادارى من أعضائها ٥٦ عضوا . كما وقعه أيضا ٢٢ من رجال الدين الاسلامى ونقباء الأشراف وعلماء الأزهر و ٨ من رجال الدين المسيحى هم بطاركة الطوائف المسيحية المختلفة . وجملة هؤلاء ٣٠ . هذا

فضلا عن ١٨ من العسكريين السابقين والعاملين فى الخدمة و ١٤ من القضاء، و٥٢ عمدة ، و٥٤ تاجرا يمثلون كبار التجار فى القاهرة وبولاق والاسكندرية وفى الأقاليم • فضلا عن ٦ من نظار الدوائر و ٥ من رجال الحاشية الملكية و ٣ من أمراء البيت المالك • وتتوزع النسبة المئوية للموقعين على القرار تنازليا كالآتى : ٢ و ٤٥ ٪ للمثقفين (ويشمل هذا العدد الموظفين وكبار الموظفين ورجال الدين الاسلامى والمسيحى والعسكريين والقضاة) ثم ٧ر٢٠٪ من التجار و ٢٠٪ من العمد وأخيرا ٣ر٥٪ من الأمرة الملكية وحاشيتها والعاملين فى خدمتها وهم يمثلون العنصر الذكى فى السراى •

والملاحظة الواضحة هى أن التجار قد أصبحوا قوى مؤثرة فى هذه المؤسسة التمثيلية ــ وهو ما لم يتوفر لهم فى مجلس النواب حيث لم يزد عددهم عن ٨ ٪ من أعضائه (٧ فقط من ٨٢) • ارتفعت فى الجمعية العمومية الى ٧ر٢٠ ٪ • كذلك فان المثقفين الذين لم يمثلوا فى أى مجلس نيابى بما ذى ذلك مجلس نواب الثورة نفسه ، قد وجدوا الفرصة لكى يمثلوا ، بحجم كبير ، يكشف عن حجم تأثيرهم السياسى ــ حتى أنهم كانوا أكثر القوى تأثيرا فى استصدار القرارات ــ أكثر مما يكشف عن قوتهم الحقيقية فى الخريطة الاجتماعية •

ومما يلفت النظر أن الذين حضروا الجمعية ووقعوا على قراراتها ، أى التزموا بما تعبر عنه من سياسة ، من أعضاء مجلس النواب ، لم يزيدوا عن ستة أعضاء فقط هم : أحمد الصباحى ومحمد دبوس وبسيونى أبو الفضل واحمد على محمود ومصطفى علام ومحمد جلال ، وأغلبهم من العمد • وهو ما يؤكد أن مجلس النواب فى تركيبه كان بعيدا عن التواؤم مع مطامح البرجوازية المصرية • وأنه من ناحية التركيب كان يضم عناصر وسطية ومترددة • كان الطبيعى والمجلس هو المؤسسة التشريعية الرسمية فى البلاد ، والمنتخبة فى ظل انتصار الثورة ،أن يقوم بالمهام التى انشأت الجمعية العمومية لأدائها ، ولكن الانقسام الذى حدث به ، بعد أزمة المؤامرة الشركسية ، وأدى لانتقال عدد من أعضائه الى صف الخديو ، وتأييدهم للاحتلال ، ولجوء عدد آخر لاتخاذ موقف محايد فى الصراع ، كشف عن عجزه عن أداء المهام الثورية فى مرحلة الأزمة ، وأكد أنه من حيث التركيب ، يمثل أكثر الشرائح الاجتماعية التى اشتركت ببرنامج أقرب ما يكون الى الحد الأدنى • لذلك فرضت الضرورة عقد الجمعية العمومية كمؤسسة بديلة لمجلس النواب كما كان المجلس العرفى مؤسسة بديلة لمجلس الوزراء •

والموقف الوسطى الذى أخذه المجلس هو الذى جعلنا لانعثر فى قائمة الجمعية العمومية الا على أسماء ستة من أعضائه ، وهو المسئول عن أننا

لانجد كثيرين من أعضاء المجلس فى قوائم أحكام الادانة ، التى صدرت عن المحاكم العسكرية التى حاكمت الثوار الا أحد عشر فقط من أعضائه هم :

- أحمد أباظة (تحديد اقامته بالشرقية ، مع دفع تأمين سنوى ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٥ سنوات) .
- أحمد محمود (تحديد اقامته بالبحيرة مع دفع تأمين سنوى ٣٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) .
- ابراهيم الوكيل (تحديد اقامته بالبحيرة مع دفع تأمين سنوى ٣٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) .
- أمين الشمسى (تحديد اقامته بالشرقية مع دفع تأمين سنوى ٥٠٠٠ جنيه لمدة ٥ سنوات) .
- مراد السعودى (تحديد اقامته بالجيزة مع دفع تأمين سنوى ٤٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) .
- محمد جلال (تحديد اقامته بالمنيا مع دفع تأمين سنوى ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) .
- مهنى عمر (تحديد اقامته بأسيوط مع دفع تأمين سنوى ٤٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) .
- محمد عبد الله تحديد اقامته بالشرقية
- على كساب تحديد اقامته ببنى سويف
- على مكاوى تجريده من الرتبة
- محمد الشاذلى تجريده من الرتب

ومن بين هؤلاء اثنان فقط من الذين وقعوا على قرار الجمعية ، فيكون عدد أعضاء المجلس الذين اتخذوا مواقف ثورية لايزيد عن ١٥ عضوا .

وخروج مجلس النواب من جبهة الثورة ، عند منعطف أزمة المؤامرة الشركسية ، هو الذى دفع العرابيين للبحث عن صيغة تقدم ممثلين حقيقيين للعناصر صاحبة المصلحة فى استمرار الثورة الوطنية التحررية ، وأن تعتمد فى هذا على عناصر البرجوازية التجارية والعناصر الواعية من البرجوازية الزراعية والمثقفين الثوريين المتأثرين بالفكر الليبرالى والفكر الدينى المتحرر .

وبرغم هذه المحاولة الناضجة فى بناء السلطة الديمقراطية البرجوازية ، فقد أجهضت الثورة !!

فلماذا أجهضت ؟

ان هذا يتطلب أن ندرس بتفصيل أوفى ، كيف تكونت جبهة الثورة ، وكيف تفتتت .. وهو موضوع الفصل القادم .

الفصل الخامس

الجبهة الثورية
من الوحدة إلى التفتت

□ الجبهة الوطنية المتحدة . . القضايا الرئيسية والتحديات □ المرحلة الأولى :تكوين الجبهة الوطنية (فبراير ١٨٧٩ ـ اغسطس ١٨٧٩) □ المرحلة الثانية : تدعيم الجبهة .. أقصى اتساع (من عزل اسماعيل الى ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١) □ المرحلة الثالثة : الارستقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة (من مظاهرة سبتمبر الى استقالة شريف . فبراير ١٨٨٢) □ المرحلة الرابعة : الانقسام : والارستقراطية الزراعية والسراى تخونان الثورة (من تولى البارودى للوزارة فى ٢ فبراير الى ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢) □ المرحلة الخامسة : الانقسام النهائى . أمتان : من ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو الى سقوط القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ □ برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحررا □ التحالف المصرى العثمانى □ الحرب : قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية □ قيادة الثورة : ملاحظات حول الزعامة البرجوازية □

الجبهـة الوطنيـة المتحـــدة

القضايا الرئيسيه ٠٠ والتحديات

يبدو اجهاض الثورة العرابية ،أحيانا كقدر حتمى لم يكن منه مفر ٠لا نعتمد حتميته على قوة خفية شاءت أن تحرم البرجوازية المصرية من أن تحقق محاولتها لبناء سلطتها الديمقراطية والسيطرة على سوقها القومية بل صنعته الظروف العالمية التى نشأت فيها الثورة ، وطبيعة الخريطة الطبقية لهـــا ، والمهام التى وقع عـلى عاتقها عبء القيام بهـــا ، والقيادة التى ولدت فى هـــذه الظروف كلهـا ٠

ومما يفرض اهتماما خاصا بأسباب اجهاض الثورة ، أن المتابعين لحركة التاريخ المصرى الحديث ، يلاحظون أن جماهير الشعب المصرى قد واجهت الغزو الفرنسى ــ ١٨٩٧ ــ بمقاومة مستمرة أجهدت قوات فرنسا التى كانت أقوى دولة أوروبية فى ذلك الوقت ، وجعلت استمرارها فى البقـــاء يكـاد يكون مستحيلا ٠ كما أن حملة فريزر فى سنة ١٨٠٧ ، لم تهزم بفاعليـــة جيش محمد على ــ الذى كان حتى ذلك الوقت من بقايا المرتزقة ــ بل هزمتها المقاومة الشعبية المسلحة فى رشيد والحماد ، وبعد ثمانية عقود من ذلك دخل الجيش البريطانى القاهرة فى سنة ١٨٨٢ وقد أعلنت مدينة مفتوحة ، دون أن يواجه بأى مقاومة ٠ وتأكد وجود الاحتلال فى السنوات الأولى منـــه دون أن تنتظم الجماهير فى أى حركة للمقاومة ٠ ويتساءل البعض : هـــل يرجع هذا الى جزر فى نضالية الشعب ؟ ومع أن هذا ممكن الحدوث ، الا أنه لا يفسر كل شىء ٠ ومن هنا فان دراسة ظروف الحركة الثورية العرابية (١٨٧٩ ــ ٢٨٨٢) ، ضرورة ليس فقــط لانصاف قادتها ، وانمـــا لفهم وانصاف النضال الشعبى نفسه ٠

ووقائع الثورة لم تبدأ ــ كما هو شـائع ــ بالهجوم على ثكنات قصر النيل فى أول فبراير ١٨٨١ ، فذلك التحديد يحصر وقائعها فى حـــدود الحركة العسكرية ، اما فى اطار النظرة الطبقية لهـا فان بدايتها تعود الى العشرات

الأخيرة من حكم اسماعيل · حين تحركت القوى الوطنية وبلورت مطالبها فى شعارات سياسية انطلقت كتعبير عن المقاومة فى مناقشات مجلس النواب الذى أنشىء عام ١٨٦٦ ، ثم انتقلت الى الجيش فقام عـــدد كبير من ضباطه وجنوده بالهجوم على الوزير الأوروبى ولسن ورئيس الوزراء عـلى نوبار ، مما أسقط الوزارة الأوربية ثم كان يوم « ميرابو » الشهير عنـــدما رفض النواب قرار الحكومة بفض الدورة البرلمـــانية قبل اجابة مطالبهم ، وتلاه انعقاد « الجمعية الوطنية » التى قدمت مطالب مارس ١٨٧٩ ، وبتحقيقهـــا تولى شريف الوزارة ، وأعد مسودة دستور ١٨٧٩ · وقد انتهت هذه المرحلة بأسقاط اسماعيل وتولى الخديو توفيق لسلطة الحكم ·

وتحركت الحوادث بعد أقل من عام من تولى الخديو توفيق الحكم ــ خلفا لوالده اسماعيل ــ اذ قام عـــدد من ضباط الجيش فى مايو ١٨٨٠ بتقديم عدة مطالب خاصة بهم ، كانت ذات طابع سياسى · ثم تأزم الموقف بين الجيش وقياداته الجركسية فكانت مطالب الضباط فى ينـــاير ١٨٨١ بعزل عثمان رفقى ، واعتقالهم فى ثكنات قصر النيل فقام زملاؤهم بالهجوم على الثكنات والافراج عنهم بالقوة المسلحة وحقق تمرد أول فبراير هدفه بتعيين البارودى وزيرا للحربية · وعلى امتداد الشهور السبعة التالية بدأ البارودى اصلاح الجيش وتكتلت كل القوى الراغبة فى التغيير حول عرابى تتشاور حول المطالبة بالدستور والحريات العامة ، بينما حدث استقطاب رجعى حول السراى فى مؤامرات متتالية لاغتيال زعماء الحرب العسكرى ، وانتهت هـذه المؤامرات بعزل البارودى وصدور قرارات بتشتيت الزعماء بعيدا عن القاهرة ممـــا أدى الى ثورة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ التى طالبت باسقاط رياض وبالدستور رزيادة عدد الجيش · وعلى أثرها شكل شريف وزارة ظلت تحكم خمسة شهور فأجرت انتخابات مجلس النـــواب ، ثم اختلفت مع المجلس حول بعض مواد الدستور فاستقالت فى فبراير سنة ١٨٨٢ وخلفتها وزارة الثـــورة برئاسة البارودى ودخلها عرابى وزيرا للحربية ، وأصدرت وزارة البارودى الدستور بالاتفاق مع مجلس النواب · وظلت تحكم أربعة شهور استقالت فى نهايتها على أثر قبول الخديو لمطالب الدول الاستعمارية فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ والتى تضمنت ابعاد زعماء الثورة عن البلاد واستقالة الوزراء · وتفـــاقم الموقف الأمنى ، خاصة بعد المذبحة الطائفية التى جرت بالاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨١ واضطر الخديو الى اعادة عرابى وزيرا للحربية حفظا للأمن ، ثم شكل وزارة برئاسة راغب باشا مع بقاء عرابى فى منصبه · وفى ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ الغزو بضرب الاسكندرية · وانضم الخديو وجــزء من مجلس الوزراء وعدد من النواب الى القوات الغازية بينما تحصن عرابى فى كفر الدوار وشكل مجلس وزراء للحرب وجمعية وطنية جديدة ، وظلت القوى الثورية تمـــارس

ـ لطة الحكم فى جميع أنحاء البلاد حتى هزيمة التل الكبير واحتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ·

خلف هذا العرض السريع للحوادث ماجت التناقضات بين قوى الثورة والقوى الرجعية والعميلة كما ماجت التناقضات فى داخل معسكر الثورة نفسه ، وفى داخل معسكر الاعداء · ودراسة هذه التناقضات وأشكال التحالفات السياسية بينها وبرامج الوحدة ، يعطينا مفتاحا لفهم استراتيجية قوى الثورة وتكتيكاتها واستراتيجية القوى المعادية وتكتيكاتها ، التى حددت شكل الحوادث وقادتها الى نهاياتها الحتمية ·

ولن نستطيع أن نجيب على كل الأسئلة المعلقة حول أسباب وكيفية آجهاض الثورة العرابية ، دون أن ندرس بعناية ودقة كيفية تكون الجبهة الوطنية التى قادتها ، وكيفية تفتتها ، وهو ما يعنى دراسة الاستراتيجية والتكتيك الثوريين ، واستراتيجية وتكتيك القوى المعادية · وفى التفاصيل أن ندرس الهدف الأساسى الذى حددته قوى الثورة والأهداف المباشرة التى تحقق هذا الهدف ، والقوى الاجتماعية الأساسية والاحتياطية التى اعتمدت عليها ، وأشكال النضال التى اتخذتها لتحقيق أقرب الأهداف ، ومدى ارتباط الأهداف القريبة بالأهداف البعيدة ، والاشكال التنظيمية التى كانت وعاء تحقيق العملية الثورية نفسها ·

لقد درسنا فى الفصل الثانى من هذه الدراسة التناقضات الاجتماعية التى حركت عوامل الثورة ، ودرسنا فى الفصل الثالث التناقضات الفكرية التى عبرت عن الصراع الاجتماعى وتفاعلت معه ، لننتقل فى الفصل السابق فندرس الاشكال التى انتظمت خلالها قوى الثورة ، فان مهمتنا فى هذا الفصل تبدأ من حيث انتهت الفصول السابقة · فالصراع السياسى المعبر عن كل هذه التناقضات هو مجال اهتمام هذا الفصل ·

وثمة مجموعة من القضايا الرئيسية ينبغى أن نلتفت اليها قبل أن ندرس موضوعنا :

● أول هذه القضايا ، هى ما يمكن أن ينصرف اليه فهمنا لمصطلح « الجبهة الوطنية المتحدة » اذ لا نود أن نقع فى وهم نعتبر معه تشكيل هذه الجبهة جهدا واعيا ومنظما بالدرجة الكافية · واذا كان الفكر الماركسى ، وخاصة الاضافات والتعميقات اللينينية له صاحبى فضل فى تحديد مهمات من هذا النوع ، فان الظروف التاريخية السابقة على التطورات التى عاصرتها اللينينية ، لم تكن خالية من وجود هذه المهمات ، والفرق هنا هو فرق الوعى بالظاهرة ، والاستخدام الأذكى والأكثر فهما وتنظيما لأسلوب النضال ·

وتبدو الجبهة ضرورة ملحة فى الظروف التاريخية التى تفرض تحديات على مجموعة من القوى الاجتماعية ليس بينها تناقضات رئيسية عدائية، ولكن بينها مجموعة من التناقضات الثانوية ، يمكن ـ فى سبيل تحقيق هدف مشترك ـ أن تؤجل تفجيرها حتى تتمكن بوحدتها من قهر العدو المشترك والرئيسى لها جميعا ، والى أن تتطور هذه التناقضات الثانوية الى تناقضات رئيسية عدائية • ومن البديهى أن الطبقات الاجتماعية والاتجاهات السياسية تلجأ الى التحالف مع الآخرين فى جبهة متحدة ، حين تشعر أنها غير قادرة على حسم التناقض الرئيسى لحسابها الخاص وبقوتها الذاتية : لشراسة عدوها أو لخشيتها من انقلاب القوى الأخرى ضدها ، أو لضعف قدرتها التنظيمية • ومن الطبيعى أن كل طبقة اجتماعية يهمها أن تحسم القضية لصالحها وأن تستولى على السلطة بمفردها لتحقيق تصوراتها لمصالحها الطبقية ، وهو مالا تسمح الظروف عادة به •

ومن هنا ندرك أن الجبهة الوطنية المتحدة التى قادتها عناصر من البرجوازية المصرية فى محاولة للمشاركة فى السلطة أو الاستئثار بها ، خلال ما عرف بالثورة العرابية ، كانت شكلا سياسيا ، فرض نفسه كضرورة حتمية ، وليس تعبيرا عن وعى عناصر معينة من الطلائع السياسيين لهذه البرجوازية الضعيفة اقتصاديا الناقصة بالتالى فى وعيها السياسى وخبرتها التنظيمية وقدرتها الثورية • وكان لهذا الخضوع للضرورة آثاره المظيمة فى حركة الثورة ، فاذا كانت الضرورة تفرض نفسها عادة فان الوعى بها ضمان لحسن استخدامها ، لذلك فان الجبهة فرضت نفسها على البرجوازية ، كما أن عدم الوعى بها قاد بعض القوى المشاركة بالجبهة الى المغامرة أو التطرف مما هددها بالتفكك والانهيار •

فرضت الجبهة الوطنية المتحدة نفسها عبر عدة ظروف ، فمع أن معالم الاقتصاد الرأسمالى ظهرت آنذاك فى مصر ، فانها لم تكن معالم كاملة • فقط أحيط الجنين البرجوازى الذى كان قد ولد بالفعل بأزمات واختناقات وتحديات • وكخطوط عامة ـ تلخيصا لما فصلناه فى الخرائط الطبقية والفكرية ـ فان اقتصاد السوق أطل ومعه فئات اجتماعية تطمع فى هذه السوق ، فوجدتها فريسة للمغامرات الفردية فى الداخل ، والنهب الامبريالى الوافد من الخارج • ومن هنا تحدد التناقض الرئيسى بين القوى الراغبة فى السوق والقوى الحائزة لها وكان من الطبيعى أن تتحدد حدة التناقض بدرجة نمو البرجوازية المصرية ومدى احتياجاتها الى السوق • فكلما زادت حاجة البرجوازية الى سوقها كلما زادت حدة التناقض بينها وبين الاستعمار •

ثورية ـ والأكثر تحررا ـ فان البرنامج يصتبح برنامجا للحد الأدنى من مطالبها ، فاذا قل عن هذا الحد لم يعد ثمة مبرر لاشتراكها فى الجبهة ، وبتحقيق خطوات من هذا البرنامج أو أجزاء منه تحدد كل قوة من قوى الجبهة موقفها من حلفائها ومن الاستمرار فى الجبهة على ضوء ما حققته نقاط البرنامج من مصالحها ·

وفى ضوء هذا نلاحظ أن الجبهة التى قادت الثورة العرابية تكونت عفوياً ، وهو ما أتاح للقوى الأكثر تنظيما من الناحية السياسية فرصة قيادتها · فتصدرت عناصر من الارستقراطية الزراعية لهذا الغرض ، وهو ما جعلها تفرض شروطها بمجرد تحقيق أول انتصار ذى قيمة للثورة فى ٩ سبتمبر ١٨٨٢ · وكانت الأرستقراطية الزراعية هى أقل شرائح البرجوازية المصرية الزراعية ثورية ، وأكثرها ميلا للمحافظة · وقد دخلت الجبهة تحت شعار « المشاركة فى السلطة » وكانت على استعداد للحصول على فتات ما تقدمه القوى السائدة ، وبمجرد حصولها عليه ، حاولت الارستقراطية الزراعية تطويع شركائها فى الجبهة ، وحبسهم فى قفص حركتها المحدودة ، فلما تمرد الشركاء على قادتهم ، استقالت وزارة شريف معلنة انسحاب الارستقراطية الزراعية من صفوف الجبهة ، لكنها ـ بعد فترة ترقب قصيرة ـ عادت للمشاركة فى الجبهة ـ حيث واجهت مع بقية أطرافها أول محاولة للتدخل الأجنبى كادت تعصف بأى فائدة جنتها من المشاركة فى السلطة ، حين أراد الأجانب حرمان مجلس النواب من النظر فى شؤون الميزانية بأى صورة وعادت الارستقراطية الزراعية ، بعد هذه المشاركة المحدودة ، لتقف موقف المترقب ، حتى تأزمت الأمور بعد أزمة المؤامرة الشركسية ، فأعلنت انضمامها للخديو ولحلفائه الاستعماريين ، منسحبة بشكل نهائى الى معسكر الخيانه ·

ولم يكن هناك ما يحول دون اشتراك « السراى » ـ كمؤسسة سياسية ـ فى الجبهة · ذلك ان قوى الثورات البرجوازية فى عصر الاستعمار ، تختلف نوعا ما عن مثيلاتها فى عصر ما قبل الاستعمار · فبينما كان الصراع فى الثورات البرجوازية الأوربية بين البرجوازية وحلفائها من الجماهير الشعبية وبين الاقطاع وحلفائه وعلى رأسهم الملك ، فان الصراع الرئيسى فى عصر الاستعمار أصبح مع القوى الاستعمارية · وهكذا أفسح تناقض السراى مع هذه القوى ، لها مكانا فى الجبهة · وفى المرحلة الأولى لتكون الجبهة الوطنية كانت السراى جزءا رئيسيا فيها ، بل وشاركت فى قيادتها عبر محاولة الخديو اسماعيل الأخيرة واليائسة لايقاف التسلل الاستعمارى الى بلاده ، واسترداد سلطته المطلقة فقد كان الخديو فى تلك المرحلة هو المحرض الثورى الرئيسى على عقد الجمعية الوطنية والمؤيد القوى لمطالبها والمنفذ الفورى لها ومع أن خليفته توفيق كان مترددا ، ولكنه شارك بجزء من الجهد فى اسقاط وزارة رياض وكان يطمع بالفعل فى أن يجد لسلطته موقعا فى بلد وقعت بأجمعها

في يد الاستعمار ، وكان انفلات السلطة تماما من يده وظهور المؤسسات الديمقراطية ذو تأثير في تحديد موقعه من الجبهة ، اذ سرعان ما انسحب منها وبدأ يتردى في التآمر أولا ثم انتهى الى الخيانة نهائيا ٠

وهنا يبرز سؤال هام : هل كان برنامج الحد الأدنى من وجهة نظر القوى الأكثر ثورية متطرفا بحيث أدى الى تفتيت الجبهة ؟ ٠ وبمعنى آخر هل تطرف هذه القوى هو الذى جعلها تدخل فى مغامرات فردية « وشغب عسكرى » ـ كما يزعم البعض ـ أدى الى تفتيت الجبهة ، ومسارعة بعض قواها بالخروج منها ٠ ألم تكن المصلحة القومية تفرض بعض التنازلات الجزئة للحفاظ على وحدة القوى الوطنية على أساس ان الخطر الاستعمارى خطر داهم ورئيسى٠ ذلك تساؤل نجيب عليه بالنفى تاركين التفاصيل للمباحث القادمة ٠ هذا النفى أيضا ويشمل التساؤل حول امكانية تحييد الارستقراطية العسكرية والسراى ٠

● ويقودنا هذا الى ثالثة القضايا الرئيسية للجبهة ، وهى قضية ترتيب القوى الثورية ٠ ومفتاح النظر فى هذه القضية ٠ رأى للاستاذ فوزى جرجس يذهب فيه الى ان تنازل عرابى عن رئاسة الوزارة عقب مظاهرة ٩ سبتمبر هو أول تنازل استراتيجى من قيادة الثورة أدى الى وضع تلك القيادة فى يد مترددة تميل بحكم مصالحها الطبقية الى السراى أكثر مما تميل الى الشعب ٠

وعندنا فانه لا خلاف فى ميول شريف ، ولكن هل كان من الممكن لعرابى ان يضع ترتيبا لقيادة الجبهة ولقواها غير ما كان بالفعل ؟ ٠ ان اعقد مشاكل الجبهة هى مشكلة القيادة التى تحدد مسار العملية الثورية ككل ٠ ولكن مبررات تولى عناصر معينة للقيادة ليس مجرد رغبتها أو حقها أو امتيازها وعيا أو اخلاصا ، فمبرر تولى القيادة هو الحجم السياسى ٠

ومع أن الجيش قوة مسلحة أقدر على الفرض والحسم ، وأكثر تنظيما ، فقد كان أضعف سياسيا من الارستقراطية الزراعية ، وأقل منها من ناحية الدراية السياسية ٠ وفى بلد تحيط به التحديات والاطماع من كل جانب فان مشروعية التمرد العسكرى تحاط بالعيون المتوجسة والمترصدة ، ولذلك سعى الجيش للحصول على تأييد شعبى لحركته السياسية حتى يأخذ مشروعية تقيه من ضربة عسكرية عثمانية أو أوربية ٠

وكانت التحركات التى وقعت بين أول فبراير و ٩ سبتمبر ١٨٨١ واضحة فى سعى عرابى للحصول على توكيلات من الأهالى والى عقد اتفاقات مع زعماء ملاك الأراضى ٠ فاذا لاحظنا أن قوة الجيش العسكرية كانت ضئيلة وان تنظيمه وقوته هى مسالة نسبية تختص بالأوضاع الداخلية فقط ، أدركنا

الأسباب التى فرضت أن يقدم عرابى الارستقراطية الزراعية لقيادة الجبهة وفى حدود بحث مسألة القدرة العســـكرية للجيش فانه يجب ان نضع فى الاعتبار ان القوى المضادة لم تنقصها القوة العسكرية فالعناصر الجركسية مسلحة ، وكانت هناك قبائل العربان واغلبها كان مسلحا كما ان شرائح الاجانب قد حصلوا أيضا على السلاح وكان ذلك فى امكانهم دائما ٠

لم يكن تولى شريف القيادة تنازلا ، ولكنه كان أمرا واقعا فرضته امكانيت البرجوازية المصرية ، وطاقتها الثورية ومؤسساتها السياسية ومدى ما أستطاعت أن تحشده وتنظمه خلفها فى تلك المرحلة ، ومع ذلك فانه قد استقال بعد أزمة الميزانية وأصبحت قيادة الجبهة مشاركة بين عناصر من الأرستقراطية الزراعية ، وعناصر ذات وزن أثقل فى القيادة ، وموقف أكثر تحررا هى عناصر البرجوازية الزراعية والتجارية التى كان يمثلها الحزب العسكرى ٠ ثم انفردت العناصر الأخيرة بالقيادة عقب بدء الغزو العسكرى وانحياز عناصر الارستقراطية الزراعية بالكامل الى الخديو والاستعمار وخيانتهم للثورة ، ومما لا شك فيه ان تولى العناصر الأكثر تحررا لقيادة الجبهة من البداية كان سيكفل مسارا أفضل للعملية الثورية ، فمن ناحية كان سيضع القوى المترددة أو التى دخلت الجبهة بأقل المطالب ، فى عداد الاحتياطى ويرتب على هذا العـــديد من الاجراءات ، مثل مشاركتها فى السلطة ، وتأثيرها فى مراكزها الحساسة كالجيش ٠٠٠ الخ ٠ ومن ناحية أخرى كان سيطلق يدها فى تدعيم نفسها بالقوى الرئيسية لأى ثورة أى بجماهير الشعب ، وفى تلك المرحلة من التاريخ المصرى فان جماهير العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين وفقراء المدن كانت هى جيش الثورة الحقيقى ٠ وهو ما لم تلفتت قيادة الثورة اليه ولم تعه الا متأخرا جدا ٠

● وهذه القضية الرابعة من قضايا الجبهة الوطنية هى جوهر المسألة ، وحولها ومنها تتفرغ كل قضايا الثورة العرابية ٠ ان العجز عن تجنيد الجماهير وتنظيمها والخوف من ذلك هو الذى اجهض الثورة فى الحقيقة وهو الذى أنهى محاولة البرجوازية المصرية للمشاركة فى السلطة ٠ ومن البديهى أن اشتراك الجماهير فى الثورة لم يكن سيحولها الى ثورة اشتراكية ، اذ كانت الجماهير أقل وعيا وتنظيما مما يمكنها من ذلك ، فضلا عن أن نمو القوى الانتاجية لم يكن يسمح به ٠ ولكن الثورات البرجوازية الأوربية لم تنجح الا من خلال تجنيدها للجماهير الشعبية ودفعها وقودا لمعركة استيلاء البرجوازية على السلطة ٠ وفى هذا الصدد فان برنامجا ما كان لابد من وضعه يحقق بعض مطالب الجماهير ، كما ان جهدا منظما كان لابد من بذله فى هذا الطريق. لتحشيد أوسع الجماهير وتنظيمها وتسليحها ٠ ومن البديهى أيضا أن الجماهير لا تشترك فى هذه المحاولة كنوع من الانقياد لمن يطلب منها ذلك ، ولكنها

صاحبة مصلحة أكيدة وأصيلة فى قهر الاستعمار وفى تحقيق مناخ ديمقراطى • ولكنها كانت فى حاجة الى جهد لتنظيم اشتراكها فى هذه العملية • وهو ما لم تعيه قيادة الثورة أو تلتفت الا متأخرا جدا ، بحيث لم يؤد الى نتائج محسوسة• وهو ما سوف نعود اليه بتفصيل أوفى فيما بعد •

حول هذه القضايا الرئيسية الأربع ســـتدور محاولتنا دراسة الجبهة الثورية ، عبر أربع مراحل تميزت كل منها بالقوى التى شاركت فيها ، وبالبرنامج التى اجتمعت تلك القوى حوله ، وتتابعت منذ كانت الثورة مشروعا الى أن أصبحت ذكرى •

المرحلة الأولى : تكوين الجبهة الوطنية فبراير ١٨٧٩ ـ أغسطس ١٨٧٩ :

تكونت الجبهة التى قادت الثورة العرابية خلال نضالات جزئية متعددة ، اقدمها عمرا يعود للسنوات الأخيرة من حكم اسماعيل حيث بدأت المقاومة تطل برأسها فى مجلس النواب • ثم انتقلت الى الجيش • ففى ١٦ فبراير ١٨٧٩ تجمع حول وزارة المالية أكثر من ٤٠٠ من الضباط يطالبون بدفع المتأخر من رواتبهم وكان يصل الى ثمانية عشر شهرا • وتكرر هذا التجمع مع زيادة فى العـــدد ، حتى وصل فى اليوم الثالث الى ٦٠٠ ضابط بقيادة البكباشى لطيف سليم ، وتبعهم عدد من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفى جندى (١) فلما اقتربوا من وزارة الخارجية لمحوا نوبار ـ رئيس الوزراء ـ خارجا منها راكبا عربته ، فاحاطوا به من كل مكان وهجموا عليه وطرحوه أرضا واعتدوا عليه بالضرب • وعندما أقبل ولسن وزير المالية محاولا تخليص رئيس الوزراء هجموا عليه هو الآخر ، وشدوه من شاربه ، ثم قبضوا عليهما وسجنوهما فى مبنى وزارة الخارجية ، واحتلوا المبنى باكمله • ولولا أن الخديو اسماعيل وآلاى الحرس الخديو قد سارعوا الى مكان المظاهرة ، حيث قدم الخديو تعهدا للضباط بحل مشكلتهم ، لتصاعد الموقف • وقد نتج عن هذا التمرد ان استقالت وزارة نوبار • وتشكلت وزارة برئاسة الأمير محمد توفيق ولى العهد • ولكن الخديو لم يتمكن من التخلص من نوبار تماما ، اذ اضطر تحت ضغط الدول الى ابقائه وزيرا للخارجية (٢) •

لم تضم الحركة ضباطا وعسكريين فحسب ولكنها ضمت أيضا عددا من أعضاء مجلس شورى النواب • فبعد أن خطب لطيف سليم قائدها خطبة حماسية فى الطلبة والضباط والجنود ، اتصل بعدد من أعضاء المجلس طالبا منهم أن مشاركة الضباط والجنود فى احتجاجهم على احالتهم على الاستيداع وتأييد مطالبهم • ومع أكثرية النواب الذين عـــرض عليهم الاشتراك فى المظاهرة لم يوافقوا على ذلك ، فان أربعة منهم قد اكتفوا بالسير فى موكب المظاهرة راكبين حميرهم (٣) •

لم تحقق الحركة أهدافها بل اتخذتها القوى الاستعمارية دليلا على سوء الأحوال المالية ، بما يستدعى بقاء الوزيرين الأوربيين واعطائهما سلطة الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء · لكن القوى الوطنية لم تتوقف عن المقاومة ، وانتقل مركزها الى مجلس النواب ، الذى نشبت داخله أزمة حادة بين الأعضاء وبين وزير المالية الانجليزى اذ رفض استدعاء المجلس له ليجيب على اسئلته بشأن الحالة المالية ، مما دفع ٤٩ من الأعضاء الى تقديم مذكرة يحتجون فيها على تجاهل مجلس الوزراء لقرارات المجلس وعلى موقف وزير المالية الانجليزى منه (٤) ·

وعندما حاولت الوزارة فض الدورة البرلمانية قاوم الأعضاء ذلك واعلنوا رفضهم لقرار فض الدورة البرلمانية وعبر محمد افندى راضى عن ذلك بقوله « لا نتوجه لطرف الاعتاب الخديوية الا اذا اعطى المجلس النواب حقوقه واجيبت طلباته وها نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك » (٥) · ورفع الأعضاء عريضة الى الخديو احتجوا فيها على الوزارة ، وعلى المشروع المالى الذى وضعه ولسن وزير المالية ويقضى بعدم دفع كوبون أبريل ١٨٧٩ ، مما يعنى اعلان افلاس البلاد وتفاقم أزمة الديون · ولكن الوزارة أصرت على موقفها وأصدرت قرارا بفض الدورة البرلمانية ·

اذ ذاك تحولت القوى الوطنية للعمل خارج الاطارات الشرعية التقليدية، فعقد أعضاء مجلس النواب وعدد من القيادات الوطنية اجتماعات فى شكل مؤتمر موسع فى بيت السيد على البكرى نقيب الاشراف ثم فى بيت اسماعيل راغب وزير المالية السابق ورئيس مجلس النواب الأسبق · ونجم عن هذه الاجتماعات ــ التى اطلقت صحف تلك الأيام عليها « الجمعية الوطنية » ــ ان قدم المجتمعون مطالبهم الى الخديو فى الثانى من ابريل عام ١٨٧٩ · كانت قيادة هذه الحركة فى يد عدد من عناصر الارستقراطية الزراعية متحالفة مع مجلس النــواب الذى كان أغلبه الأعم تعبيرا عن قطاعات البرجوازية الزراعية ، وقد دخل فى هذا التحالف عدد من المثقفين المدنيين والعسكريين ·

وثمة اختلاف فى عدد الموقعين على عريضة المطالب وعلى تصنيفهم ، يذكر مراسل التيمس أن هذه العريضة وقعها سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم ، وستون من الباشوات ، ومثلهم من البكوات ، وأربعون من الأعيان وكثير من ضباط الجيش (٦) · ومعنى هذا أن الموقعين على البيان هم ٣٢٠ غير ضباط الجيش · بينما يذكر الاستاذ الرافعى ان عدد الموقعين جميعا ٣٢٧ منهم ٦٠ من أعضاء مجلس الشورى و ٦٠ من العلماء والهيئات الدينية و ٤٢ من الاعيان والتجار و ٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين و ٩٣ من الضباط (٧) · ويقل العدد

فى مصادر أخرى الى ٢٠٠ عضو فقط منهم ٦٢ من رجال الدين و ٤١ من كبار الملاك الزراعيين والتجار و ٦٠ من أعضاء مجلس الشورى و ٣٧ من الضباط (٨) • وأيا كانت الاختلافات اليسيرة بين هذه الأرقام ، فلا شك أن الكتلة الرئيسية التى كانت وراء هذه الحركة ، هى كتلة ممثلة للجنين البرجوازى المصرى ، سواء فى القطاع الزراعى أو التجارى أو عناصر المثقفين • على أننا سنلاحظ بعض الدلالات فى هذا التكوين الأولى للجبهة الوطنية • ان عناصر الارستقراطية الزراعية ـ وقد مثلهم عدد من الباشوات على رأسهم شريف باشا ـ كان لهم دور هام فى هذا التكوين ، فهم الذين تولوا قيادة الحركة وحددوا أهدافها • كما يلاحظ الدور البارز الذى لعبه المثقفون فى تكوين الجبهة والتعبير عنها • ويؤشر اشتراك العسكريين فى هذه المرحلة المبكرة من تكوينها الى أن حركة الجيش كانت سياسية فى بدايتها الأولى ، ولم تبدأ طائفية محضة كما يصورها بعض الباحثين • كذلك نلاحظ أن مجلس النواب بدا آلة طيعة فى يد الخديو قد انتقل الى التطرف السياسى نسبيا • ونحن مع التيمس فى قولها « أنه مهما كانت الطريقة التى تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا ريب فى أنها تصير مستقلة بعض الاستقلال متى أصبح أعضاؤها يعملون معا »(٩)• لقد كان المجلس « يمثل خير تمثيل طبقة ملاك الاراضى الخراجية » (١٠)• ووضعية هذه الأراضى سبق أن ناقشناها فى الفصل الثالث • وهو ما يشير الى أنه أقرب ما يكون الى تجمع للملاك الذين يستعملون الأسلوب الرأسمالى فى استغلال الأرض ، مع وضعية متحررة تنبع من تحمسهم لقضية تحرير قوة العمل ، يضاف الى هذا أن موقف السراى من الجبهة هو موقف الحليف القوى ، المشارك فى قيادتها ، فهى لم توافق فحسب على اللائحة الوطنية ، ولكن الخديو أمر بترجمتها وكتبت منها عدة نسخ باللغة الفرنسية وأرسلت الى قناصل الدول ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الذوات والاعيان ، وأحمد رشيد عن أعضاء مجلس الشورى والسيد على البكرى عن العلماء والتجار ، وراتب باشا عن الضباط • وقد دعا الخديو ـ فى اليوم التالى لتقديم اللائحة ـ القناصل للاجتماع لابلاغهم قراره بالاستجابة للائحة الوطنية ، وحضر الاجتماع ممثلون لقوى الجبهة • وكان اشتراك السراى فى الجبهة طبيعيا ومتوائما مع تزايد التناقضات بينها وبين الاستعمار الذى سلبها كمؤسسة استبدادية كل السلطات التى كانت فى يدها ـ وقد ذكرت التيمس فى مايو ١٨٧٩ « أن الخديو وان أصبح ملك البلاد ، فانه لا يمكنه الآن ان يهمل شأن الحزب الوطنى الذى يقال أن نفوذه عليه يكاد يقرب فى معظم الأحوال من الأمر والنهى ، فالجيش والباشوات والعلماء أصبحوا رجلا واحدا » (١١)•

وعلى هذا فقد تشكلت الجبهة الوطنية فى هذه المرحلة من :

- الارستقراطية الزراعية وتضم أيضا من عرفوا بالاتراك الدستوريين وكان يمثل هؤلاء جميعا شريف باشا ٠

- السراى ٠

- البرجوازية الزراعية المصرية وكانت متمركزة فى مجلس النواب ٠

- المثقفون (العلماء ورجــال الدين والمثقفون الليبراليون وموظفو الحكومة وضباط الجيش) ٠

وقد تجمعت هذه القوى حول المطالب الأربعة الآتية :

- الاعتراض على المشروع الذى قدمه ولسن وزير المالية لتسوية الديون على أساس أنه لا يحفظ حقوق الأمة بل يظهرها فى حالة افلاس فى حين أن ايراداتها كافية لمواجهة التزاماتها ٠ والمطالبة بوضع تسـوية وطنية لمسألة الديون ٠

- تمصير السلطة السياسية باقصاء الوزيرين الأوروبيين عن الوزارة ٠

- تشكيل مجلس نواب له « الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الامور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا ٠ على ان يعدل دستور ١٨٦٦ » ٠

- تشكيل مجلس للوزراء يختار الخديو رئيسه ، ويترك للرئيس حرية اختيار معاونيه على ان يكون المجلس مفوضا تفويضا تاما فى جميع اجراءاته ٠ ومسئولا أمام مجلس النواب فى جميع اجراءاته المختصة بالداخلية والمالية ٠

ونلاحظ أن هذا البرنامج ، هو برنامج حد أدنى ، فمع أنه يندرج تحت الأهداف الديمقراطية التحررية ، الا أنه يتضمن عددا من التحفظات تدل على تأثير العناصر الأقل ثورية فى تحديد خطواته ، وعلى شعور العناصر الثورية بعدم وجود قوة ذاتية لها ٠ وهو ما يتضح فى اعلان الجبهة التزامها بالديون وفوائدها دون ابراز لعمليات الاستلاب التى تمت فى عقدها ، ودون النص على ان تسديد هذه الديون لا ينبغى ان تؤدى الى افقار الشعب أو ايقاف التطور الاقتصادى للبلاد ٠ ليس هذا فقط بل ان الموقعين على المحضر قد أقروا ابقاء منصب الرقيبين فى وزارة المالية مع مساس ذلك باستقلال البلاد وكذلك

فان الشعارات المطروحة طالبت باعطاء مجلس النواب الحرية فى المسائل « المالية والداخلية » فقط ، ونفس المسألة بالنسبة لمجلس الوزراء • وهو ما يتضمن اغفالا تاما لمسائل السياسة الخارجية التى كانت مسائل شائكة خاصة بعلاقة مصر بالباب العالى من ناحية وبالدول الأوربية من الناحية الأخرى • وهى تحفظات تبرز الطابع الوسطى المتردد لموقف الجبهة من الاستعمار •

كذلك نلاحظ فيما يتعلق بمجلس النواب أن البرنامج قد أثار مسألة توسيع اختصاصات المجلس ، ولكنه أقر بأن « انتخاب أعضائه يكون بموجب لائحته الموجودة » قاصدا بذلك لائحة ١٨٦٦ التى تقصر حق الانتخاب على مشايخ البلاد • وبينما طلبت الجبهة تعديل الدستور على الأسس التى حددتها ، على أن يقوم بذلك مجلس النظار ويعرض مشروع التعديل على المجلس النيابى بعد انتخابه ، فانها أقرت استمرار قاعدة الانتخاب الضيقة • ولم يكن هذا يعنى سوى ان عناصر الارستقراطية الزراعية والشرائح الكبيرة من ملاك الأراضى كانت تريد أن تحتفظ بقانون الانتخاب الذى يبيح لها الاستئثار بمقاعد مجلس النواب فى نفس الوقت الذى تريد فيه تعديل الدستور ليعطيها سلطات أوسع للمشاركة فى السلطة وبهذا تتمكن من دعم تلك المشاركة عن طريق ممثليها فى المجلس الذين سيناقشون الدستور •

على أن هذه المسألة فيما يبدو كانت موضوع صراع بين الارستقراطية الزراعية وبين بقية قوى الجبهة وخاصة التجار والمثقفين الذين كان قانون الانتخاب بصورته تلك يحرمهم من فرصة عضوية المجلس • ولعل هذا هو السبب فى ان شريف بدأ يرتب بالفعل لوضع قانون جديد للانتخاب •

كان هذا البرنامج أول برامج الجبهة الوطنية ، وقد حققت بمقتضاه نصرا جزئيا فقد دعى شريف بأعتباره قائد الجبهة ليتولى رئاسة الوزراء ، واختار معه وزيرين آخرين من أعضاء الجمعية الوطنية هما اسماعيل راغب وشاهين باشا • وعبر الخطابان المتبادلان بين الخديو وشريف عن هذا البرنامج• فقد أكد الخديو أنه يرى ان « من الواجب عليه ان يتبع رأى الأمة » • ونقد سياسة الوزارة النوبارية وبالذات مشروع ولسن لتصفية الديون • وأقر بمشروعية اللائحة الوطنية التى قدمت اليه • وأعلن موافقته على ما تضمنته من مطالب • ودعا شريف لتشكيل مجلس للوزراء « من أعضاء أهليين مصريين » يكونون « مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية ويحقق الامانى القومية » • وأقر بأن المهمة الأولى للمجلس هى وضع الدستور وتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبه عمد القطر وأعيانه (يقصد مشروع التسوية المالية الذى وضعته الجمعية الوطنية) •

وخلال الشهور الثلاثة التالية لذلك التأمت الجبهة وتوثقت العلاقات بين أطرافها بعدة اجراءات كان أولها حرص السراى على تقريب زعماء الحركة الوطنية اليها وموافقة الوزارة على استمرار الدورة البرلمانية حتى ينتهى المجلس من نظر مشروع الدستور · وبالفعل أعدت الوزارة المشروع وقدمته فى جلسة ١٧ مايو ١٨٧٩ · وشكل المجلس لجنة لنظره كان رئيسها وأحد أعضائها البارزين اثنان من أكبر التجار هما عبد السلام المويلحى وعبد الرازق الشوربجى · وقبل ان يصدق النواب على الدستور خلع الخديو فى ٢٦ يونيو وأصدرت الحكومة قرارا فى ٦ يوليو بفض الدورة البرلمانية · وقد ظلت الجبهة تمارس شكليا سلطة الحكم حتى اغسطس ١٨٧٩ عندما اضطر شريف للاستقالة بعد رفض الخديو الجديد محمد توفيق التصديق على مسودة الدستور ·

لم تستطع الجبهة الوطنية فى تلك المرحلة ان تواجه التحدى الأوربى اذ خلعت الدول اسماعيل معلنة بذلك عدم موافقتها على السياسة التى انتهجها فى أواخر حكمه دون أن تعترض القوى الوطنية · ليس هذا فقط ، بل ان الخديو توفيق قد قضى على بقية ما حققته الجبهة من انجازات دون ان تعترض ·

فما هى أسباب فشل الجبهة فى تحقيق أهدافها فى تلك المرحلة ؟

● أول هذه الأسباب هو سرعة تحرك الاحتكارات الأوربية سياسيا للقضاء على محاولة رأت ان جوهرها الوطنى الديمقراطى يتناقض مع المصلحة المباشرة لممثلى الاحتكارات الدولية · ففى ٧ ابريل احتج الوزيران الاوروبيان على اللائحة الوطنية ، ورفض الرقيبان الفرنسى والانجليزى ممارسة عملهما · واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوربية فى ١٠ ابريل استقالة جماعية من عضوية اللجنة · وحاول الموظفون الأوربيون والاجانب احداث أزمة باضرابهم عن العمل واستقالاتهم الجماعية لاحداث اختناقات فى الجهاز الادارى وأصرت الحكومتان الفرنسية والانجليزية على ضرورة عودة الوزيرين الأوربيين · ولكن الوزارة الوطنية رفضت · واستمرت الأزمة فترة حتى تكتلت الدول الأوربية (المانيا ، والنمسا ، وانجلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، وايطاليا) وتمكنت من خلع اسماعيل ·

● وأما السبب الثانى فهو أن القوى الوطنية لم تكن تثق باسماعيل بل كانت تعتبره مسئولا عما حدث ، لذلك لم تنطل عليها توبته المزعومة · ولعلها تصورت أنه يناور فيستعين بها لمواجهة الدول الأوربية ثم يلتفت اليها بعد ذلك ويصفيها ، وهو تقدير سليم مائة فى المائة · بيد أن هذا لم يكن يعنى الوقوف موقف المتفرج من تدخل الدول الأوربية لعزله ، ففضلا عن أن فى ذلك تمكين للاحتلال وضربة موجهة للسيادة الوطنية ، فهو من

ناحية أخرى يتضمن ـ كما كان هذا واضحا اذ ذاك للقوى الوطنية ـ العصف الكامل بكل انجازات الجبهة ٠

بيد أن موقف المتفرج بدا الاختيـــار الوحيد الذى تملكه البرجوازية المصرية آنذاك ، وعدم قدرة قيادتها السياسية على مواجهة التدخل الاستعمارى بالقوة ٠ وبرغم مظاهر التاييد الشعبى الذى أبدته الجماهير فان قوة منظمة لم تكن متوفرة للوقوف أمام هجوم استعمارى ، خاصة أن المستقبل كان مجهول الاحتمالات ٠ والخديو الجديد كان على صلة بقيادات الجبهة الوطنة ، وقــد أبدى أكثر من مرة تعاطفه معها ٠

المرحلة الثانية : تدعيم الجبهة ٠٠ أقصى اتســاع

(من عزل اسماعيل ٠٠ الى ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١)

بدأت المرحلة الثانية من مراحل تكوين الجبهة الوطنية ، بتولية الخديو توفيق العرش (يونيو ١٨٧٩) وانتهت بمظاهرة سبتمبر العسكرية المسلحة

فى ١٨٨١ وتتسم هذه المرحلة بسمات يمكن رصدها على النحو التالى :

● بروز دور مثقفى البرجوازية وبالذات الجناح العسكرى منهم ، بروزا شديدا اذ أصبحوا أداة تحقيق أهم انتصارات الجبهة بفرضهم أهدافها بالقوة المسلحة على الخديو وعلى الاستعمار ٠ وبروز هذا الدور يجعلنا نضعهم فى مكانهم الصحيح باعتبارهم قيادة الجبهة ، أو على الأقل شركاء أقوياء فى تلك القيـــادة ٠

بدأ موقف السراى يتسم بشىء من التذبذبات الى الدرجة التى لم تعن القوى الوطنية خلالها بالتعامل معها على أساس التحالف وان كانت لم تنقلها الى صفوف الاعداء بل نظرت اليها باعتبارها عنصرا محايدا فى الأغلب يجب الحذر منه ٠

● وفى هذه المرحلة بلغت الجبهة أقصى اتساع لها ، اذ تدعمت بفاعلية الجيش وقطاعات أخرى من صغار الملاك والحرفيين والتجار الصغار والمتوسطين٠

● واتسمت الجبهة ـ أيضا ـ بقدرة تنظيمية أكثر ، وبدرجة من الحسم فى تحقيق أهدافها كما أنها عدلت فى أهدافها تعديلا طفيفا ٠

فكيف تشكلت الجبهة فى هذه المرحلة ؟

وممن ؟ ولأى هدف ؟ ٠

وكان عزل اسماعيل وتولى توفيق للحكم ، بداية لحركة التفاف رجعية من القوى المناوئة للحركة الوطنية ٠ حققت هدفين :

● أولهما اجهاض المحاولة الديمقراطية التى قامت بها الجبهة الوطنية للمشاركة فى الحكم باصدار مشروع الدستور (١٨٧٩) والقوانين المتعلقة بـه ٠ فعندما عزل اسماعيل اسـتقال شريف استقالة تقليدية ليتيح لولى الأمر الجديد اختيار معاونيه ٠ وأعاد الخديو الجديد تكليف شريف بتشكيل الوزارة ووضح من خطاب التكليف أن الخديو الجديد كان مترددا فى الانسياق مع الأهداف الديمقراطية ، لكنه لم يصل الى حد التفكير فى الانقلاب عليها ٠ اذ اقتصر فيه على تنبيه الوزارة الى (ازالة الارتباك المالى بتقرير الاقتصاد فى نفقات الحكومة ورعاية الامانة والاستقامة فى الخدمات العمومية واصلاح شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية) ٠ على أنه عاد فى أمر سـام أصدره بعد تأليف الوزارة بيومين الى شريف ، يعتبر بمثابة برنامج جديد ٠ والأرجح أن هذا الأمر صدر بضغط من القوى الوطنية ، وفيه أكد الخديو تأييده لفكرة « أن تكون الحكومة شورية ونظارها مسئولين » ونبه بضرورة « تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها » (١٢) ٠

ومنذ البداية أيد الخديو القوى الوطنية انسياقا مع التيار العـام الذى كان سائدا قبل عزل أبيه ولوضوح قوتها الفعلية ، مع شىء من التردد كان الطابع الغالب على شخصيته ٠ فقد عارض رغبة الدول فى اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل انعقاد الجمعية الوطنية وعقد البرلـمـان ووضع مشروع الدستور ٠ ولم يكن ميالا لاعادة المراقبين أو اعطائهما سلطة واسعة ٠ وكان هذا طبيعيا نظرا لأن توفيق كان شديد الاحتكاك بأنصار الحكم النيابى أيام ان كان وليـا للعهد (١٣) ٠

ولكن أزمة فرمان توليته حسمت موقفه ٠ اذ تدخلت الدول لدى الباب العالى وقمعت محاولته لتوسيع حقوقه بل وسعت لسلبه ماكان لأبيه من حقوق٠ وهو ما جعل الخديو ميالا الى رأى القناصل ٠ ويقول الاستاذ الامام محمدعبده: « ان وكيل دولة فرنسا مسيو « تريكو » عندما أحس بمقاصد الخديو وميله الى مشايعة الاحساس العام أخذ يسعى فى اقامة الموانع دون ذلـك ٠ ودعا وكيل دولة انجلترا مستر « ريفرس ولسن » للاتفاق معه فى اقنـاع الخديو بضرر هذه الأوضاع الجديدة فى الوقت الحاضر ــ وقت الارتباك فى المسائل المالية ــ وان دخول النواب فى تصحيح الموازين ونحوها مما يعوق حل المشاكل

الموقوفة لتشتت الآراء وافناء الوقت في المداولات ·· لو تم ذلك · وبقاء هذه العقد في الحكومة بدون حل سريع قد يؤدى الى الضرر بمسند الخديوية كما حصل من أيام » (١٤) · وعقب هذه النصيحة التي تعلق استقرار مسند الخديوية على سد باب الحوار والنقاش حول الأزمات المالية ، والسعى لايجاد حل فورى للمشكلة لضمان استقرار الحكم اختلف الخديو مع شريف وقرر العصف بالمكاسب الديمقراطية التي حصلت عليها الجبهة الوطنية ، فرفض اصدار الدستور وحل مجلس النواب الذي كان قائمة كما عصف أيضا بقاعدة الاستقلال النسبي الذى كان للسلطة التنفيذية بمقتضى مرسوم انشاء مجلس الوزراء ، فرأس المجلس ، وفرط عقده كهيئة متضامنة في المسئولية ، وصاحبة حق في رسم السياسة العامة ·

عبر الخديو عن سياسته الجديدة تلك بقوله للسير فرانك لاسل « ان التنظيمات التي تطلق الحريات لاتناسب مصر في ذلك الوقت وان مشروع الدستور الذى عرضه عليه شريف أشبه الأشياء بديكور المسرح » ، ورأى أنه « مسئول شخصيا عن حكم البلاد ولذلك صمم على أن يضطلع بواجبه كاملا بدلا من أن يستخفى وراء دستور كاذب » (١٥) ·

وتطبيقا للسياسة الجديدة مارست وزارة رياض باشا الحكم · فبطشت بكل مظاهر الحريات الديمقراطية فعطلت الصحف وأنذرتها أكثر من مرة ، وأخذت بالشبهة حتى أن الاستاذ الامام ــ وهو من أنصار رياض والمبررين لعمله ــ لم يستطع أن ينكر أنه « اهتم بتقرير الأمن كعادته في كل وزاراته كان البلاد في حرب دائمة وأعطى المديرين في ذلك سلطة أساءوا استعمالها » (١٦) ، لدرجة أن المعتقلين بغير أحكام قد بلغ عددهم ٩١٢ كان أغلبهم منفيا في السودان · وقد تبين من تحقيق موضوعاتهم فيما بعد « ان كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفيهم لمجرد محضر موقع عليه من بعض الافراد باتهام أى شخص بأنه خطر · أو لمجرد خطاب من أى سلطة محلية بهذا الاتهام، ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى ، بل كانت عامة يعانيها العامة والخاصة ولم يكن ينجو من شرها الا من كانت تشملهم رعاية أولى الامر · على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء ، بل كثيرا ما تنقلب غدرا لغير ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلباتهم » (١٧) · ونفى عدد من السياسيين والتجار واتبعت الوزارة رأيها الخاص في السياسة العامة خاضعة في ذلك لمشورة الأجانب وللتدخل الأجنبي ·

● شملت حركة الالتفاف الرجعية ، المطلب الثاني للقوى الوطنية بايقاف التسلل الأوربي الى البلاد · وكانت الجبهة الوطنية قد بلورت مطالبها حول هذا الموضوع في مشروع تسوية مصرية للديون ردا على مشروع وزير

المالية المصرى الانجليزى الجنسية • وطالبت كذلك بتمصير منصبا وزير المالية ووزير الاشغال لينتهى وجود الاجانب فى مناصب الوزارة اكتفاء بمنصب الرقيبين ، مع توفر الضمانات لسيطرة القوى الوطنية على السلطة وهى الضمانات التى كفلها الدستور ومنها حق المجلس فى نظر الميزانية وتقرير الضرائب والرقابة على الموظفين ـ بما فيهم الأوربيين ـ ومساءلتهم • وكانت أول الخطوات فى حركة الالتفاف على تلك المطالب صدور قانون التصفية وقد تضمن تحديد نفقات الحكومة بأربعة ملايين جنيه فى السنة على أن يخصص الباقى لتسديد الدين العام • وتضمن القانون قواعد تفصيلية لتسديد كل نوع من أنواع الديون • وقد وصلت النسبة التى حددها القانون لاستهلاك فوائد الديون أكثر من نصف الايرادات العامة للبلاد • ويذكر روزشتين أن القانون قد حدد فائدة قدرها ٥ ٪ بدلا من ٧ ٪ هى التى صدر بها القانون الذى قدمته القوى الوطنية وهى مزايدة رخيصة • ولكن بينما كانت القوى الوطنية تتقدم لتحمل مسئوليتها عن الديون مقدمة تسوية معقولة لكل الأطراف فان مناورة تخفيض نسبة الفائدة هى خضوع للضرورة اذ وجد الدائنون أنهم لايستطيعون الحصول على حقهم كاملا دون تخريب البلاد تماما ومن الناحية الأخرى فقد تعمد واضعوه ـ كما يقول روزشتين ـ أن يقدروا الدخل تقديرا منخفضا ونص قانونهم على أن أى زيادة عن هذا التقدير تكون لحملة الديون • وذلك لاستخدام الزيادة فى مصلحة الدائنين على حساب الادارة • وبحساب روزشتين ـ الذى درس هذا الموضوع أوفى دراسة حتى الآن ـ فان ميزانية سنة ١٨٨٠ التى وضعت طبقا للقانون التصفية لم تترك للادارة والخدمات سوى ٣٤ ٪ من مجموع الايرادات (١٨) •

وفى مواجهة هذا التخريب الصريح فان القانون ـ وقد وضعته لجنة دولية ـ لم يهتم بالديون التى اقترضها اسماعيل من العناصر المحلية ـ الارستقراطية الزراعية وكبار ملاك الاراضى والتجار ـ وتقدر بمبلغ ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى المقابلة وأربعة ملايين فى دين الروزنامة •

ليس هذا فقط بل ان القانون أيضا قد تضمن نصا يقضى بالغاء قانون المقابلة • وقد صدر لأول مرة سنة ١٨٧١ ولم يكن منذ صدوره قد تعرض الا للايقاف فقط • بمعنى أن توقف الحكومة ضغطها على الملاك لدفع ستة أمثال الضريبة السنوية على أطيانهم مقابل تملكهم للأرض واعفائهم اعفاء دائما من نصف الضريبة حسب نص القانون • فجاء قانون التصفية ليلغى العمل بقانون المقابلة نهائيا ومعنى هذا أن تعود الضرائب الى ما كانت عليه ويزول نصف الاعفاء مع الوعد باستنزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التى تكون قد دفعت ويجرى التحقيق عن مقدارها على يد لجان حكومية •

والملاحظ هنا أن الالتفاف على الحركة الوطنية بشعارها المزدوج كان شاملا · فان اجراءات مثل هذه تدعم السيطرة المـــالية والسياسية للأجانب كان لا يمكن أن تتم دون حالة جزر ديمقراطى وكبت سياسى فى ظل حكم فردى متســـلط ·

لم تكن كل هذه الاجراءات مستهدفة لذاتها ولكنها نبعث من هـــدف تأكيد السيطرة الاستعمارية على البلاد · وهو ما يتضح في أن قانون التصفية صدر عن لجنة دولية ممثلة لبريطانيا وفرنسا والنمسا والمانيا وايطاليـا · وقــد ميزت بريطانيا لمركزها الخاص باعتبارها أقوى المحاوز الاستعمارية . فمثلت بعضوين كان أحدهما رئيس اللجنة · وكذلك مثلت فرنسا بعضوين · ومثلت بقية الدول بعضو واحد من كل دولة · والغريب أن مصر لم تمثل سوى بعضو واحد كان ضعيف الفاعلية كما أنه لم يكن ممثلا للقوى الوطنية ·

وأخطر الاجراءات التى أحكم الاستعمار بها سيطرته على البلاد ... هو

المناورة الشكلية التى قامت بها كل من فرنسا وانجلترا · فتنازلتا عن منصب الوزيرين ولكن مقابل عودة المراقبين مع تأكيد وضعيتهما المسيطرة · وكان النظام الذى أباح أن يكون هناك وزيران أوربيان قد الغى الرقابة الثنائية على أن تعود اذا فصل أحد الوزيرين الاجنبيين دون موافقة حكومته · وعندما عزل الوزيران على اثر حركة الجمعية الوطنية رفضت الدول اعادة الرقابة كمحاولة للضغط ، لادراكها أن عودة الوزيرين هى السبيل الوحيد لاعـــادة سيطرتها · وبعد عزل اسماعيل فان قوى الجبهة الوطنية كـــانت مصرة على تنفيذ رؤيتها لهذه المسألة وهو ما تمثل فى الخطاب الذى أرسله شريف عقب تولية الخديو مباشرة الى ممثلى الدولتين أبدى فيه أمله « بأنه اذا تم تعيين الرقيبين فان عملهما يجب أن يقتصر عـــلى البحث والتحقيق بدون أن تكون لهما أى سلطة تنفيذية » · وحدثت حركة الالتفاف من الدول فى اتجـــاهين أولهما أن يقوم الرقيبان بدورهما من وراء ستار · وباستخدام ما ســــماه كرومر ـ وكان أحد الرقيبين ـ بالنفوذ والهيبة الشخصية · وبالفعل فانه ـ بعد استقالة شريف ـ صدر القرار بتعيين الرقيبين ليحرمهما من ادارة الاعمال ولكنه يعطيهما حقوقا أخطر هى تقديم الاقتراحات وحضور جلســات مجلس الوزراء، مع النص على ألا يكونا قابلين للعزل الا بموافقة حكومتيهما» (١٩)·

ويشرح الاستاذ الامام فى مذكراته الاختصاصات المتسعة التى حصل عليها المراقبان بموجب القرار الجديد فيقول ان هذا القرار قد صدر بناء على « لائحة قدمها قنصلا انجلترا وفرنسا » وان هذه اللائحة « قبلت كما هى تقريبا » · وبمقتضاها فقد كان على الوزراء والمأمورين من أى رتبة كانوا « أن يقدموا الى المراقبين كل ما يطلبانه من الافادات » وان على ناظر المالية

أن يقدم اليهما كل أسبوع كشفا مفصلا عن دخل نظارته ونفقتها وعلى كل ادارة ان تقدم كشفا مفصلا « كذلك في كل شهر » كذلك « تقرر لهما مقام في مجلس النظار برأى شورى » و « ألا يعزلا الا برأى حكومتيهما ، ولهما ان يعـــزلا وان ينصبا جميع الموظفين فى ادارة التفتيش ، وان يعينا لهم الرواتب وهما اللذان يضعان ميزانيـــة التفتيش على حسب ما يريدان » ٠ ويلاحظ الاستاذ الامام ان النص على عدم تدخل المراقبين فى ادارة المصالح الادارية والمالية ، جاء مؤقتا بعبارة فى « الوقت الحاضر » أى أن هذا التنازل الشكلى كان يمكن العصف به فى أى لحظة ٠

وبهذه الاجراءات كلها التفت القوى المعادية على أهداف الجبهة الوطنية فأجهضتها ونشرت جوا من الكبت والضغط عصف بتنظيمها الضعيف الذى لم يكن يتعدى آنذاك مجلس النواب وبعض المحاولات الجنينية والمفككة فى أوساط المثقفين مثل المحافل الماسونية وتجمعات الأفغانى والمحاولات التنظيمية الجنينية فى الجيش ٠

فكيف عالجت القوى الوطنية هذا الموقف ؟ وكيف أعيد تشكيل الجبهة الوطنية ؟ وما هو السبب فى حالة الصمت القريبة من الشلل التى شملتها لفترة بلغت عدة شهور ؟ ٠

أخطات القوى الوطنية فى البداية تقدير موقف السراى ٠ ولم تتنبه تماما لاحتمالات التغير فى موقفها ٠ وكان طبيعيا والسراى من حلفاء الجبهة الا يقع الصدام معها قبل تكشف موقفها تماما ٠ وربما كانت هناك حقائق تجعل فقدان الأمل فيها يحتاج لوقت للتاكد ٠ منها أن الخديو توفيق لم يكن بوصف الشيخ محمد عبده « شرها ولا مسرفا ، بل كان فى أول عهده عفيفا رحيما ، فكان لطلاب الاصـــلاح فيه آمال كبيرة حال دون ـ تحقيقها نوع آخر من الضعف فيه وسوء سيرة حاشيته فيما بعد » (٢٠) ٠ فضلا عن أنه كان على علاقة وثيقة بالافغانى ومجموعته وعضوا بالمحفل الماسونى ٠ ومن ناحية أخرى فان اســتقالة شريف لم تكن مسببة وجاء الانقلاب صامتا ٠ والسبب بتفسير الشيخ محمد عبده « الا تشعر به الانفس الطامحة للاصلاح الجديد » (٢١) ٠

وقد بدأ الانقلاب فى مراحله الأولى مجرد محاولة من السراى لاستعادة سلطتها المطلقة ، دون ان ينسحب هذا على موقفها من الاستعمار ٠ فقد اعترض الخديو على اشتراك الوزيرين الأوربيين فى الوزارة على أساس أن « ذلك غير ملائم للمصلحة وأنه لايرضى البتة بأن يكون فى الوزارة أعضاء أوربيون لأن ذلك يشوش أفكار المصريين ويؤدى الى الخلط فى الأعمال» ٠ وأكد أنه اذا أصرت الدول على اشراكهما فى الوزارة فسوف يعتبرهما « مجرد صديقين » ولكنه

سوف يتبرأ من ذلك وأنه يريد رجالا « يشتغلون باصلاح المالية ولا يخلطون الادارة بالسياسة ويكونون فى وظائف سامية ، غير انهم لا يكونون وزراء »(٢٢) كان هدف السراى من دخول الجبهة منذ البداية · ألا تخلق مؤسسات أجنبية تسلبها سلطتها تماما · وكان خروج توفيق من الجبهة منطقيا لأن تسوية وسطية قد عقدت بين الأجانب والخديو · وهو ما عبر عنه كرومر بقوله « ان العلاقات بين الخديو الوزراء وضعت على قواعد روعيت فيها مصلحة البلاد الفعلية · اذ تم التفاهم على أن يكون الخديو وضع وسط لا يقصيه بعيدا عن ممارسة اى سلطة ولا يجزل له من الحقوق ما يجعله حاكما مطلقا » (٢٣) وفى مقابل هذه التسوية تنازلت السراى عن مشاركة القوى الوطنية أهدافها لأنها ساومت وحصلت على جزء من المطالب التى دخلت على أساسها الجبهة ·

ولما بدأ الخطر يتضح تدريجيا ، عادت الجبهة الوطنية للعمل · وكانت أولى تحركاتها تشكيل « جمعية حلوان » التى أشرنا اليها فيما قبل · وكان عناصر الارستقراطية الزراعية منشأ حركة هذه الجمعية فى البداية ويرجع الأستاذ محمد عبده تشكيل هذه الجمعية الى استياء أعضائها من أبطال السخرة وزيادة الضرائب على الأطيان العشورية ــ راجع الفصل الرابع من هذه الدراسة ــ ·

وتحركت هذه الجمعية فيما بعد فأصدرت بيان وبرنامج ٤ نوفمبر ١٨٧٩ · وقد وقعه عدد من العناصر الوطنية وبعض مديرى الأقاليم وضباط الجيش · يذكر نينيه أن عرابى كان واحدا منهم (٢٤) · وقد ندد الموقعون على هذا البيان بحكم رياض وحملوا على مساوئه معلنين عدم شرعية حكومته (٢٥) · واعتمد الحزب فى نشاطه على بعض أعضائه من المديرين الذين كانوا يحصلون سرا على نسخ من جريدة « القاهرة » ــ لسان حاله وكانت تصدر بباريس ــ وكان هؤلاء يوزعونها سرا فى انحاء البلاد اعتمادا على نفوذهم الادارى ومنهم سليمان أباظه وحسن الشريعى (٢٦) ·

ونلاحظ أن قوى الجبهة قد شحذت أساليب نضالها فى هذه المرحلة · فركزت على الصحافة الصادرة خارج البلاد فى مواجهة اضطهاد الصحف المحلية وكبت الحريات العامة · كما برز تدريجيا أسلوب المطالبات الجماعية على النحو الذى وضح فى محاولتين للجيش · أولهما فى مايو ١٨٨٠ حيث قدم عدد من ضباطه كان منهم عرابى عريضة الى وزير الحربية يشكون فيها من عدم دفع المرتبات وتسخير الجنود ويشيرون الى ما فى نظام الترقية من الغبن والمحسوبية · وهو ما تحول الى مطلب سياسى فى يناير ١٨٨١ حيث طلب هؤلاء

الضباط أقصاه وزير الحربية وتمصير القيادة العليا للجيش ، وهى المطالب التى انتهت بالقبض على الضباط الثلاثة ـ عرابى وعبد العال وعلى فهمى ـ ثم بالهجوم على قصر النيل وتخليصهم عنوة ٠

ومنذ ذلك الحين أصبح الجيش هو مركز التكوين الجديد للجبهة فلعب بذلك الدور الذى لعبه مجلس النواب عند التشكيل الاول لهذه الجبهة ٠ وحول هذه البؤرة الجديدة من بؤر العمل الوطنى تجمعت القوى الراغبة فى التغيير ٠ فطمحت اليها الأبصار وفى نفس الوقت تحركت القيادة الثورية فى الجيش لتعطى لحركتها أبعادا أهم ٠ بدعوتها القوى الوطنية للعمل المشترك ،ولدراسة الأهداف وتحديد وسائل التقدم بها ٠ وكان ذلك طبيعيا ، اذ كان لجنوده وضباطه كما قالت التيمس بحق « من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم » (٢٧) ٠ ومن ناحية أخرى فقد كان الجيش « الهيئة الوطنية المنظمة الوحيدة التى تملكها مصر اذ ذاك لأن بقية المؤسسات كانت قد وقعت فى يد الأحتلال » (٢٨) ٠

ومنذ اليوم التالى للهجوم على قصر النيل اعتبر الجيش نفسه بؤرة لعمل ثورى ٠ فقد بادر الضباط باصدار منشور شرحوا فيه للجمهور مطالبهم وأصروا على اقالة عثمان رفقى ٠ وهو ما شكل ضغطا اضافيا على الحكومة انتهى بتحقيق أهداف الحركة واقالته ٠ ويذكر « بلنت » تأثير هذه الحركة على القوى الوطنية فيقول أنه « لم تمض عدة أسابيع على ما حدث فى أول فبراير حتى أصبح عرابى قوة يعتد بها فى البلاد كلها ٠ وهطلت عليه من أنحاء البلاد جميعا عرائض المظلومين الذين يشكون اليه ما أصابهم ويطلبون معونته » وان « كثيرا من الأعيان والمشايخ قد أقبلوا على الاتصال به » (٢٩) ٠

وبدأ عرابى من خلال هذه الاتصالات يدعو لتكوين الجبهة وتوسيع نطاقها ٠ وكانت القوى الوطنية الأخرى ترى أن الجيش قوة مسلحة ومنظمة يمكن أن تفرض مطالب الأمة ٠ وبدأ عرابى بمناقشة الجناح غير العسكرى من المثقفين وعلى رأسهم العلماء فأخذ يخاطبهم ـ كما يقول الأستاذ الامام ـ « ويكاشفهم بمقصده من ثلم النفوذ الأجنبى ورد ما سلبته أيدى الاجانب الى أربابه » كما انه خالط عددا من الأعيان ومشايخ العربان ٠ هذا بالاضافة الى مجهود آخر كان يبذله بالنسبة لضباط الجيش حيث كان يحثهم على تقديم المطالبات الجماعية بتشكيل مجلس النواب (٣٠) ٠

وفى ذلك الوقت برز دور « محمد سلطان باشا » كوجه من أبرز الوجوه الداعية والمشاركة فى تكوين الجبهة ، اذ كان ـ كما يقول ـ « يستثقل يد

رياض باشا فيما استأثر بالسلطة وفى استنكار تلك البدع التى جاءت فى وزارته » (٣١) . وقد وضع سلطان ثقله الاجتماعى كله فى خدمة هدف تكوين الجبهة . وكان واحدا من أكبر ملاك الأراضى ، وبرغم مصريته فقد كان أقرب الى الارستقراطية الزراعية بحكم ملكيته الشاسعة التى وصلت الى ١٣٠٠٠ فدان . ولهذا فان الشيخ محمد عبده يفسر مشاركته فى تكوين الجبهة ضد رياض باشا بأنها كانت ناجمة عن حالة من السخط على « الغاء السخرة والسلطة الشخصية » (٣٢) . وبينما كان شريف ممثلا للارستقراطية الزراعية ذات الأصول التركية فان سلطان كان أقرب الى المصرية وهو ما اعطاه ميزة جديدة مكنته من أن يساهم مساهمة فعالة فى الدعوة الى تكتيل الجهود مع الجيش فأخذ « يستنزل بعض أعيان الواجه القبلى والبحرى فى رأيه ويحثهم على الاجتماع لتاليف وفد يطلب الى رياض باشا ويلح عليه فى الطلب أن يستصدر أمرا باستدعاء مجلس النواب » وحالف عرابى على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحرى والقبلى وعلماؤه على تعضيد طلبه متى استقال رياض باشا » (٣٣) . كما أنه كان واسطة الصلة بين عرابى وبين شريف (٣٤) . ولم تكن بينهما صلة ، اذ كان عرابى يعرف شريفا معرفة طفيفة منذ عملهما المشترك فى الجيش (٣٥) . وقد انتهت هذه المحاولات بأن رأى عرابى « أن يضع نفسه موضع الآلة المنفذة لرغبة الأمة » لتصبح الثورة « ثورة الأمة لاثورة الجند » واستمر عرابى يدبر ويبحث ويقول محمد عبده أنه أخـــذ « يترقب الفرصة لجمع رجاله لالزام رياض باشا بتقديم استعفائه وكان يصل ليله بنهاره فى التفكير والتدبير والمشاورة مع أخوانه » (٣٦) .

وقد ازداد نتيجة لحركة أول فبراير وما تلاها ، أمل عناصر الارستقراطية الزراعية ذات الأصول التركية فى حركة الجيش . وكانت هذه العناصر معادية أصلا للمصريين وللفلاحين منهم على وجه الخصـوص ـ مهما كانت وجاهتهم الاجتماعية أو ثروتهم ـ ومع ذلك فقد ســعوا للتحالف معه ، رغم كراهيتهم للفلاحين من ناحية وخشيتهم من معاداة العسكريين للقيادات الجركسية والتركية فى الجيش . على أن شعورهم بقوة التيار الوطنى ، وبما يرفعه من أهداف يمكن ان تفيدهم وتدعم مشاركتهم فى السلطة ، وبأن الارستقراطية العسكرية فى الجيش فى معاداتها للحركة الوطنية داخل هذه المؤسسة العسكرية ، تمارس عملا غبيا قد يزيد هذه الحركة اشتعالا وتطرفا . فى حين أنها حركة مفيدة يمكن ببعض المداراة والذكاء استغلالها كقوة مناوئة للتطلعات التسلطية فى السراى وللتسلط الادارى للاستعمار ، ثم الالتفاف حولها فى الوقت المناسب . وبتحليل بلنت « فان الباشوات الجراكسة والأتراك ـ ما كانوا يحفلون بهيئة رجل مثل عرابى ـ وهى هيئة الفلاح الذى سادوه قرونا واستعبدوه وأرغموه على العمل فى حقولهم بغير أجر . ولكنهم ، وهذا مربط الفرس ، ظنوا أنهم بذكائهم المتمرس قادرين على استخدامه فى أيديهم الماكرة (٣٧) . وهو ما جعل

شريف خلال الصيف يتصل بعرابى عن طريق المراسلة ليكون عرابى ـ كما يقول بلنت ـ « واسطة الحصول على دستور يمهد لشريف باشا الوصول الى رئاسة الوزراء مرة أخرى » (٣٨) · وكان شريف فى هذا ممثلا لمن يسميهم بلنت « بالأتراك الدستوريين » الذين كان أكثرهم من الطبقة الحاكمة · والذين أخذوا منذ حركة أول فبراير «يعاملون عرابى كحليف بالرغم من أنهم كانوا فى الحقيقة خصوما لحرية الفلاحين » (٣٩) ·

ساهم فى تدعيم جبهة الثورة ونشر الأفكار الثورية ، فى تلك المرحلة حركة جمع التوقيعات على التوكيل الذى عرف فيما بعد بالمحضر الوطنى ، وهى الحركة التى كان لعبد الله النديم النصيب الأكبر فيها · فقد جمعت حول الثورة عددا كبيرا من الملاك الصغار والمتوسطين وتجار المدن والحرفيين وأعرض قطاع من المثقفين ·

وبرغم هذا التدعيم للجبهة فقد كانت هناك مواقف مترددة فى داخلها · فلم يكن موقف الارستقراطيين الزراعيين الانتهازى هو الموقف الوحيد ، ولكن بعض عناصر المثقفين كانت تأخذ موقفا مترددا · ويمثل هؤلاء الأستاذ الامام محمد عبده الذى كان ـ كما يقول هو عن نفسه ـ « معروفا بمناوأة الفتنة واستهجان ذلك الشغب العسكرى وتسوئه رأى الطالبين لتأليف مجلس النواب على ذلك الوجه وبتلك الوسائل الحمقى » · فالاستاذ الامام بهذا التحديد لم يكن معارضا للفكرة الدستورية فيما يزعم ولكنه يعارض التمرد والثورة ويطالب ـ فى نقاش بينه وبين عرابى قبل ٩ سبتمبر استمر ثلاث ساعات ـ

بأن يبدأ العمل تدريجيا بنشر التربية والتعليم وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات لأن الأمة غير مؤهلة لحكم نفسها وهى أشبه بناشىء لم يبلغ سن الرشد ، تسليمه ميراثه افساد للمال وانتهاء بالهلكة · ويضيف أنه حتى بافتراض استعداد الأمة لذلك ، فان طلب مجلس النواب بالقوة العسكرية غير مشروع « فلو تم للجند ما يسعى اليه لكان بناء على أساس غير شرعى فلا يلبث أن يتهدم ويزول » · كما أنه « أعلن خوفه من أن يجر هذا الشغب الى البلاد احتلالا أجنبيا » (٤٠) · ومن الواضح أن الأستاذ الامام كان ينطلق من مشروعية شكلية ، اذ أن الاحتجاج بأن الثورة عمل غير مشروع ، يعنى الانصياع الكامل للقوى السائدة ومشروعيتها التى تحمى مصالحها · وهو رأى عدل عنه الشيخ عبده بعد ذلك عدولا جزئيا ·

ومن المواقف المحيرة بالنسبة للجبهة فى هذه المرحلة ، موقف النبراى · ذلك ان انسحابها من جبهة ١٨٧٩ مقابل المكسب الشكلى الذى حققه لها الاستعمار ·· وهو المشاركة الجزئية فى السلطة ، سرعان ما اتضح أنه غير ذى مضمون · واستأثر رياض والرقيبان بكل السلطة · ولم يستنكف رياض من

تهديد الخديو بالأجانب • واذ ذاك بدأ الخديو يشجع الضباط أدبيا • ويشجع النديم فى محافله الخطابية ، ويحاول دفع الضباط لاحراج حكومة رياض • ولكنه كان مترددا ، عاد بعد واقعة الهجوم على قصر النيل ليتخوف مما حدث ، ويتردد بين البقاء فى الجبهة وبين الانسحاب منها • ويمكن اعتبار موقفه الشخصى المتذبذب موقفا غير ذى قيمة • فكان – رغم محاولات التآمر المتعددة – عدوا ثانوا لا يخشى خطره ولا يؤمن جانبه •

وفى ضوء هذا كله ، تحددت القوى الوطنية فى هذه المرحلة على النحو التالى :

- المثقفون الثوريون فى الجيش والموظفون والعلماء •
- الارستقراطية الزراعية والأتراك الدستوريين •
- البرجوازية الزراعيـــــة •
- تجـار المـدن •
- فقراء الفلاحين وفقراء سكان المدن •

وتحددت القوى المناوئة فى :

- الاستعمار العالمى ممثلا فى قناصل الدول وممثليها فى الادارة المصرية •
- عملاء الاستعمار فى الداخل وعلى رأسهم رياض باشا •
- الجناح الأكثر رجعية والأقل ذكاء من السراى •

وقد تبلور البرنامج عبر عدة محاولات لصياغة مطالب الجبهة •

ففى المرحلة الأولى حدد بيان ٤ نوفمبر ١٨٧٩ مطالب الحزب الوطنى المصرى فى أربعة مطالب هى :

- « أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخديوية •
- أن يلغى النص القاضى بتخصيص سكة الحديد للقرض الممتـاز فى قانون التصفية ، فأن لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام •
- أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ •

● أن تقام ادارة مراقبة وطنية مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية » (٤١) ٠

ويلاحظ فى هذا البرنامج اهتمام خاص بمسألة الديون ، كما أنه يبرز التناقض بين قوى الجبهة وبين السراى فى مطالبتهم بمصادرة الأموال الخديوية وضمها للدولة ٠ كما أن الحل الذى قدمه لمسألة المراقبة حل يتناسب مع هدف تمصير السلطة واقصاء السيطرة الأجنبية عنها ، ولكننا نلاحظ خلو البرنامج من الأهداف الديمقراطية ، ومن تدعيم الجيش الوطنى ٠

وقد تطورت هذه الأهداف فيما بعد باتساع نطاق الجبهة ٠ وتبلورت فى الطلبات التى قدمها عرابى فى مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ وهى :

● اسقاط وزارة رياض باشا المستبدة ٠

● تأليف مجلس نواب على النسق الأوربى ٠

● ابلاغ الجيش الى العدد المعين فى الفرمانات الشاهانية ٠

● التصديق على قوانين الاصلاح العسكرية ٠

وبينما كانت الأهداف التى أعلنها برنامج ٤ نوفمبر أهدافا اصلاحية لا تتعدى حدود الاصلاح فى التركيب القائم ٠ فان أهداف ٩ سبتمبر جاءت أهدافا سياسية ، ذات طابع ثورى وانقلابى ٠ كما أن التركيز على مطلب تدعيم الجيش واصلاحه ٠ كان يخدم هدف انشاء قوة وطنية تحمى الحقوق الدستورية وتصون الاستقلال وهى حجر الزاوية فى فكر قيادة الثورة ٠

وكان واضحا تماما لعرابى أنه يقدم هذه الطلبات باسم جبهة وطنية ، وليس باسم مؤسسة عسكرية ٠ وقد قال للخديو « جئنا لنقدم اليك يا مولاى طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة » (٤٢) ٠ وفى حواره مع المستر كوكسن الذى كان حاضرا لمظاهرة ٩ سبتمبر استنكف القنصل البريطانى أن يتقدم عرابى بمطلب تشكيل مجلس النواب على أساس أنه ليس من حقوق الجيش ٠ فرد عرابى عليه قائلا : « ان طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد اليها الا لأنهم اقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم اخوانهم وأولادهم فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ٠ وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الأهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم » (٤٣) ٠

ونجحت الجبهة وحققت مطالبها ٠

المرحلة الثالثة : الارستقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة
(من مظاهرة سبتمبر .. الى استقالة شريف ـ فبراير ١٨٨٢)

كان نجاح الجبهة الوطنية فى فرض أهدافها بقوة الجيش المسلحة ، بداية لتمكينها من ممارسة سلطتها لوضع الأهداف التى أعلنتها محل التطبيق . وكان من الطبيعى ان تبرز الاختلافات بين القوى المشتركة فى الجبهة . فصياغة أهداف عامة لقوى متحالفة لا يخلو من الاختلاف . فاذا وصل الأمر الى صياغة أهداف تفصيلية ومرحلية فمن المتوقع ان تزيد رقعة الخلاف وان تتسع تعبيرا عن التناقضات الثانوية بين القوى المشتركة فى الجبهة .

وبمجرد اسقاط رياض وقبول الخديو لمطالب الضباط ، استدعى شريف لتاليف الوزارة فاشترط لتاليفها شرطا أساسيا هو أن يخرج الجيش من الحلبة السياسية . وتطبيقا لهذا رفض مطلب الجيش باختيار البارودى وزيرا للحربية ومصطفى فهمى وزيرا للخارجية . وعلل الرفض بانهما كانا وزيرين معه فى عهد وزارته التى ألفها فى أول عهد الخديو توفيق . واتفق معهما ومع كل الوزراء عندما استقالة وزارتهم لرفض الخديو اصدار الدستور على الا يقبلوا الدخول فى وزارة رياض باشا وهو ما لم ينفذاه . ورد عرابى بأن لكل وقت حكما وعبر عن ثقته فى حب مرشحيه للحرية والعدل والمساواة . وركز بالذات على مطلب دخول البارودى الوزارة لأن « الجيش لا يطمئن لغيره » . وعرض شريف أن يتولى هو بنفسه وزارة الحربية بجانب رئاسة الوزراء ، فرفض عرابى مصرا على ضرورة « مرعاة ميول الجيش » (٤٤) . واخيرا وافق شريف على دخولهما الوزارة مقابل تنفيذ شروطه الأخرى ، وهى أن يقدم له الأعيان ضمانا بعدم تدخل الجيش فى السياسة وأن يقدم له ضباطه عهدا بذلك . وتطبيقا للضمان وللعهد يتم نقل الآلايات الثلاثة الرئيسية التى اشتركت فى ثورة ٩ سبتمبر بعيدا عن العاصمة وفى اماكن متفرقة ، وأن يقدم طلب تشكيل مجلس النواب من أعيان الأمة وليس من الجيش . ومن الواضح أن شروط شريف لتشكيل الوزارة كانت جزءا من محاولة لاحتواء الجبهة الوطنية وابعاد المثقفين العسكريين عن قيادتها ، واعادة قيادة هذه الحركة الى أيدى الارستقراطية الزراعية كما حدث فى جبهة ١٨٧٩ . وبالتحقيق الجزئى لهذه المحاولة ، بدا طابع الاعتدال الشديد فى نصوص الضمانات والمطالب التى أعاد الأعيان تقديمها . فقد ضمن « علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحرى والقبلى » تعهدات الجيش بعدم التدخل فى السياسة . واتخذ طلب مجلس النواب المقدم من الأعيان صفة الرجاء والتوسل للخديو ، وزعم « أن مقاصد خديوينا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة » وأن الموقعين على هذا « تجاسروا بعرض هذا راجين من المراحم الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس

النواب لأمتنا المصرية » وبذلك تكون « الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعادلها نعمة » وأكدوا انهم « على يقين من قبول التماسنا هذا وفقا لارادة ولى النعم » • فاذا قارنا هذا الطلب بحوار عرابى فى ٩ سبتمبر مع الخديو ومع كوكس ، ادركنا الفرق بين الأسلوبين • فقد رفض عرابى زعم الخديو بانه « خديو البلد وأعمل زى ما انا عاوز » وأكد له ان المصريين ليسوا تراثا ولا عقارا وانهم لن يورثوا بعد اليوم • كما أنه اعتبر أنه ليس من حق أحد ان يعارض الأمة فى شئونها الداخلية وأنه سوف يقاوم كل من يتصدى لمعارضته فى شئون داخليته أشد المقومة « وحتى نفنى عن آخرنا » • وأضاف أن لديه كلمة أخرى لن يقولها الا عند اليأس والقنوط (٤٥) • المقارنة بين المهجتين والاسلوبين تؤكد ان الجبهة الوطنية حين خضعت لقيادة الارستقراطية الزراعية وقعت فى يد مترددة بطبيعة مصالحها ، ومساومة الى حد كبير •

تلك مسألة ، ذات أهمية خاصة لأنها تحسم رأينا فى موقف شريف باشا ، والواقع أن هناك ضرورة خاصة لبحث موقفه بتأن • ذلك أن مؤرخى المدرسة القومية — البرجوازيين — يبدون شديدى الميـــل لشريف • ويعتبر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى أكثرهم حماسا له • وفى الترجمة المستفيضة التى كتبها له فى كتابه « عصر اسماعيل » — وقد صدر عام ١٩٣٢ — تبدو بذور تحليله للثورة العرابية وقد صدرت دراسته عنها بعد ذلك التاريخ بخمس سنوات • ويرى الأستاذ الرافعى أن شريف (١٨٢٦ — ١٨٨٧) قد اقترن اسمه بثلاثة أدوار فى الحركة القومية الأول هو دور النهضة السياسية والوطنية التى ظهرت فى عصر اسماعيل والثانى دور الثورة العرابية ، والثالث ما يسميه « المقاومة الأهلية التى اعترضت السياسة الاستعمارية الانجليزية بعد الاحتلال وذلك باستقالته المشرفة التى قدمها اعتراضا على سلخ السـودان عن مصر وتدخل الانجليز فى سلطة الحكومة المصرية » • ويرى أن شريف كان يمثل الناحية المعتدلة فى الثورة العرابية ، ولو بقيت الثورة مناصرة له مستمعة لنصائحه لسارت فى طريق الحكمة والسداد ، ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبت متن الشطط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها فغامرت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر • وعند الاستاذ الرافعى أن من بين الخطط الحكيمة التى رسمها شريف بعد توليه الوزارة فى سبتمبر ١٨٨٢ « أنه أعاد النظام الى الجيش لأن الثورة العرابية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج بالجيش عن مهمته الأصلية وهى حفظ النظام وتجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم » • ثم يعرض لأزمة الميزانية — وسنعرض لها بعد قليل — فيرى « أن موقف شريف كان موقفا حكيما وان الثوار قد انقادوا الى طموح محمود سامى البارودى للرئاسة » • ونلاحظ أنه بينما كان الرافعى مهاجما لعرابى ، فان مرافعا ماهرا عن عرابى هو الاستاذ محمود

الخفيف ، لم يهاجم موقف شريف ، ومر به مرورا سريعا لا يخلو من تجاهل مقصود ·

فاين يقف شريف حقيقـــة من هذا كله ؟

كان شريف بوصف بلنت « تركيا متفرنجا طيب العنصر والاخلاق ، ولكنه لم يخل من شيء من الغطرسة واحتقار الفلاحين وهما الوصفان اللذان كانا من مميزات طبقته فى القاهرة » · وكان ذا صلة ودية بماليت ـ القنصل البريطانى فى القاهرة » · يقول بلنت « ان تفرنسه هذا لم يكن يروقنى كلما وازنت بينه وبين الرجال المصلحين ذوى الأفكارالسامية الذين كانوا نواة الحركة الوطنية الحقيقية والذين لم يكن شريف يعتبرهم الا بمثل الاحتقار الذى قد يستشعره رجل فرنسى نحوهم » · وكان شريف واثقا من كفاءته لحكمهم وقلة كفاءتهم وقد عبر عن هذا بقوله لبلنت « ان المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا معاملة الأطفال وقد قدمت لهم الدستور الخليق بهم فاذا لم يرضهم كان عليهم أن يعملوا بدونه · انى أنا الذى أنشأت الحزب الوطنى وسيجدون أنهم لا يستطيعون العمل بدونى ، ولا شك أن هؤلاء الفلاحين فى حاجة الى الارشاد » (٤٦) ·

تلك هى المفاهيم التى انطلق منها شريف فى كل خطواته السياسية ، وهى مفاهيم أهملها مؤرخو البرجوازية عامدين ، بينما حرص الاستاذ الرافعى أن ينوء على عرابى بكلكله كله · كما أهمل هؤلاء أيضا خطة شريف لاحتواء الثورة ، رغم أنها موثقة بوثائق رسمية · ان كانت الشروط التى اشترطها لتولى الوزارة مجرد خطوة أولى فى مخطط كامل · فقد كان شريف يلتقى مع رأى كولفن ، فى بعض أجزائه هنا اتفق رأيه فى بعض أجزائه مع رأى كولفن ـ الرقيب المالى البريطانى ـ الذى كان من رأيه « أنه من الضرورى لاستقرار الأحوال تحقيق ثلاثة أهداف · الأول : تشتيت الجيش بنقل وحداته الى الجهات التى تحددت لها ، والثانى : حمل أعضاء مجلس النواب من الأعيان على الاعتدال فى مطالبهم · والثالث : حزم الوزراء فى تعاملهم مع الجيش والأعيان على السواء » (٤٧) · لم يكن هناك خلاف حول الهدف الأول بين شريف وبين الرقيب المالى الريطانى · ولذلك فقد شجع شريف للتشبث بموقفه والاصرار على شروطه · بالنسبة لمجلس النواب كان الهدف ايقـــاف التطرف النسبى الذى قد يدفع اليه أعضاؤه من ممثلى البرجوازية الزراعية · وكانوا أكثر تحررا وأكثر عداء للاستعمار · لذلك احتج كولفن على تفكير وزارة الخارجية البريطانية فى التدخل العسكرى وطالب باعطائه الفرصة للعمل الذكى لاجهاض الثورة فقال « انى أعلن بأنه ليس من حقى الوقوف فى موقف المعارضة للحركة الشعبية لأن واجبى محاولة ارشادها وتحديد صبغتها تحديدا

صحيحا » . وذكر أن هذه المحاولة مبنية على أساس « .ان الحالة المالية وسلطة المراقبين لن تمس » . وطالب بأن ينصح شريف باشا بحزم أمره فيما يتخذ من اجراءات ضد الجيش عندما تتهيأ المسائل للمناقشة كما يتسع صدره لبحث مطالب النواب فى كثير من الاعتدال باعتبار انهم وحدهم الذين نطمح فىمعاونتهم للانتقال من الهدنة الحالية الى سلام واستقرار » (٤٨) .

والواقع ان شريف لم يكن محتاجا لان ينصح بشىء فقد كان موقفه واضحا منذ البداية ، أنه لم يرفض فحسب الرئاسة عن طريق ترشيح الثوار ، ولا طريقة التحدى التى واجهوا بها الخديو ، ولكنه عبر للسير ماليت فى ٢١ سبتمبر ١٨٨١ بعد أسبوع من توليه الوزارة ، واثنى عشر يوما من الثورة ، عن رأيهفى الموقف فقال .انه يعتزم « ان يجمع حوله أعضاء مجلس النواب فيما بعدليصبحوا بالتدريج أصحاب السلطة التنفيذية المشروعة لتصريف الشؤون الداخلية ويجردوا الجيش بهذه الطريقة من الصفة التى ادعاها لنفسه فى الحركة الأخيرة بغير حق . وان هؤلاء الأعضاء يكونون فى هذه الحالة هيئة ممثلة للأمة يستطيع الخديو والحكومة الاعتماد على تأييدها ضد سلطة الجيش » (٤٩) .

وفى محاولة القوى الاستعمارية لانقاذ الموقف قدمت تنازلا شكليا بموافقتها على الخطوط العامة للمطالب . وكانت قد أوصت فى يوم ٩ سبتمبر بقهر الحركة بعنف ، فقد اقترح المستر كوكسن على الخديو توفيق باطلاق الرصاص على عرابى ، ولكن الخديو تردد ولم ينفذ التوصية ، وبمجرد أن أصبحت الثورة أمرا واقعا ، أصبح الهدف الأساسى للاستعمار هو ايقاف تطرفها واجهاضها تدريجيا . وكان عدم الاعتراض على انشاء مجلس النواب يتضمن نية احتواء المجلس باعتبـــاره جناحا معتدلا لمواجهة تطرف الجناح العسكرى ، وقد التقى هذا مع مطامح الارستقراطية الزراعية التى لم تكن تهدف الا للمشاركة فى السلطة . وهو ما كان وراء اصرار شريف على اقصاء العناصر المتطرفة عن جبهة الثورة ، ليس لأنه كممثل سياسى لطبقة كان يرى أن تحقيق مكاسب الطبقات التى تمثلها هذه العناصر يضر بمصلحة طبقته فحسب ، ولكن أيضا لأنه كان يرى أن تطرف هذه العناصر مع الاستعمار قد يشجعه على العصف بكل شىء :

وتعود حالة الهدوء التى أعقبت حركة سبتمبر ، الى التسوية التى توصل اليها كولفن وشريف . وقد اعتبر كولفن أن تلك التسوية « هدنة مؤقتة » تعطى ممثلى الاحتكارات الدولية ـ كمـــا قال فى رسالة منـــه ـ فرصة « قصيرة للتنفس واستكشاف القوات التى تحيط بنا ، كما تمكننا من

البحث فى أمر قيادتها وارشادها أو قهرها وتحطيمها بحيث لا يكون هناك اختلاف فى الرأى على هذه النقطة » (٥٠) ٠

ونلاحظ تكرار نغمة الشدة واللين فى تعليقات العناصر الممثلة سياسيا للاستعمار فى مصر ٠ فكرومر كان يرى أن « رياضة زعماء الثورة لم تكن مسألة صعبة ، على شريطة أخذهم بالشدة ومعاملتهم باللين اذا تعذر استعمال الشدة معهم » (٥١) ٠ والحقيقة أن التكتيك الاستعمارى القائم على احتضان الجناح المعتدل واجابة مطالبه لمواجهة الجناح المتطرف وقمعه ، وتدعيم « الجيروند » ضد « اليعاقبة » كان خبرة استعمارية ، وهو ما نلمحه بعد ذلك فى الخطة التى صاغها « ملنر » فى تقريره الشهير لتصفية المحاولة التالية من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ، ونعنى بها ثورة ١٩١٩ ٠ فكيف طبق هذا التكتيك فى الثورة العرابية ؟ ٠

بمجرد نجاح الثورة ، بدأت محاولات الاحتواء ، وبعد أن أملى شريف شروط لتشكيل الوزارة ، نشب الخلاف حول تنفيذ البرنامج الوطنى فى نقطتين :

الاولى : مسألة القواعد التى ينتخب على أساسها مجلس النواب ٠ وقد شرحناها فى فصل سابق ٠ وأصر شريف على رأيه رغم أن عرابى — كما يقول كرومر — كان مصرا على إصدار قانون جديد (٥٢) ٠ ثم اضطر فى النهاية — وأمام تهديد شريف بالاستقالة (٥٣) الى أن يقبل شروطه ٠

الثانية : زيادة عدد الجش الى ١٨٫٠٠٠ وكانت من أهم مطالب الثوار ، ولكن الرقيب المالى البريطانى رفض الزيادة بحجة أنها تتكلف ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه بينما الخزانة لاتتحمل سوى ٥٢٢٫٠٠٠ ٠ وهو مبلغ كاف لابلاغ الجيش الى ١٥ ألفا فقط ٠ وقد تراجع عرابى على أمل أن يسدد ذلك العجز بالاقتصاد فى جهات أخرى (٥٤) ٠

وجاء هذا الخلاف استمرارا للخلاف الأول حول شروط تولية شريف الوزارة ٠ فقد اشترط العسكريون — مقابل موافقتهم على مطالب شريف ، أن يعين البارودى وزيرا للحربية وأن تنفذ القوانين العسكرية ٠ ويقول كرومر « ان شريف باشا اضطر مع الأسف الشديد الى قبول هذين المطلبين »٠وهو تعبير غريب يكشف عن أن الاستعماريين كانوا يريدون اقصاء أى عنصر عسكرى عن الوزارة يكون له صلة بالعناصر الثائرة ٠ وخاصة أن البارودى كان قد تولى وزارة الحربية عقب حركة أول فبراير ، وكان ينقل الى الضباط الثائرين كل مايدبر ضدهم وهو ما انتهى بعزله عن الوزارة قبل حركة ٩ سبتمبر

مباشرة ، وهذا ما يفسر لنا احتجاج شريف بتعللات غير حقيقية لاقصائه عن الوزارة . ويذكر كرومر أن شريف مع موافقته على الطلبين السابقين قد احتفظ لنفسه بحق استبعاد أهم مادة فى القانون العسكرى ـ وهى الخاصة بزيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ جندى »(٥٥) . وكانت تلك مسألة محورية لأن تدعيم الجيش كان مطلبا أساسيا يتعلق بحماية الاستقلال ، وحماية الديمقراطية .

أشار عرابى فى خطبة الوداع التى ألقاها عند سفره الى رأس الوادى، تنفيذا لقرار ابعاد الآلايات الثلاثة ، الى خيوط المؤامرة كما أحس بها . ويلخص الاستاذ محمد عبده فى مذكراته هذا الخطاب فيقول ان عرابى « شكا فى خطابه الطويل من العقبات التى تصادفها مطالب الشعب ، من وضع دستور يكفل له الحرية ويؤمنه من الاستبداد ، وصرح فيه بأن الخديو والنظار ومن على شاكلتهم كلهم لا يميلون الى مساعدة الأمة على ما تطلب ، وبأن أعداء الأمة هم الدائنون ومعاونوهم الأجانب يدفعهم الطمع الى الاستيلاء على جميع موارد الرزق فى مصر ، وأن من الافتراء أن يقال ان البلاد تريد سلب الأموال والاستئثار بالمنافع وسلب حقوق الدائنين ، وانما الحق أن هناك شعبا يطالب بأن يكون على أثر بقية الشعوب تحت حماية قانون عادل يؤمنه من الاعتداء على الأشخاص والأموال » (٥٦) . وفى هذا الخطاب ركز عرابى أيضا على البارودى فوصفه بأنه « وزير حربيتنا » . وبانتقاله الى الشرقية ظل عرابى « ثلاثة أشهر يتنقل فى البلاد ويبث فيها افكاره » (٥٧) . ويلتقى « بعمد البلاد ومشايخها ومشايخ العربان ، حاضا على وجوب مؤازرته فى مشروعاته الوطنية » . وجاءه « كثير من المظلومين يشكون إليه من ظلم الظالمين » (٥٨) . وكان لهذه الجولة أثر فى تدعيم صلة عرابى بعناصر البرجوازية الزراعية . وكان يرتبها له أمين الشمسى كبير تجار الزقازيق ، كما أنه لم يكن يكف عن الانتقال بين الشرقية والقاهرة والاتصال بأعضاء مجلس النواب . وقد ذكر كولفن فى أحد تقاريره أن عرابى جاء الى القاهرة بحجة زيارة زوجته المريضة فى حين أنه جاء ليشهد افتتاح مجلس النواب . (٥٩) . ولخشية شريف من ان تؤدى اقامة عرابى بعيداً عن رقابة الحكومة الى قيامه بانشاء مركز جديد للتمرد فقد اقترح تعيينه وكيلا لوزارة الحربية ليضمن بقاءه فى القاهرة . تحت اشراف الحكومة ويحصر اهتمامه فى المسائل العسكرية بعيدا عن السياسة وفى ضرورات المنصب وحدود ممارسة السلطة « الممكن وليس المطلوب » .

وتجمعت الخيوط لتصنع فى يناير ١٨٨٢ ملامح أزمة حادة انتهت باستقالة شريف . تلك هى أزمة الميزانية والتدخل الأوروبى الأول . ففى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ م افتتح مجلس النواب . وفى ٢ يناير قدم شريف مشروع

الدستور للمجلس . ولاحظ النواب ان المشروع لا يعطيهم حقوقا ذات قيمة فيما يتعلق بالميزانية ، فقد أخرج من اختصاص مجلس النواب تماما البحث في الاتاوة المفروضة للباب العالي أو في الدين العام أو جميع ديون الخزانة مما يندرج تحت قانون التصفية أو العقود الدولية الأخرى ، وجعل الدستور تلك المسائل جميعا من اختصاصات المراقبين والوزارة . أما الأبواب الأخرى من الميزانية فقد رخص للبرلمان ابداء رأيه فيها بدون أخذ الاقتراع . أما فيما يختص بسن تشريع جديد أو فرض ضرائب جديدة فقد خول البرلمان حق اعطاء صوت قاطع فيهما . فلا تصبح القوانين أو الضرائب الجديدة نافذة ما لم يصادق عليها المجلس . ولكن حتى في هاتين المسألتين لم يكن للبرلمان سلطة البدء في العمل من تلقاء نفسه ، بل كانت هذه من اختصاصات النظار وخدمهم .

وتعود صياغة هذه المواد بهذه الصورة الى تأثير التدخل الاستعماري . وقد أكمل كولفن تحليله لمسائل الثورة في مذكرة أرسلها في ٢٦ ديسمبر وحدد فهمه لاستراتيجية الثورة في ضوء ما استجد من أحداث بعد ٩ ديسمبر ، وخاصة الحوار حول مواد الميزانية وكان قد سمع أجزاء منه أثناء مسودة الدستور . وعلى ضوء احتكاكه بالقوى الوطنية ومتابعته للصحف المحلية . وتعتبر رسالة ٢٦ ديسمبر من أخطر وثائق السياسة الانجليزية فيما يتعلق بالثورة العرابية .

● ففيها حدد « كولفن » فهمه لأهداف وتكتيكات الثورة فقال أنها في الأصل « حركة مصرية لا شبهة فيها ضد استبداد الحكم التركي » . ولهذا « فهي تتجنب الاساءة الى الأوروبيين لحاجتها اليهم في الصراع القائم بينها وبين خصومها المباشرين . ومع ذلك فهي لا تستطيع أن تبذل ودها للأوربيين أو تتمنى شيئا غير التخلص منهم في يوم من الأيام » . واعتبر ان موقفها من القوى الاستعمارية هو موقف تكتيكي . يبدأ « بتجاهل أو تعديل ما على مصر من التزامات » . وينتهي « بالتخلص من التغلغل الاستعماري في الفروع الادارية التي ليست عليها التزامات مباشرة » .

● وحدد فهمه للمهمات التكتيكية فيما يتعلق بالخطوة الأولى فرأى أنه « اذا ظفر مجلس النواب بحق التصويت على الميزانية أو بمعنى آخر بحق الرقابة على مالية البلاد . فان مركز رقابة الدولتين يضعف كثيرا فالرقابة الدولية تستمد قوتها الآن من وجود موضع رسمي لها في مجلس الوزراء وصوت مسموع فيه . كما تستمدها من قيام علاقات المودة المتصلة مع كل وزير في الوزارة . في حين لا يستطيع الرقيبين ولا الأجانب عماما ايجاد مثل هذه العلاقات — الا بطرق غير مباشرة مع النواب » . وأعلن كولفن عدم اطمئنانه الى قرارات « تصدرها هذه الهيئة المجردة من المسئولية والمعرفة » .

ومع أن المجلس لن يتصرف عند التصويت على الميزانية الا فى حدود ما تسمح به الشروط الواردة فى قانون التصفية ، فان كولفن كان يرى ان « تلك الشروط كانت من المرونة بحيث تتسع لسوء إستعمال الأموال الى الدرجة التى تعرض التوازن المالى للخطر » • وبالنسبة للخطوة الثانية فقد رأى كولفن أنها أسهل بكثير ، وأن رغبة الحركة الوطنية « فى التخلص من التدخل الأجنبى فى الفروع الادارية » • يمكن تحقيقها بمجرد حملات ناجحة على ادارة أو أكثر ، مما يهدم سلطة المراقبين الأوربيين ويقضى على النفوذ المادى الذى حصلت عليه البلاد (٦٠) •

انطلاقا من هذا الفهم لاستراتيجية وتكتيك القوى الثورية ، حدد كولفن تصوره للخطة الاستعمارية المواجهة لها •

● فأشار الى ما كان قد ذكره من قبل عن الجناح المعتدل ، والجناح المتطرف وكان قد ذكر فى رسالة ١٩ سبتمبر « أن الأعيان الذين يملأون القاهرة الآن ـ بدأوا يطلبون مزيدا من الحريات المدنية• مع انكار حق الضباط فى طلبها باسمهم • أو حتى مجرد التدخل فى هذه المسألة • فأنهم لا يختلفون عن أولئك الضباط فى رغبة الحصول على كل امتياز هام لهم » (٦١) • وفى حدود هذا التشجيع رأى كولفن ضرورة تعريف الحركة الوطنية من الابتداء بـ « حدودها التى لا ينبغى تخطيها والا فان رغباتها تزداد وآمالها تتسع بحيث يؤدى العجز عن بلوغها الى هزيمة نكراء • ويجب كذلك ، فى كل ما تم عمله الى الآن أو الذى ينبغى عمله مستقبلا ، ألا يتاح للحكومة المصرية أو الأعضاء النواب نسيان أن للدولتين هيمنة مباشرة على مالية البلاد وانهما مصممتان على الاحتفاظ بتلك الهيمنة » (٦٢) •

● وفى التنفيذ فانه يجب « عدم قبول أى اقتراح عن اجراءات تعرقل عمل المراقبة ، كما يجب أن تكون الضمانات الموجودة فى قانون التصفية والدكريتات السابقة بعيدة عن أى نقاش أو أعتراض » • كما أن أى محاولة لنقل السلطة المالية من المراقبة الى المجلس النيابى يجب أن تقابل بالاعتراض بل والرفض اذا لزم الأمر لأن الموافقة عليها معناها محو الوكالة التى تنهض شاهدا على كفاية سياسة الدولتين فى الشؤون المالية التى أخذا على عاتقهما مسئوليتها » (٦٣) • وقد عبر ماليت عن رأيه فى مشروع الدستور ، فقال أنه يشمل « ضمانات واسعة تكفل مراقبة واجبات مصر نحو الدول الأجنبية وباستثناء هذه القيود يظل دستور المجلس مشتملا على حريات واسعة سوف تزداد مع الزمن بغير شك »(٦٤) •

● وبالنسبة لشريف فان الشك بدأ يراود الاستعماريين فى قدرته على الاستمرار • وفى تلخيص كرومر للموقف فى نهاية ١٨٨١ رأى أن

« شريف باشا كانت له بعض المقدرة السياسية . وكان يحاول استرداد السلطة الشرعية للحكومة ، ولكن كان يعوزه القدر اللازم من النشاط وقوة الشكيمة للسيطرة على العناصر المنطلقة فى تمردها ».(٦٥) . وهو ما أكد عليه كولفن أيضا ، الذى ذهب الى أن « شريف باشا قد وضع على رأس الحركة مع ما فيه من الضعف وانه « انساق معها وسيجرفه تيارها لا محالة لأنه ليس كفؤا لادارتها أو استلام زمامها » . ورغم أنه « أبدى استعداده لتعديل مشروعاته البرلمانية بما يتفق مع وجهات نظر المراقبين ، فيما يختص بمسائل الميزانية ، ولكن ذلك يتوقف على قبول المجلس أو عدم قبوله تعديلات شريف باشا » (٦٦).

● وغلب على السراى حالة من اليأس الشامل . فقد عبر الخديو فى حديثه لماليت « عن فقدان أمله فى المستقبل » وظل يردد « أنه لم يعد يثق فيما أعلنه الضباط من الولاء لعرشه » وكظم غظه ، وبدأ يعد خطط الانتقام معبرا عن رأيه فى « استحالة استقرار الأمور الا بالسيطرة على الجيش وكسر شوكته » (٦٧) . غير ان مزاجه وبالتالى رأيه تغير بعد ازاحة الحزب العسكرى عن السيطرة ، وانتقال السلطة الى يد الأعيان مؤقتا ، وقد عبر لكولفن بعد افتتاح المجلس عن تفاؤله وتحدث بارتياح عن سلوك الأعضاء المعتدل وافصح عن اعتقاده فى تقدم البلاد . وكان ذلك ــ كما يلاحظ كولفن ــ تغيرا ملحوظا « فقد كان الخديو الى يوم افتتاح المجلس عديم الثقة فى أعضائه » حتى أيقن كولفن من ان هذا الشعور « ليس مثار عدم ثقته فى مقدرة أولئك الأعضاء فقط ، بل مثار كراهيته للمجلس جميعه كهيئة أيضا » (٦٨) .

أخطأت القوى الاستعمارية فى ادراك درجة اعتدال مجلس النواب ، فالمجلس ــ برغم تردده السياسى ــ كان يعبر عن مصالح طبقية حقيقية وليست متخيلة ، وكانت هذه المصالح حافزه الأول للاعتراض على حرمانه من أى نظر فى المسألة المالية وهى جوهر الصراع فى المجتمع المصرى . ومما لا شك فيه أن المجلس كان يضم أكثرية معتدلة سواء من عناصر الارستقراطية الزراعية أو عناصر البرجوازية الزراعية الضعيفة سياسيا والمترددة بحكم تضخيمها للقوى الاستعمارية وفكرتها عن هرقلية هذه القوى . وبينما مالت حكومة شريف الى حرمان المجلس من كل حق فى نظر الميزانية على أساس انها ستشارك مع المراقبين فى نظر الميزانية ، فان المجلس لم يوافق على ذلك واعترض النواب أثناء مناقشة مشروع الدستور على مواد الميزانية به واعتبروا « أن المراقبة الأجنبية المالية ، ليس لها شأن الا الاشراف على كل ما يختص بمسألة الديون ولما كانت فائدة الدين تبلغ نصف الايراد ــ بحسب قانون التصفية ــ فقد وجب أن تكون الأمة حرة فى التصرف فى النصف الثانى » (٦٩) .

وبينما الحوار دائر بين الوزارة والمجلس حول مواد الميزانية ، قدم ممثلا الدولتين مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ الى الخديو . وقد جاء فى هذه المذكرة ان

الدولتين عازمتان على تأييد الخديو « للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الشؤون العامة فى مصر » . وربطت بين هذا العزم « والحوادث الأخيرة بمصر وخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب » ، وأكدت المذكرة على لسان الدولتين بأنهما تعتبران « تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام الفرمانات هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام وسعادة مصر ورفاهيتها » . وأنهما ستبذلان « جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر » وان اعلان هذا العزم كفيل « باتقاء الأخطار التى يمكن ان تستهدف لها حكومة الخديو » لأن « هذه الأخطار ستلتقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها » وستنتهى بأن « سمو الخديو سيجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة اليها لادارة شؤون الشعب المصرى » .

صيغت المذكرة ـ كما صرح عرابى لبلنت ـ فى « لغة تحد وتهديد . تحد لحريات الشعب المصرى ، وتهديد بأعلان اتحاد فرنسا وانجلترا وليس هذا معنى الا أن انجلترا ستغزو مصر ، كما غزت فرنسا تونس » . وأصر عرابى أن عرش الخديو ليس فى حاجة الى حماية « لأن السلطان هو الذى يحافظ عليه وليس هناك داع لضمان أجنبى » . وأكد أنه لن يمكن الأجانب من ذلك (٧٠) .

وفى ٢٦ يناير ١٨٨٢ قدم الرقيبان مذكرة أخرى يعترضان فيها رسميا على اتجاه المجلس النيابى الى الاشراف على الميزانية على أساس أنه « يضر بالضمانات المقررة للدائنين ولأن من نتائجه المحتومة احلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء فى اداة شؤون البلاد » . واعتمد المراقبان على سلطة الخديو فى تنبيههما الى خطورة تدخـــل المجلس فى المسألة المالية فقالا ان « الرقيبين لا يملكان سوى التنبيه فى تقاريرهما الى ما يلاحظانه من التصرفات الحكومية الضارة » وهو حق « له نتائجه العملية أمام وزراء يملك الخديو تغييرهم لكنه يصبح لا قيمة له أمام مجلس نواب غير مسؤول » . وقالت المذكرة ان هذه حالة تزداد خطورتها « لما هو معروف عن مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحـــو العنصر الأوربى فى الحكومة » . والمذكرة واضحة فى اصرارها ـ مع مذكرة ٧ ينـــاير ـ على العصف بكل مكاسب الجبهة الوطنية . هنا تغير الموقف الداخلى تماما . ومما لا شك فيه ان التدخل الاستعمارى كان متعجلا ، وبنى على فهم خاطىء لطبيعة المعتدلين ، فدفعهم الى التطرف . وقد نتج هذا عن تصرف « غامبتا » رئيس الوزارة الفرنسية الأحمق ، وقد شرحنا فى الفصل الثانى مبررات اصدار هذه المذكرة

تنفيذا لاقتراح فرنسى فكيف كان تأثيرها على الجبهة الوطنية ، وبالذات على محاولة الاحتواء الذى كان يقوم بها شريف ؟! ٠

بادر الضباط الى الاجتماع فى وزارة الحربية ، وحضر البارودى اجتماعهم واتفقوا على ضرورة رفض المذكرة واستقر رأى الجميع ـ بما فيهم الخديو ـ على ابلاغ المذكرة الى الباب العالى مع الاعراب عن عدم قبولها ٠ وهو ما أبلغه شريف لممثلى الدولتين ٠

وهكذا غيرت المذكرة موقف العناصر الأكثر اعتدالا ٠ ففى أثناء المناقشات ـ وقبل مذكرة ٧ يناير ـ كان موضوع الميزانية قابلا لتسوية وسطية ٠ ويذكر بلنت الذى تابع المناقشات ـ لوجوده بالقاهرة ابان الأزمة ـ بأنه كان يعتقد ان النواب قد لا يستمرون فى معارضتهم لمواد الميزانية فى مشروع دستور شريف ، « لا سيما أن سلطان باشا الذى انتخب لرئاسة المجلس كان متفقا مع شريف فى أن الفطنة تقضى بالإذعان » (٧١) ٠ وبدت أغلبية النواب متفقة مع الأزهريين فى الرأى على أن المسألة تدعو الى التريث والاعتدال ٠ وقال الشيخ محمد عبده « لقد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر » (٧٢) ٠

وجاءت مذكرة ٧ يناير لتصف الجبهة كلها فى موقف موحد ضد الاستعمار وضد التدخل الأجنبى الذى يحرض الخديو على العصف بالمكاسب الديمقراطية ٠ حتى ان بلنت يرى إن هذه هى المرة الأولى التى وجد فيها المصريون أنفسهم متحدين « فانضم الشيخ محمد عبده والأزهريون المعتدلون الى الحزب المتطرف بكل قوتهم ، وحنق كل الناس ومن بينهم الجراكسة من التهديد الأجنبى » ٠ وأكد الجميع ان هذه سياسة روستانية ـ نسبة الى روستان الذى أعد مشروع الهجوم على تونس » (٧٣) ٠ وتدل برقيات ماليت الى حكومته فى هذه الفترة على ازدياد وحدة الجبهة الوطنية ٠ لدرجة أن سلطان باشا الذى كان رجلا ضعيفا يسهل ارهابه ـ برأى بلنت ـ قد أعلن بصريح العبارة أن مشروع دستور شريف باشا « كالطبلة تحدث صوتا عاليا ولكنها فارغة » (٧٤) ٠ وقد وصف ماليت أثر المذكرة فى الجبهة فقال « ان الاتحاد بين الحزب الوطنى والأعيان والجيش ومجلس النواب قد أصبح وثيقا وقد أصبحت هذه القوى وحدة واحدة ، معارضة لإنجلترا وفرنسا ، وهى أشد شعورا مما مضى بأن الرابطة التى بين مصر والامبراطورية التركية ضمان لا يسعها الا أن تتمسك به أشد التمسك لتأمين نفسها » (٧٥) ٠

لم يكتف الوطنيون بمعارضة مشروع دستور شريف ، بل وضعوا مشروعا مضادا ، ضمنوه عدة مواد توسع سلطتهم البرلمانية وتضع نصف الايراد الذى ليس للديون به شأن تحت تصرفهم • ورفضوا مناقشة بلنت الذى حاول ان يحملهم على الاعتدال خوفا من التدخل المسلح ولكن النواب « أصروا على ان لا يغيروا سطرا من المادة الخاصة بالميزانية » (٧٦) •

وبدا الاستعماريون الأذكياء ــ وخاصة ممثلا الدولتين في مصر ــ أكثر تقديرا للأمور لقربهم من مسرح الحوادث ــ فنبهوا الى أن المذكرة قد عرقلت نمو الحزب الوطني نموا هادئا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة (٧٧) • وتعدلت خطط الاستعماريين لمواجهة الأزمة • وبينما كان ماليت يقترح في ١١ يناير (عقب تقديم المذكرة مباشرة) ان يعطى مجلس النواب حق النظر فى الميزانية وينص على ذلك فى القانون الأساسى ــ أى الدستور ــ بشرط ألا يباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات عدل بعد نشوب الأزمة عن رأيه ومال الى قبول اقتراح قدمه له سلطان باشا رئيس مجلس النواب بصفة غير رسمية فى ٣١ ينـاير ١٨٨١ يقضى باعطاء مجلس النواب حق الاشـتراك مع النظـار فى الاقتراع على الميزانية وفحصها (٧٨) • وبرغم هذا التراجع فان ماليت اخطأ فى تقدير موقف القوى الوطنية من شريف ، ومدى المكانة التى له ، اذ تصـور ان « لشريف باشا نفوذا كبيرا فى البلاد لا يحتمل معها ان يفكر الضباط فى خلعه بالوسائل العنيفة فضلا عن ذلك ، فلا اخالهم الا عارفين الآن ان اتخاذ ذلك الاجراء سيؤدى حتما الى التدخل » (٧٩) • وبتجمع الأزمة وبروز رغبة النواب فى اقالة شريف ، دافع كالفن وماليت عنه • وقال أولهمـا فى ٣١ يناير ١٨٨٢ لبلنت « ان الموقف خطير فاذا عقد الوطنيون النية على اسقاط شريف ونجحوا فى هذا فانه سيقطع علاقته بهم » • وذكر أنه غير فكره بالنسبة اليهم اذ كان يظنهم معقولين ولكنه وجدهم خياليين وسيبذل كل جهده فى هدمهم اذا تقلدوا أزمة السلطة • وأكد أيضا « أنه ليس فى الطاقة ان ترفع انجلترا القدم التى وضعتها فى مصر ولا فائدة البتة من التحدث عن حقوق المصريين » (٨٠) • أما ماليت فرأى ان التدخل لا ينبغى ارجاؤه (٨١) • وقال جرانفيل لبلنت « انه لا أمل فى المسألة المصرية طالما المصريون على موقفهم من موضوع الميزانية وأنه لابد أن تنتهى بحملهم على الاذعان بالقوة » (٨٢) •

وكانت تلك كلها تهديدات ، اذ أن الوضع الدولى لم يكن يسمح بتدخل عسكرى مباشر فى مصر فى ذلك الوقت ، كما أن جامبتا ــ الذى كان وراء مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ ــ كان قد سقط وتولى دى فريسينييه رئاسة وزراء

فرنسا مكانه ، فجاء بسياسة جديدة فى المسألة المصرية ليس من مقـولاتها المغامرة بالتدخل العسكرى (راجع الفصل الأول) ٠

أصرت القوى الوطنية على موقفها ٠ ورفضت مشروع شريف بأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية الى حين ، وأن يبدى النـواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمفاوضة مع الدولتين ٠ خشية ان يؤدى هذا الى تمييع الموقف فضلا عن أن النواب لم يقبلوا أن تتدخل الدول فى مسألة هى من صميم السيادة القومية ٠ وقد عبروا عن هذا فى مناقشتهم مع شريف ، اذ قالوا له أن « التصديق على الدستور وفيه مواد الميزانية من خصائصكم ولا داعى الى توقف الدولتين فان هذه المسألة لا تمس مصالحهما » (الوطن — عدد ١١ فبراير ١٨٨٢) ٠ ومع اصرار كل طرف على رأيه ٠٠ قال النواب لشريف عندما طلب منهم أن يتركوا اللائحة لينظر فيها : لا لزوم لذلك وأخذوها وانصرفوا ٠

وهكذا انتهت محاولة الارستقراطية لاحتواء الجبهة ، اذ كان تصرف النواب طلب صريح لشريف بترك منصبه كرئيس للوزراء ، وهو ما استجاب له على الفـــور ، وقدمت الوزارة استقالتها ، لتترك مكانها لوزارة محمود سامى البارودى ! ٠

كانت المرحلة الثالثة من مراحل النشـاط الجبهوى ، أكثر مراحـل نشاط الجبهة اعتدلا ، وأقلها ثورية ، بحكم قيادة الارستقراطية الزراعية وممثلى الأتراك الأذكياء لها ، لكنها أيضا ، كانت مرحلة صراع فكرى بين أطراف الجبهة حول البرنامج الذى تطبقه ، خاصة وأنها المرحلة التى حكمت خلالها الجبهـة ، عبر وزارة شريف ، ومجلس النـواب الذى انتخب عقب الثورة ٠ وفى مقابلتين بين عرابى وكولفن فى أول نوفمبر ١٨٨١ ، وبينه وبين بلنت فى ١٢ ديســـمبر من السنة نفسها ، قدم عرابى أفكاره على النحـــو التـالى :

● انه يرى أن الناس قد خلقوا جميعا من معدن واحد وان لهم حقوقا متساوية فى الحرية والأمن ٠ ولهذا فهو لا يضمر حبا للأتراك الذين أساؤوا حكم مصر طويلا ٠ فصادروا حرية المصريين ، وسجنوهم ، ونفوهم ، وقتلوهم خنقا ، وقذفوا بهم فى النيل ، وسرقت أموالهم بأمر هؤلاء الأتراك ٠ وان حركة الجيش لم تقم الا لفرض نشر العدالة وصيانة القانون ٠

● أن المراقبة الأوربية وان كانت تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون فهى لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضى أجل المراقبة

وهذا هو الذى يجب عليه أن ينظر فيه وأن يعنى به . وقد أنكر عرابى أمام كولفن بكلمات بالغة الصراحة رغبته فى التخلص من الأوربيين سواء أكانوا موظفين أو مواطنين . واعترف بأن البلاد تحتاج الى بعض الأجانب . «ان الوطنيين لا يرغبون فى ابداء أى اعتراض على توظيف الأجانب فى الادارة ، بل بالعكس فليأت الأجانب الى البلاد اذا كانت فى حاجة الى مزيد منهم .

● ان للجيش وضعا خاصا فى السلطة ينبغى أن يظل له . وان الجيش نفسه هو الذى مثل الأمة . وهو حاميها ومرشـــدها حتى تســـتغنى عن ارشاده (٨٤) .

● ومع تقدير عرابى للخبرة الأجنبية التى تعطى لمصر فانه أكد أنه لا يجوز لهاتين الدولتين أن تحولا دون نماء قومية مصر بتأييد حكم الخديو المطلق والباشوات والجراكسة ضد المصريين . وان مصر تثق فى أن وزارة الأحرار البريطانية سوف تعطف على جهاد المصريين من أجل الحرية (٨٥).

ذلك هو كل برنامج عرابى فى تلك الفترة ، وهو شديد الاعتدال لأنه مجرد محصلة الصراع بين قوى الجبهة . وبرغم هذا الاعتدال فقد ظلت الأهداف الديمقراطية جوهر برنامج الحركة الوطنية . وخفتت نغمة الصراع ضد الاستعمار بل ان هناك آمالا كانت تراود الجبهة فى الحصول على تأييد ودعم من ممثلى الدول الاستعمارية . وهو ما يتمثل فى تصور عرابى أن تقف المراقبة الثنائية موقف الحكم بين شعب مصر وحكامها من الاتراك . وعدم اعتراضه على توظف الأوربيين فى الحكومة ، وأمله فى وزارة الأحرار .

ومن مجموع الافكار التى قدمها عرابى لبلنت ، حصيلة المناقشات التى أجراها مع البارودى والشيخ محمد عبده صاغ بلنت برنامج أول ينــــاير ١٨٨٢ ، والذى يعرف عادة « ببرنامج الحزب الوطنى » وقد أشرنا فى فصول سابقة الى بعض نقاطه ، وننشر نصه الكامل حتى يمكن مناقشته باعتباره برنامج الحد الأدنى الذى التفت حوله القوى الوطنية آنذاك .

تقول نقاط البرنامج الست :

● يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى . واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى عمله ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وامام للمسلمين ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية فى الوجود ، ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من

المساعدة العسكرية اذا طرأت عليه حرب أجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه • ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية • وله ثقة بدول أوربا لا سيما انجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر •

● يخضع الحزب للجناب الخديوى الحالى وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر ١٨٨١ • وقد قرن رجال الحزب هذا الخضوع ، بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل • وبالالحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى واطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون من سموه التعاون معهم بأمانة فى تحقيق هذه الأغراض ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلبا وقالبا • كما أنهم يحذرونه من الاصغاء الى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة أو نكث الوعود التى وعد بانجازها •

● رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويعترفون باستمرار المراقبة الأوربية كضرورة اقتضتها الحالة المالية ، وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصا على شرف الأمة ، وان كانت تلك الأموال لم تقترض لمصلحة مصر ، بل انفقت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل • ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما •

ثم انهم يرون ان النظام الحالى (أى نظام المراقبة الثنائية) لم يكن الا وقتيا • والا فانهم يأملون ان يستخلصوا ما ليتهم من ايدى أرباب الديون شيئا فشيئا ، حتى يأتى يوم تكون فيه مصر بيد المصريين •

وهم لا يخفى عليهم شىء من الخلل الحاصل فى المراقبة ، ومستعدون لاذاعته ، فانهم يعلمون ان كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ، ولا يراعون حق الشرف والاستقامة • وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الأجنبى وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الادارة مادام هذا الاسراف الخارج عن الحد • وهم يتعجبون من اعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد ، مع تمتعهم بخيرها واقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على اقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر فى هذا

الأمر فانهما اخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحهما وباستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا ادارة ماليتها من أهلها ، وتكفلتا بنجاحها ·

● رجال الحزب الوطنى يبتعدون عن الأخلاط الذين من شأنهم احداث القلاقل فى البلاد ، أما لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الاخلاط كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية · فان اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين · وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية وهم يرجون أن يكون ذلك بوساطة مجلس النواب وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة · وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة وهذا كله لا يحصل الا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله ·

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت، كما حصل لمجلس الآستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة بجعلها آلة توجه نحوهم السهام ، فيتكدر صفو الراحة ويحرم أبناء البلاد الوقوف على الحقائق · ولهذا فوض الوطنيون أمرهم الى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم ، لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد · وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو · وليس فى عزمهم ابقاء الحال على ما هى عليه · بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس · فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٠٠٠ عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانيـة ·

● الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى (أى علمانى) ، فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب ، وأغلبيته مسلمون لأن تسعة اعشار المصريين من المسلمين · وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها منضم اليه · لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم ان الجميع اخوان ، وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية · وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ، ويعتقدون ان الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء · والمصريون لا يكرهون الأوربيين المقيمين فى مصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى · واذا عاشروهم على انهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم ·

● آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وأدبيا ، ولا يكون ذلك الا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتحسين نطاق المعارف ، واطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة • وللمصريين اعتقاد فى دول أوربا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال ، ان تمتعهم بهذه البركة ، وهم يعلمون أنه لم تنل أمة من الأمم حريتها الا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم ، آملون فى تقدمهم ، واثقون بجانب الله تعالى اذا تخلى عنهم من يساعدهم •

تعبر هذه النقاط البرنامجية عن محصلة الصراع بين قوى الجبهة ، ولكنها تتسم باعتدال ملحوظ ، ويلاحظ الدكتور رفعت السعيد أن البرنامج « يناور بين كل القوى المتسلطة محاولا ان يثبت ولاءه لها جميعا ، السلطان، الخديو ، والدول الأجنبية ، ومحاولا فيالوقت نفسه أن يصوغ له مطالب معقولة الى جانب هذه القوى الثلاث » • ويرى أن هذا البرنامج هو « محاولة لتقييد عرابى وتنظيمه وجماهيره ببرنامج معتدل » نبع فى رأيه من « المعتدلين فى الحزب الوطنى والمتوجسين من شعبية عرابى ومن اندفاعه » (٨٦) •

والبرنامج بالفعل معتدل ، ولكن النقطة المهمة هى من أين جاء اعتداله ؟ هل جاء من ضغط القوى المعتدلة ؟ • أم أن العناصر المتطرفة والمعتدلة كانت تتقارب حول نقطة برنامجية لتحقيق أهداف مشتركة • ولتحديد هذا نقف أمام ملاحظة هامة تتعلق بالطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية ومدى ثوريتها • ان البرجوازية المصرية بطبيعة تكونها من فائض زراعى وميلادها متأزمة بعد قرنين أو أكثر من ميلاد البرجوازية الأوربية ، وبعد تحول الأخيرة من قوى ثورية الى قوة محافظة واستعمارية ، قد وجدت نفسها امام تحديات أقوى منها ، وكان قدرها أن تحل المشكلة الوطنية فى اطار المعسكر الاستعمارى • ومن هنا فان تطرفها فى العداء للاستعمار كان يتناسب طرديا مع نموها ، وبالذات مع نمو الجناح الصناعى منها ، وهو أكثر أجنحة البرجوازية المصرية ثورية وعداء للاستعمار ، وظلت طوال تاريخها قوة متذبذبة ومترددة ، وميالة للحلول الوسط• وفى ضوء هذا فان اعتدال برنامج الحزب الوطنى لا يبدو غريبا تماما ، فتلك هى قدرة البرجوازية القائدة للنضال الوطنى ، بل ان البرنامج فى رأينا يتجوز لقدرة بعض اجنحتها وهو ما سنشير اليه • ومن ناحية أخرى ، فان البرنامج قد صيغ عقب مقابلة عرابى لبلنت ، ويقول بلنت أنه قد عرض على الشيخ محمد عبده « وضع برنامج بما اخبرنى به عرابى وأن أتولى ارساله الى غلادستون — رئيس وزارة الأحرار البريطانية — اذ لم يخالجنى شك فى عطفه على الأمانى المصرية » فوافق محمد عبده على ذلك ووضع بالاشتراك مع بلنت وصابونجى وآخرين منشورا يتضمن آراء الحزب الوطنى بكل دقة • وأخذ الشيخ محمد عبده هذا المنشور الى محمود سامى الذى كان وزيرا للحربية —

يقصد البارودى ـ وضمن موافقته عليه وكذلك اطلع عرابى على المنشور ووافق عليه (٨٧) ٠ وقد نشر البرنامج فى « التيمس » فى أول يناير ١٨٨٢ ٠ واحدث نشره ضجة فى مصر ، وكان قد نشر بتوقيع عرابى ، فكذب ذلك ، ونشر بلنت توضيحا بأن البرنامج المذكور من صياغته وليس من صياغة عرابى وانه حصيلة مناقشة بينهما ٠ وأحدث نشره شبه أزمة فى مصر تحدثت فيها صحف تلك الأيام٠ مما يدل على ان بعض القوى الوطنية لم تكن موافقة على ما جاء به من أفكار اعتبرتها متطرفة ٠

وليس فى البرنامج نقاط أكثر اعتدالا مما قاله عـــرابى لبلنت فى مقابلة ١٢ ديسمبر ١٨٨١ أو مما قاله لـــكولفن فى أول نوفمبر ، بـــل ان البرنامج أكثر تحديدا وتطرفا من أفكار هاتين المقابلتين ٠ والواقع أن هناك فارقا بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف القريبة ، ومجرد الاحلام ٠ كما أننا يجب أن نلاحظ أن « التوفيقية » كانت احدى سمات فـكر البرجوازية المصرية ، وهذا البرنامج يصوغ الافكار الممكنة فى تلك المرحلة من حيـــاة الثورة ٠ ومن المؤكد أن أحلامهم باعلان الجمهورية أو طرد الأجانب ، كانت أحلاما تحتاج الى واقع صلب ، كما أن مغامرتهم بالانفصال عن الباب العالى كان يمكن أن تكبدهم كل شيء ٠ يضـاف الى هذا أن اعـــلان برنامج مؤقت يضع فى اعتباره الظروف الدولية هو جزء من تكتيك الثورة ٠

وفى ضوء هذا نرى أن برنامج ١٨ ديسمبر يؤكد كل أهداف الجبهة الوطنية ، فى هذه المرحلة فى تركيزه الشديد على الأهداف الديمقراطية ٠ وفى الشروط التى وضعها على تدخل الأجانب وفى اعتباره أن المراقبـــة مسألة مؤقتة واصراره على تمصير جهاز الدولة وتخفيض مرتبات الأجانب ٠ وفى الوضعية الخاصة التى احتفظ بها للجيش وأصر عليها وهو ما يؤكد أن البرنامج لـم يكن فكرة اجنحة معتدلة فحسب ولكنه فكر الجبهة الوطنية بمختلف أجنحتها ، ينطلق من ضعفها ، وعدم قدرتها على تجاوزه ، ومن أنهـــا كـانت تسعى للوصول الى تسوية تتيح لها موقعا على خريطة السلطة ٠

صحيح أن عرابى اختلف مع بعض نقـاط البرنامج فيما كان يلقيه من خطب ٠ ولكنه اختلاف يسير ، وقد لاحظ كرومر تعليقا على حديث أول نوفمبر بين كولفن وعرابى « ان عرابى دأب فى المجالس العـــامة على الجهر بكرهه للأجانب ، ولكنــــه كان يستعمل فى المجالس الخاصة لجهـــــة أخرى معتـــــدلة » (٨٨) ٠

ومن ناحية أخرى فان أسلوب النضال الذى اختاره البرنامج هو أسلوب المفاوضة ، فقد نص على أن الوطنيين « لايريدون ابدال هذا الاصلاح بقوة

أو جفوة ، بل يقتصرون عن اقامة الحجة ويطلبون ، من فرنسا وانجلترا التبصر في هذا الأمر » وهو تعبير مبكر عن أسلوب المفاوضة الذى ظل أسلوب النضال الوحيد لدى البرجوازية المصرية الضعيفة ، التى لم تر أمامها بديلا آخر سواه ، لعجزها ، وعزوفها عن تنظيم الجماهير وحشدها ٠

المرحلة الرابعة : الانقسام ٠٠ الارستقراطية الزراعية والسراى تخونان الثورة من تولى البارودى للوزارة فى ٢ يناير الى ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ٠

لم تنتهى استقالة شريف بتصفية كاملة لوجود الارستقراطية الزراعية فى الجبهة ٠ التى ظلت لفترة فى موقف المراقب ، ولم تنتقل الى معسكر الاعداء وتخون الثورة الا بعد ذلك بعدة شهور ٠ ونفس المسألة بالنسبة للسراى التى اضطرت تحت ضغط العناصر الوطنية الى رفض مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ رغم ما تضمنته من تأييد ، وتحريض لها على استعادة سلطتها المطلقة ٠

شكل محمود سامى البارودى وزارته بعد استقالة شريف ، وأصبح عرابى وزيرا للحربية ، فأصبح مجلس الوزراء أكثر تمثيلا للقوى الثورية ، اذ من بين أعضائه السبعة ثلاثة من زعماء العسكريين ، هم البارودى ـ وتولى الداخلية بجانب رئاسته للوزارة ٠ وأحمد عرابى للحربية والبحرية ٠ ومحمود فهمى للاشغال ، فضلا عن احد أعضاء مجلس النواب هو حسن الشريعى (للأوقاف) ، وأحد المثقفين المصريين هو عبد الله فكرى (للمعارف)٠

وبدأت الوزارة عملها فى فبراير ١٨٨٢ واستمرت حتى استقالت فى آخر مايو من العام نفسه فى أعقاب أزمة مذكرة ٢٥ مايو ، وتعتبر الحوادث التالية لاستقالتها وحتى ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ، جزءا من هذه المرحلة الرابعة من مراحل الجبهة الوطنية ، وهى المرحلة التى انتهت بخيانة السراى نهائيا ، وخيانة الارستقراطية الزراعية وانضمامهما الى معسكر أعداء الثورة ٠

وبانسحاب شريف والعناصر الأكثر ترددا واعتدالا ، ووقوفها موقف المراقب ٠ برز وتحققت نقاط برنامجية أكثر تحددا دور المثقفين العسكريين كقيادة مباشرة لقوى الجبهة ٠ ويمكن تحديد الافكار الرئيسية للقوى الثورية فى هذه المرحلة فى ضوء مجموعة المناقشات بين بلنت وعرابى ، وبرنامج وزارة البارودى ، وتصريحاتها فى مجلس النواب ٠ وعلى هذا فان برنامج هذه المرحلة يتبلور فيما يلى :

● فيما يتعلق بالوضع الداخلى ، واصلت الجبهة العمل من أجل أهداف ديمقراطية فى الأساس • فأكد عرابى فى خطاب لبلنت بتاريخ أول ابريل ١٨٨٢ « ان غايتنا الوحيدة هى تخليص البلاد من العبودية والظلم والجهل وان نرفع السكان الى مركز لا يمكن فيه للاستبداد ان يكون كما كان فى الأزمنة الماضية : ينشر الخراب والدمار فى مصر » (٨٩) • وفى خطاب آخر أرسله بعد أسبوع ذكر « اننا قد نوينا نية صادقة على ان يكون لأمتنا مركز بين الأمم المتحضرة بنشر المعارف فى البلاد والمحافظة على الاتحاد والنظام والقضاء بالعدل بين الناس أجمعين • ولا يمكن لشىء فى العالم أن يردنا عن قصدنا قيد شعره » (٩٠) • وتحقيقا لهذا الهدف ، صاغ عرابى مطالب تفصيلية فى مقابلته مع بلنت قبل ذلك التاريخ بعدة اسابيع (٢٧ فبراير ١٨٨٢) ، هى :

● الغاء احتكار بيع الماء فى مدة الفيضان •

● الغاء السخرة التى كان يضر بها الباشوات الترك على الفلاحين •

● حماية الفلاحين من المرابين اليونانيين الذين انشبوا فيهم الاظفار بسبب فقدان العدل فى المحاكم المختلطة •

● انشاء بنك زراعى تشرف عليه الحكومة •
● اصلاح القضاء •
● اصلاح التعليم ، وتعليم المرأة والرجل •

● تحقيق المساواة بين المواطنين بالغاء الرق •

● وفيما يرتبط بعلاقات مصر الدولية عنى البارودى فى برنامج وزارته « بتطمين الدول الأجنبيةعلى الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون » (٩١) ولأكد عرابى لبلنت فى خطاب أول ابريل « احترامه لجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ولن نسمح لأحد بمساسها ما دامت أوربا تحفظ. وترعى علاقاتها الودية معنا » (٩٢) • وركز فى خطاب ٦ أبريل على طمأنة الدول الى أن المراقبة الثنائية « لن تجد منه ما يعطلها عن تأدية واجباتها حسب الحقوق التى خولتها اياها المعاهدات الدولية » وانه « لم تكن قط مقاصدنا أو مقاصد أى انسان فى هذه البلاد أن تمس المراقبة أو تقلل حقوقها » (٩٣) •

على أن هذا التركيز على الاحتفاظ بالحقوق التى للدول كان مشروطا فى رأى عرابى بالمحافظة على حقوق الشعب القومية والديمقراطية فذكر عرابى فى خطـــاب أول أبريل « أن مصـــالح انجلترا فى مصر لا تكون مضمونة ومأمونة الا اذا كان المصريون أحرارا فيكسبون بذلك ودهم ، ومن الواجب

على الانجليز الأحرار أن يساعدوا اولئك الذين يجاهدون فى سبيل الحصول على استقلالهم ، وعلى الاصلاح وعلى ايجاد حكومة عادلة » (٩٤) . وركز فى خطاب ٦ ابريل على طبيعة الصداقة التى يعرضها الأجانب فقال « نحن ميالون أشد الميل للتفاهم على المصالح المتبادلة بيننا وبين الدول المرتبطة بنا وليس للدول ذوات المصالح فى بلادنا من سبيل للانتفاع بعقودهم ومعاهداتهم الا اذا كانت الصداقة التى بيننا وبينهم وثيقة ، فاذا قطعت الدول هذه الصداقة فالضرر لن يعود علينا وحدنا بل يعود على الدول أيضا وبخاصة انجلترا . وليس هناك سياسى كبير الادراك الا ويفهم قيمة المنافع التى تعود على انجلترا من صداقتها لنا ومعونتها ايانا فى كفاحنا » (٩٥) .

ولم يكن هذا يعنى ــ فى مفهوم الثوار ــ أن تترك المراقبة مطلقة التصرف تماما ، فالخلاف حول موضوع ميزانية الجيش كان ماثلا فى الأذهان ، ولذلك فقد كلفا الثوار صديقهم « بلنت » أن يكتب لغلادستون ــ رئيس الوزراء البريطانى ــ بأنهم « يشتغلون فى اعداد جملة من الشكاوى عن النظام الذى وضعته فرنسا وانجلترا وصدقت عليه المراقبة » وانهم يرغبون « فى فتح باب البحث فيها بروح الاعتدال والصداقة ، ولكنهم اذا رأوا من المراقبة والدول عداء فمن المحقق أنهم سينظرون فيها بروح العداء أيضا ، فالمسائل المختلف عليها هى حقائق راهنة فى الأكثر ، فاذا روعى الحق والعدل وكان غرض حكومة جلالة الملكة أن تكسب منزلة أدبية لا شك فيها ، فيجب أن تفحص هذه المسائل بروح النزاهة وأن يعتبر ببيانات المصريين والأوربيين » (٩٦) . وقد ذكر بلنت لغلادستون « أن عرابى بك قد كلفنى أن أؤكد لفخامتكم أنه اذا خوطب بلهجة الصداقة فانه قد يستعمل كل نفوذ حزبه ــ وهو نفوذ خطير ــ لكى يخفف من مرارة الشعور الذى نشأ بين المصريين والانجليز وسائر الموظفين الأجانب ، وأنه مستعد لأن يسير الى نصف الطريق اذا فتحت المفاوضات الباب الى تسوية سلمية » . واقترح بلنت على جلادستون ارسال مندوبين لبحث الحالة الراهنة فى مصر (٩٧) .

● وقد تميز عرابى فى هذه المرحلة ، بالاصرار على تنبيه أوربا أن الشعب المصرى سيواجه أى محاولة لفرض القوة عليه ، وأكد لبلنت « أن الحكومة الوطنية لا تنزع سلاحها ولا تخفضه حتى يوطد الحكم الدستورى وتعترف أوربا به » ، وأنه « اذا استمر التهديد بالتدخل فلا مناص من اتباع الطريقة البروسية ، أى التجنيد العام لمدة قصيرة لتتمكن من أنشاء جيش احتياطى كبير » . وان هذا هو السبب الذى جعله يطالب بزيادة الجيش الى ١٨ ألفا ، وأنه « يامل الا يتجاوز مربوط وزارة الحرب ولكنه قد يضطر الى ذلك » (٩٨) . وكان ابان أزمة مذكرة ٧ يناير قد ابدى لبلنت ــ تعليقا على الرسالة التى جاء بها من ماليت تخفف من وقع المذكرة

ـ ادراكه ان المذكرة تهديد بالتدخل ، وقال « دعهم يأتون ، فكل رجل وطفل في مصر سيقاتلهم » (٩٩) ٠

ونلاحظ ، أن المطالب الديمقراطية مازالت الأساس فى برنامج الجبهة ، وهذا طبيعى فالبرجوازية الطامحة للمشاركة فى السلطة ، كانت حريصة على هذه المشاركة للتعبير عن مصالحها وقد أرهف الصدام المقوالى مع الاستعمار من وعيها ، حين أدركت أنه يضع شروطا ثقيلة لتلك المشاركة ، آنذاك تفجر وعليها بالتناقض الرئيسى ، ارتبطت قضية الديمقراطية ارتباطا حقيقيا يقضيه التحرر الوطنى ٠ وهو ما تكفلت أزمة التدخل الأجنبى للحيلولة بين البرجوازية المصرية وبين النظر فى مواد الميزانية ، فى احداثه ٠ ومن ناحية أخرى فان البرنامج يتجه لتقديم مطالب اصلاحية وتفيد رقعة أوسع من القوى الوطنية ٠ وهو ما يتمثل فى النقاط التفصيلية التى أدلى بها عرابى لبلنت فى مقابلة ٢٧ فبراير التى أشرنا اليها قبل قليل ٠ ويرى د٠ رفعت السعيد أن هذه المطالب « هى برنامج فلاحى يعكس أولا وقبل كل شىء مطالب الفلاحين الملحة ، ويعبر عن أمانى الوطن والشعب بأسلوب غاية فى التقدم » ٠ بل أنه يعتبر ـ فى كتابه « تاريخ الفكر الاشتراكى » ـ ان هذه المطالب هى نقاط برنامجية تعبر عن مطالب فقراء الفلاحين ، وان بها بعض الملامح الاشتراكية ٠

وهو ما نختلف فيه معه اختلافا يتطلب التحديد ٠

وفى تحليل هذه « الملامح الاشتراكية » ، يشير د٠ السعيد الى التركيبة الطبقية للجيش فيرى أن قيادات الجيش كانت من الارستقراطية التركية الجركسية ، بينما كانت قواعده من فقراء الفلاحين وبالتالى تصبح قيادة عرابى ممثلة لفقراء الفلاحين وهو تحليل يتجاهل التمثيل الطبقى الحقيقى لقيادة عرابى ، والحقائق التاريخية تقول ان تلك القيادة قد تبلورت خلال محاولة سعيد لتجنيد أبناء عمد البلاد ومشايخها ، ـ وهو ما أشرنا اليه فى الفصل الثانى ـ أى تجنيد أبناء العناصر الوسيطة فى القرية المصرية ، ولأن الترقية من تحت السلاح كانت تخضع لامتحانات معينة تتطلب فى حدها الأدنى معرفة القراءة والكتابة ، فقد أتيحت الفرصة لأبناء تلك الشرائح الاجتماعية الذين جاوروا زمنا فى الأزهر أو درسوا فى المدارس المدنية قبل التحاقهم بالجيش للترقى من تحت السلاح وتولى مواقع قيادية فى الجيش وعلى هذا فان الضباط الذين قادوا الحركة لم يكونوا أبناء لفقراء الفلاحين ، ولكنهم كانوا أبناء لملاك متوسطين فى الغالب ٠ بل ان بعض الباحثين يذهبون الى أن عرابى كان من كبار ملاك الأرض على أساس أنه طالب بعد عودته من المنفى برد املاكه المصادرة اليه وحدد بأنها حوالى ٨٧٧ فدانا ، ولكن هذا ليس صحيحا ، فبينما يذكر بلنت أنه لم يرث عن أبيه سوى ثمانية أفدنة

ونصف ، فان عرابى نفسه يذكر فى بيان أملاكه أنه يملك ٥٣ فدنا بناحية هرية رزنة ـ وهى مسقط رأسه ـ وان الأملاك الخاصة به هى ١٦٨ فدانا ، وان بقية الأرض هى من الأطيان الاميرية التى اشتراها عرابى بسعر بخس بعد ترقيته الى رتبة اللواء وبسعر عشرين قرشا للفدان • وعلى أى الاحوال فالمؤكد أن عرابى ـ وكان أبوه شيخا لقرية هرية رزنة ـ لم يكن من أبناء فقراء الفلاحين وهو يقول فى مذكراته عن والده السيد محمد عرابى أنه كان «شيخا جليلا رئيسا على عشيرته عالما ورعا موصوفا بالعفه والامانة» • وحتى أنه ملك الامكانية لإنشاء مكتب لتعليم القرآن ، تعلم فيه عرابى نفسه تعلم القرآن وبعض العلوم الدينية وفى ذلك المكتب تعلم أيضا « كثير من أبناء بلدتنا حتى بلغ عدد المتعلمين فيها أكثر من نصفها » (١٠٠) • ويقول أيضا أن والده أمر بترتيب درس فقه فى المسجد الذى جدده للعامة بعد عصر كل يوم ، وبعد صلاة العشاء » • وأنه جند فى الجيش تطبيقا لقرار الخديو سعيد « بانتظام أولاد عمد البلاد ومشايخها فى سلك العسكرية»(١٠١)• وليس فى تراجم حياة أبرز زعماء الثورة أى دليل على أنهم كانوا ينتمون للفقراء ـ سواء كانوا فلاحين أو غير فلاحين باستثناء النديم ، الذى بدأ حياته خبازا وعاملا للتغراف •

وبالاضافة الى ذلك لم يتجاوز وعيهم الطبقى الوعى البرجوازى ، بل يتخلف عنه فى اتجاه بعض القيم الزراعية والرؤى الاقطاعية • وهو ما وضحناه فى دراستنا للخريطة الفكرية للثورة • وحتى اذا تجاهلنا كل هذا فهل يمكن منطقيا أن تعتبر أن النقاط البرنامجية التى قدمها عرابى لبلنت برنامجا لفقراء الفلاحين !•

ان برنامج النقاط الست الذى نشره بلنت كان بالفعل برنامج الجبهة الوطنية فى أقصى اتساعها ، ومن هنا فانه يتضمن الحد الأدنى لمطالب العسكريين • وبه اضافة الى ذلك بعض النقاط التكتيكية الهادفة الى طمأنة الدول حتى لا تتحرك فتنصف بالحركة قبل ان ترمى قواعدها وتمكن لنفسها • والنقاط التى قدمها عرابى لبلنت فى ٢٧ فبراير ، وخطابيه فى أول و ٦ أبريل ١٨٨٢ وخطاب بلنت لغلادستون ـ وقد أرسله بتفويض من عرابى ـ فى ٢٦ مارس • تشكل كلها برنامجا أكثر تقدما فى بعض النواحى ، ويعبر عن رؤية عرابى ومجموعته لمهمات المرحلة • أو هو يقدم مطالب اضافية مع الاحتفاظ بالاطار العام للبرنامج كما هو تقريبا •

وهذا الاطار العام يدور حول مقولة واحدة : حل القضية الوطنية فى اطار الاحتفاظ بارتباطات بالمعسكر الاستعمارى • واستخدام أسلوب المفاوضة مقابل اسلوب الحرب العسكرية ضد الاحتلال • وتلك طبيعة البرجوازية

المصرية التى لم تتخل عنها ابدا · وفى هذا الدور من ادوار محاولة البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها كانت ضرورة لا محيص عنها فقد كانت تتم فى ظروف المد الاستعمارى العالمى ، وسيطرة الاستعمار ، والتبلور الاحتكارى ·

وفى رد الاستاذ أبو سيف يوسف على تحليل الدكتور رفعت قال « أنه يتعين علينا أن نفرق بين الشعارات الاجتماعية الثورية وبين الشعارات التى تفرضها طبيعة المرحلة الثورية ، مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وذلك مهما كانت الشعارات الأخيرة تقدمية » · ويرى الأستاذ أبو سيف أن تقديم الدكتور رفعت لعرابى والثورة العرابية على أساس أن برنامجها يحمل بعض الملامح الاشتراكية ، تجاوز فى تفسير نقاط البرنامج · فالنقاط البرنامجية المصاغة فى ٢٧ فبراير « هى من صميم مهام الثورة الديمقراطية الوطنية بل هى فى بعض اجزائها مطالب متواضعة حتى بالنسبة للثورة الوطنية الديمقراطية التى تقودها البرجوازية » (١٠٢) ·

والواقع أنه فى النقاط التى اعتبرها د· السعيد برنامجا لفقراء الفلاحين مطالب تتعلق أساسا بمصلحة البرجوازية الزراعية مثل الغاء الرق والغاء السخرة ، وهى كلها ترتبط بهدف تحرير قوة العمل ، وقد عالجنا فى فصول سابقة أهمية هذا الموضوع بالنسبة للبرجوازية ، ووضعيته فى الصراع بين قوى الجبهة · كما أن احتكار بيع الماء يرتبط بسيطرة عناصر الارستقراطية الزراعية والأجانب الذين يملكون وابورات المياه ، ويحرمون منها الأراضى الزراعية · ومطلب حماية الفلاحين من المرابين اليونانيين ، وانشاء البنك الزراعى المصرى ، يرتبطان بالتمويل المصرفى للانتاج الزراعى ، ويخص الملاك الكبار والمتوسطين والصغار ، كما يخص بدرجة أقل فقراء الفلاحين ·

وهناك بعد هذا ملاحظتان هامتان حول هذا الموضوع :

● الاولى : أن معظم ـ هذه الاصلاحات نفذت بالفعل بعد الاحتلال ، ومن الغريب طبعا أن ينفذ الاحتلال برنامجا اشتراكيا · بل ان حكم اللورد كرومر لمصر الذى استمر ربع قرن كامل بعد هزيمة الثورة (١٨٨٢ ـ ١٩٠٧) فقد نفذ أبعد مدى من هذا ، مثل قانون الافدنة الخمسة الذى أصدره كتشنر والذى يمنع الحجز عن الملكيات التى تقل عن خمسة أفدنة وفاء للديون واستحق بسببه لقب « صديق لابسى الجلاليب الزرق » · ومثل الغاء السخرة وانشاء البنك الزراعى ·· الخ · وعندنا أن المسالة ليست هذا الاجراء الاصلاحى أو ذاك · ولكنها مسالة السلطة فى يد من ؟! وتعمل لمصلحة من ؟!

● والملاحظة الثانية : ان البرجوازية لاتقوم عادة بثورتها ، دون أن تجمع الجماهير الشعبية حولها ، وهى لن تستطيع تجنيدها الا اذا قدمت لها

برنامجا يفي ببعض مطالبها ، وفي فترة صعودها ، قدمت البرجوازية الأوربية العديد من التنازلات لجماهير الفلاحين وللجماهير الشعبية لكي تضمن مساهمتها معها في تحقيق ثورتها وقد عصفت بما استطاعت العصف به من تلك المكاسب بعد تمكنها من السلطة • وحتى في هذا الاطار فان النقاط البرنامجية التي أعلنها عرابي ، ضعيفة ولم تكن كافية لتحشيد الجماهير حول الثورة • وهو ما سنتحدث عنه تفصيلا فيما بعد • وخلاصة القول ، أن البرنامج في تلك المرحلة ، لم يتجاوز السقف البرجوازي بها •

مارست الجبهة الوطنية في هذه المرحلة ، وبعد انسحاب الارستقراطية الزراعية ، سلطتها وتصدى لقيادتها المثقفون البرجوازيون العسكريون الذين سيطروا على السلطة التنفيذية برئاسة البارودي للوزارة ، وتمركزت العناصر المدنية الأخرى في مجلس النواب • ووضعت وزارة البارودي أهداف أجنحة البرجوازية محل التحقيق العملي ، فدعمت جهاز الدولة بالعناصر المصرية • وأحدثت التغييرات الأساسية في قيادات الجيش • وصدر الدستور متضمنا وجهة نظرها في المسألة المالية ، فصيغت مادة الميزانية على النحو التالي « تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا ليقرروها جميعا بالاتفاق أو الغالبية • فان وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب اعادة الميزانية للنواب فاما أن يؤيدوا رأي النظار واما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب ، فان كان الأول وجب تنفيذ الميزانية وان كان الثاني ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم في ذلك حكم بند الخلاف ، وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما فاما أن يفض (يحل) مجلس النواب واما أن يستعفى النظار • وفي هذه الحال – أى اذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار – تنفذ الميزانية في المهم الضروري منها لادارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذا مؤقتا • ويبقى الباقي من أمر الميزانية الى ما بعد تسوية المسألة بأي طريقة ووسيلة » •

والحل الذي تم التوصل اليه هو حل وسطي ، أعطى النواب حق مناقشة الميزانية – في الجانب الذي لايخص الارتباطات الدولية – وابداء الرأى فيها على مستوى لجنة فنية وعلى مستوى الهيئة التشريعية • وهكذا وضع مجلس النواب نفسه في خدمة أهداف البرجوازية على النحو الذي شرحناه في الفصل السابق •

وفي أواخر ابريل – وبعد ثلاثة أشهر من تولى الوزارة الحكم – تجمعت الخيوط لتطرح ملامح أزمة المؤامرة الشركسية • وتبدأ قصة المؤامرة عندما علم عرابي من « طلبة عصمت » قائد اللواء الاول ، أن بعض كبار الضباط

جراكسة يتآمرون لاغتياله واغتيال زعماء الثورة وبعض الوزراء • وبعد عرض الأمر على الخديو ، شكل مجلس حربى للتحقيق فى المؤامرة برئاسة الفريق الجركسى راشد حسنى وعضوية عدد من كبار الضباط ، منهم بعض زعماء العرابيين • وبعد المحاكمة صدرت أحكام بنفى المتهمين مؤبدا الى أقاصى السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين • وعندما رفعت الأحكام للخديو للتصديق عليها ، رفض ذلك ، وأصر على تعديل الحكم وتمسكت الوزارة باقراره • ولكن الخديو بتحريض من القناصل أصر على موقفه ، وشرع فى عرض الحكم على السلطان ، بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا رتبا عسكرية عالية منه •

وتحدد موقف الثوار من المسألة فى ثلاث منطلقات :

● الأول : ان اقحام السلطان فى مسألة داخلية هو تنازل اختيارى عن الحقوق الاستقلالية التى نالتها مصر • والتى بمقتضاها لايحق للسلطان فى التدخل فى المسائل الداخلية •

● الثانى : ان استشارة الخديو للقناصل فى الموضوع هو اقحام للدول الاوربية فى أمر هو من صميم السيادة الداخلية •

● الثالث : ان اصرار الخديو على موقفه نوع من التسلط ، يقضى على القاعدة الدستورية التى تقول بأن الملك يملك ولا يحكم ، وأن الخديو يمارس سلطته بواسطة وزرائه • كما أنه تدخل صريح فى سلطة القضاء العسكرى •

بلور الخديو موقفه انطلاقا من احساس طاغ بأن القوى الوطنية قد حاصرته وأفقدته سلطته تماما ، فبدأ تدريجيا يتحالف مع الأجانب لحماية عرشه • وبدأت السراى كمؤسسة تتفكك • وكان جناح الارستقراطية الزراعية منذ انسحاب شريف يقف موقف المتفرج ، منتهزا الفرصة للوثوب على الثورة وتحقيق مخطط احتوائها وتطويعها لأهدافه • ولكن الخديو والجناح الأكثر رجعية والأقل ذكاء كانوا نافدى الصبر ، ومن هنا فأن أصابعهم لم تكن بعيدة عن تدبير المؤامرة الجركسية ، وكان ذلك أحد أسباب رفض الخديو التصديق فقد قدر أن تخليه عن أعوانه ، يدمر امكانية تحالفهم معه بعد ذلك خاصة وان اكتشاف المؤامرة قد سبقه وأعقبه حركة تطهير ضخمة فى الجيش شملت أكثر العناصر الشركسية • والتركية وصعدت عددا من الضباط المصريين الى مناصب قيادية •

وفى ٩ مايو حلت المسألة حلا جزئيا ، فمع اصرار الخديو على رأيه ومظاهرة الأجانب له ولخشية القوى الوطنية من التدخل الأجنبى والعثمانى اضطرت الى تقديم تنازل من ناحيتها ، فوافقت على تعديل الحكم باستبداله بالنفى خارج القطر على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التى يريدونها ، وأن يستعمل الخديو فى ذلك حقه الدستورى فى تخفيف العقوبة دون أن ينتظر موافقة السلطان · لم يوافق الخديو على هذا الحل الا بعد أن وافق قناصل الدول عليه · ورأت القوى الوطنية أن اصرار الخديو على استشارة القناصل مرة ثانية يذهب بمغزى التنازل التى اضطرت اليه ، كما أنه يمكن أن يكون أسلوبا يتكرر فى تعامله معها ، وهو ما جعل البارودى رئيس الوزراء يذهب الى الخديو عقب توقيعه لقرار تعديل الحكم ، ويلومه فى لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول ، ويطالبه باضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية الى أمر تعديل الحكم ، وهو ما رفضه الخديو ·

وتحدد موقف القوى الوطنية خلال اجتماع لمجلس الوزراء · ناقش فيه المسألة ورأى أنها خرجت عن حدود أزمة حول التصديق على الحكم ، لتطرح قضية الاستقلال الوطنى وقضية الديمقراطية ، أى أنهما أصبحت مسألة الشعارات الأساسية للجبهة · وفى اجتماع عاصف استمر عشر ساعات ناقش المجلس المسألة كلها (١٠٣) · وحدد أوجه الخلاف مع الخديو فى عدة مسائل منها : رفضه التصديق على حكم المجلس العسكرى فى قضية مؤامرة الجنرالات الجراكسة ، واستشارته السلطان بارساله مندوبا عنه فى مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو معرفتها لهذه المهمة ، واستشارته القناصل فى مسائل داخلية ودون علم الوزارة وعن غير طريقها ، وتآمره على القوى الوطنية · وانتهى مجلس النظار أنه لأهمية الموضوعات المختلف عليها فلابد من دعوة مجلس النواب لعرض الأمر عليه ·

لم يصدر هذا القرار بالاجماع فقد عارض فيه ثلاثة من الوزراء هم : عبد الله فكرى وعلى صادق ومصطفى فهمى وتعلل هؤلاء بأن دعوة مجلس النواب للاجتماع تكون بأمر من الخديو حسب نص الدستور ، وأن قيام مجلس الوزراء بتوجيه الدعوة هو مخالفة صريحة للدستور · وهو تعلل شكلى وبتعبير روزشتى ، فانه من ــ الخيانة « أن يعنى الوزراء بالرسميات الدستورية بينما العدو يتآمر على قلب الدستور بحذافيره » (١٠٤) · ولكن العناصر المعتدلة فى الوزارة كانت تتعلل بالشكليات لكى تبرر ترددها أما بقية أعضاء مجلس الوزراء فقد رأوا أنه « فى الأحوال الغير اعتيادية يصرف النظر عن القواعد والأصول وأن الضرورات تبيح المحظورات » (١٠٥) ·
وفى اجتماع مجلس الوزراء تحدث عرابى « بعبارة صعبة جدا » (١٠٦) · وشرح ما حدث من جرائم فى عصر اسماعيل ، وعجب كيف أن هذه الجرائم

لم تثر الخديو السابق ، ولم تستدع تدخل الآستانة ، ولا الأجانب بينما يقف هؤلاء جميعا فى صف مجموعة من المتأمرين (١٠٧) . وعقب انتهاء جلسة المجلس أرسل البارودى وكيل وزارة الداخلية حسين الدرملى الى السراى ليحيطها علما بأن مجلس الوزراء قد دعا مجلس النواب للاجتماع . وأمر البارودى سكرتارية مجلس الوزراء بارسال دعوات الاجتماع الى أعضاء مجلس النواب فى بلادهم . وأصبح واضحا أن الوزارة ستطلب من المجلس عزل الخديو . وقد صرح البارودى عقب الاجتماع بأن الخديو « لازم يأخذ شنطته ويتوجه الى لوكاندة شبت (يقصد شبرد) فانه عزل » (١٠٨) .

والحقيقة أن قرار مجلس الوزراء بدعوة النواب للنظر فى أمر الخديو، ومطالبته بخلعه كان يؤكد احساسا جديدا بأن السلطة الفعلية فى البلاد هى السلطة التشريعية المنتخبة . وبينما كان تولية الخديويين وعزلهم فى السابق من اختصاص الباب العالى ، فان التفكير فى عزل الخديو دون الالتجاء الى هذه الوسيلة يؤكد تزايد الاحساس بالاستقلال القومى التام لدى مجلس الوزراء الذى كان معبرا عن فكر الجناح الأكثر تحررا فى الثورة .

ولا شك أن خطوة مثل هذه فى مناخ لم تتخلص مؤسساته كلها من العناصر المعوقة والمترددة . ولم تتمكن فيه القوى الثورية من مقرطة أجهزة الدولة القديمة ، كان لابد أن تثير الخلاف . وهو ما حدث اذ تناقضت رؤية الوزارة للمسألة مع رؤية مجلس النواب . وفى الاجتماع الاول الذى عقده النواب ـ بشكل غير رسمى ـ بدار البارودى فى ١٢ مايو ١٨٨٢ وضح اتجاه غالب يطالب بالاحتفاظ بالشرعية الدستورية وألا ينعقد المجلس الا فى حدود القواعد التى رسمها الدستور لذلك . وفى نفس الوقت وضح أن هناك تيارا قويا يؤيد الوزارة وقرر الأعضاء بأكثرية ٤٥ ضد ٣٠ صوتا أنه اذا استمر الخديو على دسائسه مع القنصلين الفرنسى والانجليزى لم يكن ثم مناص من محاكمته وخلعه (١٠٩) . وبتعدد الاجتماعات الجانبية والخاصة برزت مواقف متشنجة وغير حقيقية لدرجة أنه فى احدى الجلسات التى حضرها سلطان باشا رئيس مجلس النواب مع زعماء الثورة طلب من عرابى قتل الخديو . وكان يقول « اقتلوا الثعبان سلالة الجناة الذاهبين الذين باعونا للأجانب » (١١٠) .

وبتزايد الخلاف وصل النواب الى تسوية وسطية تقضى بأن تستقيل وزارة البارودى مع بقاء الوزراء فى مناصبهم ، وتعيين أحدهم رئيسا للوزراء ، ولكن لم يقبل أحد منهم الرئاسة ، وأخيرا قبل الخديو بقاء الوزارة كما هى ، وانتهت الأزمة التى استمرت ما يقرب من أسبوعين بتنفيذ رأى الخديو ، وصدور التعديلات على الاحكام الصادرة على المتآمرين كما رآها .

على أن الأزمة كانت مظهرا من مظاهر تصعيد القـــوى الاستعمارية للصراع مستعينة فى ذلك بالخديو الذى كـــان يعتبر القناصل مستشـــاريه الطبيعيين • وفى ١٧ مايو ١٨٨٢ بدأت البوارج الأجنبية تصل الى مينــــاء الأسكندرية ، وميناء بور سعيد ، واحتشدت المياه المصرية ببوارج عسكرية لانجلترا وفرنسا واليونان وأمريكا بدعوى أن الخطر على الأمن العام يتزايد وأن رعايا كل دولة فى حاجة الى حماية بوارجها •

وبمجرد استقرار القوة العسكرية الاجنبية على شـواطىء الاسكندرية وبور سعيد بدأت محاولات الضغط لتصفية الثورة • فأرسل القنصـــلان بطريقة غير رسمية يطلبان من الوزارة الاستقالة ، ثم وسطا سلطان باشــا رئيس مجلس النواب لعرض مطالبهما • ولكن الوزارة رفضت • وعلى هــذا قدم القنصلان مذكرة ٢٥ مايو الشهيرة ، وقد صيغت فى شكل مذكرة موجهة للبارودى • قالا فيها أن « عاطفة الوطنية قد حملت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط التالية على عطوفتلو محمود سامى البارودى رئيس مجلس النظار اذ رأى أنها الواسطة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر وبعـــد استعراض الشروط رأى القنصلان « أن فيها من روح الاعتدال ما يمنع المصائب التى تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها وعنـد الاقتضاء يشترطـان تنفيذها ، وليس لحكومتى فرنسا وانجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر سوى حفظ الحالة المقررة وبالتالى أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به ، اذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة • وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى فسيبذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الحضرة الخـــديوية وسيسهران على تنفيذ هذا العفو » •

فما هى الشروط التى (تنصح الدولتان بقبولها) ؟ وبوارجهما فى مياه الاسكندرية والتى (عند الاقتضاء تشترطان تنفيذها ؟) الشروط هى :

١ ــ ابعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته •

٢ ــ ارسال كل من على فهمى باشا وعبد العال حلمى باشا الى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتباتهما •

٣ ــ استقالة وزارة البارودى •

وجوهر مذكرة ٢٥ مايو هو اقصاء قيادة الثورة تمــاما • واسقاط الوزارة الثورية • ولعل القوى الاستعمارية كانت تشعر أن سياسة الاعتماد

على الجناح المعتدل لضرب الجناح المتطرف لم تؤت أكلهـــا ٠ وأن المتطرفين يكسبون يوما بعد يوم ويؤكدون مواقفهم ، وأنه لابد من العصف بهم قبـــل أن يمكنوا لأنفسهم ٠

فكيف حددت كل القوى موقفها من هذه المذكرة ؟ ٠

● احتجت الوزارة على الانذار على أساس أن « الطلبات المدونة فى اللائحة التى قدمها قنصل انكلترا وفرنســـا تتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الادارية التى اعترفت الدول الكبرى دائما بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية » وأن الحكومة لاتقبل المناقشة فى مثل هذه المطالب لان مناقشتها « تعد على الفرامانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصى » فضلا عن أن مناقشة هــذه المطالب « نقض للقوانين الشورية لهذه البلاد التى هى أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ماهى عليه » ٠ وركزت الوزارة فى خطاب استقالتها على أن « قبول تدخل الدول الأجنبية فى هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانيــة » ٠ وطلبت من الدولتين اذا كانتا تريان « ان هذه المسألة الموضحة فى لائحة وكيليهمـــــا السياسيين فى القاهرة لاتمس الادارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التى جعلت مصر تحت سيادتها ٠٠ أعنى تركيا » ٠٠ وقد بنت الوزارة استقالتها فى ٢٦ مايو على أســاس أن الخديو قبل المذكرة ٠

حدد عرابى موقفه فى أنه لايعتبر استقالة الوزارة انتهاء لوجود الثورة أو انحسارا لتأثيرها ٠ وقد صرح للضباط فى اجتماع عقــــد فى ٢٧ مايو بقشلاق عابدين « أنه تنازل عن نظارة الجهادية ولم يتنازل عن رئاســـة الحزب الوطنى » (١١١) ٠ وأكد ذلك فى خطاب أرسله تلغرافيا لجميع مراكز العسكرية قال فيه « اننى وان كنت قد استعفيت من نظارة الجهادية لكن لــم استعف من رئاسة الحزب الوطنى » (١١٢) ٠ وحدد المهمات الملحة فى ذلــك الوقت بـ « المحافظة على الهدوء والأمن العام » ٠ وطلب التأكيد على ذلـــك لدى الضباط والعساكر ٠ واعتبر أن الحالة يمكن أن تتقــدم نتيجة للأزمة « فان هذا الاستعفاء لا يضر بشيء بل من المحقق ان شاء الله تقدم الأحوال » وأكد ضرورة الالتزام بقرارات القيادة السياسية للثورة « حافظوا على الهدوء والسكون ولا تمشوا خطوة ولا تفعلوا فعلة الا بتعليمات وتعريفات منا وفى ذلك كفاية » (١١٣) ٠

وعبرت المؤسسات الثورية عن تأييدها المطلق لقيادة عرابى ورفضها للائحة ٢٥ مايو وأرسل قادة آلايات الجيش والبوليس فى الاسكنــــدرية

تلغرافات للخديو ورئيس مجلس النواب فى ٢٧ مايو بأنهم غير راضين عن استعفاء الوزارة وبالذات عن استعفاء عرابى « حيث لم يحصل من سعادته شىء مخالف للقوانين واللوائح ولا الشريعة المحمدية » وأبدوا أنهم مستعدون « لكل مقاومة تنشأ عن سبب استعفائه وأن ان لم يعد فى مدة ١٢ ساعة لايكونون تحت مسئولية فيما يحدث » . أما كبار الضباط فى القاهرة فقد أصروا على رفض المذكرة . وعرض ضباط الاسكندرية على عرابى تلغرافيا موقفهم ، وقالوا بأن الخديو قد طلب منهم الهدوء لأن المسألة محل بحث فى اجتماعات تضم « العلماء والقاضى والنواب ورؤساء الجهادية » وسألوا قياداتهم الثورية عما يفعلون اذا كانت هذه الاجتماعات ستنتهى بعدم ابقاء عرابى فى مسند نظارة الجهادية . هل ينادون برفض الاوامر ومقاومة كل معتدى ؟ » (١١٤) .

وتحركت عناصر المثقفين وأعضاء مجلس النواب وأعيان الفلاحين ومندوبو المدارس والمعاهد وفريق كبير من التجار وأصحاب الحرف وساروا الى قصر الخديو وطلبوا رفض المذكرة وعودة عرابى وزيرا للحربية (١١٥) . وتحرك النديم الى الاسكندرية فخطب هناك طالبا رفض المذكرة وهاجم الخديو (١١٦) . ووزعت منشورات فى جميع انحاء البلاد بخصوص سلامة الأجانب (١١٧) .

وعقد كبار ضباط الجيش والبوليس فى القاهرة اجتماعات متعددة لبحث الموقف على ضوء احتمالات التدخل الأوربى . واجتمع كبارهم فى قشلاق عابدين حيث تعاهدوا على الدفاع عن الوطن . وحضر هذا الاجتماع — كل من عرابى وعبد العال وطلبه عصمت ويعقوب سامى وعلى الروبى وعلى فهمى ومحمد عبيد وعبد الغفار والزمر وحسن جاد وعلى يوسف ومحمود فهمى والبارودى (١١٨) . كما حضره عمر رحمى وابراهيم فوزى مأمور الفيلق (١١٩) . ويقال أيضا أن عبد الوهاب قومندان البوليس قد حضره (١٢٠) . وقام الشيخ محمد عبده بتلقين الحاضرين يمينا — أقسموه على مصحف وسيف — من بين فقراته : والله العظيم قاهر السماوات والأرض أننى أنا فلان لا أخون وطنى ولا أخون نفسى ولا أغش أحدا من أهل بلادى وأحافظ على عرضى وعلى دينى وعلى عرض أهالى بلادى ما دمت قادرا على منعه ، واننى أحافظ على النظام وعلى القانون العسكرى بكل ما يمكننى ، واذا حنثت فى يمينى أكون مستحقا لقطع الرقبة وشق الصدر وأن أكون محروما من مزايا الانسانية والآداب » (١٢١) . وقال أحد تقارير الأمن أن القسم المذكور قد تضمن بين فقراته فقرة تقول « يكون الضباط يدا واحدة وعصبة واحدة ولا يسمعون أوامر من أحد ما الا اذا اتفقوا عليها » (١٢٢) .

وقال التقرير أيضا أنه قد « حصل حلف يمين فى منزل أحمد عرابى بين الضباط ومشايخ العرب » (١٢٣) . ومن الواضح أن هذه المحاولة للاتفاق كانت لمجابهة التدخل الأجنبى والخيانة الداخلية أساسا . وقد ذكر على الروبى فى شهادته أمام لجنة التحقيق فيما بعد أن محمود سامى قال لهم « ان مراكب الانكليز حضرت الاسكندرية لمحاربتنا ، والقصد من اجتماعنا هنا هو أن نحلف يمينا على أنه اذا حصلت حرب نكون يدا واحدة مع بعضنا (١٢٤) .

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو ١٨٨٢ أعلن الخديو فى اجتماع حضره ممثلون لكبار الضباط وعدد من السياسيين ، كان بينهم شريف باشا ، أنه قبل المذكرة وقبل استقالة الوزارة وأنه سيشكل وزارة برئاسته يتولى فيها وزارة الحربية . وأعلن طلبه عصمت فى الاجتماع عدم موافقته على مذكـرة ٢٥ مايو وان الضباط يرون استحالة تنفيذها ، وأنهم لا يقبلون رئيسا سوى عرابى . وانسحب من الاجتماع احتجاجا على حديث الخديو وتبعه العلمـــاء والضباط جميعا (١٢٥) .

والليلة نفسها عقد اجتماع بمنزل محمد سلطان رئيس مجلس النواب ، عرف بعد ذلك باجتماع « ليلة الدار » أو « ليلة أبى سلطان » . وقد حضره النواب وعدد من العلماء لمناقشـة الموقف . وكان الضباط مجتمعين بقشـلاق عابدين وزارهم الشيخ البكرى وبعض العلماء وبعض الذوات ، ورأوا أنه من الأفضل أن يتوجهوا جميعا لمنزل سلطان باشا (١٢٦) . فلما وصل الضباط الى مكان الاجتماع انضموا الى المجتمعين به وطلبوا من عرابى ، أن يتحدث فى الموقف معبرا عن رأيهم . وطلب النواب منه أن يداوم على ملاحظة العسكرية وحفظ الراحة العمومية داخل البلد . فأجابهم أنه استقال ولا يمكنه أن يؤدى أدوارا لا يكلف بها رسميا . فأجابه رئيس مجلس النواب بأن نواب الأمة يكلفونه بهذا وأنهم سيطلبون من الخديو ابقائه فى منصبه كناظر للجهادية . وتحدث عرابى طويلا فاستعرض حوادث الثورة منذ بدايتها وموقف السراى منها . ثم تحدث عن اللائحة المقدمة من قنصلى انكلترا وفرنسا وما يؤول اليه أمر البـــلاد اذا حصل قبولها ، وكان عـــرابى مصرا على رفض اللائحة ، وأبدى كثير من الأعضاء رفضهم لها كذلك .

وخطب عرابى مرة ثانية فى نفس الاجتماع بدار أبى سلطان فطالب بخلع الخديو اذا لم يرفض اللائحة فورا . وأنهى خطبته بأن قال بأن من يوافق على خلع الخديو ، اذا لم يرفض اللائحة ، يقف . وفى أثناء الاجتماع حضر عدد من الضباط وأصروا على خلع الخديو ، وأمر عرابى بأن يستعد آلاى خليل كامل لمحاصرة سراى الاسماعيلية ، حيث يقيم الخديو ، تمهيدا لخلعه .. ولكن الاتجاه العام بين أعضاء مجلس النواب كان يرفض فكرة خلع الخديو ، رغم

احتجاجهم على اللائحة • وأعلن سلطان باشا فى الاجتماع بانه فى جانب الخديو (١٢٧) • وفى حوار مع أحد ضباط الثورة قال الضابط لمحمد سلطان باشا « ان حزب الأحرار فى انجلترا عاضد لنا » فأجابه الباشا « انكم بما تفعلون تعطون مصر بأيديكم للانجليز » فقال ضابط آخر « لا ناقة لى فيها ولا جمل » فأجابه أحمد عبد الغفار بك « اذن فاتركوا مصر لأصحاب النياق والجمال » (١٢٨) •

وفى اليوم التالى صدر ــ بوساطة سلطان باشا ــ أمر الخديو بابقاء عرابى باشا ناظرا للجهادية ، كحل مؤقت ، انتظارا لوصول الوفد الذى وعد السلطان العثمانى بارساله للتحقق فى المسألة •

● وتحدد موقف السراى خلال الأزمة ، فكان أوضح مواقفها • فبمجرد وصول مذكرة ٢٥ مايو أعلن الخديو قبولها • وظل مصرا على قبوله اياها رغم أن كل القوى كانت متفقة على رفضها • وقد سجل عليه البارودى فى خطاب استقالته هذا الموقف ، فقال انه « عندما توجهنا الى جنابكم العالى لاستشارتكم اخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وبريطانيا العظمى • وهذا القبول مباين لما أجمع عليه رأى كل النظار اجماعا كليا » • ولم يبذل الخديو أى مجهود لأثناء الوزارة عن استقالتها بل قبلها فورا •

وأرسل الخديو فى اليوم التالى منشورا الى المديرين ، يطلب فيه ايقاف جمع جنود الاحتياطى الذين أمرت وزارة البارودى بجمعهم ، لمواجهة الأزمة التى استوجبت حضور الاساطيل الأجنبية الى شواطىء البلاد والتهديد بالتدخل • وقال الخديو فى منشوره للمديرين « ان ــ المراكب الحربية الأجنبية التى حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الا بوجه سلمى فقط ولم يكن هناك شىء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لارسال أحد من عساكر الامدادية (الاحتياطى) الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية • بل ان الموجود منهم يصير اعادته لبلده ، والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، واعلان المراكز والأقسام بالتنبيه على عمد ومشايخ البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر ، وانتباه كل لاشغاله وزراعته بدون اشتغال فى غير ذلك » (١٢٩) • وعرض الخديو كل مراحل الأزمة على السلطان العثمانى طالبا تدخله •

وأخطر ما بلورته السراى من اتجاهات خلال هذه الأزمة هو استعدادها لاحداث انقلاب تسترد به سلطتها الاستبدادية حتى لو كان هذا على انقاض استقلال البلاد • وقد رأت أن افتقارها الى قوة مسلحة يفقدها القدرة على الحركة ضد أعدائها فى الداخل فبدأت تفكر فى الاستعانة بالعربان •

وكان للعربان ـ آنذاك ـ وضع خاص فى مصر ، اذ كانت علاقتهم بالوادى علاقة عدائية فى الغالب ، لأنهم لا يرتبطون بأرض محددة ، ولا تجمعهم بأهله علاقات اجتماعية وانتاجية من أى نوع ٠ فهم عناصر خارجة تمارس السلب والنهب وتغير على القرى والمدن ٠ ومع أن اشتراك بعضهم فى صد الغزو الفرنسى قد خلق لديهم احساسا بالمواطنة ، أدى الى استقرارهم داخل الوادى ، الا أن أغلبيتهم العظمى لم تفقد طابعها ٠ وقد نجح محمد على فى القضاء على خطرهم بالرشوة والهدايا والدسائس ، ثم باقطاعهم أرضا يزرعونها ، وسلب خيولهم التى لا يستطيعون بدونها أن يكونوا قوة محاربة ، خاصة فى مواجهة الأسلحة الحديثة التى لم يكونوا يحوزونها ٠ ثم عادت لهم بعض قوتهم فى حكم سعيد فقاموا بتمرد كبير لفرض بعض مطالبهم ولكنه أخمد ٠

ورأى توفيق فيهم حليفا قويا يمكن أن يلعب دورا ينقصه ، هو دور الجناح العسكرى لمؤسسة السراى ، التى فقدت هذا الجناح ، بتمرد الجيش ، ثم بتصفية العناصر الجركسية التى كانت تقوده ٠

كان العربان موزعين على ضفتى النيل الشرقية والغربية ، فعلى الضفة الشرقية ٢٠ قبيلة تتوزع بين العريش والطور وبين الشرقية وأعالى أسيوط ٠ اشترك بعضها ـ وخاصة فى الصعيد ـ فى الحرب ضد محمد على ، ثم صفيت قوته وتوطنت بعض قبائله ٠ وكان عدد العربان على الضفة الشرقية يصل الى ٥٠ر٠٠٠ من القادرين على حمل السلاح ٠ أما الضفة الغربية فكان هناك تسع قبائل بعضها يسكن من سهول أسيوط الى سقارة وتضم ٥ آلاف مقاتل و ٤٠٠ فرس ، وتمتد مضارب القبائل الأخرى من بلبيس الى الدلتا وتضم حوالى ٧٢٠٠ مقاتل و ٦٠٠ جمل ٠ وكان أكثر هذه القبائل بطشا وقوة قبيلة « ولد على » التى كانت تنتشر فى برارى البحيرة ، وتضم ٣٠٠٠ مقاتل ، و ٧٠٠ فرس ٠ وكان للعربان امتيازات معينة منها اعفاؤهم من التجنيد ومن دفع الضرائب (١٣٠) ٠ ومع أن هذه الامتيازات لم تمس خلال الثورة ، فان الخديو استطاع أن يضمهم اليه بالرشوة ٠ وقد بدأ يتحالف معهم بشكل واضح خلال أزمة مذكرة ٢٥ مايو ٠ فقد نشرت « البال مال جازيت » فى ٢٨ مايو ١٨٨٢ خبرا يقول « ان الخديو قضى ليلة أمس فى قصره بالاسماعيلية يحيط به اثنا عشر ألف بدوى من المخلصين لسموه » وقالت الجريدة معلقة أن « وجود أطفال الصحراء هؤلاء فى عاصمة مصر سيكون حائلا دون ظهور عرابى وانتصاره ٠ ولا شك أن وقوع قتال بين البدو والجيش المصرى سيكون من الأشياء المزعجة المخيفة ٠ ولكن حدوث هذا القتال سيحل الأزمة حلا سلميا ، فان مركز عرابى لم يعد كما كان قبل ٠ فانه لا يتضرر الآن وحده بقوة السيف لأنه اذا كان الخديو لا يستطيع اخضاع عرابى بمعونة البدو والى ظهره

البوارج الانجليزية والفرنسية ، ومعه مجلس الأعيان ، فان الحالةيجب أن تكون عندئذ أكثر مما قدرها الناس الى الآن » (١٣١) ٠

وكان استعداد السراى العسكرى هو خاتمة المطاف بالنسبة لها :

فقد حددت موقفها سياسيا بقبولها مذكرة ٢٥ مايو ، واستشاره الخديو للقناصل فى كل كبيرة وصغيرة ٠ وحددته عمليا بتكوين قوة عسكرية تابعة لها ، بديلة لأجهزة القهر السابقة التى انتقلت الى معسكر قوى الثورة ٠ وتحدد موقف الارستقراطية الزراعية والعناصر المترددة من البرجوازية الزراعية ذات الملكيات الكبيرة ـ مثل سلطان ـ فى انحيازها بعد ذلك الى الخديو ، وانتهاء الموقف الوسطى الذى كانت قد أخذته ، وكان بداية للانسحاب النهائى والخيانة ٠ وساهمت كل تلك العناصر فى تدعيم جهاز القهر الجديد الذى كونه الخديو ٠ ويقول محمود فهمى فى كتابه « البحر الزاخر » أن الخديو أرسل « الى الضباط الجراكسة الذين كان عرابى قد نفاهم ٠ ورتب الخديو عساكر من الترك والجريك (اليونانيون) والمالطية فى الاسكندرية ، تحت قيادة هؤلاء الضباط وفى الوقت نفسه أرسل سلطان باشا ـ بعد خيانته النهائية ـ الى عربان الشرقية لكى يتفق معهم على التعاون مع الجيش الانجليزى فى محاربة عرابى فى كفر الدوار ٠ تلك هى فترة تدعيم القوى الرجعية لنفسها بالقوة المسلحة ، ففى وقت مقارب بدأت المخابرات البريطانية الاعداد لبعثة رئيسها المستشرق الانجليزى « ادوارد بالمر » ـ وكان استاذا بكمبردج ـ لتقوم بتوزيع الرشاوى على عربان غـزة والشرقية ، لضمهم الى جانب جيوش الاحتلال ٠

وهكذا أصبحت البلاد على وشك انقسام نهائى الى معسكرين :

● معسكر ثورى يضم قيادة عرابى التى تمثل اذ ذاك العناصر الأكثر تحررا والأكثر عداء للاستبداد والاستعمار ، من التجار والحرفيين والمثقفين الثوريين والملاك المتوسطين والصغار وجماهير الفلاحين ٠

● ومعسكر خائن عميل يضم السراى ، والارستقراطية الزراعية ، والعسكرية ، والعناصر التركية ، والأجانب المحليين ، ومتحالفين مع قوى الاستعمار العالمى ٠

كانت مصر على وشك الانقسام النهائى الى امتين !

على أن ذلك الانقسام لم يعلن الا بعد ذلك التاريخ بعدة أسابيع ٠ وكانت الفترة بين عودة عرابى وزيرا للحربية فى وزارة بلا أعضاء وبلا رئيس

(٢٩ مايو) وبين بدء الغزو (١١ يوليو) ، هى فترة تأهب تستكمل فيها كل القوى امكانياتها فى حدود الموقف الذى اختارت أن تلتزم به ٠

وكانت هناك بعض العوامل التى منعت التفجير النهائى للموقف :

على رأس تلك العوامل : ظروف الصراع الداخلى فى انجلترا ٠ فمع أن السياسة الانجليزية قررت أن تتدخل عسكريا فى مصر ، فهى تحتاج بعض الوقت لتتغلب على مصاعب داخلية كانت تحيط بتنفيذ التدخل ٠ وفى مقابلة بين « بلنت » و الجنرال « ولسلى » ــ وهو الذى قاد قوات الغزو فيما بعد ــ تمت فى مارس ١٨٨٢ ، قال « ولسلى » انه استشير مرتين أو ثلاث فى شتاء ١٨٨٢ بصدد الغارة على مصر ٠ وقال أيضا أن على المصريين أن يسرحوا جيشهم ويثقوا بحماية أوربا لهم ٠ وقد اهتم فى مناقشته مع « بلنت » باحتمالات المقاومة الشعبية وسأل عن ذلك فقال بلنت « انهم ــ أى المصريون ــ سيقاتلون بالطبع » وأكد له « أن القتال لن يقتصر على الجنود لأن الأمة ستنضم اليهم وأنهم ربما استعملوا طرقا أخرى بعد ذلك » (١٣٢) ٠ وربما كانت دراسة هذا الاحتمال وراء التمهل فى اتخاذ قرار التدخل ٠

وفضلا عن هذا انقسمت الآراء فى وزارة الأحرار حول موضـــوع التدخل العسكرى فى مصر ، اذ مال عدد من كبار زعماء الأحرار المسيطرين الى استخدام العنف والشدة ، وهم هارنجتون ، ونوربروك ، وتشيلدرز ٠ بينما فضل آخرون التريث وهم : جلادستون وهاركوث وبرايت ٠ وبينما خضعت أغلبية الرأى العام البريطانى لتأثير وكالات الأنباء الاستعمارية التى روجت لفكرة أن الثوار عاصون ومخالفون للقانون (١٣٣) ٠ فان العديد من العناصر المتحررة واليسارية البريطانية عارضت فكرة التدخل بشدة ٠ ومن ناحية أخرى فان وزارة الأحرار البريطانية كانت تواجه اذ ذاك بثورة داخلية فى ايرلندا ، بدأت باغتيال الحاكم البريطانى ، وبرغم أن جريمة الاغتيال لم يكن لها علاقة بالحركة الوطنية فى ايرلندا ، الا أنها أثارت ضجة شديدة ودعمت وجهة نظر الداعين للتدخل المسلح ٠

ولعبت ظروف الصراع الدولى حول مصر دورا فى تأجيل الغزو عدة أسابيع فقد عارضت فرنسا اقحام تركيا فى التدخل ، فى حين كانت تخشى المشاركة بقواتها فى حرب خارج حدودها فى وقت لم تكن تأمن فيه من التوسع الالمانى وأدى هذا التردد الى تأجيل تنفيذ مشروع الغزو ، وضاعت الاسابيع التالية فى مشاورات بين الدول الأوربية لعقد مؤتمـــر دولى لبحث المسألة المصرية ٠

وجاءت بعثة درويش ، التى أرسلها السلطان للتحقيق فى المسألة ، لتتيح لكل القوى فرصة لمناقشة موقفها والتقاط أنفاسها استعدادا للجولة النهائية . أرسل السلطان هذه البعثة استجابة لطلب الخديو الذى أخطره تلغرافيا بمراحل الأزمة منذ بداية خيوطها بالمؤامرة الشركسية الى تعقد هذه الخيوط بمذكرة ٢٥ مايو واحتجاج القوات المسلحة على استقالة عرابى ، وتصاعد صيحات المطالبة بخلع الخديو . وقد وصلت البعثة الى الاسكندرية فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٢ ، وبدأت التحقيق فى المسألة بمقابلة كل الأطراف الداخلية المشتركة فى الصراع . وكانت السياسة التركية قد شكلت بعثة درويش بحيث تضم عناصر تميل الى العرابيين مع عناصر تميل الى الخديو . وقد حاول درويش أن يلعب على التناقضات بين القوى المتصارعة ، فطلب من عرابى أن يغادر البلاد الى الآستانة لكى يكون فى رعاية السلطان ، وبنى اقتراحه على أساس أن وجود البوارج الانجليزية والفرنسية فى ميناء الاسكندرية يؤزم الموقف ويمكن أن يؤدى إلى الحرب ، وهو ما يمكن تلافيه — من وجهة نظر درويش — اذا ما غادر عرابى البلاد . وطلب من عرابى أن « يستعفى من وظيفته العسكرية وأن يتعلل بحضور درويش باعتباره مشيرا مرسلا من قبل السلطان » على أن يكون « نائبا عنى — أى عن درويش — مأمورا تحت قيادتى لكى تسهل على المخابرة مع الأجانب ، وعليك أن تذهب مع الضباط الكبار من اخوانك الى الاستانة » ووعد درويش بتنفيذ مطالب الضباط بعد هدوء الحال . ورفض عرابى العرض بلباقة ، وطلب من محدثه أن يعطيه باسم الخديو والسلطان وباسمه شخصيا كتابا يصرح فيه « ببراءة ذمتنا من التبعات جميعا فى كل ما جرى الى الان كائنا ماكان » (١٣٤) . وقال عرابى فى عبارات تتضمن معان أخرى وراء السطور ، أنه كان يود تنفيذ أوامره « ولكن لتعلق الناس بى وازدحامهم على فى كل وقت بحيث أنهم لا يمكنوننى من تناول غذائى الا بمشقة ، أخشى أن يحولوا بينى وبين ذلك اذا علم لهم بأنى أريد السفر الى خارج القطر المصرى لما يتوقعون مما يحيق بهم من الضرر فى المستقبل ويترتب على ذلك حدوث فتنة داخلية وهى ما كنا نحذر الوقوع فيه » (١٣٥) .

ورد عرابى يشير بوضوح الى موقف محدد بدقة من بعثة درويش يقوم على التمسك بالأوضاع الثورية وعدم التنازل قيد شعرة عنها . وهو ماتأكد الشعارات التى قوبلت بها بعثة درويش فى الاسكندرية . والتى شرحها عبد الله النديم فى خطبة حماسية فى الليلة السابقة لوصول البعثة . وهى : رفض مذكرة ٢٥ مايو وانسحاب الأساطيل . وقد تحركت العناصر الثورية لتنظيم تحرك جماهيرى لتأييد هذه المطالب . فذهب « الشيخ خضير ومعه ٢٢ من الأعيان الى درويش باشا وقدموا له عريضة وقع عليها عشرة آلاف نفس طلبوا فيها منه أن يرفض طلبات الدول ويخلع الخديو » (١٣٦) . كما « وقع

تسعون ألفا على عرائض يطلبون فيها من درويش باشا رفض طلبات أوربا وابقاء عرابى فى منصبه » (١٣٧) ٠

ويذكر لويس صابونجي ـ وكان مقيما فى القاهرة خلال هذه الفترة ـ فى رسالة منه لبلنت ، أن علماء الأزهر رفضوا مقترحات درويش للحصول على صلح شرية، مع الدول ، وأصروا على تأييد قيادة عرابى ، ورفض مذكرة ٢٥ مايو ٠ وحدثت فى الأزهر حركة شبيهة بالثورة خاصة أن درويش فى مناقشته مع العلماء كان قد احتد عليهم ٠ وعلى الفور عقد اجتماع عام فى الأزهر احتجاجا على الاهانة التى لحقت بالعلماء ٠ وخطب « نديم » فى الحاضرين وكانوا يزيدون على أربعة آلاف نفس (١٣٨) ٠

وهكذا كان موقف القوى الثورية من التحدد بحيث لم يتمكن درويش من تحقيق أهداف بعثته ، التى يرى الشيخ محمد عبده أنها كانت تستهدف أربعة مطالب هى : اطالة زمن المخابرات ، وطمأنة قلب المراقبة والخديو توفيق على أن سلطة الخديو باقية ، ثم استمالة قلب عرابى واخوانه بطريقة أبوية الى زيارة الآستانة بقصد التنزه على شواطىء البسفور ، وبهذا تنفذ مذكرة ٢٥ مايو عمليا وينفى عرابى ولكن بهدوء ودون جرح كرامته أو استفزاز القوى العريضة التى تؤيده ، وأخيرا فان جوهر هذه الأهداف هو تقرير سلطة الباب العالى بمصر (١٣٩) ٠ وفى المفاوضات أشار عرابى بلباقة الى أنه يمثل الجماهير ، وهدد بالثورة من باب خفى ، وقال لدرويش : « انى تعهدت للقناصل بحفظ الأمن فى الديار المصرية وتحملت مسؤولية ذلك على كاهلى ، فارجو أن تعفينى من ذلك بطريقة رسمية معروفة » (١٤٠) ٠

على أن القوى العميلة فى الداخل كانت تمهد للتدخل ، وترغب فى الاسراع بـه لأنها كانت تخشى أن يعرضها الموقف الصلب الذى اتخذته القوى الثورية للهزيمة النهائية ، خاصة أن دعوات ومطالب خلع الخديو كانت قد أصبحت علنية وعامة ٠ وقد اختارت هذه القوى لتحقيق هدف التمهيد للتدخل والاسراع به « مسألة الأمن العام » أهم مسائل السياسة الداخلية ٠ ففى بلد ملىء بشراذم الاجانب المنتشرين فى كل مكان وخاصة فى الموانىء والمدن الكبرى ، يحتكون يوميا بالمواطنين فى المعاملات التجارية والادارية وعلاقات الجوار والسكن ووسط حملات دعائية ضخمة على المستوى المحلى والعالمى ، تتهم الحركة الوطنية بالتعصب الدينى وكراهية المسيحيين ، فان انفلاتا فى حبل الامن العام يمكن أن يستخدم كمبرر للتدخل ٠ وكان عرابى قد عاد الى ممارسة دوره عقب أزمة المؤامرة ومذكرة ٢٥ مايو واستقالة وزارة البارودى ، نتيجة لخوف الاجانب المحليين من التعرض لأخطار تضر بحياتهم أو ملكيتهم ٠ وقد مارس عرابى هذا الدور عرفيا ، حتى قبل أن

يعود الى تولى منصب نظارة الحربية فى وزارة لم يكن فيها سواه · ففى ٢٧ مايو وعقب استقالة البارودى مباشرة ، ذهب الى عرابى « قناصل ايطاليا والنمسا وبروسيا والروسيا وألحوا عليه ، برغم استعفائه من نظارة الجهادية أن يطلب من الضباط والعساكر المحافظة على الأمن وحماية الأجانب»(١٤١)· وبعد عودة عرابى لوزارة الحربية رسميا فى أوائل يونيو أصبح ضرب قيادته عن طريق احداث قلاقل فى الأمن العام ، الذى أخذه على عهدته ، هدفا تسعى اليه القوى الرجعية والعميلة ·

وكان على هذه القوى أن تستعين بالمؤسسة العسكرية البديلة التى بدأت فى انشائها بتحالف الخديو مع العربان والجنرالات الجراكسة المفصولين من الجيش الوطنى من ناحية « وبالجيش الاوربى الذى بدىء اذ ذاك فى تكوينه من الأجانب المحليين » · وفى الأيام الأولى من يونيو ١٨٨٢ ، عقد قناصل الدول فى الاسكندرية اجتماعات بدعوة من المستر كوكسن قنصل انجلترا بالاسكندرية تشاوروا خلالها فى تأليف قوة دفاع أوربية فى الاسكندرية ، بدعوى أن المواطنين يتآمرون عليهم وأنهم معرضون للخطر · واتفقوا فى تلك الاجتماعات السرية على حشد عدد كبير من رعايا دولهم وامدادهم بوسائل الحرب من السلاح والذخيرة وتدريبهم وجعلهم على أهبة الاستعداد لخوض غمار القتال · وعرضوا مقرراتهم تلك على قائدى الأسطولين الانجليزى والفرنسى فوافقوهم على مشروعهم · ولكن الأمر عندما عرض على القناصل الجنرالية ـ العامة ـ لم يوافقوا عليه لقلة الامكانيات · على أن توقف المشروع لم يحل دون أن تسلح الجاليات الأوربية نفسها بطريقتها الخاصة ، لدرجة أن موظفى شركة التلغراف بالاسكندرية ، وكانوا من الاجانب ، طلبوا التسلح ووافق رئيس الشركة بلندن على طلبهم ومنحهم ثمانية وثلاثين مسدسا (١٤٢) · ومن ناحية أخرى فان عربان « ولد على » الذين تحالفوا مع الخديو كانوا يقيمون على مشارف الاسكندرية على استعداد لأى طارىء ·

وبتجمع هذه الخيوط ، انفجر الموقف فى مذبحة الاسكندرية فى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ · حيث شجر الخلاف بين أحد الأجانب ، وهو مالطى كان شقيقا لأحد خدم المستر كوكسن ـ القنصل الانجليزى فى الاسكندرية ـ وبين حمار مصرى يدعى السيد العجان ، حول أجرة الانتقال · وانتهى الخلاف بأن طعن المالطى الحمار وتدخل الأجانب فى المعركة · وسرعان ما تحولت المدينة الى ميدان قتال · وبرغم أن الاجانب المجلبين قد الصقوا فى البداية تهمة تدبير هذا الحادث بالقوى الوطنية ، فقد قالوا فيما بعد بأنه حادث يمكن أن يحدث فى كل الموانىء ، ونفى ماليث التهمة عن عرابى كما نفاها الخديو عنه ، وهو ما وافقه عليه كرومر · وان كان قد ألقى مسئولية الحادث أدبيا على كاهل عرابى ورفاقه « لأنهم دأبوا منذ عهد طويل على بذل أقصى الجهود لاثارة الكراهية العنصرية والتعصب الدينى فى قلوب رعاع الاسكندرية الجبناء»(١٤٣)·

وعندنا أن الحادث لم يكن بعيدا عن التدبير ، ولا يمكن فى اطار الفهم العام للظروف السياسية التى كانت سائدة آنذاك أن يعتبر حادثا صدفيا ٠ والواقع أن اتهام العرابيين بتدبير الحادث قد وضعهم في موقع الدفاع ، وحال بينهم وبين الانتقال الى الهجوم وكشف المدبر الفعلى للمذبحة ٠٠ وليس مهمــا هنا أن ندرأ تهمة تدبير هذه الحوادث عن الثوار لان موجهى هــذه التهمة نفسهم قد عدلوا عنها ، وكانت محل تحقيق دقيق بعد فشل الثورة ٠ ولكننا فى اطار التحليل السياسى نرى أن مسألة الأمن كانت المطعن الذى أرادت من خلاله القوى العميلة أن تبرر سرعة التدخل ٠ ولم يكن شراذم الأجانب الراغبون فى التدخل بعيدين عن مجريات الاحداث فى هذا اليوم كمـــا أن السراى شديدة الرغبة في حدث بحجم ما حدث فى ١١ يونيـــو ومن نوعيته يستفز الدول الاوربية للتدخل الفعلى ويعطيها مبررا له ٠ وتحيط الوثائق والشهادات التى جمعها المستر بلنت وقدمها للورد راندولف تشيرشل فى سنة ١٨٨٣ ، لكى يثير الموضوع فى مجلس العموم البريطانى ، ونشرها فى ملحق كتابه . تحيط هذه الوثائق موقف عمر لطفى محافظ الاسكندرية بالريب ، وكذلك موقف الخديو وعربان « ولد على » الذين تسللوا من صـــحراء البحيرة الى الاسكندرية وساهموا بنصيب وافر فى المذبحة ٠

أدى وقوع مذبحة ١١ يونيو الى فشل مهمة درويش باشا ؛ اذ لم يعد هناك مبرر لطلبه باقصاء عرابى ، فقد كانت المذبحة نذيرا بأن الموقف قـد وصل ذروته القصوى ، كما أن الاسراع بالتدخل كان عسيرا حتى ذلـك الوقت ٠ وهو ما أدى الى الابقاء على عرابى على أساس أنه الوحيد القادر على صيانة الأمن العام ٠ وبهذا أدى رد الفعل المؤقت للحادث الى حالة من المد الثورى ٠ فمع أن ظروف الأمن العام اقتضت تعهـد القوى الثورية بمنع الاجتماعات العامة والمظاهرات والمواكب وتعطيل بعض الصحف المتطرفة فى ثوريتها ،الا أنه من الناحية الأخرى قـد بدا لكل القوى العميلة أن السلطة الثورية هى السلطة الكفيلة بحفظ الامن العـــام ، وأن الجماهير يمكن أن تنطلق وتنفجر اذا لم تحقق لها أهدافها ٠ وعلى هذا فان الخديو قد قـرر تأليف وزارة ، فكلف اسماعيل راغب باشا بتأليف وزارة يبقى عرابى وزيرا للحربية فيها ٠ وتألفت وزارة بالفعل فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ وكانت تضـم عضوين من مجلس النـواب هما « سليمان أباظة » و « حسن الشريعى » بالاضافة الى عرابى ٠ وقد وضعت الوزارة برنامجا لمهمات هـذه الفترة ، كان واضحا فيه تأثير أزمة مايو وما تلاها ٠ وقد تضمن هذا البرنامج :

- احترام الفرامانات المحددة لمركز مصر واستقلالها ؛
- مراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون ٠

● احترام الدستور واحكامه · وذلك ب

ــ احترام الأمر العالى القاضى بانشاء مجلس النظار وتخويله سلطة الحكم ومسئوليته ·

ــ ألا تجرى مخابرات فى الشئون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين الا بواسطة وزير الخارجية ·

ــ عدم جواز مجازاة أى فرد الا بعد محاكمة قانونية ·

ــ اصدار عفو عام عن المسئولين فى الحوادث الاخيرة ، عدا حادث ١١ يونيو ١٨٨٢ ·

ومع خلو البرنامج من أى اشارة صريحة الى التهديد الأجنبى والاستعداد لمواجهته ، الا أن البرنامج لم يفته التأكيد على احترام استقلال مصر ، كما أن حرصه على رفض التدخل الادارى لوكلاء الدول نقطة هامة · وقد حاول الخديو عند صياغة البرنامج أن يلغى من الفقرة الخاصة بعدم تبادل المكاتبات بين الخديو والدول الاجنبية الا عن طريق الوزارة ، وألا يقبل الخديو أى مكاتبات الا بموافقة مجلس الوزراء · ولكن الوزارة رفضت الالغاء ووافقت فحسب على تخفيف صيغة الفقرة (١٤٤) ·

اهتم عرابى ــ باعتباره وزيرا للحربية وقائدا للثورة ــ بالاستعداد لمواجهة التهديد الاجنبى ·وبمجرد عودته للوزارة فى ٢٨ مايو طلب من الخديو انفاذ الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة البارودى بجمع الجنود الاحتياطيين ، فأجابه الخديو الى طلبه وصدر فى أول يونيو أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود · ويقول صابونجى فى برقية منه لبلنت فى ١٦ يونيو « ان الأمة والجيش يتشاوران كل يوم فى تدبير وسائل الدفاع » (١٤٥) · وذكر فى رسالة له فى ١٤ يونيو أن « الاستعداد يجرى على قدم وساق وأنه قد وجدت ذخائر كثيرة وبنادق عديدة كان قد خبأها اسماعيل عندما كان ينوى أن يستقل عن الباب العالى وهم يقولون أن هذه الذخائر ستنفعهم فى الحرب » (١٤٦) · كما ذكر الاميرال سيمور فى برقية له بتاريخ أول يوليو ١٨٨٢ الى مجلس الامبرالية البريطانية أنه « شوهدت مراكب مشحونة بالمواد المفرقعة على مسافة قريبة من قناة السويس · وأن فى هذا الموضع معسكر كبير من البدو ، وأن معسكر الزقازيق قد تلقى أوامر بحشد ٣٠ ألف رجل مزودين بالفؤوس والزنانيل ، أى أن النية معقودة على سد قناة السويس · وأن الأهالى تلقوا تعليمات بأن يتزودوا بالأسلحة » (١٤٧) · كما ذكر فى برقية له فى اليوم التالى ، أنه نمى الى علمه « أن مجلس الوزراء اتخذ قرارا فى الجلسة التى عقدها فى أول يوليو ، أنه نظرا لما شوهد من استعدادات

فى البوارج الحربية ، أضحى من الواجب رفع عريضة الى السلطان يلتمس فيها مجلس الوزراء الترخيص بتعمير الحصون التى كان أوقف العمل فيهـا بأمر شاهانى » (١٤٨) ٠

وظل الأمير سيمور يتعلل ويتذرع ليضرب الاسكندرية بحجة أن هناك تحصينات تجرى فى الحصون ، مع أن الادميرال تلقى خطابا من قومندان الحامية المصرية بالاسكندرية يخطره أن الخديو تلقى من السلطان أمرا بالكف عن تدعيم الحصون ، وأن هذا قد نفذ وأوقف تماما أى تحصين فى القلاع (١٤٩)٠ ولأن نوايا التدخل كانت قائمة فان بعض اجراءات تدعيم الحصون كـــانت تجرى رغم هذا الانكار الرسمى ، لكنها على أى الاحوال كانت رد فعل ولم تكن فعلا ، كما أن الحصون بطبيعتها أدوات دفاعية لا هجومية ، وهى على أرض مصر ، وليست قادمة كالبوارج من بلاد بعيدة لتحتشد على سواحل انجلترا ٠

وفى ١٠ يوليو ١٨٨٢ وجه الادميرال انذاره النهائى الى طلبه عصمت قائد الاسكندرية الحربى ٠ وطلب منه تسليم البطاريات المنصوبة على برزخ رأس التين وعلى شاطىء ميناء الاسكندية الحربى قبل شروق شمس اليوم التالى ١١ يوليو ، والا قام بضرب طوابى الاسكندرية بمدافع الاسطول (١٥٠) ٠ وفى الوقت نفسه أرسل القنصـــل العام البريطانى بلاغا بقطع العـــلاقات السياسية والقنصلية بين بريطانيا ومصر ٠

وحاول راغب باشا رئيس مجلس الوزراء مفاوضة الادميرال فى الأمر٠ ووصل الى اتفاق معه بأن يكتفى بانزال كافة المدافع التى فى الحصون المشرفة على البحر وأن يقوم بهـــذه المهمة الجنـــود المصريون تحت اشراف ضـباط من الانجليز (١٥١) ٠ وعرض راغب باشا هذا الحل على لجنة مكونة من مجلس الوزراء ، والمبعوث التركى درويش باشا ، وبعض الوزراء السابقين ، وأعضاء مجلس النواب ، والقضاة والعسكريين ووضح فى المجلس أن هناك اتجـــاه يدعو الى الاستسلام للانذار ، وكان على رأس هذا الجناح الخديو الذى عرض اتفاقية صلح مع الانجليز ٠ ولكن درويش باشا رفض ذلك ٠ وقال أنه «ليس هناك محل للمداولة وتسليم الحصـــون المصرية أمـــر يكسب المسلمين ثوب العـــار والخزى » (١٥٢) ٠

وفى الاجتماع أعلن محمود فهمى باشـــــا مهندس الاستحكامات ، أن الحصــون قادرة على المقاومة ٠ وقال طلبة عصمت « نحن يلزمنـــــا أن نذبح بقذائف الانجليز تحت المدافع ولا نتركها بدون عســـاكر » وعارض عرابى اخلاء الحصون وقال ان تسليمها للأسطول البريطانى يؤدى الى اســـتخدام الأسطول لهـــا ضد البلاد » (١٥٣) ٠ وانتهى الاجتماع بحل وســط ، آبلغ الأدميرال أن الحكومة المصرية ترفض طلبـــه باخـــلاء الحصون ، « فنحن

مستعدون أن ننزل ثلاثة مدافع من البطاريات التى أومأتم اليها لنبرهن لكم على أميالنا السلمية . واذا كنتم تصرون رغم هذه التقدمة على اطلاق النار فالحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحق وتلقى مسئولية هـذا العمل العدائى على عاتقكم » (١٥٤) .

فى صباح ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ ضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول . وفى اليوم التالى انسحب الجيش المصرى منها ليتخذ موقعا جديدا فى كفر الدوار ويستمر فى المقاومة .

واذ ذاك انقسمت مصر الى أمتين !

المرحلة الخامسة :
الانقسام النهائى .. أمتان

من ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو الى سقوط القاهرة فى ١٤ سبتمبر

بضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو وسقوطها فى مساء نفس اليـوم ، وانسحاب الجيش المصرى منها ليأخذ موقعا جديدا فى كفر الدوار ، انحسم الأمر نهائيا وخرجت كل القوى الجانبية والهامشية من معسكر الثـورة ، لا لتأخذ موقفا حياديا ولكن لتخون بشكل واضح وصريح .

وعشية ضرب الاسكندرية حدد معسكر السراى موقفه بصورة أوضح اذ بدأ الاتصال السرى بقائد الاسطول الانجليزى وبممثلى انجلترا السياسيين لكى يعلن لهم تأييده للغزو ورضاؤه عنه . ففى ١٣ يونيو ــ وبعد مذبحة الاسكندرية بيومين ــ سافر الخديو فجأة من القاهرة الى الاسكندرية ليقضى الصيف كالمعتاد ، وكانت الحجة الظاهرة لذلك هى رغبته فى الاشراف على استتباب الأمن ، بينما السبب الحقيقى كان رغبته فى البقاء فى حمـاية الأسـاطيل .

ومن هناك بدأ يرسم خطته لمساعدة القوى الغازية . وكان أنفذ صبرا من قوى الاحتلال . ففى ٢٠ يونيو أصدر فجأة منشورا يبدى فيه تخوفه من حالة الأمن العام . وفى أوائل يوليو عرض عليه مستر كارترايت ــ وكـان يقوم بعمل القنصل العام البريطانى بعد سفر ماليت ــ أن ينتقل الى احدى سفن الاسطول ولكنه رفض على أساس أنه « لايستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا فى معيته وأولوه ثقتهم فى غضون هذه الفتنة ، واخلاصهم . كما أنه من جهة أخرى لايستطيع أن يهجر مصر اذا أغارت عليها دولة أجنبية اذ يقال حينئذ أنه بارحها لينجو بنفسه » (١٥٥) .

ويبرر عمر طوسون هذا العرض من بريطانيا بأنه كان « لغـــرض سياسي لا لشيء آخر ، لأن وجود حاكم البلد فى احدى سفنهم يجعـل لضربهم صبغة شرعية » (١٥٦) • ومع ذلك فان الخـديو ـ كما يذكر كرومر ـ كان يتشاور مع القوى الغازية حول ترتيبات الغزو لدرجة أنه اقترح فى ٧ يوليو ـ أى قبل ضرب الاسكندرية بأربعة أيام كاملة ـ أن يتم نزول الجنود الانجليز فورا الى البر عقب ضرب الاسكندرية بالمدافع • لضمان عدم تخريبها من قبل عرابى ، وللقضاء على القوات المصرية بها (١٥٧) •

لم تمنع الاتصالات السرية الخديو وسلطان باشا من حضور الاجتماع الذى عقد فى العاشر من يوليو للرد على الانذار البريطانى باخلاء الحصون • ولم تحل بينهما وبين الموافقة على القرارات الصادرة منه بالمقاومة • ويرجع بلنت أن موافقة الخديو وسلطان باشا على المقاومة فى الاجتماع الذى عقد فى العاشر من يوليو كانت مجرد مناورة ، وانهما « اتفقا قبلا على أن يتظاهرا بالوطنية حتى يحتميا بالرأى العام المصرى فى حالة ما اذا ثبتت الحصون ولم تنهزم أمام الأسطول الانجليزى » (١٥٨) • ويؤكد ذلك أن أحد قادة الأسطول البريطانى ذكر لبلنت أن الخديو توفيق صرح له بأن « السبب الذى دعاه الى البقاء فى الاسكندرية مدة الحرب هو عدم تيقنه من معرفة الفريق الغالب • فقد كان المعتقد فى مصر أن البوارج ستغرق وقد قضى الخديو يوما كاملا فى قصره بالرمل وهو فى أشدالقلق والارتياب • وكان يصعد من وقت لآخر الى سطح القصر وينظر الى الاسطول لكى يطمئن على سلامته ولم يقر رأيه على أن ينضم نهائيا الى سيمور الا عندما جاء المساء ورأى البوارج كاملة ولم تنتقص بينما الحصون قد أسكتت » (١٥٩) •

ويقول الشيخ محمد عبده أن أحد أفراد حاشية الخديو حدث سيده فى ١١ يوليو مبديا خشيته من آثار المعركة بين الأسطول والطوابى على المدينـة فقال له الخديو « فلتحرق المدينة جميعها ولا تبقى فيها طوبة على طوبة • حرب بحرب،كل ذلك يقع على رأس عرابى وعلى رؤوس أولاد الكلب الفلاحين »(١٦٠) وفى ١٥ يوليو رفض الخديو أن ينتقل الى القاهرة بناء على رغبة عرابى الذى أرسل له قطارا خاصا لـكى يقله هو وعائلته الى العاصمة ، وقطارا آخر لـكى يقل حاشيته • على أساس أن قوات الجيش المصرى قد أخلت الاسكندرية ولايصح أن يبقى خديو البلاد فى مدينةستحتلها جنود الاعداء • وكان رفض الخديو لذلك أول اعلان رسمى منه بالخيانة والانضمام الصريح والواضح لقوى الغزو •

وفى خطاب منه لعرابى فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ حـــدد الخديو موقفه على النحو التالى :

● أنه يرى عدم وجود نية مبيتة لدى الانجليز للعـــدوان وأن ضرب الاسكندرية انما كان بسبب « الاعمال التى كانت جارية فى الطوابى وتركيب المدافع التى كلما كان يصير الاستفهام عنها كنتم تخفونهـــا وتنكرونها » وأن الحكومة الانجليزية أعلنت على لســـان الأميرال أنه « ليس لها مع الحكومة الخديوية خصومة ولا عداء » ٠

● أن الأميرال وعده بالجـلاء عن الاسكندرية « اذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممتثل ومؤتمن » أو اذا « حضرت عســاكر شاهانية تركية » ٠

● أعلن أن قرار مؤتمر الاستانة كاف لطمأنة مصر اذ نص ذلك القرار على « عدم مس امتيازات الحكومة ولا حريتها أو مس حقوق الدولة العلية » ٠

● وطلب من عرابى فى النهاية « أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وكافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول أمرنا هذا » ٠ كما طلب منه الحضور الى الاسكندرية (١٦١) ٠

وكان الغرض من استدعاء عرابى الى الاسكندرية هو القبض عليه أو قتله ٠ ولذلك رفض طلب الخديو وأرسل خطاب الخديو اليه ، الى أحمد رفعت، ليعرضه على مجلس ممثل لطبقات الأمة ٠ وأسرع الخديو فاصدر أمرا فى ٢٠ يوليو بعزل عرابى عن نظارة الحربية لأنه « سافر الى كفر الدوار بالجنود دون أمر الخديو وعطل الخطوط الحديدية والبريد ومنع مهاجرى الاسكندرية من العودة الى أوطانهم واســتمر فى اعداد التجهيزات الحربية » ٠ وأصدر الخديو منشورا علقه فى شوارع الاسكندرية بذلك ٠ وأيده الأميرال سيمور بمنشور منه أعلن فيه استعداد الأسطول الانجليزى للانسحاب بعد تأييد الخديو واعادة سلطته الشرعية اليه ٠

قامت السراى بحملة دعائية واسعة لتثبيط البلاد عن الحرب ، فوزعت

المنشورات التى اصدرها الخديو والاميرال على جميع مراكز العسكرية وعلى عمد البلاد ومشايخ العربان (١٦٢) ٠ وأصـــدر الخـديو منشورا آخر فى ١٨ اغسطس هاجم فيه عرابى هجوما عنيفا ٠ وحمله مسئولية التدخل الأجنبى ومذبحة الاسكندرية ومسئولية تعطيل الزراعة والتجارة واتهمه بالاستيلاء على أموال الضرائب ٠ وهدد فيه كل من يساعده فى الحرب ، واعترف بأنه يلاحظ أن قلوب « كثير من رعيتنا لا تزال قاسية مائلة الى عرابى » وهدد بأن « كل شخص يعرف عنه أنه ذو ضلع مع عرابى وميل اليه عددناه عاصيا مستحقا لجزاء العصيان » (١٦٣) ٠

وأصدر الخديو أمرا بأن « أمير البحر وقائد القوة الانجليزية العام بما أنهما أتيا مصر مأمورين باعادة الراحة والنظام اليها فهما لذلك مفوضان بالحلول في جميـع النقـط التى يريان وجـوب الحلـول فيها بقصد قمع العصاة » (١٦٤) . وهو ما أكده فى منشور آخر أصدره بعد ذلك بأيام ، ذكر فيه أنه « قد رخص لحضرة القائد العمومى للجيش الانجليزى بالتجول نحو جموع العصاة ، واستعمال الوسائط القاهرة لتبديد شملهم ، وسرعة القبض على رؤسائهم ، ومجازاتهم بما يستحقون من أشد العقاب » واعتبر الجيش الانجليزى نائبا عنه « فى قطع دابر المفسدين وتطهير البـلاد منهم » وطالب الخديو الشعب بمساعدة العساكر الانجليزية وعدم الاسترابة فيهم « فلا يتأخر أحد عن مساعدتهم فى تقديم ما يحتاجون اليه من المؤونة بأثمانها السائرة ، فمن فعل ذلك فقد وفى ما يجب عليه من حقوق الوطنية الصادقة واستوجب رضاء الله ورضانا عنه ، فضلا عما يراه منهم من المكرمة » . وأيد الجنرال ولسلى ــ قائد الحملة الانجليزية ــ فى ١٩ اغسطس هذا المنشور بمنشور منه أعلن فيه « ان الدولة الانجليزية لم تقصد بارسال التجريدة العسكرية الى القطر المصرى الا تأييد سلطة الجناب الخديو فجنودنا لذلك لا تقاتل الا من كان شاكى السلاح خالصا لطاعة الخديو » (١٦٥) .

واتسع معسكر الخيانة بقوى أخرى تجمعت حول السراى ودعمت موقفها ، فالتفت حولها عناصر من الأرستقراطية الزراعية بزعامة شريف باشا ، والشرائح العليا من البرجوازية الزراعية بقيادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، فضلا عن الارستقراطية العسكرية التركية المطرودة من الجيش ، وقبائل العربان ، وكانا يشكلان الجناح العسكرى لمعسكر السراى .

وكان شريف باشا قد تصرف ابان أزمة مذكرة ٢٥ مايو بما يدل على قبوله للمذكرة . فعندما دعى فى ٢٦ مايو لتاليف وزارة تخلف وزارة البارودى التى استقالت احتجاجا على المذكرة ، رفض ذلك محتجا بأنه لا يمكن قيام أية حكومة طالما بقى الزعماء العسـكريون ، فى مصر (١٦٦) . وهو ما يعنى قبوله لجوهر مذكرة ٢٥ مايو وهو ابعاد هؤلاء الزعماء . ثم قبل شريف فى ٢٤ اغسطس ١٨٨٢ تاليف وزارة برئاسته فى الاسكندرية ، ورحى الحرب دائرة فى البلاد بين الجيش الانجليزى الغازى وبين الجيش المصرى ، والخديو الذى كلفه بتشكيل الوزارة أعلن رسميا انضمامه لقوات الغزو ، وأعطاها تفويضا لتقويض الثورة . ضمت الوزارة كل من رياض باشا وعمر لطفى وحيدر باشا وعلى مبارك باشا وفخرى باشا وأحمد خيرى باشا وأحمد زكى باشا ، وهى عناصر عرف معظمها بعدائه للديمقراطية ، وأغلبها من العناصر التركية والجركسية . فرياض باشا كان رئيسا للوزراء قبل الثورة وانصياعه للأجانب معروف واطلاق اسم رياضستون عليه يدل على موقف القوى الوطنية

منه . وقد اشتهر عنه قـــوله « ان المصريين ثعابين ولا يمكن قتل الثعابين الا بسحقها بالأقدام » . أما عمر لطفى فكان محافظا للاسكندرية ابان حوادث ١١ يونيو المفجعة ، وأشارت اصابع الاتهام أكثر من مرة اليه ، ويقول بلنت عنه انه « كان شركسيا ، كما كان أحد أفراد الحاشية وكان مواليا لاسماعيل وقد خدم توفيق وقت المؤامرة الشركسية بأن فاوض البدو فى الجهات الغربية بأن يكونوا فى صف الخديو » (١٦٧) . والوحيد الذى يبدو اشتراكه فى هذه الوزارة غريبا هو على مبارك وســوف نعالج موقفه فيما بعد . وكان تشكيل هذه الوزارة استكمالا لمؤسسات معسكر السراى . فمجلس الوزراء الذى كان قائما برئاسة راغب باشا انقسم الى أغلبية منضمة للخديو وأقلية مع الثورة . وكان لابد لتدسيم موقف السراى فى الاسكندرية أن تستكمل مشروعيتها بمؤسسات سياسية وعلى هذا كلف شريف بتأليف الوزارة .

ويلاحظ فى الخطاب الذى أرسله شريف الى الخديو بقبول تكليفه بتشكيل الوزارة أن شريف احتفظ بمطالب طبقته الأساسية :

● فحدد غاية وزارته بأنها « نجاح الوطن ماديا وأدبيا . وأن وسائل ذلك هى تعميم المعارف ، ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادىء الحرة — ويقصد بذلك المبادىء النيابية — مع تحفظ بأن تكون هذه المبــادىء الحرة « الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية » ونص على عدم « تجــاوز لائحة ديسمبر » كذلك على الا « يحذف منها شيئا » . ويلاحظ أن ذكر لوائح ديسمبر — أى مشروع الدستور الذى قدمه فى وزارته — يتضمن اصرار شريف على موقفه من مسألة الميزانية الذى كان سبب استقالة وزارته .

● كما حدد أيضا هدفا عاما غير محدد بالنسبة للأوضاع التى كانت سائدة اذ ذاك وخاصة الغزو الانجليزى اذ اكتفى بأن ذكر بأن الوزارة ستعمل على « صيانة البلاد » (١٦٨) .

وبرغم هذا تمسك الخديو بأهدافه الخاصة ، اذ لم يكن من المنطقى وقد أصبح فى مركز قوى تظاهره قوات الاحتلال وتؤيد استرداده لسلطته المطلقة أن يعود الى ما كان عليه قبل الانقســام . ولذلك فقد حدد نقطة اضافية ،هى أنه يرى « أنه لابد فى زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وادارة الأعمال ، انتشارا أكثر قوة ووضوحا . ولذلك فانه ، اذا استدعى الأمر ، يلتئم مجلس الوزراء تحت رئاستنا للبحث فى المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية » . وأضاف « بما انه لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فتنفيذ أوامرنا يجب ان يتم بدون ان تمس اختصاصات ناظر جهاديتنا » .

ويلاحظ الاستاذ الرافعي ـ وهو أشد المتحمسين لشريف ـ ان وزارته تلك مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومعارضة العرابيين • ومن حيث برنامجها فقد لاحظ أيضا أن الخديو وشريف يتكلمان بلغتين مختلفتين « فشريف باشا يحرص على برنامجه الذى عرضه على الخديو حين تأليف وزارته السابقة ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ ، بينما الخديو يهتم بتأييد سلطته الشخصية اذ يقول فى كتابه أنه فى أوقات الاضطرابات ينبغى أن يكون سلطانه على الشعب أكثر وضوحا وانتشارا ويحرص على رغبته فى دعوة مجلس الوزراء الى الاجتماع • ويقصد من ذلك أنه لا يصح أن يجتمع من غير دعوة والى حقه فى رياسة المجلس • وكذلك يحرص فى كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش » (١٦٩) •

ان تأييد شريف لسلطة الخديو فى هذا الظرف الغريب ، لا يمكن اعتباره الا خيانة مباشرة • ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يوضع شريف فى المعسكر الوطنى مهما كان الدور الذى لعبه فى اصدار الدستور • وهو الدور الذى يكن له الاستاذ الرافعى بسببه احتراما كبيرا •

كذلك لعب سلطان باشا دورا هاما فى تدعيم موقف العناصر الخائنة يذكر الأستاذ الامام أن بعض من ضبطوا بتهمة توزيع المنشورات المضادة للثورة ، اعترفوا بأن سلطان باشا والخديو أرسلا خطابات الى رؤساء العربان فى الشرقية • وان سلطان باشا كان يوزع النقود باسم الخديو والسلطان (١٧٠)• ويفسر بلنت موقف سلطان بأنه « كان رجلا ذا كبرياء له ثروة واسعة وجاه عريض ، وكان له صدر المكان فى أى اجتماع يعقد ، وكان يسمى ملك الوجه القبلى بين كبار الملاك ، وكان يرى أن من حقه لهذا السبب زعامة الفلاحين » كما أنه كان ينظر الى عرابى نظرة الرعاية التى يتعطف بها الكبير على الصغير • وكان يرى فيه أداة لتحقيق أغراضه ولكنه لم يكن يتوقع ان عرابى سيأخذ مكانه بين الجمهور • ولما ألفت وزارة سنة ١٨٨١ ـ وزارة شريف ـ ولم يكن وزيرا بها اغتاظ من ذلك ، ولكن كانت له بعض التعزية اذ عين رئيسا للبرلمان الجديد • واغتاظ أيضا عندما الفت الوزارة الثانية فى سنة ١٨٨٢ ـ وزارة البارودى ـ ولم يكن عضوا فيها فشعر أن الوطنيين لا يعطونه حقه من الاحترام فانحدر الى الجانب الآخر (١٧١) •

ويذكر بلنت أيضا أن ماليت قد أغراه ـ سلطان ـ وخوفه حتى أعلن رضاءه عن اجابة المطالب الانجليزية ـ يقصد مذكرة ٢٥ مايو ـ ثم انضم بعد ذلك الى حزب الخديو • وعند بلنت فان انحدار سلطان لا يستعصى على الفهم « فقد صارت المسألة فى نظره عنادا بعد ان كانت طموحا » • ويذكر أن سلطان وعد بأن « تدخل الانجليز لا يقصد به سوى اعادة الحالة الى ما كانت

عليه قبل وزارة البارودى ، وأن مصر ستبقى دستورية كما هى » (١٧٢) ٠
ولهذا حدد سلطان موقفه سياسيا فى خطابات يذكر بلنت أنه أرسلها لأصدقائه قال فيها « ان التحالف الموجـــود بين الخديو والانجليز هو تحالف مؤقت ، وسيخرج الانجليز من مصر عندما ترجع للخديو سلطته ، وان عرابى فقد ثقة السلطان ، وان الاستمرار على المقاومة فى القاهرة لم يعد مجديا والمسلمون يستنكرونه » (١٧٣) ٠

ظاهر سلطان فى موقفه عدد من القوى الديمقراطية الأخـرى ، منهم عبد السلام المويلحى الذى كان رئيسا لمجلس النواب فى عهد اسماعيل ٠ وانضم الى المنشقين على عرابى وخصوصا سلطان ، اذ كان ــ كما يذكر بلنت ــ من حزبه ٠ كذلك وضع عدد من أعضاء مجلس النواب الذى انتخب عام ١٨٨١ أنفسهم فى خدمة أهداف معسكر الخيانة بشكل مباشر ، ومنهم عبد المجيـد البيطاش ، وكان عضو المجلس عن الاسكندرية ، وقد تردد اسمه كثيرا فى الحملة الدعائية التى شـــنتها « الطائف » ــ جريدة الثورة ــ ضد أعوان الاحتلال (١٧٤) ٠ ومنهم أيضا أحمد عبد الغفار عضو المجلس وعمدة تلا ، والسيد الفقى عضو المجلس عن احدى دوائر المنوفية ٠ ويقول عرابى أنهما وسلطان باشا قاما باغراء عدد من ضباط الجيش المصرى على خيانة قيادتهم والانضمام الى الخديو (١٧٥) ٠

ان موقف الارستقراطية الزراعية وبعض الشرائح العليا للبرجوازية الزراعية ، ليس مجرد عناد كما يصفه بلنت ، والحقيقة أن هذه الشرائح كانت ترى أن برنامج الحد الأدنى بالنسبة لمطالبها قد تحقق بما تم انجازه فعلا فى وزارة شريف ، اذ أتاح لها الدستور فرصة المشاركة فى السلطة ، وهو كل ما كانت تطمح اليه ، لتوقف استبداد الخديو ، وعمليات الاستنزاف التى كان ينزح بها ثروتها الخاصة بل ان بعضها قد دخل الجبهة الوطنية بمطالب رجعية ، اذ كانوا كما ذكر الشيخ محمد عبده ينقمون على رياض باشا الغائه للسخرة ، كما أن زيادة الضرائب على أراضيهم العشورية كانت أحد أسباب سخطهم مع أن الزيادة كان طفيفة وكانت الضرائب الأصلية تافهة ٠

حاولت الارستقراطية الزراعية ، ابان تولى شريف للوزارة ــ أن تصفى الثورة وأن تطوع الجبهة الوطنية لأهدافها فلما فشلت فى ذلك ، استقال شريف ٠ ووجدت هذه القوى نفسها بين نارين : نار التدخل الأجنبى من ناحية ، ونار القوى الوطنية من الناحية الأخرى ٠ فاختارت أن تساوم الاستعمار تعقد معه صفقة رخيصة ٠ ولم يكن الوطن فى ذاته يهمهم ومعظمهم من أصول جركسية وتركية ومصر لم تهمهم يوما ٠ أما الشرائح العليا من البرجوازية الزراعية ، والتى يمثلها ســــلطان ، فان ملكيتها الشاسعة اقتربت بها من نفس موقف الارستقراطية الزراعية رغم الأصــــول المصرية لها ٠ وقد ذكر عبد السـلام

المويلحى لبلنت فى سنة ١٨٨٧ أن سلطان قد حاول أن يحصل من ماليت على وعد كتابى بابقاء النظم الدستورية ، ولكن الخديو طلب منه أن يكتفى بالوعد الشفهى • وأن سلطان لما لم تتحقق أهـــدافه تلك بعد الحرب ، اذ لم يعد الدستور وشعر بأنه خدع ، أسف كل الأسف ، ومات وهو يتحسر ويطلب أن يغفر له عرابى فعلته » (١٧٦) •

أيضم الى هذا المعسكر أيضا عدد من المديرين الجراكسة الذين رأوا الفرصة سانحة لاحداث اضطرابات طائفية وعنصرية فى البلاد ، فحاول ابراهيم أدهم مدير الغربية اثارة الفتن الدينية منتهزا فرصة توافد المهـاجرين من الاسكندرية بعد اخلائها لسقوطها فى يد الجيش الانجليزى ، لاثارة الفتنة • وكادت تحدث مذبحة ضخمة ضد الأوروبيين والمسـيحيين لولا تدخـل الجند الوطنيين ، ولولا الدور الذى قام به أحمد المنشاوى باشا ــ وكان من أنصار الثورة ــ بانزاله الفلاحين فى المدينة واخماد الفتنة ، لاشتعلت الاضطرابات الطائفية وخربت البلاد • وتصادف فى يوم الفتنة ، أن الملازم يوسف أبو ديه ــ وكان ياورا لعبد العال حلمى ــ وصل الى محطة طنطا ، فى طريقه الى كفر الدوار فى مهمة عسكرية فشاهد المذبحة وتدخل لايقافها ثم قدم تقريرا عنها لعرابى فى كفر الدوار فأمر باعتقال المدير • ويقول بلنت ان اثنين أو ثلاثة من المديرين الجراكسة قد حاولوا ان يقلدوا عمر لطفى محافظ الاسكندرية فى احداث القلاقل فى المديريات لخدمة اغراض الخديو فقبض عليهم واعتقلوا الى نهاية الحرب (١٧٧) •

وتدعم هذا المعسكر أيضا بانضمام قبائل العربان اليه • وقد التقى اهتمام الاستعمار باستمالة قبائل العربان باهتمام الخديو فى نفس الوقت بهذه المسألة • ويذكر بلنت ان وزارتى الحرب والبحرية فى انجلترا قد عقدتا النية منذ أوائل السنة ان يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس • وأنه تقرر فى أواسط يوليو أن تمهد السبل لذلك بالرشوة بين بدو الشرق • واختارت للقيام بهذه المهمة الأستاذ « ادوارد بالمر » أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كمبردج وكلفته بالذهاب الى يافا والصحراء الواقعة فى الجنوب الغربى من غزة ، ليتعرف بقبيلتى الطياحة والترابين وقد بدأ رحلته فى ٢٦ يونيو ، قبل ضرب الاسكندرية بحوالى أسبوعين ، وتمكن بالفعل من استمالة هؤلاء العربان لدرجة أنه قرر فى مذكراته بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٨٢ أنه « عندما تتطلب الحاجة ينضم الى لوائى جميع البدو من غزة الى السويس » وأشار الى ما وصل الى علمه من أن عرابى قد أحضر الى قناة السويس ٢٠٠٠ من خيالة بدو النيـــل مؤكدا أنه سيرسل اليهم عشرة آلاف من الطيـاحة والترابين ليطردوهم •

قدم الأستاذ بالمر للكابتن « جيل » أحد ضباط الجيش البريطانى قائمة مكتوبة بخط يده عن أشهر مشايخ العربان بين القناة والأرض المزروعة ،

وذكر منهم اثنين هما مسعود الطحاوى فى الصالحية ومحمد البقلى فى وادى طوميلات باعتبارهما من أصدقائه • وذكر محافظ السويس ـ الذى انضم للخديو ـ أنه يمكن شراء البدوى الواحد بجنيهين أو ثلاثة جنيهات • وذكر بالمر أنه يستطيع شراء خمسين ألف بدوى بخمسة وعشرين ألف جنيه •

على أن التأثير الأكبر على العربان جاء من الخديو ، الذى أغرى سعود الطحاوى بخيانة عرابى ، وكان هو الوحيد ـ كما يقول بلنت ـ « الذى نجح فى خيانته أوثبت عليها » • وقد تناول سعود ثمنا لخيانته يصل الى خمسة آلاف كرون نمساوى • كما أنه كان دائبا على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار الى التل الكبير • ويذكر بلنت الذى قابل مسعودا فيما بعد ، أن لديه ما يشبه الاقرار من الطحاوى بأنه كان جاسوسا للانجليز فى جيش عرابى• وقد أثرت خيانته فى الجيش المصرى لأن عرابى كان قد كلفه بالقيام بدور الاستطلاع للجيش المصرى مما أعطى رجاله ميزة التواجد فى معسكرات الجيش المصرى ومكنهم من نقل أدق المعلومات الى الجيش الانجليزى •

والواقع أن خيانة البدو للجيش المصرى ليست غريبة ، فالبدو كانوا يفتقدون أصلا لأى أحساس بالمواطنة وليس لديهم ـ كما يذكر بلنت ـ الا القليل من الاحساس الدينى • وهم ينظرون الى المصرى والتركى والافرنجى باعتبارهم جميعا أجانب وليس لأحدهم عليهم ولاء » ويعتبرون أنفسهم « خدما للجميع ، بمقدار ما يستفيدون من كل منهم » •

على أن أخطر ما حققه معسكر الخيانة نجاحه فى ضم عدد من ضباط جيش عرابى • وقد قام بالدور الأكبر فى هذا ، الخديو وسلطان باشا ، وكان من أذكى من وكل اليهم هذا العمل عثمان رفعت ياور الخديو الذى استغل ما لديه من معلومات حول عوامل التنافس والحسد بين الضباط ليستميل اليه بعضهم ، مما وجه ضربة مؤثرة للجيش المصرى ـ وسوف نعود الى ذلك بتفصيل أوفى فيما بعد ـ وساعد الخديو فى مهمة ضم الجيش المصرى ، نجاح الضغط الذى مارسته القوى الدولية على الباب العالى واستصدارها اعــلانا بعصيان عرابى •

برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحررا :

بخيانة السراى وحلفائها أصبحت قوى الثورة ممثلة لأكثر العنــاصر تحررا ، واذا كانت أمة « الخيانة » محدودة العدد ، فان أمة « الثورة » كانت تضم الشعب كله تقريبا • لقد تدعم المعسكر الثورى بالعناصر البرجوازية النشطة وخاصة التجار والمزارعين المتوسطين والحرفيين والمثقفين الثوريين •

ومنذ بدت بشائر الانقسام النهائى ، بدأت القوى الثورية محاولتها لتحشد حولها أقساما عريضة من القوى الوطنية التى تنسجم مصلحتها مع استمرار النضال ضد الاستعمار وضد التسلط الفردى • وفى هذا الصدد قام حسن موسى العقاد بمجهود لضم أوسع التجار اليه ، ليعبروا عن موقف موحد يواجهون به المبعوث العثمانى درويش باشا عند زيارته لمصر • وفى محضر استجوابه ، سأله رئيس لجنة التحقيق عن دعوته لبعض التجار للتوجه لطرف درويش باشا فاقر بأنه كان ينظم وفدا لهذا الهدف برئاسة محمود العطار ـ وكان من كبار التجار ـ وأنه تشاور مع العطار فى هذا الأمر فعلا (١٧٨) •

وابان أزمة مايو ، تزايد الجهد الدعائى والتنظيمى للعرابيين • فعقدت مجموعة كبيرة من الاجتماعات فى بعض المنازل تم خلالها الهجوم المباشر على الأجانب والتدخل الأوروبى وأيضا على الخديو ومنها اجتماعات عقدت فى منزل محمد الصدر • ويذكر أحمد رفعت أنه فى احد هذه الاجتماعات القى النديم مقالة مهيجة كذلك القى شاب يدعى مصطفى ماهر (١٧٩) مقالة شنيعة ضد الأورباويين (١٨٠) • وكان البارودى يحضر هذه الاجتماعات وقد ذكر فى محضر استجوابه أن اناسا كثيرين كانوا يلقون المقالات فى هذه الجمعيات امثال أديب اسحق ومحمد عبده واللقانى (١٨١) • وقد تضمنت الخطب التى القيت فى هذه الجمعيات استنفار الأمة للحرب ، ويذكر أحمد رفعت أنه حصل كلام تحريض وتهييج فى الجمعيات مثل : قومى أيتها الأمة المصرية ، فقد فتحت لك أبواب الحرية وزال نفوذ الأورباويين وغير ذلك (١٨٢) • بل وتجاوزت الخطب الهجوم على الأوروبيين لتشمل الجراكسة والأتراك وتدعو الى قتلهم (١٨٣) •

وقام النديم بمجهود لتحشيد الفلاحين حول الثورة ، فجاب مصر كلها خطيبا ونظم حملة دعائية سياسية كبيرة استعان فيها بعدد كبير من الخطباء والعلماء يطوفون القرى والمدن ، ويحرضون الأهالى على الحرب ، وامداد الجيش بالجنود والمؤن والعتاد • وبعد اجتماع الجمعية العمومية خرج مرة ثانية فى جولة يستنهض الهمم للقتال ضد الغزو ، ويزكى نار الحماس فى قلوب الشعب ليدافع عن كرامته وشرفه وعرضه ودينه • يخطب فى المساجد والطرقات وفى الحقول والمجتمعات (١٨٤) •

نجح معسكر الثورة فى استبقاء عدد قليل من العناصر الجركسية الواعية التى ارتبطت بمصر ، وعدد من أعضاء الأسرة المالكة نفسها ، مثل الأميرين عثمان وكامل ابنى الأمير عبد الحليم شقيق اسماعيل اللذين انضما الى الثوار لما بين والدهما والخديو توفيق من تنافس على العرش ، ومثل الأميرة نازلى أرملة الوالى سعيد باشا (١٨٥) •

حددت « أمة الشـورة » موقفها على لسـان عـرابى فى الرد الذى أرسله للخديو على رسالته اليه وفى الـرد رفض عـرابى زعم الخديو بأن الاسطول الانجليزى لايستهدف العدوان . وأكد أن « الحـكومة المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحـق والشرع » . وأن الحرب قـد نشبت « عدوانا من الانجليز على الحكومة التى لم يبـد منها أدنى شىء يستوجب الحرب » وحدد عـرابى فهمه لمعنى زعم الادميرال بأنه عدل عن المحاربة الى المسالمة فقال ان هذا « يعد طلبا للصلح وسعيا وراء تجديد العـلاقات » واشترط لأخذ كلام الادميرال مأخذ الجد أن تسلم المدينة « لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تبرح المراكب ميـاه الاسكندرية » . وأصر على استمرار الاستعدادات العسكرية حتى يتم انسحاب الاسطول « خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهانا جليا على أن التسليم بالوعد من الانجليز لايمكن كمال الثقة به ، وانمـا هو لأجل اشغالنا عن الاستعدادات » . واتهم عرابى الخديو علنا بالخيانة فخاطبه قائلا : « أنـه تحقق عندنا تحيز سموكم الى العدو المحارب لبلادكم بدليل رفضكم العودة الى العاصمة » . وأعلن رفضه لأوامر الخديو « فان كنت يا مولاى حرا فيجب حضوركم الى عاصمة البلاد ، وان كنت أسيرا لدى الانجليز أو متحيزا اليهـم فلا يمكن التسليم بقبول ما يكتبه العدو بلسان سموكم ، أو عن لسان رئيس النظار وزملائه » (١٨٦) . وأكمل عرابى فى خطاب منه الى يعقوب سامى وكيل الحربية تصويره للموقف فأضاف اليه أن الخديو أمر « رئيس مخبـز الاسكندرية بارسال الخبز الى عساكر الانجليز،ومنعه عن العساكر المصريين» . وطلب عرابى أمر انحياز الخديو للأعداء على مجلس « من الذوات والعلماء ومجلس النواب والأعيان » .

وتنفيذا لهذا الطلب تشكلت « الجمعية العمومية » أو مجلس طبقات الأمة واجتمعت اجتماعها الاول فى ١٧ يوليو ، للنظر فى قرار الخديو بوقف الاستعدادات العسكرية ، وعرض عليهم وكيـل وزارة الداخلية الخطابات المتبادلة بين الخديو وعرابى ، كما عرض عليهم أيضا « عرضحال من مخبـز حى القبارى بالاسكندرية الى وزير الحربية يشكو فيـه من صرف الخبـز للعساكر الانجليز ومنعه عن عساكرنا بالاسكندرية » .

تشكلت الجمعية العمومية كما جاء فى البيان الصادر عنها من « أكابر العلماء والرؤساء الروحانيين من الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة الحائزين على الرتبة الثانية فمـا فوقها وأمراء العائلة الخديوية وأكـابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار » فحضر « عدد كبير من كل طبقـة من الطبقـات المذكورة » الذين دعوا باعتبارهم « أعيان البلاد وأصحاب الصـالح المهم فيهـا » (١٨٧) .

وقد حاول العرابيون فى الاجتماع حسم مسألة خيانة الخديو ، فقام الشيخ عليش مناديا بخلع الخديو ، وظاهره عــــدد من الضباط منهم على الروبى ، ولكن بعض العناصر المترددة حالت دون ذلــك ، منهم عبد اللطيف باشا وعكوش باشــا وعلى مبارك باشــا فقام يعقوب سـامى ومحمد عبيد بالرد عليهم وافحامهم (١٨٨)٠وحاول على مبارك أن يموه على المجتمعين ويميع الموقف فقال : ما الذى يمنع من أن يكون كل ما بلغنا من أخبار الاسكندرية كذبا وزورا ٠ وقد رد عليه النديم مذكرا اياه بشهادة ٣٠٠ ألف نسمة من الرجال والنساء والأطفال الذين خرجوا مهاجرين من المدينة واستمر موضحا الموقف (١٨٩) ٠

واحتد الحوار بين عكوش باشــا وبعض الضباط وخاصـة محمـــد عبيد (١٩٠) والغالب أن اجراء مثل عزل الخديو كان من العنف بحيث لـم تبله العناصر المترددة ، وهو ما انعكس على قرارات الجمعية العموميــة فى اجتماعها الاول ٠ ويذكر يعقوب سامى فى شهادته أن المؤتمر عندما انعقد « سألهم وكيل الداخلية عن رأيهم فأجابوا بأنه ما دامت المراكب الانجليزية بالمياه المصرية لابد من الاستمرار على التجهيزات ، أما قول أحمـــد عرابى بانحياز النظار والحضرة الخديوية مع الانجليز ، فهذا يلزم اثباته وتعينت لذلك لجنة » (١٩١) ٠

وانتهى الاجتماع الى اصدار القرارين الآتيين :

- الاستمرار على التجهيزات الحربية ما دامت عساكر الانجليز فى مدينة الاسكندرية ومراكبهم فى مياهها ٠

- يلزم طلب حضور الخديو والنظار الى العاصمة ان كانوا أحرارا ، وتعيين لجنة مؤلفة من مندوبين من طرف المجلس العام ليتوجهوا الى الاسكندرية ويبلغوا سمو الخديو وحضرات النظار قرار المجلس ثم يدعوهم الى العاصمة٠

شكلت اللجنة المكلفة ببحث الموقف فى الاسكندرية من على مبارك باشا وزير الاشغال الأسبق رئيسا ، وعضوية كل من رؤوف باشا حاكم السودان السابق ، وأحمد بك السيوفى من الأعيان ، والشيخ سعيد الشماخى وكيـل دولة مراكش فى مصر ، والشيخ عـــلى نايل، والشيخ أحمـــد كبـــوه من العلماء (١٩٢) ٠

ويذكر على مبارك فى ترجمته لنفسه فى كتابه « الخطط التوفيقية » أنه بذل جهده للوصول الى تسوية تقرب شقة الخلاف والنزاع بين الخـديو والثوار ، وتخرج بالوطن سالما من هذه الفتنة التى لم يكن يعرف متى تنتهى ولا كيف ٠ ويقول أنه قد نجح فى مسعاه وأن الخديو قبل وسـاطته ورضى بمسالمة العرابيين (١٩٢) ٠ فأرسل برقية الى عرابى تتضمن اشـــارة الى

« تشكيل قومسيون ممن تعينونه وتعتمدون عليه من أمراء العسكرية يجتمعون يكون مركبا منا ومن بعض الذوات حتى نؤمل الحصـــول على نتيجة توافق فى محل يصير تعيينه بالاتفاق للمذاكرة فى الأحوال الحاضرة مع قومسيون الجميع وتزيل النازلة عن وطننا العزيز » . وقد رفض عرابى الفكرة لأنه قد « صار عقد مجلس حافل عمومى بمصر من ذوات العسكرية والملكية والعلماء والتجار والاعيان والرؤساء والروحانيين » للنظر فى الأحوال الحـــاضرة واتخاذ التدابير اللازمة لوقاية البلاد وقرر استمرار التجهيزات الحربية » . وأضاف عرابى فى رده مذكرا على مبارك ومن معه بأنهم قد « أرسلوا لمأمورية مخصوصة ومحدودة » (١٩٤) . والرد الذى جابه به عرابى مشروع علىمبارك للصلح ينطلق من ضرورة استمرار المقاومة . وهو ما كان الخديو قد رفضه باعلان انضمامه للقوى الغازية . ولعل عرابى قد رفض المشروع أيضا لأنه من الناحية الموضوعية فان على مبارك ـ كما يذكر بيوفس ـ « كان يميل الى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابى قبول مطالب الدولتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ واخلاء معسكر كفـــر الدوار » (١٩٥) . وهو حـــل استسلامى محض .

والأرجح أن موافقة الخديو على التفاوض مع العرابيين لم تكن أكثر من مناورة ، لاستدراج عرابى الى حيث يتمكن منه ، أو لاغرائه بتصفية قوته العسكرية بنفسه ، وأدى رفض عرابى لهذه الوساطة لصدور قرار من الخديو بعزله عن منصبه ، وهو القرار الذى اتخذ قبل ذلك بأيام ، ولم يعلن الا فى ٢٠ يوليو مصحوبا بحملة دعائية هائلة ضد عرابى .

وعلى هذا عادت «الجمعية العمومية» للانعقاد بعد أن تبين أن المترددين لم يكونوا على صواب ، عندما حاولوا الاتصال بالخـــديو ودعوته للانضمام لجيش بلاده ، وقد عقد الاجتماع الثانى فى ٢٣ يوليو ١٨٨٢ وحضره ٢٦٠ من ممثلى طبقات الأمة ، أغلبيتهم ـ كما أشرنا فى الفصـــل السابق ـ من العناصر البرجوازية صاحبة المصلحة فى استمرار مقاومة الغزو . وكـــان سبب عقدها هو قرار الخديو بعزل عرابى عن منصبه كوزير للحربيـــة ، وتعيين عمر لطفى مكانه . ويقول يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى أنـــه لمـا حضـر التلغراف بعزل عـــرابى تلى بالمجلس العرفى ـ مجلس وزراء الحرب ـ ورأى المجلس أنه من المستحيل تنفيذه ، وقر الرأى على الدعوة الى انعقاد الجمعية العمومية (١٩٦) .

اجتمعت الجمعية وتليت عليها الأوامر الصادرة من الخديو ، والمنشورات التى أصدرها عرابى ، وقد قام بتلاوة هذه الاوراق الشيخ محمد عبده . ثم خطب على الروبى خطابا طويلا موضحا رأى العرابيين فيما حدث ، ولخص هو بنفسه ما قاله فى هذا الاجتماع ، فذكر أنه قال للحاضرين « الآن تحقق ـــا أن مسألة حزب عرابى وحزب الخديو كانت دسائس فقط ، والمقصود

هو ايقاع فشل لاجل استيلاء الانكليز على البلاد ، والحال من هذه الافادات أن الخديو ليس له حزب مخصوص وكذلك عـــرابى ، وأن الانكليز من مدة يودون الاستيلاء على مصر » (١٩٧) • ثم حرض على الروبى الحاضرين على الموافقة على قرار بتوقيف أوامر الخديو أى خلعه (١٩٨) • وهاجم الروبى ، سلطان باشا والانجليز وشرح ما ارتكبوه من جرائم وفظائع فى الاسكندرية ، وقال أنه لا يصح عزل عرابى بل يلزم الاستمرار على المحاربة (١٩٩) • وقد ركز الروبى فى هذا الخطاب بشدة على القتال ، وأكد أن انحياز الخديو الى الانكليز مسألة لم يعد فيها شك (٢٠٠) •

ثم تليت صورة استفتاء موجه للعلماء حول موقف الخديو ، وتلى ردهم عله ، وتقول صورة الاستفتاء الذى ضبط بمنزل عرابى عقب هزيمة الثورة:

« ما القول فى حاكم مولى من طرف سلطان المسلمين على أن يعدل فى الناس ، ويقضى بأحكام الله ، فنقض العهد وأحدث الفقر بين المسلمين وشق عصاهم ثم انتهى به الأمر الى أن اختار ولاية غير المؤمنين ، وطلب من الأمـم الخارجة عن الدين القويم أن ينفذوا قوتهم فى بلاد حكومته الاسلامية وحمل رعاياه على أن يدينوا ويخضعوا لتلك القوة الاجنبية ، ولمـا دعاه المؤمنون للرجوع عن ذلك أبى وامتنع وأصر على الخروج عن طاعة السلطان والمروق من الشريعة ، فهل يجوز شرعا أن يبقى هذا الحاكم حاكما حتى يمكن قـوة الأجانب من السلطة فى البلاد الاسلامية ، أو يتعين فى هـــذه الحالة عزله واقامة بدل له يحافظ على الشرع ويدافع عنه • أفيدوا بالجواب » (٢٠١) •

وقد رد على هذا الاستفتاء ــ بفتوى شرعية ــ كل من الشيخ محمـــد عليش شيخ الأزهر والشيخ حسن العدوى والشيخ الخلفاوى وعدد آخر من العلماء بأن « الخديو توفيق قـد مرق من الدين مروق السهم من الرمية لخيانته لدينه ووطنه وانحيازه لعدو لبلاده » (٢٠٢) • وقام يعقوب سامى وكيـــل وزارة الحربية ورئيس المجلس العرفى فطلب من الجمعية العمومية أن « ترى رأيها فى أوامر الخديو التى تصدر الى من جنابه وكذلك ما يصـــدر من حضرات نظارة المقيمين معه ، هـل يلزمنى قبولها وتنفذها أم لا ؟ » • وتناقش المجتمعون فى الموقف العسكرى ككل فى ضوء مناقشتهم لمسألة عزل عرابى ، ثم أصدروا ثلاثة قرارات :

● رفض قرار الخديو بعزل عرابى عن منصبه وتثبيته فى هـــذا المنصب « لأن وقوف عرابى باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشـــا المشار اليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداومة على قيادة العساكر ومتبعـا فى أوامره التى تتعلق بالعسكرية وعدم انفصاله عن تلك الوظيفة •

● توقيف الخديو أو عزله هو ومجلس الوزراء الموجود معـــه فى الاسكندرية وعدم تنفيذ أوامرهم « حيث أن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف » •

● عرض القرارات السابقة على الاعتاب العالية الشاهانية (أى على السلطان العثمانى) بواسطة وكلاء النظارات .

وبهذه القرارات استكملت القوى الثورية شرعيتها الخاصة . والمعارك دائرة بين الجيش البريطانى والجيش المصرى ، وكانت أوسع الجماهير الشعبية قد التفت حول قيادة عرابى تساهم فى المعركة وتبذل لها الجهد .

فما هو البرنامج الذى وضعته قيادة الثورة العرابية لمرحلة الحرب ؟

الحقيقة أننا اذا تابعنا حوادث المرحلة التى تبدأ بأزمة المؤامرة الجركسية وتنتهى بسقوط القاهرة ، باعتبارها المرحلة التى استقطبت خلالها قيادة عرابى أكثر العناصر ثورية وتحررا ، سنلاحظ أن برنامجها السياسى غير محدد تماما ، صحيح أن هناك كثيرا من الشعارات والاجراءات العملية والخطب التى تصوغ بعض الاتجاهات لاتنسجم فى كل واحد ، ولا تخلو من التشوش ، فهناك كثير من الأقوال المتناقضة وهناك مسافة بين الفعل والقول ، وبين الانفعال والاجراء ، ولكن ذلك سمة عامة لقيادات البرجوازية المصرية التى لم تخل من قدر من « الديماجوجية » بتفاوت كثرة وقلة .

ومع ذلك فان هناك بعض النقاط البرنامجية الهامة يمكن التوصل اليها . وأهم مصدر لهذه النقاط خطاب أملاه عرابى على لويس صابونجى سكرتير بلنت فى ٣ يوليو ١٨٨٢ . وقال لويس صابونجى فى مرفق منه لهذا الخطاب أن عرابى «أملاه الخطاب باللغة العربية بحضور عبد العال حلمى، ومحمود فهمى ، وكثير من الباشوات والضباط ، وطلب منه أن يترجمه الى الانكليزية، ويرسله الى بلنت لكى يقدمه باسم عرابى الى جلادستون ، كما خوله أن يخبر بلنت بأنه بعد أن يقدم هذا الخطاب لجلادستون فمن حقه أن ينشره اذا أراد » (٢٠٣) . وقد حدثت مشكلة بعد ذلك حول الخطاب اذ نشره بلنت فى الصحف ـ ويقول بلنت « أن الخطاب لم يكن موقعا عليه بامضاء عرابى وكان مكتوبا باللغة الانجليزية ولذلك أنكره عرابى وقت المحاكمة ، عندما اتهم بأنه كاتب مستر جلادستون » واتهم الأعداء والمنافسون بلنت بتزوير الخطاب (٢٠٤) . ومع أن هذا يضعف من قيمة الخطاب كمستند تاريخى لاحتمال أن يكون بلنت هو صاحبه ، خاصة ونحن لانجد أى اشارة له فى مذكرات عرابى الا أن محاضر المحاكمات وخطب الثوار تتضمن الكثير من الأقوال والافكار التى صدرت عن عرابى أثناء المعركة ، وتبلور الطريقة التى يفكر بها - وهى مصدر آخر هام من مصادرنا فى تحديد البرنامج الذى دخلت به قيادة عرابى الحرب .

وعلى هذا فاننا نصور هذا البرنامج على النحو التالى :

● الاصرار على مقاومة الغزو الاجنبى أوربيا كان أو تركيا مهما كانت التضحيات ، وهو ما أكده عرابى فى خطابه الى جلادستون ، اذ ذكر له أنه سيستمر على المقاومة الى أى حد يتطلبه الأمر حتى لو عطلت جميع الطرق والمواصلات . كما أكد لسليمان أباظة أكثر من مرة « أنه لايسلم البلاد أبداء بل يحارب الى آخر درجة حتى لايبقى أحد من الأهالى (٢٠٥) . وأكد الضباط الثوريون دائما ثقتهم فى قدرة الجندى المصرى القتالية . وقد دافع طلبه عصمت فى حوار مع بعض من شككوا فى قدرة الجنود المصريين عن شجاعة الجندى المصرى وقوة احتماله وأشار الى أن الأعداء أنفسهم يمتدحون الجندى المصرى (٢٠٦) . وقد عبر عرابى فى حديث له فى يونيو ١٨٨٢ عن موقف الاصرار على المقاومة فقال « فليرسلوا لنا جيوشا أوربية أو هندية أو تركية فانى ما دمت وبى رمق سأدافع عن بلادى ، وعندما نموت جميعا يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهى خراب وحسبنا فخر الدفاع عن الوطن » (٢٠٧) .

أما الموقف من تركيا ــ الذى سنتناوله بتفصيل أوفى فيما بعد ــ فانه كان ينسجم بشكل عام مع الموقف من القوى الأجنبية عموما .

● انه فى حالة الغزو ، فان المصريين ــ كما قال عرابى فى رسالته لجلادستون ــ سيصبحون أحرارا من قيود جميع المعاهدات والعقود والاتفاقات ، وأن المراقبة الثنائية والديون العمومية ستلغيان ، كما أن أموال الأجانب ستصادر . وهو ما عبر عنه عرابى صراحة فى مقابلة له مع صابونجى فى ١٤ يونيو ١٨٨٢ اذ قال له « بمجرد اطلاق رصاصة واحدة علينا ، فان الأوربيين سوف يفقدون كل قروضهم ، وأن ثمانين مليونا هى الدين العام و ٢٠ مليونا هى ديون الفلاحين من البنوك ، كل هذا سوف يصادر لأن العدوان علينا سوف يجعلنا فى حل من الدفع (٢٠٨) .

● ان مصر رغم هذا لاتزال قابلة بل راغبة فى أن تتفق مع انجلترا وأن تصادقها أشد الصداقة وأن تحافظ على مصالحها وتؤمن طريقها الى الهند وأن تكون حليفتها على شريطة ألا تخرج عن حدودها (٢٠٩) .

● يخضع التحالف مع تركيا لشرطين الاول : عدم قبول التدخل العسكرى التركى ، والثانى عدم تصفية الوضع الثورى . وهناك وثيقة هامة بالنسبة للشرط الثانى عبارة عن رسالة مؤرخة فى ٥ يوليو ١٨٨٢ ومرسلة الى عثمان باشا فوزى من الآستانة وفيها يقول مرسلها « أنه قد خطر على مولانا السلطان أمر كدره ، وهى تلك الاجابة التى أجابها عرابى باشا لجلالته بأنه لا يهمه اذا كان يصير تولية ابن توفيق باشا أو حليم باشا عوضا عن الخديو ، اذ أن غاية قصده هو تثبيت وتأييد الأمور والأعمال التى صار احداثها » ــ والمقصود بها طبعا الاجراءات الثورية ــ ويتضمن الخطاب ــ وهو غالبا من سكرتير حليم باشا ــ تأكيدا بأن الأمور التى صار احداثها

سيصير حفظها وتأييدها من جانب حليم باشا ، الذى وعـد بأن يحفظهـا ويؤيدهم ويهتم ويشتغل بها بالاتحاد معهم » (٢١٠) ٠

أما بالنسبة للأوضاع الداخلية فان قيادة الثورة رفعت عـددا من الشعارات واتخذت بعض الاجراءات التى تعتبر جزءا من برنامج هذه المرحلة من مراحل الثورة وقد تضمن النقاط التالية :

● مصادرة أموال الهاربين والخونة وتصفيتهم : ففى حوار جرى بين عرابى ومحمود الفلكى حول موقف أحد الخونة قال عرابى انه عند ضرب أول مدفع على الاسكندرية يجب قتل هذا الرجل وأمثالـه « وذكر أن هناك عـددا يصل الى خمسين أو ستين نفرا يجب قتلهم » (٢١١) ٠ وذكر البارودى أن النية كانت متجهة الى أن يخرج من البلاد أثناء الحرب هاربا لا يسمح له بالعودة اليها بل تنهب أمواله وتحرق أملاكه (٢١٢) ٠

وتقرر وضع هذا الشعار محل التطبيق ، فقد عثر على جزء من تلغراف أرسله عرابى الى يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى يقول فيه « ٠٠٠ الرأى الذى يستقر عليه يصدر به القرار اللازم بحيث يكون عاما شاملا لمن سبق انحيازهم للعدو والذين سوء طويتهم توجبهم للانحيـاز فى المستقبل والذين تركوا أموالهم وأوطانهم فرارا من مقابلة العدو » ٠ وقد فسر يعقوب هذا الجزء من البرقية بأن « عرابى كان يريد عقد المجلس العـرفى ليستصدر قرارا بمصادرة أموال أنواع الاشخاص المذكورة فيه » (٢١٣) ٠

● ورفع المتطرفون واليعاقبة والراديكاليون ، شعارات أكثر جذرية. فيذكر كرومر أنه « حدث فى مدينة الزقازيق أن ضابطا من ضباط الجيش مر على الفلاحين فى حقولهم وأبلغهم أن الأطيان المملوكة لأصـحاب الأراضى هى ملك حلال لهم فى الواقع » (٢١٤) ٠ كما جرت بعض الاجراءات الفردية العنيفة على مشارف الحرب فقد ذكر كاترايت Cartrayt نائب القنصل الانجليزى فى برقيـة له من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ يوليـو ١٨٨٢ لوزير خارجيته أن الفلاحين يهاجمون الأجانب وينتزعون منهم الكمبيالات التى تثبت ما عليهم من ديون ٠ وذكر أن خبرا رسميا ورد من الحكومة يقول ان هناك فى ناحية بنها قتيلا يونانيا وأن الباعث على قتله تمنعه من اعطاء الفلاحين سنداتهم التى له بمقتضاها دين عليهم واجب الأداء » (٢١٥) ٠ ويذكر سليم النقاش أن الضرائب التى فرضها المجلس العرفى على الارض الزراعية وفاء بنفقات الحرب قد أحيل تحميلها على المشايخ ، وأنهم كانوا يستأدون الجراكسة ضرائب أكثر من المقرر عليهم ، ذاكرين لهم « أن هذه أطيان القطر ونحن أبناء الوطن ولا يحق لغيرنا أن ينتفع بها ٠ أتيتمونا فقراء لا تملكون أرضـا ولا

فلما فصرتم الآن أصحاب أراضى وأملاك تحرموننا من خيرها » • ويذكر أيضا أن الفلاحين كانوا يعمدون الى الأرض ويقتسمونها قائلين « هذه القطعة لك وهذه لى • ويقولون لصاحبها أخرج من البلاد كما جئتها » (٢١٦) • ويذكر بلنت أن « الفلاحين الذين كانت الديون قد استغرقتهم ، وخاصة ديون المرابين اليونانيين توهموا أن الحرب تخلصهم من هذه الديون فكان هذا من أسباب حماستهم » (٢١٧) •

وتبدو هذه النقاط البرنامجية ذات ملامح متقدمة ، بمقياس العصر الذى صدرت عنه ، والظروف الخاصة للقيادة البرجوازية التى عبر هذا البرنامج عنها ، ولقد كانت هذه النقاط كفيلة ، فيما لو استكملت أن تعكس برنامجا فلاحيا حقيقيا فى الاطار البرجوازى ـ ينجح فى تجميع أقنان الأرض وفقراء الفلاحين والملاك والصغار والتجار وكل القوى الوطنية بصورة أفضل مما حدث • توصلا الى نتيجة هامة ، هى صد الغزو الاستعمارى وتصفية آثاره •

والخط العام للبرنامج سليم لكن التفصيلات المكونة له لاتؤدى الى تحقيقه فيما ترى • ذلك أن هذا الخط العام يتبلور فى شعار : ان الانتصار فى المعركة لايعنى قهر الغزو العسكرى فحسب ، ولكن التصفية الكاملة لآثار الاحتلال السلمى الذى تم قبل ذلك بسنوات • وهو مايتمثل فى التهديد بالغاء الديون وتصفية المراقبة الثنائية ومصادرتها أموال الأجانب •• الخ •

وثمة مجموعة من التحفظات نقف أمامها ، وبدونها ، لا يمكن تقييم هذا البرنامج الذى يشتجر حوله الخلاف :

● أول هذه التحفظات أن هناك دائما فارقا بين «الأقوال» و«الأفعال» سنلاحظه كظاهرة متكررة من ظواهر نمو البرجوازية المصرية وهو واضح فى هذه المرحلة من مراحل محاولتها لتحقيق ثورتها • فتهديد عرابى لجلادستون بأنه سيصادر أموال الأجانب والديون العمومية وحتى الشخصية ، ظل مجرد تهديد كلامى وشفهى ، وبدأ الغزو وانتهى دون أن يصدر أى قرار بهذا المعنى ، اذ ظلت قيادة عرابى حتى آخر لحظة تتصور أن مؤتمر الآستانة، سيحول دون الغزو ، وبالتالى ترددت فى اتخاذ أى اجراء يثير الدول • بل ان محاولة عرابى لاستصدار قرار من المجلس العرفى بمصادرة أموال الهاربين والخونة من الجراكسة والمصريين لم تؤت ثمارها • وبالطبع فان هناك أسبابا ومبررات متعددة لذلك ، منها عدم الانسجام الكامل بين قيادة الثورة وظهور عدد من المترددين فضلا عن ضعف حزب الثورة نفسه وتشوش فكره السياسى وتهرؤ بنيته التنظيمية ، بل ان خطة عرابى التى أعلنها بشأن الخونة ، لم تنفذ هى الأخرى وظلت مجرد حبر على ورق ، أو أقوال انفعالية رغم خطورة

ذلك على الموقف العسكرى وعلى أمن الجيش المصرى ، وهو ما لامته عليه عناصر لا يمكن اعتبارها متطرفة ، مثل الأمير كامل الذى لام – فى حديث مع بلنت – عرابى لتهاونه مع الخونة رغم ثبوت خيانة بعضهم (٢١٨) . وكان من رأيه أن عرابى « لو ضرب بالرصاص أو شنق ستة أشخاص فى أدوار الحرب الأولى لسار كل شىء سيرا حسنا » (٢١٩) .

● ومن ناحية أخرى فان البرنامج يتفقد الى التكامل ، بمعنى أنه لايقدم ولا يعد بتحقيق أهداف ومطالب كل الطبقات الشعبية ضمانا لتحشيدها وضمها الى الثورة ، وبالذات فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ، والتصور الذى يرى أن فى هذا البرنامج أو فى أى برنامج آخر من برامج هذه المرحلة استجابة لمطالب هاتين الفئتين تصور شديد التفاؤل . ولا نستطيع طبعا أن ننكر أنه من الناحية السياسية فان تصفية الاحتلال وتسييد المناخ الديمقراطى – وهى الشعارات المعلنة – تتضمن تحقيقا لمصلحة هذه الفئات . كذلك فان الغاء الديون العامة والشخصية يزيح عن كاهل الانتاج القومى – وكان معظمه زراعيا – عبء هذه الديون ، ويوقف الاستنزاف الاستعمارى لفائض الانتاج القومى مما يتيح الفرصة لأوضاع أكثر انسانية ، ولخدمات عامة واجتماعية فى التعليم والصحة والأمن وغيرها ، تستفيد منها هذه الفئات . ولكن الغاء الديون لم يكن يحقق مصلحة مباشرة للعمال الزراعيين ولفقراء الفلاحين ذلك أن الديون كانت تقدم أصلا بضمان الملكية العقارية ، والعمال الذين يبيعون قوة عملهم لايحوزون أرضا يقترضون بضمانها ، كما أن ملكية فقراء الفلاحين كانت من الضآلة بحيث لاتغرى البنوك أصلا بالاقراض بضمانها . ولا نظنها كانت تغرى المرابين اليونانيين المتجولين فى القرى بذلك، ان مصدرى الاقراض ، البنوك والمرابون الجوالون ، كان أولهما يتعامل مع كبار الملاك والملاك المتوسطين . بينما كان التعامل الأكبر للمرابين اليونانيين مع الملاك الصغار وربما بصورة أقل مع عناصر محدودة من فقراء الفلاحين. وعلى أى الأحوال فان البرنامج لم يحدد موقفا من المرابين المتجولين ولكنه أعلن الغاء الديون العامة – التى اقترضتها الدولة – والديون التى اقترضها الأفراد من البنوك . بينما كان الغاء ديون المرابين المتجولين مطلبا رفعه الفلاحون ونفذ فى حالة واحدة اعتبرها الدكتور رفعت السعيد مظهرا من مظاهر استخدام الفلاحين ، للعنف الثورى لأول مرة فى تاريخ مصر ضد الأعداء الطبقيين .

والحادثة المذكورة حادثة فردية حدثت فى بنها اذ قتل أحد الفلاحين مرابيا يونانيا فى محاولة لاسترداد كمبيالات الديون التى يحوزها ضده . وقد وردت فى برقية أرسلها (كارترايت) الى جرانفيل نقلا عن برقية وردت للاسكندرية تتضمن تفصيل الحادث . وقد هاجم عرابى برقيات كارترايت وقال

« أنه لم يكن يرسل من الاسكندرية كتابا ولا يبعث برسالة برقية الى الآستانة أو الى لوندره ــ يقصد لندن ــ من غير أن يملأها بأخبار كاذبة مجسما حالتى الخوف والاضطراب فى البلاد المصرية وغيرها من الترهات التى يعلم الله مبلغ نصيبها من الصدق » (٢٢٠) • وعد من بين تلك البرقيات الكاذبة قصة قتل اليونانى ورواها بصيغة التضعيف • وقد ضخمت الدعاية البريطانية هذه الحادثة فذكر كرومر أنه « فى ٢٦ يونيو قتل المسلمون المتعصبون عشرة يونانيين وثلاثة يهود فى بنها » (٢٢١) • ونحن نفرض أن الحادثة قد حدثت ولكنها تظل فى اطار احتمالات ثلاثة ، فهى لاتعبر بالدقة عن موقف من فقراء الفلاحين ضد المرابين كما أنها بفرض تعبيرها مجرد حالة فردية لايمكن القياس عليها ، وبفرض أنها حالة جماعية ولفقراء الفلاحين فانها لاتعبر عن فكر قيادة الثورة ، ولكنها انتفاضة عفوية أدانها عرابى فى مذكراته وكذبها • وهى من نوع تحركات الفلاحين العفوية العنيفة التى حدثت وقائع مشابهة لها فى ثورة فى أسيوط والمنيا وزفتى ابن ثورة ١٩١٩ ، ولا يمكن اعتبارها تعبيرا عن اقتحام فكر فقراء الفلاحين للثورة كما ذهب الدكتور رفعت السعيد• ونفس المسألة فيما يتعلق بفرض ضريبة مرتفعة للمجهود الحربى على الملاك الجراكسة ، ومن استيلاء بعضهم على الأرض • وهو مايمكن تصديقه ــ رغم أنه قد خضع لمبالغات شديدة بعد اجهاض الثورةــولكنه فى ظننا يعبر فى الغالب عن التناقض بين الملاك الزراعيين المصريين وبين الملاك الجراكسة ويظل فى اطار الحركة النشطة البرجوازية المصرية الزراعية بمختلف شرائحها وبالذات الملاك المتوسطون •

وعلى أى الأحوال فما نريد التركيز عليه هو أنه حتى بافتراض أن هذه التحركات قد قامت بها عناصر من فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ، فهى تحركات عفوية تعكس النقص الذى لم تلتفت اليه البرجوازية ، وهو البرنامج الفلاحى الذى غاب طوال مسيرة الثورة ، والذى نعتبره السبب الرئيسى لاجهاضها • وهو العجز عن صياغة برنامج يكفل تحشيد وتنظيم جماهير الفلاحين ــ وخاصة فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ــ حولها ، رغم أن هؤلاء قد أسقطوا عليها كل أحلامهم وكل رغبتهم فى التخلص من واقع حياتهم السيء • وهذه ظاهرة غير منقطعة من ظواهر تاريخ البرجوازية المصرية • والواقع نأ هذا العجز وليد طبيعة خاصة لهذه البرجوازية نشأت عن ضعفها وولادتها مأزومة ، ومواجهتها لبرجوازية أوربية تتشكل فى تركيب احتكارى توسعى ، وتكونها من فائض زراعى ، واعتمادها على تكوينات بيروقراطية وفكر تلفيقى • وفضلا عن عجزها عن صياغة البرنامج الفلاحى، فانها كانت خائفة من اقتحام الجماهير للثورة حرصا على حق الملكية المقدس وحماية له • ومثل هذه الحوادث الفردية نجدها فى النماذج الكلاسيكية للثورة البرجوازية التقليدية ، كعمليات حرق عقود الملكية ونهب القصور وهرب الاقطاعيين فى الثورة الفرنسية •

والأرجح أن عرابى ، وبعض زعماء الثورة ، قد تأثروا بأفكار اليعاقبة، وخاصة فى اقتراحه بمصادرة أموال الهاربين من المصريين وأموال الخونة ، بيد أن هذه الأفكار – بصرف النظر عن عدم تطبيقها – لم تكن تتضمن – لا عند اليعاقبة ولاعند عرابى – المساس بحق الملكية فهى عند هؤلاء مجرد التوسع فى الملكية وليس الغاءها ، أما عرابى فلا نجد مفهوما واحدا فى فكره يمكن حتى ادراجه فى قائمة « اليعاقبة » اللهم الا تطرفه فى العداء للاستعمار وفكره الديمقراطى ٠

● والواقع أن الافتقار الى برنامج فلاحى محدد ، يستجيب لمطالب الفلاحين التى تنسجم مع اعتبارات الجبهة الوطنية المتحدة كان أخطر مما نظن على مسار الثورة ، فمن ناحية ، فان ظروف الثورة نفسها لم تكن تحتمل اثارة خوف الاعيان والملاك وارعابهم ، فهذا تطرف لا مبرر له فى ظروف تتطلب وحدة وطنية جبهوية لمواجهة الغزو والاستعمار والخيانة ، ومما لاشك فيه أن الدعاية الاستعمارية كانت تركز بالفعل على بعض الحوادث الفردية لارعاب الذين يهمهم حق الملكية ودفعهم للعداء للثورة وربما افتقدنا العديد من الوثائق التى تدل على هذا ، ولكن ما نشر فى الصحف بعد هزيمة الثورة، حول الثوار الهاربين من كومون باريس وحول موقف الثوار من حق التملك ، ينبىء بأن هذه كانت مواضعات الدعاية الاستعمارية الهادفة الى تخذيل العناصر المالكة عن الجبهة واخراجها منها ٠ ولا يعنى هذا أن يظل فقراء الفلاحين على حالهم بل ان مطالب متعددة كان يمكن صياغتها فتضمن تحشيدهم – فى الاطار البرجوازى – مثل توزيع أراضى الهاربين والخونة والقضاء تماما على السخرة ، ووضع شروط معقولة لايجار الاراضى الزراعية وتدعيم الخدمات التعليمية والصحية وتسديد أجر العامل الزراعى ٠٠ الخ ٠

ومن الناحية الأخرى فان افتقاد قيادة الثورة لهذا البرنامج قد دفعها الى الاعتماد على نوازع أخرى للاثارة الشعبية والجماهيرية وبالذات النوازع الدينية ، واستخدام هذه النوازع كما سبق أن أشرنا خطر شديد ٠ فهى سلاح ذو حدين ومن الممكن أن يكرس أوضاعا تضر الثورة نفسها ، وهو ما حدث عندما أعلن السلطان عصيان عرابى ففقدت قيادته الهالة التى كانت تأخذها بوصفها منتصرة لدين الله ، وكان عاملا هاما فى تخذيل قوى الثورة عن الاستمرار فى مقاومة الغزو ٠ كما أن هذه الاثارة الدينية تقلقل جذور الاتجاهات العلمانية ٠

● ويرتبط التحفظ الأخير بتحديد العلاقة مع القوى الاستعمارية ، ومدى فهم قيادة الثورة لها ٠ وهو ما يتضح فى الفقرة التى أعلن فيها عرابى لجلادستون رغبته فى مصادقة انجلترا وتامين طريقها الى الهند ، والمحافظة على مصالحها ، وأن تكون حليفتها على شرط ألا تخرج عن حدودها٠

والموقف العملى لهذا يتمثل فيما يذكره بلنت من أن عرابى « كانت لديه ـ حتى بعد بدء الغزو ـ بقية من الثقة فى جلادستون وكان يعتقد أن الانجليز يحبون الحرية وأنهم سينصرونها اذا عرفوا الحقيقة وأدركوا أن المصريين ثابتون على وطنيتهم » (٢٢٢) ٠

وهو ما يكشف ـ مع قرائن أخرى سبق أن أشرنا اليها ـ أن البرجوازية المصرية كانت تسعى لحل المشكلة الوطنية فى اطار المعسكر الاستعمارى ٠ والضمانات التى يقدمها عرابى لجلادستون شبيهة بتلك التى قدمها سعد زغلول لرنجالند ونجت فى مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الشهيرة ٠ كما أنها تتسم بطابع المساومة الذى غلب على البرجوازية المصرية فهو يهدد بنقاط البرنامج الأولى : الغاء الديون ومصادرة أموال الاجانب والغاء الرقابة ، ويبدى استعداده ـ فى النقاط التالية ـ للمحالفة والحفاظ على المصالح الانجلزية ومنها طبعا الديون ٠

والجانب الآخر لهذا السعى لحل المشكلة الوطنية فى اطار المعسكر الاستعمارى هو الاعتماد المبالغ فيه على التناقضات داخل هذا المعسكر وباعتبارها عاملا حاسما ٠ وهو ما تمثل فى تصور الثوار أن الدول الأوربية ستمنع انجلترا من تحقيق الغزو ٠ وان فرنسا بالذات ستقوم بهذا الدور ، والآمات التى عقدت على مؤتمر الآستانة وعاقت الاستعداد الفعلى للحرب ، وهى فكرة رسخت فى عقل البرجوازية المصرية وكانت وراء حركة مصطفى كامل ومحمد فريد والمرحلة الأولى من ثورة ١٩١٩ ، ورسخت أيضا فى عقل مفكرى البرجوازية ومنظريها حتى أن كل تحليلاتهم للثورة العرابية لاتخلو من الادانة المستمرة لفرنسا لعدم تدخلها وصحيح أن التناقضات بين أطراف المعسكر الاستعمارى هى جزء من العوامل التى يمكن الاعتماد عليها ٠ ولكن أدنى درجات الاعتماد ، فهى تناقضات ثانوية ومؤقتة فى الأساس ٠ أما اذا عملت هذه التناقضات على تخدير القوى الثورية وتعطيل مبادرتها فان هذا لايمكن تفسيره الا بأن هذه القوى لاتسعى لحل المسألة الوطنية الا فى اطار المعسكر الاستعمارى ٠

ان البديل الوحيد لذلك كان تجنيد الجماهير وتنظيمها وهو ما لم يكن يمكن أن يتم دون برنامج فلاحى كجزء من برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية وهو ما لم يحدث فى أى يوم من أيام البرجوازية المصرية ٠

التحالف المصرى العثمانى :

سعت كل من القوتين المتصارعتين فى مصر للحصول على « شرعية » شكلية لوجودها بالاتصال بالباب العالى ، ومحاولة ابراز استخدام اسمه دعائيا ، كوسيلة لاكتساب الشرعية ٠

ومع أن موقف الباب العالى قد اتسم بالتردد كما أنه لم تكن له قوة فعلية حقيقية ومؤثرة فان السلطان الدينى للخليفة كان ذا تأثير بالغ على الحوادث وهو ما دفع كلا من القوتين للتنافس فى الحصول على مباركته لموقفه على تأييده لموقفها .

وطبيعة الاتصالات التى تمت خلال هذه المرحلة بين الثوار وتركيا تعطى صورة واضحة لطبيعة التحديات التى كان على القوى الثورية أن تواجهها ، كما تحدد بشكل ما مفهوم هذه القوى للاستقلال المصرى وحدود هذا الاستقلال . ومن المنطقى والقوى الثورية تواجه بضغط عالمى وباتجاه للغزو ، أن تسعى للتحالف مع القوى التى تدعم موقفها ويمكن أن تواجه معها الغزو حربيا أو سياسيا . بيد أن هذا التعاون قد أخذ أشكالا متعددة ومر فى منحنيات متعرجة . وينبغى هنا أن نفرق بين أمرين الاول تصور السلطان لهذا التحالف وهدفه منه ، والثانى تصور الثوار له . فمن الطبيعى أن كل قوتين متحالفتين تسعيان كل على حده لاستخدام هذا التحالف لصالحها الخاص، وهو تصور لايلزم الطرف الآخر طالما لم يعلن موافقته عليه . وقد سبق أن أشرنا فى الفصل الأول لتصور السلطان لهذا التحالف ، وهو تصور كان قائما فى الأساس على المحافظة على حقوقه فى مصر ولعل هدفه الخبىء ، كان استخدام القوى الوطنية لمنع التدخل الأوربى فى مصر ، ثم التفرغ بعد ذلك لقهر هذه القوى توصلا لاسترداد سيطرته الكاملة ، واستهدف الثوار من تحالفهم معه .. جهة الخديو والتدخل الأوربى بينما كانت التبعية لتركيا بالنسبة لهم مشروطة بالحفاظ على استقلال مصر الداخلى من ناحية ، والتخطيط لنسف هذه العلاقة فى المدى البعيد .

وقد تم الاتصال مع الباب العالى مبكرا ، وبدأ عقب ثورة ٩ سبتمبر مباشرة ، حين أرسل السلطان البعثة التركية الأولى برئاسة على نظامى باشا استجابة لطلبات جماعية قدمتها العناصر الثائرة فى الجيش . وقد ذكر محمود سامى البارودى فى محضر التحقيق معه « ان حضور على نظامى باشا وفؤاد بك كان بناء على محضر أرسل من أناس كثيرين لا أعرف عددهم وانما أعرف منهم أحمد عرابى وأحمد عبد الغفار وعبد العال ولم أعلم بما اشتمل عليه ذلك المحضر » (٢٢٣) . كما ذكر أيضا أنه عند وصول الوفد العثمانى الأول فان رؤساء العسكرية حرروا محضرا آخر من عموم الضباط والعساكر بالتشكى وكان غرضهم تقديمه لنظامى باشا . ويقول أنه اجتمع بالضباط وحثهم على عدم تقديمه وحلفهم بعدم اجراء شىء من هذا القبيل فيما بعد (٢٢٤) .

ثم كان الاتصال الثانى سريا وقد تم بين عرابى وأحمد راتب باشا ياور السلطان عندما التقيا صدفة – يبدو أنها كانت مرتبة – فى قطار

السويس . وخلال هذا اللقاء شرح عرابى موقفه لياور السلطان طالبا ابلاغه له . ثم جرت بينهما مكاتبات فأرسل أحمد راتب باشا رسالة الى عرابى الذى تلقى رسالة أخرى من الشيخ محمد ظافر سكرتير السلطان . وقد كتب الخطابان بناء على أمر السلطان الشخصى (٢٢٥) . ويتضمنان وجهة نظره فى الوضع بمصر . وطلب أحمد راتب من عرابى « أن يرسل الى أعتاب جلالة السلطان خفية دون أن يعلم أحد ضابطا من الواقفين على الحقائق فى مصر ، ممن يثق بهم ،لكى يخبر جلالته عن حقائق الأحوال بتفاصيلها » (٢٢٦) . وتضمن خطاب الشيخ محمد ظافر بعض الترتيبات اللازمة للاتصال السرى ، فقد حذر عرابى من وقوع أحد الخطابات فى أيد غريبة . وطلب منه أن يكون له رسول خاص واستحسن أن يرسل الرد بواسطة حامل هذا الخطاب » (٢٢٧) والخطابان مؤرخان فى ٢٢ فبراير ١٨٨٢ أى أنهما قد أرسلا بعد تولى البارودى للوزارة بعدة أسابيع . ويبدو أنه كان هناك عدد من الرسل يقومون بهذا الاتصال السرى منهم الشيخ أحمد أسعد وقد ذكر البارودى فى أقواله « ان الشيخ أحمد أسعد حضر دفعتين بمصر ولكنه لم يزره – أى البارودى – الا فى الدفعة الأخيرة » وذكر « أنه فهم منه أنه كان بينه وبين أحمد عرابى مكاتبات وانه استفهم منه عما اذا كانوا مرتاحين أم لا كما قال له أن السلطان يسأل عن محمود سامى باشا » (٢٢٨) . وذكر محمود فهمى فى شهادته أنه « علم أن محمود سامى وعرابى كانا يحرران جوابات للأستانة ويرسلونها برفقة قبطان كنت نظرته بمنزل محمود سامى فى ذلك الوقت وهو الآن مسجون باسكندرية وعلمت أن اسمه على بك راغب » وذكر نقلا عن على راغب « أنه كان يوصل تلك الخطابات الى بسيم بك والشيخ أحمد ظافر والشيخ أحمد أسعد » ويؤكد كذلك أن الشيخ أحمد أسعد كان يزور مصر فى مهمات سرية وأن على راغب قد قدم تقريرا الى البارودى أو عرابى عن اتصالاته بالباب العالى (٢٢٩) .

كانت الاتصالات ضرورية لتوضيح أبعاد موقف الثوار خصوصا أن السراى قد اتجهت لضم الباب العالى الى صفها . ويذكر عرابى فى مذكراته أن الخديو قام بارسال ثابت باشا – سكرتيره التركى – الى الآستانة فى أواسط شهر نوفمبر ١٨٨١ أى – فى أثر سفر الوفد العثمانى الأول – لتفهيم رجال الدولة العلية بأن القصد من الحركة المصرية الوطنية هو انشاء خلافة عربية تضم تحت لوائها كل ناطق بالضاد ، فتشمل بلاد الحجاز واليمن والعراق ومصر والشام وطرابلس الغرب (٢٣٠) .

ومع أن السلطان كان ينظر للثوار بريبة ، فانه كان لايثق أصلا بالخديو توفيق وخاصة بعد تأزم الموقف ، ولعل أزمة المؤامرة الجركسية واعتقال عدد من وجهاء الأتراك ومنهم عثمان رفقى قد أساءت الى السلطان

كما يتوقع بلنت (٢٣١) بيد أنه فى المسائل السياسية فانه يمكن التغاضى أحيانا عن بعض المسائل الصغيرة وغير المهمة ٠

وخلال زيارة درويش باشا لمصر فى أوائل يونيو ، تم الاتصال على النحو الذى فصلناه ، على أن الاتصال أخذ شكلا علنيا بعد بدء الغزو ٠ اذ تقرر أن يتم الاتصال بالآستانة بناء على قرار الجمعية العمومية فى اجتماعها الأول فى ١٧ يوليو والثانى فى ٢٣ يوليو ٠ ويذكر أحمد رفعت فى شهادته أنه فى الاجتماع الاول الذى كان موضوعه الأساسى دوام التجهيزات العسكرية تكلم بطريرك الأرمن وسعادة عبد اللطيف باشا فى شأن لزوم المخابرة مع الآستانة (٢٣٢) ٠ وعلى هذا الأساس أبلغت الآستانة تلغرافيا بقرار الجمعية العمومية الثانية التى انعقدت وخلعت الخديو ، ثم نبأ سقوط السويس والاسماعيلية وكانت قد أبلغت أولا بسقوط الاسكندرية وخروج العساكر وتجمعها فى كفر الدوار واقامة الخديو فى الاسكندرية بعد سقوطها ٠ وكانت هذه التلغرافات كلها ترسل باسم بسيم بك (٢٣٣) وكان يحرر هذه الرسائل أحمد رفعت وعرابى أحيانا ٠

وقد عبر عرابى فى تلغرافين منه للسلطان مؤرخين فى ١٧ و ١٨ يوليو عن تحليله للموقف طالبا تدخل الباب العالى وفى هذين التلغرافين حدد عرابى النقاط التالية :

● أن الخديو أظهر انحيازه للانجليز واتخذ لنفسه حرسا منهم وأرسل رسله الى المهاجرين ينادونهم بالصلح ويحثونهم على العودة الى الاسكندرية ٠ وأصدر أوامره الى المديريات بحصول الصلح وترك جمع العساكر والتجهيزات الحربية ورفض التوجه الى العاصمة ووصف عرابى الخديو بأن « أمره أصبح كأمر باى تونس سواء بسواء » ٠

● ان درويش باشا يظاهر الخديو ويؤيده حتى بعد تحقق انحيازه لى الانجليز وأنه رافقه الى الاسكندرية وبقى معه فيها فى ظل قوات الغزو « مع أنه كان الواجب على دولته ذمة وديانة أن ينصح للخديو بأن يتوجه معه الى العاصمة مقر الحكومة ليكونا خلف الجيش المحارب لا أن يتركا جيش الاسلام الشاهانى وينحازا الى جيش العدو المحارب واتهمهما علنا بالخيانة « فالعدوان الذى حصل من الانجليز ما كان الا باتحادهما معهم ولذلك صدر اعلان الادميرال الانجليزى مقتضاه أن الخديو فوض له ادارة الاسكندرية مؤقتا » ٠

● كما عرض على السلطان قرار الجمعية العمومية بتوقيف أوامر الخديو وطلب منه أن يتدخل لحل المشاكل التى جلبها توفيق باشا » ٠

● كما أكد له أن البلاد تحارب بكل قوتها وأنه قائم بواجب المدافعة عن البلاد وأهلها ، وعن الحقوق السلطانية وأنه في كل وقت تنطلق الألسنة العربية بالدعاء لأمير المؤمنين وتأييد شوكته (٢٣٤) .

ويرتبط بمسألة التحالف بين قوى الثورة وتركيا ، طبيعة الدور الذى لعبه ما عرف بـ « حزب الأمير حليم » في مصر . وكان الأمير عبد الحليم عم الخديو اسماعيل قد هاجر الى الآستانة ، وحاول أن يسترد العرش ، الذى فقد حقه فى الجلوس عليه بعدأن استصدر اسماعيل فرمانا بتغيير قواعد وراثة العرش . وتكون له فى مصر حزب يدعو الى توليه العرش . ويذكر بلنت أن « عرابى » لم يكن له صلة بحزب حليم فى مصر ، ولكنه فيما يبدو لميكن يعارض في توليته ما دام توفيق قد ألقى بنفسه فى أحضان الانجليز . خاصة أن هذه التولية كانت تقابل بالاستحسان لدى عدد عظيم من سراة مصر الذين كانوا يعرفون أن حليم كان أكثر ذكاء وأسمى آراء فى السياسة من الخديو توفيق (٢٣٥) .

وكان حسن موسى العقاد كبير تجار العاصمة من أنشط وأبرز أنصار الأمير حليم فى مصر ، فهو دائم الاتصال به عن طريق عثمان باشا فوزى ، ناظر دائرة الأميرة زينب هانم شقيقة الأمير حليم ، وعن هذا الطريق كانت تصله مكاتبات من محمد افندى كاتب حليم باشا الذى جاء الى مصر في سنة ١٨٨٠ وتعرف بحسن موسى العقاد . كذلك فان حزب حليم كان يقوم بنشاط دعائى واسع تولاه الصحفى المصرى المرتحل يعقوب صنوع الذى كان يضع صحفه فى خدمة الدعاية السياسية لهذا الحزب .

ولم تكن اتصالات العقاد بحزب حليم أو نشاط هذا الحزب بعيدة عن أعين العرابيين والأغلب أنهم كانوا يعرفونها ويحاطون علما بها . وقد ذكر عثمان فوزى أنه أعطى البارودى ثلاث صور لحليم باشا كان قد طلبها منه فارسل فى استحضارها من الاستانة وأخذ عرابى واحدة منها . وفى خطاب أرسله حسن موسى العقاد الى حميد أبو ستيت قال له « أرسلنا لسعادتكم صورة الجواب الذى كانقد ورد لنا من حليم باشا فى أوائل هـذا الشهر ، اطلع عليه ديوان الجهادية والداخلية وخلافهما » وذكر له أن « جرنال الطائف قد ذكره » وهذا يعنى أن المراسلات التى كانت ترد كانت تعرض على وزارتي الحربية والداخلية ، وتعرض على الجماهير بنشرها فى جريدة الطائف (ولعلها نشرت في بعض الاعداد المفقودة) . كذلك فان الحركة التى كان يقوم بها حسن موسى العقاد لجمع توقيعات على عرائض بخلع توفيق وتولية حليم مكانه لم تلق اعتراضا من قيادة الثورة . فقد شهد وكيل وزارة الأوقاف بأن شخصا يسمى محمود صدقى قد حرر محضرا بعدم رضاء الناس بالخديو

توفيق ولرغبتهم في تعيين حليم باشا ، وكان جاريا تختيم مستخدمى الاوقاف عليه وضبط الوكيل المحضر المذكور ومزقه ولما عرض الأمر على البارودى قال له ان كل انسان حر فى أفكاره » (٢٣٦) • وكان حسن موسى العقاد يتزعم حملة جمع التوقيعات هذه واستمر يمارسها علنا دون أى اعتراض •

ومن المؤيدين لحزب حليم الذى كان على رأسه كـلا من مصطفى بك صدقى وحميد أبو ستيت وقد ثبت من التحقيقات فيما بعد أن حسن موسى العقاد قد ورد اليه مبلغ ثلاثين ألفا جنيه ليصرفها فى استمالة قلوب بعض الناس ولترغيب العالم فى حضور حليم باشا • ويبدو أن المبلغ قد أرسل الى عثمان فوزى عن طريق زينب هانم شقيقة الامير حليم •

ووصلت من الاستانة أنباء مؤكده لهذا الحزب بأن الباب العالى وبقية الدول المجتمعة فى الآستانة قد وافقت على تولية الأمير حليم باشا وأنه يرسل عساكر عثمانية الى مصر ومعها البرنس حليم باشا • وهو ما أشاعه أنصار حليم فى مصر ، بل ووصل الامر الى أن حسن موسى العقاد قد شرع فى التجهيزات اللازمة لعمل الزينة لقدوم البرنس المشار اليه •

والمؤكد لدينا أن حزب حليم من الناحية السياسية كان مؤيدا للثورة ولموقفها من الاحتلال وهو ما عبر عنه الداعون لذلك الحزب فى مصر وماعبرت عنه قيادة الثورة نفسها ، وقد جاء فى خطاب محرر من مصطفى بك صدقى الى الاستانة أن العساكر العثمانية اذا كانت ستحضر لاجـلاء الانجليز وتثبيت حليم فلا بأس « وان كان المقصود نفى عرابى واخوانه فان عرابى لـم يقع منه شيء مخل وانما الانجليز هم الباغون » كذلك أكد العقاد فى خطاب منه الى حميد أبو ستيت ثقته بأن الجيش العثمانى سيحقق مطالب البلاد « وأن السلطان لن يحارب مصر لاجل بقاء توفيق باشا واليا عليهم ، بل لابد أن يراعى خاطرهم كما هى عوائده الملوكية الفخيمة ، وأن هذا شيء جرت بـه العادة مرارا فى جميع الولايات » أما رأى عرابى ، فقد سبق أن أشرنا الى أن موضوع من يتولى الخديوية لم يكن يهمه وأن المسالة الاساسية التى تحوز اهتمامه هى مسألة تثبيت الأمور والأعمال التى صار احداثها • كذلك فان الأمير حليم نفسه قد أرسل تأكيـدا بأنه سيحتفظ بكل ما تم اتخـاذه من اجراءات ثورية (٢٣٧) •

والواقع أن موقف العرابيين من الأتراك كان واضـحا ، وحتى فى المراحل الأخيرة للصراع أكدوا موقفهم القديم الذى بلوره عرابى فى أحاديثه مع بلنث وفى برنامج الحزب الوطنى • والخلاف الذى قام بين وزارة البارودى وبين الخديو لاقحامه الباب العالى فى مسائل داخلية مما يقلل من الاستقلال

الداخلى الذى حصلت عليه مصر نموذج لوضوح موقف العرابيين من تركيا . وقد عبر محمد عبده فى خطاب منه لبلنت أرسله ابان المؤامرة الجركسية عن خلاصة موقف العرابيين من تركيا ، قال فيه « أن الأتراك ظلمة وقد تركوا فى بلادنا من آثار السوء ماتزال قلوبنا تضرب منه ضربان الجرح . فلسنا نريد رجوعهم ولسنا نريد أن نعود الى معرفتهم . وكفى الاتراك ما لهم من حقوق الفرمانات فعليهم أن يقفوا عند هذا الحد ولا يتعدوه ، ولكننا اذا علمنا بأنهم يحاولون دخول البلاد فاننا لن نتلقى هذا الخبر بشىء من الترحيب . لقد شعرنا نحن بشىء من هذه النية عند الأتراك ، وكان هذا الشعور سبب استعدادنا الحربى ، وسوف نغتنم الفرصة لنحقق الاستقلال التام لبلادنا . هذا وقادة البلاد وساستها يتربصون لحركات الاتراك فى مصر وسيوقفونهـــا اذا رأوا أنها قــد عدت أطوارها » .

ويذكرصابونجى فى خطاب بتاريخ ٥ يوليو ١٨٨٢ أنه « يوجد الآن فى مصر شعور قوى ضد الاتراك والامة الانجليزية على السواء » (٢٣٨) .

وبرغم المقاومة التى بذلها الباب العالى لكى لايفقد محالفته لعرابى ، فانه اضطر فى النهاية وتحت ضـغط الدول الأوربية الى اصـــدار منشور العصيان على النحو الذى شرحناه فى الفصل الاول .

بذلك انتهى التحالف المصرى التركى .

الحرب .. قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية :

بدأت الحرب بين مصر وانجلترا بضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول البريطانى فى ١١ يوليو وانتهت بهزيمة التــل الكبير فى ١٣ سبتمبر ، ثم تسليم القاهرة واعتبارها مدينة مفتوحة فى اليوم التالى ١٤ سبتمبر .

وهذه الحرب التى استمرت ثمانية أسابيع تفجر عددا من القضــايا الهامة التى تتعلق بالثورة العرابية ، يفيد عرضها ومناقشتها فى توضــيح بعض الحقائق ، خاصة تلك التى تكشف الظروف التى أحاطت بهزيمة الثورة واجهاضها . والحرب قضية سياسية فى الأساس اى أن لهــا أبعادها الاجتماعية فضلا عن ظروفها العسكرية التى لا يمكن اهمالها . ومن الصعب أن نفهـم شيئا خاصا بهذه الحرب دون ربط مختلف القضايا الاجتماعية والعسكرية السياسية ، التى أثرت فيها وحددت مسارها .

وهناك مجموعة من القضايا التى تحتاج الى المناقشة منها مثـلا قضية الاستعداد العسكرى والسياسى للحرب ، وهى تشمل مدى كفـــاءة الجيش المصرى من حيث التسليح ورسم الخطط والأفراد ، وهنــاك أيضـا قضية أمن

الجيش وقضية موقف الشعب من المركة والجبهة العالمية المحيطة بهــــا ٠ وموقف قوى الصراع العالمى من هذه المعركة ٠

وعند التعرض لقضية الاستعداد العسكرى والسياسى للحرب ٠ لـم يكن الجيش المصرى من الناحية العسكرية فى حالة تمكنه من خوض الحرب سواء من ناحية المعدات أو التحصينات أو من ناحية الأفراد والتدريب ٠ وهو ما وضح فى معـــــركة الاسكندرية التى تعرضت لضرب الأســـطول البريطانى فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ، ذلك أن الامكانيات العسكرية لحصـــــون الاسكندرية كانت قد تدهورت تدريجيا ٠ ففى سنة ١٨٤٠ كـانت حصون الاسكندرية ١٦ حصنا بها ٣٨٩ مدفعا زادت فى سنة ١٨٤٨ الى ٢٥ حصـنا بها ٦٨٦ مدفعا (٢٣٩) ٠ وفى عصر اسماعيل ابتاع فيما بين سنتى ١٨٦٩ و ١٨٧٢ حوالى ٢٠٠ مدفع من طراز ارمسترونج وكانت أحدث أنواع المدافع اذ ذاك ٠ واستخدم قواعـــــد المدافع القديمة التى نزعت مداورا للمدافع الحديثة (٢٤٠) ٠ ويلاحظ عمر طوسون أن الخديو اسماعيل لما سلح الحصون بمدافع أرمسترونج رفع ستائرها وزاد فى سمكها وفتح فيها كوات تتناسب مع الأسلحة الجديدة ، وهو ما أدى الى أن أصبحت المدافع منصوبة فى العــراء بدون أن يعلوها أية وقاية تقى العساكر الذين يطلقونها ٠ وكان من الممكن أن تخف الأضرار الناجمة عن ذلك فيما لو كانت هذه الحصون شيدت فـوق مرتفعات لأن علوها حنئذ بالنسبة للضلع الذى تضطر السفن الحربيـة أن تصوب منه مدافعها يمكن أن يتخذ وقاية كافية لحمـــاية جنودها من أذى القنابل ٠ ولكن نظرا لأن كل هذه الحصون تقريبا كـــانت قائمة على أرض منخفضة فقد نشأ من ذلك أضرار بالغة لرجال مدفعيتها الذين كانوا عرضة لمدافع السفن ، وبالأخص للمدافع المنصوبة على مرتفعات ، وبالتـــالى يمكن اسكات مدافع هذه الحصون بقتل جنودها وبغير حاجة الى اتلاف هذه المواقع٠ والحصن الوحيد الذى يمكن استثناؤه من هذه الحالة هو حصن قايتباى الذى كان فى طبقته السفلى المسقوفة مدفعية مستورة بطبقاته العليا ، ولـــكن حيطانه لم تكن من المتانة بحالة تستطيع معها الاستهداف لمدافع هذا الاسطول٠ ومن ناحية أخرى فقد كان فى كل الحصون بدون استثناء مبان عديدة مرتفعة عن ستائرها مثل مستودعات القنابل والثكنات والمخابىء ، وكانت هذه المبانى المرتفعة عرضة لقنابل الاسطول وكانت مستودعات البارود على الأخص غير مصونة الصيانة الكافية (٢٤١) ٠

أما من حيث التسليح فان الحصون فى سنة ١٨٨٢ كانت ١٥ حصـــــنا تضم ٣١٨ مدفعا (٢٤٢) وبينما كانت جملة وزن المدافع فى الحصون المصرية ٣١٨ طنا فان وزن مدافع الاسطول قد وصل الى ١٥٢٥ طنا ، كذلـــك فان جملة العيار بالبوصات كانت ٣٥٩ بوصة بمقابل ٧٧٩ بوصة لمدافع الاسطول، و ٤٥ مدفعا للحصون مقابل ٧٧ مدفعا للأسطول (٢٤٣) ٠

ويعلق عمر طوسون على هذا مؤكدا أن « الأسطول كان يمتاز امتيازا كبيرا على الحصون » كذلك فان هذا « الامتياز يتعاظم ويزداد ظهورا بسبب سرعة تحريك الاسطول واستطاعته أن يحشد بوارجه ويصوب جميع نيرانها على حصن واحد يقوضه ويدمره بدون أن يستطيع حصن آخر أن ينجده ، وهكذا يهاجم الاسطول حصنا بعد آخر فيصيبها بالتلف جميعا » (٢٤٤) . ويبلغ نقص المعدات قمته فى قصة « المسطرة » التى رواها عرابى فى مذكراته اذ يقول « ان مقذوفات المدافع القديمة كانت لا تصل الى المراكب الانجليزية ومدافع الارمسترونج لم يكن لها مساطر تعرف بها المسافات وحكم الاصابة بواسطتها اللهم الا مسطرة واحدة كانت فى محل التعليم بالعباسية استحضرت ليلا وسلمت الى الشهم المقدام سيف النصر بك قومندان طابية الفنار فكان يطلب المدافع بنفسه وينتقل من محل الى محل آخر ويحكم الاصابة بواسطة المسطرة المذكورة ، فكانت معظم الدوارع التى تعطلت من جراء المقذوفات التى أحكم هو اطلاقها ، ولو كانت مدافع الارمسترونج كلها ذات مساطر لأمكنها تعطيل جميع الدوارع الانجليزية بما تقذفه من المقذوفات الصائبة » (٢٤٥) . ومن ناحية أخرى فان معظم المدافع القصيرة المدى كانت قد صدئت فى أماكنها التى لم تتحرك منها منذ ركبت لأول مرة قبل حوالى أربعين عاما ، وفى أواخر عهد محمد على . أما مدافع ارمسترونج فان ما كان مركبا منها من عيار ٩ و ١٠ بوصات كان ٦٤ فقط ، أما الباقى فقد كان ملقى خارج مواضعها . ويذكر جون نينيه الذى كان شاهدا للمعارك الحربية كلها ان ذخائر هذه المدافع لم تنقل من مخازنها بالترسانة (٢٤٦) .

ومن ناحية الأفراد فان حامية الحصون كانت مؤلفة من الآلاى الأول الطوبجية سواحل ، ومجموع قوته نظريا ١٧٦٠ ضابطا وصف ضابط وجنديا (٢٤٧) الا ان من شارك منهم فعليا فى ــ القتال وبتقدير عرابى نفسه ــ لم يزد عن ٧٠٠ رجل فقط (٢٤٨) . ويرجع جون نينيه هذا النقص الخطير فى الأفراد الى أن الفوضى والاضطراب قد عملت على تغيب رماة التنابل فى يوم الضرب فى قراهم ، ويقدر عدد المتغيبين بالنصف . ويذكر أنه لهذه الأسباب فان الأميرال سيمور كان موقنا قبل الضرب أنه لن يلقى أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالأمس ثم صار شبحا لا حراك فيه (٢٤٩) .

وبالنسبة للاستعدادات للحرب البرية يذكر عرابى فى مذكراته أن الجيش المصرى فى حالة تكامله ــ كان مؤلفا من ثمانية آلايات من البيادة وثلاثة من الخيالة ، وآلايين من الطوبجية البحرية وثلاثة من الطوبجية السواحل المخصصين لحماية الثغر ، وفرقة من رجال الهندسة ومجموع ذلك نظريا يصل الى ٣٦٠٠٠ وفى فترة الحرب يبلغ ٧٢ ألفا ، وذلك عدا العربان والمتطوعين (٢٥٠) .

على أنه من الثابت أن الجيش المصرى أثناء حرب ١٨٨٢ لم يكن يزيد عن ١٩٠٠٠ مقاتل منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار و ٣٥٠٠ فى أبى قير و ٢٥٠٠ فى رشيد وخمسة آلاف في دمياط (٢٥١) • وهو احصاء يؤيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته مضيفا أنه « لم يكن للخيالة وجود الا قليلا » (٢٥٢)• ويذكر بلنت أن الجيش المصرى بأكمله لم يكن يزيد عن ١٣٠٠٠ جندى نظامى (٢٥٣) • بينما يقول عرابى أنه عند ابتداء الحرب لم يكن ثمة أكثر من ١٠ر٠٠٠ جندى تحت السلاح (٢٥٤) •

وقد اتجه عرابى لزيادة عدد الجيش عشية الغزو ورأى أن يستعين بعناصر لديها بعض الخبرة العسكرية البدائية فأصدر منشورا فى ١٢ اغسطس سنة ١٨٨٢ بتجنيد ٢٥ الفا من الخفراء على أن يستبدلوا بغيرهم •

ومن حيث التسليح فان المشاة كانوا مسلحين ببنادق بحراب من نوع رمينكتون وللفرسان سيوف وغدارات مسدسة وللطوبجية مدافع من الفولاذ مضلعة من طراز كروب • كذلك فقد كان هناك فى القاهرة مسلحة كبيرة (دار لصنع السلاح) ومعمل للبنادق وآخر ببولاق لصب المدافع وفاوريقة عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت فى طره • ولكنها لم تكن قد كملت قبل نشوب الحرب » (٢٥٥) • وبمقارنة هذا الاستعداد باستعدادات الجيش البريطانى الغازى سنجد أن هذا الجيش من حيث الأفراد كان يصل الى حوالى خمسين الفا من المشاة والفرسان والمدفعية والمهندسين وكان مزودا بأسلحة حديثة بالنسبة لأسلحة الجيش المصرى •

وتولى قيادة الجيش المصرى أثناء الحرب عدد من القادة العسكريين الذين كان لهم دور بارز على المستوى السياسى فى احداث الثورة ، فتولى محمود فهمى باشا رئاسة أركان حرب الجيش المصرى عقب ضرب الاسكندرية ، وكان من أكفأ المهندسين الحربيين وتولى راشد باشا حسنى قيادة خطوط الدفاع فى الشرق ، وخورشيد باشا طاهر على رشيد وأبو قير ، وعلى باشا الروبى على مريوط ، وعبد العال حلمى على دمياط ، والبارودى على الصالحية ، وطلبه عصمت فى كفر الدوار تحت امرة عرابى • وبالنسبة لعرابى نفسه فان الدور الأساسى الذى قام به كان الدور السياسى باعتباره قائد الثورة وحاكم البلاد الفعلى • ولذلك فانه لم يشارك فى القيادة الفعلية أثناء المعارك • ومن الصعب أن نحكم على مدى كفاءة هذه القيادة العسكرية • فمع أن معظم هذه القيادات اشتركت فى حرب الحبشة ، وبعض حروب اسماعيل فان سنوات طويلة من تدهور حال الجيش أبعدتهم عن مواقع القيادة الحربية الحقيقية ، وذلك أن تسريح الجيش وتجميعه ونقل القيادات الى وظائف مدنية ثم اعادتها للجيش والفصل والاحالة الى الاستيداع ٠٠ الخ • كل هذه التصرفات جعلت

قيادة الجيش قيادة مؤقتة لا تعمل بشكل منتظم فى المجال العسكرى ، وهو ما أثر فى كفاءتها رغم أنه كان من بينها عدد من القيادات العسكرية الممتازة مثل البارودى الذى شارك فى حرب القـــرم ، ومحمود فهمى وكان مهندسا عسكريا كفؤا ٠

أما قيادة الجيش الانجليزى فكانت للجنرال السير جارنت ولسلى ويقول عنه الاستاذ الرافعى ـ استنادا الى آراء بعض المؤرخين العسكريين ـ أنه لم يكن قائدا ذا كفاءة عالية فى القيادة ولم يتميز فى أى معارك سابقة بالنبوغ فى الفنون الحربية ، وكل ما عرف عنه أنه اشترك من قبل فى حرب القرم وفى بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية وقد اثبت فيما بعد وأثناء توليه قيادة الحملة لاخماد الثورة المهدية فى السودان وكذلك أثناء تولية قيادة الجيش الانجليزى فى حرب البـــوير بالترنسفال عدم كفـــاءته وانتهت المعـــركتان بالهزيمة ٠

دارت الحرب بين الجيشين المصرى والانجليزى فى جبهتين الشمالية : وهى جبهة الاسكندرية وكفر الدوار ٠ والشرقية : وهى جبهة قناة السويس والتل الكبير ٠

قامت خطة الهجوم الانجليزى على أساس أن نقطة الغزو السهلة هى جبهة قناة السويس ، وقد بنى هذا الاختيار فى ضوء عدة اعتبارات منها أنه يسهل الاتصال بين تلك القوات وبين القوات البريطانية فى البحر الأبيض ، عن طريق قناة السويس ، وبالتالى وصول المدد اليها من البحر ٠ ومن ناحية أخرى فان الوصول الى القاهرة عن طريق قناة السويس أسهل من الوصول اليها عن طريق الاسكندرية ، فالمسافة أقل وأقصر من ناحية ، والتوغل فى دلتا النيل غير مأمون العواقب من الناحية الأخرى ٠ والواقع أن الجيش الانكليزى كان يضع فى اعتباره احتمالات المقاومة الشعبية التى سبق وواجهت حملة فريزر سنة ١٨٠٧ والتى أرهقت قبل ذلك الحملة الفرنسية ٠ ومن هنا فلم يكن يرغب بالمغامرة باستخدام الدلتا كوسيلة للوصول الى القاهرة حيث تمتلىء بالترع والجسور التى يمكن استخدامها كوسائل دفاعية أو تدميرها واغراق الأرض مما يؤدى الى تعويق حركة الجيش الغازى فضلا عن أن هذا يكبده مخاطر شق طريقه وسط الكثافة السكانية المعادية للغزو ٠

ومن هنا كان احتلال الاسكندرية عملية تمويهية قصد بها اخفاء الغرض الأساسى للغزو من ناحية ، وتشتيت قوات الجيش المصرى فى أكثر من جبهة من الناحية الأخرى ٠

وفى مواجهة هذه الخطة الهجومية رسم الجيش المصرى خطته على أساس استخدام أرضه أفضل استخدام ممكن ٠ ففى الجبهة الشمالية حدد محمود فهمى باشا ، مهندس الاستحكامات المصرى ، خمسة مواقع رئيسية للدفاع ، الأول فى كفر الدوار ، والثانى فى رشيد ، والثالث بين رشيد وبحيرة البرنس ، والرابع فى دمياط ٠ أما فى الجبهة الشرقية فان خطوط الدفاع قد رسمت بين الصالحية والتل الكبير لصد الهجوم من ناحية قناة السويس ٠ وتضمنت الخطة سد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة الى بور سعيد والاسماعيلية والسويس ٠ سد قناة السويس لمنع اتخاذها قاعدة عسكرية ، وهو الجزء الذى لم ينفذ من الخطة المصرية ٠

انشئت ثلاثة خطوط للدفاع عن الجبهة الشمالية ، بين كل منها والآخر خمسة كيلو مترات ، وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدما ٠ واستخدمت المرتفعات والآكام كمراكز للمدفعية ، واستخدم واضع الخطة بحيرة أبو قير وملاحة مريوط كجناحين طبيعيين لخطوط الدفاع ، كما تضمنت الخطه فى هذا الميدان سد ترعة المحمودية حتى لا تصل المياه العذبة الى الاسكندرية واقامة موقع عسكرى لحماية السد من أى تدخل ٠

كانت مسالة قنـاة السويس جوهر المسألة العسكرية فى الميدان الشرقى ويتضح من مراجعة المراسلات والبيانات المتبادلة بين القواد العسكريين وعرابى وبينه وبين المجلس العرفى ، ومراسلاته مع دلسبس ، أن عرابى من حيث المبدأ كان فى صف سد قناة السويس ، ولكن المشكلة كانت مشكلة التوقيت السليم لتنفيذ هذا القرار ٠ فقد أرسل عرابى تلغرافا فى ٤ شوال سنة ١٢٩٩ هـ الى قومندان الخط الشرقى بالتل الكبير قال فيه « أن ما فعله الانجليز يبيح لنا سد الترعة الحلوة عن السويس ، واذ تهدد القنال زيادة على ذلك أعمال حربية داخله أبيح لنا ردمه وسده لتعدى الانجليز على حياده » (٢٥٦) ٠ وذكر أحمد رفعت « ان المجلس العرفى قر رأيه على سد القنال » (٢٥٧) ٠ وقال محمود فهمى « ان عرابى أرسل اليه تلغرافيا بأنه سيبعث اليه خمسة آلاف رجل من مديريتى الشرقية والقليوبية لانشاء الاستحكامات كما أنه أرسل اليه تلغرافا آخر يطلب منه عمل الطريقة اللازمة مع العرب فى سد القنال » (٢٥٨) ٠ والظاهر أن المجلس العرفى عاد فعدل عن ذلك ٠ فقد أرسل المجلس برقية الى عرابى بتاريخ ٢٣ يوليو ١٨٨٢ ردا على برقية كان عرابى قد أرسلها الى المجلس قبل ذلك التاريخ بثلاثة أيام ويقول نص برقيـة المجلس « قد ورد للجهادية تلغراف من سعادة ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ٢٠ يوليو سنة

١٨٨٢ مذكور به عن تعيين قوة كافية من الأسلحة الثلاثة لاقامتها فى رأس الوادى وفى جهة الصالحية لصد ما عساه يطرأ من جهة السويس وبور سعيد وما بينهما ، وفى مدة الاقامة بتلك المراكز يجرون الاستكشافات اللازمة ويعرفون المواقع كما يجب ، وبمجرد تجهيز ذلك التلغراف على المجلس المنعقد بديوان الجهادية من حضرات وكلاء النظارات والذوات الملكية والضبطان العسكرية الموقعين بأدناه والمداولة ، فبذلك به قد تقرر باتحاد الآراء عدم موافقة ارسال عساكر الى جهتى الوادى والصالحية لمنع ما عساه يحدث من القيل والقال من أن ذلك نوع من أنواع التهديد للقنال وغير ذلك ، انما لكون أنه من الضرورى المهم استعداد قوة بجميع أسلحتها ومهماتها وسائر لوازمها من الذخائر الحربية وخلافه فيصير استعداد القوة المذكورة ويجرى اقامتها بالعباسية مستعدة للحركة متى مست الحاجة الى ذلك وعلى هذا فمن طرف سعادة وكيل الجهادية يجرى اشعار الباشا ناظر الجهادية والبحرية بذلك كما استقر عليه الرأى يوم ٦ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ » (٢٥٩) ٠

والواقع أن عرابى كان يخطط بحيث لايسد القناة الا في وقت لايستطيع احد فيه أن يلومه لأنه فعل ذلك ، ولهذا فان الخطة التى رسمت لسدها كانت تقوم أصلا على قطع الترعة الحلوة أولا لكى تنزل مياهها فى القناة وتهيل الرمال فيها لتسدها جزئيا ٠ ثم بعد ذلك يتم سدها نهائيا ٠ وقد ذكر محمود فهمى باشا فى استجوابه أن عرابى أصدر أمرا بقطع الترعة الحلوة لكى تنزل مياهها فى الترعة المالحة وتنهال الرمال فيها فتسدها ٠ وقد فتح محمد عبيد الترعة الحلوة فعلا ونزلت مياهها الى جهة القنال ولم يتم شىء من ذلك لهجوم الانجليز السريع » (٢٦٠) ٠

وتدل الرسائل المتبادلة بين عرابى ودلسبس ــ والتى نشرها بلنت ــ على أن دلسبس قد وعد عرابى وعدا صريحا بعدم السماح للانجليز باستخدام قناة السويس بأى شكل من أشكال الاستخدام العسكرى ٠ فبمجرد ضرب الاسكندرية جاء دلسبس الى منطقة القنال (٢٦١) ٠ وفى ٤ أغسطس أخطره عرابى تلغرافيا بأن « قومندان السفن الانجليزية بالاسماعيلية أرسل الى قائد قوات هذه المدينة منشورات فى النية الصاقها على الحوائط » وأخطره بأن المجلس العرفى قد رفض ذلك ثم ذكر له « أن الحكومة المصرية لن تخرق حيدة القنال الا عند الضرورة القصوى وفى حالة قيام الانجليز بعمل عدائى ضد الاسماعيلية أو بور سعيد أو نقطة أخرى واقعة على القناة » اذ ذاك « ستضطر السلطات المحلية الى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل عمل عدائى ولكنها لن تكون مسؤولة عن النتائج التى تنجم فيما بعد كما تدركه سعادتك » ٠ وبينما قرر المجلس العسكرى فى أواخر يوليو سد القناة فان دلسبس أكد لعرابى تلغرافيا « أن الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة » ،

وأكد فى خطاب آخر « لا تعمل عملا لسد قناتى فانى هنا لاتخش شيئا من هذه الناحية اذ لا يدخل جندى انجليزى واحد الا وبصحبته جندى فرنسى » (٢٦٢) • ولم يتنبه عرابى لخطورة الأمر الا فى ٢٠ أغسطس ، عندما بدأ ضرب الاسماعيلية بمدافع البوارج فقال عرابى فى تلغرافه لدلسبس أن « مصر مستعدة لأن تزيل القناة من الوجود لكى تدفع الاعمال الحربية التى يقوم بها الانجليز هناك » ويقول بلنت « ان دلسبس كان رجلا كثير الثقة بنفسه وكان يعتقد أن وجوده وحده يكفى لتخويف الحكومة الانجليزية • وكان يقول أن القناة أرض محايدة يجب ألا يقربها أحد المتحاربين » (٢٦٣) كما ينقل عن نينيه تأكيده بأن « الاستعدادات كانت قد تمت سرا لسد القناة فى نقطة معينة بين الاسماعيلية وبور سعيد » • ويقول بلنت أن آخرين قد أثبتوا له أيضا هذا الخبر • وأن الفرصة لم تذهب سدى ويفشل المشروع ، الا لأن عرابى كان يكره جدا أن يوقع على هذا الأمر مع رغبة أغلب القيادات العسكرية فيه فضلا عن أنه فى الليلة التى وصل فيها الى بور سعيد ، فان مجلسا عسكريا عقد فى كفر الدوار أجمع فيه المجتمعون — باستثناء عرابى وحده — على عدم اعتبار رسالة دلسبس ، ووجوب سد القناة • وانتهى الاجتماع باعطاء أوامر بتخريب القناة تخريبا مؤقتا ولكن الوقت الذى صرف فى مناقشة المشروع أضاع الفرصة ومكن « ولسلى » من الدخول الى القناة ببوارجه ، (٢٦٤) •

وبالتاكيد كانت هناك ثغرة فى مسالة الدفاع عن قناة السويس ، سنعرض لأسبابها فيما بعد • بيد أن الخطة المصرية بوجه عام كانت تعتمد على الحرب الطويلة ، فبعد سقوط التل الكبير أرسل البارودى الى عرابى تلغرافا قال فيه « اذاوافقتم فاسالوا أحمد بك ناشد المهندس عما اذا كان يمكن تغريق أراضى مديريتى الشرقية والقليوبية بواسطة قطع جسور ترعة الشرقاوية والترعة الاسماعيلية ، كى لايكون للعدو طريق لمصر خلاف الخانكة » (٢٦٥) • وكان من رأى البارودى ، أنه « لايجوز السكوت لحد الصباح عن قطع السكة الحديد وقطع مهول من فوق منيا القمح وبلبيس حالا مع قطع جسور ترعة الشرقاوية وترعة الاسماعيلية لأجل غرق الشرقية والقليوبية حالا قبل طلوع الصباح » (٢٦٦) • ولكن عرابى تردد فى الموافقة لأن ذلك يحصل منه ضرر للأهالى ، ووافق فقط على قطع السكة الحديدية فى منيا القمح وحرر بالفعل تلغرافا بذلك الى مأمور منيا القمح •

ويقول النديم فى مذكراته عن ما حدث بعد هزيمة التل الكبير « ولم أطرد جوادى مع عرابى جبانة ولا فرارا من الأعداء ، وانما أردنا جمع العساكر فى بلبيس وضواحيها واحضار عساكر العباسية لتعسكر فيها ونقطع السكة الحديد الى الزقازيق ونكسر قناطر الشرقية على العدو للتضييق فادركنا على الروبى فى الطريق وقال لاينبغى أن نقاتل بهذا الفريق بل نتوجه الى مصر ونشاور أهل البلاد لننظر ما عندهم من الاستعداد » (٢٦٧) •

وكمظهر من مظاهر اعتماد القيادة المصرية على فكرة الحرب الى آخر نفس فان عرابى بعد هزيمة التل الكبير سافر الى القاهرة وبرأسه آمال فى استمرار الدفاع عن المدينة فذهب توا الى قصر النيل وانضم الى لجنة الحرب التى عقدت اجتماعا لهذا الغرض حضره عدد كبير من الأعيان والعسكريين والمثقفين ، وشرح عرابى الموقف العسكرى ، وطرح مسألة استمرار القتال ، فوافق المجلس ، واستقر الرأى على انشاء خط دفاعى جديد فى ضواحى القاهرة • وقرر العسكريون انشاؤه أمام المطرية شرقى عين شمس بحيث يستند يمينه على الجبل ويمتد شمالا الى ترعة الاسماعيلية ، وينعطف غربا على الترعة المذكورة الى النيل عند فم رياح الترعة المذكورة بالقرب من شبرا • ولكن الفوضى التى نجمت عن هزيمة التل الكبير جعلت وجود عدد كاف من الجنود أمر صعب • ويقول عرابى أنه لم يجد فى مراكز الطوبجية سوى ألف رجل من خفراء البلاد وأربعين نفرا من السوارى » (٢٦٨) •

وتؤكد المعارك ، التى جرت طول فترة الحرب أنها لم تكن نزهة للجيش الانجليزى كما زعم الجنرال ولسلى لجنوده ، ففى الجبهة الغربية ، ورغم انسحاب الجيش المصرى من الاسكندرية فى ظروف سيئة ، فانه قد تمكن من الاستعداد بسرعة ، وأخذ مواقعه فى الخطوط الدفاعية التى رسمت فى كفر الدوار • واستطاع من هذه الخطوط أن يرد الهجوم الذى شنه الانجليز أربع مرات • وبهذا أوقف زحف الجيش الانجليزى • فصد الجيش المصرى محاولة ٥ أغسطس ١٨٨٢ (واقعة الرمل) وهجوم ٧ أغسطس (واقعة عزبة خورشيد) كما صد هجوما ثالثا فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ وكذلك مناوشات جرت فى الايام الأربعة التالية لهذا اليوم • والواقع أن الجبهة الغربية كانت محصنة تماما وقد فشل الجيش الانجليزى فى اختراقها طوال خمسة أسابيع •

غير أن المسألة لم تصبح كذلك عند انتقال الحرب الى الجبهة الشرقية ، ذلك أن عدم سد قناة السويس ، قد مكن الجيش الغازى من احتلال « بور سعيد » و « الاسماعيلية » وهو ما مكنه بالتالى من احتلال « نفيشه » فى ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ ثم « المجفر » فى اليوم التالى ، وقد احتلها الجيش الانجليزى لأن العرابيين سدوا ترعة الاسماعيلية عندها ليمنعوا ورود المياه العذبة الى الجيش البريطانى ، ثم « المسخوطة » فى ٢٥ أغسطس وقد أسر خلالها « محمود فهمى باشا » رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، كما استولى الجيش البريطانى فى اليوم نفسه على المحسة والقصاصين •

برغم ذلك قررت القيادة العسكرية للجيش المصرى الاستمرار فى

المقاومة ، فشنت هجومين كبيرين للاستيلاء على « القصاصين » كان أولهما في ٢٨ أغسطس ، والثاني في ٩ سبتمبر ١٨٨٢ ، ولكن عوامل الخيانة كانت قد بدأت تعمل عملها وهو ما حال دون انتصار الجيش في هجومه . ثم قضت الخيانة على كل ما بقي من استعدادات ، فكانت هزيمة التل الكبير في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ .

ومن خلال العرض السابق للمسألة العسكرية يتضح أن ما تحكم فيها كان عوامل اجتماعية وسياسية بالأساس :

● وتكشف المقارنة بين قوتي الجيش المصرى والجيش البريطاني ، للوهلة الأولى أن الجيش الانجليزى كان متفوقا جدا على الجيش المصرى . سواء من ناحية الاستعدادات العسكرية أو الأفراد . فهل يعنى ذلك أن اصرار عرابى على المقاومة كان عملا متعجلا ومتهورا وهو ما يذهب اليه البعض ؟ الاجابة التلقائية هي النفى القاطع . ذلك أن الهدف الواضح منذ أزمة مذكرة ٢٥ مايو وما تلاها من أحداث ، كان اجهاض الثورة ولم يكن عرابى يستطيع مهما قدم من تنازلات أن يثنى الجيش الغازى عن تحقيق هذا الهدف ، اللهم الا في حالة واحدة : بأن يجهض الثورة بنفسه وأن يدعو الجيش الغازى لدخول البلاد .

ولم يكن الوضع العسكرى للجيش المصرى ميئوسا منه وهو ما دل عليه صموده في جبهة كفر الدوار . فقد كان يحارب فوق أرضه ويملك حرية الحركة داخلها والقواعد والامدادات .. الخ . صحيح أنه كان محاطا بالخيانة من الداخل ولكن هذه الاحاطة كان يمكن التغلب عليها بالحسم الثورى الذى كانت قيادة الثورة تفتقد اليه كثيرا .

نجمت المشكلة الأساسية لمسألة الحرب من الاعتماد المبالغ فيه على الصراعات الأوربية ، والظن بأنها يمكن أن تحول دون تحقيق أهداف الغزاه الغزو . ومع أن عرابى قد صرح في وقت مبكر لبلنت أنه يشم بوادر التدخل تعليقا على مذكرة ٧ يناير ـ وأنه سيتبع الطريقة البروسية في التجنيد العام القصير الأجل ، فانه لم يفعل شيئا لتحقيق هذا الهدف . وظل على آخر لحظة ، يعتمد على الصراعات الأوربية كوسيلة وحيدة قد تحول دون الغزو ، وتمثل هذا الاعتماد في مسألة سد قناة السويس فقد أحجم عرابى عن سد القناة وأجل ذلك الى اللحظة الأخيرة ، مما أدى الى عدم التنفيذ ، ولم يفعل ذلك الا تحت وطأة اقتناع كامل بأنه قد يتعرض لعدوان دولى اذا فعل ذلك ، وأن القوى الدولية ستمنع انجلترا من اتمام الغزو . والواقع أن عرابى كان يعبر عن فكر كان سائدا ذلك الوقت وهو فكر سياسي يعكس تردد البرجوازية المصرية وضعفها ،

وعدم قدرتها على الدخول فى معارك حاسمة ضد الاستعمار وتفضيلها أن تحل قضيتها الوطنية فى اطار محالفة معه • وبالتأكيد فان عرابى لم يفهم طبيعة التناقضات بين الرأسماليات الأوروبية اذ ذاك وضخم فيها • وهو ما فوت عليه فرص اتخاذ الاستعدادات الحقيقية لصد الغزو ، وبالتأكيد فان التناقضات الدولية كان يمكن أن تلعب دورا كبيرا مفيدا ، لو طالت الحرب قليلا ولكن الاستعداد للحرب بدأ متأخرا ، وحتى آخر لحظة فان عرابى كان يشك فى أن الاساطيل ستضرب الحصون حقا ••

● ومع أن اسهامات الشعب فى المعركة كانت كبيرة ، الا أنها للأسف لم تفد الافادة الكاملة لأسباب متعددة منها أن الالتجاء لطلب المعونة من الجماهير جاء متأخرا جدا ، وبعد فشل قيادة البرجوازية فى حلمها أن تقوم الصراعات الدولية بايقاف الغزو ، كما أن برنامج تحشيد هذه الجماهير لم يكن واضحا ومفصلا ، بل لم يكن فيه أشياء تلبى مطالب الكتل العريضة من الجماهير ثم أن الاعتماد المبالغ فيه على الحافز الدينى فى تحشيد الجيش والشعب والاكتفاء به وحده ، أدى الى قصم ظهر الجيش المحارب ، عندما فقد قائده الهالة الدينية التى أضفاها على نفسه ، بصدور قرار اعلان العصيان من الخليفة العثمانى •

ومع هذا قدم الشعب اسهامات عظيمة للمعركة • وتحفل المصادر المعاصرة لحوادث الثورة بتفاصيل هذا الدور الذى قام به الشعب • ففى معركة غزو الاسكندرية وبرغم أنها حرب مدفعية فى الأساس ، ساهمت الجماهير فى الحرب ، ويذكر الشيخ محمد عبده فى هذا الصدد أن « الرجال والنساء كانوا تحت مطر الكلل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها الى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها وكانوا يغنون بلعن الاميرال سيمور ومن أرسله » (٢٦٩) •

ويقول عرابى فى مذكراته أن كثيرا من الأهالى قد تطوعوا أثناء القتال رجالا ونساء فى خدمة المجاهدين ، ومساعدتهم فى تقديم الذخائر الحربية ، واعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهمونقلهم الى المستشفيات(٢٧٠) وهذا ما يؤكده أيضا محمود فهمى فى مذكراته اذ قال أنه رأى بعينى رأسه « ما حصل من غيرة الأهالى بجبهة رأس التين وأم كبيبة وطوابى باب العرب . وهمتهم فى مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والذخائر وخراطيش البارود والمقذوفات هم ونساؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الأهالى صار يعمر المدافع ويضربها على الأسطول (٢٧١) •

وتطوع كثيرون من المواطنين كجنود مقاتلين • وقد بدأت حركة التطوع فى القاهرة والاقاليم عقب ضرب الاسكندرية • وقد قاموا بأعمال المساعدة العسكرية ، ويذكر عرابى فى مذكراته أن خطوط الدفاع فى

الجبهة الغربية قد تمت بمساعدة خمسة آلاف رجل من الأهالى من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية (٢٧٢) • ويذكر الأستاذ الامام فى تقريره الذى كتبه لبرودلى أنه رأى الناس من فلاحين وبدو ، ذاهبين الى الحرب برضاهم واختيارهم متشوقين لمقاتلة الانجليز • ويذكر أيضا أن الحماس قد شمل الأقباط وكان يشجعهم على ذلك رؤساؤهم (٢٧٣) • ويذكر عرابى فى رسالة منه الى صابونجي ـ عقب هزيمة الجيش ـ أن الحرب بدأت ولم يكن هناك أكثر من عشرة آلاف جندى ، وارتفع هذا العدد بعد ذلك الى مائة ألف جندى (٢٧٤) •

وفضلا عن التبرع بالنفس قامت حركة ضخمة للتبرعات المالية والعينية للجيش • وشاركت فى ذلك الأمة كل بحسب طاقته ، ويذكر محمد عبده فى تقريره السالف الذكر أن الحرب قد « ألبت المسلمين والأقباط واليهود » ، وأن الجميع قد تبرعوا بالخيل والحبوب والنقود والميره اللازمة للجيش (٢٧٥) • ويذكر نينيه أن الشعب قد أمد الجيش بالمال والقمح والشعير والبقول والسمن والخضر والفاكهة والخيل والماشية (٢٧٦) •

ويقول عرابى فى مذكراته أنه نظرا لخلو الخزينة من المال فقد فرضت ضريبة مؤقتة قدرها عشرة قروش عن الفدان لمواجهة تكاليف الحرب • ولما أعلن ذلك للعموم جادت الأمة على اختلاف مذاهبها ونحلها بالمال والغلال والخيل والجمال والابقار والجواميس والاغنام والفاكهة والحبوب والخضروات حتى حطب الحريق (٢٧٧) • وتأكيدا لذلك فهو يذكر فى رسالته لصابونجي فى يوليو ١٨٨٣ ـ أن المخازن لم يكن فيها عند بدء الحرب أكثر من ألف ومائتى حلة عسكرية و ١٥٠٠ عدل من الحبوب « ولكن عند نهاية الحرب كان لدينا فى مستودعات الجيش وفى المديريات المختلفة والمخازن مايزيد قيمته على مليون من الجنيهات من المال والمنتجات الزراعية والبقر والجاموس والغنم والأقمشة وكل ذلك قدم هدايا من الأمة للجيش المدافع عن وطنها • وأن الجيش لم ينفق عليه درهم واحد أثناء الحرب من خزانة الحكومة » (٢٧٨) •

ومن المتبرعين ، يذكر عرابى أسماء موسى بك مزار الذى تبرع بألف وثلثمائة ثوب بفتة وثلاثين عجل بقر (٢٧٩) ، وحميد بك أبو ستيت الذى تبرع بألف وخمسمائة ثوب من البفتة للجهادية ، كما جهز وقدم الفى نفر من المتطوعين فضلا عما قدمه من القمح وهى تبرعات تزيد قيمتها عن عدة آلاف من الجنيهات • وكان يقوم بدفعها بالنيابة عنه حسن موسى العقاد (٢٨٠) • وكذلك قام أحمد بك المنشاوى بتقديم خدمات وتبرعات كبيرة للجيش •

وقد ظل الشعب حتى آخر لحظة ، ورغم كـارثة الهزيمة ، مصرا على القتال • فبعد هزيمة التل الكبير ووصول الجيش الانجليزى الى مشـارف العاصمة خرج بعض الأهلين من سكان باب الشعرية والحسينية يحمـلون الهراوات بقصد محاربة الانجليز ، ولـكن محافظ العاصـمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملا لايجدى ولا يؤدى الا الى سفك الدماء فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والأهلين (٢٨١) •

وفى ضوء ما سبق فان الشعب لم يقدم تأييده للمعركة فحسب ، ولكنه أيضا قدم مساهمته الفعلية ، بل وكان على استعداد للمضى فى الحرب بكل مايستطيع ، ولكن مسألة الاستمرار فى الحرب كانت تحتـاج الى التنظيم والحشد وهذا يعنى أن يكون برنامجها السياسى واضحا ومحددا ليمكن عن طريقه تجميع الشعب للاستمرار فى المعركة • ولكن القيـادة التى تولت المعركة اكتفت بالاعتماد على الصراع الدولى وعلى الأمانى الخيرة لديهـا فى طيبة جلادستون •

● ومن ناحية ثالثة فان التأييد الذى قدمته القوى الثورية العالمية ، لم يكن ذا تأثير فعال فى ظروف تصاعد المد الاستعمارى العـالمى ، وكان حجمه أضأل مما ينبغى الاعتماد عليه • ولم يبذل عـرابى مجهودا منظما لضمان تحول التأييد الذى قدمته الطبقة العاملة فى البـلاد الاستعمارية الى ضغط سياسى ضخم وكان تركيزه الأساسى على معونة العناصر المعارضة فى داخل الجبهة الاستعمارية نفسها وبالذات فى داخل حزب الأحرار البريطانى مثل بلنت وروبرتسن وبرايت الذى استقال من وزارة الأحرار عقب الغزو • وهذا واضح من التصريح الذى فاه به الضباط فى مناقشتهم الحاميـة مع سلطان باشا فى ليلة الدار المشهورة عندما صرح أحدهم بأن حزب الأحرار البريطانى عاضد لهم • وقد اكتفت قيادة الثورة بنشر أنبـاء التأييد الذى قام بـه العمال فى الدول الاستعمارية فنشرت أنباء الاجتماع الذى عقده العمال فى باريس فى ٣٠ يوليو والذى أصدر قرارات بادانة التدخل الانجليزى ونددوا فيه بموقف الحكومة الفرنسية المحايد على أساس أن الحياد فى هـذه المسألة هو ترك انجلترا لكى تقوم بالغزو آمنة • ونفس المسألة حدثت فى لندن حيث عقد العمال اجتماعا وأبلغوا جلادستون استياءهم واحتجاجهم على التدخل الانجليزى فى مصر ومعارضتهم للغزو • وطلبوا ايقافه باعتبـاره عدوانا على حق الأمم فى تقرير مصـيرها لايحقق الا مصلحة الرأسمالية المـالية (٢٨٢) •

ثم ان الثورة أيضا قد حظيت بتأييد العنـاصر الاوربية اليسارية فى الداخل ، فقد أرسل المسيو كامينى رئيس جمعية الفعلة الايطاليين خطـابا

الى البارودى عقب توليه الوزارة أبلغه فيه بقرارات الجمعية العمومية لنقابة العمال الايطاليين بتأييد الثورة المصرية متمنيا « نجـاح الحزب الوطنى المصرى وتحقيق أمانيه الوطنية » ، رابطا بين النضال الايطالى والمصرى من أجل الاستقلال · « فما العمال الايطاليين الا أبنـاء أمة حاربت فى نوال استقلالها فهم يتمنون أن المقاصد التى أبدتها الأمة المصرية وسعت اليهـا بالتأنى وحسن السياسة تفوز بادارة الوزارة الحالية فوزا يعدل عظم الغاية المطلوبة وكبر شأنها » (٢٨٣) ·

كذلك حظيت أيضا بتأييد الحركات القومية فى أوروبا · ويذكـر بلنت أن الحماسة فى ايطاليا قد بلغت حدا كبيرا ، وبالرغم من أن الحكومة الايطالية كانت تعضد السياسة الانجليزية فان غاريبالدى قائد حركة التحرر الوطنى الايطالى كان يهيىء فيلقا للذهاب الى مصر ومعاونة عرابى (٢٨٤) ·

وكان عرابى يعتمد فى رسم موقفه الاستراتيجى على فهـم خاطىء لطبيعة التناقضات الاستعمارية كما كانت تعبر عنها أنباء الصحف · ويعلق سليم النقاش فى كتابه مصر للمصريين على مقتطفات متعددة اقتبسها من هذه الصحف فلخصها بقوله « أن الأميال العمومية كانت فى المانيـا والروسيا وفرنسا وايطاليا منحازة الى العرابيين فكانت تزيدهم على ما سبق لنـا بيانه اصرارا على المقاومة وأملا فى انتصار الدول لهم فتساعدهم على اخـراج الانجليز من مصر » ·· ويؤكد أن « العرابيين كانوا يتلقون هـذه الأقوال والمنشورات ويزدادون بها ثباتا على عزمهم وتيقنـا بأن فـوز انجلترا فى محاربتهم من رابع المستحيلات » وقد اهتموا جدا بخطاب القـاه كليمنصو ـ رئيس فرنسا ـ مدح فيه الأمة المصرية (٢٨٥) ·

المؤكد أن فهم طبيعة التناقضات الاستعمارية يتطلب وعيـا لم تكن تملكه قيادة ذات طابع رومانتيكى فى الأساس لم تخـلو من التشوش الذهنى المشوب بصوفية دينية وتصور أخلاقى للعالم ، كما أنه كان بعيدا عن ادراك البرجوازية المصرية الضعيفة التى لم يصل بها نموها وتطورها الى الحد الذى تأخذ فيه موقفا حاسما من الاستعمار بحيث تدخل معه معركة حياة أو موت ·

● ولعل هذا هو السبب فى أن عرابى اتجه لتشكيل جبهة اسلامية ضد الغزو ، ففى خطابه لجلادستون قال « اننا سنستخدم رجال الدين فى الحض على اثارة الجهاد أى الحرب الدينية فى سوريا وبلاد العرب والهنـد · ومصر تقع فى طريق مكة والمدينة وجميع المسلمين يحتم عليهـم دينهم تأمين الطريق اليهما · وقد القيت مواعظ بهذا الصدد فى مسجد دمشق وحصـل اتفاق مع جميع زعماء الدين فى العالم الاسلامى · فأكرر القـول بأن أول

قنبلة ترمى ، ستكون سببا في سفك الدماء فى آسيا وأفريقيا وآن تبعة ذلك كله ستقع على كاهل انجلترا » (٢٨٦) ٠

وهكذا نشأت حركة اسلامية واسعة للدعوة لتأييد عرابى فى كفاحه ٠ واعتلى العلماء المنابر فى تركيا ، وأخذوا يستنفرون المسلمين ويدعونهم الى حمل السلاح والتطوع فى الحرب المقدسة لحماية أرض الاسلام (٢٨٧) ٠

وفي الهند ثار المسلمون ، فأسرعت السلطات البريطانية الى تحديد اقامة جمال الأفغانى وكان اذ ذاك بها ، وفى الشام حمل الرجال السلاح وأعدوا الكتائب من المجاهدين ، ولكن الحاكم العثمانى منعهم من الابحار الى مصر ٠ ونفس المسألة في تونس وغيرها من بلاد الشمال الافريقى ٠ ويذكر بلنت أن عرابى « كان يعرف أن مسلمى العالم كانوا ينظرون اليه باعتباره زعيم الاسلام ونصيره وذلك لأن الحجاج الذين عادوا من الحجاز أخبروه بذلك ، فكان يرى أنه من الصعب على السلطان أن ينضم الى انجلترا ويحاربه » (٢٨٨) ٠

والواقع أن الجبهة الاسلامية كانت ضرورية ذلك أن الدول الاستعمارية كانت تلتهم الدول الاسلامية واحدة بعد الأخرى ٠ وكانت معظم الدول الاسلامية اما مستعمرات فعلا أو مهددة بأن تكون كذلك ٠ والخطورة فى هذا الاستخدام لفكرة الجبهة الاسلامية أن القيادة الثورية فى مصر لم تبذل مجهودا فعليا لكى تقوم هذه الجبهة بدور فعال يشكل تهديدا حقيقيا ومحسوسا ، والواقع أن الدول الاستعمارية كانت بالفعل تخشى أن تواجه بثورة اسلامية تطيح بمصالحها وتعرضها لأخطار شديدة ٠ واعتمدت قيادة الثورة على رد الفعل العفوى غير المنظم لدى شعوب هذه الدول فضلا عن أن استخدام الدافع الدينى أساسا ، قد وضع عرابى تحت رحمة الباب العالى الذى كان له سلطان دينى ساحق باعتباره خليفة المسلمين ولو كان عرابى قد مزج بين الدافعين الدينى والقومى لربما استمرت المقاومة بعد اعلان العصيان الذى كان من أخطر أسلحة الهزيمة ٠

والواقع أن عرابى لم يستطع أن يستفد من خريطة التناقضات أقصى استفادة ممكنة ٠ لقد كان هناك أولا التناقض بين الدول الاستعمارية بعضها البعض ٠ ثم التناقض بين الطبقة العاملة فى داخل هذه البلاد وبين الرأسماليين بالاضافة الى التناقض بين شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية ٠ فضلا عن التناقض الداخلى فى مصر نفسها بين أمة الخيانة وأمة الثورة ٠

والغريب أن قيادة الثورة قد اعتمدت على التناقض الثانوى الوحيد بين مجموعة التناقضات المذكورة وهو التناقض بين الدول الاستعمارية بعضها البعض ، وأهملت التناقضات الثلاث الاخيرة رغم أنهـــا تناقضات رئيسية عدائية • والمفروض عند رسم الاستراتيجية الثورية لهذه المرحلة أن يوضع التناقض الداخلى فى مصر باعتباره التناقض الاسامى بحيث تكون العناصر الثورية سياســيا والطبقات المعادية للغزو هى القوى الرئيسية ثم تـكون التناقضات داخل الدول الاستعمارية والتناقض بين شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية بين القوى الاحتياطية للثورة •

ان الاعتماد على هذا التناقض الثانوى الوحيد يدل على طبيعة قيــادة الثورة البرجوازية المترددة التى تعبر عن طبقة ضعيفة اقتصاديا وتسعى الى حل المسالة الوطنية فى الاطار الاستعمارى ، ولذلك فهى أعجز من أن تنظـم جماهير فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين وفقراء المدن والحرفيين للدخـول فى معركة ضد الاستعمار •

● وفى هذا الاطار فان واقعة الخيانة الشهيرة التى حدثت فى الثورة العرابية هى عامل من عوامل الهزيمة العسكرية ، ولكنهــا لم تكن مبــررا لاجهاض الثورة ، فالثورة قد أجهضت فعلا ، عندما كانت كل القوى السياسية والعسكرية والشعبية عن المقاومة • وقد غزا الجيش الفرنسى مصر قبل ذلك ولكن الثورات لم تتوقف ضده • فما هو البعد الحقيقى لمسالة الخيانة ؟

يظهر هذا البعد سياسيا فى عجز قيادة الثورة عن اتخــــاذ مواقف حاسمة من العناصر الخائنة • وهو ما يجعلنا نعود الى التذكير بمسالة السلطة وعجز حزب الثورة وضعفه •

وهو يظهر اجتماعيا فى عدم صياغة البرنامج الفلاحى الذى يكفـل استمرار الثورة برغم الهزائم التى قد تقود اليها الخيانة • وهو يظهر أيضا فى ذلك الاعتماد المبالغ فيه على الشعارات الدينية • وقـد قال عرابى فى مذكراته موضحا تأثير منشور العصيان على الجيش « لما نشر منشور السلطان بعصياننا ومن معنا بجرنال « الجوائب » ارضاء للانكليز أرســل منه مئات الألوف من النسخ الى الهند والأفغان والحجاز والعراق والترك ومصر والمغرب الأقصى وجميع بلاد الاسلام بواسطة الانجليز ، ووزعت منه نسخ كثيرة على ضباط الجيش المصرى فى جميع المراكز بواسطة أبو سلطان باشا ومن معه من المخدوعين • أذ ذاك تذمر بعض أمراء العسكرية وقالوا اننا اذن عصــاة على السلطان مخالفون لكتاب الله وسنة رسوله كما فعل محمد على باشا رأس العائلة الخديوية وابنه ابراهيم باشا ومن مات منا مات عاصيا لا أجر له ، مثل

الذين ماتوا من المصريين في قتال الدولة العلية. فنصحناهم بأن هذا المنشور مخالف لأحكام الدين الاسلامى ، لأننا انما نقاتل أعداء المسلمين الذين يريدون أن يستولوا على بلادنا الاسلامية وأن الجهاد فى سبيل حماية الدين والمال والوطن فرض واجب علينا ، وأن سلطان المسلمين لايسمح بمثل هذا المنشور ، وانما هو دسيسة انجليزية تمكنوا من من انفاذها بواسطة الرشوة . ولو فرض وصدر مثل ذلك من سلطان لوجب على المسلمين خلعه لمخالفته لأحكام الدين . الا أن تلك النصائح لم تؤثر فى الذين يجهلون أحكام الدين مثل أحمد بك عبد الغفار قومندان السوارى ، وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الآلاى الثانى سوارى ، وعلى بك يوسف (خنفس) أمير الآلاى الثالث بيادة ، ولكنهم أظهروا قبول ما أوضحناه لهم وأمروا الغدر والخيانة والحساب على الله » (٢٨٩) . وتذكر بعض المصادر أن عرابى قد أطلع النديم وبعض خواصه على منشور العصيان بمجرد علمه به واستشارهم فما يجب أن يفعله « فأشار عليه النديم بنشره فى صحيفة الطائف والرد عليه مع الاستمرار على المدافعة والذود عن الوطن حتى فى الحالة التى ترد فيها عساكر تركية لمحاربتهم » (٢٩٠) . ولكن عرابى رفض الفكرة بسبب تخوفه من تأثير المنشور على الجيش وهو ما جعل المنشور الذى وزع سرا يحدث تأثيرا ضارا مما يدل على أن قيادة الثورة كانت تفتقد الى فاعلية الهجوم السياسى . وأنها وقعت فى مأزق بسبب أسلوب التجنيد السياسى الخاطىء والقائم على وجه واحد هو الوجه الدينى ، بينما كان ضروريا وأساسيا لها أن تعتمد معه على وجه آخر أكثر أهمية وهو الوجه السياسى وجه المقاومة ضد الاستعمار والتسلط الفردى . والغريب أن هذا الاعتماد على الحافز الدينى . كان يتضمن بالفعل قدرا من الديماغوجية فمع أن عرابى كان متدينا تدينا لاشك فيه ، فان داعية الثورة السياسى الاول « عبد الله النديم » الذى ساهم فى نشر « الهوس الدينى » لم يكن كذلك . ويقول لويس صابونجى فى رسالة منه لبلنت بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٨٢ « أن نديما رغم خلقه الثورى الطيب وميله الى الاصلاح متسرع مندفع سهل التأثر ، وأسوأ ماشهدته منه أنه كلما وجد نفسه مغلوبا فى مناقشة قفز فى عنف الى موارد التعصب الدينى . وشر ما فى الأمر أنه بعيد عن التدين ، ولكنه يتظاهر بحماسة للدين تفوق حماسة شيخ الاسلام » وذكر أن « عرابى باشا يعرف كل ذلك وقد نصح له فعلا بالاعتدال » (٢٩٠ مكرر) .

وبعد هزيمة الثورة قدم عرابى فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، نقاطا برنامجية أخرى طلبها منه اللورد « دوفرين » الذى عين من الحكومة الانجليزية لرسم السياسة الانجليزية فى مصر ــ وقد حدد عرابى النقاط التالية :

١ ـ يجب على الحاكم فى مصر أن يكون محدود السلطة مقيدا بقوانين شورية وعليه مراعاة تنفذها والمحافظة عليها وتلك قاعدة أساسية تكون مرعية الاجراء على الدوام ·

٢ ـ يجب انتخاب مشايخ البلاد بمعرفة الاهالى من الذين اشتهروا بالعفاف وحسن المعاملة حيث أن كثيرا من المشايخ الموجودين طبعوا على سلب أموال الأهالى ليدلوا بها الى الحكام فى سبيل ترقيتهم واعتبارهم ·

٣ ـ يجب انتخاب مجلس النواب من نبهاء الأمة المصرية وأن يكون انتخابهم حرا كما فى الممالك المتمدنة · وتعرض عليه جميع اللوائح والقوانين الادارية والاقتصادية وتعطى لأعضائه الحرية التامة فى المداولة وابداء آرائهم الصريحة ليتمكنوا من حفظ حقوق منتخبيهم · ولا يلزم الحكومة العمل بما يقرره المجلس المذكور الا بعد مضى مدة فيها يعلم اقتدار أعضائه على النظر فى مصالح البلاد بواسطة نشر مجادلاتهم العلنية فى الجرائد · وحينذاك تكون قرارات مجلس النواب قطعية والوزراء مسؤولين أمام ذلك المجلس وتلك المدة لاتزيد عن خمس سنين ·

٤ ـ يجب أن توضع قاعدة بين سكان القطر المصرى عموما لا يمتاز فيها الأجنبى على الوطنى فى جميع المعاملات وفرض الضرائب والرسوم وغير ذلك ·

٥ ـ يجب وضع حد للمرابين لمنعهم عن استعمال الغش وادخاله على الأهالى لسلب اموالهم كما يجب ايقاف المزارعين عند حد فى الأخذ بالربا ·

٦ ـ يجب تسوية ديون المزارعين وتوحيدها وتسديدها بواسطة الحكومة الى الدائنين على اقساط مناسبة لحالة المديونين تسدد الى الحكومة مع أقساط الأموال الأميرية ·

٧ ـ يجب ابطال ضرائب الويركو والفردة والدخولية وجميع المكوس التى اضرت كل الضرر بالفقراء والمساكين ·

٨ ـ يجب ابطال طريقة التسخير التى هى السبب الوحيد فى عدم العمران وتشتيت شمل الفقراء الذين لا قوت لهم الا من كد ايديهم وعرق جبينهم ·

٩ ـ يجب أن تشهر اشغال تطهير الترع والجداول وانشاء المصارف وحفظ جسور النيل فى زمن الفيضان فى المناقصة بين المقاولين بواسطة وزارة الأشغال العمومية ٠

١٠ ـ يجب توحيد القوانين القضائية فى جميع محاكم القطر المصرى ومراعاة تنفيذها بغاية الدقة بدون تدخل ذى سلطة فى تأويلها واستعمالهم الطريق القديمة فى مراعاتها ظاهرا وعدمها فى الحقيقة ٠

١١ ـ يجب ابطال المحاكم المختلطة التى اضرت بالوطنيين وكانت هى الوسيلة الوحيدة لاعانة المرابين على تجريد كثير من الوطنيين من أطيانهم وأملاكهم ٠

١٢ ـ يكتفى من الأجانب الموظفين بقدر الضرورة مع مراعاة حالة مالية البلاد فى رواتبهم والمناسبة بينها وبين رواتب الموظفين الوطنيين حتى لا تقع المنافسة والمنافرة بسبب الامتيازات الفاحشة ٠

١٣ ـ يجب أن يكون قنال السويس حرا بكفالة الدول الموقعة على معاهدة برلين وفى مقابلة تنازل الأمة المصرية عن حقوقها الصريحة فى ذلك ، يعوض لها مبلغ كاف يعادل هذا التنازل لتسدد جانبا من الدين ومع ذلك يبقى لمصر حق كباقى الدول المذكورة ٠ وعلى الدول أيضا أن تدفع مبلغا سنويا يكون كافيا للقيام بحفظ القنال المذكور ٠

١٤ ـ يجب تعديل الضرائب وجعلها متناسبة مع حالة الأراضى واستعداداتها بدون فرق بين الأغنياء والفقراء ٠

١٥ ـ لأجل تأمين الدائنين على أموالهم من كل خطر يخشى وقوعه فى المستقبل يجب تنزيل الدين الى ٥٠٪ والفائدة ١٪ والاستهلاك ١٪ سنويا ٠

١٦ ـ يجب أن الأراضى العشورية تدفع ضرائب تساوى ضرائب الأراضى الخراجية حيث أن الخراجية صارت ملكا حرا لمالكيها بمقتضى قانون المقابلة ٠

١٧ ـ يجب اعتبار الاموال التى دفعت من طرف المزارعين فى المقابلة دينا على الحكومة أسوة بالاجانب وقدرها ١٧ر٠٠٠ر٠٠٠ مليونا من الجنيهات ٠

١٨ ـ يجب تعميم التعليم وتوسيع دائرته فى أنحاء القطر بحيث يكون اجباريا حتى سن ١٥ سنة .

١٩ ـ يجب أن يكون لمصر (وزراء مفوضون فى جميع الممالك الموقعة على معاهدة برلين لتفهم حقيقة ما يكون جاريا فى مصر وتسهيل المعاملات التجارية وغيرها (٢١٩) .

قيادة الثورة

ملاحظات حول الزعامة البرجوازية

يبالغ المؤرخون البرجوازيون عادة فى الدور الذى لعبته قيادة الثورة فى اجهاضها ويذهبون ـ كما أشرنا فى المدخل ـ الى أن هذه القيادة هى المسئولة أساسا عن اجهاض الثورة . وهذه النظرة تتواءم مع التصور البرجوازى للعالم ، ذلك التصور الذى يعتبر الفرد ركنا أصيلا فى حركته . ولأن البرجوازية لا تملك أصلا فلسفة متكاملة للتاريخ ، فان منظريها لا ينطلقون كلهم من أرضية واحدة ولكن هناك بعض الفرضيات المكررة لدى الكثيرين منهم وبينما يرى بعضهم مثل كارليل ان التاريخ ما هو الا حركة مجموعة من الأفراد الأفذاذ ، فان آخرين يصوغون هذا فى مقولتهم الشهيرة حول أنف كليوباترا الذى لو كان أقصر قليلا لتغير وجه التاريخ . وبينما يتطرف هؤلاء فى تجاهل القوانين الموضوعية لحركة التاريخ فان آخرين يتطرفون فى الناحية الأخرى فيذهبون الى أن الحتمية التاريخية تحقق نفسها دون أى تدخل من الفرد ، الذى لا دور له على الاطلاق فى التأثير على حركة التاريخ ، وهو تصور ميكانيكى لهذه الحركة ينفى عنصرا هاما من عناصرها ، هو فاعلية الفرد فى تحقيق هذه الحتمية عن طريق الوعى بقوانينها والسعى لتحقيق هذه القوانين . ثم أرست « المادية الجدلية » بشكل متكامل المفهوم الصحيح لهذه المسألة :

● فهى تذهب الى أن « فاعلية الفرد » ضرورة لتحقيق الحتمية التاريخية ، فالمجتمع يتغير ويتطور تبعا لقوانين موضوعية حتمية ، هذا صحيح ، ولكن دور الفرد هو جزء من تحقيق هذه الحتمية ، ومن غير المتصور أن تتحقق هذه الحتمية مع العجز الكلى والسلبية التامة من الفرد .

● غير أن فاعلية الفرد هنا تؤدى دورها ، من خلال انسجام الدور الذى يقوم به مع القانون الموضوعى لحركة التاريخ ، أى أن الفرد يساهم

فى تحقيق الحتمية ، ولكنه بالتأكيد سيفشل تماما اذا فكر فى أن يلعب دورا معاكسا لهذه الحتمية ٠

● ان هذا يؤدى فى النهاية الى أن الفرد الذى يقع فى موضع مؤثر على خريطة السلطة فى المجتمع يمكن ان يؤثر بدرجة أو بأخرى فى تغيير بعض السمات الفرعية للظاهرة التاريخية عند توفر شروط معينة ، تحقق لموقعه القيادى امكانية هذا التأثير ولكن بالتأكيد لا يستطيع ان يؤثر تأثيرا يغير حركة التاريخ وظواهره الأساسية التى تتحكم فيها عوامل موضوعية وتسير فى اتجاه حتمية محددة ٠

● وبالاضافة الى كل هذا فان الفرد المؤثر تاريخيا هو ابن ظاهرة تاريخية ، وليس مجرد ذات تضم قيما اخلاقية وصفات شخصية فالظروف الاجتماعية والتاريخية هى التى تكون شخصية القائد والزعيم ، وهى التى تعطيه امكانية التأثير المطلق على الحوادث أو التأثير النسبى فيها ٠ ومن هنا فصفاته الخاصة فى النهاية تلعب دورا محدود التأثير فى تسيير الحوادث ٠

فى ضوء الفرضيات السابقة فان دراسة الدور الذى لعبته الزعامة فى الثورة العرابية ومدى تأثيرها على حركة الثورة ، ضرورة لا غنى عنها لاستكمال فهم الزعامة العرابية ومدى تأثيرها على حركة الثورة ٠ والواقع ان الزعامة البرجوازية المصرية تتسم بسمات مشتركة نبتت أصلا من طبيعة التكون الخاص للبرجوازية المصرية ، وربما تكررت بعض سمات الزعامة العرابية فى الزعامة الزغلولية وخلفائها بعد ذلك ٠ وسوف نحاول أن نرصد بشكل ما بعض هذه السمات ٠

وثمة مجموعة من المصادر يمكن ان يؤدى الاعتماد عليها الى ابراز بعض النقاط الهامة فى هذا الصدد ، فهناك أولا مذكرات قادة الثورة ، وهناك خطبهم ورسائلهم ، ومحاضر التحقيق معهم بعد فشل الثورة والانطباعات التى كونها عنهم معاصروهم الأجانب اصدقاء كانوا أم أعداء ٠

واذا ألقينا نظرة سريعة على التكوين الطبقى الخاص لهؤلاء الزعماء ، من خلال تراجم حياتهم ، سنجد أنه تكوين متماثل تقريبا ، مع فرصة للتباين الشديد أحيانا بين النديم فى أسفل الاجتماعى والبارودى فى قمة هذا السلم ٠ بيد ان الكتلة الكبرى من زعماء الثورة كانت تنتمى أصلا لعناصر من ابناء المزارعين الصغار ، فعرابى لم يرث عن ابيه سوى ثمانية أفدنة (٢٩٢) ٠ ونفس المسألة بالنسبة لعلى فهمى وعبد العال حلمى وطلبة عصمت كان مفتش مزروعات بأحدى الدوائر الزراعية ، وعلى الروبى شأنه فى ذلك شأن الزعماء الثلاثة عرابى وعبد العال وعلى فهمى ، التحق بالجيش

جنديا على عهد سعيد باشا حين تقرر تجنيد ابناء العمد والمشايخ والأعيان ·
والشيخ محمد عبده كما يقول عن نفسه قد نشأ ، كما نشأ كل واحد من
الجمهور الأعظم من الطبقة الوسطى من سكان مصر ، ودخلت فيما فيه
يدخلون » (٢٩٣) · كان جده « شيخا لبلدته » (٢٩٤) · أما أبوه فكان
ذا منزلة بقريته لدرجة ان بعض الحكام كناظر القسم وحاكم الخط كانوا
ينزلون عندهم ولا ينزلون في بيت العمدة (٢٩٥) ·

ويرتبط وعيهم بثقافتهم ، كما يرتبط أيضا بوضعهم الطبقي· فالأغلبية
العظمى من العسكريين قد جاورت في الأزهر زمنا ، عرابى وعبد العال
وعلى فهمى ·· والآخرون · ثم انتقلوا منه الى الجيش في أواخر عهد سعيد
عندما قرر تجنيد ابناء العمد والمشايخ اجباريا · والواقع ان انتقالهم ذلك
الى الجيش لم يكن تنازلا عن وضعيتهم الطبقية سقوطا في هوة مركز اجتماعى
أقل درجة ، ذلك انهم جميعا كانوا لا يقضون في الجيش كانفار الا فترة
قليلة ، عاما أو عامين على الأكثر ، ثم يرقون بعد ذلك الى رتب الضباط التى
تبدأ بثلاثة جنيهات ونصف للملازم ثان ، وتتدرج الى أربعة جنيهات للملازم
أول ـ فخمسة لليوزباشى فاثنى عشر للصاغ فعشرين للبكباشى فخمسة وعشرين
للقائمقام وأربعين للاميرلاى ، وكانت رتب الضباط الذين قادوا الثورة ،
تنحصر في الرتب الثلاث الأخيرة عند قيامهم بها ·

والواقع ان هؤلاء جميعا قد التحقوا بالجيش في ظروف اجتماعية ،
جعلت للاستخدام فيه قيمة جديدة ، منذ كون محمد على الجيش المصرى ، وحقق
الانتصارات الكبيرة ، وأعطى العاملين به مراكز اجتماعية معينة ، وربط حياة
المجتمع كله بهذا الجيش ، منذ ذلك الوقت فان قرون السيطرة التركية
المملوكية ، التى احتكرت فيها الاقطاعية العسكرية ، حمل السلاح والقتال
والمكانة الاجتماعية والسياسية تبعا لهذا ، جعلت التطلع الى هذا المكان الجديد
يزداد ، خاصة بالنسبة للعناصر التى كانت ترى ان جاهلها الموروث قد
انتهى نتيجة لعمليات الافقار والسلب الذى مارسته السلطة المملوكية ضدها ·
ان الطموح العصامى الذى تحركه رغبة في استعادة الجاه القديم ـ حقيقيا
كان أو وهميا ـ كان وراء سعى هذه العناصر للتعليم وللالتحاق بالجيش ،
ثم الاهتمام بعد ذلك بالعمل العام والمشاركة فيه ·

والواقع ان التركيب الاجتماعى الذى انحدر منه هؤلاء كان تركيبا
مؤثرا الى حد كبير فيهم · فالمالك الصغير ، في مجتمع تسوده فوضى اقتصادية
ضخمة ، معرض لحالة من حالات الفقر المدقع في ضربات مفاجئة· انه الهدف
الأقرب للمدفع ، وهو لهذا ـ شأنه شأن العناصر البرجوازية الصغيرة في
المدن ـ يعيش في حالة رعب حقيقى من الهبوط في هوة الطبقات الدنيا ،

وحالة من حالات الرغبة فى الصعود الى أقرب ما يمكن من الطبقات العليا ٠ ولكن الوعى الاجتماعى يلعب دورا فى تحديد الموقف الخاص لكل مفردة من هذه المفردات ٠ وهو ما دفع بهذه العناصر الى الارتباط بالعمل العام والاشتغال به ٠

على أن ارتباطهم بالعمل العام قد تم عبر منعرجات كثيرة ، ففى خلال عملية الصعود الفردى ، ارتبط أكثرهم بالفئات العليا ارتباطا أقرب ما يكون الى التبعية الاجتماعية والسياسية ٠ فعرابى ارتبط أولا بسعيد باشا ، وحظى برضاه ، وكان فى العشرين من عمره عندما التحق ياورا له فى سنة ١٨٦١ ٠ وسعى للزواج من كريمة مرضعة الأمير الهامى باشا ، وكانت اختا لحرم الخديو توفيق من الرضاعة ، وهو ما ساعده للعودة إلى الجيش وكان قد فصل منه ، ومكنه عندما تولى توفيق الحكم من الحصول على رتبة الاميرالاى ومن التعيين كأحد ياوران الخديو ٠ ونفس المسألة بالنسبة لعلى فهمى الذى تزوج باحدى جوارى السراى وكان محسوبا من محاسيب الخديو ، وكثيرون من الضباط كانوا قد تزوجوا من سرارى السراى ، تنفيذا لسياسة عامة وضعها الخديو اسماعيل لاستمالة الجيش اليه ٠ بل اننا نجد هذه الظاهرة أيضا فى محمد عبده الذى ارتبط برياض باشا لفترة طويلة ودافع عن سياسته دفاعا طويلا ، وكذلك عبد الله النديم الذى عمل « نديما » للذوات والأعيان ، وارتبط برياض أيضا فى بعض فترات حياته ٠

وقد كانت هذه الفترة من حياة زعماء الثورة ، فترة مؤقتة ، وقد انتهت بأن أدركوا ــ على تفاوت ــ أن حل مسالتهم الخاصة ، لا يمكن الا بالارتباط بالعمل العام ٠ والواقع أن وعيهم قد تكون أساسا من حالة السخط الذى تتميز به هذه العناصر من الفئات الدنيا من البرجوازية الريفية ، ثم ساهم تعليمهم الدينى فى اضفاء المزيد من الاحساس الخلقى لديهم ، خاصة وهم ينحدرون من فئات اجتماعية يعتبرها علماء الاجتماع حاملة التقاليد والمحافظة عليها ٠ ثم تفتح وعيهم أكثر خلال مجموعة التأثيرات التى أحدثها الأزهر على عهد اقامة الأفغانى فى القاهرة سواء تلك التى أحدثها بنفسه أو التى نتجت عن المناخ العام الذى أحدثه وجوده فى مصر ٠ ويرجع عرابى الى كتاب الملازم لويس عن حياة بونابرت ــ الذى أهداه الخديو سعيد ترجمته العربية ــ بداية اهتمامه بالعمل العام ٠ ولعل عرابى قد قرأ بعد ذلك كثيرا فى الثورة الفرنسية ، فقد تأثر فى بعض ما اتخذه من اجراءات أو عرضه من أفكار بحوادثها ، مثل فكرة الجمعية العمومية وهى مماثلة لمجلس طبقات الأمة ، أو فكرة مصادرة أموال الهاربين ٠ على أن ثقافته العامة كانت ثقافة دينية ، ولعل قراءاته المفضلة كانت فى ذلك الفرع ٠ وقد عثر على بعض الكتب المهداة اليه منها كتابا «ينبوع المسرات والنفحات الشاذلية ، شرحا على البردة الأباصيرية ، والنفحات النبوية

فى الفضائل المشورية » (٢٩٦) • وقد أهداه له الشيخ حسن العدوى •
والحقيقة أن عرابى كان متدينا الى الدرجة الواضحة التى لا تخطئها عين ، وربما بالغ فى ذلك بعض الشىء ، ويقول بلنت أنه « كان يحيط نفسه برجال الدين لأنه كان مسلما ورعا وكانت الأوقات التى يجب عليه أن يقضيها فى تنظيم وسائل الدفاع يصرفها فى الأدعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينقطع عن هذه الأعمال الى النهاية ، ومن الصعب أن يعرف الانسان ما كان هياه من التدابير الحربية » (٢٩٧) • والواقع أن تدينه كان تشوبه بعض المعتقدات التى لا يمكن اعتبارها من الدين فى شىء ، منها مثلا اهتمامه الزائد بالأدعية . وقراءة البخارى على الأسلحة الجديدة ، فقد أرسل له الشيخ حسن العدوى برقية بأنه سيقدم الى التل الكبير « مع بعض الاخوان وصحبتنا البخـارى الشريف لقراءته عند الطابيه الجديدة » (٢٩٨) • بل أنه ذكر فى محضر التحقيق معه أنه قد تم تفتيشه تفتيشا دقيقا عند دخوله السجن ولم يجدوا معه غير مجمـــوعة أحجبة ، وقال مبررا ذلك « ان أولادى كانت تموت بداء التشنج فى حال الصغر ولم تجدهم نفعا أدوية الحكماء ففزعنا ، وعلى حسب اعتقاد الناس فى التحفظ على الأولاد نحمل تلك الأحجبة ، وبالواقع حفظهم الله بسبب ذلك » (٢٩٩) • هنا يتدنى الايمان الدينى الى مستوى الخرافة الشائعة • ومن المتواتر عنه كذلك ايمانه بالرؤى والاحلام واعتماده عليهما • الا ان عـرابى على أى الأحـوال ، كان يملك مجموعة من الرؤى السياسية السـليمة ، وبالذات فكره الديمقراطى الذى كان جوهر موقفه ، كما أنه بالتاكيد لم يكن متعصبا دينيا باى شكل من الأشكال بالمعنى الذى يحول الايمان الى كراهية الأديان الأخرى • يضاف الى هذا أنه كان ـ ومعظم قيادة الثورة ـ أقرب الى الحس الفلاحى وهذا طبيعى بحكم نشأتهم فى قرى صغيرة ، وفى طبقات كانت أقرب الى فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ، ولكن هذا الحس كان مجرد عطف غير مترجم ، ولكنه كان نوعا من الاختلاط بين الشعور الدينى الجارف الذى يدعو الى الرحمة والمودة والتصدق على الفقراء ، وبين الحس القومى العام الذى يضع « الفلاحية » ـ كصفة ـ فى مواجهة « الجركسية » كصفة ـ دون ادراك واع أو ناضج للمسألة الطبقية •

وقد تميز عرابى الى هذا بنوع من الرومانتيكية ، غلبت على تصوره العام للأشياء ، وهى مظهر من مظاهر افتقاد الوعى لبعض عنـاصره • وهو ما اجمع عليه كل من عرفه من اصدقائه ـ بلنت ونينيه مثلا ـ ولعل هذا راجع الى حسه الصوفى أساسا ، بيد ان ذلك قد ساهم ـ مع عوامل أخرى ـ فى تردده فى بعض المواقف ، وافتقاده الى العقلية العملية ، التى تتخذ قرارات حاسمة ونهائية عندما يتطلب الأمر ذلك • وهو ما يبدو واضحا فى تردده فى اتخاذ موقف حاسم بالنسبة لقناة السويس ، والنسبة للخيانة •

يقول بلنت ان « عرابى لسوء حظ الحرية لم يكن رجلا قويا ، وانما كان ذا امانى انسانية ، وكان فى خلقه شىء من التشبث بآرائه والرغبة فى تحقيقها ، وكان يجهل أوروبا جهلا تاما ، ويجهل أيضا الطرق والأساليب السياسية الغربية » (٣٠٠) . ويتهمه بعض المؤرخين بالغرور الشديد - كالأستاذ الرافعي - ويرون ان غروره ذاك كان وراء تهديداته « الحمقاء » التى لم ينفذها ، ويرون انه كان ذاتيا « يؤثر المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا ، واهتمامه أكثر مما يجب بذاته وحياته ، وهذا ليس من الاخلاص الذى يجب ان يكون أول صفات الزعيم الوطنى ، فاسقاطه وزارة شريف باشا يرجع العامل الاكبر فيه الى اطماعه فى السلطة والجاه ، وسعيه لخلع الخديو توفيق يرجع الى مثل ذلك » (٣٠١) . ونظن ان هذا سباب لا غير . وبرغم ذلك فان بعض مناحى الاحساس الشديد بالذاتية كانت تتوزع هنا وهناك بالنسبة لقيادة الثورة ، ولعل عرابى بينهم . بيد اننا لا نوافق الأستاذ الرافعى على تفسيره لموقف شريف الخديو هذا التفسير الغريب . ومن الطبيعى بالنسبة لقيـادة نبتت من وضعية طبقية كالتى ذكرناها ، وكانت فكرة الصـعود البرجوازى وراء رحلتها فى الحياة ، كما انها تربت فى وسط الجيش حيث تسود درجة من السيطرة الفردية ، من الطبيعى بالنسبة لهذه القيادة ان تكون هناك درجة من الذاتية الشديدة ، بيد اننا نجزم بأن هذه الصفة لم تكن ذات تأثير له قيمة فى مجرى الظاهرة .

والموقف الذى اتخذه عرابى أثناء التحقيق معه ، يبلور درجة من درجات الصلابة ذلك ان « محاضر التحقيقات مع أحمد عـرابى تدحض كل الأكاذيب والتشويهات عن ضعفه وتخاذله المزعومين برغم ان هذه التحقيقات قد تمت فى ظروف فشل الثورة ، وفى ظروف كان عرابى فيها سجينا بين القصر الخديوى والانجليز ، وتكالبت ضده جميع القوى الرجعية المحلية التى ناوأت الثورة . لقد دافع أحمد عرابى عن جميع مواقفه بنفس المنطق والوضوح الذى واجه به تلك المواقف فى حينها لم يتنصل من اجراء ثورى واحد كان قد اتخذه » (٣٠٢) . وقد دافع بوضوح وبلا تردد مؤكدا « ان أى رئيس من ديانة كان وفى أى بلاد كانت مترئسا على جيش مدافع عن بلاده لا يمكنه ان يجرى أى خلاف ما اجريته فى حالة وجود حاكم البلاد بطرف الجيش المحارب لها » . . وعندما قالت له المحكمة ان بعض النواب لم يكونوا يوافقونه قال « لا أظن ان أحدا من المصريين على اختلاف مذاهبهم يسمح بحصـول تداخل أجنبى فى بلاده » ، وحرص على ابراز مطالبة ، باعتبارها ليست مطالب فئة أو شخص ولكنها مطالب الأمة ، عمدها وأعيانها وتجارها (٣٠٣) .

والواقع اننا سنجد نماذج من هذا الموقف الشجاع ، فى محضر التحقيق مع أحمد رفعت . وبرغم انه أخذ موقفا ضعيفا فى البداية الا أنه عاد فغير

أقواله ، ودافع عن جميع مواقفه بشجاعة ، وبرر أقواله الأولى بالمعاملة الشاذة التى لقيها عقب اعتقاله فعندما سأله رئيس لجنة التحقيق عن الملحق الذى وزعته جريدة « الطائف » بعنوان « فعل الخديوى » والذى تضمن الهجوم المقنع على الخديو توفيق ، دافع عن موافقته على نشر هذا الملحق وهو مدير المطبوعات المسئول ، وقال ان الهجوم على الخديو « كان حاصلا عند جميع الأهالى حتى الأطفال فى الطرق » . وعندما سأله رئيس اللجنة عما اذا كان هذا الهجوم يوافق افكاره قال ان الجميع اقروا بأن « الحضرة ــ الخديوية خالفت الشرع الشريف والقانون المنيف ، وحيث اننى أحد أبناء هذا القطر فكيف كان يمكننى ان اخالف الجميع ، حتى اخالف افكارى وما انا مشاهده واجازى جريدة الطائف » (٣٠٤) . وأنكر ما سبق ان زعمه بأنه وقع على محضر الجمعية العمومية بالتهديد وقال « لم اجبر على ختمها ولا على توقيعها ولا على تحريرها بل كانت مطابقة وموافقة لافكارى » ، ونفس المسألة بالنسبة لقرار المجلس العرفى بسد القنال « كان ذلك موافقا لأفكارى وكان من مقتضيات الحرب ، ولكننى كنت متأسفا على هذه الضرورة » . ودافع عن المقال الذى كتبه فى جريدة الطان الفرنسية Le Temps وانتصر فيه لعرابى . بل كان شجاعا الى الدرجة التى ذكر فيها رئيس لجنة التحقيق بأنه هو نفسه كان عضوا فى المجلس العرفى ، وانه توجه معه شخصيا الى كفر الدوار لتهنئة عرابى بالعيد ، مما أحرج اسماعيل أيوب باشا ــ رئيس اللجنة ــ واضطره للدفاع عن نفسه دفاعا حارا ، وحول جلسة التحقيق الى وضع مقلوب ، اسماعيل أيوب هو المتهم ، وأحمد رفعت هو المستجوب (٣٠٥) . وهو نفس الموقف الذى اتخذه الشيخ حسن العدوى ، الذى اتهم بأنه كان يتوجه لكفر الدوار للدعاء لعرابى بالنصر ، فاعترف بأنه فعل ذلك « لأن المدافعة عن الوطن والذود عنه واجب شرعا وسياسة » واعترف بأنه ختم على المحضر القاضى بخلع الخديو « وكان ختمى برغبتى ورضائى للمدافعة الواجبة شرعا وسياسة ، وما كان ينبغى لأحد أن يمتنع عن الختم » . وعندما سئل عما اذا كان قد أفتى بخلع الخديو ، انكر ذلك ، وأردف « ومع ذلك فاذا جئتمونى الآن ــ بمنشور فيه هذه الفتوى فانى أوقعه . وما فى وسعكم وأنتم مسلمون أن تنكروا أن الخديو توفيق مستحق للعزل لأنه خرج عن الدين والوطن » (٣٠٦) .

وفيما عدا هذه المواقف الثلاثة فان زعماء الثورة الباقين قد اتخذوا مواقف ضعيفة جدا فعندما طلبت لجنة التحقيق من على باشا فهمى ــ أحد زعماء الثورة ــ أن يشرح كيفية تطاوله على الخديوى عقب وجوده فى منزل سلطان باشا ــ ليلة الدار ــ قال « لم أتوجه ولم يحصل تهور ولا نظن اننا نرتكب اساءة أدب أمام الخديو مع اننا نتمنى تقبيل اقدامه وعلى ذلك كل هذا من حقوقه فهو يفعل بنا ما يريد » (٣٠٧) . وقال عبد الله فكرى

باشا « انه من المعلوم قديما انى محسوب الجناب العالى الخديو وكنت دائما اخشى على نفسى من تلك الزمرة » (٣٠٨) . وقال يعقوب سامى « ومع ذلك، فانى عبد الحضرة الخديوية ودمى مباح لها » (٣٠٩) . وزعم أكثر من واحد ، انهم ما وقعوا على الطلبات عزل الخديو الا تحت التهديد العسكرى ، فيعقوب سامى الذى كان رئيس المجلس العرفى ووكيل الحربية ، أعلن أنه لم يكن من حزب العصاة (٣١٠) . وزعم انه ختم على المحضر لأننى « هددت وضربت » (٣١١) . وهو نفس ما زعمه حسن موسى العقاد « ختمت خوفا من العنصر العسكرى ، فان الذى حصـــل لمن خالفهم معلوم ، مثل الذين حبســـوا بالقلبخانة والذين أخذت املاكهم وأعدت لاقامة المهاجرين وغير ذلك » (٣١٢) . ان هذا الموقف الذى ينكر فيه الثوار كل مواقفهم التاريخية الباهرة ، قد يمكن قبوله اذا ما قورن بموقف آخر ، هو ان يسعى الثوار لاتهام أنفسهم « بالخيانة » سعيا للتبرئة . ان محمود باشا فهمى ـ وزير الاشغال فى حكومة البارودى وأعظم مهندسى الاستحكامات ـ قال انه بعد سقوط المسخوطه وهرب عساكر راشد باشا امام الانجليز ، « اخذت خادمى وأمرته بقطع غابة وتعليق منديل أبيض فيها ، وتوجهنا الى الانجليز حيث سلمنا أنفسنا » (٣١٣) . وهو ما ينفيه بلنت الذى يؤكد ان محمود فهمى أسر فى ملابسه المدنية وزعم لمن أسروه أنه من أصحاب الأرض فى المنطقة . ولم تتضح شخصيته الا فيما بعد (٣١٤) . وقال خورشيد باشا طاهر ، قائد قوات الدفاع فى أبى قير ورشيد « ما انقدت لأوامر عرابى بل توجهت لأبى قير لأجل التمكن من الفـــرار واخبرت بذلك أميرالاى الســـواحل ، (وآخرين ذكرهم) ، ثم اتفقت معهم على الفرار ، فلم يسعنا الوقت وحصل الانهزام ، ومع ذلك لم احارب » . وحين واجهته لجنة التحقيق بأنه حارب العدو وقهره فى احدى المواقع قال « انى لم احارب بل كنت اشـيع هذه الأخبار كذبا كى لا يطلب منى امداد من ضمن الـ ١٥ ألف عسكرى الذين كانوا تحت أمرى » (٣١٥) . وذكر الاميرلاى اسماعيل صبرى الذى كان قائدا لقوات الدفاع عن الحصون الشمالية فى الاسكندرية أنه كان يرغب فى الهرب والتوجه للاعتاب السنية ولكنه لم يتمكن من ذلك (٣١٦) . وبرهن عبد الله فكرى باشا ، وزير المعارف فى حكومة راغب على اخلاصه فذكر « أنه لم يدفع اعانة حربية » (٣١٧) .

والواقع أن الهزيمة العسكرية كانت مفاجئة بدرجة أفقدت الكثيرين صوابهم ، وقدرتهم على التفكير السليم ، ثم كانت ظروف الاعتقال ، والمعاملة التى عومل بها المعتقلون ، وهناك شهادتان هامتان حول طبيعة هذه المعاملة . الأولى ذكرها أحمد رفعت فى شهادته أمام لجنة التحقيق مبررا الظروف التى دفعته فى اقواله الأولى للتنكر للثورة . قال : « انه لما صار نقلنا من حبس

الضبطية الى الدائرة السنية ، وضعونا كل واحد فى مكان مخصوص منفردا ، وعليه خفير ، ولم يسمح له بمقابلة أحد من الخارج ، وذلك بعد ما صار اهانتنا بواسطة ضابط عسكرى علمت فيما بعد أنه أحمد افندى كمال الصاغقول اغاسى هو المأمور فى حبس الدائرة السنية . وتلك الأهانة هى أنه لما طلبنا للنزول فى حوش الضبطية صار اخبارنا أنه يلزم أن ننزل حالا ولو بقفاطين النوم ، ثم لما لبسنا وتكررت المراسلة فى أثناء ذلك وحصلت أيضا الأهانة المذكورة لحسين باشا الدرملى وكيل الداخلية سابقا ، نزلنا فوجدنا الأفندى المذكور مسكنا من ذراعنا وقال : ده من ده ، فأجيب بأنه أحمد رفعت فعندها آمر الجاويشية بغاية العنف وقال : خذوا ده ، وحطوه هناك ، وأشار الى الصف الأول . هذه هى الاهانة التى لا تعد شيئا يذكر بالنسبة لما حصل فيما بعد ، وبعد ذلك بقيت أتفكر فيما أخبرنى عنه ابراهيم بك فوزى مأمور الضبطية اذ ذاك فى أول يوم حبسى ، حيث كان أتى حضرته من منزل سلطان باشا مرعوبا ومصفر الوجه وقال اننا لا نتعشم فى اجراء أدنى تحقيق ، بل حتى اذا حصل فيكون تحقيقا ظاهريا يحجر علينا فيه عن التكلم بحرية وأن الموت هو واحد سواء كان الآن أو فيما بعد ، وبعدها محمود باشا سامى البارودى ، قال له : انى مفتكر فى قطع عرق من ذراعه ليموت بسهولة ، فقال له ابراهيم بك فوزى ، أنت والحالة هذه خسرت الدنيا فلا تخسر الآخرة ، حتى أنه فى يوم الخميس الموافق ٥ أكتوبر صار فتح باب اوضتى بشدة لم تسبق فى الأيام التى أقمتها قبل ذلك التاريخ ، وصار هجوم جماعة داخل الأوضة والباقى بقى خارج الباب وفى مقدمتهم أحمد أفندى كمال المذكور ، فزعق على بقوله : قم .. قم ، فعند قيامى لم أدر لماذا يطلب ذلك ، وكان بجانبه القواسة الترك ، واحد ياوران الخفرة الخديوية وخلفه توتونجى — المسئول عن حشو الغليون بالطباق — لم أعرف أسمه ، انما لو رأيته أعرفه ، فابتدأ يمسكنى بيديه الأثنين من ذراعى ويحسس بغلظة ونزل لحد صدرى ومن بعده لآخر أقدامى وبعد التفتيشات والتنبيه بقفل الشبابيك والاعتراض على وجود فرش خرجوا ، بعد ذلك دخل أحد المعاونين الجراكسة عندى وهيئته دلتنى على أنه يبكى على ويقول : مقدر عليك ويلزمك أن تتجلد ، وأظن أنه ثانى يوم أو فى نفس اليوم صار الابتداء بتسمير احدى درفات أبواب أوضنا والشبابيك ووضع تحصينات حديدية عليها ، ففى يوم السبت التالى لهذه الواقعة صار استحضارى أمام القومسيون فأجابتى وقتها كانت تحت تأثير ما رأيته وما سمعته وما كنت أظن حصوله ونسيت أن أذكر فى ليلة طلبنا من المنزل فى الساعة الثامنة والنصف عربى ليلا ، (أى حوالى الفجر) كان فراش الضبطية يبكى بحضور خادمى منذ كان يوقد الشمعة ، فاذا كانت حالتى هكذا وقت استجوابى فى يومى ٧ ، ٩ أكتوبر فهل ترون سعادتكم مع كل ذلك أن تعتبروا قانونا وشرعا ان اجابتى يعول عليها أم لا ؟ (٣١٨) .

أما الشهادة الثانية فقد ابلغها عرابى الى لجنة التحقيق ، قال « الساعة تسعة ونصف افرنكى ، فتح باب الاوضه التى أنا فيها ، فكنت نائما وقتها ، واذ ذاك دخل اناس كثيرون لا أعلم عددهم ، لكون الاوضه مظلمة ليس فيها نور ، ثم قال لى قائل منهم يا عرابى بصوت مزعج فقمت من نومى فزعان وقلت : ماذا تريد ، فقال لى : اما تدرى من أنا ، فقلت له : لا ٠٠ اعلمنى باسمك وماذا تريده منى فى هذا الوقت ، فقال انا ابراهيم آغا يا ابن الكلب يا خنزير ثم تفل على ثلاث مرات ، بصورة قبيحة وكلام قبيح فما امكننى ان اجاوبه فى هذه الحالة وفى هذا الوقت ثم مكث على هذا الحال نحو الثمانية دقائق ، وخرج من معه وعلمت انه هو ابراهيم آغا تتنجى الحضرة الخديوية الذى كان سبق خروجه من مصر من مدة سرقة مجوهرات شبوقات الخديوى » ٠

كذلك فان عرابى قد شكا من المعاملة السيئة التى لقيها عقب نقله من قشلاق عابدين الى سجن الدائرة السنية ، فقال أن تفتيشه تم بطريقة مهينة ، لدرجة أنهم فتشوا الحذاء ، وفتشوا الملابس بدقة ، وفتشوا السجادة والغطاء. وذكر أنه لم يتعرض خلاف هاتين الحادثتين لأى اهانة ٠

وقد يبدو غريبا أن تلقى هاتين الحادثتين كل هذا الرعب فى نفوس قادة الثورة ، وهم الذين شهدوا عصر اسماعيل الذى ضرب به المثل فى الجلد والتعذيب والمعاملة الوحشية ، على أن هذا المناخ ربما أحدث لديهم مخاوف غير حقيقية ، خصوصا أن اللجان التى شـكلت للتحقيق والمحاكمة ، شكلت جميعها من الأتراك والجراكسة ٠ وقد حرص عرابى فى مذكراته على ايراد أسماء أعضاء هذه اللجان وبجوار كل واحد منهم جنسيته ٠ ومنه يتضح أن لجنة التحقيق كانت برئاسة جركسى ، وعضوية اثنان من الجراكسة وواحد من كل من الجنسيات التالية : ارناؤودى ، رومى ، سورى ، فارسى ، تركى ، كردى ، أما المحكمتان العسكريتان ، فان محكمة القاهرة قد شكلت من رئيس كردى وخمس من الأعضاء الجراكسة وواحد من كل الجنسيات التاليـة : رومى ارناؤودى ، واثنين من المصريين ، أما محكمة الاسكندرية فقد رأسها جركسى وتولى عضويتها اثنان من الجراكسة وثلاثة من الأتراك وواحد فقط من المصريين ٠ ويعلق عرابى على هذا التشكيل بأنه يضم أفرادا « جميعهم من رجال الاستبداد » (٣١٩) ٠ ولا شك أن الخديو فى اختياره لأعضاء هذه اللجان قد تعمد أن يكونوا من الجراكسة لا ليعيد لهذا الجنس مركزه المتفوق الذى قضت عليه الثـورة فحسب ولكن أيضـا لكى يضمن أن تجىء أحكامهم قاسية بطبيعة ما يحملونه من كراهية وشعور عدوانى تجاه زعماء الثورة الذين سبق وشنوا الحملة ضد الجراكسة ، وهو ما انعكس أثره فى حالة من الرعب أفقدت معظم زعماء الثورة قدرتهم على التمييز السليم ٠

والواقع أن هذا الرعب قد انعكس فى مجموعة من الحالات النفسية ، بعضها أقرب الى الذهول وتميز بعضها بذكاء منخفض ــ لاشك أنه كان حالة

مؤقتة ــ وهو ما نعكس على موقف اليوزباشي « يوسف أبو ديه » ، وكـــان ياورا لعبد العال حلمي في موقع دمياط ، وشارك في اخماد فتنة طنطا التي أثارها المدير الجركسي ابراهيم أدهم ، وقد اتجه أثناء التحقيق معه الى موقف سلبي تماما ، فقد أنكر كل شيء حتى تلك المسائل العامة التي يستحيل على انسان في مصر وقتذاك أن يزعم جهله بها ، فهو ينكر علمه بأن الصلح قـد حصل بين الخديو والانجليز ، وعندما سئل عن الحرب الذي كنتم تستعدون له في دمياط كان لأجل الخديو أو لأجل أحمد عرابي ؟ . قال « لا أدرى حتى انى ما اطلعت على الأوامر لأنى من الضباط الأصاغر » (٣٢٠) . وهو نفس الموقف الذي اتخذه البكباشي على عيسى ، بكباشي الآلاي الأول المشاة ، الذي زعم أنه لا يعرف شيئا على الاطلاق عن الطلبات التي قدمت في ٩ ســبتمبر ١٨٨١ ، وقد دار الحوار بينه وبين لجنة التحقيق على النحو التالي :

س : ما الذي بلغك عن وقعة ٩ سبتمبر ١٨٨١ ؟

ج : بلغني أن أحمد عرابي أخذ الآلايات ، بيادة وطوبجية وسـواري وتوجها الى عابدين .

س : لأى سبب ؟

ج : لطلبات قيل أنهم متطلبوها .

س : ما هي تلك الطلبات ؟

ج : رفـع الوزارة .

س : أي الوزارات ؟

ج : لست متذكرا .

س : وغير ذلك ؟

ج : سن قانون (٣٢١) .

وكانت قمة هذه المواقف ، موقف سليمان سامي ، الذي كـــان قائدا لحامية الاسكندرية ، والذي يعتبر من أكثر ضباط الثورة تطرفا ، وهو الذي دعا ضباط الجيش والبوليس بالاسكندرية للاحتجاج على عزل عرابي والتهديد بالتدخل اذا عزل ، وكان من رأيه دائما عزل الخديو أو قتله ، وقد اتهـم بعد إجهاض الثورة بأنه المسئول عن حريق الاسكندرية في اليوم التالي لضربها بقنابل الأسطول ، وزعم في التحقيق أن عرابي هو الذي أمره باحـــراق الاسكندرية ، وهو ما كذبه كل الشهود المعاصرين للحوادث وعلى رأسهم ممثلو الدول الأجنبية نفسها ، ويقول عرابي في مذكراته تعليقا على هذه الحادثة « الحقيقة أن سليمان سامي لما شاهد هول تأثير مقذوفات مراكب الانكليز حصل له هلع وطيش أثر على مخيلته ، فصار يهرف ويميل لعمل غير العقلاء ، فبدرت منه كلمات تدل على جنونه كقوله : احرق يا ولد ، خرب يا ولد . في حالة هيجان وذهول وقد أجمعت الشهود على أنه لم يفعل من ذلـك شيئا

وأنه خرج بآلايه من المدينة قبل الغروب ، بينما لم يبدأ الحريق الا بعد الغروب » (٣٢٢) ٠

ومن الصعب بالطبع أن ندافع عن هذه المواقف الضعيفة ، رغم أن بعضها يدعو للعطف وربما للرثاء ، ولكن قد يقلل من صعوبة الأمر أن نحاول أن نفهم ما وراء هذا الموقف ٠ والواقع أن العامل المشترك الذى أثر فى تصرفات هذه القيادة ٠ هو طبيعتها الطبقية الخاصة ، باعتبارها جزءا من البرجوازية الريفية الصغيرة ، ومن برجوازية المدن الصغيرة أو اختلاط بينهما ٠ وينبغى هنا أن نفرق بشكل حاسم بين انحدار القيادة من برجوازية صغيرة ، وبين أن تكون الثورة ممثلة للبرجوازية الصغيرة ، ففى الأولى سنجد نوعا من السمات النفسية والسلوكية تؤثر فى سلوك القادة وفى اتخاذهم للقرارات ، وفى الثانية سنجد وضعا طبقيا وسياسيا مختلفا كلية ٠ وفى ضوء هذا فان قيادة الثورة العرابية التى تقلبت فى المسار الطبيعى للبرجوازى الصغير فى المجتمع الطبقى آنذاك ، بدأ بمحاولة الصعود الفردى الشاق ، لنفى الرعب الذى كانت تعيش فيه من السقوط فى هوة العمل الزراعى المأجور ، انعطافا الى أن تصبح أغلبيتها من محاسيب السلطة ، وانتهاء باتخاذ الموقف الثورى ٠ ان هذا المسار قد اختلط دائما ببعض العناصر الطوباوية فى الفكر الدينى ، والقليل الذى وصل اليها من الفكر الثورى المعاصر لهـا ، وتفاعل معه ، وانتج فى النهاية قيادة تحمل كل مظاهر الصحة والمرض لدى البرجوازى الصغير ٠ فالبرجوازى الصغير ، بطبيعته المترددة يتقلب بين الثورة الجامحة وبين الانهيار الكامل ٠ قريب الى الفوضوية ، يؤثر ضيق أفقه الشديد فى اتخاذ قراراته وفى تحديد مواقفه ، يصل به الى تحميل الاخرين مسئولية أخطائه والى التخلص من تبعة العمل الذى قد يسود الاعتقاد بأنه خاطىء ٠ وتلك كلها تنبع من أن موقفه الاجتماعى هو موقف « محافظ » فى الأساس ٠ وبالطبع فان هذه السمات كلها تنبع من اقتصاد البرجوازى الصغير ، اقتصاد رب العمل الصغير الحرفى ، أو المالك الريفى الصغير ، الذى يسعى وراء مخرج لوضعه الاقتصادى الحرج فيضطرب بين طحن الفئات العليا لـه ، وبين رعبه من السقوط فى حضيض الفقر ٠

وبالرغم من كل هذا ، فان قيادة الثورة العرابية فى مجموعها كـانت أنقى العناصر التى تصدت للعمل العام فى الظروف التى نشأت عنها ٠ الا أن السمات السابقة قد أحدثت مجموعة من التأثيرات الضارة ، كان على رأسها. الخيانة التى حدثت فى صفوف الجيش أثناء الحرب ٠ ان عاملا أساسيا من عوامل هذه الخيانة ، هو الغيرة والحسد اللذين القاهما عرابى فى قلوب بعض كبار الضباط ، ومن المؤكد ــ وعلى وجه اليقين ــ أن اثنين من كبار ضباط الجيش المصرى ، قد خانا بشكل سافر وسلما خطة الدفاع الى الأعداء ، أولهما هو

عبد الرحمن حسن ،قائد الحرس الراكب ، وكان فى مقدمة الجيش مع فرقته خارج الخطوط ، وكانت الصحراء من جهـــة الشرق مكشوفة أمامه ، ففى ليلة معركة التل الكبير ، نقل رجاله الى جهة بعيدة نحو يســار الجيش حتى يصير طريق الهجوم خال أمام الانجليز • وأما الثانى فهو على يوسف ـخنفسـ وكانت هذه الخطوط لا تعوق سير المدفعية • وظهر بعد ذلك أن على يوسف لم يكتف باخلاء مراكزه بل وضع المصابيح لكي يهتدى بها جيش الانجليز(٣٢٣) ومن الصعب بالطبع الحكم النهائى على بعض الأشخاص ، بيد أنه ثمة هواجس ملأت قلوب الذين أرخوا للثورة أو عاصروها أو شاركوا فيهـــا • ان بلنت مثلا يضع مجموعة من علامات الاستفهام حــول البعض ، منهم مثــلا محمود سامى البارودى ، الذى لم يتقدم من موقعه فى الصالحية الى حيث ينضم الى قوات على فهمى للدفاع عن القصاصين ، ولكنه وصل متأخرا ، وهنـــاك مبررات متناقضة لذلك ، منها أن رجال مسعود الطحاوى قــد ضللوه فى الطريق معتمدين تنفيذا لتعاليم أخـذوها من الانجليز ، ومنهـا أنه ــ كمـا يرى بلنت ــ كان يحسد عرابى ، وقد أضاع الفرصة فى القصاصين لأنه لم يكن قائدا الجيش بدلا من عرابى (٣٢٤) • كذلك فان بلنت يتساءل عن العلة غير الواضحة التى أبقت عبد العال حلمى فى دمياط بعيدا عن ميدان القتال الحقيقى فى التل الكبير ؟ (٣٢٥) • ويذكر أيضا أن لديه وثائق تدل على أن يعقوب سامى بينما كان يظهر كأنه ساعد عرابى الأيمن اذا به رجـــل الخديوى الذى يعتمد عليه ، ويظهر أن الخديو كان ينظر اليه هذه النظرة ويعده من رجاله ، ولذلك عومل بشدة بعد الحرب ، ويقول ان هذه الوثائق تثبت حسده لعرابى وغيرته منه (٣٢٦) •

وبالطبع فانه فى ظروف هزيمة كالهزيمة التى تعرضت لهـا الثورة العرابية ، فان الشكوك تتزايد بصورة مرضية ، ومن الصعب الاعتماد على هذه الشكوك • على أن مالا يمكن اغفاله ، أن عوامل الشك هذه قــد أثرت فى تماسك قيادة الثورة ، كما أثرت فيها عوامل الحسد والتسابق للصعود ، وكلها فيما نرى عرض من أعراض المرض البرجوازى الصغير •

بيد أن النهاية التى انتهت اليها الثورة ، قد نتجت من العوامل الموضوعية التي أشرنا اليها فيما سبق ، ومن المؤكد لدينا أن العناصر الذاتية قد لعبت دوراً ثانويا محدودا فى تسيير الظاهرة العرابية •

خاتمة

الفصل الأخير والفصل الأول

أسدل الستار على الفصل الأخير للثورة العرابية ، منهيا بالفشل هذه الحلقة الثانية من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ، ليكون هو نفسه الفصل الأول للحلقة الثالثة التى استمرت عواملها تتخمر ، حتى انفجرت فى ثورة مارس ١٩١٩ .

وبينما تجرى عمليات « تنظيف المسرح وكنس بقية آثار هذه المرحلة . كان الذين يجرون هذه العملية ، يرسون دون أن يدروا أسس الحلقة الثالثة ، ذلك أن التاريخ تحكمه قوانين موضوعية ، وهو ينمو بحكم هذه القوانين ، ويتطور ، سواء أراد أحد ذلك أو لم يرد . ان سقوط مصر فى قبضة الاحتكارات الأوربية ، على يد أقوى مراكزها ، الاحتكارات الانجليزية لم يمنع من أن يتطور المجتمع المصرى ، برغم محاولات التطويع التى حاولتها القوى الاحتكارية لكى تبقيه فى قبضتها . وفى تلك المرحلة بين الثورتين العرابية و ١٩١٩ ، تطورت الأوضاع على النحو التالى :

● بالنسبة للصراع السياسى الدولى ، فان نجاح بريطانيا فى احتلال مصر ، ظل محدودا بطبيعة الصراع بين الاحتكارات الأوربية نفسه ، واضطرت انجلترا لهذا السبب أن تعلن أن تدخلها فى مصر لايستهدف سوى تنظيم المالية المصرية وضمان تسديد القروض للدول كلها ، ومن هنا استطاعت فرنسا فى مؤتمر لندن ــ ١٨٨٥ ــ أن تستصدر قرارا بأنه اذا عجز اللورد كرومر ــ الذى تولى منصب المعتمد البريطانى العام فى مصر ــ عن اصلاح المالية المصرية خلال ثلاث سنوات حلت محله لجنة دولية تتولى ادارة مالية

البلاد • وحاولت انجلترا فى مؤتمر الآستانة ـ ١٨٨٧ ـ • أن تعقد اتفاقية ثنائية بينها وبين تركيا ـ التى كان لهـا السيادة الاسمية ـ على مصر ـ تتيح للاحتكارات الانجليزية سلطات متميزة فى مصر ، ولكن فرنسـا والروسـيا رقفتا لها بالمرصاد وكانت آخر محاولة لفرنسا هى حملة فاشوده ـ ١٨٩٨ ـ التى جردتها لفتح هذه المنطقة من أعالى السودان لتتخذ منها مركزا للمطالبة بطرح المسألة المصرية للمفاوضة من جديد • وفى السنوات الاولى من القرن، مع تكشف المتناقضات بين الدول الاستعمارية التقليدية والدول الاستعمارية الناشئة عن حدة ضارية • صفت انجلترا وفرنسا خلافاتهما الثانوية بالاتفاق الودى ـ ١٩٠٤ ـ الذى أطلق يد فرنسا فى تونس ويد انجلترا فى مصر •

وكان تفجر الحرب العالمية الاولى تعبيرا عن الصراع بين الاحتكارات الناشئة ممثلة فى المانيا ، والاحتكارات التقليدية ممثلة فى الدول الاوربية ، لاعادة توزيع الأسواق ، وهو صراع يتولد من أن قانون النمو المتفاوت هو الذى يحكم تطور الرأسمالية الى الاحتكار • وانضمت تركيـا الى المانيـا فى الحرب ، اذ ذاك أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر ، وسلبتها بذلك وضعيتها السابقة ، كجزء من الامبراطورية التركية اسما ، وكمستعمرة دوليـة الى حد ما • وهكذا فرضت انجلترا نفسها على المسألة المصرية كطرف وحيد • وانتصر الاستعمار القديم فى الحرب وأصبح من المحتم أن يجتمع معسكره لتوزيع الأسلاب وفى الفترة الأخيرة من الحرب دخلتها أمريكا ، وكان عليها وقد كسرت شعارات العزلة أن تقدم الاستعمار القديم بشكل يلائم تطـور العصر ـ الذى انتصرت فيه الثورة الاشتراكية فى روسيا وتعاظمت حركات النضـال العمالى والوطنى ـ فكانت شروط ولسن الأربعة عشر ومنها حق تقرير المصير ، ورغم ما قد يكون هناك من عوامل ذاتية عبر عنها ولسن ، فلاشك أن صيحته كانت تعبير عن بعض جوانب أزمة المعسكر الامبريالى الذى كان عليه أن يقدم كتكتيك مرحلى ـ كل ما يمكنه من تنازلات صورية ـ ومن هنا دخلت أمريكا الحرب بوعود صورية وبراقة بحق تقرير المصير لضمان اجتذاب شعوب المستعمرات إليها وتحت أسماء أكثر رقة للاحتلال والاستعمار ، فسمتها « الانتداب والوصاية » •

وكان الطرف الآخر للقوى الدولية ـ فى نهاية الحرب العالمية الأولى ـ هو الاتحاد السوفييتى الذى لم يشترك فى مؤتمـر الصلح • وانسحب من الحرب موقعا صلح بريست ليتوفسك المنفرد مع المانيا • ثم دخـل مرحلة الحرب الأهلية الاستعمارية التى استهدفت القضـاء على ثورة أكتـوبر الاشتراكية • ومن هنا فان البعد عن المسألة برمتها قد عزل الاتحاد السوفييتى من أن يشترك برأى فى المسألة المصرية الا أن الأسـاس النظرى للسياسة السوفييتية تجاه المسألة المصرية كان موجودا • ففى المرحلة السابقة للحرب

كان الفكر الماركسى يعتبر المسألة الوطنية جزءا من المسألة العـامة للثورة الديمقراطية البرجوازية ، أى أن الاستقلال القومى لا يمكن أن يتحقق الا بقيادة الطبقة العاملة ، وأن قيادة البرجوازية للثورات الوطنية هو وقوع بهذه الثورات فى قبضة الاستعمار العالمى ، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى التى كشفت عن متناقضات النظام الامبريالى ، وضح أن المسألة الوطنية جزء من الثورة الاشتراكية العالمية وأن حركات التحرر الوطنى أصبحت حركـات تخرب فى المعسكر الاستعمارى وتسعى الى تقويضه • وهو ما دفع ستالين — فى عام ١٩٢٤ — الى أن يشـيد بالحلقة الثالثة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ، فقال فى كتابه « أسس اللينينية » — « ان نضال التجار والمثقفين البرجوازيين المصريين فى سبيل استقلال مصر ، ثورى من ناحية الموضوعية ، رغم الأصل البرجوازى لزعماء الحركة الوطنية ورغم صفاتهم البرجوازية ، ورغم كونهم ضد الاشتراكية » •

ان خريطة الصراع الدولى كانت تتجه نحـو مزيد من التقدم ، وحلفاء جـدد للثورة الوطنية الديمقراطية قد ولدوا •• فكيف انعكس هذا الصراع ، تركيب المجتمع المصرى وكيف التقط الجنين البرجوازى أنفاسه ، واستعد للجولة التاليـة ؟

● حاولت الاحتكارات الانجليزية أن تطوع الاقتصاد المصرى لتحقيق أهدافها وأن تطوع أيضا النظام السياسى فى مصر لخدمة هذه الأهداف • ومن هنا بدأت الاجراءات لتحويل مصر الى مستعمرة تابعة ، اقتصاديا وسياسيا • فمن الناحية السياسية صفى الجيش المصرى وسرح بأكمله بدعوى أنه اشترك فى العصيان ، وبذا قضى نهائيا على البؤرة التى فجرت ثورة عرابى ، وانشىء جيش تحت سيطرة الضباط الانجليز مباشرة • وصفى النظام النيابى والغى الدستور ، وانشىء مجلسان نيابيان يمارسان الحكم الذاتى ، هما الجمعية العمومية • ومجلس شورى النواب • وقد تكون الاول من ثلاثين عضوا عينت الحكومة منهم ١٤ انتخبت مجالس المديريات البـاقى ولم يكن لهم الحق فى التصديق على القوانين ، وانما كان رأيهم استشاريا بحتا ، وحرم المجلس من النظر فى بعض أبواب الميزانية المتعلقة بما سمى بالمعاهدات الدولية ، وأما الجمعية العمومية فقد شكلت من ٨٣ عضوا ينتخب منهم أهالى البـلاد ٤٦ بقواعد ضيقة ، يضاف اليهم النظار وأعضاء مجلس شـورى القوانين ، والاختصاص الوحيد لهذه الجمعية هو ضرورة موافقتها على الضرائب الجديدة أما فى بقية المسائل فرأيها استشارى بحت • وتجتمع مرة كل عامين وجلساتها سرية لا علنية •

وبالنسبة للادارة ، فقد حدد لورد دوفرين — سفير بريطانيا فى تركيا — رأيه فى أن المساعدة الأوربية لمختلف الادارات المصرية ستظل ضرورية لها

الى أجل ما · وزعم أنه « سيكون من المرعب أن ننتظر البؤس والشقاء اللذين يحلان بالشعب المصرى اذا ما حيل بين صفوة قليلة من الأوربيين الموظفين ذوى العقول الراجحة وبين الاستمرار فى تنظيم شؤون المالية والأشغال العامة والادارات المشابهة » (٣٢٧) ·

وقد رسم السياسة الاستعمارية فى مصر اللورد دوفرين ، سفير انجلترا فى الآستانة الذى استدعى عقب الاحتلال وكلف بمهمة وضع تقرير عن الحالة فى مصر ، وهو تقرير من أخطر تقارير السياسة الاستعمارية فى مصر ، فهو الذى حدد خطى الاستعمار البريطانى فيها والذى كلف اللورد كرومر بتنفيذه ، وهو ما فعله خلال ربع قرن كامل ويمكن تلخيص السياسة التى رسمها اللورد دوفرين فى المحاور الأربعة التالية :

أولا : سيطرة أجنبية سياسية تتمثل فى المركز الممتاز للمعتمد البريطانى والتوسع فى توظيف الأوربيين فى الادارة ، وسيطرتهم على البوليس والجيش ·

ثانيا : استكمال هذه السيطرة ، بالمجلس التشريعى الصورى ، لضمان صدور التشريعات معبرة عن المصلحة الاقتصادية للاحتكارات الأوروبية ·

ثالثا : المحافظة على امتيازات الفئات العليا من البرجوازية الزراعية ومحاولة استغلال وضعيتها المسيطرة اجتماعيا لتطويع المجتمع كله للسيطرة الاستعمارية والتحالف المباشر مع عناصر الارستقراطية الزراعية ·

رابعا : بدء سياسة زراعية الهدف منها خلق طبقة من صغار الملاك يتمشى وجودها مع سياسة الاستغلال الاستعمارى · اذ تلعب هذه الطبقة دور المستهلك للسلع المصنعة فى انجلترا ، والمنتج النشط للمادة الخام ، وتلعب سياسيا دور الموازنة مع كبار الملاك الذين قد يطمحون فى المستقبل الى تكرار محاولتهم للمشاركة فى السلطة ·

وكان جوهر هذه السياسة يعتمد على تطويع الاقتصاد المصرى ، للقوانين الاقتصادية للمستعمرة أى تتحول مصر الى جزء من السوق الاستعمارية ، تورد المواد الخام ، وتستورد السلع المصنعة ، وتصدر اليها رؤوس الأموال ·

حول هذه المحاور نمت بذور المقاومة تدريجيا فالمادة الخام التى كانت توردها مصر الى بريطانيا وهى القطن ، نمت حول عمليات توريدها واستيراد مصنعاتها والمصنوعات الأخرى فئة التجار وأصحاب السفن وورش الغزل وغيرهما ، فبذرت بذرة جديدة للبرجوازية المصرية ·

وأدى التوسع فى انتاج القطن الى التوسع فى وسائل النقل والمواصلات والرى ، وأعمال عمرانية وانشائية مما خلق حركة وساطة ونشاطا تجاريا ، وخرج بمصر عن عزلتها وقضى على الكثير من السمات الاقطاعية ، وخرج الفلاح المصرى من حالة الاكتفاء الذاتى الى الاعتماد على المنتج والمقاول والمالى الممول . ثم كانت سنوات الحرب عندما انقطعت الواردات ، فاضطر الاستعمار لتغطية احتياجات قواته فى مصر الى السماح لمن يحملون فائضا نقديا فى استغلاله فى الصناعة . وفى نفس الوقت فان فئة الملاك المتوسطين فى الزراعة التى استهدفت السياسة الاستعمارية تشجيعها قد أصبح لها مطالبها الخاصة . وهكذا ولد النقيض الجديد للاستعمار وبدأ يزحف !! فكيف تحرك سياسيا ؟ .

● بدأت الحركة السياسية الجديدة ، بمحاولات مصطفى كامل الذى انطلق من تحليل يرى أن المسألة المصرية مسألة دولية ، وهو التحليل الذى شرحه فى كتابه المسألة الشرقية ، وفيه ذهب الى تحديد أهداف الاحتلال بأنها « هدم كل سلطة أوروبية وقتل كل نفوذ أجنبى غير انكليزى فى مصر وقتل النفوذ المعنوى لجلالة السلطان الأعظم فى مصر ، وسلب الجناب العالى الخديوى سلطته ، والاستيلاء على الادارة المصرية ، وطرد المصريين من الوظائف السياسية السامية وتعيين الانكليز مكانهم » (٣٢٨) وأشار مصطفى كامل الى أنه « لا يمكن للدول الأوربية أن تأمن خطر استئثار الانكليز بقناة السويس الا اذا حررت مصر وسلمتها لابنائها وجعلت حياد قنال السويس وحرية المرور فيه لكل دولة وفى كل وقت ، تحت رعاية الحكومة المصرية الحرة لاتحت رعاية حكومة يكون زمامها بأيدى الانكليز » ومن هنا « فان تقدم المانيا فى الاستعمار وانتشار تجارتها فى الشرق الأقصى لمن الأمور التى تحتم على هذه الدولة فى المستقبل أن تكون أول الدول اهتماما بمسألة مصر وأكثرها عملا على تخليصها من الانكليز ، لأن مستعمرات المانيا فى أفريقيا وآسيا تقع تحت خطر عظيم اذا وقعت بلاد النيل فى أيدى الانكليز وصارت ملكا لهم » ومن هذا التحليل يحدد مصطفى كامل شعار المرحلة فى « أن كل انسان له المـام بسيط بالسياسة وبالتاريخ يعلم أن مسألة مصر كانت دائما دولية لأن مركز مصر يقضى على الدول كلها الاهتمام بها واهتمام المصريين بالوجهة الدولية للمسألة المصرية أمر طبيعى وواجب » (٣٢٩) .

ويتوازى مع هذا المفهوم للمسألة مفهوم الجناح المحافظ من البرجوازية الذى تكتل فى « حزب الأمة » ، والذين كانوا — مع موافقتهم على أن المسألة المصرية مسألة دولية — يرون أن حل المسألة لن يكون باستفزاز الاحتلال الانجليزى لأن هذا الاحتلال « قوة أتت بها ظروف مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك » . ومن هنا دعوا الى سياسة (المسالمة) وليس سياسة (المعاندة) .

وقد اختلف نتيجة لهذا أسلوب الجناح الثورى من البرجوازية المصرية فى هذه المرحلة عن أسلوب الجناح المحافظ ، فقد كانت رحلات مصطفى كامل الى أوروبا محاولة للاستفادة من التناقضات الاستعمارية العالمية فى الحصول على الاستقلال • وكان عليه أن يمارس عدة تجارب قبل أن يعدل خطه السياسى فيعانى من خيانة فرنسا ويعدل وجهة نظره فى التبعية للسراى • ذلك أن مصطفى كامل كان قد حاول الاستفادة من التناقضات الداخلية وخاصة التناقض بين السراى التى افقدها الاحتلال سلطتها المطلقة ، فاتجهت لتشجيع العناصر المتطرفة ليتمكن من مساومة الاحتلال ، ومن هنا اتخذه مصطفى كامل حليفا ، واستعان بأمواله فى شن الغارات على انجلترا فى العالم • وفى سنة ١٩٠٧ اتضحت الرؤية تماما أمام مصطفى كامل بعد أن كشفت تجربته عن أن الاعتماد على التناقضات داخل المعسكر الاستعمارى لا ينبغى أن يكون وسيلته الوحيدة ، وبعد أن خانه الخديو بسياسة الوفاق مع خليفة كرومر ، فتحالف بذلك مع الاستعمار بدأ يتجه نحو تنظيم الشعب • فى مقدمة « المسألة الشرقية » قال ان الخديو هو رئيس الحزب الوطنى لأنه رئيس الأمة ، والحزب هو الأمة كلها ، وفى عام ١٩٠٧ يعود فيؤكد أن الحزب ليس الأمة كلها فالخديو قد خان والجناح البرجوازى ـ الزراعى الكبير قد تكتل فى حزب الأمة ، ومن هنا يصبح الحزب الوطنى واقعا موضوعيا يضم الفئات الوطنية الأكثر تحررا ، وتوضع له لائحة ويؤلف ناديا للطلاب • ويتجه نحو تنظيم جماهير المدينة فى الأساس •

ويعتبر محمد فريد (١٨٦٨ ـ ١٩١٩) المرحلة الناضجة من كفاح مصطفى كامل استفاد من تجارب سلفه وادراك التغير فى القوى العالمية ، فباشر تنظيما أكثر دقة لجماهير المدينة وبدا على المستوى النظرى أكثر ادراكا بضرورة تنظيم القوى الشعبية باعتبارها حيفا ذا بأس شديد ، وخاصة الطبقة العاملة ، واذا كانت المسألة المصرية فى تصوره ما زالت دولية فانه يضيف اليها ثراء وفهما أعمق ، فهو من ناحية يحدد علاقة مصر بتركيا ويؤكد أن مصر بعد استقلالها لاتنوى الانطواء تحت الستار العثمانى ويرفض كل محاولة للتتريك ، وهو ينطلق الى آفاق الحركة الاشتراكية العالمية باعتبارها معبرة عن رؤية فئات اجتماعية تؤمن بحق تقرير المصير رغم تواجدها داخل دول استعمارية ، وبهذا يوجه جهده بادراك أقرب الى النضج الى بعض حلفائه •

وأثناء الحرب الأولى انضم محمد فريد ـ وقواعد الحزب الوطنى ـ الى الألمان باعتبارهم الجناح المعادى لانجلترا ، وربما كان لديه اقتناع بما سبق أن أشار اليه مصطفى كامل حول مصلحة المانيا فى تحرير مصر • وواضح أن هذا تحليل خاطىء لطبيعة التناقضات الاستعمارية ، ولكن غياب

المعسكر الدولى المعادى للاستعمار بشكل مطلق لابشكل تنازع حول الأسواق كان عاملا فى هذا الصدد بلا شك . أما جناح كبار الملاك قد أيد الحلفاء « وجرت محادثة بين رشدى باشا رئيس الوزارة وبين الانجليز لكى يصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب جلت انجلترا عن مصر اعترفت باستقلالها التام » (٣٢٠) وانضمت « الجريدة » لسان حاله الى المقطم لسان حال الاحتلال فى الترويج لفكرةتقول « ان مصر تريد الاستقلال فاذا لم يكن السبيل اليه ميسورا وكان لابد من أن تحكمها أمة أخرى فانجلترا خير أمة ترضاها مصر » (٣٣١) .

وهكذا كانت البرجوازية المصرية تتحرك ، فى نفس الاطار : اطار ل المسألة الوطنية داخل الجبهة الاستعمارية .

وكان لابد أن يتفاعل الوعى الاجتماعى الذى نشأ من تبلور الطبقات ، بالصراع الفكرى الضارى ، الذى دار فى مصر بين « الجامعة المصرية » و « الجامعة الاسلامية » من ناحية ، وبين الفكر الدينى والفكر العقلانى ، والتى كانت تتبلور فى أعمال لطفى السيد وقاسم أمين وطلعت حرب ، و د. محمد حسين هيكل ، كان لابد أن تتفاعل كل هذه العناصر مع الظروف الدولية ، لتتفجر المحاولة الثالثة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها . وقامت ثورة ١٩١٩ !!

الستار الختامي للملحمة العرابية : رجال في مغرب الشمس

نظر الرجال السبعة من فوق حاجز السفينة مريوتس الى معالم السويس التى أخذت تبتعد وشمس منتصف النهار تغيب خلف سحابات ذلك اليوم الحزين من ديسمبر ١٨٨٢ . وأحكم الرجال معاطفهم حول أبدانهم وظلوا يتأملون المدينة التى تبتعد والأسماك الطائرة تتقافز حول السفينة ، فيطول الرذاذ وجوههم . وقبل أن يبتلع الأفق آخر معالم مصر ، قال أحدهم بصوت مختنق :

ـ يا كنانة الله .. صبرا على الأذى حتى يأتى الله لك بالنصر !! .

ذلك المشهد الحزين آخر ماشهدته مصر من الملحمة العرابية المجيدة ، والرجال السبعة الذين حملتهم السفينة مريوتس الى منفاهم فى سيلان مع ثمانية وأربعين من رفاقهم وابنائهم ، هم الذين عبر بهم القلب المصرى عن أنقى نبضاته وأطهر عواطفه وصنع بهم ومعهم أروع انتفاضات القرن الماضى وأكثرها أصالة . هؤلاء الرجال الذين جلجلت أصواتهم تحت قبة البرلمان ، بعدما انتزعوه من صلف الخديو توفيق وجبروت الجراكسة الأغبياء ، تعلن أن الارادة للشعب ، وان حرية الانسان وكرامته وحياته لا يمكن أن تظل رهينة ارادة الفرد المتسلط ، ونزوات البطانة والحاشية ، ولكنما يحميها القانون وينظم طريقة سلبها ، وتعلن ان اخلاط السلطنة العثمانية واتباع الباب العالى ومرتزقة الاجانب هم مجرد ضيوف ، يكرمون بمقدار ما يحسنون أدب الضيافة ، وبمقدار ما يخضعون للقانون الذى يضعه ممثلو الشعب المصرى فى مجلسهم التشريعى .

هؤلاء الرجال ، كانوا قلب مصر ، وها هى الخيانة تنفى قلب مصر ، هناك حيث لا ترى عيونهم المحبة الأرض التى أحبوها ، عاشقون هجروا الحبيب لاملاله منه ، ولكنها الخيانة ، لهذا سادت خبائث الأرض ، ومرغت هامات المخلصين فى التراب .

هذا الرجل الحزين العينين ، هو أحمد عرابى الحسينى المصرى ، أربعون عاما نقية طهورة ، لم تلوثها يوما أطماع الطامعين ولم تضعف أمام نزوة ٠ ما أتعس أن تحب بلدك ثم توطأ بالنعال أمام بصرك ، وأنت أعجز من ان تبكى على هوانها ٠ ويجىء ابراهيم آغا التتونجى ، يدخل فى الظلام ٠

ـ يا عرابى ٠٠ اما تدرى من انا ؟

ـ لا ٠٠ اعلمنى باسمك وماذا تريده منى فى هذا الوقت ٠

ـ انا ابراهيم آغا يابن الكلب يا خنزير ٠٠٠

وبصق فى وجهى ثلاثة مرات » ٠

كانت ليلة شتاء حزينة ، لكنها الخيانة يا صديقى العظيم لذلك تسود خبائث الأرض ٠ والمخلصون قتلى أو مأثمون ، أما الخونة فيعاقرون الجنرال اسلى » **الشراب ٠ لذلك امتنسر** البغاث واستأسدت كلاب الطريق ٠ امامك تسعة عشر عاما من النفى ٠ وفى التراب خلفت أعز الأصدقاء ٠

محمد عبيد : تناثرت جثته فى ثرى التـــل الكبير وهو يحاول ايقاف لخيانة ٠ **ما كان اشجعه ذلك** الضابط الفلاح الطيب ٠ فى أول فبراير انقذنا من السجن فى قصر النيل ، وبعدها بعام ونصف ، وهب حياته لمصر ، لاقبر له، ولا قبر لعشرة آلاف من أولاد مصر قتلتهم الخيانة فى الصحراء الشرقيـــة ، أكوام من العظم ، لا اسم لأصحابها ، وغدا تتحرر الأرض ، فهـل يذكرونهم ولو بمجرد شاهد رخامى صغير ٠

سليمان سامى ، ذلك المثال الغريب على اللوثة الثورية ، انهار عقله فى لحظة مفاجئة ، احرق يا ولد ٠٠ خرب يا ولد ٠٠ ستسقط الاسكندرية فى أيديهم فلا تتركوافيها حجرا قائما ، بعرق الأجداد والأحفاد بنيناها ولن نعطيهم عرقنا بلا ثمن ٠ الى المشنقة سار ، وانتهت حياته الغريبة القصيرة ٠ وبكيت فى سجنك صديقا لم يتزعزع عندما خاف أشد الرجال بأسا ٠

والسؤال ما زال يلح : لماذا تسود الخبائث وجه الحياة ؟

أما النديم العظيم فقد هرب ٠ قلبى معه ٠ عاد كما بدأ صعلوكا يعبثر فى قلب مصر ، وتخفيه مصر عن أعين الخونة والوشاة سنوات تسعا طوالا ٠ تدثره فى قلبها ، يدفئه صدرها الحنون فى ليالى الشتاء الطويلة ٠ ألف عين رأته ، ورفضت ألف جنيه جائزة رصدت لمن يسلمه ، رفضها جائعون لـم يروا الجنيه فى حياتهم ٠ ان الذين أخفوه هم أحبابك أنت يا عرابى لم يخونوا

عهد الحب · ولم يصدقوا ما قيل لهم من أنك تواطأت مع الانجليز لتسليمهم مصر · وانك قبضت الثمن ، ذلك شيء لا يصدق يا فارس الآمال التي اندثرت ، ان لنا قلوبا تميز نبض لأكذوبة وتعرفها على البعد ·

من المخبأ يكتب النديم لك ، يؤنس وحدته ووحدتك ، رسائل مليئة بالأمل والاصرار « أمامك مستقبل أنت عصامه يجمع فريقا أنت امامه » ، « أنت في مصر وان كان جسمك في سيلان ، فذكرك في الألسن ورسمك في الأعيان · يذكرك بالماضي العظيم « سرى صوتنا في البلاد ، وتنبه الناس من الرقاد ، وتبعنا الوطن أمشاج ، وتوارد علينا زمر وأفواج فكان لفيفنا العجيب على هذا الترتيب : مخلص أدرك ما قصدنا فقام يرصد ما رصدنا ، ومتردد حائر ، مع النوازل دائر · ومذبذب ان عظمت الآراء لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء ، ومنافق عنا والينا ويحمل معنا وعلينا · وعدو ينسب الينا البدعة وينصب لنا شرك الخدعة · وساذج يتحرك اذا نبه ، ويسكن اذا جبه · ولكل قسم نية ختم عليها الطوية ، فالمخلصون أولئك الذين صدقوا ، وبالحق نطقوا وبالله استعانوا مما ضعفوا ولا استكانوا » ويكتب أحمد رفعت — من منفاه — لبلنت عنك « ذلك الرجل كان رمزا لمستقبل مصر ، ولا يزال في صدقه وحرية ضميره كذلك الى الآن » ·

●

في احمرار الشفق كان وجه « محمود سامي البارودي » يبدو كشعلة منطفئة ، هذا بعض عذاب القلب والنفس ، وما كان أغناك عن الثورة ، وأنت واحد من السادة ، وجدك الملك الأشرف برسباى من سلاطين المماليك · لكن الثورة حاله وليست مجرد دافع قد يكون تافها · وأنت سيد لكنك آمنت بالثورة فدفعت لها عمرك وأموالك · نموذج للوعي حين يغير الانسان ·

في المنفى عانيت ذل الغربة ، سبعة عشر عاما طوالا · ذهب البصر ، ووهن الجسم وأصاب الأذن صمم ، وأين ذهب الأحباب واحدا بعد الآخر ؟

ها هي أنباء السوء ترد من الوطن يوما بعد يوم · وتموت زوجتك · رفيقة العمر تذهب للقبر ونحن نعاني حصار الغربة · هزل القدر وألاعيبه · وتسأله أبيات شعرك : ألم يشفق على سميرة الصغيرة الرقيقة ؟ فلا يرد · وما أسوأ ليالي سرنديب ، هذه الجزيرة النائية في أعماق آسيا · وها هم معذبو الأرض يملأون الجزيرة التي يحتلها الانجليز · وكيف تزود عن القلب حسراته ، وأهون ما تلقاه يفتت الصخر ·

ويأتى البشير ذات يوم بأن من حقك أن تعود الى بلدك • دنستم أرضها، وطأتم كل شريف فيها بالنعال ، لذلك نعود اليها غرباء • أين عالمنا النبيل ؟ أين أحلام الثورة ؟ لم يعد فى القلب متسع للحسرات ، فتعال نعتزل العالم نجتر ذكريات الزمان الذى مضى ، ونبكى أيامه التى لن تعود • أربع سنوات طويلة حتى يأتى يوم بارد حزين ، وتشعر بدبيب الموت ، من قبل ماتت العين والأذن ، واليوم آن لقلب المحب أن يرتاح •

لم تكن سفينة ، لكنها كانت مأتما يعبر البحر ، متجها الى حيث يلقى المعذبين فى أحضان قدرهم •

ما الذى كان يدور فى أذهان بقية الرجال ؟

على فهمى ثانى الثلاثة الذين قادوا الثورة ، بطل معركة القصاصين الثانية ، لقنت ولسلى يومها درسا لن ينساه ، وتحمس أبناء الفلاحين ، وأعطوا الحياة غير باخلين واصطدام السلاح بالسلاح • وتناثر الجثث قد يبدو منظرا كريها ، ولكن المسألة كانت أن تبقى أو لا تبقى ، أن تكون أو لا تكون . وتابعت من سريرك فى القاهرة أنباء بقية المعارك • خانك الجسد لأنه أصيب اصابة بليغة ، فحرمك الاشتراك فى الواقعة الفاصلة •

عبد العال حلمى ثالث الثلاثة والوحيد الذى لم ييأس حتى النهاية ، فظل قلبه مليئا بنبض الثورة حتى بعد سقوط القاهرة ، ومن موقعــه فى دمياط أخذ يحشد الفلاحين ، وتوافد عشرات الألوف من معــذبى الأرض ، يعلنون استعدادهم للقتال وحكومة الاحتلال تهدد بأن تجعلها مذبحة ، يشنق على رأسها عبد العال حلمى نفسه ، لكن كبار الآمال تخنقها الهزيمة السريعة المريرة • ها أنت مع المعذبين لاحتضان قدرك • وتبكى يوسف أبو ديه ، ياورك المخلص ، اتهموه بتدبير فتنة طنطا ، وأعدموه تحت المشنقة • مسألة ابراهيم أدهم ــ المجرم الحقيقى ومدبر فتنة طنطا •

هل تريد شيئا نحضره لك قبل القضاء عليك ؟ قال :

ــ أريد لمصر الاستقلال الذى كان معقد الآمال •• أى شىء يرضينى وقد قطعتم آمالنا •• لكن اليوم لكم •• وغدا لنا » •

وعلى البعد وقف الثلاثة الآخرون محمود فهمى ، وطلبه عصــــمت ، ويعقوب سامى •

محمود فهمى مهندس الاستحكامات العسكرية الذى ولـــد فى قــرية صغيرة من قرى بنى سويف وخاض رحلة عمر طويلة يعلم ويتعلم حتى أصبح

وزيرا فى وزارة الثورة ، ثم مسؤولا عن خطوط الدفاع فى جبهة كفر الدوار ، فبنى بمعونة المتطوعين من الفلاحين أقوى خطوط الدفاع التى صدت هجوم الجيش الانجليزى طوال مدة الحرب ، ثم أسر فى الميدان الشرقى وظل أسيرا حتى انتهت الحرب ·

وطلبه عصمت ، المدنى الذى انضم للثورة وهى جنين لم يتكون بعد حتى أدى ذلك الى فصله من عمله ، ثم انضم للجيش وظل يحارب فى صفوف الثورة وقاد قوات المقاومة فى الميدان الغربى ضد هجوم الانجليز أكثر من مرة ·

وأخيرا يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى ، مجلس وزراء الثورة والحرب ! !

●

فى المنفى أمضى الرجال أسوأ أيام حياتهم ـ ها هم يعيشون فى حصار دائم ـ وقد انقطعت السبل بينهم وبين مصر · ولا ترد الا أخبار السوء ، والجو رطب وموحش وكئيب ، ولا أحد يدرى متى يعودون مرة أخرى · وتمتلىء القلوب التى عاشت معا أروع نبضات العمر بالأسى وتتسلل اليها عواطف تزكم الأنوف ويتزوج عرابى جاريتين كانتا تخدمان أبنه ، وتختفى الخلافات العظيمة ، وتتضاءل الأهداف الكبرى ويعيش الرجال مأساة الحصار بكل أبعادها ، فيتشاجرون كأطفال صغار حول أشياء لامعنى لها ، وكأنهم ما وقفوا يوما معا ، يقاتلون من أجل انتصار الحياة ، ومن أجل هزيمة الخبائث والتفاهات ـ ذلك بعض قدر الرجال العظام ـ ولن نستطيع مهما حاولنا أن نفهم كيف يقتل الحصار نقاء القلوب · وكيف تتسلل اليها عفونة الموت · فى غفلة عن أصحابها ·

ذلك شىء لا يفهمه الا من كابده من الرجال ·

وتمر السنوات كئيبة ملولة ، ويبدأ الرجال السبعة يتساقطون واحدا بعد الآخر ·· كان أولهم عبد العال حلمى · مات شهيد الوطنية والغربة · ودفن فى كولومبو ، وكان يوما ربيعيا دافئا ، وتجمعت أسراب من الطير فوق نعشه تسير بسير الجنازة حتى انتهت ·

ومات بعد سنتين محمود فهمى باشا ·

أما طلبه عصمت فقد صدر له ترخيص بالعودة الى مصر بناء على قرار الأطباء الذين قالوا بأنه لن يعيش أكثر من خمسة شهور · ولم تكد أقدامه تطأ أرض مصر حتى مات !! ·

ولم ينتظر يعقوب سامى قرار العودة الى بلاده فتلقى البشير الذى حمل اليه نبأ تعازى جيرانه فيه !!

ولما عاد الثلاثة الباقون الى مصر بعد تسعة عشر عاما من الغربة ..
مات البارودى بعد أربع سنوات قضاها كفيف البصر حبيس منزله .
ومات عرابى وعلى فهمى فى عامين متتاليين .

وقبل أن يموت عرابى بشهور كان خارجا من المسجد الحسينى عقب صلاة العشاء فى احدى ليالى رمضان ، فاذا بشاب يبصق فى وجهه صائحا . يا خائن .ومسح الرجل الجليل وجهه وأغلق باب منزله على نفسه شهورا طويلة ، ترى ما الذى اعتصر قلبه فى تلك الشهور الحزينة . ذلك سر أخذه معه الى القبر ..

ويوم مات لم يجد أهله فى بيته نفقات جنازته وتجهيزه . فكتموا نبأ الوفاة الى اليوم التالى حيث كان مقررا أن تصرف المعاشات قبل موعدها لمناسبة حلول عيد الأضحى **وخرجت احدى الصحف تكتب فى مكان متواضع « علمنا أن المدعو أحمد عرابى صاحب الفتنة المشهورة باسمه قد توفى أمس » !**

ان الذى بصق فى وجه عرابى ، والذى نشر نبأ نعيه ، والذى تركه يعانى ذل الحاجة ، لم يكن مصر ، ولكنه جزء من أمة الخيانة ، جزء من مصر المحلتة ، مصر التى سادت الخبائث فيها وجه الحياة ، واستأسدت فيها كلاب الطريق . أما معذبو الأرض الذين عاشوا الملحمة العرابية بكل أبعادها ، فقد صانوا عهد الحب حتى النهاية .

وحتى اليوم يفخر الرجال بأحمد عرابى « اللى مفيش منه » كما كانوا يسمونه ويفخرون بأنهم كانوا يجمعون له « البياض » الخبز والقمح وحتى الدجاج . وكانوا يهتفون : الله ينصرك يا عرابى وأيضا ياتوفيق يا وش القملة ، مين قال لك تعمل دى العملة . ويتذكرون المواويل التى كانوا يغنونها باسمه « من طلعة الفجر قومى يا مصر يا عياشة .. وقمرى العيش.. ومدى ايديكى لأحمد عرابى باشا .. آمر لواء الجيش » .. واذا سألت أحدهم عما حدث لقال فى تلخيص مركز :

ـ الولس كسر عرابى ! .

سيأتى زعماء ويذهبون .. تغرب عليهم الشمس ..
لكن الشعب يظل باقيا لا تغرب شمسه لأنه وحده من الأبد
يأتى .. والى الأبد يبقى ! .

هوامش الكتاب

- البيانات الخاصة بكل مرجع تذكر كامله عند ورود اسمه لأول مرة .
- عندما نعتمد على أكثر من كتاب للمؤلف الواحد فسوف نذكر اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ، فرقم الصفحة .
- فى حالة الاعتماد على عنوان واحد للمؤلف ، نكتفى بذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة .
- هناك ثبت كامل بالمراجع فى نهاية الكتاب .

هوامش المدخل :

(١) سليم حسن وعمر الاسكندرى ـ تاريخ مصر من الفتح العثمانى الى قبيل الوقت الحاضر ـ المطبعة الاميرية ـ القاهرة ١٩٢٤ .

(٢) راجع : أحمد حافظ عوض : نابليون بونابرت وفتح مصر الحديث القاهرة ـ ١٩٢٦ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ـ القاهرة ـ مكتبة النهضة المصرية ـ ١٩٤٤ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ـ جزء ٢ ـ مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ـ ١٩٣٢ ـ ص ٢٨٦ .

(٥) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ـ ط ٢ ـ ١٩٤٩ ص ٥٠٣ .

(٦) عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى ـ دار الهـلال ـ القاهرة ـ ١٩٥٢ .

(٧) هذه الاسماء كلها فى اطار التاريخ السياسى ، وهناك محاولات أخرى متعددة لهذه المدرسة فى اطار التاريخ للفكر السياسى والاجتماعى .

(٨) فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السـياسى منذ العصر المملوكى ـ دار النشر المصرية ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٩٥٩ ص ٠٨

(٩) المرجع نفسه . (١٠) المرجع نفسه .

(١١) المرجع نفسه ٠

(١٢) أحمد رشدى صالح : كرومر فى مصر ـ دار القرن العشرين للطبع والنشر ـ القاهرة ١٩٤٥ ـ ص ٥ ٠ (١٣) المرجع نفسه ص ١٢ ٠

(١٤) المرجع نفسه ص ١٣ ٠ (١٥) المرجع نفسه ص ٧ ٠

(١٦) راجع مقال محمد عودة فى الجمهورية القاهرية ـ ٢١ مايو (أيار) ١٩٦٨ ٠

(١٧) المحضر الرسمى لاجتماع اللجنة فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٥ ٠

(١٨) المصدر نفسه ٠

(١٩) عندما استحكم الخلاف بين أعضاء اللجان طرحوا الموضوع للنقاش العلنى ، وعقدوا خلال شهر ديسمبر (ك ١) ١٩٦٥ ، عدة ندوات تبنتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، بأشراف د٠ سليمان حزين وزير الثقافة آنذاك ٠ وقد حضر المؤلف هذه الندوات ، واستعراض الآراء منقول عن محضر سجلناه لها ، وراجعناه فى حينه على تسجيل صوتى لما دار فى الندوات ، قام به مركز الدراسات التاريخية ، الذى نشر المناقشات بعد ذلك ، فى عدد المجلة المصرية للدراسات التاريخية ـ ١٩٦٦ ٠

(٢٠) راجع مقالنا : مستقبل الثقافة فى مصر ، وقضية اعادة كتابة القومى ـ مجلة الحرية البيروتية ـ مارس ١٩٦٦ ٠

(٢١) تم هذا الحوار فى مكالمة هاتفية بين الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، والصديق رياض سيف النصر المحرر بالجمهورية ٠ وقد كرر الأستاذ الرافعى الآراء التى قالها لرياض سيف النصر فى مقابلة تليفزيونية . أذيعت فى العام التالى (١٩٦٦) ٠

(٢٢) نشرت أعمال لجان اعادة كتابة التاريخ السوفيتى فى عام ١٩٥٩

(٢٣) كرومر (اللورد) : مصر الحديثة ـ المجلد الأول ـ ص ١٣٠ نقلا عن روزشتين ص ٥٣ ٠

(٢٤) بلنت (الفرد سكاون) : التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر سلسلة اخترنا لك ـ دار المعارف بمصر ـ القاهرة ١٩٥٩ ـ ستة أجزاء ٠ ص ٧ ٠

(٢٥) روزشتين (تيودر) ـ خراب مصر ـ ترجمة على أحمد شكرى باسم : تاريخ مصر قبل الاحتلال الانجليزى وبعده ـ المطبعة العصرية ـ القاهرة ١٩٢٤ ـ ص ٦٣ ٠

(٢٦) المرجع نفسه ص ٦٦ ٠ (٢٧) المرجع نفسه ص ٢٩٧ ٠

(٢٨) المرجع نفسه ص ٣٠٦ ٠

(٢٩) كرومر (اللورد) : الثورة العرابية ـ وهو فصول من كتاب مصر الحديثة ـ المجلد الأول ـ ترجمها عبد العزيز عرابى ـ دار المطبوعات الحديثة ـ القاهرة ـ ١٩٦٠ ـ ص ٢٣٠ ٠

(٣٠) سليم حسن وعمر الاسكندرى : مرجع سابق ٠

(٣١) نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ــ القاهرة ــ ١٩٠٣ ص ١٣٩ ·

(٣٢) المرجع نفسه ص ١٤٣ · (٣٣) المرجع نفسه ص ١٤٧ ·

(٣٤) المرجع نفسه ص ١٤٨ · (٣٥) المرجع نفسه ص ١٧٣ ·

(٣٦) عمر طوسون (الأمير) : ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ــ المطبعة العصرية ــ القاهرة ــ ١٩٣٤ ــ ص ٥٠ ·

(٣٧) المرجع نفسه ص ٧٣ · (٣٨) المرجع نفسه ص ٦٠ ·

(٣٩) المرجع نفسه ص ٨٠ · (٤٠) المرجع نفسه ص ٧٢ ·

(٤١) المرجع نفسه ص ٦٠ ·

(٤٢) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ــ ص ٢٢ ·

(٤٣) المرجع نفسه ص ٦٥ · (٤٤) المرجع نفسه ص ٨

(٤٥) المرجع نفسه ص ٣٢ · (٤٦) المرجع نفسه ص ١٩٦ ·

(٤٧) المرجع نفسه ص ٩ ، ٢٠ ، ٢٣٨ ·

(٤٨) صلاح عيسى : قضية المنهج فى التاريخ ــ جريدة المساء القاهرية يوليو ١٩٦٣ ،

وله أيضا : عبد الرحمن الرافعى ، مؤرخا وسياسيا ــ دراسة لم تنشر .

وله : عبد الرحمن الرافعى ، هذا الرائد الشجاع ــ المساء ديسمبر ١٩٦٧ ·

سعد زهران : مات مؤرخ الثورات الثلاث ــ الطليعة القاهرية ينساير ١٩٦٧ ــ ويرى سعد زهران أن الرافعى ملكى دستورى ·· ويرى فتحى خليل (الطليعة القاهرية ــ يناير ١٩٦٧) ، أن الرافعى قد استخدم مصطلح الثورة بشكل فضفاض ، فهى عنده ليست انقلابا طبقيا فى طبيعة السلطة أو محاولة لاحداث هذا الانقلاب الطبقى وانما هى كل ما من شأنه أن يثير القلاقل فى وجه السلطة القائمة ان كانت أجنبية أو رجعية ، وسواء كانت هذه القلاقل عميقة الجذور أو وقعية ، من ترتيب قيادة محدوده ، أو من وحى محرضين عابرين ذات أهداف قومية أو جزئية على نطاق الوطن أو محصورة فى العاصمة ·

(٤٩) الرافعى : الثورة العرابية ص ٦ ·

(٥٠) المرجع نفسه · (٥١) المرجع نفسه ص ٨٣ ·

(٥٢) المرجع نفسه ص ٨١ · (٥٣) المرجع نفسه ص ٨٢ ·

(٥٤) ان رؤية بلنت العامة للظاهرة التاريخية لا يعسر ادراكها من كتابه ، فهى رؤية تتميز بطابع رومانتيكى حاد ، ومن الطبيعى أن يشعر بالحزن والأسى ، وأن يؤمن بأن الصدفة تحرك التاريخ ، وأن يبشر بأن الصراع فى جوهره هو صراع اخلاقى ، حتى انه ذكر فى كتابه أنه تراءى له أن مقابلة مع جلادستون يمكن أن تكون ذات أثر فعال ، وأنه من المحزن أن يتوقف خط أمة بأسرها ، وافضل الآمال لاصلاح ديانه ، على مقابلة رجل

مسن والتحدث اليه لمدة نصف ساعة ، اذ كان يشعر بقدرته على اقناع جلادستون ، وفى رأيه أن ذلك او كان قد حدث لما غزت انجلترا مصر ـ راجع : التاريخ السرى لاحتلال انجترا لمصر ـ مرجع سابق ـ ص ٣٤٩ ٠

(٥٥) الرافعى ـ عصر اسماعيل ـ ج ٢ ٠

(٥٦) مصطفى كامل ـ المسألة الشرقية ـ مطبعة المؤيد ـ القاهرة ـ ١٨٩٥ ٠

(٥٧) مصطفى كامل : االلواء ـ العدد ٥٩٩ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٠١

(٥٨) المرجع نفسه ٠

(٥٩) محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه ـ ط ١ ـ مطبعة الرسالة ـ القاهرة ١٩٤٧ ٠

(٦٠) جوليت آدم : انجلترا فى مصر ـ ترجمة على فهمى كامل ـ القاهرة ـ ١٩٣٦ ٠

(٦١) الجريدة ـ بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٠٧ و ٢١ سبتمبر ١٩١١

(٦٢) عباس محمود العقاد ـ سعد زغلول ـ سيره وتحيه ـ ط ١ ـ القاهرة ١٩٣٦ ـ ص ٧٢ ٠ (٦٣) المرجع نفسه ص ٤٠٨ ٠

(٦٤) خطب سعد زغلول باشا الحديثة ـ جمعها محمود فؤاد ـ القاهرة ١٩٢٣ ٠ (٦٥) العقاد : سعد زغلول ص ٦٩ ٠

(٦٦) محمود الخفيف : عرابى المفترى عليه ص ٧ ٠

(٦٧) المرجع نفسه ص ٤ (٦٨) المرجع نفسه ص ٢٠٤ ٠

(٦٩) المرجع نفسه ص ٦٨ ٠

(٧٠) راجع الكتاب المقرر على طلبة السنة الثانية الثانوية ، شعبة آداب ، بالمدارس المصرية ، بعنوان : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ط ١٩٦٨ ٠ (٧١) المرجع السابق ص ٩٤ الى ص ١٢٨ ٠

(٧٢) محمود فهمى (باشا) : البحر الزاخر فى تاريخ الأوائل والأواخر القاهرة ١٨٩٥ ـ ج ١ ٠

(٧٣) رشيد رضا ـ مجلة المنار ـ المجلد ٤ (١٩٠١) ص ٥١٢ ٠

(٧٤) فتحى خليل : مات مؤرخ الثورات السبع ـ الطليعة القاهرية ـ فبراير ١٩٦٧ ٠ (٧٥) محمود الخفيف ـ مرجع سابق ص ٦٤ ٠

(٧٦) المرجع نفسه ٥٥٥ ٠

(٧٧) كذلك فنحن نتحفظ حين يعتذر البعض عن المواقف الضعيفة للثوار بابراز جانب آخر من أنشطتهم ٠ وفى هذا الصدد فان قول الأستاذ نعمان عاشور أن تفرغ البارودى للشعر والأدب بعد عودته من المنفى ، أثر أبقى وأخلد فى التاريخ من كل زعامة سياسية ، أو قيادة حربية ، قول نتحفظ عليه بشده ، فالعمل السياسى الثورى ـ قيادة ونشاط ـ هو أهم أدوار الانسان وأكثرها تأثيرا ـ راجع مقال نعمان عاشور ٠ أخبار اليوم القاهرية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ ٠

(٧٨) راجع هامش رقم ٨ فى هذا المدخل ·
(٧٩) فوزى جرجس ــ مرجع سابق ص ٧٦ ·
(٨٠) المرجع نفسه ص ٧٦ ونظن أن هناك خطأ مطبعيا فى هذه العبارة التى لا تقيم الا على النحو التالى « الأمر الذى يكون له رد الفعل الايجابى »·
(٨١) المرجع نفسه ص ٧١ · (٨٢) المرجع نفسه ص ٧٣ ·
(٨٣) المرجع نفسه ص ٧٥ · (٨٤) المرجع نفسه ص ٨٦ ·
(٨٥) المرجع نفسه ص ٨٧ ·
(٨٦) المرجع نفسه ص ٩٠ · ونظن أن مصطلح العمال هنا غير محدد ، ولعل الأستاذ فوزى يقصد العمال الزراعيين ·
(٨٧) المرجع نفسه ·
(٨٨) للدكتور محمد أنيس أكثر من مرجع شرح فيه وجهة نظره فى الثورة العرابية ، منها المرجع الذى عرضنا منه هذا الرأى ، وهو مقالاته : دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع الى الاشتراكية ــ وهى مطبوعة طبعة محدودة على الرونيو ــ ونشرت فى الكاتب القاهرية ــ ١٩٦٥ ــ فضلا عن كتابه : الجذور التاريخية لثورة يوليو ١٩٥٢ ·
(٨٩) رشدى صالح ــ مرجع سابق ص ٢٣ ·
(٩٠) المرجع نفسه ص ٢٤ · (٩١) المرجع نفسه ·
(٩٢) المرجع نفسه ص ٢٥ · (٩٣) المرجع نفسه ص ٢٦
(٩٤) المرجع نفسه ص ٢٦ ، ٢٧ (٩٥) المرجع نفسه ص ٢٧
(٩٦) المرجع نفسه ص ١٤ · (٩٧) المرجع نفسه ص ١٥
(٩٨) د· رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ــ دار الكاتب العربى بالقاهرة ــ ١٩٦٩ ــ ص ١١ ·
(٩٩) المرجع نفسه ص ١٧ · (١٠٠) المرجع نفسه ص ٥٥ ·
(١٠١) المرجع نفسه ص ٥٦ · (١٠٢) المرجع نفسه ص ٥٧ ·
(١٠٣) المرجع نفسه ص ١٣ ·
(١٠٤) د· رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ــ دار الثقافة الجديدة ــ القاهرة ــ ١٩٦٨ ص ١٣٧ ·
(١٠٥) المرجع نفسه ص ١٣٨ · (١٠٦) المرجع نفسه ص ١٣٩ ·
(١٠٧) رفعت : الأساس ص ١٩٥ · (١٠٨) المرجع نفسه
(١٠٩) المرجع نفسه ص ٢٠١ · (١١٠) المرجع نفسه ص ١٩٩ ·
(١١١) المرجع نفسه ص ٢٠١ · (١١٢) المرجع نفسه ص ٢٠٣ ·
(١١٣) المرجع نفسه ص ٢٠٤ · (١١٤) المرجع نفسه
(١١٥) المرجع نفسه ص ٢١٢ · (١١٦) المرجع نفسه ص١٢٣ ، ٢١٤
(١١٧) رفعت : تاريخ الفكر ص ١٤٦ ·
(١١٨) المرجع نفسه ص ١٤٩ · (١١٩) المرجع نفسه ص ١٥٦

(١٢٠) المرجع نفسه ص ١٦٢ (١٢١) المرجع نفسه ص ١٥٩/١٦٠
(١٢٢) د. فؤاد مرسى : البعد الاجتماعى للشخصية المصرية الحاضرة ـ الفكر المعاصر القاهرية ـ ١٩٦٩ .

هوامش الفصل الأول .

(١) راجع : صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصرية ـ ط ١ ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٥١ .

(٢) عن الاقطاع الأوربى والاقطاع العثمانى راجع : د. محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ـ مكتبة الانجلو المصرية ـ ١٩٦٠ .

(٣) د. محمد أنيس : الدولة العثمانية ص ١٦٦ .

(٣م) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ـ مكتبة النهضة المصرية القـــاهرة .

راجع أيضا : راشد البراوى ـ ومحمد حمزه عليش : تطـور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٥١ .

(٣م/١) الرافعى : عصر محمد على .

(٤) د. أنيس : الدولة العثمانية ص ٢٠٢ .

(٥) المرجع نفسه . (٦) روزشتين ص ٤٩ .

(٧) المرجع نفسه . (٨) روزشتين : هامش ص ٤٦ .

(٩) أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ـ القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٨٨ .

(١٠) المرجع نفسه ص ٣٩٠/٣٩٢ .

(١١) روزشتين ص ١٢٠ . (١٢) التيمس نقلا عن روزشتين .

(١٣) لاندر (دافيد) : بنوك وباشوات ـ ترجمة عبد العظيم أنيس ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٠ ـ ص ١٤٣ .

(١٤) راجع محمد قاسم ومحمد حسنى : تاريخ القرن التاسع عشر ـ أوربا .

(١٥) لاندر ـ مرجع سابق ص ٢٠٩/٢١١ .

(١٦) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال .

(١٧) روزشتين ص ٥٨ . (١٨) المرجع نفسه ص ٦٠ .

(١٩) المرجع نفسه ص ٦٤/٧١ (٢٠) المرجع نفسه

(٢١) المرجع نفسه ص ١٣٤ (٢٢) المرجع نفسه ص ١٧٠ .

(٢٣) كرومر (اللورد) : الثورة العرابية ص ٢١/٢٣ .

(٢٤) المرجع نفسه ص ٥٦ . (٢٥) المرجع نفسه ص ٢٢ .

(٢٦) المرجع نفسه ص ١٠٢ . (٢٧) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال

(٢٨) كرومر ـ الثورة العرابية ص ٩٧ .

(٢٩) المرجع نفسه ص ٩٦ .

(٣٠) كروس ص ٧٢ وروزشتين ص ٢٣٤ ٠
(٣١) كروس ص ٧٢ ٠ (٣٢) كروس ص ٩٨ وروزشتين ص ٢٥٦
(٣٣) روزشتين ص ٢٧٢ ٠ (٣٤) روزشتين ص ٢٦٨ ٠
(٣٥) كروس ص ١٠٠ وروزشتين ص ٢٥٦ ٠
(٣٦) كروس ص ١٠٤ وروزشتين ص ٣٧ ٠
(٣٧) روزشتين ص ٢٩٧ ، هذا ولم يشر كروس الى هذه الوثيقة الهامة التى تكشف عن الاسباب الحقيقية للتدخل ـ أنظر مدخل هذه الدراسة ص ٣٦/٣٩ ٠ (٣٧م) كروس : ص ٢٠ ٠
(٣٨) كروس ص ٨١ ٠ (٣٩) المرجع نفسه ٠
(٤٠) بلنت ص ٣٣٦ و ٣٤١ ٠ (٤١) المرجع نفسه ٠
(٤٢) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المعروفة بالثورة العرابية ـ نشرت بعنوان مذكرات عرابى ـ دار الهلال ـ ١٩٥٣ ـ جـ ١ ص ١١١/١١٢ ٠
(٤٣) كروس ص ١٥٠ ٠ (٤٤) المرجع نفسه ص ١٦١ ٠
(٤٥) المرجع نفسه ص ١٦٣ (٤٦) بلنت ص ٣٩٧ ٠
(٤٧) كروس ص ١٨١ ٠ (٤٨) كروس ص ٢٠٤ ٠
(٤٩) روزشتين ص ٣٣٣/٣٣٤ (٥٠) المرجع نفسه ص ٣٥٢ ٠

هوامش الفصل الثانى :

(١) راجع صبحى وحيدة ـ ص ١٦٩ ٠
(٢) ، (٣) جاك بيرك ـ مصر بين الاستعمار والثورة ـ الفكر المعاصر القاهرية العدد ٥١ ٠
(٤) وسيم خالد : من يوميات الجبرتى ـ مجلة الكاتب القــاهرية ـ أغسطس ١٩٦٥ ٠ (٥) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١٧ ٠
(٦) الكتاب المذكور هو كتاب بونابرت للملازم لويس وترجم وطبع فى بيروت راجع ص ٦٢١ من كتاب بلنت ٠
(٧) مذكرات عرابى جـ ١ ٠ (٨) روزشتين ص ٨٩ ٠
(٩) بلنت التاريخ السرى للاحتلال ٠ (١٠) لانذر ـ ص ٩٧ ٠
(١١) مذكرات محمد عبده ص ٧٣ وقد اشار مرة أخرى الى هذه العريضة فى ص ١٢٩ من المذكرات ويذكر أنها قدمت قبل استعفاء شريف باشا أى قبل ١٧ اغسطس ١٨٧٩ ، فى حين يذكر روزشتين انها قدمت فى مايو ١٨٨٠ (ص ٢١٩ من خراب مصر) وهو نفس ما يذكره بلنت (ص ١٧٩) ٠ ويؤكد الاثنان أنها رفعت الى وزير الحربية وليس الى رئيس الوزراء رياض ، أو الى الخديو كما ذكر الشيخ محمد عبده ٠ ولم يذكر عرابى شيئا عن هذه العريضة فى مذكراته ٠

(١٢) مذكرات محمد عبده ص ١٠٤ ٠
(١٣) المصدر نفسه ص ٩٨ ٠
(١٤) كرومر ص ٤٣ ٠
(١٥) المصدر نفسه ـ مع ملاحظة خبث كرومر في استخدامه للفظ « المسلمون » ٠
(١٦) مذكرات عرابى ٠ (١٧) المصدر نفسه ٠
(١٨) كرومر ص ٤٧ ٠ (١٩) مذكرات محمد عبده ص ١٣٢ ٠
(٢٠) المصدر نفسه ص ١١٥ ٠
(٢١) المصدر نفسه ٠
(٢٢) باير ـ تاريخ الملكيـة الزراعيـة فى مصر ص ٣٢ نقلا عن د٠ رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ٠
(٢٣) باير ـ ص ٣٣ نقلا عن رفعت ـ المرجع السابق ٠
(٢٤) أمين عفيفى : ص٤٨ ٠ (٢٥) المرجع نفسه ص ٩٣ ٠
(٢٦) المرجع نفسه ص ٩٤ ، ٩٥ ٠ (٢٧) لاندر ص ٧٢ و ٧٣ ٠
(٢٨) أمين عفيفى ص ٩٦ ٠ (٢٩) المرجع نفسه ٠
(٣٠) نفس المصدر والصفحة ٠ (٣١) روزشتين ص ٢٠١ ٠
(٣٢) أمين عفيفى ص ١٢٤ ، ٢٩٩ ٠
(٣٣) رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى ص ٤٨ ٠
(٣٤) لاندر ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ ٠
(٣٥) المرجع نفسه ص ٢٤٤ و ٤٤٥ ٠
(٣٦) على مبارك ـ الخطط التوفيقية ١٩ ص ٢ ، ٤٢ ٠
(٣٧) راجع المدخل ـ المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة ، والفصل الخامس : المرحلة الخامسة ٠
(٣٨) عاطف الغمرى ـ الأرض والفلاح والحركة الوطنية فى مصر ـ الفكر المعاصر القاهرية العدد ٥٥ ٠
(٣٩) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١٩ ٠
(٤٠) التيمس ١٨٧٧/٦/٢٧ نقلا عن روزشتين ص ١٠٦ ٠
(٤١) التيمس فى ٣١/ ٣/ ١٨٧٩ نقلا عن روزشتين ص ١٣٨ ٠
(٤٢) الطائف ٤/٢٩ ، ١٨٨٢/٥/٦
(٤٣) رفعت السعيد ـ الثورة العربية ص ٤٠ ٠
(٤٤) مذكرات محمد عبده ٠
(٤٥) ديسى ص ٩٤ ـ نقلا عن رفعت ـ الثورة العرابية ص ١٩ ٠
(٤٦) الرافعى ـ عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٦ ٠
(٤٧) روزشتين ص ٤٢٢ ٠
(٤٨) الطائف ٤/٢٩ ، ١٨٨٢/٥/٦ ٠
(٤٩) لاندر ـ بنوك وباشوات ٠

(٥٠) روزشتين ـ مرجع سابق ٠
(٥١) مذكرات محمد عبده ص ٥٦ ٠
(٥٢) عباس العقاد ـ عبقرى الاصلاح ص ٢٧ ٠
(٥٣) التيمس فى ٢٣ ـ ١ ـ ١٨٧٩ نقلا عن روزشتين ص ١٣٨ ٠
(٥٤) راجع صلاح عيسى : المثقفون بين الارهاب والثورة ـ الاداب البيروتية ١٩٦٥ ٠
(٥٥) العقاد : محمد عبده ص ١٦ ٠ (٥٦) مذكرات محمد عبده ٠
(٥٧) المصدر نفسه ٠ (٥٨) روزشتين ـ مرجع سابق ٠
(٥٩) البرت حورانى : السوريون فى مصر فى القرنين ١٨ ، ١٩ ـ الفكر المعاصر ١٩٦٩ ٠ (٦٠) روزشتين ـ مرجع سابق ٠
(٦١) التيمس ـ نقلا عن روزشتين ٠ (٦٢) لانذر ص ١٧٦ ٠
(٦٣) الرافعى ـ الثورة العرابية ص ٨٨ ٠
(٦٤) راجع صلاح عيسى : لماذا سقط الفكر الليبرالى فى مصر ـ المساء القاهرية ١٩٦٥ ٠ (٦٥) مذكرات محمد عبده ٠
(٦٦) البرت حورانى المصدر السابق ٠
(٦٧) شارل بتلهايم ـ التخطيط والتنمية ـ ترجمة اسماعيل صبرى عبد الله ص ٣٣ ، ٣٤ ٠
(٦٨) ابراهيم عامر ـ ثورة مصر القومية ص ٤٣ ، ٤٤ ٠
(٦٩) د٠ عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية ص ١٩٩ ٠
(٧٠) انشىء من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة منها ١٥٪ فى الوجه القبلى و ٢٧٦ فى الوجه البحرى واستصلح من الاراضى الزراعية من بداية عهد اسماعيل الى سنة ١٨٦٩ ما قدرته خطبة العرش فى تلك السنة ب ٤٥٨ و ٣٢٧ وتبلغ الزيادة فى الأراضى الزراعية خلال عهد اسماعيل بتقدير لجنة « كييف » ٥ر١٨٪ من مساحة الأراضى الزراعية ٠
(٧١) الخطط التوفيقية ج ٣ ص ٢٧ ٠
(٧٢) لانذر ص ٩٩ ، ١٠٠ ٠ (٧٣) لانذر ص ١١٦ ٠
(٧٤) الصحفى الثالث ص ٨٦ ٠ (٧٥) لانذر ص ٢١٦ ٠
(٧٦) لانذر ص ٧٨ ، وراجع نشاط التجار المصريين فى السودان وحجم تجارتهم فى كتاب عبد الرحمن الرافعى ـ مصر والسودان ص ١٢٩ من الطبعة الأولى ٠ (٧٧) روزشتين ص ٧٦ ، ٨٧ ٠
(٧٨) أمين عنيفى ص ١٣٧ ٠ (٧٩) لانذر ص ٧٨ ، ٧٩ ٠
(٨٠) روزشتين ص ٤١٣ ٠
(٨١) د٠ أنيس : دراسة فى المجتمع المصرى ٠
(٨٢) روزشتين ص ١٠٥ ٠ (٨٣) لانذر ص ٣٦ ؟
(٨٤) د٠ أنيس : المرجع السابق ٠
(٨٥) محضر التحقيق مع حسن موسى العقاد ـ الطليعة ديسمبر ٦٦ ٠

(٨٦) المصدر نفسه ٠
(٨٧) مذكرات محمد عبده ص ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ٠
(٨٨) المصدر نفسه ص ٧٦ ٠ (٨٩) روزشتين ــ خراب مصر ٠
(٩٠) الرافعي : عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٢٧٦ و ٢٧٧ ٠
(٩١) بلنت : ص ١٦٩ ٠ (٩٢) كرومر ص ٢٠ ٠
(٩٣) المصدر نفسه ٠
(٩٤) مذكرات محمد عبده ص ١٠٨ ، ١٠٩ ٠
(٩٥) د٠ على الحديدى ــ عبد الله النديم خطيب الوطنية ص ٤٦ ٠
(٩٦) مذكرات محمد عبده ص ١٠٩ ٠
(٩٧) د٠ الحديدى ــ ص ١٠٠ ــ ١٠٣ ، ١٠٦ ٠
(٩٨) بلنت ــ ص ١٨٠ ٠
(٩٩) مذكرات محمد عبده ص ١١٤ ٠
(١٠٠) المصدر نفسه ص ١٣٠ ٠
(١٠١) رفعت ــ الثورة العرابية ص ١٣٧ ٠
(١٠٢) روزشـــتين ص ١٣٠ وهو نفس الرقم الذى قدره غيره من الباحثين ٠
(١٠٣) لانذر ص ٨٢ ٠ (١٠٤) روزشتين ص ١٣٠ ٠
(١٠٥) الحديدى ص ١٨٦ ــ والأصل العـربى للمثال مفقود نشرت الترجمة بالتيمس فى ١٨٨٢/١٢/١٤ ٠
(١٠٦) بلنت ص ٥٧ ٠
(١٠٧) التيمس فى ١٨٧٩/١/٢٣ ــ نقلا عن روزشتين ص ١٣٠ ٠
(١٠٨) المرجع نفسه ٠ (١٠٩) المرجع نفسه ص ٢٠٨ ٠
(١١٠) بلنت ص ٢٣ ٠
(١١١) د٠ رفعت السعيد : الثورة العرابية ص ٣٧ ٠
(١١٢) لانذر ص ٨٠ ، ٨١ ، ٢٢ ٠
(١١٣) باير ــ ص ٦٣ نقلا عن د٠ رفعت ص ٤٥ ٠
(١١٤) لانذر ص ٨٣ ٠ (١١٥) نفس المصدر ص ٨٦ ٠
(١١٦) راجع الرافعي : عصر اســـماعيل جـ ٢ ص ٢٣٨ ، ٢٥٣ أجميد عبد البارى ــ الامتيازات الأجنبية ، عزيز خانكي ــ المحاكم الأهـ والمحاكم المختلطة ٠
(١١٧) الرافعي : عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٢٦٤ ٠

هوامش الفصل الثالث :

(١) الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٠
(٢) عبد القادر المغربى : جمال الأفغانى ص ٣٢ ٠
(٣) د٠ لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث ٠

(٤) العقاد : عبقرى الاصلاح محمد عبده ص ٤٤ ·
(٥) المغربي : ص ٦٧ · (٦) بلنت ص ٢٢٥ ·
(٧) الطائف في ١٨٨٢/٤/٢٩ · (٨) المغربى ص ٤٧ ·
(٩) مذكرات محمد عبده · (١٠) المصدر نفسه ص ٧٢ ·
(١١) كروس ص ٦٩ ·
(١٢) مذكرات محمد عبده ص ١٦ ·
(١٣) المصدر نفسه ص ١٦ · (١٤) بلنت ص ٢٢٩ ·
(١٥) بلنت ص ١٧٧ · (١٦) الحديدى ص ٨٧ ·
(١٧) المرجع نفسه ص ٢١٤ · (١٨) بلنت ص ٣١٧ ·
(١٩) بلنت ص ٢٧٦ · (٢٠) بلنت ص ٣٣٣ ·
(٢١) د· الحديدى ص ١٨٤ ، ١٨٨ ·
(٢٢) مذكرات محمد عبده ص ٢٩ ·
(٢٣) الأعمال الكاملة للافغانى ـ جمعها د· محمد عماره ص ٥٢٤ ·
(٢٤) د· ابراهيم عبده ـ الصحفى الثائر ص ٢١ ·
(٢٥) د· الحديدى ص ٤١ ٣·
(٢٦) راجع مناقشة هذا البرنامج ونصه الكامل فى الفصل الخامس ·
(٢٧) التنكيت والتبكيت فى ١٨٨١/١٠/٩ ·
(٢٨) الجبرتى ـ نقلا عن محمد عبده ص ٢٦ ·
(٢٩) عبد العزيز رفاعى ص ١١٨ ، ١٢١ ·
(٣٠) بلنت ص ١٦٨ · (٣١) مذكرات محمد عبده ص ٢٨ ·
(٣٢) الأعمال الكاملة للافغانى : ص ٤٧٣ ·
(٣٣) المصدر نفسه ص ٤٧٥ ·
(٣٤) عثمان أمين : الأفغانى فى القاهرة الفكر المعاصر ·
(٣٥) الأعمال الكاملة ص ٤٧٨ ·
(٣٦) مذكرات محمد عبده ص ٥٦ ·
(٣٧) الرافعى : عصر اسماعيل جـ ٢ ص ١٥٢ ·
(٣٨) المرجع نفسه ص ٣٨ · (٣٩) المرجع نفسه ص ١٦٦ ·
(٤٠) جلسة مجلس النواب · (٤١) مذكرات عرابى ·
(٤٢) مذكرات محمد عبده ص ١٤٠ ·
(٤٣) المصدر نفسه ص ١٤٢ · (٤٤) المصدر نفسه ص ١٤ ·
(٤٥) المصدر نفسه ص ١٥٣ ·
(٤٦) مذكرات محمد عبده ص ١٤ ·
(٤٧) رفاعه الطهطاوى ـ مناهج الألباب ·
(٤٨) المصدر نفسه · (٤٩) المصدر نفسه ·
(٥٠) د· على الحديدى ص ٨٧ ·
(٥١) المرجع ص ١١٣ · (٥٢) المرجع ص ١٢٠ ·

(٥٣) المرجع ص ١٢١ ·
(٥٤) ابراهيم عبده ـ الصحفى الثائر ص ١٤ ·
(٥٥) المرجع نفسه ص ٣٩ · (٥٦) المرجع نفسه ص ٥٨ ·
(٥٧) المرجع نفسه ص ٥٩ · (٥٨) الطليعة ـ مايو ١٩٦٧ ·
(٥٩) عبد المنعم شميس ـ الافغانى ـ الجمهورية القاهرية ٥ ديسمبر ١٩٦٨ · (٦٠) المرجع نفسه
(٦١) المرجع نفسه ·
(٦٢) الأعمال الكاملة للأفغانى ـ ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ ·
(٦٣) المصدر نفسه ص ٤٢٨ ·
(٦٤) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال ·
(٦٥) مذكرات محمد عبده ص ١٤٣ ·
(٦٦) المصدر نفسه · (٦٧) بلنت : التاريخ السرى ·
(٦٨) المرجع نفسه ·
(٦٩) كروس ـ الثورة العرابية ص ٧٠ ·
(٧٠) بلنت ص ٤٥٣ ·
(٧١) فان بملن ـ مصر واوروبا ـ ج ١ ص ٢٦ نقلا عن الرافعى عصر اسماعيل ج ٢ ص ١٢٣ ·
(٧٢) ماك كون ـ مصر كما هى ص ٨٥ نقلا عن عصر اسماعيل ج ٢ ص ١٢٣ · (٧٣) مذكرات عرابى ج ١ ص ١٦ ·
(٧٤) الصحفى الثائر ص ٩٢٨ · (٧٥) لاندر ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ·
(٧٦) بلنت : التاريخ السرى · (٧٧) بلنت : التاريخ السرى ·
(٧٨) ماك كون ـ مصر كما هى ص ٨٥ نقــلا عن عصر اسماعيل ص ١٢٣ · (٧٩) بلنت ص ٤٥٧ (٨٠) المرجع نفسه ص ٤٥٣ ·
(٨١) راجع لاندر ص ٨٤ ، ٨٥ · (٨٢) لاندر ص ٤٥٣ ·
(٨٣) العقاد ـ محمد عبده ص ٤٨ · (٨٤) نفسه ٨٤ ·
(٨٥) راجع الجبرتى ـ عجائب الآثار ·
(٨٦) العقاد : عبقرى الاصلاح ·
(٨٧) العقاد : محمد عبده ص ٦٤ ·
(٨٨) رفاعة الطهطاوى ـ تلخيص الابريز ·
(٨٩) المصدر نفسه ·
(٩٠) راجع صلاح عيسى : الدوريات الثقافية فى مصر فى القرن ١٩ ـ الجزء الأول : روضة المدارس المصرية دراسة لم تنشر ·
(٩١) مذكرات محمد عبده ص ٢٧ ·
(٩٢) المغربى : الافغانى ص ٩٩ ·
(٩٣) موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية ص ١٣٦ ، ١٣٧ ·
(٩٤) د· حسن حنفى : الأفغانى ـ الفكر المعاصر ٥١ ·

(٩٥) المغربى : ص ٣٤ ·
(٩٦) محمد عبد الغنى حسن : عبد الله فكرى ص ٣٤ ·
(٩٧) الأعمال الكاملة للأفغانى ص ٩٩ · (٩٨) المغربى – ص ٤٧ ·
(٩٩) أخبار اليوم ١٠/٤/١٩٧٠ ·
(١٠٠) عثمان أمين : الأفغانى فى القاهرة – الفكر المعاصر العدد ٥١ ·
(١٠١) د· حسن حنفى – الأفغانى – الفكر المعاصر العدد ٥١ ·
(١٠٢) مذكرات محمد عبده ص ٣٤ ·
(١٠٣) د· الحديدى ص ١٧٦ ·
(١٠٤) د· حسن حنفى – المرجع السابق ·
(١٠٥) راجع على سبيل المثال هذا المفهوم لدى الدكتور على الحديدى فى كتابه عن النديم · والأستاذ محمد عمارة فى « الافغانى – ملف الطليعة ابريل ١٩٦٩ » · (١٠٦) راجع تعريف د · لويس عوض
(١٠٧) كامل زهيرى : السان سيمونيون فى مصر – الهلال ١٩٦٨ ·
(١٠٨) الطهطاوى – مناهج الالباب ص ٩٣ ، ٩٤ ·
(١٠٩) د· لويس عوض – تاريخ الفكر المصرى ج ٢ ص ١٨٤ ·
(١١٠) الحديدى ص ٣٣ · (١١١) المرجع نفسه ص ٢٢ ·
(١١٢) تاريخ مصر فى هذا العصر لعبد الله النديم ص ٥٣ ·
(١١٣) التنكيت والتبكيت فى ١٥/٨/١٨٨١ ·
(١١٤) التنكيت ١٨/٩/١٨٨١ ·
(١١٥) تاريخ الاستاذ الامام – الشيخ رشيد رضا – ج ١ ص ١٤٨ ·
(١١٦) بلنت ص ٦٢٤ · (١١٧) نفسه ص ٤٥٣ ·
(١١٨) بلنت ص ٤٥٧ ·
(١١٩) كان جون نينيه عميدا للجالية السويسرية فى مصر وله كتاب عن الثورة العرابية ·
(١٢٠) جارودى – الاسلام والاشتراكية – الطليعة يناير ١٩٧٠ ·
(١٢١) محمود اسماعيل عبد الرزاق : جارودى والاسلام – الفكر المعاصر فبراير ١٩٧٠ · (١٢٢) جارودى – المصدر السابق ·

هوامش الفصل الرابع :

(١) العقاد : محمد عبده ص ١٥٨ ·
(٢) المرجع نفسه · (٣) المغربى ص ٧٦ ·
(٤) العقاد – محمد عبده ص ١٣٧ ·
(٥) عثمان أمين – الفكر المعاصر ٥١ · الهوامش للأستاذ الطناحى ·
(٦) هامش ص ٦٤ من مذكرات محمد عبده ·

(٧) عثمان أمين ـ المرجع السابق ٠
(٨) هامش ص ٤٦ عن مذكرات محمد عبده ٠
(٩) د٠ انيس ـ دراسة فى المجتمع المصرى ٠
(١٠) الحديدى ص ٦٨ ٠ (١١) الطناحى المرجع السابق ٠
(١٢) المرجع نفسه ٠
(١٣) جرجى زيدان : تاريخ الماسونية العام ٠
(١٤) د٠ عبد العزيز رفاعى : المصدر السابق ٩١ ـ ٩٢ ٠
(١٥) الحديدى ص ٦٨ ٠ (١٦) عثمان أمين المرجع السابق ٠
(١٧) رفاعى ٩١ ـ ٩٢ ٠
(١٨) تاريخ الماسونية العام ـ ٢١٠ وذكرها أيضا محمد عبده ٦٣٦ ٠
(١٩) التاريخ الذى كتبه عرابى لبلنت ٠ التاريخ السرى ص ٦٢٤ ٠
(٢٠) بلنت ٦٤٢ ٠ (٢١) مذكرات محمد عبده ٦٣ ٠
(٢٢) التجارة ـ العدد ٢١٤ فى ١٨٧٩/٤/٧ ٠
(٢٣) التجارة ٢١٦ فى ١٨٧٩/٤/٩ ٠
(٢٤) مذكرات محمد عبده ١٠٤ ٠
(٢٥) المصدر نفسه ص ١٠٥ ٠ (٢٦) المصدر نفسه ٠
(٢٧) مصر المصريين ص ٧٩ ٠ (٢٨) الحديدى ص ٨١ ٠
(٢٩) مذكرات محمد عبده ٦٩ ٠ (٣٠) الحديدى ص ٨٢ ٠
(٣١) مذكرات محمد عبده ص ٩٠ ٠
(٣٢) رفعت السعيد : الفكر الاشتراكى ص ١٢٢ ٠
(٣٣) جرجى زيدان ـ تاريخ آداب اللغة ج ٤ ص ٧٩ ٠
(٣٤) الرافعى : الثورة العرابية ص ٧٠ ٠
(٣٥) المرجع نفسه ٠
(٣٦) رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى ص ١٤٠ ٠
(٣٧) بلنت ٦٢٤ د٠ محمد عبده للعقاد ص ١٦١ ٠
(٣٨) بلنت ص ٦٢٠ ٠ (٣٩) بلنت ص ٦٢١ ٠
(٤٠) عن موبرلى بل ـ رفاعى ص ١٣٥ ٠
(٤١) ملنر ص ٢٠ رفعت : الثورة العرابية ص ١٧٧ ٠
(٤٢) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٦ ٠
(٤٣) مذكرات عرابى ص ٣٥ ٠ (٤٤) بلنت ص ٦٢٢ ٠
(٤٥) مذكرات عرابى ج ١ ص ٤٢ ٠
(٤٦) بلنت ص ٦٢٤ ٠ (٤٧) كرومر ص ٤٧ ٠
(٤٨) بلنت ص ٦٢٦ ٠
(٤٩) هو خاير بن ملباى ، الأمير المملوكى الذى سلم دولة سلاطين المماليك للعثمانيين حين خان آخر سلاطنيها قانصوه الغورى ٠

(٥٠) مذكرات عرابى جـ ١ ص ٥٠ ٠
(٥١) بلنت ص ٦٢٦ ويقول ان الاجتماع حضره الضباط الثلاثة فقط ٠
(٥٢) مذكرات عرابى جـ ١ ص ٥٩ الملحق الأول لكتاب التاريخ السرى ٠
(٥٣) بلنت : تاريخ حياة عرابى بقلمه ملحق كتاب الاحتلال السرى
(٥٤) الحديدى : ص ٤٢ ٠
(٥٥) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١٠٢ ٠
(٥٦) راجع : صلاح عيسى : الصحافة الاشتراكية فى ج٠ع٠م٠ الحرية اللبنانية ، وله أيضا : الدوريات الثقافية فى القرن التاسع عشر ـ دراسة لم تفسر ٠
(٥٧) مذكرات محمد عبده ص ٥٨ ٠
(٥٨) تاريخ مصر فى هذا العصر : ص ٥٣ ٠
(٥٩) المصدر السابق ٥٣/٥٤ ٠
(٦٠) فيليب دى طرازى : تاريخ الصحافة العربية جـ ٢ ص ٢٨٢ ٠
(٦١)ابراهيم عبده : الصحفى الثائر : ص ٦٥ ٠
(٦٢) المرجع نفسه ٠
(٦٣) فريد أديب : أخبار اليوم فى ١٤/٦/١٩٦٩ ٠
(٦٤) مذكرات محمد عبده ص ١٠٥ ٠
(٦٥) الصحفى الثائر ص ٦٥ ٠ (٦٦) الصحفى الثائر ص ٧٤ ٠
(٦٧) نفس المصدر ص ٢٨٠ وراجع تمثيلية بعنوان « الجهادى » نشرتها الهلال القاهرية فى ابريل ١٩٦٩ وتتضمن التنديد بالحياة السيئة التى كان يعيشها ضباط الجيش ٠
(٦٨) الصحفى الثائر ٨٢ ٠ (٦٩) المرجع نفسه ص ٨٣ ٠
(٧٠) المرجع نفسه ص ١٨٧ ٠ (٧١) المرجع نفسه ٩١ ٠
(٧٢) تاريخ مصر فى هذا العصر ص ٥٥ ٠
(٧٣) التنكيت والتبكيت ١٣/٦/١٨٨١ ٠
(٧٤) الحديدى ص ١٨١ ٠ (٧٥) المرجع نفسه ص ١٨٧ ٠
(٧٦) التنكيت والتبكيت نقلا عن الحديدى ص ٣٠٦ ٠
(٧٧) الحديدى ص ١٦٦ ٠ (٧٨) المرجع نفسه ٠
(٧٩) الطائف ٢٩/٦/١٨٨٢ ٠
(٨٠) عمر طوسون ـ ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ص ١٠١/١٠٢ ٠
(٨١) مذكرات عرابى جـ ٢ ص ٩٠ ـ ٩١ ٠
(٨٢) التنكيت والتبكيت ٦/٦/١٨٨٢ ٠
(٨٣) بلنت ص ٢٠٨ ، ص ٢٠٩ وراجع أيضا الأهرام فى ٥/٣/١٨٦٥ حول دور وكالتا روتر وهافاس ٠

(٨٤) بلنت ص ٢١٦ .

(٨٥) مذكرات عرابى جـ ١ ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

(٨٦) برودلى : كيف دافعنا عن عرابى ص ١٣٩ نقلا عن الخفيف ٤٦٥ .

(٨٧) مذكرات عرابى جـ ١ ص ٤٤٠ .

(٨٨) استجواب أحمد رفعت نوفمبر ١٩٦٦ ـ مصر للمصريين ٣ .

(٨٩) المصدر نفسه .

(٩٠) محضر التحقيق مع عرابى ـ الطليعة ابريل ١٩٦٧ .

(٩١) المغربى : مرجع سابق . (٩٢) الحديدى ص ٨٧ .

(٩٣) المرجع نفسه . (٩٤) الحديدى ص ١٦١ .

(٩٥) الحديدى ص ٩٦ .

(٩٦) تاريخ مصر فى هذا العصر ص ٧٥ ، ٥٨ .

(٩٧) الحديدى ص ١٥٠ . (٩٨) الحديدى ص ١٥٣ .

(٩٩) التنكيت والتبكيت ١٨٨١/١٠/١٦ .

(١٠٠) التيمس فى ١٨٨٢/٣/١٠ عن الحديدى ص ٧٩ .

(١٠١) الحديدى ص ١٩١ .

(١٠٢) تاريخ مصر فى هذا العصر ص ٦٥ ـ ٦٦ .

(١٠٣) تقرير محمد عبده لبلنت ـ ملاحق التاريخ السرى .

(١٠٤) النصوص نقلا عن مذكرات عرابى جـ ١ .

(١٠٥) الحديدى : مرجع سابق .

(١٠٦) الحديدى : مرجع سابق .

(١٠٧) الحديدى ص ١٠٤

(١٠٨) التحقيق مع عرابى : الطليعة فبراير ٦٦ .

(١٠٩) التيمس فى ١٨٨٢/٥/٢٩ ـ الحديدى ١٩٥ .

(١١٠) الصحفى الثائر ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(١١١) الطائف ١٨٨٢/٤/٢٩ .

(١١٢) راجع تقويم النيل لأمين سامى باشا .

(١١٣) نقلا عن محمد عبده للعقاد .

(١١٤) روزشتين ص ١٩٧٩ .

(١١٥) ملاك جرجس : التناقضات بين الثورة الصناعية والبيروقراطية المصرية ـ الأهرام الاقتصادى ٣٥١ أول ابريل ١٩٧٠ .

(١١٦) كرومر ص ٨٨ .

(١١٧) الرافعى ـ الثورة العرابية ص ٩٩ .

(١١٨) المرجع نفسه ص ١٠٦ . (١١٩) المرجع نفسه .

(١٢٠) المرجع نفسه .

(١٢١) محضر التحقيق مع عرابى ـ فبراير ١٩٦٦ .

(١٢٢) الرافعى : الثورة العربية .

(١٢٣) بلنت ص ٢٣١ ٠
(١٢٤) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١٢٤ ٠
(١٢٥) بلنت ص ٣٣٢ ٠
(١٢٦) الرافعى : عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٢٣٧ ٠
(١٢٧) الطائف ١٩٨٢/٤/٢٩ ٠

(١٢٨) الرافعى : عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٢٣٦ ٠
(١٢٩) الوقائع المصرية ــ العدد ٨٠٣ ــ ١٨٧٩/٣/٢٦ ٠
(١٣٠) الوقائع المصرية ٠ (١٣١) الرافعى : الثورة العرابية ٠
(١٣٢) عبد العزيز رفاعى ص ١١ ٠
(١٣٣) الرافعى ــ عصر اسماعيل جـ ٢ ٠
(١٣٤) د٠ رفاعى ص ١١ ٠
(١٣٥) المحروسة فى ١٨٨٢/٥/٣ ٠
(١٣٦) الجوائب فى ١٨٨٢/٦/٢٧ ٠
(١٣٧) المحروسة فى ١٨٨٢/٥/٣ ٠
(١٣٨) الوطن ٢٤٠ فى ١٨٨٢/٨/٧ ٠
(١٣٩) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٩٩ نقلا عن الرافعى ٠
(١٤٠) الرافعى : الثورة العرابية ص ١٤٨ ٠
(١٤١) مذكرات عرابى جـ ٢ ص ١١٤ ٠
(١٤٢) الوقائع المصرية فى ١٨٨١/٩/١٧ ٠
(١٤٣) د٠ رفاعى ص ١٦٧ ٠ (١٤٤) بلنت ص ٢٧٠ ٠
(١٤٥) جلسة مجلس النواب فى ١٨٨٢/٣/٢٥ ٠
(١٤٦) جلسة ١٨٨٢/٢/٢٧ ٠
(١٤٧) جلسة مجلس النواب فى ١٨٨٢/٢/١٥ ٠
(١٤٨) جلسة مجلس النواب فى ١٨٨٢/٢/٢٠ ٠
(١٤٩) مذكرات محمد عبده ص ١٧٣ ٠
(١٥٠) مذكرات محمد عبده ص ٨٨ ٠
(١٥١) نفس المصدر ص ١٧٣ ٠
(١٥٢) عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٨٥ ٠
(١٥٣) روزشتين ص ١٥٦ ٠
(١٥٤) عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٢٨٩ ٠
(١٥٥) د٠ عبد العزيز رفاعى ص ٢٤ ٠
(١٥٦) الوقائع المصرية العدد ٢٨٤ فى ١٨٦٩/٤/١٤ ٠
(١٥٧) جلسة مجلس النواب فى ١٨٨٢/٣/٢٥ ٠
(١٥٨) الرافعى ــ الثورة العرابية ص ٢٥٣ ٠
(١٥٩) روزشتين ص ٢٤٣ ٠

(١٦٠) عبد العزيز رفاعى ص ١٥٠ ـ ١٥١ ٠
(١٦١) نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ص ٦١ ـ ٦٢ ٠
(١٦٢) المرجع نفسه ص ١٢٥ ٠ (١٦٣) المرجع نفسه ص ١٢٦ ٠
(١٦٤) الرافعى : مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال ص ٦٣ ٠
(١٦٥) المرجع نفسه ص ٦٥ ٠
(١٦٦) مذكرات عرابى ج ١ ص ١١٥ ٠
(١٦٧) نوبار ص ١٣٣ ـ ١٣٦ ٠
(١٦٨) عن مشروع برونيات راجع ص ٢٠٠ من كتاب سعد زغلول للعقاد ٠ (١٦٩) الوقائع المصرية ١٨٨٢/٧/٢٣ ٠
(١٧٠) محضر التحقيق مع اسماعيل محمد باشا ـ الطليعة سبتمبر ١٩٦٦ ٠ (١٧١) الرافعى : الثورة العرابية ٣٨٥ ٠
(١٧٢) محضر التحقيق مع يعقوب سامى الطليعة يوليو ١٩٦٦ ٠
(١٧٣) محضر التحقيق مع يعقوب سامى الطليعة يوليو ١٩٦٦ ٠
(١٧٤) محضر التحقيق مع أحمد رفعت نوفمبر ١٩٦٦ ٠
(١٧٥) محضر التحقيق مع عبد الرحمن رشدى ـ الطليعة القاهرة يناير ١٩٦٧ ٠
(١٧٦) محضر التحقيق مع أحمد عرابى الطليعة القاهرة مارس ١٩٦٦٠
(١٧٧) محضر التحقيق مع أحمد عرابى الطليعة القاهرة ابريل ١٩٦٦٠
(١٧٨) محضر التحقيق مع أحمد عرابى ـ الطليعة ابريل ١٩٦٦ ٠
(١٧٩) مذكرات عرابى أول ص ١٨٩ ، ١٩٠ ٠
(١٨٠) محضر التحقيق مع عرابى ـ الطليعة يوليو ١٩٦٦ ٠
(١٨١) مذكرات عرابى ج ١ ص ١٩٨ ٠
(١٨٢) الوقائع المصرية ١٨٨٢/٧/٣١ ٠
(١٨٣) مذكرات عرابى ١٩٨ ٠

هوامش الفصل الخامس :

(١) ويقدرهم البيان الرسمى بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ ضابط ـ الوقائع المصرية ١٨٧٩/٢/٢٣ ٠
(٢) الرافعى عصر اسماعيل ص ١٧١ ، مذكرات محمد عبده ص ٦٠ . نوبار باشا وما تم على يديه ص ١١٤ ، ١١٥ ٠
(٣) الرافعى : عصر اسماعيل ٢ ص ١٧١ ٠
(٤) محضر جلسة مجلس النواب فى ١٨٧٩/٣/١٩ ٠
(٥) محضر جلسة مجلس النواب فى ١٨٧٩/٣/٢٧ ٠
(٦) التيمس فى ١٨٧٩/٢/٩ نقلا عن روزشتين ص ١٦٥ ٠
(٧) الرافعى ـ عصر اسماعيل ج ٢ ص ١٨٤ ٠

(٨) محمد أنيس ـ الثورة العرابية ـ محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ـ القاهرة ١٩٦٥ ·
(٩) التيمس فى ١٨٧٩/٤/١٦ نقلا عن روزشتين ص ١٥٩ ·
(١٠) رفاعى ص ١٢٣ ·
(١١) التيمس فى ١٩ مايو ١٨٧٩ روزشتين ص ١٧٨ ·
(١٢) الوقائع المصرية · (١٣) روزشتين ص ١٨٨ ·
(١٤) مذكرات محمد عبده ص ٧٠ ـ ٧١ ·
(١٥) كروس ص ١٨ ·
(١٦) مذكرات محمد عبده ص ١٠٦ ·
(١٧) الرافعى ـ الثورة العرابية ص ٦٧ ·
(١٨) روزشتين ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ·
(١٩) كروس ص ٢٤ ، ٢٥ · (٢٠) مذكرات محمد عبده ص ٦٨
(٢١) المصدر نفسه ص ٧١ · (٢٢) المصدر نفسه ص ٧٤ ·
(٢٣) كروس ص ١٩ ·
(٢٤) عبد الرحمن الرافعى ـ الثورة العرابية ·
(٢٥) عبد العزيز رفاعى ص ١٣٣ ·
(٢٦) الخفيف : عرابى المفترى عليه ص ٥٨ ·
(٢٧) التيمس فى ١٨٨١/٩/١٢ نقلا عن روزشتين ص ٢١٨ ·
(٢٨) نفس المصدر · (٢٩) بلنت ١٨٥ ·
(٣٠) مذكرات محمد عبده ص ١٤٣ ـ ١٤٤ ·
(٣١) المصدر نفسه ص ١٥١ ·
(٣٢) المصدر نفسه ص ١٥٢ ·
(٣٣) المصدر نفسه · (٣٤) بلنت ص ١٩٢ ·
(٣٥) بلنت : المرجع نفسه ·
(٣٦) مذكرات محمد عبده ص ١٥٤ ·
(٣٧) بلنت ص ١٨٦ · (٣٨) بلنت ص ١٩٢ ·
(٣٩) المرجع نفسه ·
(٤٠) مذكرات محمد عبده ص ١٥٤ ·
(٤١) الرافعى ـ الثورة العرابية ص ٧٢ ·
(٤٢) مذكرات عرابى جـ ١ ص ٧٩ ·
(٤٣) المصدر نفسه ص ٨٠ · (٤٤) المصدر نفسه ص ٨٢ ·
(٤٥) المصدر نفسه ص ٨٠ · (٤٦) بلنت ص ٢٥٧ ·
(٤٧) كروس ص ٨٦ · (٤٨) كروس ص ٨٧ ·
(٤٩) كروس ص ٨٥ · (٥٠) المصدر نفسه ·
(٥١) كروس ص ٦٥ · (٥٢) كروس ص ٨٥ ·

(٥٣) روزشتين ص ٢٤٣ . (٥٤) روزشتين ص ٢٤٤ .
(٥٥) كروس ص ٦١ ــ ٦٢ .
(٥٦) مذكرات محمد عبده ص ١٧٠ .
(٥٧) نفس المصدر ص ١٦٩ . (٥٨) مذكرات عرابى ص ٦٨ .
(٥٩) كروس : مرجع سابق . (٦٠) كروس ص ١٠٢ ، ١٠٣ .
(٦١) كروس ص ٨٤ . (٦٢) كروس ١٠٤ .
(٦٣) كروس ١٠٤ . (٦٤) كروس ١٠٩ .
(٦٥) كروس ٩٣ .
(٦٦) كروس ١٠١ ــ ١٠٢ ــ ١٠٣ .
(٦٧) كروس ٨٤ . (٦٨) كروس ١٠٨ .
(٦٩) بلنت ص ٢٥٢ . (٧٠) بلنت ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
(٧١) بلنت ٢٥٤ . (٧٢) بلنت ٢٣٦ .
(٧٣) بلنت ٢٥٠ . (٧٤) بلنت ٢٥٦ .
(٧٥) روزشتين ص ٢٦٢ . (٧٦) بلنت ص ٢٥٦ .
(٧٧) روزشتين ص ٢٥٨ . (٧٨) روزشتين ص ٢٧٠ .
(٧٩) روزشتين ص ٢٥٣ . (٨٠) بلنت ٢٦١ ــ ٢٦٢ .
(٨١) روزشتين ص ٢٦٩ . (٨٢) بلنت ٢٦٢ .
(٨٣) الوطن ــ ١١ فبراير ١٨٨٢ .
(٨٤) بلنت ٢٣٠ وكروس ٨٨ ، ٨٩ .
(٨٥) بلنت ٢٠٤ .
(٨٦) رفعت السعيد ــ الفكر الاشتراكى ص ٢٠١ .
(٨٧) بلنت ص ٢٠٥ ــ ٢٠٦ . (٨٨) كروس ص ٨٨ .
(٨٩) بلنت ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ . (٩٠) بلنت ص ٣٢٥ .
(٩١) الرافعى ــ الثورة العرابية ص ٢٠٤ .
(٩٢) بلنت ٣٢٢ . (٩٣) بلنت ٣٢٥ .
(٩٤) بلنت ٣٢٣ . (٩٥) بلنت ٣٢٥ .
(٩٦) بلنت ٣٠٤ . (٩٧) المرجع نفسه .
(٩٨) بلنت ص ٢٧٦ . (٩٩) بلنت ٢٤٩ .
(١٠٠) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١١ .
(١٠١) المصدر نفسه ص ١٢ .
(١٠٢) أبو سيف يوسف ــ عرض لكتاب تاريخ الفكر الاشتراكى لرفعت السعيد ــ الطليعة يناير ١٩٧٠ .
(١٠٣) استجواب أحمد رفعت ــ الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ .
(١٠٤) روزشتين ص ٣٠٠ .
(١٠٥) استجواب أحمد رفعت : الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ .
(١٠٦) المصدر نفسه . (١٠٧) المصدر نفسه .

(١٠٨) المصدر نفسه . (١٠٩) بلنت ٣٥٤ .
(١١٠) مذكرات محمد عبده ص ١٧٦ .
(١١١) استجواب يعقوب سامى : الطليعة ابريل ١٩٦٦ .
(١١٢) استجواب عرابى : الطليعة ابريل ١٩٦٦ .
(١١٣) المصدر نفسه . (١١٤) المصدر نفسه .
(١١٥) التيمس ١٨٨٢/٥/٢٩ نقلا عن الحديدى ١٩٢ .
(١١٦) بلنت : مرجع سابق . (١١٧) بلنت ٣٨٨ .
(١١٨) استجواب محمد عبده : الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ .
(١١٩) استجواب يعقوب سامى : الطليعة يوليو ١٩٦٦ .
(١٢٠) المصدر نفسه .
(١٢١) استجواب محمد عبده : الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ .
(١٢٢) استجواب محمد عبده : الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ .
(١٢٣) المصدر نفسه .
(١٢٤) استجواب على الروبى : الطليعة سبتمبر ١٩٦٦ .
(١٢٥) استجواب يعقوب سامى : الطليعة يوليو ١٩٦٦ .
(١٢٦) استجواب يعقوب سامى : الطليعة يوليو ١٩٦٦ .
(١٢٧) استجواب يعقوب سامى ، واستجواب عرابى وبلنت ص ٣٥٦ .
(١٢٨) الجريدة ١٩٠٧/٣/٢٣ . (١٢٩) الوطن ١٨٨٢/٦/٢ .
(١٣٠) المحروسة ١١٦٠ فى ٣ يونيو ١٨٨٢ .
(١٣١) بلنت ص ٣٨٤ . (١٣٢) بلنت ص ٢٩٧ .
(١٣٣) بلنت ص ٢٧٩ .
(١٣٤) مذكرات محمد عبده ص ١٨٠ .
(١٣٥) محضر استجواب عرابى ومذكراته ج ١ ص ٦٠ .
(١٣٦) بلنت ص ٤٢٩ . (١٣٧) بلنت ص ٤٣٠ .
(١٣٨) بلنت ص ٣٣٣ ــ ٣٣٤ .
(١٣٩) مذكرات محمد عبده ص ١٧٨ .
(١٤٠) المصدر نفسه ص ١٨١ .
(١٤١) استجواب عرابى ــ الطليعة ١٩٦٦ .
(١٤٢) مذكرات محمد عبده ص ١٨٢ .
(١٤٣) كرومر ص ١٨٤ . (١٤٤) بلنت ص ٧٦٦ .
(١٤٥) بلنت ص ٢٤٤ . (١٤٦) بلنت ص ٤٤٦ .
(١٤٧) عمر طوسون ص ٤٧ . (١٤٨) عمر طوسون ص ٤٨ .
(١٤٩) عمر طوسون ص ٥١ . (١٥٠) عمر طوسون ص ٦٤ .
(١٥١) عمر طوسون ص ٦٧ .
(١٥٢) بيوفس ــ الانجليز والفرنسيون فى مصر ــ نقلا عن عمر طوسون ص ٧٣ .

(١٥٣) عمر طوسون ص ٦٩ ـ ٧٣ ـ راجع بالذات نص تقـــرير المرعشلي باشا .
(١٥٤) عمر طوسون ص ٦٧ .
(١٥٥) عمر طوسون ص ٨ ، ٩ .
(١٥٦) المرجع نفسه ص ٦٠ .
(١٥٧) كرومر ص ١٦٥ .
(١٥٨) بلنت ص ٤٩٩ .
(١٥٩) بلنت ص ٥٠٠ ـ ٥٠١ .
(١٦٠) مذكرات محمد عبده ص ١٩٣ .
(١٦١) مذكرات عرابى ـ جـ ١ .
(١٦٢) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٩٥ .
(١٦٣) مذكرات عرابى ص ١٩٨ .
(١٦٤) مذكرات عرابى جـ ١ ص ٢١٢ .
(١٦٥) مذكرات عرابى جـ ٢ ص ١٢ .
(١٦٦) كرومر ص ١٦٩ .
(١٦٧) بلنت ص ٤٠٨ .
(١٦٨) الرافعي الثورة العرابية ص ٤٤٩ .
(١٦٩) الرافعي ـ المرجع نفسه .
(١٧٠) مذكرات محمد عبده ص ٢٠٢ .
(١٧١) بلنت ص ٥٤١ .
(١٧٢) المرجع نفسه .
(١٧٣) المرجع نفسه ص ٥٤٢ .
(١٧٤) الطائف ٨/١٤ ، ٨/١٥ ، ١٨٨٢ .
(١٧٥) مذكرات عرابى جـ ٢ ص ٢٢ .
(١٧٦) بلنت ص ٥٤٢ .
(١٧٧) بلنت ص ٥٠٤ .
(١٧٨) محضر التحقيق مع حسن موسى العقـــاد ـ الطليعة ديسمبر ١٩٦٦ .
(١٧٩) كان أحمد رفعت مديرا للمطبوعات وسكرتيرا عاما لمجلس الوزراء .
(١٨٠) محضر استجواب أحمد رفعت ـ الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ .
(١٨١) محضر استجواب البارودى .
(١٨٢) محضر استجواب أحمد رفعت .
(١٨٣) المصدر نفسه .
(١٨٤) ر . الحديدى ص ١٩٤ ـ ٢١١ والطائف ٢٨/٧/١٨٨٢ .
(١٨٥) بلنت ص ٥١٥ ـ ٥١٦ و ٥٥٣ .
(١٨٦) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١٨٨ .
(١٨٧) المصدر نفسه ص ١٩٢ و ١٩٤ .
(١٨٨) استجواب حسين الدرملى .
(١٨٩) أحمد سمير ـ سلافة النديم جـ ١ ص ١٩ ـ ٢٠ .
(١٩٠) محضر استجواب يعقوب سامى واسماعيل محمد .
(١٩١) محضر استجواب يعقوب سامى .
(١٩٢) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١٩٤ .

(١٩٣) على مبارك : الخطط التوفيقية ·
(١٩٤) مذكرات عرابى جـ ج ص ١٩٨ ·
(١٩٥)بيوفس ـ ص ٣٦ ـ عن الرافعى : الثورة العرابية ص ٣٨٨ ·
(١٩٦) محضر استجواب يعقوب سامى ·
(١٩٧) محضر استجواب على الروبى ·
(١٩٨) محضر استجواب مومى العقاد ·
(١٩٩) محضر استجواب حسين الدرملى ·
(٢٠٠) محضر استجواب اسماعيل محمد ·
(٢٠١) محضر استجواب أحمد عرابى ·
(٢٠٢) مذكرات عرابى ص ١٩٦ ·
(٢٠٣) بلنت ص ٧٧٧ · (٢٠٤) بلنت ص ٤٨٩ ·
(٢٠٥) محضر استجواب سليمان أباظه ·
(٢٠٦) محضر استجواب محمود فهمى ·
(٢٠٧) بلنت ـ المرجع السابق ·
(٢٠٨)رسالة صابونجى لبلنت فى ١٤ يونيو ـ التاريخ اسرى لاحتلال انجلترا لمصر ـ ملاحق الكتاب ·
(٢٠٩) رسالة عرابى لجلادستون ـ المرجع نفسه ·
(٢١٠) محضر استجواب عثمان فوزى ·
(٢١١) محضر استجواب محمود الفلكى ·
(٢١٢) محضر استجواب محمود البارودى ·
(٢١٣) محضر استجواب يعقوب سامى ·
(٢١٤) كرومر : الثورة العرابية ص ١٥٠ ·
(٢١٥) سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٥ ص ٤٩ ·
(٢١٦) المصدر نفسه · (٢١٧) بلنت ص ٥١٥ ·
(٢١٨) بلنت ص ٣ ، ٥ · (٢١٩) المرجع نفسه ص ٥٥٥ ·
(٢٢٠) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١٥٥ ·
(٢٢١) كرومر ـ ص ١٨٥ · (٢٢٢) بلنت ص ٥١٨ ·
(٢٢٣) محضر استجواب البارودى ·
(٢٢٤) نفس المصدر · (٢٢٥) بلنت ص ٣٣٦ ·
(٢٢٦) المصدر نفسه ص ٢٣٨ · (٢٢٧) بلنت ص ٣٤١ ·
(٢٢٨) محضر استجواب البارودى ·
(٢٢٩) محضر استجواب محمود فهمى ·
(٢٣٠) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١١٥ ·
(٢٣١) بلنت ص ٣٤٢ ·
(٢٣٢) محضر استجواب أحمد رفعت ·
(٢٣٣) راجع محاضر استجواب كل من أحمد رفعت وعرابى وعلى الروبى

واسماعيل محمد .

(٢٣٤) محضر التحقيق مع عرابى . (٢٣٥) بلنت ص ٣٤٣ .

(٢٣٦) محضر التحقيق مع البارودى .

(٢٣٧) محاضر التحقيقات مع عثمان فوزى ومحمود فهمى والبارودى .

(٢٣٨) بلنت ص ٧٩٩ .

(٢٣٩) عمر طوسون ص ٢٤ و ٢٦ .

(٢٤٠) المرجع نفسه ص ٢٤ ، ٢٦ .

(٢٤١) المرجع نفسه ص ٣٦ . (٢٤٢) المرجع نفسه ص ٣٨ .

(٢٤٣) المرجع نفسه ص ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ .

(٢٤٤) المرجع نفسه ص ٤٦ .

(٢٤٥) مذكرات عرابى ج ١ ص ١٧٨ .

(٢٤٦) نينيه (جون) : عرابى باشا ص ١٤٢ نقلا عن الثورة العرابية للرافعى ص ٣٤٢ . (٢٤٧) عمر طوسون ص ٤٦ .

(٢٤٨) مذكرات عرابى ج ١ ص ١٧٦ .

(٢٤٩) نينيه ص ١٣٧ نقلا عن الرافعى : الثورة العرابية ص ٢٤٢ .

(٢٥٠) مذكرات عرابى ج ١ ص ١٧٧ .

(٢٥١) نينيه ص ٢٦٧ نقلا عن الرافعى .

(٢٥٢) مذكرات محمد عبده ص ١٩٨ .

(٢٥٣) بلنت ص ٥٢٢ .

(٢٥٤) خطاب من عرابى للويس صابونجى فى ١٨٨٣/٨/١٤ بلنت ص ٧٥٨ .

(٢٥٥) مذكرات عرابى ج ١ ص ١٧٧ .

(٢٥٦) محضر التحقيق مع عرابى .

(٢٥٧) محضر التحقيق مع أحمد رفعت .

(٢٥٨) المصدر نفسه .

(٢٥٩) أبو المعاطى أبو النجا : لماذا لم يغلق عرابى قناة السويس - الهلال ١٩٦٩ .

(٢٦٠) محضر التحقيق مع محمود فهمى .

(٢٦١) بلنت ص ٨٢٠ .

(٢٦٢) الرافعى الثورة العرابية ص ٤١٦ .

(٢٦٣) بلنت ص ٥١٩ . (٢٦٤) بلنت ص ٥٢١ .

(٢٦٥) محضر التحقيق مع عرابى . (٢٦٦) المصدر نفسه .

(٢٦٧) تاريخ مصر فى هذا العصر الحديث ص ٧٩ .

(٢٦٨) مذكرات عرابى ج ٢ ص ٢٨ .

(٢٦٩) مذكرات محمد عبده . (٢٧٠) مذكرات عرابى .

(٢٧١) محمود فهمى باشا : البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٠ .

(٢٧٢) مذكرات عرابى ٠
(٢٧٣) حياة الاستاذ الامام للشيخ رشيد رضا ٠
(٢٧٤) بلنت : مرجع سابق ٠
(٢٧٥) محمود الخفيف ـ عرابى المفترى عليه ص ٣٦٦ ٠
(٢٧٦) نينيه ـ ص ٢١٦ عن الخفيف ص ٣٦٧ ٠
(٢٧٧) مذكرات عرابى ٠ (٢٧٨) بلنت : مرجع سابق ٠
(٢٧٩) مذكرات عرابى ٠
(٢٨٠) محاضر التحقيقات مع حسن موسى العقاد ٠
(٢٨١) الرافعى ـ الثورة العرابية ص ٤٤٤ ٠
(٢٨٢) مصر للمصريين جـ ٥ ص ١٦١ ، ١٦٨ ٠
(٢٨٣) مصر للمصريين جـ ٤ ص ٢٢٥ ٠
(٢٨٤) بلنت ص ٣٦٣ ٠
(٢٨٥) مصر للمصريين جـ ٥ ص ١٨٣ ٠
(٢٨٦) بلنت ص ٤٩٠ ٠
(٢٨٧) د٠ على الحديدى ـ خطيب الوطنية ٠
(٢٨٨) بلنت ـ ص ٥١٧ ، ٥١٨ ٠
(٢٨٩) مذكرات عرابى جـ ٢ ص ١٨ ٠
(٢٩٠) مصر للمصريين جـ ٥ ص ٢٤٨ ٠
(٢٩٠ مكرر) بلنت : ص ٧٦٦ ٠
(٢٩١) مذكرات عرابى جـ ٢ ص ١٦٥ ، ١٦٨ ٠
(٢٩٢) بلنت ص ٦١٤ ٠
(٢٩٣) مذكرات محمد عبده ص ٢٦ ٠
(٢٩٤) نفس المصدر ص ٣١ ٠ (٢٩٥) نفس المصدر ص ١٣٠ ٠
(٢٩٦) استجواب حسن العدوى ص ١٣٤ من مذكرات عرابى جـ ٢ ٠
(٢٩٧) بلنت ص ٥١٧ ٠ (٢٩٨) استجواب حسن العدوى ٠
(٢٩٩) استجواب عرابى ٠
(٣٠٠) بلنت : التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر ٠
(٣٠١) الرافعى ـ الثورة العرابية ص ٥٠٠ ٠
(٣٠٢) مقدمة أسرة تحرير الطليعة القاهرة لمحاضر التحقيقات مع الثوار العرابيين ٠
(٣٠٣) محضر التحقيق مع عرابى ٠
(٣٠٤) محضر التحقيق مع أحمد رفعت ٠
(٣٠٥) محضر التحقيق مع أحمد رفعت ٠
(٣٠٦) محضر التحقيق مع الشيخ العدوى ٠
(٣٠٧) محضر التحقيق مع على فهمى ٠
(٣٠٨) محضر التحقيق مع عبد الله فكرى ٠

(٣٠٩) محضر التحقيق مع يعقوب سامى ·
(٣١٠) محضر التحقيق مع يعقوب سامى ·
(٣١١) محضر التحقيق مع يعقوب سامى ·
(٣١٢) محضر التحقيق مع حسن موسى العقاد ·
(٣١٣) محضر التحقيق مع محمود فهمى ·
(٣١٤) بلنت مع المصدر السابق ·
(٣١٥) محضر التحقيق مع خورشيد باشا طاهر ·
(٣١٦) محضر التحقيق مع اسماعيل صبرى ·
(٣١٧) محضر التحقيق مع عبد الله فكرى ·
(٣١٨) محضر التحقيق مع أحمد رفعت ·
(٣١٩) مذكرات عرابى جـ ٢ ص ٤١ ·
(٣٢٠) محضر التحقيق مع يوسف أبو ديه ·
(٣٢١) محضر التحقيق مع على عيسى ·
(٣٢٢) مذكرات عرابى جـ ٢ ·
(٣٢٣) بلنت ص ٥٤٨ ·
(٣٢٤) بلنت ص ٥٥٤ ·
(٣٢٥) بلنت ص ٥٤٥ ·
(٣٢٦) بلنت ص ٥٤٦ ·
(٣٢٧) كرومر ـ الثورة العرابية ص ٢٥٠ ·
(٣٢٨) مصطفى كامل ـ المسألة الشرقية من ص ٢١٤ الى ٢٨٠ ·
(٣٢٩) اللواء ٢/٥/١٩٠٦ ·
(٣٣٠) د· محمد حسين هيكل · مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٦٦ ·
(٣٣١) نفس المصدر ص ٦٧ ·

المصادر والمراجع

(أ) مصادر أولية

★ **وثائق تاريخية :**

(١) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ـ سبعة اجزاء · مطبعة المحروسة ١٨٨٤ ·

(٢) سعد زغلول (باشا) : خطب سعد زغلول الحديثة ـ جمعها محمود فؤاد ـ ١٩٢٣ ·

(٣) مجلة الكاتب القاهرية : « وثائق الثورة العرابية » ـ مجموعة وثائق حول التحقيقات التى جرت فى حريق الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ومذبحتها فى ١١ يونيو من نفس العام · عثر عليها وحققها وعلق عليها الدكتور

محمد أنيس الاعداد من ٩٩ الى ١٠٢ من يونيو الى سبتمبر ١٩٦٩ .
(٤) مجلة الطليعة القاهرية : محاضر محاكمات الثورة العرابية ـ وقد بدأت الطليعة نشرها على التوالى من فبراير الى يونيو ١٩٦٧ . وذكرت ان النص الذى نشرته قد اعتمد على الوثائق التى عثر عليها فى قصر عابدين بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وعلى نسخة نادرة من كتاب مصر للمصريين .
(٥) وزارة الخارجيـة المصرية : القضـيـة المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ (الكتاب المصرى عن القضية المصرية) ـ المطبعة الاميرية ١٩٥٥ .
(٦) رسائل النديم الى عرابى : وجدت مسودات خمس منها حققها ونشرها الدكتور محمد خلف الله أحمد ، وطبعها ملحقة بكتاب « تاريخ مصر فى هذا العصر » الذى أطلق عليه المحقق اسم « عبد الله النديم ومذكراته السياسية » القاهرة ـ ١٩٥٦ .
(٧) تقويم النيل : (ثلاثة أجزاء فى سبعة مجلدات) ـ مطبعة بولاق القاهرة ١٩١٦ ـ ١٩٣٦ .
(٨) مركز دراسات التاريخ القومى بمصر : محاضر اجتماعات لجان اعادة كتابة التاريخ غير منشورة القاهرة ١٩٦٥ .

★ وثائق فكرية :

(٩) رفاعه رافع الطهطاوى « تخليص الابريز فى تلخيص باريز » ـ طبعة وزارة الثقافة المصرية ١٩٥٨ .
(١٠) « مناهج الالباب » المصرية فى مباهج الآداب العصرية .
(١١) « مقتطفات من كتب رفاعه الطهطاوى » ـ وزارة التربية ١٩٥٨
(١٢) عبد الله النديم : سلافة النديم فى منتخبات عبد الله النديم ـ جمع شقيقه عبد الفتاح النديم ومقدمة بقلم أحمد سمير .
(١٣) يعقوب صنوع : نص مسرحى مجهـول : « الجهادى » . نشر وتعليق : فريدة مرعى ، الهلال القاهرية ـ يونيو ١٩٦٩ .
و : المسرح العربى دراسات ونصوص : يعقوب صنوع ـ اختيار وتقديم د. محمد يوسف نجم ـ دار الثقافة بيروت ١٩٦٣ .
(١٤) عبد الله فكرى : المقارنة بين الوارد فى نصوص الشرع والوارد فى علم الهيئة ـ كتاب ملحق بمجلة روضة المدارس المصرية ـ العدد ٥ من السنة السابعة ـ ١٨٧٦ م ـ مطبعة ديوان المدارس بمصر .
(١٥) الجبرتى (عبد الرحمن بن حسن) : عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ـ الجزءان ٣ ، ٤ .
(١٦) مصطفى كامل (باشا) المسألة الشرقية ـ مطبعة الآداب بمصر ١٨٩٨ .

★ مذكرات :

(١٧) أحمد عرابي المصري : مذكرات عرابي « كشف الستار عن سر الاسرار في النهضـــة المصرية المشـــهورة بالثورة العرابية في عامي ١٢٩٨ ـ ١٢٩٩ الهجريتين ، وعـامي ١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديتين » العددان ٢٣ ، ٢٤ من سلسلة كتاب الهلال القاهرة ١٩٥٣ ·

١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديتين » ـ العددان ٢٣ ، ٢٤ من سلسلة كتاب الهلال

(١٨) بلنت (ولفرد سكاون) : التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر · وهو ترجمة لكتاب

Secret history of the English occupation by W.S. BLUNT .

سلسلة اخترنا لك ـ دار المعارف بمصر ١٩٥٩ ·

(١٩) عبد الله النديم : تاريخ مصر في هذا العصر وهو الجزء الثالث من كتاب « كان ويكون » للنديم عثر عليه وحققه الدكتور محمد خلف الله أحمد ونشره بعنوان عبد الله النديم ومذكراته السياسية ـ القاهرة ١٩٥٦

(٢٠) فارمان « البرت » : مصر وكيف غدر بها ـ وهي ترجمة لكتاب

Egypt and its betrayal by Farman (A.)

ترجمة عريان يوسف سعد ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ·

(٢١) محمد عبده (الامام) : مذكرات محمد عبده : تقديم وتحقيق طاهر الطناحي ـ العدد ١٢١ من سلسلة كتاب الهلال ـ ابريل ١٩٦١ ـ دار الهلال بمصر ·

(٢٢) محمود فهمي باشا : البحر الزاخر في تاريخ العالم واخبار الاوائل والاواخر ·· ـ الجزء الأول ـ القاهرة ١٨٩٥ ·

(٢٣) أحمد شفيق (باشا) : مذكراتي في نصف قرن ـ مطبعة مصر ـ القاهرة ١٩٣٤ ·

(٢٤) عبد الرحمن الرافعي : مذكراتي ـ دار الهلال بمصر ١٩٥٢ ·

★ صحف :

(٢٥) روضـة المدارس المصرية ـ رئيس التحـرير على فهمي رفاعه (١٨٧٠ ـ ١٨٧٨) ·

(٢٦) المقتطف ـ رئيس التحرير يعقوب صروف (١٨٧٦) ·

(٢٧) المفيد : حسن الشمسى (١٨٨٢) ·

(٢٨) الاعتدال ـ رئيس التحرير حمزة فتح الله (١٨٨٣) ·

(٢٩) التنكيت والتبكيت ـ رئيس التحرير عبد الله النديم (١٨٨١) ·

(٣٠) الجنان ـ رئيس التحرير : العلامة بطرس البستاني (١٨٧٠)

(٣١) الهلال ـ رئيس التحرير : جورجي زيدان (١٨٩٢ و ١٩٠١) ·

(٣٢) الجريدة ـ رئيس التحرير : لطفي السيد (١٩٠٧ ـ ١٩١١) ·

(٣٣) اللواء ـ رئيس التحرير : مصطفى كامل (١٩٠١) ·

(٣٤) المنار ـ رئيس التحرير ـ رشيد رضا (١٩٠١) ٠
(٣٥) الطائف (عشرون عددا ـ ١٨٨٢) ـ عبد الله النديم ٠
(٣٦) الوطن ـ ميخائيل عبد السيد (١٨٨١ ـ ١٨٨٢) ٠
(٣٧) الجوائب (تركية باللغة العربية) ـ أحمد فارس الشدياق (١٨٨١ ـ ١٨٨٢) ٠
(٣٨) النحلة (بيروتية) ـ القس لويس صابونجى (١٨٧٠) ٠
(٣٩) المحروسة ـ سليم خليل النقاش (١٨٨٢ ـ ١٨٨٣) ٠

(ب) مصـــادر ثانوية

★ تراجم وســير :

(٤٠) زكي فهمي ـ صفوة العصر فى سيرة مشاهير رجال العصر ـ
(٤١) صالح مجدى : حلية الزمن بمناقب خـــادم الـوطن « رفاعه الطهطاوى » ـ وزارة الثقافة ١٩٥٨ ٠
(٤٢) حسين فوزى النجار (د٠) على مبارك ـ سلسلة الألف كتاب القاهرة ٠
(٤٣) أحمد أمين (د٠) : زعماء الاصـــلاح فى العصر الحديث ـ القاهرة ١٩٤٧ ٠
(٤٤) ابراهيم عبده (د٠) الصحفى الثـــائر ـ يعقوب صـنوع ـ القاهرة ١٩٥٥ ٠
(٤٥) عباس العقاد : عبقرى الاصلاح محمد عبده ـ القاهرة ١٩٦٢ ٠
(٤٦) عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ـ القاهرة ١٩٣٦ ٠
(٤٧) عثمان أمين : محمد عبده ـ وزارة التربية ١٩٥٨ ٠
(٤٨) نجيب توفيق : الثائر عبد الله النديم ٠
(٤٩) عبد القادر المغربى : جمال الدين الأفغانى ـ سلسلة اقـرأ ، العدد ٦٨ ٠
(٥٠) على الحديدى (د٠) : خطيب الوطنيـة عبد الله النـديم ـ القاهرة ١٩٦٢ ٠
(٥١) محمد عبد الغنى حسن : عبد الله فكرى ـ القاهرة ١٩٦٥ ٠
(٥٢) نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يده ـ القاهرة ١٩٠٣ ٠

★ دراسات فى التاريخ الاقتصادى :

(٥٣) ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ـ القاهرة ١٩٥٧ ٠
(٥٤) أمين مصطفى عفيفى (د٠) : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ـ القاهرة ١٩٥٣ ٠
(٥٥) راشـد البراوى (د٠) : تاريخ مصر الاقتصـادى فى العصر

الحديث ـ مع محمد حمزة عليش القاهرة ١٩٥٤ ٠

(٥٦) روزشتين (تيودور) : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده القاهرة ١٩٢٧ ـ وهو ترجمة لكتاب Egypt's Ruin by T. Rothien ترجمة على أحمد شكرى ـ القاهرة ١٩٢٦ ٠

(٥٧) لاندر (دافيد) : بنوك وباشوات ـ ترجمة عبد العظيم أنيس ـ القاهرة ١٩٦٦ وهو ترجمة لكتاب of Banks and Baches by D. Lamdevy

(٥٨) ف ، كيروف ـ وآخرون « موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية ترجمة محمد يوسف الجندى » القاهرة ١٩٦٨ ٠

(٥٩) محمد فهمى لهيطة (د٠) : تاريخ مصر الاقتصـــادى فى العصر الحديث ـ القاهرة ١٩٤٦ ٠

★ دراسات فى التاريخ الأدبى والفكرى :

(٦٠) لويس عوض (د٠) : تاريخ الفكر المصرى الحديث ـ (جزءان) القاهرة ـ ١٩٦٩ ٠

(٦١) رفعت السعيد (د٠) تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ـ القاهرة ١٩٦٩ ٠

(٦٢) عبد اللطيف حمزة (د٠) أدب المقالة الصحفية فى مصر ـ الأجزاء الستة الأولى ـ القاهرة ١٩٥٠ ـ ١٩٦١ ٠

(٦٣) جورجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ـ الجزء الرابع ٠ وله أيضا : تاريخ الماسونية العام ٠

(٦٤) أحمد لطفى السيد : تأملات فى السياسة والادب والاجتماع ـ نشر ٠ طاهر الطناحى ـ القاهرة ١٩٦٣ ٠

(٦٥) كول (د٠هـ) : تاريخ الفكر الاشتراكى ـ جـ ١ ـ القاهرة ١٩٦٣ ٠

★ دراسات فى التاريخ اسياسى والعام :

(٦٦) كرومر (اللورد) ـ « مصر الحديثة » ـ الجزء الأول ـ ترجمة اسكندر مكاريوس ـ القاهرة ١٩٠٩ ٠

(٦٧) وله أيضـا : الثـــورة العرابية ترجمة عبد العزيز عـــرابى ـ القاهرة ١٩٥٨ ٠

(٦٨) وله أيضـــا : السودان من الثورة المهدية الى نهايتها ترجمة عبد العزيز عرابى القاهرة ١٩٥٩ .

وهذه الكتب الثلاثة ترجمة للمجلدين الأول والثاني لكتاب Modern Egypt

(٦٩) ابراهيم عامر ـ ثورة مصر القومية ـ القاهرة ١٩٥٨ ٠

(٧٠) أحمد عبد البارى ـ الامتيازات الأجنبية ـ لجنة التاليف والترجمة

والنشر ــ ١٩٤٥ ٠
(٧١) أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الوطنية المصرية ــ جمعها اسماعيل مظهر ــ القاهرة ١٩٤٦ ٠
(٧٢) جولييت آدم : انجلترا فى مصر ــ ترجمـــة على فهمى كامل ــ القاهرة ١٩٣٦ ٠
(٧٣) سليم حسن : تاريخ مصر من الفتح العثمانى الى قبيل الوقت الحاضر ــ ١٩٢٧ ٠
(٧٤) صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ــ القاهرة ١٩٥٠ ٠
(٧٥) رشدى صالح : كرومر فى مصر ــ القاهرة ١٩٤٦ ٠
(٧٦) رفعت السعيد (د٠) : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ــ القاهرة ١٩٦٧ ٠
(٧٧) عباس محمود العقاد : ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ــ القاهرة ١٩٥١ ٠
(٧٨) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الروح الوطنية ــ القاهرة ١٩٤٩ ٠
وله : عصر اسماعيل ــ جزءان ــ القاهرة ١٩٤٨ ٠
وله : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر ــ القاهرة ١٩٤٩ ٠
وله : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ــ القاهرة ١٩٤٢ ٠
(٧٩) عبد العزيز رفاعى (د٠) : فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة القاهرة ١٩٦٥ ٠
(٨٠) على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة (عشرون جزءا فى خمسة مجلدات) ــ القاهرة ١٩٠٠ ٠
(٨١) عزيز خانكى : المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة ــ ١٩٤٩ ٠
(٨٢) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ــ القاهرة ١٩٣٤ ٠
(٨٣) فوزى جرجس : تاريخ مصر السـيـاسى منذ العصر المملوكى ــ القاهرة ١٩٥٨ ٠
(٨٤) محمود الخفيف : أحمد عرابى المفترى عليه ــ القاهرة ١٩٤٧ ٠
(٨٥) محمد أنيس (د٠) : الدولة العثمانية والشرق العربى ــ القاهرة ١٩٦٣ ٠
(٨٦) محمد قاسم : تاريخ القرن التاسع عشر ــ القاهرة ١٩٢٧ ٠
(٨٧) أحمد عزت عبد الكريم (د.) : تاريخ التعليم فى مصر فى عصر محمد على ــ القاهرة ١٩٣٨ .
(٨٩) عزيز خانكى : أحاديث جديدة ــ ١٩٣٦ ٠
(٩٠) تشارلز آدم : الاسلام والتجديد فى مصر ــ ترجمة عباس محمود القاهرة ١٩٣٥ ٠
(٩١) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ــ دار العروبة ــ ١٩٥٨ ٠

(٩٢) محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس فى مائة عام ـ القاهرة ١٩٦٩ .

★ **مقالات وبحوث ومحاضرات :**

(٩٣) أبو سيف يوسف : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ـ عرض ونقد لكتاب د. رفعت السعيد ـ مجلة الطليعة ـ القاهرية ـ ١٩٦٩ .

(٩٤) أبو المعاطى أبو النجا ـ لماذا لم يغلق عرابى قناة السويس ـ الهلال القاهرية ١٩٦٩ .

(٩٥) راجع حول نشوء الطبقة العاملة المصرية ـ محاضرات د. عبد الرزاق حسن لطلبة المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ـ ١٩٦٥ .

(٩٦) البرت حورانى : السوريون فى مصر فى القرن الثامن ١٩٢١ ـ الفكر المعاصر ـ ١٩٦٩ .

(٩٧) حسن حنفى (د.) الأفغانى باعث النهضة الفكرية ـ الفكر المعاصر ١٩٦٩ .

(٩٨) جاك بيرك : مصر بين الاستعمار والثورة ـ الفكر المعاصر ـ ١٩٦٩ .

(٩٩) جارودى (روجيه) : الاسلام والاشتراكية ـ الطليعة ـ ١٩٧٠ .

(١٠٠) حسن عبد العزيز : حركة الفكر القومى فى مصر من حكم محمد على الى الحرب العالمية الثانية ـ الطليعة ـ ١٩٦٧ .

(١٠١) سعد زهران : مات مؤرخ الثورات السبع ـ الطليعة ١٩٦٧ .

(١٠٢) عبد المنعم الغزالى : مسيرة العمال الزراعيين فى تاريخ مصر الحديث ـ الطليعة ـ ١٩٦٧ .

(١٠٣) فتحى خليل : الرافعى وثورات مصر الثلاث ـ الطليعة ـ ١٩٦٧ .

(١٠٤) كامل زهيرى : السان سيمونية فى مصر ـ الهلال ـ ١٩٦٨ .

(١٠٥) عاطف الغمرى : الأرض والفلاح والحركة الوطنية فى مصر الفكر المعاصر ـ ١٩٦٩ .

(١٠٦) محمود اسماعيل عبد الرازق : جارودى والاسلام والاشتراكية الفكر المعاصر ١٩٧٠ .

(١٠٧) عبد المنعم شميس : الجامعة الاسلامية عند جمال الدين الافغانى الجمهورية ١٩٦٨/١٢/٥ .

(١٠٨) فريد أديب ـ الفيلسوف الثائر ـ أخبار اليوم القاهرية ـ ١٩٦٩/٦/١٤ .

(١٠٩) محمد عمارة : الأفغانى مفكرا ومناضلا ـ الطليعة ـ القاهرة ١٩٦٩ .

(١١٠) نعمان عاشور : فارس الفرسان البارودى ـ أخبار اليوم

القاهرية ١٩٦٩/١٢/٢٣ ٠

(١١١) د٠ وليم سليمان : تيارات الفكر المسيحى فى الواقع المصرى ـ الطليعة ١٩٦٦ ٠

(١١٢) محمود الشرقاوى : فى ذكرى مائة سنة ـ ثائر ومصلح دينى الهلال ١٩٦٩ ٠

(١١٣) محمد أنيس (د٠) : الثورة العرابية ـ المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ١٩٦٥ ٠

(١١٤) إبراهيم عامر ومصر النهرية ـ الفكر المعاصر ١٩٦٩ ٠

(١١٥) فؤاد مرسى (د٠) : البعد الاجتماعى للشخصية المصرية الحاضرة ـ الفكر المعاصر ١٩٦٤ ٠

(١١٦) محمد انيس (د٠) دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع الى الاشتراكية ـ المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ـ ١٩٦٥ ٠

(١١٧) محمود الشرقاوى : على مبارك والثورة العرابية ـ المجلة القاهرية ـ ١٩٦٠ ٠

كشاف الاعلام

ـ الاعلام العربية مرتبة ابجديا حسب الاسم الاول

ـ الاسماء الاجنبية مرتبة حسب اللقب

ـ المجهود الاكبر فى اعداد هذا الكشف بذله الصديق الشاعر أسامه عرابى

الفهرس

الفصل الثالث : الخريطة الفكرية للثورة ... (ص ١٦٣ ـ ٢٣٠)

الفصل الرابع : الثورة ومسالة السلطة ... (٢٣١ ـ ٣١٤)

للمؤلف

١ ـ الثورة العرابية ٠

الطبعة الأولى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٤ ٠
الطبعة الثانية ـ دار المستقبل العربي للنشر ـ القاهرة ١٩٨٢ ٠

٢ ـ حكايات من مصر (نفذ)
(المجموعة الاولى) دار الوطن العربي ـ بيروت ١٩٧٤ ٠

٣ ـ الاخوان المسلمون : مأساة الماضي ومشكلة المستقبل
دراسة ضمن ترجمة كتاب ريتشارد ميتشل : الاخوان المسلمون ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ١٩٧٧ ٠

٤ ـ محاكمة ثورة ١٩١٩ ـ الجزء الأول ـ النص الكامل لمحاكمة فؤاد سراج الدين باشا أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٣ ـ مع دراسة وتعليقات للمؤلف مكتبة مدبولى ـ القاهرة ١٩٨٠ ٠

٥ ـ البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة
الطبعة الأولى ـ دار بن خلدون ـ بيروت ١٩٧٩
الطبعة الثانية ـ مطبوعات الثقافة الوطنية ـ القاهرة ١٩٨٠ ٠

٦ ـ مجموعة شهادات ووثائق لخدمة تاريخ زماننا (رواية سياسية)
الطبعة الاولى ـ دار بن رشد ـ بيروت ١٩٧٩ .

٧ ـ البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبة :
الطبعة الأولى : دار التنوير ـ بيروت ١٩٨٢ ٠

تحت الطبع :

٨ ـ حكايات من مصر (المجموعة الثانية ـ هوامش المقريزى) ٠

٩ ـ حكايات من مصر (المجموعة الثالثة ـ هوامش المقريزى) ٠

١٠ ـ طلقات لا تطيش على جبهة الفكر (الصراع بين اليمين واليسار فى الثقافة المصرية) ٠

١١ ــ مذكرات عرابى باشا وأوراقه (الجزء الأول من المذكرات) .

١٢ ــ مذكرات عرابى باشا وأوراقه (الجزء الثانى من المذكرات) .

١٣ ــ مذكرات عرابى باشا وأوراقه (الاحاديث والمقالات والرسائل) .

١٤ ــ أسطورة فرج الله الحلو (وثائق التحقيق فى قضية تعذيبه واغتياله) .

١٥ ــ عبد الرحمن الجبرتى : الانتلجنسيا المصرية فى عصر القومية .

١٦ ــ اغتيال مصطفى خميس (الصدام الأول بين البروليتاريا والعسكريتاريا)

١٧ ــ أفيون وبنادق (ظاهرة العنف الجنائى والسياسى فى مصر) ــ نشرت مسلسلة فى مجلة ٢٣ يوليو ــ لندن ــ ١٩٨١ .

١٨ ــ الصحافة المصرية فى معركة الديمقراطية .

١٩ ــ وثائق الحركة الشيوعية المصرية (دراسة ووثائق) .

٢٠ ــ مستقبل الديمقراطية فى مصر .

٢١ ــ أفكار شكرى مصطفى الحقيقية ــ دراسة لتيار التكفير والهجرة ــ مع أول نص ينشر لافكار الجماعة ــ نشرت مسلسلة فى جريدة السياسة الكويتية ــ ١٩٧٩ .

٢٢ ــ البرنسيسة والأفندى (حكايات من مصر) .

ملحوظة : الاخطاء المطبعية التى وقعت فى هذه الطبعه ، لا يعسر على القارىء ادراكها ، ولاتخل كثيرا بالمعنى الذى اراده المؤلف .

رقم الايداع ٣٩٤٢ / ٨٢

المطبعة الفنية
ت : ٩١١٨٦٢ ــ القاهرة

الثورة العرابيـة

• فى مناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية للثورة العرابية (١٨٨٢ – ١٩٨٢) ، يصدر هذا الكتاب ليقدم رؤية موضوعية لهذا الحدث الهام فى حياة مصر والوطن العربى ، فقد تعرضت الثورة العرابية لاحكام تاريخية قاسية ، تراوحت بين الاتهام الصريح بالخيانه . أو التفريط المساوى لها ، ولم تصل الى الانصاف الا فى اقلها . وزاد من اغراء القبول بتلك الاحكام ، الموقف غير الودى الذى اخذته الحلقات التالية للحركة الوطنية المصرية منها .

• وهذا الكتاب يقدم الثورة العرابية باعتبارها حلقة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ، فيضعها فى الاطار الصحيح لفهمها وتقييمها تقييما موضوعيا ، يستند الى رؤية منهجية واضحه . لا تتجاهل خصوصيه تطور التاريخ العربى والمصرى . وفى هذا الصدد تحلل الدراسة الخريطة الطبقية للثورة ، والبنى الايديولوجيه لها ، ونظرتها الى مسالة السلطة ، وترصد كيفية تكون ـ ثم تفتت ـ الجبهة الوطنية التى قادتها ، والنقاط البرنامجية التى التقت ـ ثم اختلفت ـ حولها . وهو تحليل يطرح للحوار العلمى ، مجموعة من الفروض الجديدة التى لم يسبق طرحها حول ظاهرة من أهم ظواهر التاريخ العربى .

• مؤلف الكتاب صلاح عيسى ، كاتب وصحفى من المهتمين والباحثين فى التاريخ . نشرت بحوثه ودراساته فى معظم الدوريات العربية . وهو صاحب « البرجوازية المصرية واسلوب المفاوضة » و « حكايات من مصر » و « محاكمة فؤاد سراج الدين » . و « البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبه »



دار المستقبل العربى . القاهرة
٤١ شارع بيروت • مصر الجديدة • القاهرة
ج ٢٠٢٠٤

الثمن ٣٥٠ قرشاً